

وزارة التعليم العالي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

فرع الفقه وأصوله

شعبة الفقه



३.१.२.०.०.०.२१३३

بحث مقدم

اعداد الطالب

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

الجزء الأول

۵۱۴۱۳

1. 2219



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الله العلي القدير الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، ثم أشكر ثانياً أستاذنا الفاضل : الدكتور رمضان حافظ عبد الرحمن ، المشرف على هذه الرسالة فقد أعطاني من وقته وجهده الشيء الكثير ، فجزاه الله خير الجزاء وأتوجه بالشكر أيضاً إلى المسؤولين في جامعة أم القرى مديراً وعميد كلية ، ورئيس قسم ، على ما آلونا من رعاية واهتمام ، فجزاهم الله خير الجزاء وجعل ذلك في موازين أعمالهم يوم القيامة ، كما أشكر الزوجة الصالحة التي وقفت بجاني في مكتبي الخاصة متحملة كل عناء ومشقة في سبيل أن تهنيء لي أسباب الراحة والهدوء فجزاها الله خير الجزاء • والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة البحث

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم ، المنزل عليه قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد ، وأتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ، ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم أولئك هم الفاسقون ﴾ (١)

وقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ (٢) .
وقوله تعالى ﴿ يا أيها الناس أتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً ، وأتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ (٣) .
أما بعد :-

فإن المؤمن الذي اختار طريق الإسلام على طرائق الكفر والنفاق ليس له مع أمر الله ونهيه أمر ولا نهى ، ولا مع حكم الله وقوله حكم ولا قول ، إنما هو الإذعان والتسليم المطلق المجرد عن كل سبب أو دافع إلا طاعة الله ورسوله ، والرضا بهما وبحكمهما .

فكل ما يعنيه هو ما حكم الله به في المسألة الفلانية ؟ وما هي أماره هذا الحكم ودليله ؟

(١) سورة الحشر آيتان ١٨ ، ١٩ .

(٢) سورة الأحزاب ٧٠ ، ٧١ .

(٣) سورة النساء آية ١ .

ثم ينقاد بعد ذلك انقياد الواثق المطمئن البصير . وإذا كانت هذه الحقيقة الواضحة هي لب الاسلام ، فإنه يترتب عليها أن يدرك المسلم أن لله تعالى في كل مسألة حكماً ، علمه من علمه وجهله من جهله .

وقد يكون هذا الحكم هو الإيجاب ، أو التحريم أو الإستحباب والندب أو الكراهة أو الإباحة .

فهذه هي الأحكام الخمسة التي لا تخرج مسألة من المسائل بحال من الأحوال عنها ولذلك يسعى المؤمن إلى معرفة حكم الله في المسائل والقضايا ، فإن كان عالماً سعى إلى معرفة ما يحتاجه الناس من الاحكام ليرشدهم إلى مايجوز وما لا يجوز ، ويبين لهم الحلال من الحرام في حكم الله وشرعه ، مقرونا بدليله الصحيح من القرآن والسنة أو القياس الصحيح أو الاجماع أو غير ذلك .

وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم أول المجتهدين وطلبة العلماء العاملين ، كلهم يصدر عن القرآن والسنة والقياس الصحيح أو يجتمعون فيما لا نص فيه فيجمعون . ومن هؤلاء العلماء المجتهدين من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم حبر الأمة وترجمان القرآن (عبدالله بن عباس) رضي الله عنهما الذي ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ومع ذلك فقد حفظ للمسلمين عن نبيهم ألفاً وستمائة وستين حديثاً أثبت بها البخاري ومسلم في صحيحيهما . حبر من أبحار الأمة الإسلامية ، وعلم من أعلام الصحابة الكرام الذين قال فيهم المصطفى صلى الله عليه وسلم (لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) (١) .

ملأت شهرته رضي الله عنه الدنيا منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم الى هذا الزمان وسيبقى ذكره حديث الأجيال المقبلة ما بقي في الأرض وإيمان .

(١) فتح الباري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ٢١/٧ . وانظر صحيح الإمام البخاري ١٩٥/٤

باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومسلم ١٩٦٧/٤ كتاب الفضائل

حديث رقم ٢٥٠٤ .

صحب النبي صلى الله عليه وسلم زمناً قصيراً ، فأفاد منه علماً نافعاً جماً وفضلاً عظيماً ودعا له بدعوة مباركة ، ثم اتجه إلى ميراث النبوة يلتقط دروسه من كبار الصحابة ، لأنه لما توفي صلى الله عليه وسلم كان له ثلاث عشرة سنة فقط فجمع وأوعى ، وفي خلال ذلك صحب عمر بن الخطاب في خلافته وقبله أبا بكر فنال من علمهما وفضلهما ، وحل عندهما بمكان ، ثم صحب علياً بن أبي طالب في خلافته فأفاد منه الشيء الكثير .

مزايا ابن عباس :

ومزايا ابن عباس كثيرة وفضائله عديدة ، ويكفيه منها : نبل الأصل وكمال العقل ، واتساع العلم ، وكثرة الفهم .

كان أستاذاً جليلاً لأجيال التابعين في التفسير والفقه والحديث وفي علوم أخرى ، ثم أصبح أستاذاً للأمة الإسلامية في سائر هذه العلوم ، ونال احترام الجميع وتقديرهم فما أكثر ما تجد في كتب فقه المذاهب من قول جهابذة علماء كل مذهب قولهم : وإلى هذا ذهب ابن عباس ، أو ذهب ابن عباس أن كذا ، فأطبقوا على نعتة رضي الله عنه بحبر الأمة وترجمان القرآن .

أهمية هذا الموضوع :

وفي هذه الرسالة المتواضعة دراسة طيبة وقيمة إن شاء الله تعالى في فقه هذا الحبر (عبدالله بن عباس) رضي الله عنهما في كتاب النكاح وما يلحق به والفرقة بين الزوجين والأثر المترتب عليها دراسة فقهية مقارنة وتوثيقاً لكل مسألة بعزوها متناً وسنداً إلى كتب الآثار من السنن والمصنفات التي رويت فيها هذه الآثار عن ابن عباس .

أهمية دراسة فقه الأعلام :

ودراسة فقه الأعلام في نظري هي من الأهمية بمكان وبالذات فقه أعلام الصحابة أمثال عبدالله بن عباس وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبدالله ابن مسعود وغيرهم من كبار فقهاء الصحابة ، وكذلك الفقهاء في عهد التابعين وتاييهم . إذ أن أهمية ذلك تكمن في قربها إلى الصواب ، بحسب قرب أهلها من عصر النبوة ، فإن فتاوى الصحابة إذا ثبتت أولى في الأخذ من فتاوى التابعين ، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين وهلم جرا .

وكلما كان العهد بالرسول صلى الله عليه وسلم أقرب كان الصواب أغلب كما قال ذلك ابن القيم رحمه الله (١) .

فإذا كان الأمر كذلك ، فإنه ينبغي على الباحث في فقه الأعلام أن يتناول فقه العلم في باب أو أكثر من أبواب الفقه الإسلامي ، وذلك بالإستقصاء لكل مرويات ذلك العلم في هذا الباب إستقصاء تاماً أو شبه تام ولايكتف بإبراز عنوان عام في فقه علم من الأعلام كعبد الله بن عباس ثم يأتي في صلب الموضوع فيجعل ثلاثة أرباع البحث في الترجمة له ولشيوخه وتلاميذه وعصره فهذه ديباجة ينبغي أن لاتعطى أكثر من صفحات يسيرة والمطلوب هو مسائل فقه العلم رواية لها من كتب السنن والمصنفات ثم دراستها دراسة فقهية إستنباطية ثم الإستدلال لها بما استدل به ذلك العلم ، ثم النظر في كتب المذاهب الفقهية الإسلامية لمعرفة من وافقه ومن خالفه في حكم تلك المسألة ، ثم الدراسة المقارنة بعرض الأدلة والمناقشة والرد والدفع والترجيح ونحو هذا للمسائل الهامة فهذا هو المطلوب في فقه العلم .

أما أن يأتي الباحث بعنوان عام (فقه عبد الله بن عباس مثلاً) ثم يترجم له في ثلاثة أرباع الرسالة فهذا هضم وإجحاف لحق من يبحث في فقهه .

وليعلم من يطلع على رسالتي هذه من إخواني الباحثين أن كل باب من أبواب الفقه الإسلامي يستحق أن تقدم فيه رسالة ماجستير أو دكتوراه لفقه عبدالله ابن عباس إبتداءً بفقه الطهارة وانتهاءً بفقه القضاء فيخرج من ذلك ما يقرب من ثلاث عشرة رسالة على الأقل .

أسباب اختياري لهذا الموضوع :

الذي دفعني للكتابة في فقه عبدالله بن عباس رضي الله عنهما هي الأسباب الآتية :

- ١ - أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالذات الأكابر منهم أمثال عبدالله ابن عباس تعتبر أقوالهم مصدراً من مصادر الفقه الاسلامي ، فأحببت أن أبرز فقه حبر الأمة في جزئية النكاح والطلاق وآثارهما مع التوثيق والدراسة لكل مسألة ومعرفة من وافق ومن خالف من الائمة الأربعة في هذه المسألة .
- ٢ - أن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما يعتبر من عمالقة التفسير لكتاب الله تعالى الذي هو المصدر الأول للتشريع الاسلامي ومنه يستنبط حكم المسائل الفقهية .
- ٣ - أن مرويات عبد الله بن عباس احتوتها كتب الصحاح والسنن والمسانيد والموطآت والمصنفات بما يوحى بفقه غزير لاتدركه عشرات الرسائل العلمية .
- ٤ - أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قد قال عنه الائمة الاعلام أمثال أبو محمد بن حزم وابن القيم : أن فقهه رضي الله عنه قد تصدى لجمعه أبوبكر بن موسى بن يعقوب بن أمير المؤمنين المأمون فوق في عشرين كتاباً (١) . فقلت هذا حري بأن يجمع ويخرج إلى الأمة .

(١) أنظر الأحكام في اصول الأحكام لابن حزم ، طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٦٦٧٢ ، وأعلام الموقعين لابن القيم ١٢/١ .

٥ - أن كل من تطرق إلى فقه عبد الله بن عباس بالجمع أو الدراسة لم يتناوله من حيث الدراسة المقارنة ، أو الإستقصاء . فباحث يجمعه على شكل معجم أو فهرس على حروف المعجم (١) وباحث آخر يجعل العنوان (فقه عبد الله بن عباس) ويتناول عشراً أو عشرين مسألة من أشهر المسائل عند ابن عباس في الفقه عموماً دون تحديد ويبحثها دون التركيز على باب معين من أبواب الفقه الإسلامي ، إذ لو ركز دراسته لاستخلص من باب واحد ما يربو على مائة مسألة ، وهذا ما جمعته بحمد الله في باب النكاح والطلاق حيث أتيت على مائة وستة وعشرين مسألة فإذا جمع لحبر الأمة عبد الله بن عباس في كل باب من أبواب الفقه الإسلامي هذا العدد أو نحوه استطعنا بعد ذلك أن نجمع الكل ونقول : فقه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

الدراسات السابقة لهذا الموضوع :

قدم في هذا الموضوع ثلاث رسائل علمية أشرت إليها عند تقديمي لخطة الموضوع في وقت تسجيل الرسالة ، وقد قمت بأخذ خطط تلك الرسائل من مصادرها لمقارنتها مع رسالتي فوجدت بينهما وبين ما أبحثه بوناً شاسعاً وهذه الرسائل هي : -

١ - **الرسالة الأولى :** رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المعهد العالي للقضاء - للباحث د/ يحيى حمود عوضه يماني الجنسية وعنوانها : عبد الله بن عباس وفقهه دراسة وموازنه عام ١٤٠٦ هـ . وبعد الإطلاع على خطة الباحث تبين لي أن الرسالة تتكون من ستة فصول : خمسة فصول من الرسالة في الترجمة لعبد الله بن عباس - حياته

(١) كالقلعجي في موسوعة فقه عبد الله بن عباس وغيره من الأعلام ، طبعة جامعة أم القرى ، والكتاني في معجم فقه السلف ، طبعة جامعة أم القرى .

(٢) كالرسائل التي أشير إليها في الدراسات السابقة .

– ونسبه – وشيوخه – وتلاميذه – ومجتمعه ونحو ذلك وفصل واحد وهو الفصل السادس تكلم فيه الباحث عن سبع عشرة مسألة في أشهر المسائل الفقهية عند ابن عباس إبتداءً بكتاب الطهارة وانتهاءً بكتاب القضاء . بينما بحثي كله في مسائل النكاح والطلاق .

٢ – **الرسالة الثانية** : رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الأزهر كلية الشريعة والقانون عام ١٩٧٦م وعنوانها : عبد الله بن عباس وأثره في الفقه الإسلامي، وبعد الإطلاع على خطة الباحث التي تم استخراجها بالتعاون مع مشرفي حفظه الله سعادة الدكتور / رمضان حافظ عبدالرحمن وسعادة عميد الكلية بالأزهر الدكتور / محمود فرغلي الذي تعاون وتجاوب في البحث وجدت أن أخي صاحب الرسالة قسم بحثه إلى ثلاثة أبواب : -

(أ) **الباب الأول** : فصوله ومباحثه تتكلم عن نسب ابن عباس ومولده ونشأته وصفاته ومشائخه وتلاميذه .

(ب) **الباب الثاني** : فصوله ومباحثه تتكلم عن منهجه في التفسير وفي تعريف المكي والمدني من القرآن ، وتفسير القرآن بالقرآن – والقرآن بالسنة الخ.

(ج) **الباب الثالث** : فصوله ومباحثه تتكلم عن منهجه في الفقه وبعض المسائل الفقهية التي تفرد بها ابن عباس .
ومن ذلك يتضح كبير الفرق بين بحثي وهذه الرسالة .

٢ – **الرسالة الثالثة** : رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الأزهر أيضاً كلية الشريعة عام ١٩٧٨م وعنوانها (مدرسة عبدالله بن عباس وأثرها في الفقه الإسلامي ، وهذه الرسالة منقولة تقريباً من رسالة الدكتوراه السابقة لها ، إذ الأبواب هي الأبواب والمباحث والفصول هي بنفسها مع تغيير طفيف لا يكاد يذكر وهذا كله أقوله من واقع خطط الرسائل التي جمعتها للمقارنة عند تسجيلي هذا البحث وهي موجودة عندي لمن أراد الإطلاع عليها .

منهجي في هذا البحث :

أما المنهج العلمي الذي سلكته في بحث هذا الموضوع فهو على النحو التالي وفقاً للقواعد التي وضعها القسم للكتابة في فقه الأعلام : -

١ - أعنون المسألة برأي الفقيه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مباشرة فأقول مثلاً : المسألة الأولى : يحرم التصريح بخطبة المعتدة في عدتها ويباح التعريض، بينما جرت العادة عند بعض الباحثين أنهم يذكرون عنوان عام للمسألة السابقة يقولون : حكم خطبة المعتدة وهكذا .

٢ - أذكر روايات المسألة بأسانيدھا من كتب الآثار التي وردت فيها مثل مصنف عبدالرزاق - مصنف ابن أبي شيبة ، سنن سعيد بن منصور المحلى لابن حزم - السنن الكبرى للبيهقي - الجامع لأحكام القرآن لابن جرير الطبري - أحكام القرآن للجصاص وهكذا ... ثم أقوم بتوثيق تلك الروايات بدراسة إسناد كل رواية .

٣ - قمت باستنباط الحكم الفقهي للمسألة تحت عنوان : فقه المسألة : وأشرح غوامض العبارات فيها إن احتاج الأمر إلى ذلك .

٤ - أذكر دليل هذه المسألة الذي استدل به ابن عباس رضي الله عنهما على هذه المسألة ووجه الدلالة منه ، فإن لم أجد له دليلاً في صلب الرواية ، استدل له بدليل من وافقه من أئمة الفقه ما لم يخالف أصوله ومنهجه .

٥ - أعرض المسألة بعد ذلك على المذاهب الإسلامية الأربعة المشهورة وهي : - الحنفي - المالكي - الشافعي - الحنبلي . وذلك لمعرفة من وافقه ومن خالفه من هؤلاء الأئمة أو مذاهب من أتى بعدهم ممن ينتمي إليهم من علماء كل مذهب. وهذا تحت عنوان : من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة ، ولا أكتفي فقط بالعزو لذكر من وافق ومن خالف ، بل آتي بالنصوص كاملة من الكتب المعتمدة لتلك المذاهب غالباً كدليل قاطع على الموافقة أو المخالفة .

٦ - أقوم بتخريج الأحاديث الواردة في صلب البحث ، فإذا وجدتھا في الصحيحين أكتفي بعزوها إليهما ، أو إلى أحدهما ، وإن لم أجدھا في الصحيحين أو

- أحدهما أقوم بتخريجها وأبين درجتها من حيث الصحة والضعف .
- ٧- أعزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية واسم السورة .
- ٨- أترجم للأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث .
- ٩- إذا اختلفت الروايات في المسألة الواحدة عن ابن عباس فإنني أحقق الروايات ، وأدفع التعارض ، مع بيان الرواية الراجحة وسبب الترجيح .
- ١٠- كل التوثيقات التي وردت في البحث محلها هو الهامش ، عدا توثيق رجال أسانيد الروايات فهي مباشرة بعد الترجمة وذلك حتى لا يضيق الهامش فلا يتسع لبقية رجال الأسانيد .
- ١١- أقوم بمقارنة عدد كبير من مسائل البحث مقارنة قوية وذلك باتباع الآتي :-
- (أ) ذكر نصوص المذاهب في المسألة بعد ذكر رأي ابن عباس .
- (ب) تحرير محل النزاع أو سبب الخلاف غالباً وذلك بعد فهم النصوص .
- (ج) أقسم أهل الخلاف إلى فريقين أو أكثر ، ليكون كل فريق في مقابلة الآخر .
- (د) بيان قول كل فريق .
- (هـ) بيان دليل كل فريق ووجه الدلالة منه .
- (و) مناقشة الأدلة لكل فريق من حيث صحة السند ووجه الدلالة والردود والدفع للمناقشة .
- (ز) بيان القول الراجح وسبب الترجيح وثمره الخلاف غالباً .
- ١٢ - أنني رتبت فصول ومسائل هذا البحث وفق ترتيب الفقه الحنبلي من كتاب شرح منتهى الإرادات .
- ١٣ - أقوم بعمل عدد من الفهارس في آخر البحث للآيات والأحاديث والآثار والأعلام والمسائل والموضوعات ومراجع البحث ومصادره .

خطة البحث :

يتكون هذا البحث من :

(أ) مقدمة نوّدت اشتملت على الآتي :

- ١ - أهمية البحث وأسباب إختيار الموضوع .
- ٢ - الدراسات السابقة في هذا الموضوع .
- ٣ - المنهج الذي سلّكته في كتابة هذا البحث .
- ٤ - موجز خطة البحث .

(ب) التمهيد :

وقد خصصته للترجمة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما على النحو التالي :

- ١ - إسمه ونسبه ومولده .
- ٢ - نشأته وعلمه .
- ٣ - قوته في إيراد الحجج للمعارضين مع ضرب مثال على ذلك .
- ٤ - أبرز صفاته التي تميز بها .
- ٥ - الأعمال الجليلة التي أداها .
- ٦ - وفاته .
- ٧ - تحرير موجز في حجية قول الصحابي .

(ج) فصول البحث ومطالبه ومسائله :

يتكون هذا البحث من أربعة فصول وتحت كل فصل عدد من المباحث وكل مبحث تحته عدد من المطالب ، وتحت المطالب عدد كبير من المسائل وذلك على النحو التالي :

١ - الفصل الأول : - في النكاح والتسري وأحكامهما وتحت مبحثان : -

(أ) المبحث الأول : - في النكاح وأحكامه وتحت مطلبان :



١ - المطلب الأول : في تعريف النكاح ومشروعيته والحض عليه .

٢ - المطلب الثاني : في المسائل المروية عن ابن عباس في النكاح

(ب) المبحث الثاني : في التسري وأحكامه وتحتة مطلبان أيضاً : -

١ - المطلب الأول : في تعريف التسري وحكمه في الشريعة الإسلامية .

٢ - المطلب الثاني : في مسائل التسري التي رويت عن عبد الله بن

عباس رضي الله عنهما .

٢ - الفصل الثاني : في الصداق وأحكامه وتحتة مبحثان : -

أ - المبحث الأول : في تعريف الصداق ومشروعيته وأقله وأكثره وتحتة مطلبان :

١ - المطلب الأول : في تعريف الصداق ومشروعيته .

٢ - المطلب الثاني : في أقل المهر وأكثره .

ب - المبحث الثاني : وتحتة مطلب واحد وهو في المسائل المروية عن عبدالله بن

عباس رضي الله عنها في الصداق .

رضي الله عنهما في الصداق .

٢ - الفصل الثالث : في الخلع والطلاق والإيلاء وأحكامها وتحتة ثلاثة مباحث :

أ - المبحث الأول : في الخلع وأحكامه وتحتة مطلبان :

١ - المطلب الأول : في تعريف الخلع وحكمه .

٢ - المطلب الثاني : في المسائل المروية عن عبد الله بن عباس في الخلع .

ب - المبحث الثاني : في الطلاق وأحكامه وتحتة ثلاثة مطالب :

١ - المطلب الأول : في تعريف الطلاق وحكمه .

٢ - المطلب الثاني : في أنواع الطلاق .

٢ - المطلب الثالث : في المسائل المروية عن ابن عباس في الطلاق .

ج - المبحث الثالث : في الإيلاء وأحكامه وتحتة مطلبان :

١ - المطلب الأول : في تعريف الإيلاء وحكمه ومدته .

٢ - المطلب الثاني : في المسائل المروية عن ابن عباس في الإيلاء .

٤ - الفصل الرابع : في العدة والرضاع والنفقة وأحكامها وتحتة ثلاثة
مباحث:-

أ - المبحث الأول : في العدة وأحكامها وتحتة ثلاثة مطالب :

١ - المطلب الأول : في تعريف العدة وحكمها .

٢ - المطلب الثاني : في المعتدات .

٣ - المطلب الثالث : في المسائل المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما في
العدة .

ب - المبحث الثاني : في الرضاع وأحكامه وتحتة مطلبان :

١ - المطلب الأول : في تعريف الرضاع وما يترتب عليه من أحكام .

٢ - المطلب الثاني : في المسائل المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما في
الرضاع .

ج - المبحث الثالث : في النفقة وأحكامها وتحتة ثلاثة مطالب :

١ - المطلب الأول : في تعريف النفقة .

٢ - المطلب الثاني : في شروط وجوب النفقة .

٣ - المطلب الثالث : في المسائل المروية عن ابن عباس في النفقة .

٥ - الخاتمة : وتحتوي على أهم نتائج البحث . وبعد :

فهذه مقدمة بسيطة لعلها تكشف للقارئ موضوع الرسالة ، وأستبيحه
العذر في الإطالة ، ولايجول في خلدي أنني بلغت أدنى درجة الكمال فضلاً عن
الكمال ، إذ هذا أمر لله وحده ، والخطأ من لوازم البشر لانقطاع العصمة بانقطاع
عالم النبوة والأنبياء ، ومما يفيد ميدان الأمل أن الله سبحانه وتعالى تجاوز لنا عن
الخطأ ، والمرء نفسه إذا كتب شيئاً في يومه ثم عاوده بعد أمد قدم فيه وآخر
وغير وبدل .

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً وعملاً صالحاً يا أرحم
الراحمين ، اللهم لاسهل إلا ما جعلته سهلاً ، إنك تجعل الحزن إذا شئت سهلاً ،
اللهم صلي على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم
وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وآخر دعوانا أن الحمد لله
رب العالمين .

عبدالله بن عيضة بن مسفر المالكي
الطائف / فرع جامعة أم القرى

التمهيد

نبذة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وحجية قول الصحابي من
خلال النقاط التالية : -

- ١ - إسمه ونسبه ومولده .
- ٢ - نشأته وعلمه .
- ٣ - عصره .
- ٤ - قوته في إبراز الحجج على المعارضين مع ضرب مثال على ذلك .
- ٥ - أبرز صفاته التي تميز بها .
- ٦ - توليه بعض المناصب السياسية .
- ٧ - وفاته .
- ٨ - تحرير موجز في حجية قول الصحابي .

١ - إسمه ومولده ونسبه :

إسمه :

عبد الله ، ولقد كان هذا الإسم من الأسماء المعروفة المتداولة قبل الإسلام وهو إسم أبي النبي صلى الله عليه وسلم ، وجاء الإسلام فحبب التسميه به ، وجعله من خير الأسماء التي تختار للأبناء ، ففي الحديث :

« إن أحب أسمائكم إلى الله عز وجل عبد الله وعبد الرحمن » (١) .

ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمي به ، فلقد سمي ولداً له من خديجة رضي الله عنها بعبد الله ، وسمى جملة من أولاد الصحابة رضوان الله عليهم بذلك .

(١) رواه مسلم في صحيحه، المطبعة المصرية : كتاب الأدب حديث رقم (٢٨٣٤) .

نسبه :

هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب ، واسمه حكيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر - واسمه قريش بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، ثم يرتقي نسبه الى أن يصل الى اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام (١) .

فأنت ترى من هذا النسب أنه ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم الأدنى، حيث يلتقي نسبه بنسب الرسول صلى الله عليه وسلم في جده الأدنى عبد المطلب بن هاشم فهو إذاً هاشمي قرشي ، والبيت الهاشمي هو خير بيوتات قريش وأشرفها نسباً وحسباً ، ففي الحديث عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم (٢) .

أبوه :

هو العباس بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كان يكنى بأبي الفضل ولد قبل النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ، كان إليه في الجاهلية السقاية وأقره عليها الإسلام حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم ، حضرها ليستوثق لابن أخيه من الأنصار ، وشهد بدرأ في صفوف المشركين وكان قد خرج إليها مكرهاً ، ثم أسر وافتدى نفسه ثم رجع إلى مكة مسلماً كاتماً إسلامه بأمير

(١) رواه مسلم في صحيحه ١٦٨٢/٢ من كتاب الأدب ، ورواه ابن ماجه في الباب الثلاثين من كتاب الأدب .

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي مطبعة دار الرسالة ٢٢١/٢ ، وانظر صحيح مسلم

١٧٨٢/٤ كتاب فضائل الصحابة ومشكاة المصابيح ١٦٠٠/٢ .

النبي صلى الله عليه وسلم ، وصار يكتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالأخبار ، ثم هاجر قبل الفتح ، وتلقى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الجحفة ورجع معه وشهد الفتح توفي في المدينة سنة ٣٢ هـ ودفن بالبقيع (١) .

أمه :

هي أم الفضل لبابة الكبرى بنت الحارث الهلالية ، أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم وشقيقتهما ، أسلمت قبل الهجرة ، وقيل بعدها ، وقال ابن سعد : أم الفضل أول امرأة آمنت بعد خديجه .

ومما يؤيد أنها قد أسلمت قبل الهجرة ما ذكره ابن عباس نفسه فقال : كنت أنا وأمي من المستضعفين « والمستضعفون هم الذين عذرهم الله من وجوب الهجرة والفرار بدينهم من دار الكفر » وقد شهدت أم الفضل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع (٢) .

مولده :

اختلفت الروايات في السنة التي ولد فيها عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، فقد جاءت رواية عن عمرو بن دينار قال : ولد ابن عباس عام الهجرة ، وهذا يقتضي أن عمره حينما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين ، وهذا مروى عن شعبة وهشام وأبي عوانة عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين

(١) الإصابة لابن حجر ، طبعة دار الكتب العلمية ٢٠/٤ .

(٢) أنظر أسد الغابة لابن الأثير ، طبعة جمعية المعارف سنة ١٢٨٠ هـ ١٦١/٧ والإصابة لابن

مختون - زاد هشام وقد جمعت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
قلت : وما المحكم ؟ قال : المفصل (١) .

وهناك رواية أخرى تذكر أنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ورسول الله صلى الله عليه وسلم محاصر بالشعب - شعب أبي طالب - من قبل قريش (٢) وجاء في حديث البخاري عن سعيد بن جبير : سئل ابن عباس : مثل من أنت حين قبض النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : أنا يومئذ مختون ، وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك (٣) .

فلعل من ذهب الى أنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين هو الصحيح ، وذلك لأنه حين وفاته صلى الله عليه وسلم كان عمر ابن عباس ثلاث عشرة سنة مدركاً كما في رواية البخاري .

٢ - نشأته وعلمه :

لقد عاش ابن عباس حياته الأولى في كنف رسول الله صلى الله عليه وسلم واطلع على عبادته وخشيته من الله تعالى ، فكان يتلقى دروساً علمية في عبادة الله والإخلاص له ، ثم صحب من بعده الخليفة عمر بن الخطاب أمير المؤمنين التقي المتعبد الورع ، فلا عجب بعد ذلك أن ينشأ محباً لعبادة الله مقبلاً عليها خائفاً منه سبحانه تاركاً للشبهات ، وقافاً عند حدود الله .

هذا الصحابي الجليل ملك المجد من أطرافه ، فما فاته منه شيء . فقد اجتمع له مجد الصحبة ، ومجد القرابة فهو ابن عم نبي الله صلى الله عليه وسلم ، ومجد العلم فهو حبر أمة محمد صلى الله عليه وسلم وبحر علمها الزاخر .

(١) البداية والنهاية لابن كثير ، طبعة مكتبة المعارف ببيروت ٢٩٥/٨ - ٢٩٦ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢٢/٢ .

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٢٩٥/٨ .

(٣) البخاري ١٤٤/٧ .

ولقد كانت شخصية ابن عباس متكاملة متعددة الجوانب ، لا يرغب المرء في خصلة من خصال الخير والفضيلة والشرف والعلى والسيادة والتفوق إلا ويجد في شخصيته نموذجاً حياً واضحاً من ذلك ، بل قد يجد أكثر من نموذج واحد . ولكن إلى جانب هذا هناك جانب بارز في حياته هو جانب العلم والفقه وما كان هذا التفوق في هذا الجانب إلا نتيجة لعاملين أساسيين : -

أحدهما : دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم له إذ قال (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) (١) فكان بهذه الدعوة فقيهاً من جلة الفقهاء ، ومفسراً لكتاب الله من ألع المفسرين .

ثانيهما : ما أودع الله سبحانه فيه من كفاءة نادرة ، وذكاء حاد ، وصبر في تحصيل العلم ، وقدرة على الإستيعاب والإحاطة بكل ما يلقي إليه ، ولعل هذا العامل أثر من آثار العامل الأول أيضاً . ولقد برع ابن عباس في ميادين شتى من ميادين العلم والمعرفة فقد كان بارعاً في الفقه . مجلياً في التأويل والتفسير ، محلّقاً في الأدب والشعر واللغة ، حتى كان مرجع الناس في ذلك كله . قال عبد الله بن عتبة (٢) : كان ابن عباس قد فاق الناس بخصال : بعلم ما سبق إليه ، وفقه فيما احتيج إليه من رواية ، وحلم ونسب وروية ومارأيت أحداً كان أعلم بما سبق من حديث النبي صلى الله عليه وسلم منه .

ولا بقضاء أبي بكر وعمر وعثمان منه ، ولا أفقه في رأي منه ، ولا أعلم بشعر ولا عريّة ولا تفسير للقرآن ولا بحساب ولا بفريضة منه ، فلقد كان يجلس يوماً ما يذكر فيه إلا الفقه ، ويوماً ما يذكر فيه إلا التأويل ، ويوماً ما يذكر فيه إلا المغازي ، ويوماً للشعر ، ويوماً لأيام العرب ، وما رأيت عالماً قط

(١) صحيح مسلم ١٩٢٧/٤ حديث رقم ٢٤٧٧ كتاب فضائل الصحابة .

(٢) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي له رؤية عن عمر وعمار ، وعنه إبنه عبيد الله وعون ، قال ابن سعد : كان ثقة رقيقاً فقيهاً ، وقال ابن حبان مات سنة ٧٤ هـ .
انظر الخلاصة للخزرجي ص ٢٠٦ ، والتقريب لابن حجر ٤٢٢/١ .

جلس إليه إلا خضع لعلمه ، ولا وجه له سائل سؤلاً إلا وجد عنده علماً ، قال :
وربما حفظت القصيدة من فيه ينشدها ثلاثين بيتاً (١) .

ومهما قلنا عن تنوع المعرفة عند ابن عباس ، فإن الشيء الذي هو محل
اتفاق عند الناس أجمعين أنه برع في جوانب ثلاثة هي : الفقه والتفسير والحديث .

ولسائل أن يسأل : من أين لابن عباس أن يحصل هذا العلم الواسع
المتنوع ، وقد كان من صغار الصحابة . وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يعد الثالثة عشر من عمره ، وقد كان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم من هو أكبر منه سناً ومع ذلك لم يبلغ ما بلغ ابن عباس ؟ .

والجواب على هذا السؤال : أن حصول ابن عباس رضي الله عنهما على
هذا العلم الغزير هو بسبب الأمور الآتية : -

١ - دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له بالفقه والفهم ، وكفى بدعاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم سبباً لهذا العلم الواسع والفهم العميق . وما التوفيق
إلا من عند الله .

٢ - ملازمته للرسول صلى الله عليه وسلم في شتى أنواع الحياة : في سفره وفي
حضره ، في بيته وفي خارج بيته مما أكسبه معرفة لم تتح لنظراته من أصحاب
الرسول صلى الله عليه وسلم .

٣ - ملازمته لعمر وعلي رضي الله عنهما : وهما من كبار فقهاء الصحابة رضي الله
عنهم أجمعين ، فقد كان ملازماً لعمر طيلة حياته وأحد الأفراد الذين
يجالسهم ويركن إليهم ، وكان أيضاً بعد ذلك ملازماً لابن عمه علي رضي الله
عنه ، سيما الزمن الذي آلت إليه فيه الخلافة .

٤ - حرصه على العلم وصبره في تحصيله ، فقد كان رضي الله عنه لا يأنف أن
يأخذ العلم ممن عنده علم ، ولا تدفعه مكانته من رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أن يتعلم العلم حيثما كان .

فقد روى محمد بن عبد الله الأنصاري (١) عن أبي سلمة (٢) عن ابن عباس قال : وجدت عامة علم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذا الحي من الأنصار إني كنت لأقيل بباب أحدهم ، ولو شئت أن يؤذن لي عليه لأذن لي ولكن أبتغي بذلك طيب نفسه (٣) .

٢ - عصره :-

كان عصر ابن عباس رضي الله عنهما عصراً زاهداً ، بل هو خير العصور ، فقد كان من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم خير القرون . وقد حنكه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وبريقه ، وكان ذلك قبل الهجرة بثلاث سنين (٤) . ولما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة خلف عمه العباس - والد عبدالله - في مكة ليكون عيناً له على قريش . وبقي عبدالله مع أبيه . ثم بعد الفتح إنتقل معهما إلى المدينة فلما توفي صلى الله عليه وسلم كان عمره خمس عشرة سنة ، فاستمرت إقامته في المدينة فعاصر الخلفاء الراشدين الأربعة أبوبكر وعمر وعثمان وعلي ولما قتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه وجعل الناس يراودون علياً على الخلافة نصحه ابن عباس بعدم قبولها .

ولما ولي علي الخلافة أحب أن يولي ابن عباس رضي الله عنهما ولاية الشام بدلاً من معاوية بن أبي سفيان فاعتذر إليه ونصحه بالتريث ولما نشب الخلاف بين معاوية وعلي رضي الله عنهما كان ابن عباس رضي الله عنهما في صف ابن عمه علي رضي الله عنه لاعتقاد أن الحق معه . ولأنه الخليفة الشرعي الذي بايعته الأمة ، وشهد معه موقعة الجمل وموقعة صفين وكان هو أحد أمرائها رحمه الله ورضي الله عنه (٥) .

(١) محمد بن عبدالله الأنصاري بن زيد بن عبد ربه المدني عن أبيه وأبي مسعود البدرى وعنه نعيم المجر ومحمد بن إبراهيم التيمي وثقه ابن حبان من الثالثة . انظر الخلاصة للخرجي ص ٢٤٤ ، والتقريب لابن حجر ١٧٧/٢ .
(٢) أبو سلمة هو عبدالله بن سفيان بن عبدالله الثقفي الطائفي ، روى عن أبيه ، وروى عنه يعلى بن عطاء من الثالثة ، قال النسائي ثقة .
(٣) انظر الخلاصة للخرجي ص ٢٠٠ ، والتقريب لابن حجر ٤٢٠/١ .

(٤) البداية والنهاية ٢٩٨/٨ .

(٥) أسد الغابة ٢١١/٢ .

(٥) الأعلام ٢٢٩/٤ .

٤- قوته في إيراد الحجج علي المعارضين ومثال ذلك :

كانت شخصية ابن عباس رضي الله عنهما شخصية بارزة في الفهم والإدراك وقوة الجدل على بصيرة وعلم ، سريع البديهة في إيراد الحجة وإقناع المعارضين .

٥ - كثرة سؤاله وتثبته :

فلقد كان ابن عباس ملحاحاً في العلم ، لايتوانى عن السؤال فيه متثباً في نقله ، لا يكتفي بسؤال الرجل أو الرجلين عن المسألة بل يسأل كل من أمكنه أن يسأل عما يريد من الأمور .

فهذه الأسباب هي أهم الأمور التي جعلت ابن عباس يبرز علمه الواسع .
وسنورد صورة من صور حكمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وقوته في إيراد الحجج والبراهين .

لما اعتزل بعض أصحاب الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخذلوه في نزاعه مع معاوية رضي الله عنهما ، قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، إئذن لي يا أمير المؤمنين ، أن آتي القوم وأكلمهم .
فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه إني أتخوف عليك منهم ، فقال ابن عباس رضي الله عنهما : كلا إن شاء الله تعالى .

ثم دخل عليهم ، فلم ير قوماً قط أشد اجتهاداً منهم في العبادة فقالوا :
مرحباً بك يا ابن عباس ... ما جاء بك ؟

فقال : جئت أحدثكم . فقال بعضهم : لا تحدثوه ، وقال بعضهم : قل
نسمع منك .

فقال : أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وزوج ابنته وأول من آمن به ؟

قالوا : ننقم عليه ثلاثة أمور .

قال : وما هي ؟

قالوا : أولها : أنه حكم الرجال في دين الله (١) .

وثانيها : أنه قاتل عائشة ومعاوية ولم يأخذ غنائم ولا سبايا .

وثالثها : أنه محا عن نفسه لقب أمير المؤمنين مع أن المسلمين قد بايعوه

وأمره .

فقال ابن عباس رضي الله عنهما : رأيتم إن أسمعكم من كتاب الله

وحدثكم من حديث رسول الله ما لاتنكرونه أفترجعون عما أتم فيه ؟

قالوا : نعم .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : أما قولكم : إنه حكم الرجال في دين الله

قاله سبحانه وتعالى يقول ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن

قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ (١) .

فأسألكم بالله : هل حكم الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم وصلاح ذات

بينهم أحق ؟ أم حكمهم في أرب ثمنها ربع دينار ؟

فقالوا : بل في حقن دماء المسلمين وصلاح ذات بينهم .

فقال : أخرجنا من هذه ؟ قالوا : اللهم نعم .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : وأما قولكم إن علياً قاتل ولم يسب كما

سبى رسول الله ، أفكنتم تريدون أن تسبوا أمكم عائشة وتستحلونها كما تستحل

السبايا ؟

فإن قلت نعم ، فقد كفرتم ، وإن قلت : إنها ليست بأمكم كفرتم أيضاً ،

لأن الله سبحانه وتعالى يقول ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه

أمهاتهم ﴾ (٢) .

فأختاروا لأنفسكم ما شئتم .

ثم قال : أخرجنا من هذه ؟ قالوا : اللهم نعم .

(١) يشيرون بذلك إلى قبول علي بأن يحكم بينه وبين معاوية كل من أبي موسى الأشعري

وعمر بن العاص .

(٢) سورة المائدة آية (٢) .

(٣) سورة الأحزاب آية ٦ .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : وأما قولكم : إن علياً قد محا عن نفسه لقب أمير المؤمنين ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طلب من المشركين يوم الحديبية أن يكتبوا في الصلح الذي عقده معهم ، (هذا ما قضى عليه محمد رسول الله) قالوا : لو كنا نؤمن أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك ، ولكن أكتب : (محمد بن عبد الله) فنزل عند طلبهم وهو يقول : (والله إني لرسول الله وإن كذبتُموني) ثم قال ابن عباس فهل خرجنا من هذه ؟ قالوا : اللهم نعم .

وكان ثمرة هذا اللقاء ، وما أظهر فيه ابن عباس من قوة الحجة الملزمة الدامغة ، والحكمة البالغة أن عاد منهم عشرون ألفاً الى صفوف علي رضي الله عنه، وأصر أربعة آلاف على خصومتهم (١) .

٦- أبرز صفاته التي تميز بها الخلقية ، والخلقية : -

كان رضي الله عنه وسيماً ، جميلاً ، مديد القامة ، مهيباً ، كامل العقل ، ذكي النفس ، من رجال الكمال ، قال أبو عبد الله ابن منده (٢) كان أبيضاً طويلاً ، مشرباً صفرة ، جسيماً وسيماً ، صبيح الوجه ، له وفرة يخضب بالحناء (٣) .

وقال ابن جريج (٤) : كنا جلوساً مع عطاء (٥) في المسجد الحرام فتذاكرنا ابن عباس ، فقال عطاء ما رأيت القمر ليلة أربع عشرة إلا ذكرت وجه ابن عباس .

-
- (١) سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٢٥/٢ .
 - (٢) أبو عبد الله بن منده هو الإمام الكبير الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني ولد سنة ٢٢٠هـ وتوفي في رجب ٣٠١هـ . انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨٨/١١ ، ١٨٩/١٤ .
 - (٣) سير أعلام النبلاء ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .
 - (٤) ابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، أبو الوليد أحد الأعلام عن ابن أبي مليكة وعكرمة مرسلًا وعن طاووس مثله ، روى عن مجاهد وعن نافع وخلق كثير وروى عنه الأوزاعي والسفيانان ، مات سنة ١٥٠هـ . الخلاصة ص ٢٤٤ ، التقريب ٥٢٠/١ .
 - (٥) عطاء هو عطاء بن أبي رباح القرشي مولا هم أبو محمد اليماني نزيل مكة أحد الفقهاء ، قال ابن سعد ثقة فقيه كثير الحديث إنتهت إليه الفتوى بمكة يقال أنه حج سبعين حجة قال عنه ابن عباس تجتمعون علي يا أهل مكة وعندكم عطاء ، مات سنة ١١٤هـ . الخلاصة ص ٢٦٦ ، التقريب ٢٢/٢ .

وعن مسروق (١) قال : كنت إذا رأيت ابن عباس قلت أجمل الناس وإذا تكلم قلت أعلم الناس (٢) .

وكان ابن عباس رضي الله عنهما يحب أن يظهر أثر نعمة الله عليه فكان يتأنق في مظهره وملبسه ، إلا أنه كان لا يتجاوز في ذلك الحد المشروع ولقد قال الله تعالى ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ﴾ (٣) .

فلقد كان ابن عباس يلبس الثياب ذات الأثمان العالية ويتطيب ويحسن مظهره قدر استطاعته .

فعن أبي الجويرية (٤) قال : رأيت إزار ابن عباس إلى نصف ساقه أو فوق ذلك ، وعليه قطيفة رومية وهو يصلي .

وعن كريب (٥) قال : رأيت ابن عباس يقيم بعمامة سوداء فيرخي شبراً بين كتفيه ومن بين يديه .

وعن عثمان بن أبي سليمان (٦) : أن ابن عباس كان يتخذ الرداء بألف درهم . وكانت عيشته في بيته رضي الله عنه عيشة طيبة لا يقتتر على أهله وأولاده ولا يسرف ، فعن الضحاك (٧) قال : ما رأيت بيتاً أكثر خبزاً ولحماً من بيت ابن عباس (٨) .

(١) مسروق هو مسروق بن الأجدع الهمداني أبو عائشة الكوفي الإمام القدوة ، قال أبو إسحاق حج مسروق فما نام إلا ساجداً على وجهه ، قال ابن معين ثقة لا يستل عن مثله ، قال ابن سعد توفي سنة ٦٢ هـ . الخلاصة ص ٢٧٤ ، التقريب ٢/٢٤٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٢: ٢٢٦ - ٢٢٧

(٣) سورة الأعراف ، آية ٣٢ .

(٤) أبو الجويرية هو حطان بن خفاف الجرمي مشهور بكنيته روى عن ابن عباس وروى عنه شعبة والسفيانان وثقه أحمد وهو من الطبقة الثانية . الخلاصة ص ٨٧ ، التقريب

١/١٨٥ .

(٥) كريب :

(٦) عثمان بن أبي سليمان :

(٧) الضحاك :

(٨) سير أعلام النبلاء ٢/ ٢٢٨ .

ولقد عاش رضي الله عنه محباً لعبادة الله مقبلاً عليها ، خائفاً منه سبحانه وتعالى ، تاركاً للشبهات ، وقافاً عند حدود الله ، قائماً بالليل تعبداً لله تعالى وصائماً بالنهار ، بكاءً عند قراءته القرآن حتى خدد الدمع خديه من كثرة البكاء (١) .

وكان رضي الله عنه له مشاهد كثيرة في ميدان الجهاد رغم اشتغاله بالعلم والتعليم ، ناله بذلك الخير والأجر العظيم .

فبالإضافة الى المشاهد التي شهدتها مع الرسول عليه الصلاة والسلام بدءاً من فتح مكة ، قد شارك في غزو أفريقية والقسطنطينية .

عن أبي سعيد بن يونس (٢) قال : غزا ابن عباس أفريقية مع ابن أبي السرح ، وروى عنه من أهل مصر خمسة عشر نفساً ، وكانت هذه الغزوة سنة سبع وعشرين (٣) .

وكان رضي الله عنه كريماً في عطائه حتى أنه لما كان بالبصرة نزل عنده أبوأيوب الأنصاري (٤) ففرغ له بيته ، وقال ابن عباس رضي الله عنهما لأبي أيوب والله لأصنعن بك كما صنعت برسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر أهله فخرجوا وقال : لك ما في البيت كله ، وأعطاه أربعين ألفاً وعشرين مملوكاً (٥) .

(١) الحلية لأبي نعيم ٢٢٧/١ - ٢٢٩ .

(٢) أبو سعيد بن يونس ، هو الحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن يونس تابعي ولد عام ٢٨١هـ ، ومات سنة ٢٤٧هـ وعمره حينئذ ست وستون سنة . سير أعلام النبلاء ٥٧٨/١٥ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٢ والاصابة ٩٠/٤ .

(٤) أبو أيوب هو خالد بن زيد بن كليب الأنصاري من كبار الصحابة ، شهد بدرأ ، ونزل النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة عليه ، مات غازياً بالروم سنة ٥٠هـ وقيل بعدها - التقريب ٢١٢/١ .

(٥) أنظر سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٢ .

وكان رضي الله عنه صبوراً : فلقد فقد بصره في أخريات عمره وأصبح لا يبصر ما لديه ، ولقد يكون وقع فقد البصر أمراً عظيماً لا يطيقه الإنسان ، إلا أن ابن عباس بما أفاض الله عليه من نعمة الإيمان والصبر ، استطاع أن يحول ما هو مصيبة إلى ما هو نعمة فما نزل به من فقدان عينيه إن هو إلا نعمة أنعم الله بها عليه إذ إنه قد عوض عليه بما هو أسمى من نور البصر ، ولنستمع إليه وهو يقول :

إن يأخذ الله من عيني نورهما ** ففي لساني وقلبي منهما نور

قلبي ذكي وعقلي غير ذي دخل ** وفي فمي صارم كالسيف مأثور (١)

٧- وليه بعض المناصب السياسية :

لم تقتصر مشاركة ابن عباس في الأمور السياسية على المشاورة وإسداء الرأي بل شارك أيضاً في تولي بعض المناصب السياسية ، وكان علي رضي الله عنه يجد فيه الرجل الكفاء ويسند إليه تولي حكم بعض المناطق الهامة وحل بعض المشكلات المستعصية .

فقد جاء في البداية والنهاية : أن علياً رضي الله عنه قد ولاه البصرة سنة ست وثلاثين وذلك أن علياً عندما قدم البصرة عاد أبا بكر (٢) وقد كان مريضاً ، وعرض عليه أن يوليه البصرة فامتنع وقال : رجل من أهلك يسكن إليه الناس ، وأشار عليه بعبد الله بن عباس فولاه البصرة وجعل معه زياد بن أبيه على الخراج وبيت المال وأمر ابن عباس أن يسمع من زياد (٣) .

(١) سير أعلام النبلاء ٢/٢٤٠ .

(٢) أبو بكر هو نفع بن الحارث بن كلدة بفتحيتين بن عمرو الثقفي صحابي مشهور بكنيته ، وقيل اسمه مسروح بمهملات أسلم بالطائف ثم نزل البصرة ومات بها سنة ٥٢ هـ . التقريب لابن حجر ٢/٢٠٦ .

(٣) البداية والنهاية بتصرف ٧/٢٤٦ .

فبقي رضي الله عنه والياً على البصرة حتى قتل علي رضي الله عنه ،
فاستخلف على البصرة عبد الله بن الحارث (١) ومضى إلى الحجاز . ولقد كان ابن
عباس في إمارته يسعى لتثقيف الناس وتعليمهم معاني القرآن الكريم وخاصة في
شهر رمضان .

٨ - وقائمه :

عمر ابن عباس إحدى وسبعين وقيل ثلاثة وسبعون سنة ، ملأ فيها الدنيا
علماً وفهماً وحكمة وتقياً ، وفي يوم من أيام ثمانين وستين للهجرة خبأ ضوء هذا
الكوكب الساطع الذي كان يشع في الأمة الإسلامية العلم والمعرفة .
نعم لقد مات ابن عباس وغابت شمس علمه وصلى عليه ابن عمه محمد بن
الحنفية (٢) ودفن في الطائف (٣) رضي الله عنه وأرضاه وجعل الجنة مثوانا ومثواه .

٩ - تحرير موجز في حجية قول الصحابي (٤) :

قبل أن أبدأ في الكلام عن قول الصحابي وعن حجية قوله بدأت بتعريف
من هو الصحابي عند علماء الأصول وعند علماء الحديث .

(١) عبد الله بن الحارث هو عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب
الهاشمي أبو محمد المدني أمير البصرة له رؤية ولأبيه وجده صحبة ، قال ابن عبد
أجمعوا على توثيقه ، مات سنة ٩٩هـ وقيل ٨٤هـ - التقريب لابن حجر ٤٠٨/١ .

(٢) هو محمد بن علي بن أبي طالب ، وقد نسب لأمه لتمييزه عن الحسن والحسين لأن
أُمهما فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وأم محمد امرأة من بني حنيفة ، مات
بعد الثمانين - التقريب ١٩٢/٢ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٤١/٢ .

(٤) أنظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٠٢/٢ ، ٧٩٢/٢ . الأسنوي على المنهاج ،
التمهيد للكلوذاني ٣٢٠/٤ تيسير التحرير لأمير باد شاه ٦٤/٢ .

تعريف الصحابي عند أهل الحديث :

هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام فشرط
الصحبة عند المحدثين هي مجرد اللقاء المصحوب بالإيمان حتى الوفاة (١) .

تعريف الصحابي عند الأصوليين :

هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً وطالت صحبته به حتى أصبح
يطلق عليه أسم الصحاب عرفاً (٢) .
وقال بعضهم : هو من آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الحديبية
وكانت الملكة الفقهية متوافرة لديه .

الفرق بين تعريف المحدثين والأصوليين :

الصحابي عند الأصوليين والمحدثين من لقي النبي صلى الله عليه وسلم
مؤمناً وطالت صحبته به ومات على الإيمان فهو صحابي عند الجميع .
أما من آمن بالرسول وصاحبه لكن لم تطل صحبته بالرسول ومات على
الإيمان فهو صحابي عند المحدثين غير صحابي عند الأصوليين .

حجية قول الصحابي :

لقد قسم علماء الأصول رحمهم الله تعالى قول الصحابي المتعارف عندهم الى
أربعة أقسام (٣) .

القسم الأول :

قول الصحابي الذي يضاف إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم مثل (كنا
نفعل كذا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم) .
وهذا القول حجة باتفاق العلماء لأن هذا القول يعتبر سنة عن الرسول
صلى الله عليه وسلم رواها عنه صحابي .

(١) أنظر تدريب الراوي للسيوطي ٢٠٨/٢ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٠٤، ١٠٢/٢، والأسنوي على المنهاج ١٧٩/٢ .

(٣) أصول الفقه للبرديسي ص ٢٥٢ ، وانظر روضة الناظر ٤٠٣/١ .

القسم الثاني :

قول الصحابي في المسائل التي لا مجال للعقل فيها كقول عائشة رضي الله عنها (لايمكث الولد في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بظل مغزل) .

وهذا القول كذلك مجمع من علماء المسلمين على اعتباره حجة لأن هذا القول مما كان لا مجال للعقل فيه أبيننا أنه لا بد وأن يكون مسموعاً من الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه لا ينطق عن الهوى أن هو الا وحي يوحى) .

القسم الثالث :

قول الصحابي الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة رضوان الله عليهم وهذا هو حجة بلا نزاع بين العلماء لأن عدم المخالفة من الصحابة مع قوة وازعهم الديني وعدم خشيتهم في الله لومة لائم دليل على إقرارهم لهذا القول وإجماعهم عليه (١) .

القسم الرابع :

قول الصحابي الصادر عن أئتهاده الذي لم تتفق عليه كلمة الصحابة ... وهذا القول قد أنقسم الفقهاء في حجته الى فريقين : -

الفريق الأول : وهو جمهور العلماء ويرى حجية هذا القول (٢) .

الفريق الثاني : الشيعة وبعض من الفقهاء ويرى عدم الحجية .

أدلة الفريق الأول :

أستدلوا على حجية قول الصحابي بالمنقول والمعقول .

أولاً : دلائلهم من المنقول :

بالمنقول قال تعالى : ﴿يا ايها الذين آمنوا أتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾

الآية (٣) .

(١) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للبيضاوي ٢٠٤/٢ .

(٢) روضة الناظر لابن قدامة ٤٠٢/١ .

(٣) سورة التوبة ، آية ١١٩ .

وجه الدلالة :

من الآية الكريمة يتضح لنا أن الله سبحانه كما أمرنا بالتقوى في هذه الآية أمرنا بأن نكون مع الصادقين والصادقون هم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كما فسر ذلك ابن عباس في هذه الآية وعلى هذا فلا نكون معهم إلا اذا امتثلنا أمرهم . واذا امتثلنا أمرهم كان قولهم حجة .

(٢) قال تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ﴾ (١) الآية .

وجه الدلالة من الآية :

أن هذه الآية الكريمة أثنت على الصحابة ومدحتهم وأثنت على من اتبعهم بإحسان فإذا قال الصحابي قولاً وأتبعه فيه متبع استحق المدح والثناء وإذا أراد الإنسان رضا الله اتبعهم حتى ينال رضا الله فيكون اتباع قول الصحابي .

ثانياً : من السنة :

قال صلى الله عليه وسلم : (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديه اهتديتم) (٢) . وقال صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي) (٣) فهذان الحديثان صريحان في وجوب اتباع الصحابة واعتبار أقوالهم حجة .

ثالثاً :

إجماع التابعين الذين جاؤا بعد الصحابة حيث كانوا يحتجون بأقوالهم فلم يؤثر عن واحد منهم أنه رد قول الصحابي فالكل يعتبر قول الصحابي حجة ملزمة فهذا إجماع منهم على الحجية . فهو سكوتي أو أجماع لعدم العلم بالمخالف .

(١) سورة التوبة ١٠١ .

(٢) ضعفه الذهبي في ميزان الاعتدال ٤١٢/١ بأن فيه جعفر بن عبدالواحد الهاشمي وهو من الوضعيين . وضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير ١٩٠/٤ .

(٣) صحيح ، انظر السلسلة الصحيحة ٣٦١/٤ .

استدلال الجمهور بالمعقول :

أولاً : الظاهر أن قول الصحابي الذي يصدر منه إنما هو عن سماع من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما لم يسنده إليه في التبليغ وهذا أقوى أخلاص وأصدق أيمن .

ثانياً : رأى الصحابي أقوى من رأى غيره لأنه شهد الرسول صلى الله عليه وسلم وشاهد الأحوال التي تتغير بها الأحكام وأما كون رأي الصحابي يحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب فذلك لا يستدل في حجية رأيه .

أدلة الفريق الثاني :

وهم القائلون بعدم الحجية . إستدلوا بما يلي :

١ - جواز الخطأ والغلط على الصحابة لأنهم غير معصومين ومن كان كذلك فلا حجية في قوله .

٢ - لو كان قول الصحابي حجة لتناقضت الحجج لأن الصحابة يخالف بعضهم بعضاً وليس قول بعضها أولى من قول الآخر فيلزم التناقض وهو باطل ، لأن الدليل قد يرد إلى صحابي ولا يرد إلى آخر .

٣ - الله سبحانه وتعالى لم يبعث إلينا إلا نبياً واحداً أمرنا باتباع كتابه وسنته ولم يأمرنا باتباع أحد من خلقه غيره فلم يأمرنا باتباع الصحابي فلا يكون قوله حجة (١) .

الرأي الراجح :

هو ما ذهب إليه الجمهور . وذلك لقوة أدلتهم وعدم المعارض لها وأما ما قال به المخالفون فليس بشيء ، لأن احتمال الخطأ بعيد وانتقاء العصمة لا ينفي إلا الحجية القطعية والجمهور لا يقول بقطعية حجية قول الصحابي وإنما يقولون قول الصحابي حجة ظنية بمعنى أنه يحتج به لاعلى سبيل القطع .

موقف الأئمة الأربعة من قول الصحابي :

١ - يرى الإمام : أبو حنيفة رحمه الله حجية قول الصحابي إذا لم يكن هناك نص من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤيد هذا ما روى عنه قال : «أذا لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله أخذت بقول من شئت من أصحابه ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم وقد قيد الإمام أبو حنيفة هذا بشرط أن لا يعارض قياس دليل آخر إذا لم يخالف عمل أهل المدينة» (١) .

٢ - أما الإمام مالك فقد كان يتمسك بأقوال الصحابة أشد التمسك (٢) .

٣ - وكذلك كان يرى الشافعي العمل بقول الصحابي حيث لانص من الكتاب أو السنة حيث يقول : (ما كان من الكتاب والسنة موجودين فالعذر عن سمعها ممنوع فإن لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل الصحابة أو واحد منهم) (٣) .

٤ - وكذلك كان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في التمسك بأقوال الصحابة فهم الذين شاهدوا التنزيل وعينوا الرسول ، وساعة مع الرسول صلى الله عليه وسلم خير عند الله من اجتهاد سنيين (٤) .

وبهذا يتبين أن الأئمة الأربعة كانوا يتبعون قول الصحابي ولكن وجد مقلديهم من بعد ذلك من لم يعتبر قول الصحابة حجة وتمحك في ذلك . ولا عبرة بسماع من قال مثل هذا بل الصحابة رضوان الله عليهم عدول كلهم وهم الذين عاشوا في خير وهم خير القرون رضوان الله عليهم جميعاً .

قال صلى الله عليه وسلم : (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) (٥) الحديث . فهم خير القرون وهم الذين أثنى عليهم القرآن ومدحهم فرضوان الله عليهم جميعاً .

(١) مسلم الثبوت ١٩١/١ .

(٢) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للثعالبي .

(٣) أصول الفقه للبرديسي ص ٢٥٣ .

(٤) روضة الناظر لابن قدامة ٤٠٢/١ .

(٥) صحيح مسلم ١٩٦٧/٤ .

الفصل الأول

في النكاح والتيسري

وتجته مبحثان :-

المبحث الأول

في النكاح وأحكامه

وتحتاه مطالبان :-

المطلب الأول

في

تعريف النكاح ومشروعيته

والحث عليه

تعريف النكاح لغةً وأصطلاحاً :-**النكاح لغة :-**

الوطء والجمع بين الشئئين ، يقال تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها الى بعض واجتمعت، وقد يطلق على العقد ، فإذا قالوا : نكح فلانه أو بنت فلان أرادوا تزوجها وعقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته لم يريدوا إلا المجامعة ، لقريظة «إمرأته» فهي معقود عليها سابقاً فلا ينصرف اللفظ إلا إلى الجماع تقول : نكحتها ونكحت هي أي تزوجت وهي ناكح في بني فلان أي : هي ذات زوج(١) .

وقال ابن منظور في مادة نكح : نكح فلان إمراً ينكحها نكاحاً إذا تزوجها ونكحها ينكحها باضعها أيضاً وكذلك رحمها وخجاها ، قال ابن سيده النكاح البضع وذلك في نوع الإنسان خاصة باستعمله ثعلب في الذباب نكحها ينكحها ونكاحاً(٢) .

وقال بطرس نكح المرأة ينكحها نكاحاً وطأها تزوجها ويقال نكحها أي عقدها وزوجها للوطء ونكح المطر الأرض أي اختلط بثراها، ونكح الرجل المرأة نكحاً بضعها(٣) .

ونكح هو لبضاع ، ونكح ينكح . وأمراً ناكح في بني فلان أي ذات زوج منهم، والنكاح يكون العقد دون الوطء يقال : نكحت وتزوجت وأنكحت غيري(٤) .

وخلاصة القول في تعريف النكاح لغةً ، أنه يطلق على العقد ويطلق على الوطء ، قال في مغني المحتاج : والعرب تستعمله بمعنى العقد والوطء جميعاً ، لكنهم إذا قالوا نكح فلان فلانه أو بنت فلان أرادوا تزوجها وعقد عليها ، وإذا قالوا نكح امرأته لم يريدوا إلا المجامعة ، ثم قال : وفائدة الخلاف بيننا وبين الحنفية تظهر في من زنا بامرأة ، فإنها تحرم على والده وولده عندهم لاعدنا(٥) .

(١) الصحاح في اللغة والعلوم للجوهري ٦٠٨/٢ .

(٢) لسان العرب لابن منظور ٦٢٥/٢ ، ٦٢٧ .

(٣) محيط المحيط / المعلم بطرس البستاني ص ٩١٥ .

(٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤٧٥/٥ .

(٥) مغني المحتاج للخطيب الشربيني ١٢٢/٢ .

وتعريف النكاح في إصطلاح الفقهاء على ما يأتي :

أولاً : عند الحنفية :

عقد وضع لتملك المتعة بالأثني قصداً . والقيد الأخير لإخراج شراء الأمة للتسري ، والمراد وضع الشارع لا وضع المتعاقدين له ، وإلا ورد عليه أن المقصود من الشراء قد لا يكون إلا المتعة (١).

ثانياً : عند المالكية :

عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها ببينة قبله غير عالم عاقدتها حرمتها إن حرمت بالكتاب على المشهور أو لإجماع على الآخر (٢) .

ثالثاً : عند الشافعية :

عقد يتضمن إباحة وطء إنكاح أو تزويج أو ترجمته (٣).

رابعاً : عند الحنابلة :

عقد يعتبر فيه لفظ إنكاح أو تزويج في الجملة (٤).

خلاصة التعريف الإصطلاحي عند الفقهاء :

مما سبق يتبين لنا أن النكاح في اصطلاح أغلب الفقهاء : هو عقد على منفعة البضع بالإستمتاع من امرأة مباحة بلفظ إنكاح أو تزويج أو ما يقوم مقامها .

مشروعية النكاح والحث عليه :

لقد حث الإسلام على النكاح بالترغيب فيه ونهى عن التبتل . قال الله تعالى ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ (٥) .

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٨٦/٢

(٢) الفواكه الدواني شرح رسالة أبي زيد القيرواني للنفراوي ٢١/٢ .

(٣) مغني المحتاج على متن المنهاج للشربيني ١٢٢/٢ .

(٤) حاشية الروض المربع للنجدي ٢٢٤/٦ .

(٥) سورة النساء آية ٢ .

وقد بوب البخاري رحمه الله في صحيحه باباً بعنوان (باب الترغيب في النكاح) لقوله تعالى ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ (١) .

يقول الحافظ بن حجر في بيان وجه استدلال الإمام البخاري بالآية : (ووجه الدلالة أنها صيغة الأمر ، وأقل درجاته الندب فثبت الترغيب) (٢) .

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم كما يروي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة (٣) فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء (٤) (٥) .

وهل الأمر بالتزويج يقتصر على الشباب ؟ يقول الحافظ بن حجر : «خص الشباب بالخطاب لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيوخ ، وإن كان المعنى معتبراً إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضاً (٦) .

وقد ذهب بعض العلماء (٧) إلى أن النكاح واجب لورود الأمر في الكتاب والسنة، ويستدلون على هذا بقولهم : (إن التحرز من الزنا فرض ولا يتوصل إليه إلا بالنكاح فيكون فرضاً ، وأبو محمد بن حزم من العلماء الذين ذهبوا إلى وجوب النكاح ، فيقول في المحلى : (وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد من أين يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولا بد ، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم (٨) .

-
- (١) صحيح الإمام البخاري مع فتح الباري ١٠٤/٩ ، والآية ٣ من سورة النساء .
 (٢) فتح الباري لابن حجر ١٠٤/٩ .
 (٣) الباءة : القدرة على الجماع ومؤنة النكاح. أنظر : النووي على مسلم ١٧٣/٩ .
 (٤) وجاء : بكسر الواو وهو رض الخصيتين وهو كناية عن قطع الشهوة بالصوم . أنظر المرجع السابق.
 (٥) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٠٨/٩ .
 (٦) فتح الباري ١٠٨/٩ .
 (٧) نقلاً عن المبسوط للسرخسي ١٩٣/٤ ، والمغني لابن قدامة ٤٤٦/٦ .
 (٨) المجلى بالآثار لابن حزم ٤٤٠/٩ .

وأما عامة الفقهاء فيرون وجوب النكاح على من يخاف على نفسه الوقوع في المحذور بترك النكاح ، يقول ابن قدامة : (واختلف أصحابنا في وجوبه ، فالمشهور في المذهب أنه ليس بواجب إلا أن يخاف أحد على نفسه الوقوع في محذور بتركه ، فيلزمه إعفاف نفسه ، وهذا قول عامة الفقهاء (١) .

وقال الإمام القرطبي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه ويقدم النكاح على الحج في مثل هذه الصورة، يقول شيخ الاسلام ابن تيمية : (وإن احتاج الانسان إلى النكاح وخشي العنت بتركه، قدمه على الحج الواجب وإن لم يخف قدم الحج، ونص عليه الإمام أحمد في رواية صالح وغيره، واختاره أبو بكر (٢) .

حكمة مشروعية النكاح في الإسلام :-

وقد رغب الإسلام في النكاح إذ قرر أن النكاح سنة المرسلين وسنة خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى ﴿ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية﴾ (٣) .

يقول الإمام القرطبي في تفسير هذه الآية : (هذه الآية تدل على الترغيب في النكاح ، والحض عليه ، وتنهي عن التبتل وهو ترك النكاح وهذه سنة المرسلين كما نصت عليه الآية (٤) .

وروى الإمام ابن ماجة عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني) ،

(١) المغني لابن قدامة ٤٤٦/٦ والسرخسي ذكر وجوب النكاح عند الحنفية في مثل هذه الصورة ١٩٢/٤ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٧/٩ .

(٣) سورة الرعد ، آية رقم ٢٨ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٧/٩ .

وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه بالصيام فإن الصوم له وجاء^(١) وعلى من يجهل أو يتجاهل تفسير معنى السنة في هذا المقام أن يستمع إلى ما يقوله الحافظ بن حجر والإمام الشوكاني في تفسير معنى السنة .

يقول الحافظ بن حجر : (المراد بالسنة الطريقة التي لاتقابل بل الفرض)^(٢)، ويقول الإمام الشوكاني في شرح حديث (فمن رغب عن سنتي فليس مني) يقول : المراد بالسنة : الطريقة ، والرغبة : الإعراض ، وأراد صلى الله عليه وسلم أن التارك لهديه القويم، المائل إلى الرهبانية خارج عن الإتياع إلى الإيتداع^(٣) .

وقد رغب النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح حيث أخبر أن النكاح وسيلة لحصول خير الدنيا ، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (الدنيا متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة)^(٤) وروى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أربع من أعطيهن ، فقد أعطى خيري الدنيا والآخرة ، قلباً شاكراً ولساناً ذاكراً ، وبدناً على البلاء صابراً ، وزوجة لاتتبعه حوباً في نفسها وماله)^(٥) .

ومما يدل على فضل النكاح وعلى الترغيب فيه ما روى أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من رزقه الله امرأة صالحة ، فقد أعانه على شطر دينه ، فليتق الله في الشطر الباقي)^(٦) .

-
- (١) سنن ابن ماجه ٥٩٢/١ قال وإسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف عيسى بن ميمون ، ولكن له شاهدهم بل أصله في البخاري ٤١١/٣ ، ومسل ١٢٩/٤ بلفظ آخر قريب .
- (٢) فتح الباري ١٠٥/٩ .
- (٣) نيل الأوطار للشوكاني ١١٧/٦ .
- (٤) صحيح مسلم ١٠٩٠/٢ .
- (٥) رواه الطبراني في الكبير والأوسط وإسناده أحدهما جيد . والحبوب بفتح الحاء هو نقلاً عن الترغيب والترهيب ٤١/٢ .
- (٦) المستدك على الصحيحين ١٦١/٢ ، وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وقال الإمام القرطبي في شرح الحديث (ومعنى ذلك أن النكاح يعف عن الزنا ، والعفاف أحد الخصلتين اللتين ضمن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما الجنة فقال : (من وقاه الله شر اثنتين ولج الجنة ، ما بيت لحييه وما بين رجله) أخرجه مالك في الموطأ وغيره (١) . وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن طاووس أنه قال : (لا يتم نسك الشباب حتى يتزوج) (٢) .

ورغب النبي الكريم صلى الله عليه وسلم في النكاح ببيان الثواب بممارسة العلاقات الجنسية في نطاق الزوجية ، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (وفي بضع أحدكم صدقة ، قالوا : يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : رأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر) (٣) .

ثم نهى الإسلام عن الإعراض عن النكاح ، حتى لو كان هذا بغرض الإشتغال بنوافل العبادة ، يقول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾ (٤) .

يقول الحافظ بن كثير رحمه الله عند تفسير هذه الآية : قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، نزلت هذه الآية في رهط من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : نقطع مذاكيرنا ، ونترك شهوات الدنيا ، ونسبح في الأرض كما يفعل الرهبان ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل إليهم ، فذكر لهم ذلك ، فقالوا : نعم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (الكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأنام ، وأنكح النساء ، فمن أخذ بسنتي فهو مني ، ومن لم يأخذ بسنتي فليس مني) (٥) .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٧/٩ ، وأنظر الحديث في موطأ مالك ٩٨٨/٢ .

(٢) مصنف بن أبي شيبة ١٢٧/٤ .

(٣) صحيح مسلم ٦٩٧/٢ - ٦٩٨ .

(٤) سورة المائدة آية ٨٧ .

(٥) تفسير ابن كثير ٨٧/٢ وقال ابن كثير بعد ذكر هذه الرواية رواه ابن أبي حاتم ، وأصله في البخاري ٤١١/٣ ، ومسلم ١٢٩/٤ .

وروى الإمام البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه يقول : (جاء ثلاثة رهط الى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته صلى الله عليه وسلم فلما أخبروا كأنهم تقالوها ، فقالوا : وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، قال أحدهم : أما أنا فأصلي الليل أبداً ، وقال الآخر : أنا أصوم الدهر فلا أفطر ، وقال آخر: أنا أعتزل النساء ، فلا أتزوج أبداً ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (أنتم الذين قُلْتُمْ كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني)(١) .

وروى البخاري عن سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه يقول : (رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مضعون التبتل ، ولو أذن له لاختصينا)(٢) .

وذكر الإمام ابن القيم في كتابه (روضة المحبين) قال المروزي : قال أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل : (ليس العزوبة من أمر الإسلام في شيء والنبي صلى الله عليه وسلم تزوج أربع عشرة ومات عن تسع ، ولو تزوج بشر بن حارث(٣) لتم أمره ، ولو ترك الناس النكاح لم يكن غزو ولا حج ولا كذا ولا كذا ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح وما عنده شيء ومات عن تسع ، وكان يختار النكاح ويحث عليه ونهى عن التبتل ، فمن رغب عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم فهو على غير الحق ، ويعقوب في حزنه قد تزوج وولد له ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : (حُبب إلي النساء . قلت له) قال

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٠٤/٩ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ١١٧/٩ .

(٣) بشر بن حارث هو : عبدالرحمن بن عطاء ابن هلال المروزي ، نزيل بغداد أبونصر الحافي الزاهد الجليل ، المشهور ، ثقة قدوة من الطبقة العاشرة ، مات سنة سبع وعشرين للهجرة وله ست وسبعون من العمر . انظر : التقريب لابن حجر ٩٨/١ .

المروزي (١) فإن إبراهيم بن أدهم (٢) يحكي عنه أنه قال : لروعة صاحب العيال
 (٠٠٠٠) فما قدرت أن أتم الحديث حتى صاح بي الإمام أحمد وقال : وقعت في
 بنيات الطريق : أنظر ما كان عليه محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه ثم قال :
 بكاء الصبي بين يدي أبيه يطلب منه الخبز أفضل من كذا وكذا أين يلحق
 المتعبد العزب (٣) .

وذكر ابن قدامه قول الإمام أحمد بن حنبل : (من دعاك إلى غير التزويج
 فقد دعاك إلى غير الإسلام) (٤) .

ولم يقتصر الإسلام على الترغيب في النكاح بل أمر بتعجيله ، فقد روى
 الإمام الترمذي عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (يا علي
 : ثلاث لا تؤخرها ، الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت
 لها كفواً) (٥) ، وذلك لأن في تأخير الزواج خطراً لوقوع في الحرام .

-
- (١) المروزي هو أحمد بن محمد بن ثابت الخزاعي أبو الحسن المروزي روى عن ابن عيينة
 والنضر وعبد الرزاق ووكيع وروى عنه أبو داود ، وثقه النسائي وكان مجاهداً ، قال مات
 سنة ٢٢٠ هـ عن ستين سنة من عمره . الخلاصة للخزرجي ص ١١ .
- (٢) إبراهيم بن أدهم هو ابن منصور العجلي وقيل التميمي أبو اسحاق البلخي الزاهد ،
 صدوق من الثامنة ، مات سنة ٦٢ هـ . التقريب لابن حجر ٢١/١ .
- (٣) روضة المحبين ونزهة المشتاقين لابن القيم ص ٢٢٠ .
- (٤) المغني ٤٤٧/٦ .
- (٥) جامع الترمذي مع تحفة الأحوذى ١٦٥/٢ وقال الترمذي هذا حديث غريب وما أرى
 إسناداً متصلًا ، ويقول المباركفوري في شرح الحديث وأخرجه ابن ماجه والحاكم وابن
 حبان . قال المبارك : رجاله ثقات والظاهر إن بسند متصل .

المطلب الثاني

في

مسائل النكاح المروية عن ابن عباس

المسألة الأولى : يحل للمسلم أن يتزوج المرأة الكتابية :

روايات المسألة عن ابن عباس :-

١- روى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو زكريا بن إسحاق أنبأنا أبو الحسن الطرائفي ثنا عثمان بن سعيد ثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ ثم استثنى نساء أهل الكتاب فقال: ﴿ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم حل لكم إذا آتيتموهن أجورهن ، قال ابن عباس مفسراً (يعني مهورهن) محصنات غير مسافحات﴾ يقول عفائف غير زوان(١) .

٢- وروى البيهقي أيضاً في سننه قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ : أنبأ القاضي أبو بكر أحمد بن كامل أنبأ أبو جعفر محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطيه ثنا أبي حدثني عمي حدثني أبي عن أبيه عن بن عباس في قوله تعالى ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ نسخت وأحل المشركات نساء أهل الكتاب(٢) .

٣- وروى البيهقي أيضاً في سننه قال : أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان أن أبا القاسم سليمان بن أحمد اللخمي ثنا إبراهيم بن محمد بن الحارث الهلالي ثنا محمد بن المغيرة ثنا النعمان بن عبد السلام ثنا سفيان عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن الله عز وجل بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ليظهره على الدين كله فديننا خير الأديان وملتنا فوق الملل ، ورجالنا فوق نسائهم ولا يكون رجالهم فوق نسائنا(٣) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ، طبعة دار الفكر ١٣٢٢هـ ، ١٧١/٧ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٧١/٧ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ١٧٢/٧ .

- ٤- وروى ابن أبي شيبة في المصنف قال : حدثنا عباد بن عوام عن سفيان بن حسين عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال : لا يحل نكاح نساء أهل الكتاب إذا كانوا حرباً ، قال الحكم : فحدثت به إبراهيم فأعجبه (١) .
- ٥- وروى ابن جرير الطبري أيضاً في تفسيره قال : حدثني المثنى قال : ثنا عبد الله قال : ثني معاوية عن علي عن ابن عباس قوله (محصنين غير مسافحين) يعني : ينكحوهن بالمهر والبيئة ، غير مسافحين متعالنين بالزنا ، ﴿ولا متخذي أخدان﴾ يعني : يسرون بالزنا (٢) .

توثيق الروايات :

هذه الروايات لم أجد بعض رجال إسناده ، ولا يعني ذلك أنه مطعن فيها ، وعلى فرض أنها جهالة في السند ، فإنه يجبره تعدد طرق هذه الروايات .
ورجال أسانيدها على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :-

- ١ - أبو زكريا بن إسحاق المزكي لم أجد له ترجمة .
- ٢ - أبو الحسن الطرائفي لم أجد له ترجمة .
- ٣ - عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي مولاهم أبو عمرو الحمصي ثقة عابد - التقريب ٢٥٩/٢ .
- ٤ - عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي - ثقة - التقريب ٤٢٣/١ .
- ٥ - معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي الحمصي صدوق له أوهام - التقريب ٢٥٩/٢ .
- ٦ - علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس صدوق . التقريب ٣٩/٢ .

سند الرواية الثانية :

- ١ - أبو عبدالله الحافظ محمد بن عبدالله الحافظ بن عمار ثقة حافظ ١٧٩/٢ .
- ٢ - القاضي أبوبكر أحمد بن كامل البغدادي حافظ وقد ضعفه الدارقطني - المغني في الضعفاء ٩٥/١ .

(١) مصنف بن أبي شيبة طبعة دار التاج ٤٧٦/٢ ، وإبراهيم هو : إبراهيم بن أدهم تابعي توفي عام ٦٢ هـ رحمه الله .

(٢) جامع البيان للطبري طبعة الحلبي سنة ١٣٨١ هـ ١٠٨/٥ .

- ٢ - أبو جعفر محمد بن سعد ابن محمد بن الحسن ابن عطيه - لم أجد له ترجمة .

سند الرواية الثالثة :

- ١ - أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان لم أجد له ترجمة .
- ٢ - أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني - الحافظ الثبت -
الميزان ١٩٥/٢ .
- ٢ - إبراهيم بن محمد بن الحارث الهلالي بن أسماء بن خارجة الفزاري - ثقة
حافظ - التقريب ٤١/١ .
- ٤ - محمد بن المغيرة القرشي أبو علي البصري مولى عثمان - مقبول - التقريب
٢٠٩/٢ .
- ٥ - النعمان بن عبد السلام بن حبيب التميمي أبو المنذر الأصبهاني - ثقة عابد
فقيه - التقريب ٢٠٤/٢ .
- ٦ - سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي - ثقة حافظ فقيه
التقريب ٢٠٤/٢ .
- ٨ - خالد الحذاء بن مهران أبو المنازل - ثقة يرسل - التقريب ٢٦٩/١ .
- ٩ - عكرمة عن عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت - التقريب ٢٠/٢ .

سند الرواية الرابعة :

- ١ - عباد بن العوام بن مهران أبو المنازل ثقة يرسل - التقريب ٢١٩/١ .
- ٢ - سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد أو أبو الحسن الواسطي - ثقة في غير
الزهري - التقريب ٣١٠/١ .
- ٢ - الحكم بن أبان العدلي أبو عيسى - صدوق عابد له أوهام - التقريب ١٩٠/١ .
- ٤ - مجاهد بن جبير أبو الحجاج المخزومي مولا هم المكي ثقة إمام في التفسير
والعلم : التقريب ٢٢٩/٢ .

سند الرواية الخامسة :

- ١ - المثنى بن الصباح اليماني الأبنائي أبو عبد الله - ضعيف اختلط بآخره وكان
عابداً - التقريب ٢٢٨/٢ .
- ٢ - معاوية بن صالح بن حدير ، تقدمت ترجمته في السند الأول .

فقه هذه الآثار الروية عن ابن عباس :

جواز نكاح نساء أهل الكتاب العفيفات من الزنا بالمهر والبنية إذا لم يكونوا حرباً .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

إستدل ابن عباس رضي الله عنهما بقوله تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم من المؤمنات والمحصنات ومن الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ (١) .

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى عطف المحصنات من أهل الكتاب على المحصنات المؤمنات أي في الإباحة، وعطف المحصنات المؤمنات على حل طعامنا لهم وطعامهم لنا والمعطوف يوافق المعطوف عليه في الحكم، لأنه عطف بحرف يقتضي التشريك وهو الواو .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :

وافق ابن عباس في هذه المسألة الجمهور :

- ١- الحنفية (٢) والمالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥) وإنما خالفه من الصحابة الصحابي الجليل عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما (٦) .
- ١- **قال الحنفية :** قال ابن الهمام : ويجوز تزويج الكتابيات - ثم استدل بالآية ثم قال - ولا فرق بين الكتابية الحرة والأمة .
- ٢- **المالكية :** قال ابن عبد البر : ويجوز نكاح نساء أهل الكتاب يهوداً أو نصارى ثم استدل بالآية .

-
- (١) سورة المائدة آية ٥ .
 - (٢) شرح فتح القدير، طبعة دار الفكر بيروت ٢٢٩/٢ ، بدائع الصنائع طبعة العاصمة شارع الفلكي، القاهرة ٢٧٠/٢ .
 - (٣) الكافي لابن عبد البر ، مكتبة الرياض الحديثة ٥٤٢/٢ .
 - (٤) مغني المحتاج للشرييني طبعة الحلبي وأولاده بمصر ١٨٧/٢ .
 - (٥) شرح منتهى الإرادات ، طبعة عالم الكتب ببيروت ٢٢٦/٢ .
 - (٦) المغني لابن قدامة ٥٩٠/٦ وفتح القدير للشوكاني ، طبعة دار الفكر ١٥/١ .

- ٣- **الشافعية :** قال صاحب مغني المحتاج : وتحل كتابية ولكن تكره حربية وكذا ذمية على الصحيح ، والكتابية يهودية أو نصرانية .
- ٤- **الحنابلة :** قال صاحب شرح منتهى الإيرادات : وتحرم على مسلم ولو عبداً كافراً - ثم استشهد بالآية - ثم قال - غير حرة كتابية .

مقارنة الآراء :-

مما سبق يتضح لنا أن مسألة جواز نكاح حرائر أهل الكتاب هو محل إجماع عند الأئمة الأربعة موافقة لرأي ابن عباس رضي الله عنهما لكن خالف في ذلك الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وعلى ذلك ففي المسألة قولان :

(أ) القول الأول : للصحابي الجليل عبد الله بن عباس ووافقه الأئمة الأربعة ومفاده : جواز نكاح المرأة الكتابية الحرة .

(ب) القول الثاني : لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما ومفاده : عدم جواز نكاح المرأة الكتابية الحرة وغير الحرة .

الأدلة :

(أ) أدلة الفريق الأول :-

إستدل الفريق الأول الذين قالوا بالجواز بالآتي : -

بقوله تعالى ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ (١) .

وجه الدلالة من هذه الآية :-

أن الله تعالى عطف المحصنات من أهل الكتاب على المحصنات المؤمنات في الحل والإباحة فدل ذلك على إباحتهن لأن المعطوف يوافق المعطوف عليه في الحكم .

(١) سورة المائدة ، آية رقم ٥ .

المناقشة :

ونوقش هذه الدليل بأنه معارض لقوله تعالى ﴿ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ (١) ونساء أهل الكتاب مشركات لأنهن يقلن أن عيسى هو الله وأنه ثالث ثلاثة وهذا شرك ، ونكاح المشركات منهي عنه (٢) .

الجواب :

لكن أجيب عن هذا النقاش بأن ابن عباس رضي الله عنهما روى عنه أية البقرة ﴿ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ نسخت بآية المائدة [اليوم أحل لكم الطيبات ٠٠٠٠] الى قوله تعالى ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ فلا معارضة بين الآيتين . وأجيب أيضاً : بأن الآية مخصصة بآية المائدة (٣) .

٢- واستدلوا كذلك بفعل الصحابة : حيث أنهم تزوجوا من أهل الذمة من أهل الكتاب ، فقد تزوج عثمان رضي الله عنه نائلة بنت الغرامضة الكلبيية وهي نصرانية ، وأسلمت عنده .

وتزوج حذيفة رضي الله عنه بيهودية من أهل المدائن ، وسئل جابر رضي الله عنه عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فقال : تزوجنا بهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص (٤) .

مناقشة الدليل : -

ويمكن مناقشة هذا الأثر بأن حذيفة رضي الله عنه لما تزوج اليهودية كتب اليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يفارقها ، وقال له إني أخشى أن تدعوا المسلمات وتنكحوا المومسات فأمر عمر بالمفارقة دليل على عدم جواز النكاح .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | سورة البقرة آية رقم ٢٢١ . |
| (٢) | المغني لابن قدامة ٥٩٠/٦ . |
| (٣) | فتح القدير للشوكاني ١٥/١ . |
| (٤) | تكملة المجموع شرح المذهب ، طبعة دار الفكر ٢٢٢/١٦ . |
| (٥) | السنن الكبرى للبيهقي ١٧٢/٧ . |

الجواب :

وأجيب عن هذا النقاش بأن هذا من عمر على سبيل الكراهة لا التحريم بدليل أنه لما كتب الى حذيفة رضي الله عنه سألته حذيفة أحرام هي ؟ قال : لا ، ولكنني أخاف أن تنكحوا المومسات وتدعوا المسلمات (٢) أو نقول أن عمر لم ينكر أصل الجواز ولكن كرهه خشية ترك المسلمات فإذا ارتفعت الخشية فالقول بالجواز .

٢- وأستدلوا ثالثاً : بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم في المجوس : (سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن الحديث دل بمنطوقه على حرمة نكاح نساء المجوس وحرمة أكل ذبائحهم وبمفهومه المخالف على إباحة نكاح نساء أهل الكتاب وأكل ذبائحهم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) (١) ثم أستثنى النكاح والذبائح .

ب- أدلة الفريق الثاني :

واستدل الفريق الثاني الذين قالوا بعدم جواز نكاح نساء أهل الكتاب بالآتي :

١- بقوله تعالى ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ (٢) .

وجه الدلالة من الآية :

أن الله سبحانه وتعالى حرم نكاح المشركة في هذه الآية ، والكتابية مشركة والدليل على أن الكتابية مشركة كونها تقول : الله ثالث ثلاثة ، وتقول عيسى ابن الله أو هو الله أو نحو ذلك مما يعتقده أهل الكتاب .

المناقشة : نقش هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول :-

بأن الآية عامة في كل المشركات ثم جاءت آية ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب فخصصتها﴾ (٣) .

(١) تنوير الحوالك شرح الموطأ مالك كتاب الزكاة ٢٦٤/١ ، والحديث في الموطأ ٤٢/٢٧٨/١ والبيهقي في سننه الكبرى ١٨٩/٩ قال ابن حجر حديث ضعيف . انظر تلخيص الجبير ١٧١/٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٢١ . (٣) سورة المائدة ، آية ٥ .

قال الشوكاني رحمه الله : أما قول ابن عمر لا أعلم شركاً أكبر من أن تقول ربها عيسى فيجاب عنه : بأن هذه الآية مخصصة للكتابات من عموم المشركات فيبنى العام على الخاص (١) .

الوجه الثاني :

أنه قد روي عن ابن عباس أنه قال : أن آية البقرة ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾ منسوخة بآية المائدة (اليوم أحل لكم الطيبات الى قوله تعالى ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب﴾ (٢) .

الدليل الثاني :

٢- بقوله تعالى ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ (٣) .

وجه الدلالة من الآية : -

أن الله تبارك وتعالى نهى عن إمساك عصم الكوافر أي نكاحهن ، والكتابة من الكوافر والنهي يقتضي التحريم إذا لم يقترن بقريئة تصرفه الى الكراهة ، ولا قريئة هنا.

المنقشة :

نوقش هذا الاستدلال : بأن لفظ المشركين بإطلاق ، لايتناول أهل الكتاب بدليل قوله سبحانه وتعالى ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين﴾ (٤) فنجد أن القرآن يفصل بينهما ، فدل ذلك على أن لفظ المشركين بإطلاقها غير متناول لأهل الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ عام في كل كافره وآية ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب﴾ خاصة ، والخاص يجب تقديمه (٥) .

(١) تفسير فتح القدير للشوكاني ١٥/٢ .

(٢) سورة المائدة آية ٥ وانظر المغني لابن قدامة ٥٩٠/٦ .

(٣) سورة الممتحنة آية ١٠ .

(٤) سورة البينة آية ٦ .

(٥) المغني لابن قدامة ٥٩٠/٦ .

الرأي الرابع :

هو قول الجمهور وذلك لما يلي :

أولاً : لصحة أدلتهم وسلامتها من الاعتراضات الصحيحة .

ثانياً : أن رأي الجمهور فيه جمع بين الأدلة وذلك بحمل آية ﴿ولا تنكحوا المشركات﴾ وآية ﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ أن ذلك عام ورد في كل مشركة وفي كل كافرة . وآية ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب﴾ خاصة في نوع من المشركين الكافرين ، وهم أهل الكتاب ، فيبني العام على الخاص جمعاً بين الأدلة .

أما قول ابن عمر ففيه التعارض بين الأدلة ، والعلماء قالوا : إذا أمكن الجمع بين الأدلة وجب المصير إليه .

ثالثاً : احتج أبوحنيفة رضي الله عنه على جواز نكاح الأمة الكتابية بقوله تعالى ﴿ولأمة مؤمنة خير من مشركة ٠٠٠ الخ﴾ الآية .

ووجه الدليل من الآية عند أبي حنيفة : أن الله خير بين نكاح الأمة المؤمنة والمشركة ، فلولا أن نكاح الأمة المشركة جائز لما خاير الله بينهما لأن المخيرة إنما هي بين الجائزين ، لا بين الجائز والممتنع . ولا بين المتضادين .

والله أعلم

المسألة الثانية : لا نكاح صحيح إلا بولي وشاهدي عدل :

تعريف الولي والغرض منها :

الولي في اللغة : قال ابن منظور في لسان العرب : ولي الشيء وولي عليه ولاية وولاية ، قال سيبويه مصدر ، والولي : ولي اليتيم الذي يلي أمره بكفايته وولي المرأة الذي يلي عقد نكاحها(١) .

وفي اصطلاح الفقهاء : عرفه ابن قدامة في باب النكاح بأنه كل من يلي عقد نكاح المرأة فإن كانت أمة فوليها سيدها ، لأنه عقد على نفعها، وإن كانت حرة فأولى الناس بها أبوها - ثم رتب الولاية(٢) .

الغرض من الولاية في النكاح :-

يقول الشيخ ولي الله الدهلوي في بيان ذلك : وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه لأمر هام وهو أن إستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهى منتؤها قلة الحياء ، واقتضاب على الأولياء وعدم اكتراث بهم وكذلك حتى يميز النكاح من السفاح(٣) .

رويات المسألة :

١- روى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان أنبأ الشافعي رحمه الله أنبأ مسلم ابن خالد عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل(٤) .

(١) لسان العرب لابن منظور ٤٠٧/١٥ .

(٢) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة ، طبعة المكتب الإسلامي ١٢، ١١/٢ .

(٣) حجة الله البالغة ١٢٧/٢ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ١١٢/٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ .

- ٢- وروى عبد الرزاق في المصنف قال : عن عبد الله بن محرر عن ميمون بن مهران قال : سمعت ابن عباس يقول : البغايا اللاتي يتزوجن بغير ولي - أحسبه قال - لابد من أربعة : خاطب ، وولي ، وشاهدين (١) .
- ٣- وروى عبد الرزاق أيضاً في مصنفه قال : عن الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لا نكاح إلا بإذن ولي أو سلطان (٢) .
- ٤- وروى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : حدثنا وكيع عن سفيان عن ابن خثيم عن سعيد عن ابن عباس قال : لا نكاح إلا بولي أو سلطان مرشد (٣) .

توثيق الروايات :

هذه الروايات في واحد من أسانيدها عبدالله ابن المحرر الجرزي القاضي قال عنه ابن حجر في التقريب أنه متروك ٤٤٥/١ وبقية أسانيدها رجالها ليس فيهم طعن قاده يوجب ضعفاً قوياً ، وقد تعددت طرق هذه الروايات ورجال أسانيدها على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :-

- ١ - أبوزكريا بن أبي إسحاق المزكي - تقدمت الإشارة إليه في المسألة السابقة.
- ٢ - أبو العباس محمد بن يعقوب بن عبد الوهاب بن يحيى بن الزبير بن العوام المدني صدوق . التقريب ٢٢١/٢ .
- ٣ - الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي أبو محمد المصري المؤذن ، صاحب الشافعي ثقة - التقريب ٢٤٥/١ .

(١) مصنف عبد الرزاق ١٩٧/٦ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ١٩٨/٦ .

(٣) مصنف بن أبي شيبة طبعة دار التاج ٤٥٤/٢ .

٤ - الشافعي محمد بن أدريس بن العباس بن عثمان المطلبي - إمام فقيه ثقة
التقريب ٢٤٥/٢

٥ - مسلم بن خالد المخزومي مولاهم المكي المعروف بالزنجي - فقيه صدوق كثير
الأوهام - التقريب ٢٤٥/٢ .

٦ - ابن خيثم عبدالله بن عثمان القارئ المكي أبوعثمان - صدوق - التقريب
٤٢٢/١ .

٧ - سعيد بن جبير الأزدي مولاهم الكوفي - ثقة ثبت فقيه - التقريب ٢٩٢/١ .

سند الرواية الثانية :

١ - ميمون بن مهران الجرزي أبويوب أصله كوفي - ثقة فقيه كان يرسل -
التقريب ٢٩٢/٢ .

سند الرواية الثالثة :

٢ - الثوري - سفيان ثقة حافظ فقيه تقدمت ترجمته في المسألة الأولى .

سند الرواية الرابعة :

١ - وكيع بن عدس أبو مصعب العقيلي الطائفي - مقبول - التهذيب ١١/١٢١ .
٢ - سفيان بن عيينة ابن أبي عمران ابن ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي - ثقة
حافظ فقيه إمام حجة - التقريب ٢١٢/١ .

وكل هذه الروايات تلتقي في سعيد بن جبير وهو ثقة ثبت فقيه كما
نلاحظ .

فقه الآثار المروية عن ابن عباس :

دلت الآثار السابقة على عدم جواز نكاح المرأة بدون ولي وشهادة عدلين من
المسلمين .

دليل ابن عباس :

إستدل بقوله تعالى ﴿فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن﴾ والعضل لا يكون إلا من الولي حينما يمنع موليته من النكاح فنهاه الله عن ذلك . وإلا لما كان لعضله معنى وبحديث (لا نكاح إلا بولي) (١) .

وجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم نفى صحة النكاح الذي يعقد بغير ولي والنفي هنا نفى الصحة لا نفى الكمال بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ٠٠٠٠ الحديث) رواه الإمام أحمد في المسند ٤٧/٦ ، ٦٦ وصححه الترمذي وابن حبان (٢) ، فدل هذا على أن النفي نفى لصحة النكاح : أي (لا نكاح صحيح إلا بولي) واستدل على عدم صحة النكاح أيضاً إلا بشهادة عدلين بقوله صلى الله عليه وسلم (لا نكاح الا بولي وشاهدين عدلين) رواه الدراقطني في كتاب النكاح سنن الدار قطني ٢٢١/٢ ، ٢٢٥ وحديث أبي هريرة الذي أخرجه البيهقي السنن الكبرى ١٢٥/٧ وفيه ضعف .

من وافق ابن عباس ومن خالفه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة :

الولي شرط عند الجمهور من المالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥) لقوله تعالى ﴿فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن﴾ (٦) ، وليس بشرط عند جمهور الحنفية (٧) .

١- **الحنفية** : قال ابن الهمام : وينعقد نكاح المرأة برضاها وإن لم يعقد عليها ولي بكرأ كانت أو ثيباً .

(١) ذكره البخاري في الترجمة في باب من قال لا نكاح إلا بولي من كتاب النكاح. صحيح البخاري ١٩٠/٧. وأخرجه أبو داود في باب الولي من كتاب النكاح سنن أبو داود ٤٨١/١.

(٢) انظر سبل السلام للصغاني ١٢٧/٢ وما بعدها .

(٣) الشرح الصغير طبعة الحلبي سنة ١٢٧٢ هـ ، ١٠٣/٢ .

(٤) مغني المحتاج ١٤٧/٢ .

(٥) المغني لابن قدامة ٢٢٤/٩ طبعة جامعة الامام .

(٦) سورة البقرة آية ٢٢٢ .

(٧) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٥٦/٢ .

- ٢- **المالكية** : قال خليل : وأركانها أربعة ولي وصدق ومحل وصيغة .
- ٢- **الشافعية** : قال في مغني المحتاج : ولاتزوج امرأة نفسها بلا ولي ولا تقبل نكاحاً لأحد .
- ٤- **الحنابلة** : ولانكاح إلا بولي وشاهدين عدلين من المسلمين . ولا تهلك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها .

قال الشافعي : هي أصح آية في إعتبار الولي (١) وإلا لما كان لعضله معنى ولقوله صلى الله عليه وسلم (لا نكاح إلا بولي) (٢) وهو لنفي الحقيقة الشرعية بدليل حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) (٣).

ولا يصح حمل الحديث الأول على نفي الكمال: لأن كلام الشارع محمول على الحقائق الشرعية، أي : لا نكاح شرعي أو موجود في الشارع إلا بولي . وقال الحنفية في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله : للمرأة العاقلة البالغة تزويج نفسها وابنتها الصغيرة، وتتوكل عن الغير ولكن لو وضعت نفسها عند غير الكفاء فلأوليائها الإعتراض. وعبارتهم هي : ينعقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وإن لم يعقد عليها ولي، بكرراً كانت أم ثيباً، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في ظاهر الرواية والولاية مندوبة مستحبة فقط (٤).

(١) سبل السلام ، المطبعة التجارية الكبرى بمصر ١١٧/٢.

(٢) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربع عن أبي موسى وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان سبل السلام ١١٧/٢.

(٣) رواه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وصححه الترمذي وابن حبان سبل السلام ١٢٧/٢ وما بعدها.

(٤) فتح القدير ٣٩١/٢ وما بعدها ، بدائع الصنائع ٢٣٧/٢ - ٢٤٧.

مقارنة الآراء

مما تقدم من قول ابن عباس رضي الله عنهما وأقوال الأئمة الأربعة نستخلص أن في ولاية المرأة لعقد النكاح ثلاثة أقوال : -

أ- **القول الأول** : المنع مطلقاً من أن تتولى المرأة عقد نكاحها بنفسها أو عن غيرها، وهو مذهب كبار الصحابة منهم عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وعائشة وغيرهم، ومن التابعين سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز والثوري وغيرهم (١) ومن المذاهب الأربعة : المالكية والشافعية والحنابلة رحمهم الله جميعاً.

ب- **القول الثاني** : أن للمرأة أن تتولى عقد نكاح نفسها وغيرها وتوكل فيه، إلا أن للولي حق الاعتراض إن زوجت نفسها بغير كفاءة، وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية وروى عن محمد أيضاً.

ج - **القول الثالث** : أنه إن زوجت نفسها بكفاءة صح ونفذ وبغير كفاءة لا يصح ولا ينفذ وهو قول آخر لأبي حنيفة وأبي يوسف قال الكمال وعليه الفتوى (٢).

تحرير موضع النزاع :-

وموضع النزاع بين الفقهاء هو في مدى صحة النكاح إذا عقدته المرأة لنفسها أو لغيرها . هل هو صحيح أم فاسد ؟ وهل النفي في الحديث (النكاح) نفي صحة أم نفي كمال .

الأدلة :-

أ- **أدلة أصحاب القول الأول** : -

إستدل أصحاب القول الأول القائلون بمنع ولاية المرأة عقد النكاح لنفسها ولغيرها بالكتاب والسنة.

(١) المغني لابن قدامة ٢٤٥/٩ طبعة هجر.

(٢) شرح فتح القدير ٢/٢٩١.

أولاً : أدلتهم من الكتاب : -

١- الدليل الأول : -

قوله تعالى ﴿ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية : -

أن الله سبحانه وتعالى وجه الخطاب إلى الألياء النساء ألا يزوجوا المؤمنات إلى الكفار وتوجيه الخطاب منه سبحانه وتعالى إلى الأولياء دليل على أن حق الولاية في النكاح لهم وليس للنساء، إذ لو كان الحق لهن في الولاية لكان الخطاب موجه إليهن مباشرة (٢).

المناقشة :

نوقش هذا الإستدلال بما قاله الألويسي : قال (وفي دلالة الآية على ذلك خفاء، لأن المراد النهي عن إيقاع هذا الفعل والتمكين منه، وكل المسلمين أولياء في ذلك (٣).

الجواب :

ويمكن الإجابة عن هذا النقاش : بأن الأصل في الخطاب أن يوجه إلى من يحصل منه الفعل لا إلى من يحصل بينهم الفعل، والذي يحصل منه الفعل في عقد النكاح هو الولي، وأما الزوج والزوجة فإنه يحصل بينهم الفعل فلا يتوجه الخطاب إلا إلى الأولياء. لأن الذكور هم الذين يتولون أمور الأثاث في العادة.

الدليل الثاني :

قوله تعالى ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن﴾ (٤).

(١) سورة البقرة آية ٢٢١.

(٢) أنظر موقف الشريعة من المرأة في الولايات والمعاملات المالية للأستاذ الدكتور رمضان حافظ عبد الرحمن.

(٣) روح المعاني للألويسي ، دار الثقافة ، بيروت ، ومكتبة النهضة ببغداد ١٣٨٢هـ ١٤١٧/١.

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٢.

وجه الدلالة من الآية : -

أن الآية دلت على أن نكاح المرأة يكون إلى الولي، لأن عضلها يعني الإمتناع عن تزويجها، قال الباجي في المنتقى : (نهى الله الأولياء عن منع النساء النكاح عند بلوغ الأجل، فلولا أن الولاية للرجل في العقد لما صح العضل والمنع من النكاح، كما لا يصح منعهم من التصرف في أموالهن(١)). وقال في مغني المحتاج : قال الشافعي : هذه أصرح آية في اعتبار الولي(٢).

الناقشة :

ناقش ابن الهمام إستدلال الجمهور بهذه الآية فقال : أما عن الآية : فمعناها الحقيقي : النهي عن منعهم من مباشرة النكاح هذا هو حقيقة لاتعضلوهم أن ينكح أزواجهن إذا أريد بالنكاح العقد على تسليم كون الخطاب للأولياء، وإلا فإن الخطاب عام في أول الآية ﴿إذا طلقتم النساء فلا تعضلوهم﴾ أي لاتمنعوهن بعد انقضاء العدة أن يتزوجن، ويوافقه قوله تعالى : ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾(٣)(٤).

كما ناقش الفخر الرازي هذا الإستدلال بقوله : إختلف المفسرون في قوله تعالى : ﴿فلا تعضلوهم﴾ خطاب لمن ؟ فقال الأكثرون أنه خطاب للأولياء وقال بعضهم إنه خطاب للأزواج وهذا هو المختار الذي يدل عليه قوله تعالى ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغهن أجلهن فلا تعضلوهم﴾ جملة وأخرى مركبة من شرط وجزاء، فالشرط : قوله تعالى ﴿فإذا طلقتم النساء فبلغهن أجلهن﴾ والجزاء قوله تعالى : ﴿فلا تعضلوهم﴾ ولا شك أن الشرط خطاب للأزواج فوجب أن يكون الجزاء خطاب لهم أيضاً، لأن حمل الخطاب في الآية على الأولياء يلزم منه تفكك في النظم بخلاف حمله على الأزواج(٥).

(١) المنتقى للباجي ٢/٢٦٧.

(٢) مغني المحتاج للخطيب الشريني ٢/١٤٧.

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٠.

(٤) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢/٣٩٢.

(٥) تفسير الفخر الرازي ٤/٢٨٥.

الجواب عن هاتين المناقشتين : -

وأجيب عن مناقشتي ابن الهمام والفخر الرازي بالآتي : -

أولاً : الجواب عن مناقشة ابن الحمام :

أجيب بأن هذا النقاش مردود ولا يستقيم من وجهين : -

١- **الوجه الأول :** أن الإنكاح الذي في قوله تعالى ﴿أن ينكحن﴾ المراد به العقد والعقد إلى الأولياء بدليل قوله تعالى ﴿فلا تعضلوهن﴾ فهو يخاطب الأولياء، لأن الأزواج بعد طلاق النساء ليس لهم حق القوامة عليهن فلا يتوجه لهم الخطاب، وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم (لأنكاح إلا بولي) وقوله صلى الله عليه وسلم : (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل)(١).

٢- **الوجه الثاني :** أن الله تبارك وتعالى نهى في هذه الآية الأولياء عن عضل النساء، وهذا يدل على اعتبار الولي، وإلا لو كان الأمر بيدها كما تقولون لما كان للنهي عن العضل فائدة.

ثانياً : الجواب عن مناقشة الفخر الرازي : -

أجيب عما ناقش به الفخر الرازي بما قاله صاحب سبل السلام : أن المختار هو أن الخطاب للأولياء ويرجحه سبب النزول، إذ الآية نزلت في معقل من يسار(٢) فقد صح أنه كانت له أخت فطلقها زوجها فلما أنقضت عدتها خطبها فأبى معقل فأنزل الله هذه الآية(٣) فلو لم يكن له حق لقال الله تعالى لنبيه عليه السلام لا كلام لمعقل في ذلك.

وأما قول الرازي : إن حمل الخطاب في الآية على الأولياء يلزم منه تفكك في النظم بخلاف حمله على الأزواج، فهذا قول مردود للآتي : -

(١) أخرجه أبوداود حديث رقم ٢٠٨٢ والترمذي ٢٠٤/١ وقال حديث صحيح ، وابن ماجه حديث رقم ١٨٧٩ .

(٢) معقل بن يسار هو ابن عبدالله ابن معبد سابن مراق ابن لؤي ابن كلاب يكنى أبا عبدالله صحابي أسلم قبل الحديبية ، وشهد بيعة الرضوان مات في خلافة معاوية ابن أبي سفيان مابين الستين والسبعين للهجرة . تهذيب التهذيب ٢٢٥/١٠ .

(٣) سبل السلام ١٢١/٢ .

أولاً : أن الأزواج إذا طلقوا النساء لم يكن لهم حق القوامة عليهن لأنها خرجت عن عصمته.

ثانياً : أن النحاة لم يقل أحد منهم إنه لابد أن يكون الفاعل هو جملتي الشرط والجزاء ، وكل ما في الأمر أنه عدل عن التعبير بالإسمين الظاهرين إلى التعبير بضميري المخاطب - إتكالا على فهم العربي سليم الذوق - فهو المراد وقد قامت القرينة على أن المراد بالضمير الأول الأزواج لأن الطلاق لا يكون إلا منهم، وبالضمير الثاني الأولياء لأن العضل وهو منعها من الزواج لا يكون إلا منهم، لأن الأزواج ليس عليهن ولاية بعد طلاقهن(١).

٢- الدليل الثالث قوله تعالى : ﴿وأنكحوا الأيامى منكم﴾ (٢).

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى أمر الأولياء أن يزوجوا من لازواج لها من النساء وهذا دليل على أن المرأة ليس لها أن تزوج نفسها وإلا لما كان للخطاب فائدة للأولياء. إذ أن النكاح في عرف القرآن إذا أطلق أريد به العقد، وإذا أريد به الوطء كان بدليل خارجي، فدلّت الآية على أن الذي يتولى العقد هو الولي للمرأة.

المناقشة :

نوقش بأن الأمر في الآية متوجه فيه الخطاب إلى الأزواج بأن يتزوجوا الأيامى، وهن النساء اللاتي لا أزواج لهن، فلا دلالة فيها على أن المراد هم الأولياء(٢).

(١) أنظر موقف الشريعة في الولايات والمعاملات المالية للدكتور رمضان حافظ بشيء من التصرف.

(٢) سورة النور آية ٢٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٩/١٢.

الجواب :

وأجيب على هذا النقاش بأنه مردود بما يلي : -

أولاً : بما قاله القرطبي نفسه : قال : والخطاب للأولياء وقيل للأزواج ٠٠٠ ثم قال : والصحيح الأول، إذ لو أراد الأزواج لقال : وانكحوا بغير همز وكانت الألف للوصل (١).

ثانياً : بأن الخطاب لو كان لغير الأولياء لما قال والصالحين من عبادكم وإمائكم إذ المعروف أن العبد والأمة إنما يزوجهما السيد. وإلا لقال تعالى: (ولينكح الأيامي والصالحون) ، ولا قراءة بذلك، فتعين أن يكون الخطاب للأولياء.

ثانياً : أدلتهم من السنة :-

أستدلوا من السنة بأدلة منها ما يلي : -

١- **الدليل الأول** : ما رواه إسرائيل (٢) عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا نكاح إلا بولي) (٣).

وجه الدلالة من الحديث : -

أن النبي صلى الله عليه وسلم نفى صحة النكاح بدون ولي، والنفي هنا للصحة لا للكمال لأن نفي الحقائق الشرعية يتوجه إلى الصحة فيكون بذلك لا نكاح صحيح إلا بولي.

(١) المرجع السابق.

(٢) إسرائيل هو ابن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي ، يكنى أبا يوسف ، قال ديبس ابن حميد ولد سنة مائة للهجرة ، توفي سنة مائة واثنين وستين للهجرة . تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٦١/١ .

(٣) أنظر نصب الراية للزيلعي ٧١٢/٢ ، والحديث رواه أحمد وأصحاب السنن عن أبي موسى وصححه الترمذي .

أنظر أيضاً سبل السلام ١٢٧/٢ ومابعداها .

المناقشة : -

ناقش الكمال بن الهمام هذا الإستدلال بمناقشتين : -

مناقشة عن طريق المعارضة، ومناقشة عن طريق الجمع. أما طريق المعارضة فقال : وحديث لا نكاح إلا بولي رواه أبو داود ٥٠٠٠ ثم قال وأما الحديث وما بمعناه من الأحاديث فمعارضة بقوله صلى الله عليه وسلم «الأيمن أحق بنفسها من وليها» رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك ٥٠٠ ثم قال بعد إما أنه يجري بين هذا الحديث (الأيمن) وما رواه حكم المعارضة والترجيح أو طريقة الجمع، فعلى الأول يترجح هذا بقوة السند وعدم الاختلاف في صحته ٥٠٠ ثم بين الكمال وجه ضعف حديث (النكاح) وأنه لا يقوى على معارضة حديث (الأيمن) فقال : في حديث (لا نكاح إلا بولي) مضطرب في إسناده وفي وصله وانقطاعه وإرساله، قال الترمذي : هذا حديث فيه اختلاف وسمى جماعة منهم إسرائيل وشريك (١) رواه عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه أسباط بن محمد (٢) وزيد بن حبان عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة (٢) عن أبي موسى.

-
- (١) شريك هو ابن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي ، قال يزيد بن الهيثم عن ابن معين : شريك ثقة وهو أحب إلي من ابن الأحوص ولد سنة ٩٠ هـ ومات سنة ١٧٧ هـ رحمه الله . تهذيب التهذيب ٢٢٥/٤ .
- (٢) أسباط بن محمد هو بن محمد بن عبد الرحمن ابن خالد بن ميسرة القرشي مولاهم أبو محمد ، قال ابن معين ثقة ، وقال ابن سعد كان ثقة صدوقاً ، ولد سنة ١٠٥ هـ ، ومات أيام السرايا سنة ١٩٩ هـ . تهذيب التهذيب لابن حجر ٢١١/١ .
- (٣) أبو بردة هو هاني بن ميار بن عمرو بن عبيد بن عمرو بن كلاب بن دهمان البلوي القضاعي الأنصاري من خلفاء الأوس خال البراء ابن عازب صحابي جليل شهد العقبة ويدر والمجاهد النبوية ، توفي سنة ٤٢ هـ . سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٥/٢ .

ورواه أبو عبدة الحداد (١) عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة، لم يذكر فيه عن أبي إسحاق، فقد اضطرب في وصله وأنقطعه ثم قال : وقد روى شعبة وسفيان والثوري عن يونس ابن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اضطراب في إرساله ، لأن أبا بردة لم يره صلى الله عليه وسلم ... الخ ما قال الكمال في بيان ضعف هذا الحديث (٢).

الجواب : -

وأجيب عن هذه المناقشة بما قاله أئمة الحديث في بيان صحة حديث (لا نكاح إلا بولي).

قال الشوكاني : حديث أبي موسى أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححه وذكر له الحاكم طرقاً ... ثم قال : وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش ... ثم سرد تمام ثلاثين صاحبياً (٣).

وقال الصنعاني عن حديث (لا نكاح إلا بولي) : أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأعله بإرساله ... ثم قال : قال : ابن كثير قد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة وغيرهم من حديث إسرائيل وأبو عوانة وشريح القاضي وقيس بن الربيع يونس ابن إسحاق (٤) وزهير ابن معاوية (٥) كلهم عن أبي إسحاق كذلك قال : قال الترمذي : ورواه شعبة والثوري —

(١) أبو عبدة الحداد هو عبدالواحد بن واصل السدوسي مولا هم البصري ، روى عنه شعبة وإسرائيل وغيرهم ، توفي سنة ١٩٠ هـ ، وثقه ابن معين . تذكرة الحفاظ ٢١٢/١ .

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٩٤/٢ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ١١٨/٦ .

(٤) يونس ابن أبي إسحاق هو عمرو ابن عبدالله الهمداني السبيعي أبواسرائيل الكوفي، كان ثقة صدوقاً ، مات سنة ١٥٩ هـ . تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٢٢/١١ .

(٥) زهير ابن معاوية ابن خديج أبوخيثمة الجعفي الكوفي نزبل الجزيرة ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق تغير بآخره ، مات سنة ١٨٢ هـ . تقريب التهذيب ٢٦٥/١ .

أبي إسحاق مرسلاً. قال الترمذي : والأول عندي أصح - يعني رواية إسرائيل عن أبي بردة عن أبي موسى من رواية الإرسال التي سقط منها أبو موسى - ثم ذكر الصنعاني فقال : وقال علي بن المديني حديث إسرائيل في النكاح صحيح وكذا صححه البيهقي وغير واحد من الحفاظ ... ثم قال : ورواه أيضاً أبو يعلى الموصلي في سنده عن جابر مرفوعاً وقال : قال الحافظ الضياء بإسناد رجاله كلهم ثقات (١).

وبعد : فمن كلام بعض أئمة الحديث يتبين لنا صحة حديث أبي موسى وعليه فيكون الحديث قد عارضه حديث (الأيمن) وسأعرض لهذا عند المناقشة لأدلتهم في الحديث الذي ذكره معارضاً له مبيناً أنه لا معارضة بين الحديثين. وأما طريق الجمع فقال : أولاً الجمع بين حديث (لا نكاح إلا بولي) وحديث (الأيمن أحق بنفسها) وهو أن النفي في (لا نكاح) مسلط على الكمال ونفي الكمال لا يستلزم البطلان ويثبت صحة العقد (٢). وبهذا يجمع بين الحديثين.

الجواب : -

وأجيب عن هذا النقاش : بأن نفي الحقائق الشرعية يستلزم البطلان فيكون نفي الصحة في الحديث مقدم على نفي الكمال، حيث لا قرينة صارفة عن الأصل، على أنه قد جاء في الحديث الصحيح ما يثبت بطلان النكاح بغير ولي، وهو ما رواه ابن حبان عن عائشة رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له).

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (٣). فهذا الحديث مع ضمه إلى الذين قبله يثبت أن النفي في الحديث موجه إلى الصحة لا إلى الكمال كما ادعى ذلك ابن الهمام رحمه الله.

(١) سبل السلام ١٢٦/٢.
 (٢) شرح فتح القدير ٢٩٢/٢.
 (٣) المستدرک ١٦٨/٢، السنن الكبرى للبيهقي ١٢٨/٧، نيل الأوطار ١٢٥/٦.

ويزاد على ذلك بأن الكمال نفسه قد أستدل بهذا الحديث (١) على من لم يشترط الشهادة في النكاح ولم يضعفه أو يوهنه وهذا دليل على صحة الإستدلال به في الموضعين. وحيث أن النكاح بغير شهود باطل عندهم بنص الحديث فكذلك النكاح بغير ولي يكون باطلاً. وهذا أقوى دليل على أن النفي يوجه الى الصحة المقتضي لبطان بدليل ما عطف عليه وهو النكاح بغير شهود فإنه باطل عندهم.

٢- الدليل الثاني من السنة :

ما رواه ابن ماجة والدارقطني والبيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى عليه وسلم (لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هي التي تزوج نفسها) (٢).

وجه الدلالة من الحديث :

أن هذا الحديث صريح في أن المرأة لا تلي عقد النكاح مطلقاً عن نفسها أو عن غيرها إذ النهي يقتضي التحريم فلا بد من الولي وإلا كان زناً. ولذا قال الصنعاني : (فيه دليل على أن المرأة ليس لها ولاية في الإنكاح لنفسها ولا لغيرها فلا عبرة لها في النكاح إيجاباً ولا قبولاً، فلا تزوج نفسها بإذن الولي ولا غيره، ولا تزوج غيرها بولاية ولا بوكالة ولا يقبل النكاح بولاية ولا وكالة) (٣).

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بأنه موقوف : قال الشوكاني : قال ابن كثير وقفه على أبي هريرة. ثم نقل الشوكاني أن الحافظ قال رجاله ثقات ... ثم قال : وفي لفظ للدارقطني : كنا نقول التي تزوج نفسها هي الزانية (قال الحافظ

(١) شرح فتح القدير ٢/٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) الدارقطني ٢/٢٢٨ والبيهقي في سننه الكبرى ١١١/٧ وانظر نيل الأوطار للشوكاني ١١٨/٦. قال السيوطي في الجامع الصغير صحيح . أنظر حديث رقم ١٢٢٥٤ من الجامع الصغير للسيوطي .

(٣) سبل السلام للصنعاني ٢/١٢٠.

فتبين أن هذه الزيادة من قول أبي هريرة .٠٠ ثم قال : وكذلك رواية البيهقي موقوفة من طريق ومرفوعة من طريق آخر (١)

الجواب :-

وأجيب بأن صدر هذا الحديث مرفوع. وأما الجملة الأخيرة (كنا نعد) فهي زيادة من كلام الراوي في حكم المرفوع لأنه ليس من قبيل الرأي.

وقد بين هذا رواية ابن عبد السلام وهي ماروى عبد السلام بن حرب (٢) الملائني : عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها).

قال ابو هريرة : كنا نعد التي تنكح نفسها هي الزانية .

قال الحافظ البيهقي : وعبد السلام بن حرب قد ميز المسند من الموقوف فيشبه أن يكون قد حفظه (٣).

أدلة أصحاب القول الثاني :

إستدل أصحاب المذهب الثاني القائلون بأن المرأة لها الحق في ولاية عقد النكاح مطلقاً عن نفسها ولغيرها، إلا أن اللولي حق الاعتراض عليها إذا زوجت نفسها بغير كفاء وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية (٤)

(١) نيل الأوطار للشوكاني ١١٩/٦ .

(٢) عبد السلام بن حرب هو سالم النهدي الملائني أبوبكر الكوفي الحافظ أصله بصري من كبار مشائخ الكوفة ولد عام ٩١هـ في حياة أنس بن مالك ، ومات سنة ١٨٧هـ رحمه الله . ميزان الاعتدال للذهبي ٦١٤/٢ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ١١٠/٧ .

(٤) قال البابرتي معلقاً على صاحب الهداية : ولكن للولي حق الاعتراض في غير الكفاء يعني ما لم تلد من الزوج وامرأة إذا ولدت فليس للأولياء حق الفسخ كي لا يضيع الولد عن يرييه.

وروى عن محمد أيضاً ونسبه القاضي إلى الشعبي والزهرى فيما حكاها عنهما النووي ، إستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة والمعقول .

أولاً : أدلة الكتاب :

قوله تعالى ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :

قال الجصاص : (قد حوى الدلالة من وجهين على ما ذكرنا - يعني النكاح بغير إذن الولي - أحدهما : إضافة عقد النكاح إليها. والثاني : فلا جناح عليهما أن يتراجعا، فنسب التراجع إليهما) (٢).

المناقشة :

يمكن مناقشة هذا من وجهين وهما مبنيان على المراد من النكاح، فإن كان المراد به الوطء فلا دلالة لهم في الآية إذ معناها حتى توطأ وطأ صحيحاً ثم تطلق فتد إليه إن شاء الزوج الأول. هذا هو الوجه الأول.

الوجه الثاني : إن كان المراد من النكاح العقد فهي لا تتولاه بنفسها بل لابد من الولي جمعاً بين النصوص، وقد قالوا إن العمل بالنصين أولى من إهمالهما أو إهمال أحدهما، ويكون إسناد النكاح إليها من باب المجاز لكونها محلاً للعقد وقرينة ذلك الأحاديث الصحاح التي منعتها من تولي العقد مطلقاً. وعلى كلا الوجهين لا ينهض وجه الإستدلال الذي وجهوا به الآية دليلاً لهم.

٢- الدليل الثاني :

قوله تعالى : ﴿فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن﴾ (٣).

(١) سورة البقرة آية ٢٢٠.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٤٧٤/١.

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٢.

وجه الدلالة :

قال الجصاص : (قد دلت هذه الآية من وجوه على جواز النكاح إذا عقدت على نفسها بغير ولي ولا إذن وليها :

أحدهما : إضافة العقد إليها من غير شرط إذن الولي.

والثاني : نهيه عن العضل إذا تراضى الزوجان ... ثم قال وهو أنه لما كان الولي منهيًا عن العضل إذا زوجت نفسها من كفاء فلا حق له في ذلك كما لو نهى عن الربا، والعقود الفاسدة لم يكن له حق فيما قد نهى عنه فلم يكن له فسخه.

المناقشة :

ويناقش هذا الاستدلال من وجهين : -

الأول : أن المراد بالنكاح الوطاء عندهم بدلالة قوله تعالى ﴿ أن ينكحن أزواجهن ﴾ فلماذا حملوه هنا على العقد وخالفوا فيه مذهبهم ؟

الثاني : أن المراد بالنكاح العقد وسبب النزول يؤيد ذلك، فقد ذكر العلماء أنها نزلت في معقل بن يسار إذ كانت له أخت فطلقها زوجها، ولما انتقضت عدتها خطبها فأبى معقل فأنزل الله هذه الآية.

وأما قياس النهي عن العضل على النهي عن الربا فهو ظاهر الفساد، لأن العضل ليس بعقد أصلاً فكيف في تحقيق النهي فيه إمكانه من العاضل. أما الربا فعقد، فالنهي فيه يقتضي الفساد، فكيف يقاس ما ليس بعقد على ما هو عقد، ثم لو فرض أنه قياس صحيح لم يكن حجة لأنه في مقابل النص.

٢- الدليل الثالث :

قوله تعالى : ﴿ فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ﴾.

وجه الدلالة من الآية :

قال الجصاص : فجاز فعلها في نفسها من غير شرط الولي، وفي إثبات شرط الولي في صحة العقد نفي الموجب للآية (١).

المناقشة :

ونوقش هذا الاستدلال : بأننا نوافقهم على أنه إذا أنقضت عدتهن فلهن أن يفعلن في أنفسهن أي فعل إذا كان معروفاً شرعاً، ولكن هل إنكاحها لنفسها بدون ولي يعتبر معروفاً شرعاً حتى يدخل في عموم الآية ؟ أم هو منكر ؟ هذا هو محل النزاع، فدعوى دخوله في عموم الآية، ثم الاستدلال بها عليه تعنت ولي لأعناق النصوص بلا دليل، على أنه قد منعها الشارع من تولي عقد النكاح مطلقاً فكان توليها منكراً لا معروفاً (٢) وبهذا يتبين لنا أنه يتولى الولي عقدها حفاظاً على كرامتها ورفعاً لشأنها وبعداً لها عن مخالطة الرجال واتهامها بالوقاحة والصفاقة إذا باشرت العقد بنفسها.

ثانياً : أدلتهم من السنة :**١ - الدليل الأول :**

(ما رواه مالك في الموطأ عن عائشة رضي الله عنها أنها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن وهو غائب) (٣).

المناقشة :

قال القرطبي : فالوجه في حديث مالك أن عائشة قررت المهر وأحوال النكاح وتولى العقد أحد عصبتها، ونسب العقد إلى عائشة لما كان تقريره إليها.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٧٤/١.

(١) مذكرة الأستاذ مصطفى مجاهد في الفقه المقارن ص ١٠٠.

(٢) موطأ مالك كتاب الطلاق الباب ١٥ المجلد الثاني.

ثم ذكر القرطبي رواية تفيد هذا المعنى فقال : رواه ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكحت رجلاً هو المنذر بن الزبير امرأة من بني أخيها فضربت بينهم بستر ثم تكلمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح ثم قالت ليس على النساء إنكاح (١).

وقال السرخسي في المبسوط : وقد روى عن عائشة رضي الله عنها : أنها زوجت المنذر بن الزبير (٢) حفصة بنت عبد الرحمن وكان والدها غائباً بالشام قال : وفيه مخالفة لما روي عنها فهو يدل على نسخة أو عدم ثبوته إنتهى (٣).

٢- الدليل الثاني في السنة :

ما رواه مالك (٤) عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير ابن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (الأيمن) أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها.

وجه الدلالة من الحديث :

قال صاحب المبسوط : الأيمن اسم لامرأة لزوج لها بكرة كانت أو ثيباً وهذا هو الصحيح عند أهل اللغة وهو اختيار الكرخي (٥).

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٥/١.

(٢) المنذر بن الزبير هو بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق ، يكنى أبا عثمان وهو تابعي ، ولد زمن عمر بن الخطاب وكان ممن غزا القسطنطينية مع يزيد بن معاوية قتل سنة ٦٤ هـ وعمره ٤٠ سنة . سير أعلام النبلاء ٢٨١/٢ .

(٣) المبسوط للسرخسي ١٩٦/٥.

(٤) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطي ٦٢/٢ ، ٦٣.

(٥) المبسوط للسرخسي ١٢/٥.

وقال ابن الهمام : إنه أثبت لكل منها ومن الولي حقاً في ضمن حق ومعلوم أنه ليس للولي سوى مباشرة العقد إذا رضيت وقد جعلها أحق منه به (١).

الناقشة :

ويناقش كلام الكمال والسرخسي بما يلي : -

أن ظاهر الحديث أن حقها أولى من حق الولي وقد قام الإجماع بأن حق الولي في العقد أكد من حقها بدليل أن الأحناف أنفسهم يقولون إن الأولى أن يتولى الولي العقد حتى لاتنسب المرأة الى الوقاحة، وإذن وجب أن يكون أحق في الحديث في أمر لا يخالف الإجماع وهو اختيار الزوج والرضا بالزواج والمهر وما تبع ذلك وهو ما دلت عليه الأحاديث وبهذا يجمع بين الأحاديث كلها بحيث يستعمل كل في موضعه فيكون حقها الإختيار والرضا وحق الولي تولي العقد. وقد قال النووي مثل هذا مطولاً في موضعه فليرجع إليه (٢).

ثالثاً : دليلهم من المعقول :

أما دليلهم من المعقول فقد ذكره صاحب الهداية وصاحب المبسوط، قال صاحب الهداية : (ووجه الجواز أنها تصرفت في خالص حقها وهي من أهله لكونها عاقلة مميزة، ولهذا كان لها التصرف في المال ولها اختيار الأزواج وإنما يطالب الولي بالتزويج كي لاتنسب إلى الوقاحة (٣) وقال صاحب المبسوط : (والمعنى فيه أنها تصرفت في خالص حقها ولم تلحق الضرر بغيرها فينفذ تصرفها كما لو تصرفت في مالها (٤)).

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢/٢٩٣.

(٢) النووي على مسلم على هامش القسطلاني ١٤٦/٦.

(٣) الهداية مع شرح القدير ٢/٢٩٢.

(٤) المبسوط للسرخسي ١٢/٥.

الناقشة :

ويناقش هذا الدليل بما يلي :

أولاً : أنه قياس في مقابلة النصوص وهوفاسد الإعتبار، وقد تقدمت النصوص الدالة على اعتبار الولي.

ثانياً : أنه قياس مع الفارق وقد بينه الإمام القرافي في الفروق حينما تكلم عن الفرق بين البضع والمال فقال : والفرق من وجوه : أحدهما : أن الأبخاع أشد خطراً وأعظم قدراً فناسب أن لايفوض فجاز تفويضها لمالكها، إذ الأصل أن لايتصرف في المال الا مالكة.

ثانيهما : أن الأبخاع يعرض لها أشد الأغراض طلباً وهو تحصيل الشهوات القوية التي يبذل لأجلها عظيم المال ومثل هذا الهوى يغطي على عقل المرأة وجوه المصالح فتعطي نفسها هواها فيما يردبها في دنياها وأخراها فحجر عليها على الإطلاق لاحتمال توقع هذا الهوى المفسد.

ثالثهما : أن المفسدة إذا حصلت في الأبخاع بسبب زواج غير الأكفاء حصل الضرر وتعدى للأولياء بالعار والفضيحة الشنعاء وإذا حصل الفساد في المال لايكاد يتعدى المرأة وليس فيه العار والفضيحة(١).

أدلة أصحاب القول الثالث :

إستدل أصحاب القول الثالث القائلون : بأن المرأة إذا زوجت نفسها بكفاء صح ونفذ، وبغير كفاء لايصح ولاينفذ وهو قول آخر لأبي حنيفة وأبي يوسف وقال الكمال : وعليه الفتوى. ودليلهم على ذلك : ما رواه النسائي وأحمد عن أم سلمة أنها لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم يخطبها.

قالت : ليس أحد من أوليائي شاهداً. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس أحد من أوليائك شاهداً ولا غائباً يكره ذلك فقالت لابنها : قم يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجه(١).

وجه الدلالة :

أن الحديث قد دل بمنطوقه على أنها إن زوجت نفسها بكفء صح توليها عقد النكاح إذ ليس للولي حق الاعتراض عليها إذا اختارت الكفء.

المنقشة :

- نوقش هذا الإستدلال من قبل الجمهور(٢) بما يلي :
- ١- لا نسلم أن النكاح هنا كان بغير ولي ويدل على ذلك إقرار النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة حين قالت ليس أحد من أوليائي حاضراً.
 - ٢- لدلالة على أن تزوجها كان بغير ولي، لأن الأولياء إذا غابوا جميعاً إنتقل الحق إلى السلطان بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : فالسلطان ولي من ولا ولي له).
 - ٣- أنها لم تل عقد نكاح نفسها بل قالت لابنها عمر ابن أبي سلمة: قم يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا دليل على اعتبار الولي ولو كانت ولايتها لعقد النكاح جائزة لعقدت لنفسها بدون ابنها عمر.

الرأي الراجح :

مما سبق من عرض ومقارنة يتضح لي أن الرأي الراجح هو القول الأول وهو ما ذهب اليه الصحابي الجليل عبد الله بن عباس وكبار الصحابة وهو كذلك رأي الجمهور من أصحاب المذاهب المالكية والشافعية والحنابلة والذي مفاده : لا نكاح صحيح إلا بولي، وهذا الترجيح للأسباب الآتية : -

(١) أخرجه النسائي ٧٧/٢ والحاكم ١٦/٢ والبيهقي ١٢١/٧ وغيرهم . وقال الحاكم صحيح الإسناد .

(٢) جواهر الأخبار الزخار على أحاديث البحر الزخار ١٨/٣.

- ١- سلامة أدلتهم وعدم معارضتها وإمكان التوفيق بينها وبين غيرها والتوفيق بين الأحاديث المتعارضة يجب المصير إليه.
 - ٢- ضعف وجه الإستدلال من الأدلة التي استدلت بها غيرهم. إلا ما استثنى وليس هذا مما استثنى لخطره، فضلاً عن هذا فإن عدم توليها ذلك يحفظ عرضها ويصون كرامتها وهو الذي يتمشى مع قواعد الشريعة.
 - ٣- أن الولاية في النكاح للرجل وليست للمرأة وهو قول جمهور العلماء ومنهم الإمام البخاري الذي استدلت بقوله تعالى ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ (١).
- وبقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ (٢).
- وكلا الآيتين خطاب للأولياء.
- والله أعلم.
- بقي نقطة صغيرة وهي : هل الإشهاد على العقد شرط في صحته أم لا؟
- رأى ابن عباس كما سبق في الآثار الثابتة عنه، والمشهور عند الإمام أحمد أن النكاح لا ينعقد إلا بشاهدين (٣).
- وهو كذلك قول الحنفية (٤) والشافعية (٥). وشرط الإمام مالك شرط وهو إعلان النكاح (٦).

-
- (١) سورة النور آية ٢٢.
 - (٢) سورة البقرة آية ٢٢١.
 - (٣) المغني لابن قدامة ٢٤٧/٩.
 - (٤) المبسوط للسرخسي ١٩٦/٥.
 - (٥) مغني المحتاج ١٤٧/٢.
 - (٦) المنتقى للباجي ٢٦٧/٢.

المسألة الثالثة : جواز عقد نكاح المحرم

روايات المسألة عن ابن عباس :

- ١- روى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقزي أنبا الحسن بن محمد بن إسحاق ، ثنا يوسف بن يعقوب ، ثنا إبراهيم بن بشا ، ثنا سفيان بن عينية ، أنبا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم (١).
- ٢- وروى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : حدثنا أبو بكر قال : ثنا ابن عينية عن عمرو قال : أخبرني جابر بن زيد ، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم (٢).
- ٣- وروى ابن أبي شيبة أيضاً في مصنفه قال : حدثنا عابد بن حبيب ، وعبد الوهاب بن عطاء ، عن سعيد ، عن قتادة ويعلى وابن حكيم ، عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس (٣).

توثيق الروايات :-

هذه الروايات تعددت طرقها عن ابن عباس فثنتان منهما أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه والثالثة أخرجها البيهقي في سننه الكبرى ورجال أسانيدھا على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١ - أبوالحسن أحمد بن محمد بن عبدوس الخزاعي ثقة - التقريب ٢٦/١ .
- ٢ - ابن محمد المقزي لايعرف - التقريب ٥٢٥/٢ .
- ٣ - الحسن بن محمد بن إسحاق لم أجد له ترجمة .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢١٠/٧ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، الجزء المفقود الذي طبع بمفرده ص ١١٨ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، الجزء المفقود الذي طبع بمفرده ص ١١٨ .

- ٤ - يوسف بن يعقوب بن أبي القاسم السدوسي مولا هم أبوي يعقوب - صدوق
التقريب ٢٨٤/٢ .
- ٥ - سفيان بن عيينه بن أبي عمران حافظ فقيه إمام حجة - تقدمت ترجمته في
مسألة النكاح .
- ٦ - عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الحمصي مولا هم - ثقة ثبت - التقريب
٦٩/٢ .
- ٧ - جابر ابن زيد أبو الشعثاء - ثقة فقيه - التقريب ١٢٢/١ .

سند الرواية الثانية :-

- ١ - أبوبكر عبدالله ابن محمد بن أبي شيبه إبراهيم بن عثمان الواسطي صاحب
المصنف ثقة حافظ صاحب التصانيف - التقريب ٤٤٥/١ .
- ٢ - عائذ بن حبيب ابن الملاح أبو أحمد الكوفي - صدوق - التقريب ٣٩٠/١ .

سند الرواية الثالثة :-

- ١- عبدالوهاب بن عطاء بن خفاف أبو نصر العجلي مولا هم - صدوق - التقريب
٥٢٨/٢ .
- ٢- سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ثقة ثبت - التقريب ٢٩٢/١ .
- ٢ قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي - ثقة ثبت . التقريب ١٢٣/٢ .
- ٤- يعلى بن حكيم الثقفي مولا هم المكي - ثقة - التقريب ٢٧٨/٢ .
- ٥- ابن حكيم - حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصاري - صدوق
التقريب ١٩٤/١ .
- ٦- عكرمة بن عبدالله ثقة ثبت تقدمت ترجمته في مسألة النكاح .
- وقد صحت الروايات لتعدد طرقها والتقاء الروايتين الأولى والثانية في جابر
بن زيد وهو ثقة فقيه .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :

- جواز عقد نكاح الرجل على المرأة حال الإحرام ، ولا يبطل به إحرامه .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

إستدل ابن عباس رضي الله عنهما على هذه المسألة بفعله صلى الله عليه وسلم حيث روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم (١).

وجه الدلالة منه :

أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وهو محرم فلو كان مما لايجوز فعله لبينه صلى الله عليه وسلم أنه من خصوصياته ، ولكن حينما فعله وسكت دل على عمومته وجواز فعله.

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :

وافقه الحنفية ، وخالفه المالكية والشافعية والحنابلة : -

الحنفية : - قال صاحب شرح فتح القدير : ويجوز للمحرم والمحرمة أن يتزوجا في حالة الإحرام (٢).

المالكية : - قال صاحب الشرح الكبير : ومنع صحة النكاح ، إحرام بحج أو عمرة من أحد الثلاثة : الزوج والزوجة ووليها (٣).

الشافعية : - قال صاحب المجموع شرح المذهب : فرع في مذاهب العلماء في نكاح المحرم قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لايصح تزوج المحرم ولا تزويجه (٤).

الحنابلة : - قال صاحب المغني : وجملته أن المحرم إذا تزوج لنفسه أو عقد النكاح لغيره ككونه ولياً أو وكيلاً فإنه لايصح (٥).

مقارنة الآراء :

مما سبق من روايات المسألة ونصوص فقهاء المذاهب يتبين لنا أن العلماء قد اختلفوا في حكم نكاح المحرم حال إحرامه على قولين : -

(١) فتح الباري ١٦٥/٩ ، والنووي على مسلم ١٩٢/٩ .

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٢٢/٣ .

(٣) الشرح الكبير للدردير ٢٠٥/٢ .

(٤) المجموع ، شرح المذهب ٢٨٧/٧ .

(٥) المغني لابن قدامة ٥٥/١٠ طبعة جامعة الامام.

أ- القول الأول : جواز عقد نكاح المحرم لنفسه ولغيره وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وأبي حنيفة النعمان رحمه الله.

ب- القول الثاني : عدم جواز عقد نكاح المحرم وهو قول أبي رافع وأبان ابن عثمان بن عفان رضي الله عنهم ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله.

الأدلة :

أ- أدلة أصحاب القول الأول :

إستدلوا بالأدلة الآتية من السنة والقياس : -

١- الدليل الأول : السنة :

١- روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث وهو محرم)(١).

وجه الدلالة من هذا الحديث :

أن عقد النكاح لو كان يحرم فعله أثناء الإحرام لما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أتقى الناس لربه ، ولو كان هذا خاصاً به لبينه للأمة ولما سكت عنه ، فدل هذا على أنه مباح إذ أن السكوت في معرض الحاجة بيان.

المناقشة :

أ- ناقش ابن القيم هذا الدليل من حيث وجه الدلالة بعدة مناقشات منها : -

١- أنه معارض بعدة أحاديث منها : حديث أبان بن عثمان(٢) رضي الله عنهما الذي فيه أنه سمع عثمان بن عفان يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب)(٣).

(١) فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري ١٦٥/٩.
(٢) أبان بن عثمان بن عفان الأموي أبو سعيد وقيل أبو عبد الله مدني ثقة من الثالثة قال عمرو بن شعيب ، مارأيت أعلم بحديث ولأفقه منه ، مات سنة ١٠٥هـ في خلافة يزيد ابن عبد الملك . تقريب التهذيب ٢١/١ .
(٣) رواه مسلم ، أنظر النووي على مسلم ١٩٢/٩.

وحديث أبي رافع (١) (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال وبنى بها حلالاً وكنت الرسول بينهما) (٢).

وحديث يزيد بن الأصم (٣) عن ميمونة (أن الرسول تزوجها حلالاً ومنى بها حلالاً وماتت بسرف فدفنها في الظلة التي بى فيها) (٤).

فهذه الأحاديث في صحيح مسلم ومسنند أحمد وسنن الترمذي وأبو داود وابن ماجه تدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم ما تزوج ميمونة حال إحرامه. بل تزوجها وهو حلال من إحرامه

٢- ثم أن الذين رووا أحاديث أنه تزوجها وهو حلال هم أكثر الصحابة منهم ابن عمر وعثمان بن عفان ويزيد بن الأصم وأبو رافع وأم المؤمنين ميمونة بنت الحارث صاحبة القصة هذه وهم بلا شك أعرف بالقضية لتعلقهم بها، لأنهم ممن حضروا ذلك فأبو رافع كان الرسول بين الرسول صلى الله عليه وسلم وأم المؤمنين رضي الله عنها وأم المؤمنين ميمونة هي صاحبة القضية فهي أعرف بحالها وحال زوجها صلى الله عليه وسلم، وابن عباس رضي الله عنهما يروي عن سماع لأنه لم يحضر إذ ذاك ، فالزواج كان في عمرة القضية ، وابن عباس كان عمره عشر سنوات فهو من المستضعفين من الولدان (٥).

(١) أبو رافع هو أسلم القبطي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم والد عبدالله بن أبي رافع كاتب علي بن أبي طالب ، شهد غزوة أحد والخندق كان ذا علم وفضل ، توفي بالكوفة سنة ٤٠هـ رضي الله عنه . سير أعلام النبلاء ١٦/٢ .

(٢) رواه أحمد ٢٢٥/٦ والترمذي حديث رقم (٨٥٤).

(٣) يزيد بن الأصم هو عمرو بن عبيد بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر بن ربيعة بن عامر ابن صعصعة لقبه الأصم قيل أنه ولد زمن النبي صلى الله عليه وسلم، مات سنة ١٠٣هـ وهو ابن ٧٣ سنة . تهذيب التهذيب ٢١٤/١١ .

(٤) رواه أحمد ٢٢٥/٦ ومسلم رقم الحديث ١٤١١ والترمذي رقم الحديث ٨٤٥ وابن ماجه رقم الحديث ١٩٦٤.

(٥) زاد المعاد لابن القيم ١١٢/٥-١١٣.

ب . ونوقش أيضا أنه تزوج صلى الله عليه وسلم وهو محرم فقد يكون هذا من خصوصياته لأنه تعارض للقول (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) والفعل (أنه تزوج وهو محرم) وعند التعارض بين القول والفعل فيحمل الفعل على أنه خاص به صلى الله عليه وسلم والقول على أنه لجميع الأمة . وهذا ما قاله ابن حجر في فتح الباري (١) ، والقاعدة أنه إذا تعارض القول والفعل فيقدم القول ويحمل الفعل على أنه من خصوصياته .

ج - ونوقش كذلك بأننا قد تناول حديث ابن عباس على أنه تزوجها في الحرم وأنه حلال . لأنه يقال لمن هو في الحرم محرم وإن كان حلالا ، وهي لغة شائعة معروفة ومنه البيت المشهور : قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ، أي في حرم المدينة (٢) .

٢- واستدلوا ثانيا بحديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: (تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم) (٣) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن أم المؤمنين السيدة عائشة إحدى نساء النبي صلى الله عليه وسلم تحكي عنه أنه تزوج إحدى نسائه وهو محرم . وهذا لا يكون منها إلا إذا تيقنت ذلك منه صلى الله عليه وسلم بإخبارها أو نحوه ، فدل هذا على جواز عقد نكاح المحرم .

ثم قال المستدلون :

وحديث السيدة عائشة هذا يعضد حديث ابن عباس رضي الله عنهم فكل الذين نقلوا حديث السيدة عائشة ثقات ، فقد رواه أبو عوان عن مغيرة عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها ، وقال ابن الهمام هذا الحديث رواه البزار ، قال السهيلي إنما أرادت نكاح ميمونة ولكنها لم تسمها (٤) .

(١) فتح الباري لابن حجر ١٦٥/٩ .

(٢) والنووي على مسلم ١٦٥/٩ .

(٣) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٦٩/٢ ثم قال الطحاوي في بيان صحة هذا الحديث روى ذلك عنهما من لا يطعن فيه أبو عوانه وغيره عن أبي الضحى عن مسروق ٢٧١/٢ .

(٤) شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفى ٢٢٣/٢ .

المناقشة :

نوقش هذا الدليل بما نوقش به حديث ابن عباس السابق بأن هذا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم (١) .

٢- واستدلوا كذلك بالقياس :-

قال الكمال بن الهمام:- (عقد النكاح عقد كسائر العقود التي يتلفظ بها من شراء الأمة للتسري وغيره، ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام ، ولو حرم لكان غايته أن ينزل منزلة نفس الوطاء وأثره في إفساد الحج لا في بطلان العقد نفسه (٢) ، يريد الكمال من ذلك قياس عقد نكاح المحرم على عقد البيع.

المناقشة :

يمكن مناقشة هذا الإستدلال بأنه قياس في موضع قد ورد فيه النص ولا يلجأ إلى القياس إذا وجد النص حديث ميمونة ، فحديث أبان بن عثمان بن عفان وحديث أبي رافع حديثان في موضع النزاع ، فالاول (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) وهو صريح ، والثاني (أنه تزوجها صلى الله عليه وسلم وهو حلال وهو كذلك صريح في عدم جواز نكاح المحرم .

الجواب :-

وأجيب عن هذا النقاش بأنه لو سلمنا أن هذا النص في موضع النزاع ، فإن حديث أبان بن عثمان وحديث أبي رافع حديثان ينفيان الفعل، وحديث ابن عباس والسيدة عائشة حديثان يثبتان الفعل، ونحن نقدم المثبت على المنفي (٢).

(١) فتح الباري لابن حجر ١٦٧/٩ .

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي ٢٢٢/٢ .

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٢٢/٢ .

الدفع :

ودفع هذا الجواب بأن حديث ابن عباس يحكي فعلا فعله النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنه نكح وهو محرم فهذا قد يكون خاصا به صلى الله عليه وسلم ، وأحاديثنا تحكي قولاً قاله صلى الله عليه وسلم (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) فهذا عام لكل الأمة (١) .

دليل أصحاب القول الثاني :**السنة والقياس :****أولاً: دليلهم من السنة :**

١- حديث أبان بن عثمان رضي الله عنهما حيث قال : سمعت عثمان بن عفان رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) (٢) .

وجه الدلالة من هذا الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن عقد النكاح حال الإحرام، بل ونهى كذلك عن الخطبة أيضاً، وهذا صريح في أن نكاح المحرم لا يجوز ، فلو كان قاصراً على الوطاء لما قال (ولا ينكح ولا يخطب) فدل هذا على أن المحرم لا يجوز له أن يعقد النكاح لغيره ولا لنفسه ولا يخطب مولية أحد .

المناقشة :

نوقش هذا الحديث بالآتي :-

(١) فتح الباري ١٦٧/٩ .

(٢) رواه مسلم ، أنظر النووي على مسلم ١٩٣/٩ .

قالوا هذا معارض بحديث ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم أجمعين (بأنه نكح ميمونة بنت الحارث وهو محرم).

ثم إن حديث أبان بن عثمان بن عفان رضي الله عنهم إنما رواه نبيه ابن وهب وليس كعمرو بن دينار ولا كجابر بن زيد ، ولا كمن روى ما يوافق ذلك عن مسروق عن عائشة ، وليس لنبيه أيضا موقع في العلم كموضع احد ممن ذكرنا فلا يجوز إذا كان كذلك أن يعارض به من ذكرنا ممن روى بخلاف الذي روى هو (١).

الجواب :

وأجيب عن هذا النقاش أن حديث أبان ابن عثمان يحكي قولاً قاله النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث ابن عباس يحكي فعلاً فعله النبي صلى الله عليه وسلم وإذا تعارض القول والفعل منه صلى الله عليه وسلم فإنه يعمل بالقول لأحتمال أن الفعل من خصوصياته صلى الله عليه وسلم .

ثم إن ابن عباس رضي الله عنهما لم يكن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك العمرة التي هي عمرة القضية، وكان ابن عباس إذ ذال من المستضعفين من الولدان عمره لا يتجاوز العاشرة، وإنما روى هو من سماع ولم يحضر القضية (٢). وأما قولكم إن حديث عثمان إنما رواه نبيه بن وهب وليس كعمرو بن دينار، فجوابه أن كلا منهما مخرج له في الصحيحين (٣).

٢- استدلو كذلك بحديثي يزيد بن الأصم عن ميمونة وأبي رافع (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال وماتت بسرف وزاد أبو رافع (وكنت الرسول بينهما) (٤).

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي ٢/٢٧١. (٢) زاد المعاد لابن القيم ٥/١١٢، ١١٣.

(٣) النووي على مسلم ٩/١٩٣.

(٤) رواهما أحمد في المسند ٦/٢٢٥، ٢٢٥، والترمذي رقم ٨٤٥ ومسلم رقم ١٤١١، وابن

ماجه حديث رقم ١٩٦٤، أنظر جامع الأصول لابن الأثير ٣/٥٢، ٥٣.

وسرف موقع بين مكة والمدينة .

وجه الدلالة من الحديثين :

أن كلا من يزيد بن الأصم وأبي رافع يحدثان بأن الرسول صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو حلال من إحرامه بخلاف ما رواه ابن عباس، بل إن أبا رافع يخبر أنه كان الرسول بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأم المؤمنين في خطبتها، فدل ذلك على تأكيد ما رواه أبان بن عثمان في صحيح مسلم (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب).

الناقشة :

نوقش هذين الدليلين بالآتي :-

قال الكمال بن الهمام الحنفي :- وما روي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال ، وبنى بها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما فإنه لم يخرج في واحد من الصحيحين ، وإن روي في صحيح ابن حبان ، فإنه لم يبلغ درجة الصحة ، ولذا لم يقل فيه الترمذي سوى حديث حسن (١).

الجواب :

ويجاب عن ذلك بأن الحديث ورد في صحيح مسلم تحت رقم ١٤١١ ، ثم لو لم يكن في مسلم فإن له طرق متعددة ومتابعات وشواهد توصله الى درجة الصحيح وكفى بذلك ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبان بن عثمان بن عفان السابق الذي فيه لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب .

٢- واستدلوا بالقياس :

فقالوا : لا يجوز عقد نكاح المحرم لأنه عقد يمنع الإحرام من مقصوده فمنع أصله كشراء الصيد، فأن من أحرم وفي يده صيد أمر بإطلاقه (٢)

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢/٢٢٢.

(٢) المجموع شرح المذهب ٧/٢٨٩.

المناقشة :

ويمكن مناقشة هذا بأن هذا قياس مع الفارق فالنكاح ليس كالصيد بل هو كاللباس وكالطيب، بدليل أن من أحرم ومعه امرأة لم يؤمر بإطلاقها بل يؤمر بحفظها وصونها .

الجواب :

ويجاب بأن الطيب واللباس والصيد والنكاح كلها مما يحظر فعله حال الإحرام.

ثم إن بعض الجمهور تأول حديث ابن عباس : فقال إن المعنى : أنه تزوجها وهو في الحرم.

المناقشة :-

لكن ناقش ابن الهمام هذا التأويل فقال :- وما أول به حديث ابن عباس رضي الله عنهما بأن المعنى : تزوجها وهو في الحرم، بحيث أن يقال : أنجد إذا دخل أرض نجد ، وأحرم إذا دخل أرض الحرم، بعيد، ومما يبعده حديث البخاري (تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال) (١).

الجواب :

ويجاب بأن الحديث هذا معارض بحديث (لاينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) وهو قول فيقدم على حديث البخاري لأنه فعل، والفعل قد يكون من خصوصياته صلى الله عليه وسلم .

الرأي الراجح :-

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشة تلك الأدلة يتبين أن الراجح هو رأي الجمهور القائل بعدم جواز نكاح المحرم وذلك للأسباب الآتية :-

أولاً : قوة الإستدلال عندهم ووجاهة ذلك ، وصحة الأدلة .

ثانياً : سلامة أدلتهم من المعارضات الصحيحة .

ثالثاً : ما قاله سعيد بن المسيب رحمه الله من أن ابن عباس رضي الله عنهما قد وهم في ذلك (١) .

رابعاً : ما قاله ابن القيم من التوجيهات في كتاب زاد المعاد

حيث قال رحمه الله : واختلف عنه صلى الله عليه وسلم هل تزوج ميمونة حلالاً أو حراماً ؟

فقال ابن عباس : تزوجها محرماً ، وقال أبو رافع تزوجها حلالاً ، وكنت الرسول بينهما ، قال ابن القيم رحمه الله : وقول أبي رافع أرجح لعدة أوجه :-

(١) - **أحدهما :** أنه إذ ذاك كان رجلاً بالغاً ، وابن عباس لم يكن حينئذ ممن بلغ الحلم ، بل كان له نحو العشر سنين ، وأبو رافع إذ ذاك كان أحفظ منه .

(٢) **الثاني :** أنه كان الرسول بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينها ، وعلى يده دار الحديث فهو أعلم به منه بلا شك ، وقد أشار بنفسه إلى هذا إشارة متحقق له ومتيقن ، لم ينقله عن غيره ، بل بآشبهه بنفسه .

(٣) **الثالث :** أن ابن عباس لم يكن معه في تلك العمرة ، فإنها كانت عمرة القضية ، وكان ابن عباس إذ ذاك من المستضعفين الذين عذرهم الله من الولدان ، وإنما سمع القصة من غيره ، من غير حضور منه لها .

(٤) **الرابع :** أنه صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة ، بدأ بالطواف بالبيت ، ثم سعى بين الصفا والمروة ، وحلق ثم حل ، ومن المعلوم أنه لم يتزوج بها في طريقه ، ولا بدأ بالتزويج بها قبل الطواف بالبيت ،

ولا تزوج بها في حال الطواف ، هذا معلوم أنه لم يقع ، فصح قول أبي رافع يقينا.

(٥) **الخامس** : أن الصحابة رضي الله عنهم غلطوا ابن عباس ، ولم يغلطوا أبا رافع .

(٦) **السادس** : أن قول أبي رافع موافق لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم وقول ابن عباس يخالفه، وهو مستلزم لأحد أمرين : إما النسخه وإما لتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بجواز نكاح المحرم محرما، وكلا الأمرين مخالف ليس عليه دليل فلا يقبل .

(٧) **السابع** : أن ابن أختها يزيد بن الأصم شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس، ذكره مسلم (١). إنتهى كلامه رحمه الله (٢).

وفضلا عن هذا فإنني أقول : إن قول الجمهور القائلين بالمنع ، فيه جمع بين الأدلة ، فيحمل فعله صلى الله عليه وسلم على أنه من خصوصياته ، ويحمل القول على العموم، والجمع بين الأدلة إذا أمكن فهو واجب ، لأن القول الأول يستلزم ترك الأحاديث الدالة على المنع، بينما الثاني فيه جمع بينهما ،

أما قولهم : بأنه لو كان خاصا لبينه ، فنقول قد بينه بفعله .

والله أعلم .

(١) صحيح مسلم حديث رقم ١٤١١، وأخرجه أبو داود حديث رقم ١٨٤٢ والترمذي

حديث رقم ٨٤٥، وابن ماجه حديث رقم ١٩٦٤.

(٢) زاد المعاد لابن القيم ١١٢/٥، ١١٢.

المسألة الرابعة : للرجل جواز التمتع من زوجته وهي**حائض بكل شيء إلا المخرجين :****روايات المسألة عن ابن عباس :**

١- روى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنبأ أبو جعفر الرزاز ثنا الحسن بن مكرم ، ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ثنا الحكم ابن فضيل ، عن خالد الحذاء عن عكرمة، عن ابن عباس قال : اتق من الحائض مثل موضع النعل (١).

٢- وروى أبو محمد علي ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق حماد ابن سلمة عن عبيد الله ابن عقيل عن ابن عباس قال : للرجل من إمرأته وهي حائض كل شيء إلا مخرج الدم (٢).

توثيق هاتين الروايتين :

أخرجهما البيهقي وابن حزم والرواية الأولى في سندها الحكم بن فضيل قال عنه أبو زرعه ليس بذاك ولكن عضدتها الرواية الثانية ، ورجال أسنديهما على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١ - أبو الحسين بن بشران لم أجد له ترجمة .
- ٢ - أبو جعفر الرزازعي ابن أبي عيني بن ماهان صدوق سيء الحفظ - التقريب ٤٠٦/٢ .
- ٣ - الحسن بن مكرم لم أجد له ترجمة .
- ٤ - أبو النضر هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي البغدادي - ثقة ثبت - التقريب ٣١٤/٢ .
- ٥ - الحكم بن فضيل العبدي قال أبو زرعة ليس بذاك - الميزان ٥٧٨/١ .
- ٦ - خالد الحذاء - ثقة يرسل - تقدمت ترجمته - مسألة النكاح .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢١٤/١ وموضع النعل : كناية عن الفرجين من المرأة.

(٢) المحلى لابن حزم ٧٩/١٠ .

٧ - عكرمة - ثقة ثبت - تقدمت ترجمته - مسألة ١ - النكاح .

سند الرواية الثانية:

١ - حماد بن سلمة بن دينار البصري أبوسلمة - ثقة عابد - التقريب ١٩٧/١ .

٢ - عبيدالله ابن عقيل أبو عقيل الثقفي الكوفي - صدوق - التقريب ٤٣٤/١ .

فقه هذين الاثرين المرويين عن ابن عباس :

دل ذلك على جواز استمتاع الزوج بسائر بدن زوجته أثناء الحيض ماعدا مخرج الدم، وأما الدبر فأمر مجمع على تحريم وطئه .

دليل ابن عباس رضي الله عنهما :

استدل بقوله تعالى ﴿ فاعتزلوا النساء في الحيض ﴾ (١) .

وجه الدلالة من الآية :

إن المحيض هو: إسم مكان الحيض، كالمقيل إسم لموضع القيلولة ، والمبيت إسم لموضع البيات، فتخصيصه موضع الدم بالإعتزال دليل على إباحته فيما عداه (٢) .
وهذه الآية التي استدل بها ابن عباس فسرهما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن أنس رضي الله عنه حيث قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(إصنعوا كل شيء إلا النكاح) (٣) .

قال أبو محمد بن حزم : وهذا خبر في غاية الصحة وهو بيان للآية (٤) .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :

لا خلاف بين الفقهاء في أن التمتع بالحائض في موضع الدم محرم بالإجماع ، ولكن الخلاف بينهم في التمتع فيما بين الصرة والركبة، كالفخذين ونحو ذلك فمنعه جمهور الحنفية والمالكية والشافعية ، وأجازه أحمد ابن حنبل ومحمد بن الحسن من الحنفية.

(١) سورة البقرة آية (٢٢) .

(٢) المغني لابن قدامة ٤١٥/١ طبعة جامعة الإمام .

(٣) صحيح مسلم ٢٤٦/١ .

(٤) المحلى لابن حزم ٧٩/١٠ .

فالحنفية : قال صاحب شرح فتح القدير : وأما الإستمتاع بها بغير الجماع ، فمذهب أبي حنيفة وأبي يوسف يحرم عليه ما بين السرة والركبة وهو المراد بما تحت الإزار ، ومحمد بن الحسن لا يحرم سوى الفرج (١).

والمالكية : قال في الشرح الكبير : ومنع وطء فرج أو تحت إزار ، يعني : أنه يحرم الإستمتاع بما بين السرة والركبة، ولو على حائل وهما خارجان(٢).

والشافعية : قال صاحب المجموع : ويحرم الإستمتاع فيما بين السرة والركبة (٣).

والحنابلة : قال صاحب المغني : وجملته أن الإستمتاع من الحائض فيما فوق السرة والركبة جائز بالنص والإجماع ، والوطء في الفرج محرم بهما. واختلف في الإستمتاع بما بينهما ، فمذهب أحمد رحمه الله إلى إباحته (٤).

والخلاصة من أقوال الأئمة السابقة :

أن ابن عباس رضي الله عنهما يرى إباحة الإستمتاع بالزوجة الحائض فيما بين السرة والركبة ، وسائر بدن الحائض، عدا مخرج الدم المجمع على تحريمه ، ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن من الحنفية .

وسبب الخلاف في ذلك هو ظاهر التعارض بين حديثي (لك من امرأتك ما فوق الإزار) (٥).

وحديث (إصنعوا كل شيء إلا النكاح) . ولكن الصحيح أنه لاتعارض ، فالحديث الأول هو من أجل الإحتياط وليس لمنع الجواز، ودليل ذلك هو الحديث الثاني الذي رواه مسلم .

(١) شرح فتح القدير ١٦٦/١.

(٢) الشرح الكبير للدردير ١٥٩/١.

(٣) المجموع شرح المذهب ٢٦١/٢.

(٤) المغني لابن قدامة ٤١٤/١ طبعة جامعة الإمام.

(٥) رواه أبوداود وسكت عنه - فتح القدير ١٦٧/١ للشوكاني .

مقارنة الآراء :

من العرض السابق لرأي ابن عباس رضي الله عنهما وآراء فقهاء المذاهب الأربعة يتضح لنا أنه ليس بين العلماء خلاف في بالإستمتاع بجسد الزوجة الحائض عدا المخرجين - أعني مخرج الدم ، ومخرج الغائط وهذا مجمع عليه، ولكن الخلاف حصل بينهم في الإستمتاع بها حال الحيض فيما بين السرة والركبة على قولين:-

أ - **القول الأول** : جواز الإستمتاع بالزوجة الحائض فيما بين السرة والركبة ، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما ووافقهما الامام أحمد ابن حنبل رحمه الله ومحمد بن الحسن من الحنفية .

ب - **القول الثاني** : عدم جواز الإستمتاع بالزوجة الحائض فيما بين السرة والركبة - وهو قول جمهور الحنفية والمالكية والشافعية .

الأدلة :

أ - إستدل الفريق الأول القائلون بالجواز بالكتاب والسنة:

أولاً : دليلهم من الكتاب قوله تعالى : ﴿ فاعتزلوا النساء في المحيض ﴾ (١) .

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى أمر باعتزال النساء أي : عدم وطئهن في المحيض والمحيض اسم لمكان الحيض كالمقيل والمبيت ، فتخصيصه موضع الدم دليل على إباحته فيما عداه . ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (إصنعوا كل شيء إلا النكاح) (٢) . قال ابن حزم في المحلى : وهوة مافسره به صلى الله عليه وسلم حين قال (إصنعوا كل شيء إلا النكاح) (٣) .

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٢٢) .

(٢) رواه مسلم ٢٤٦/١ .

(٣) المحلى لابن حزم ٧٩/١٠ .

المناقشة :

نوقش هذا الاستدلال : بأن المقصود بالمحيض في قوله تعالى ﴿ فاعتزلوا النساء في المحيض ﴾ (١) هو الحيض نفسه ، أي حقيقة الحيض وزمنه لأنه مصدر خاضت المرأة حيضا ومحیضا ، بدليل قوله تعالى في أول الآية ﴿ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى ﴾ والأذى هو الحيض المسئول عنه ، وبدليل قوله تعالى ﴿ واللآئي يئسن من المحيض ﴾ (٢) الآية .

إذاً المقصود هو الحيض نفسه وزمنه ، وليس المقصود فقط موضع الدم ، وهذا يمنع الإستمتاع بها ما بين السرة والركبة .

الجواب :

أجاب ابن قدامه على هذا النقاش بقوله :-

اللفظ يحتمل المعنيين ، وإرادة مكان الدم أرجح بدليل أمرين :

أحدهما : أنه لو أراد الحيض لكان أمرا باعتزال النساء في مدة الحيض بالكلية ، والإجماع بخلاف ذلك .

والثاني : أن سبب نزول هذه الآية هو أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة إعتزلوها ، فلم يؤاكلوها ، ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت ، فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن ذلك فنزلت هذه الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم (إصنعوا كل شيء إلا النكاح) (٢)

وعلى هذا فالمناقشة مردودة من هذا الباب .

وثانياً : بالسنة :

واستدلوا من السنة على جواز التمتع بجسد الحائض فيما بين السرة والركبة

بالآتي :-

(١) البقرة ، آية ٢٢٢ .

(٢) سورة الطلاق آية ٤ .

(٣) المغني لابن قدامه ٤١٥/١ .

الحديث الأول :

١- بالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه والترمذي وأبو داود وابن ماجه في سننهم (أن اليهود كانت إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (إصنعوا كل شيء إلا النكاح) (١) .

وجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم حينما بلغه أن اليهود يعتزلون بدن الحائض إذا حاضت ، قال لأمته (إصنعوا كل شيء) : أي ببدن الحائض بكل أنواع الإستمتاع من ضم وتقبيل ومباشرة : ثم استثنى من الإستمتاع النكاح أي الوطء ، فوطء الحائض لايجوز بالإجماع بنص الآية .

فقوله صلى الله عليه وسلم (إصنعوا كل شيء إلا النكاح) دليل على جواز الإستمتاع بما بين السرة والركبة لأنه من بدن الحائض

المناقشة :

ناقش ابن الهمام هذا الإستدلال بأن : هذا معارض لما رواه الجماعة عن عبد الله بن سعد (٢) (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال : لك مافوق الإزار) رواه أبو داود وسكت عنه فهو حجة ، ويحتمل أن يكون حسنا أو صحيحا فمنهم من حسنه < ولكن شارحه أبو زرعة العراقي صرح بأنه ينبغي أن يكون صحيحا ، وحينئذ يعارض ما رواه مسلم وغيره خصوصا وأنت تعلم أن مسلما يخرج عن لم يسلم من غوائل الجرح وإذا فالترجيح له، لأنه مانع وذاك مبنيح (٢).

(١) صحيح مسلم ٢٤٦/١، وأبو داود ٢٥٠/٢، والترمذي ٢١٤/٥، وابن ماجه ٢١١/١.

(٢) عبد الله بن سعد هو الأنصاري العراقي القرشي الأزدي الأموي ، عم حرام ابن حكيم عداذه من الصحابة ، سكن دمشق وكانت داره بسوق القمح يقال أنه شهد القادسية .

وكان يومئذ على مقدمة الجيش . تهذيب الكمال للمزي ٢١/١٥ .

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٦٧/١.

الجواب :

ويكون الجواب عن هذا النقاش بأن صحيح البخاري ومسلم هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى ، والتعدي على صحيح مسلم بالقول : أنه يخرج في صحيحه ممن لم يسلم من غوائل الجرح دعوى تحتاج إلى دليل .

وأما قولكم : أن حديثكم مانع ، وحديث القائلين بالجواز مبيح فيقدم المانع على المبيح فإنه مردود بقولنا : إن حديثنا منطوق وصريح في الإباحة (إصنعوا كل شيء إلا النكاح) وحديثكم مفهوم وهو (لك مافوق الإزار) لأنه يحتمل أمرين : الجواز أو المنع فالإزار قد يكون إلى الكعبين والسرة ، والإجماع بخلافه ، لأن ما بين الركبة والكعب يباح بالإجماع .

وقد يكون الإزار إلى أنصاف الفخذين ، فيكون المعنى : إباحته ما بين الركبة ونصف الفخذ ، فالإحتمال وارد على الجواز أو المنع ، وبذلك فيقدم حديثنا لأنه منطوق في الحكم كما قال ذلك بن حزم في المحلى (١) .

٢ - **الحديث الثاني :** مارواه عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً) (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن الحديث دل على جواز استمتاع الزوج من زوجته حال الحيض بكل شيء عدا الفرج بدليل أنه صلى الله عليه وسلم يلقي عليه ثوباً حتى يتقيه ولا يطأه .

(١) المحلى لابن حزم ٧٨/١٠ .

(٢) رواه أبو داود ، والحديث في سنده انقطاع . أنظر سنن أبي داود ١٨٦/١ كتاب الطهارة حديث رقم (٢٧٢) وقد تفرد به أبو داود .

المناقشة :

يناقش حديث عكرمة بأنه حديث فيه انقطاع بجهالة من روى عنها عكرمة من أمهات المؤمنين .

الجواب :

يمكن أن يجاب بأن جهالة الصحابي لاتضر ، فالصحابية كلهم عدول ثم لو سلمنا أن في سنده ضعف ، فإنه ضعف مجبور لمجيء شواهد للحديث ومتابعات فالحديث موافق لما رواه مسلم وأبو داود والترمذي من قوله صلى الله عليه وسلم (إصنعوا كل شيء إلا النكاح) (١) .

ب - أدلة الفريق الثاني :

إستدل الفريق الثاني القائلون بعدم الجواز وهم جمهور الحنفية والمالكية والشافعية بالكتاب والسنة .

فمن الكتاب :

١- قوله تعالى ﴿ فاعتزلوا النساء في الحيض ﴾ (٢) .

وجه الدلالة من الآية :

قالوا : أن الحيض هو الحيض نفسه ، فهو مصدر حاضت المرأة حيضا ومحيطا واستدلوا على هذا التوجيه بقوله تعالى ﴿والأني يئسن من الحيض﴾ (٣) .
فالحيض هنا هو ذات الحيض وليس موضع الحيض كما يقول الفريق الاول (٤)

المناقشة :

ويناقش هذا الإستدلال بأنه لو كان الأمر كما تقولون هو الحيض نفسه لكان ذلك أمرا باعتزال النساء بالكلية في وقت الحيض، وهذا مخالف للإجماع

-
- (١) تقدم تخريجه ص ٩٥ .
(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٢٢ .
(٣) سورة الطلاق آية (٤) .
(٤) المجموع للنوي ٢/٢٦٢ .

في جواز الإستمتاع ببدن الزوجة الحائض ، فالمحيض إذا : هو موضع الدم كالمقبل والمبيت موضع القيلولة والبيات .

واستدلوا من السنة بالأحاديث الآتية :

١- حديث السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني فأتزر فيباشرنى وأنا حائض) رواه البخاري ومسلم (١) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن الإستمتاع بالزوجة الحائض لو كان مباحا لما أمرها صلى الله عليه وسلم بالإتزار عند إرادة المباشرة .

المناقشة :

ونوقش بأن الإزار ليس له حد معين ، فقد يكون أمره لها بالإزار بمعنى أن تضع على الفرج ثوبا كما في حديث عكرمة ، إذ أن الإزار قد يكون إلى أنصاف الفخذين وقد يكون إلى الكعبين ، وهو هنا مطلق بلا تقييد ، وحديث عكرمة يقول : (أنه صلى الله عليه وسلم إذا أراد من الحائض شيئا ألقى على فرجها ثوبا(٢) .

٢- الحديث الثاني حديث عمر الذي قال فيه : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض ؟ فقال : (فوق الإزار)(٣) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن جوابه صلى الله عليه وسلم لسؤال عمر رضي الله عنه عما يحل للرجل من زوجته بقوله (فوق الإزار) دليل على عدم جواز ماتحت الإزار .

(١) حديث متفق عليه . أنظر بلوغ المرام لابن حجر ص ٤٠ كتاب الحيض .

(٢) أنظر تخريجه ص ٩٦ .

(٣) أخرجه الامام أحمد في المسند ١٤/١ ، كما أخرجه أيضاً عن عائشة في المسند ٧٢/٦ .

المناقشة :-

ونوقش هذا الإستدلال بما نوقش به حديث السيدة عائشة السابق وبأنه
يحتمل أن مافوق الإزار أي : يستمتع بها فوق الإزار ما لم يدخله في الفرج مع الإزار،
قال صاحب المغني قال الحكم (١) لا بأس أن تضع على فرجها ثوبا ما لم يدخل
الذكر الثوب أثناء الإستمتاع (٢) .

وأجيب بما قاله النووي :

بأن ماتحت الإزار يعتبر حمى للفرج، ومن يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع
فيه (٣) .

ويرد هذا الجواب : بأنه جواب اجتهادي لاعبرة به مع قوله صلى الله عليه
وسلم (افعلوا كل شيء إلا النكاح) إذ لا اجتهد مع النص .

الرأي الراجح :

مما سبق من مقارنة ، وعرض لأقوال الفقهاء وأدلتهم يتضح لي ان الرأي
الراجح هو قول ابن عباس الذي وافقه عليه الإمام أحمد بن حنبل ومن الحق من
الحنفية ومفاده : أن للزوج أن يستمتع من زوجته وهي حائض بكل شيء عدا
موضع الدم وهذا الترجيح للأسباب الآتية :-
١- قوة الإستدلال ووجاهته .

٢- أن أدلة الفريق الأول القائل بالجواز أصح، لكونها صريحة في موضع النزاع .

(١) الحكم هو ابن عتيبة الكندي أبو محمد ويقال أبو عبدالله ويقال أبو عمر الكوفي مولى
عدي بن عدي الكندي ويقال مولى امرأة من كندا ، قال أحمد بن حنبل هو من
أقران إبراهيم النخعي ولدا في عام واحد سنة ٤٦هـ وذكر أبوبكر بن منجويه أنه ولد
سنة ٥٠هـ قيل أنه مات سنة ١١٢هـ ويعتبر الإمام الكبير عالم أهل الكوفة كان الحكم
ثقة فقيها عالما عاليا رفيعا كثير الحديث ، قيل أنه إذا قدم المدينة فرغت له سارية
النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إليها . سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٥ .

(٢) المغني لابن قدامة ٤١٥/١ طبعة هجر .

(٣) المجموع شرح المذهب ٢٦٢/٢ .

٣- أن في الأخذ بهذا القول الجمع بين حديثي (إصنعوا كل شيء إلا النكاح) وحديث (لك من امرأتك ما فوق الإزار) يحمل الحديث الثاني على أنه من باب الإحتياط .

٤- تصريح ابن عباس رضي الله عنهما بقوله : أن للرجل من امرأته وهي حائض كل شيء إلا موضع الدم (١) وهذا يعد منه تفسيراً (٢) لقوله تعالى ﴿فاعتزلوا النساء في المحيض﴾ وفيه ما يفسر به القرآن الكريم بعد الكتاب والسنة هو قول الصحابي .

والله أعلم .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢١٤/١.

(٢) المحلى لابن حزم ٧٩/١٠.

المسألة الخامسة : إذا وطئ زوجته في دم الحيض فكفارتها دينار**ورد عنه عتق رقبة إذا كانت قيمتها ديناراً :****روايات المسألة :**

- ١- روى البيهقي في سننه قال : اخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي وأيوب بن عمرو قالوا حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحق الضعاني ثنا أبو الجواب ثنا سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في الرجل يأتي امرأته وهي حائض قال : إن أتاها في الدم تصدق بدينار وإن أتاها في غير الدم تصدق بنصف دينار(١).
- ٢- وروى عبد الرزاق مصنفه قال : عن معمر بن خنيس عن مقسم عن ابن عباس قال إن أصابها حائض تصدق بدينار (٢) .
- ٣- وروى ابن حزم في المحلى قال : روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمود بن خالد الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد من تميم السلمي قال : سمعت علي بن بزيمة يقول : سمعت سعيد بن جبير يقول سمعت بن عباس يقول :
- قال رجل يارسول الله إني أصبت امرأتي وهي حائض، فامرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق رقبة، قال بن عباس وقيمة الرقبة يومئذ دينار(٣).
- ٤- وروى الداري في سننه قال : اخبرنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن ابن جريج عن عبد الكريم عن رجل عن ابن عباس قال : إذا أتاها في دم فدينار وإذا أتاها وقد انقطع الدم فنصف دينار (٤).

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢١٩/١.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢٢٨/١.

(٣) المحلى لابن حزم ٨٠/١٠.

(٤) سنن الدرامي ٢٠٢/١.

(وتفسير بن عباس بأن الرقبة تساوي دينارا مقبول . لأنه أدرى وهو راوي الحديث وفتيه .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات في إسناد أحدها عبدالكريم بن أبي مخارق أبو أمية المعلم البصري قال عنه ابن حجر في التقريب ضعيف ٥١٦/١ .
وفي الآخر أبوسعيد بن أبي عمرو قال عنه ابن حجر مجهول من السابعة التقريب ٤٢٩/٢ .

وأما بقية رجال الأسانيد فهم على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١ - أبوبكر أحمد بن الحسن بن خراش البغدادي صدوق - التقريب ١٢/١ .
- ٢ - أبوالعباس محمد بن يعقوب صدوق - تقدمت ترجمته مسألة ٢ النكاح .
- ٣ - محمد بن إسحاق الصنعاني أبوبكر ثقة ثبت . التقريب ١٤٤/٢ .
- ٤ - أبو الجواء لم أجد له ترجمة .
- ٥ - سفيان الثوري ثقة فقيه حافظ - تقدمت ترجمته مسألة ١ النكاح .
- ٦ - ابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز الأموي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل - التقريب ٥٢٠/١ .

- ٧ - عطاء بن أبي رباح القرشي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل - التقريب ٢٢/٢ .

سند الرواية الثانية :-

- ١ - معمر بن سليمان الرقي أبوعيد الكوفي ثقة فاضل - التقريب ٢٦٦/٢ .
- ٢ - خصيف أو الخصيب بن ناصر الحارث البصري - صدوق يخطئ - التقريب ٢٢٣/١ .
- ٣ - مقسم بن بجره أبوالقاسم مولى ابن عباس - صدوق كان يرسل - التقريب ٢٧٣/٢ .

سند الرواية الثالثة :-

- ١- أحمد بن شعيب بن علي بن سنان أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ صاحب السنن - التقريب ١٦/١ .
- ٢- محمود بن خالد السلمي أبو علي الدمشقي ثقة - التقريب ٢٢٢/٢ .
- ٣- الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ثقة - التقريب ٢٢٦/٢ .
- ٤- عبد الرحمن بن يزيد اليماني أبو محمد الصنعاني القاضي صدوق - التقريب ٥١٢/١ .
- ٥- تميم بن سلمة السلمي الكوفي ثقة - التقريب ١١٢/١ .

سند الرواية الرابعة :-

- ١- علي بن بذيمة الجرزي ثقة - التقريب ٣٢/١ .
- ٢- سعيد بن جبير ثقة ثبت فقيه تقدمت ترجمته مسألة ٢ النكاح .
- ٣- محمد بن يوسف بن عبد الله الكندي المدني الأعرج - ثقة ثبت - التقريب ٢٢١/٢ .
- ٤- رجل (هو طاووس بن كيسان اليماني) أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم ثقة فقيه فاضل - التقريب ٢٧٧/١ .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :

أن من وطئ امرأته في دم الحيض وجب عليه التصدق بدينار كفارة لذلك وإن كان في انقطاع الدم قبل الإغتسال فنصف دينار .

دليل ابن عباس :

هو مارواه ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الذي يأتي أمرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو بنصف دينار (١) وأو

(١) رواه أبو داود في سننه كتاب الطهارة ٦١/١ والنسائي من كتاب الطهارة ١٢٥/١، ١٥٤، والترمذي مع غارضة الأحوذ في باب الطهارة ٢١٨/١ وابن ماجه في كتاب الطهارة ٢١٠/١، والدرامي في سننه كتاب الطهارة ٢٥٤/١، وأحمد في المسند ٢٥٤/١. قال ابن قدامة في المغني : ومدار هذا الحديث على عبد الحميد ابن عبد الرحمن ابن زيد ابن الخطاب وقد قيل للإمام أحمد أي نفسك منه شيء ؟ قال : نعم. أنظر المغني ٤١٧/١. ثم قال القرطبي في أحكام القرآن ، وقال أحمد : ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم يتصدق بدينار أو نصف دينار، أخرجه أبو داود، وقال : هكذا الرواية صحيحة قال : دينار أو نصف دينار، أنظر القرآن للقرطبي ٨٧/٢.

هنا ليست للتخيير وإنما هي للتنويع وهي الدينار لمن وطئ في الحيض، ونصف دينار لمن وطئ بعد ارتفاع الدم وقبل الإغتسال، وقد فسر ابن عباس الحديث المرفوع بهذا وخير ما يفسر به الحديث بالكتاب أو السنة أو قول الصحابي فإنه ادرى بتفسير الحديث من غيره لأنه راويه .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :

وافقه في التصديق بدينار أو بنصف الحنابلة في رواية والشافعية في القديم والحنفية وخالفه المالكية والشافعية في الجديد والحنابلة في رواية أخرى .

الحنفية :

قال صاحب شرح فتح القدير :- ولا يأتيتها زوجها ولو أتاها مستحلاً كفر أو علماً أنه حرام أتى كبيرة ووجب! ألوبة ويتصدق بدينار أو بنصفه استحباباً ، وقيل بدينار إن كان أول الحيض وبنصفه إن وطئ في آخره (١) .

المالكية :

وقال صاحب أحكام القرآن : واختلفوا في الذي يأتي امرأته وهي حائض ماذا عليه فقال مالك يستغفر الله ولا شيء عليه .

وقال احمد ما أحسن حديث عبد الحميد عتن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : يتصدق بدينار أو بنصف دينار - أخرجه أبو داود وقال هكذا الرواية الصحيحة قال : دينار أو نصف دينار (٢) .

الشافعية :

وقال في المجموع شرح المذهب : ويحرم الوطء في الفرج لقوله تعالى : ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ (٣) فإن وطئها مع العلم بالتحريم ففيه قولان : قال في القديم إن كان في أول الدم لزمه أن يتصدق بدينار وإن كان في آخره لزمه أن يتصدق بنصف دينار لما روى

(١) شرح فتح القدير ١/١٦٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢/٨٧ .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢٢٢ .

ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو بنصف دينار ، وقال في الجديد لا يجب لأنه وطء محرم ، للأذى فلم تتعلق به الكفارة كالوطء في الدبر (١).

الحنابلة :

وقال في المغني : فإن وطء الحائض في الفرج أثم ويستغفر الله تعالى وفي الكفارة روايتان : إحداهما يجب عليه كفارة لما روى أبو داود والنسائي بإسنادهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ، في الذي يأتي امرأته وهي حائض : يتصدق بدينار أو بنصف دينار والثانية : لا كفارة عليه وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم (من أتى كاهنا فصدقه بما قال أو أتى امرأة في دبرها أو أتى حائضا فقد كفر بما أنزل على محمد) (٢) ولم يذكر الكفارة ، ولأنه وطء نهي عنه لأجل الأذى فأشبهه الوطء في الدبر (٣).

مقارنة الآراء :

مما سبق من أقوال الأئمة والآثار الواردة عن ابن عباس رضي الله عنهما يتضح لنا أن العلماء قد اختلفوا في كفارة وطء الزوجة وهي حائض على قولين:-

أ - القول الأول : لابن عباس رضي الله عنهما والحنفية ورواية عند الإمام أحمد وفي قديم الشافعي أن كفارة وطء الزوجة وهي حائض وجوب التصديق بدينار إن كان الوطء في أول الدم أو بنصف دينار إن كان الوطء في آخر الدم، وروي عن ابن عباس في رواية أخرى أن عليه أن يعتق رقبة ويؤمئذ الرقبة قيمتها دينار .

(١) المجموع شرح للمخذب ٢/٢٥٨ ، ٢٥٩ .

والحديث أخرجه أبو داود في السنن ٦١/١ وسكت عنه.

(٢) رواه ابن ماجه ٢١٩/١ .

(٣) المغني لابن قدامه ٤١٦/١ طبعة هجر.

ب - القول الثاني :- أن كفارة وطء الزوجة وهي حائض هو الإستغفار ولا شيء عليه ، والتصدق هو من باب الإستحباب فقط . وهو رأي الحنفية والمالكية والشافعية في الجديد ورواية لأحمد .

الأدلة :

أ- إستدل الفريق الأول الذين قالوا يتصدق ، إستدلوا بالسنة : وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي امراته وهي حائض (يتصدق بدينار أو بنصف دينار (١) .

وجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن الذي يطء امرأته في دم الحيض فإن عليه كفارة لذلك الوطء وهي دينار أو نصف دينار ، وقد فسر ابن عباس رضي الله عنهما الحديث بقوله : إذا أتاها في دم فدينار ، وإذا أتاها وقد انقطع الدم فنصف دينار (٢) أي فيجب عليه دينار ، وإذا أتاها بعد انقطاع الدم وقبل الغسل فيجب عليه نصف دينار (٣) وهذا تفسير مقبول لأن ابن عباس هو راوي الحديث وأعلم بدلالته على الحكم .

الناقشة :

نوقش هذا الدليل بأن الحديث في سنده ضعف، ذلك أن مداره على عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقد قيل للإمام أحمد أفي نفسك منه شيء ؟ قال: نعم . وقال بعضهم : هذا الحديث موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما (٤) .

(١) سبق تخريجه في دليل ابن عباس على هذه المسألة أنظر ص ٨٨ .

(٢) سنن الدرامي ٢٠٢/١ ، المجموع شرح المذهب ٢٥٩/٢ .

(٣) المغني لابن قدامة ٤١٧/١ ، المجموع شرح المذهب ٢٦١/٢ بلوغ المرام لابن حجر ص ٤٠ .

(٤) المغني لابن قدامة ٤١٧/١ .

الجواب :

وأجيب هذا النقاش : بأنه قد تقرر عند علماء الحديث أن الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه جبر ضعفه (١) وهذا الحديث قد روي عند أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي والدارمي وأحمد في مسنده بطرق متعددة (٢) ثم أن لعبد الحميد هذا رواية عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصدق بدينار أو بنصف دينار وهي في أبي داود (٣) .

وقد قال القرطبي في أحكام القرآن : قال أحمد ما أحسن حديث عبد الحميد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم (يتصدق بدينار أو بنصف دينار) (٤) .

وقال : هكذا الرواية الصحيحة بدينار أو بنصف دينار (٥) .

وقال ابن حجر في بلوغ المرام : رواه الخمسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه (٦) .

ب - أدلة الفريق الثاني الذين قالوا يستغفر الله ولا شيء عليه ، إستدلوا بالسنة وبالقياص .

١ - دليلهم من السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم (من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما قال أو أتى امرأة في دبرها أو أتى حائضا ، فقد كفر بما أنزل على محمد) (٧) .

(١) أنظر اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر للمناوي تحقيق أبي عبدالله ربيع بن محمد ٢٠٨/١ .

(٢) أنظر تخريج الحديث في دليل ابن عباس على هذه المسألة ص ١٠٢ .

(٣) سنن أبي داود ٦١/١ .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص ١٠٢ .

(٥) أحكام القرآن للقرطبي ٨٧/٢ ، وتحفة الأحوذى ٤٢١/١ .

(٦) بلوغ المرام لابن حجر ص ٤٠ .

(٧) رواه ابن ماجه في سننه كتاب الطهارة ٢٠٩/١ ، والترمذي في سننه مع عارضة الأحوذى باب الطهارة ٢١٧/١ ، والدارمي في سننه ٢٥٩/١ ، وأحمد في المسند ٤٠٨/٢ ، ٤٢٩ ، ٤٧٦ ، وصححه الأرناؤوط ، أنظر فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن آل الشيخ ص ٢٢٥ .

وجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم ذكر في هذا الحديث حكم إتيان الحائض ولم يذكر كفارته ولو كان له كفارة لبينه صلى الله عليه وسلم .
ثم إن في الحديث نص على أنه كفر ، والكفر ليس له كفارة إلا التوبة والإستغفار.

الناقشة :

ويمكن أن يناقش هذا الإستدلال بأن هذا الحديث في غير موضع النزاع لأن كلامنا منافي من وطء امراته وهو يعتقد الحرمة لا في المستحل له .

٢ - دليلهم من القياس :-

قالوا : إن النهي عن الوطء ليس مقصودا لذاته ، وإنما هو لأجل الأذى كالوطء في الدبر (١) والأذى يكون تارة للمرأة لضيق هذا المسلك أثناء الحيض ، ويكون تارة أخرى للرجل لوجود القذر من الدم الفاسد .

الناقشة :

يناقش وجه القياس أن الوطء في الدبر لا كفارة له ، وكذلك الوطء في الحيض . ثم إنه قياس في مقابل النص ، وهو الحديث الذي رواه الخمسة وصححه الحاكم (٢) .

الرأي الراجح :

بعد هذا العرض يترجح عندي قول ابن عباس ومن وافقه وذلك للمرجحات الآتية :-

١- صحة الحديث الذي رواه الخمسة وصححه الحاكم . وعدم وجود معارض صحيح له .

٢ - أن دليل الفريق الثاني وهو حديث (من أتى كاهنا) هو في غير موضع النزاع .

٣- أن قياسهم يعارضه النص الصحيح .

والله أعلم

المسألة السادسة : نكاح المحلل حرام ولا يحلل المنكوحه

روايات المسألة عن ابن عباس :

١ - روى ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمّر كلاهما عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن ابن عباس : أن رجلاً سأله عن طلاق امرأته كيف ترى في رجل يحلها له فقال ابن عباس : من يخادع الله يخدعه (١).

٢ - وروى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن الثوري ومعمّر عن الأعمش عن مالك بن الحويرث عن ابن عباس قال : سأله رجل فقال : إن عمي طلق امرأته ثلاثاً قال إن عمك عصى الله فأندمه، وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً، قال كيف ترى في رجل يحلها له ؟ قال من يخادع الله يخدعه (٢).

توثيق الأثرين :-

أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه وابن حزم في المحلى ورجال أسانيدهما على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١ - سفيان الثوري ثقة فقيه حافظ - تقدمت ترجمته مسألة ١ النكاح .
- ٢ - معمّر ثقة فاضل تقدمت ترجمته في مسألة ٤ النكاح .
- ٣ - الأعمش سليمان بن مهران الأزدي الكاهلي أبو محمد الكوفي ثقة حافظ عارف بالقراءة - التقريب ٢٣١/١ .
- ٤ - مالك بن الحارث السلمي الرقي ويقال الكوفي ثقة - التقريب ٢٢٤/٢ .

سند الرواية الثانية : هم رجال السند الأولى إضافة إلى :-

- ١ - مالك بن الحويرث أبو سليمان الليثي صحابي نزل البصرة - التقريب ٢٢٤/٢ .

(١) المحلى لابن حزم ١٨١/١٠ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢٦٦/٦ .

فقه هذين الأثرين المرويين عن ابن عباس :-

أن النكاح إذا قصد به تحليل المرأة المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول أو اتفقا على ذلك أي : الناكح والمطلق فهو خدعة وحيلة غير جائزة ولا تحل المرأة لزوجها بهذا النكاح لأنه نكاح فاسد، والمخادعة لاتجوز فالرسول صلى الله عليه وسلم ورد عنه : (لا تستحلوا محارم الله بأدنى الحيل)(١) والتواطؤ أونية التحليل ضرب من ضروب المخادعة والحيل ، وهي لاتجوز ولا تفيد في رفع الحكم عما هو عليه . وأن المخادعة محرمة ومنهي عنها والنهي يقتضي الفساد فيكون نكاح المحلل فاسداً بدلالة الأثرين الضمنية . فأندمه : أي جعله يندم على ما فعل ولا يجد لذلك مخرج.

دليل ابن عباس :

هو حديث (لعن الله المحلل والمحلل له) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي(٢).

وجه الدلالة من الحديث :

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المحلل الذي هو الناكح للمطلقة ثلاثاً بقصد التحليل للزوج الأول ، والمحلل له وهو المطلق لتلك المرأة المنكوحة ، واللعن يقتضي النهي ، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه فدل ذلك على فساد نكاح التحليل وحرمة .

من وافقه ومن خالفه من المذاهب الفقهية الأربعة :

وافقه الجمهور وخالفه أبو حنيفة .

فهذه المسألة مجمع عليها عند الأئمة في أن نكاح التحليل حرام لكن اختلفوا في تحليله للمنكوحة إذا وقع :-

(١) حديث ضعيف ، أنظر غاية المرام ص ٢٢ ، والإرواء رقم ١٥٢٥.

(٢) حديث حسن صحيح أخرجه أبوداود في باب التحليل والترمذي عن جابر وقال حديث حسن صحيح . تحفة الأحوذى ٢٦٤/٤ .

فالحنفية :

جاء في شرح فتح القدير :- وإذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم (لعن الله المحلل والمحلل له) (١) .

والكراهة كما نعلم عند الحنفية يقصد بها التحريم - إذا لم تقيد بالتنزيه ، ثم قال : فإن طلقها بعد وطئها حلت للأول لوجود الدخول في نكاح صحيح إذ النكاح لا يبطل بالشرط، وعن أبي يوسف أنه يفسد النكاح لأنه في معنى المؤقت فيه ولا يحلها لزوجها الأول لفساده ، وعن محمد يصح النكاح لما بينا ولا يحلها على الأول لأنه استعجل مآخره الشرع فيجأزى بمنع مقصوده كما في قتل المورث (٢) .

المالكية :

جاء في الشرح الصغير :- ومثل للفساد - أي النكاح الفاسد - الذي لا يثبت بالدخول بقوله (كمحلل) : وهو من تزوجها بقصد تحليلها لغيره إذا نوى مفارقتها بعد وطئها ، أو لانية له ، بل وإن نوى الإمساك : أي إمساكها وعدم فراغها على تقدير (إن أعجبته) فلا يحلها وهو نكاح فاسد على كل حال وتفسخ أبدا بطلقة بائة للإختلاف فيه (٢) .

والشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب :- لا يجوز نكاح المحلل ، ثم قال : وإن تزوجها على أنه إذا وطئها طلقها ففيه قولان :
أحدهما : أنه باطل لما ذكرناه - وهو أنه نكاح شرط انقطاعه دون غايته ، فشابه نكاح المتعة - وهو الصحيح .

(١) أخرجه أبو داود في باب التحليل من كتاب النكاح ٤٧٩/١ والترمذي مع تحفة الأحوذى ٢٦٤/٤ وقال حديث حسن صحيح.

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٨١/٤ ، ١٨٢ .

(٢) الشرح الصغير للدردير ١٨٥/٢ .

والثاني : أنه يصح لأنه نكاح مطلق ، وإنما شرط قطعه بالطلاق فبطل الشرط
وصح العقد (١) .

والحنابلة :

قال في المعنى :- وجملته أن نكاح المحلل حرام باطل في قول عامة أهل العلم أو شرط أنه إذا أحلها فلا نكاح بينهما، أو أنه إذا أحلها للأول طلقها (٢) .

الخلاصة :

أن نكاح المحلل لا خلاف بين الفقهاء في تحريمه بدليل قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لعن الله المحلل والمحلل له) . واللعن لا يكون إلا على محرم .
أما موضع الخلاف بينهم ففي حل المنكوحة للمحلل له إذا طلقها المحلل .
فابن عباس يرى عدم صحة التحليل ووافقه على ذلك أبو يوسف من الحنفية والمالكية والقول الصحيح للشافعية وهو المذهب عند الحنابلة وخالفه في ذلك الحنفية وقول عند الشافعية لكنه ضعيف .

مقارنة الآراء :

مما سبق يتضح لنا أن أهل العلم قد اختلفوا في نكاح التحليل الذي هو:
نكاح مبانة الرجل بقصد تحليلها له على قولين :-

أ - **القول الأول :** وهو قول عامة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم فقيهما ابن عباس رضي الله عنهما وكذلك كبار التابعين ثم وافقهم على ذلك جمهور الفقهاء أبو يوسف من الحنفية وجمهور المالكية وقول للشافعية وهو المذهب عند الحنابلة أن نكاح التحليل إذا حصل فإنه لا يحلل المنكوحة.

(١) تكملة المجموع ٢٤٩/١٦ .

(٢) المغني لابن قدامة ٤٩/١٠ طبعة جامعة الإمام .

ب - **القول الثاني** :- وهو قول أبي حنيفة ومفاده : أنه إذا نكحها بقصد التحليل فهو كما قال الجمهور حرام لكنه يحل المنكوحة لزوجها الأول .

الأدلة :

أ- إستدل أصحاب القول الأول علي مذهبهم بالسنة والقياس :

فمن السنة :

١ - إستدلوا بما رواه أبو داود وابن ماجة والترمذي في سننهم أنه صلى الله عليه وسلم قال (لعن الله المحلل والمحلل له) (١)

ووجه الدالة من هذا الحديث :

أن الرسول صلى الله عليه وسلم لعن المحلل الذي هو ناكح للمرأة البائنة من زوجها بقصد التحليل له، والمحلل له الذي هو الزوج ، واللعن معناه الطرد والإبعاد عن رحمة الله بمقتضى هذا النهي ، والنهي يقتضي الفساد ، فهذا النكاح فاسد وفعله محرم (٢).

المنقشة :

نوقش هذا الدليل بقول ابن الهمام : بأنه لما سماه محلا دل على صحة النكاح ، لأن المحلل هو الميثب للحل ، فلو كان فاسدا لما سماه محلا (٢).

الجواب :

ويجاب بأن تسميته محلا لا يستلزم صحة النكاح لأن الحقائق الشرعية تنفى إذا خالفت أمرا ، ومثال ذلك : بيع الميتة فهو بيع حرام وباطل ، ويسمى بيعاً فيما لو باع ميتة أو خمرا أو خنزيرا فهل تسميته بيعا يقتضي صحته وحله ؟

(١) سنن أبي داود ٤٧٩/١، وابن ماجه في سننه ٦٢٢/١ والترمذي مع تحفة الأحوذى ٢٦٤/٤، وقال حديث حسن صحيح.

(٢) سبل السلام الصنعاني ١٢٧/٣.

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٨٢/٤.

فاللعن في نكاح التحليل يفقد عقد النكاح صفته الشرعية .

٢ - الحديث الثاني من السنة هو مؤيد للحديث الأول وهو قوله صلى الله عليه وسلم (ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا بلى يا رسول الله .

قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له) (١)

ووجه الدلالة منه :

أنه صلى الله عليه وسلم : بين حرمة ذلك بلعن الفاعل والمفعول له فدل ذلك على تحريم نكاح التحليل وأنه لا يحلل المنكوحة

٣- واستدلوا ثانياً بالقاس على نكاح المتعة :

فقالوا : نكاح التحليل نكاح الى مدة بقصد تحليل المرأة لزوجها الأول تحايلاً على قوله تعالى ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (٢) فالناكح لا يقصد استدامة النكاح، بل يقصد تحليل المنكوحة لأنها بانت منه بينونة كبرى ، وهذا يتحقق بمجرد الجماع فهو ناكح الى مدة أشبه بنكاح المتعة ، فهو محرم فعله واستدامته .

ب - أدلة أصحاب القول الثاني :

واستدل ابن الهمام لقول أبي حنيفة بالسنة والمعقول.

فمن السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق (لعن الله المحلل والمحلل له) (٣) .

(١) رواه ابن ماجه في سننه كتاب النكاح ٦٢٢/١ والحاكم في مستدركه كتاب الطلاق

١٩٨/٢ ، وقد حكم عليه بالصحة ، والبيهقي في سننه ٢٠٨/٧ .

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٢٠) .

(٣) سبق تخريجه أعلاه .

وجه الدلالة من الحديث :

قال الكمال بن الهمام : أنه صلى الله عليه وسلم سماه محلاً . فدل ذلك على صحة النكاح ، لأن المحلل هو الميثب للحل ، فلو كان فاسداً لما سماه محلاً (١).

المنقشة :

يناقش هذا الإستدلال بأنه مردود بالنقض ، ذلك أن بيع الميتة منهي عنه شرعاً بدليل قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾ (٢) أي أكلها وكذلك بيعها ولم يقل أحد بصحة البيع ؛ وهذا مجمع عليه عند الحنفية وغير الحنفية ، فيكون دليلهم هذا مردود بالنقض .

دليله من المعقول :

واستدل الكمال بن الهمام لقول أبي حنيفة من المعقول بقوله إنه قد يحكم بالصحة مع سبب العقاب ، فهذا نكاح التحليل دخل بها المحلل في نكاح منهي عنه ، فسبب العقاب موجود وهو تجاوز النهي ولكن النكاح صحيح لأنه دخل بها في نكاح صحيح فلا يبطل النكاح (٣).

المنقشة :

يناقش هذا الإستدلال بأن تسميته محلاً لا يستلزم صحة النكاح ؛ لأن الحقائق الشرعية تنفي إذا خالفت أمراً .

ومثال ذلك : بيع الميتة فهو بيع حرام وباطل ، ويسمى بيعاً فيما لو باع ميتة أو خمراً أو خنزيراً . فهل تسميته بيعاً يقتضي جوازه ؟ فاللعن في نكاح التحليل يفقد عقد النكاح صفته الشرعية .

(١) شرح فتح القدير ١٨٢/٤ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٢ .

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٨٢/٤ .

الرأي الرابع :

الذي يترجح عندي بعد العرض السابق هو قول الجمهور الذي مفاده : أن نكاح التحليل حرام وإذا وقع فإنه لا يحلل المنكوحة لأنه باطل وذلك للمرجحات التالية :

- ١- قوة أدلة الفريق الأول من حيث السنة ووجه الدلالة .
- ٢- سلامتها من المعارضات الصحيحة .
- ٣- أن القول بتحريمه وعدم احلاله للمنكوحة فيه احتياط للفروج ، لأن الأصل في الأبضاع التحريم بعكس الرأي الثاني .
- ٤- أن في القول بالتحليل هتك للمروءة وفيه من الوقاحة والخسة حتى أنه صلى الله عليه وسلم شبهه بالتيس المستعار قال صاحب تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى : وإنما لعن المحلل والمحلل له لما في ذلك من هتك للمروءة وقلة الحياء والدلالة على خسة النفس وسقوطها (١)
- ٥- أنه القول الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال: ولا تحل لمطلقها الأول بمثل هذا العقد ، ولا يحل للمحلل إمساكها بهذا التحليل ، بل يجب عليه فراقها (٢)

(١) تحفة الأحوذى للمباركفوري ١٨٥/٢.

(٢) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥٢/٢٢.

المسألة السابعة : يحرم على الحر الذي يستطيع طول الحرة نكاح الأمة وإذا عدم الطول جاز له نكاح الأمة المسلمة :

روايات المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :-

- ١- روى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن رجل عن عمران بن حدير عن النزال عن ابن عباس قال : إذا ملك الرجل ثلاث مائة درهم ، وجب عليه الحج وحرّم عليه الإماء (١) .
- ٢- وقال أبو محمد بن حزم في المحلى : وعن ابن عباس (من ملك ثلاثمائة درهم وجب عليه الحج وحرّم عليه نكاح الأمة) (٢) .
- ٣- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق أنبأ أبو الحسن الطرائفي ثنا عثمان بن سعيد ثنا عبد الله بن صالح عن معاوية ابن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ماملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات ﴾ (٣) .
- يقول : من لم يكن له سعة أن ينكح الحرائر فلينكح من إماء المسلمين ، ﴿ وذلك لمن خشي العنت منكم ﴾ وهو الفجور ، فليس لأحد من الأحرار أن ينكح أمة إلا أن لا يقدر على حرة وهو يخشى العنت ﴿ وان تصبروا ﴾ عن نكاح الإماء فهو ﴿ خير لكم ﴾ (٤) .

توثيق الروايات

هذه الروايات في بعض أسانيدھا راو مجهول هو في سند عبدالرزاق رجل عن عمران بن حدير . ورجلين لم أجدهما .
أما بقية رجال الأسانيد فهم على النحو التالي :-

-
- (١) مصنف عبد الرزاق ٢٦٤/٧ .
 - (٢) المحلى لابن حزم ٤٤١/٩ .
 - (٣) سورة النساء ، آية ٢٥ .
 - (٤) السنن الكبرى للبيهقي ١٧٢/٧ .

سند الرواية الأولى :

- ١ - عمران بن حدير السدي أبو عبيدة البصري ثقة - التقريب ٨٢/٢ .
- ٢ - النزال بن عمار البصري - مقبول أرسل عن ابن عباس - التقريب ٢٦٨/٢ .

سند الرواية الثانية : هو نفس سند الرواية الأولى .**سند الرواية الثالثة :**

- ١ - أبوزكريابن أبي اسحاق لم أجد له ترجمة سبق الإشارة إليه في مسألة النكاح .
- ٢ - أبو الحسن الطرائفي لم أجد له ترجمة سبق الإشارة إليه في مسألة ١ النكاح .
- ٣ - عثمان بن سعيد ثقة عابد - تقدمت ترجمته في مسألة ١ النكاح .
- ٤ - عبدالله بن صالح ثقة - تقدمت ترجمته في مسألة ١ النكاح .
- ٥ - معاوية بن صالح - صدوق له أوهام - تقدمت ترجمته في مسألة ١ النكاح .
- ٦ - علي بن أبي طلحة صدوق - تقدمت ترجمته في مسألة ١ النكاح .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما :

- ١ - حرمة نكاح الإماء لمن استطاع الطول وهو مهر الحرة المسلمة .
- ٢ - جواز نكاح الأمة المسلمة عند عدم الطول للحرائر .
- ٣ - عدم جواز نكاح إماء أهل الكتاب بدليل قول ابن عباس (فلينكح من إماء المسلمين) .
- ٤ - تفسيره للطول بثلاثمائة درهم في وقته، هو تفسير مقبول لأنه قول صحابي وخير ما يفسر به القرآن هو القرآن أو السنة أو قول الصحابي .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

هو قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ماملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات ﴾ (١) .
إلى قوله تعالى ﴿ ذلك لمن خشي العنت منكم ﴾ (٢)

(١) سورة النساء آية ٢٥.

(٢) “ “ “ “

ووجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى شرط في نكاح الأمة المسلمة : عدم استطاعة الطول، وهو الذي فسرہ بن عباس بثلاثمائة درهم ، وهو تفسير مقبول لأن أولى التفاسير ما كان بالقرآن أو بالسنة أو قول صحابي . وكذلك خوف العنت .

من وافقه أو خالفه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة :

خالفه **الحنفية** : قال في شرح فتح القدير : ويجوز تزويج بالأمة مسلمة كانت أو كتابية (١).

ووافقه المالكية والشافعية والحنابلة .

المالكية قالوا في الشرح الكبير : ولا يجوز تزوج الأمة مع وجود الحرية غير المغالية مهرها أو تحت حره لاتكف أي جنسها الصادق بالمتعدد فيجوز له تزوج بالأمة بالشرطين (٢).

الشافعية قال في مغني المحتاج : ولا ينكح الحر أمة غيره إلا بشروط أربعة ثلاثة في النكاح وواحد في الأمة : أحد الثلاثة : أن لا يكون تحت حره تصلح للإستمتاع ولو كانت كتابية، فهذا الشرط مع شرط خوف الزنا متحدان ، وأن يعجزه عن حره تصلح قيل أو لاتصلح (٣).

الحنابلة قال في المغني : مسألة : قال - أي الحزقي في مختصره - وليس للمسلم - وإن كان عبدا أن يتزوج أمة مسلمة إلا أن لا يجد طولاً بحرة مسلمة ويخاف العنت (٤).

(١) شرح فتح القدير ٢/٢٢٤.

(٢) الشرح الكبير ٢/٢٦٢.

(٣) مغني المحتاج ٢/١٨٣، ١٨٤. ولم يذكر الشرط الرابع .

(٤) المغني لابن قدامة ٥٥٤/٩، ٥٥٥ طبعة جامعة الامام.

مقارنة الآراء السابقة :

بعد الإستعراض السابق لمن وافق ومن خالف ابن عباس رضي الله عنهما في هذه المسألة يتبين لي أن الأئمة قد اختلفوا في نكاح المسلم الحر للأمة الكتابية على قولين مشهورين .

ومنشأ الخلاف بينهم فيما يظهر من أقوالهم هو معارضة العموم في ذلك للقياس ، وذلك أن قياسها على 'الحرمة الكتابية يقتضي إباحة نكاحها وباقي العموم إذا استثنى منه الحره يعارض ذلك ، لأنه يوجب تحريمها على قول من يرى أن العموم إذا خصص بقي الباقي على عمومه، فمن خصص العموم الباقي أو لم ير الباقي من العموم المخصوص عموماً قال يجوز نكاح الأمة الكتابية ، ومن رجع باقي العموم بعدم التخصيص على القياس قال لايجوز نكاح الأمة الكتابية (١) فالأئمة إذا اختلفوا في نكاح الحر المسلم للأمة الكتابية على قولين :-

أ- **القول الأول :** لايجوز للمسلم الحر نكاح الأمة الكتابية ، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما والمالكية والشافعية والحنابلة .

ب - **القول الثاني :** يجوز للمسلم الحر نكاح الأمة الكتابية ، وهذا قول جمهور الحنفية .

الأدلة :

أ- استدل الفريق الأول القائل بعدم الجواز بالكتاب والقياس

١- فمن الكتاب :

قوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيماكنكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ (٢)

(١) المغني لابن قدامة ٥٥٤/٩ .

(٢) سورة النساء آية رقم ٢٥ .

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى شرط في الفتيات اللاتي هن الإماء ، شرط فيهن الإيمان ، والكافرة لإيمان لها، فلو كان نكاحهن جائزاً لما كان للشرط فائدة .

المناقشة :

ناقش الكمال بن الهمام الحنفي هذا الإستدلال فقال :

أنتم تقولون : أن الله شرط في الفتيات المراد نكاحهن شرط فيهن صفة الإيمان ، وعندنا مفهوم الصفة ، ومفهوم الشرط ليسا بحجة وموضع ذلك في الأصول - ثم لو سلمنا الحجية، فمقتضى المفهومين عدم الإباحة الثابتة عند وجود القيد المبيح ، وعدم الإباحة أعم من ثبوت الحرمة أو الكراهة ، ولا دلالة للأعم على الأخص بخصوصه ، فيجوز ثبوت الكراهة عند الضرورة ، وعند وجود طول الحرة، كما يجوز ثبوت الحرمة على السواء ، والكراهة أقل فتعينت فقلنا بها (١).

والجواب :

وأجيب هذا النقاش : بأن الأمة قد اعتورها نقصان ، نقص كونها أمة ونقص كونها كافرة ، فإذا اجتمعا منعاً كالمجوسية ، لما اجتمع فيها نقص الكفر وعدم الكتاب لم يبيح نكاحها (٢) .

٢- واستدلوا ثانياً بالقياس :

فقالوا لايجوز نكاح الأمة الكتابية قياساً على حال المجوسية بجامع أن كلا منهما اعتورها نقصان: فالأمة الكتابية بها نقص كونها أمة غير حرة ونقص آخر كونها الكتابية فلم يبيح نكاحها ، والمجوسية بها نقص كونها كافرة ونقص آخر كونها من غير أهل الكتاب فلم يبيح نكاحها كذلك (٣) .

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام بشيء من التصرف ٢/٢٢٥.

(٢) المغني لابن قدامة ٥٥٤/٩، ٥٥٥.

(٣) المرجع السابق.

المناقشة :

ونوقش هذا القياس بأنه قياس مع الفارق ، قال الكمال بن الهمام فليست الأمة الكافرة كالمجوسية ، إذ نكاح المجوسية محرم بعموم قوله تعالى ﴿ولا تنكحوا المشركات﴾ (١) والمجوسية داخلة في هذا العموم المنهي عنه ، لأنها مشركة بعبادتها للنار ، أما الأمة الكتابية فلم يرد نهى عنها بعموم ولا خصوص إلا بمفهوم شرط الصفة وهذا محتمل وليس بقطعي (٢) .

الجواب :

ويجاب بأن هذا النقاش مردود بما رد به النقاش السابق وبأن الأمة المسلمة مأجيز نكاحها إلا بشرط منها عدم الطول ومنها خوف العنت ، فدل ذلك على أن ماسوى المسلمة من الإماء لايجوز نكاحها .

ب - أدلة الفريق الثاني القائل بجواز نكاح الأمة الكتابية

مطلقاً سواء كانت مؤمنة أم لا :

إستدلوا بالكتاب وبالعقول .**١- أدلة الكتاب :**

إستدلوا بقوله تعالى ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ (٣) .

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى أطلق جواز نكاح النساء على عمومته ولم يخص بعدم الجواز إلا المشركات في آية أخرى ، وهن عباد الأوثان وماسواهن فمباح نكاحهن لعموم هذه الآية التي يدخل فيها الكتابيات حرائر وإماء .

المناقشة :

ويناقش هذا الإستدلال بأنه عموم مخصوص بقوله تعالى ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾ (٤) .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | سورة البقرة آية ٢٢١ . |
| (٢) | شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ٢٢٥/٢ . |
| (٣) | سورة النساء آية رقم ٢ . |
| (٤) | سورة البقرة آية رقم ٢٢١ . |

وبقوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ (١) .

فشرط إباحة نكاح الفتيات وهن الإماء ، شرط فيهن الإيمان فدل أن ماسوى المؤمنة لايجوز نكاحها بمفهوم هذا الشرط .

٢ - الدليل الثاني من الكتاب :

إستدلوا بقوله تعالى ﴿ وأحل لكم ماوراء ذلكم ﴾ (٢)

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تعالى بعد أن ذكر المحرمات من النساء ولم يذكر منهن الأمة الكتابية ثم قال ﴿ وأحل لكم ماوراء ذلكم ﴾ .

فدل هذا على إباحة نكاحهن لدخولهن في عموم ﴿ ماوراء ذلكم ﴾ .

المناقشة :

ويناقش هذا الإستدلال بما نوقش به الدليل السابق ، وبأن الأمة عموماً لم يجز نكاحها عند جمهور الفقهاء إلا للضرورة بشرطين أساسيين هما :

١- عدم طول مهر الحرة .

٢- الخوف على نفسه من عنت العزوبة . فهذه ضرورة أبيح لها نكاح الأمة ، وهذه الضرورة تندفع بنكاح الأمة المسلمة ، فلا يجوز أن يتعدى ذلك إلى أمة كتابية لأن الضرورة تقدر بقدرها ، والقدر الذي به تزول تلك الضرورة هو نكاح الأمة المسلمة ولا ضرورة إلى الأمة الكتابية فلم يجز نكاحها .

ثم إن لفظ الأمة عام خصص بآية ﴿ من فتياتكم المؤمنات ﴾ (٢) ، والعام يحمل على الخاص .

(١) سورة النساء آية ٢٥ .

(٢) سورة النساء آية ٢٤ .

(٣) سورة النساء ، آية ٢٥ .

ثانيا : إستدلالهم بالمعقول :

قال الكمال بن الهمام : مقتضى مفهوم الشرط ومفهوم الصفة عندنا هو عدم الإيابة الثابتة عند وجود القيد المبيح كما في ما استدل به الشافعي ﴿ من فتياكم المؤمنات ﴾ (١) وعدم الإيابة أعم من ثبوت الحرمة أو الكراهة ، ولا دلالة للأعم على الأخص بخصوصية ، فيجوز ثبوت الكراهة عند عدم الضرورة وعند وجود طول الحرة ، كما يجوز ثبوت الحرمة على السواء والكراهة أقل فتعينت فقلنا بها (٢).

المنقشة :-

ويناقش هذا الإستدلال العقلي بأنه قياس في مقابل النص فالنص اشترط في نكاح الإماء كونهن مؤمنات واستدلالكم العقلي هذا ، يقول بعدم الحرمة وهي معارضة صريحة للنص ، والإجتihad مع النص مردود .

الرأي الراجع :

مما سبق من عرض للأقوال والأدلة يتبين لي أن الراجع هو ماذهب إليه جمهور المالكية والشافعية والحنابلة موافقة لرأى ابن عباس في ذلك وهو عدم جواز نكاح الأمة الكتابية ، وهذا الترجيح للأسباب الآتية :-

- ١- قوة أدلة أصحاب هذا القول ووجاهة الإستدلال بها .
- ٢- سلامتها من المعارضة الصحيحة .
- ٣- ضعف وجه الدلالة مما استدل به الفريق الثاني ، ومعارضته لنصوص الكتاب .
- ٤- أن القول بجواز نكاح الأمة الكتابية يفضي الي استرقاق ولدها من قبل سيدها الكافر، الذي غالبا مايكون كافرا - والكافر لا يقر ملكه على مسلم كما تقرر في الشريعة الإسلامية (٢) . والله أعلم

(١) سورة النساء ، آية ٢٥ .

(٢) شرح فتح القدير بشيء من التصرف ٢/٢٢٥ .

(٣) المغني لابن قدامة ٥٥٤/٩ .

المسألة الثامنة : الزنا بأم الزوجة لايفسخ نكاح الزوجة

روايات المسألة عن ابن عباس :

- ١- روى أبو محمد بن حزم في المحلى قال : صح ذلك عن ابن عباس ، رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان والحجاج بن المنهال قال يحيى أنا هشام الدستوائي ، وقال الحجاج أنا حماد بن سلمة ثم اتفق هشام وحماد كلاهما عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال فيمن زنا بأم امرأته بعد أن دخل بامرأته تخطأ حرمتين ولم تحرم عليه امرأته(١).
- ٢- وروى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن معمر عن قتادة قال : سئل ابن عباس عن الرجل يزني بأم امرأته ، قال تخطى بحرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته (٢).
- ٣- وروى الجصاص في أحكام القرآن قال : روى عكرمة عن ابن عباس في الرجل يزني بأم امرأته بعد مايدخل بها قال : حرمتان ولم تحرم عليه امرأته(٣).
- ٤- روى البيهقي في سننه الكبيرى قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا يحيى بن أبى طالب أنبأ عبد الوهاب بن عطاء أنبأ سعيد عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في رجل زنى بأم امرأته أو بابنتها فإنهما حرمتان تخطأهما ولا يحرمها ذلك عليه (٤).
- ٥- وروى البيهقي في سننه الكبيرى قال : - أخبرنا أبو الحسن محمد بن أبي المعروف أنبأ أبوسعيد عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب ثنا محمد

(١) المحلى لابن حزم ١١٦/١٠.

(٢) مصنف عبد الرزاق ١٩٩/٧.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١١٢/٢.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ١٦٨/٧.

ابن أيوب أنبا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام ثنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في رجل - غشي أم امرأته قال : تخطي حرمتين ولا تحرم عليه امرأته (١) .

توثيق الروايات :

هذه الروايات في السند الذي ساقه البيهقي رجل إتهمه الخليلي وهو أبوسعيد عبدالله ابن محمد بن عبدالوهاب الرازي . المغني للذهبي ٥٠٤/١ .

وأما بقية الأسانيد فهي على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى والثانية والثالثة :-

- ١ - معمر - ثقة فاضل تقدمت ترجمته في مسألة ٤ النكاح .
- ٢ - قتاده - ثقة ثبت - تقدمت ترجمته في مسألة ٢ النكاح .
- ٣ - عكرمة - ثقة ثبت تقدمت ترجمته في مسألة ٢ النكاح .

سند الرواية الرابعة :-

- ١ - أبو عبدالله الحافظ ثقة حافظ تقدمت ترجمته في مسألة ١ النكاح .
- ٢ - أبو العباس محمد بن يعقوب صدوق - تقدمت ترجمته في مسألة ٢ النكاح .
- ٣ - يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزبركان لأبأس به الدارقطني ص ٥٨٨ .
- ٤ - عبدالوهاب بن عطاء الخفاف - تقدمت ترجمته في مسألة ٢ النكاح .
- ٥ - سعيد بن أبي بردة ثقة ثبت تقدمت ترجمته في مسألة ٢ النكاح .
- ٦ - يحيى بن يعمر البصري نزيل مرو وقاضيه ثقة - التقريب ٢٦١/٢ .

سند الرواية الخامسة :-

- ١ - أبو الحسن محمد بن أبي المعروف لم أجد له ترجمة .
- ٢ - محمد بن أيوب الكلبي الواسطي صدوق - التقريب ١٤٧/٢ .
- ٣ - هشام بن يوسف السلمي الحمصي مقبول - التقريب ٢٢٠/٢ .
- ٤ - مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي أبوعمر البصري ثقة - التقريب ٢٤٤/٢ .

وهذه الروايات حكم على إسنادها ابن حزم فقال مانصه صح ذلك عن ابن عباس (٢)

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٦٨/٧ .

(٢) المحلى لابن حزم ١١٦ / ١٠ .

فقه هذه الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما :-

- ١- أن الزنا بأمر الزوجة حرمة مغلظة لكونه تخطى حرمة الزنا وحرمة المصاهرة.
- ٢- أن الزنا بأمر الزوجة مع كونه حراماً لا يحرم الزوجة على زوجها ، لأن الحرام لا يحرم الحلال .

دليل ابن عباس رضي الله عنهما على هذه المسألة :-

دليله آية ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى بعد أن ذكر المحرمات من النساء ، ذكر الحلال وهو ما عدا من ذكر ، ولم يذكر سبحانه وتعالى في المحرمات التحريم بسبب الزنا .
ودليله كذلك حديث (لا يحرم الحرام الحلال) (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن الحرام الذي هو الزنا بأمر الزوجة لا يحرم الحلال الذي هو نكاح الزوجة.

من وافقه ومن خالفه من أئمة المذاهب الأربعة :

- وافقه جمهور الحنفية والمالكية والشافعية ، وخالفه بعض الحنفية والحنابلة .
- الحنفية :** قال في شرح فتح القدير : من زنا بامرأة حرمت عليه أمها وبنتها (٥)، وعن أبي يوسف قال أكره له الأم والبنت : أي تحرم ، وقال محمد التنزيه أحب إلي ولكن لأفرق بينه وبين أمها (٣) .
- والمالكية :** قال في الشرح الصغير : ولا يحرم الزنا على الأرجح من الخلاف ، فمن زنا بامرأة جاز أن يتزوج بأصولها وفصولها وجازت هي لأصوله وفروعه ، ولو زنى ببنت امرأته لم تحرم عليه أمها وبالعكس (٤) .

(١) سورة النساء ، آية ٢٤ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه باب لا يحرم الحرام الحلال من كتاب النكاح ١/٦٤٩ . وقال محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله بنى إسناد عبد الله بن عمر وهو ضعيف ، يعني عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم . أنظر ترجمته ص ١١٠ من هذا البحث .

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢/٢١٩ .

(٤) الشرح الصغير للدردير ٢/١٧٤ .

(٥) المراد بالأم أم الزوجة وإن علت ، وبالبنت بنت الزوجة وإن نزلت .

الشافعية : قال في تكملة المجموع : وإن زنا بامرأة لم يحرم عليه نكاحها لقوله تعالى ﴿وأحل لكم ماوراء ذلكم﴾ وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل زنى بامرأة فأراد أن يتزوجها أو إبنتها ، فقال : لا يحرم الحرام الحلال ، إنما يحرم ما كان بنكاح ، ولا تحرم بالزنا أمها أو إبنتها ، ولا تحرم هي على ابنه ولا على أبيه للآية والخبر ، ولأنه معنى لاتصير به المرأة فراشا فلم يتعلق به تحريم المصاهرة كالمباشرة بغير شهوة (١).

الحنابلة : قال في المغني : ولو وطيء أم امرأته أو ابنتها حرمت عليه امرأته نص أحمد على هذا في رواية جماعة (٢).

مقارنة الآراء :

مما سبق من عرض أقوال الفقهاء يتضح لنا أنهم قد اختلفوا في الزنا بأم الزوجة هل يحرم نكاح الزوجة أم لا ؟ على قولين :

أ - **القول الأول :** أن الزنا بأم الزوجة لا يحرم الزوجة على زوجها الزاني بأمها وهذا قول ابن عباس ومن وافقه من بعض الحنفية ، والمالكية والشافعية .

ب - **القول الثاني :** أن الزنا بأم الزوجة يحرم الزوجة على زوجها الزاني بأمها وهذا قول بعض الحنفية وهو قول الحنابلة .

الأدلة :

أ - **أدلة الفريق الأول :** إستدل الفريق الأول القائل بعدم التحريم بالكتاب وبالسنة والقياس

١- أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ وأحل لكم ماوراء ذلكم ﴾ (٣)

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ٢١٦/١٦.

(٢) المغني لابن قدامة ٥٢٦/٩ طبعة جامعة الإمام.

(٣) سورة النساء آية (٢٤) .

وجه الدلالة من الآية :

أنه ذكر أولا المحرمات من النساء في قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ... الآية ﴾ (١) ثم ذكر بعد المحرمات من النساء قوله تعالى ﴿ وأحل لكم ماوراء ذلكم ﴾ فما عدا ماتقدم من المحرمات يكون حلالا ، ولا يحرمه الحرام، ولو كان الحرام يحرم الحلال لذكر ضمن المحرمات من النساء .

٣- دليلهم من السنة :

مارواه ابن ماجة عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال (لا يحرم الحرام الحلال) (٢).

وجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم بين أن الحلال هو الأصل فلا يحرمه الحرام وهذا عام يدخل فيه الزنا بأم الزوجة فهو حرام ، فإنه إذا حصل من زوج ابنتها فإن الزوجة حلال ولا يحرم فعله المحرم بالأم فعلة المحلل بالبنات فلا يحرم الحرام الحلال .

المناقشة :

ويناقش هذا الدليل بأنه حديث في سنده ضعف فمداره على عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم (٣) وقد ضعفه أبو زرعة والنسائي والترمذي وابن حجر.

(١) سورة النساء ، آية ٢٢ .

(٢) رواه ابن ماجة في سننه كتاب النكاح باب لا يحرم الحلال ٦٤٩/١ ، وقال محمد فؤاد عبد الباقي عند تخريج هذا الحديث في سنده عبدالله بن عمر وهو ضعيف. ورواه الدارقطني كتاب كتاب النكاح ٢٦٨/٣ ، والبيهقي في سننه الكبرى كتاب النكاح باب لا يحرم الحرام الحلال ١٦٨/٧ ، ١٦٩ .

(٣) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، أنظر تهذيب التهذيب ٢٢٦/٥ قال عنه أبو حاتم رأيت أحمد بن حنبل يحسن الشئاء عليه، وقال أبو زرعة كان يزيد في الأسانيد وقال النسائي ضعيف الحديث، وقال الترمذي لا أروي عنه شيئا وقال ابن معين صالح ثقة. قال ابن حجر في التقریب : ضعيف عابد من السابعة ٤٢٤/١ ، ٤٢٥ .

وقيل إن هذا ليس بحديث وإنما هو من كلام ابن أشوع (١) بعض قضاة العراق كذلك قال الإمام أحمد ، وقيل إنه كلام ابن عباس .

الجواب :

ويجاب على هذا النقاش بأنه كما ضعفه قوم فقد وثقه آخرون ، فقد قال أبو حاتم رأيت أحمد بن حنبل يحسن الثناء عليه ، وقال ابن معين صالح ثقة إذا فليس الأمر على إطلاقه بأنه ضعيف ، بل مختلف في توثيقه وتضعيفه .

ثم لو سلمنا أنه ضعيف فقد روي الحديث من طرق أخرى عند البيهقي والدارقطني فينجبر ضعف هذا الحديث ، ويؤيد ذلك الآية القرآنية السابقة فكأن الحديث تفسير للآية وأما قولكم إنه من كلام أشوع أحد قضاة العراق فهذا لا يستقيم لأنه روي بأسانيد صحيحة عند البيهقي والدارقطني مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم (٢) .

..

٢- دليلهم من القياس :

إستدلوا بالقياس فقالوا : إن وطء أم الزوجة عن طريق الزنا بها وطء لاتصير به الموطوءة فراشاً فلا يحرم ابنتها على زوجها قياساً على وطء الصغيرة فإن وطء الصغيرة لا يعتبر به لأن الموطوءة صغيرة فلا تصير فراشاً للواطئ (٣) .

المناقشة :

نوقش هذا الإستدلال بأنه قياس مع الفارق ، إذ ليس وطء أم الزوجة كوطء الصغيرة، لأن وطء الصغيرة ممنوع حتى تستطيعه ثم لو سلمنا فإنه يبطل بوطء الشبهة . فمن وطء امرأة شبهة حرم عليه أصلها وفرعها (٤) .

(١) إسمه سعيد بن عمر بن أشوع الهذاني الكوفي قاضي الكوفة ، تهذيب التهذيب ٦٧/٤ .

(٢) انظر السنن الكبرى للبيهقي ١٦٩/٧ ، كتاب النكاح .

(٣) المغني لابن قدامة ٢٦٥/٩ .

(٤) المرجع السابق ٥٢٧/٩ .

ويجاب :

بأن وطء الشبهة كذلك لا تسرى به الحرمة، لعدم القصد والله تعالى لا يؤاخذ إلا بما تعمد الإنسان وقصد فعله . وليس على الموطوءة بشبهة سوى الإستبراء من ذلك الوطء .

ب - أدلة الفريق الثاني القائل بأن الزنا بأمر الزوجة يحرم الزوجة علي زوجها الزاني بأمرها إستدلوا بالكتاب والقياس .

١- أولة دليلهم من الكتاب :

إستدلوا بقوله تعالى ﴿ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى نهى عن نكاح ما نكح الآباء ، ونكاح أم الزوجة معناه وطؤها ، لأن النكاح كما يطلق على العقد يطلق على الوطء . فيكون وطؤها محرما لابنتها زوجة الوطاء ، لأنها تكون بذلك فرعا للموطوءة زنا وهي الأم ، وبالتالي لا يجوز لها أن تنكح زوجها الذي نكح أمها .

الناقشة :

ويمكن أن يناقش هذا الإستدلال : بأن استدلالكم بالآية حجة عليكم لا لكم لأن النكاح كما ذكرتم يطلق على الوطء كما يطلق على العقد .
والفقهاء يفرقون بين ذلك .

بأن النكاح يقصد به العقد : فإذا قالوا نكح فلان ابنة فلان أو أخته أو فلانه ، فالمقصود هنا هو العقد لعدم سابق النكاح بينهم .

وإذا أرادوا بالنكاح الوطء : قالوا : نكح فلان زوجته أى: وطئها ، وذلك لوجود سابق العقد بين الزوج وزوجته فلا ينصرف إليه بل ينصرف إلى الوطء .

فاستدللكم بالآية هنا حجة عليكم، لأن الله تعالى يقول : ﴿ لا تنكحوا
 مانكح آبائكم من النساء ﴾ (١) أي لاتعقدوا عليهن من الأصل وليس المقصود
 به الوطء ، لأن مجرد الوطء لغير الزوجة لا يسمى نكاحا بل يسمى سفاحا .

٢- ثانيا دليهم من السنة : إستدلوا من السنة بحديثين مرسلين :

أ- **الحديث الأول :** ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا عن عبدالله أنه
 قال [لا ينظر الله الى رجل نظر إلى فرج امرأة وابنتها] (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تواعد من نظر إلى فرج امرأة وابنتها
 بوعيد شديد وهو عدم النظر إليه يوم القيامة، والوعيد الشديد إذا اقترن بفعل
 فإنه يقتضي حرمة ذلك الفعل والنظر هذا عام يدخل فيه النظر مع الوطء والنظر
 بدون وطء ، ويدخل فيه النظر بوطء سفاح أو نكاح وكلاهما محرم .

المناقشة :

يناقش هذا الحديث بأنه معارض للحديث المرفوع (لا يحرم الحرام الحلال)
 فقد ثبتت صحته على القول الراجح لتعدد طرقه ، ويعارضه كذلك آية ﴿ وأحل لكم
 ماوراء ذلكم ﴾ .

ثم إنه لا دلالة فيه على دعوى التحريم، فإنه وارد في النظرة المحرمة وهو
 الفرج ممن لاتحل له وهي أم الزوجة ودعوانا في تحريم نكاح من زنا بأم امرأته .

٢- **الحديث الثاني :** مارواه الجوزجاني (٢) بإسناده عن وهب بن منبه (٤) قال
 (ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها) (٥) .

(١) سورة النساء ، آية ٢٢ .

(٢) أخرجه الدارقطني موقوفاً كتاب النكاح باب المهر ، سنن الدارقطني ٢/٢٦٩ .

(٣) الجوزجاني هو المحدث الثقة القدوة أبو عبدالله أحمد بن علي بن العلاء الجوزجاني ثم
 البغدادي ولد سنة ٢٢٥هـ ومات في ربيع الأول سنة ٢٢٨هـ سير أعلام النبلاء ١٥/٢٤٨ .

(٤) وهب بن منبه هو ابن كامل بن سيخ بن كنان اليماني الصفاني : تابعي روى عن
 بعض الصحابة قد اتهم بالقدر وقيل رجع عن ذلك، التهذيب لابن حجر ١١/١٦٦ .

(٥) أخرجه ابن أبي شعبة في مصنفه كتاب النكاح باب الرجل يكون تحت أمة وأبنتها .

وجه الدلالة :

انه لعن من نظر إلى فرج امرأة وابنتها ، والنظر لا يكون غالبا إلا عند المجامعة، فدل ذلك على تحريمه .

الناقشة :

يناقش هذا الدليل بما نوقش به سابقه، وبأن هذا الأثر مقطوع على التابعي: وهب بن منبه بن كامل بن سيح بن كنان اليماني الصنعاني الذماري، وهو قد اتهم بالقدر أي أنه من القدرية وقد روي أنه رجع عن ذلك (١).

فالحديث أيضا ليس مرفوعا بل مقطوع على هذا التابعي وفيه مقال فلا حجة به على هذه المسألة .

الدليل الثالث القياس :

دليلهم من القياس على وطء الحائض :

إستدلوا **بالقياس** فقالوا : إن ماتعلق من التحريم بالوطء المباح تعلق بالمحظور كوطء الحائض ، ولأن عقد النكاح عقد يفسده الوطء بالشبهة فأفسده الوطء الحرام كالإحرام (٢) .

الناقشة :

نناقش هذا الإستدلال بأنه مردود من وجهين :

الوجه الأول :

أنه قياس مع الفارق فقياسه على وطء الحائض لاعمى له ، إذ وطء الحائض منع بنص شرعي لما فيه من الأذى وتحريم الزوجة بعد وطء أمها زنا ليس فيه نص صريح .

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ١١/١٦٦، ١٦٧، ١٦٨.

(٢) المغني لابن قدامة ٩/٥٢٧ طبعة جامعة الإمام.

الوجه الثاني :

أن الزنا بأم الزوجة حرام في ذاته ولكن لا تسري حرمة إلى الزوجة لأن العقد صحيح فلا يبطله الوطء المحرم .

وطء الشبهة لا يفسد العقد الصحيح، بل يتوقف عن وطء زوجته إذا كانت الموطوءة يحرم الجمع بينها وبين زوجته حتى يستبرئ الرحم، وقياسه على إفساد الوطء للإحرام فهو قياس بعيد كما هو ظاهر للجميع .

الرأي الرابع :

من الدراسة المقارنة السابقة يتضح لي أن الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول : عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وبعض الحنفية ، وهو قول المالكية والشافعية : ومفاده : أن الزنا بأم الزوجة لا يحرم الزوجة على زوجها الزاني بأمها وهذا الترجيح للأسباب الآتية :-

- ١- قوة أدلة الفريق الأول ووجهاته من حيث السند والمتن ووجه الدلالة .
- ٢- سلامة أدلة الفريق الأول من المعارضة الصحيحة .
- ٣- أن هذا القول قد صح عن حبر الأمة ابن عباس رضي الله عنهما بما لا يدع مجالاً للشك وذلك من خلال خمس روايات سيق في أول المسألة ، وقال عنها ابن حزم : صح عن ابن عباس رضي الله عنهما ذلك (١). وما صح عن حبر الأمة هو الأولى بالإتباع وبالذات إذا لم يعرف له مخالف من الصحابة ، لأن قول الصحابي حجة شرعية إذا لم يعرف له مخالف من الصحابة على القول الراجح .
- ٤- أن الزنا حرام في ذاته ولا يسمى نكاحاً بل هو سفاح فلا تسري به الحرمة إلى الأصول والفروع .

(١) المحلى لابن حزم ١١٦/١٠.

- ٥ - أن استدلالهم بالآية وهى آية ﴿ ولاتنكحوا أبائكم من النساء ﴾ (١) لاتدل على دعواهم، بل هي حجة عليهم، لأن المراد بالنكاح فيها هو العقد لا الوطء .
- ٦ - أما استدلالهم بالأثرين فقد سبق ردهما بما فيه الكفاية
- ٧ - وأما القياس فهو معارض بالنصوص ، فضلا عن هذا فهو قياس مع الفارق . وبهذا يثبت ترجيح القول الأول .

والله أعلم

المسألة التاسعة : يحرم على الزاني أن يتزوج بمن زنا بها إلا إذا تابا من الزنا

رواية المسألة عن ابن عباس :

- ١- وروى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن معمر عن قتاده عن عكرمه أن بن عباس قال في الرجل يزني بالمرأة ، ثم ينكحها : إذا تابا فإنه ينكحها ، أوله سفاح وآخره نكاح ، أوله حرام وآخره حلال (١) .

توثيق الرواية :-

هذه الرواية تفرد بإخراجها عبدالرزاق في مصنفه ورجال إسناده ثقات أفاضل وهم على النحو التالي :-

- ١- معمر ثقة فاضل تقدمت ترجمته في مسألة ٤ النكاح .
 - ٢- قتادة بن دعامة - ثقة ثبت تقدمت ترجمته في مسألة ٢ النكاح .
 - ٣- عكرمة مولى ابن عباس : ثقة ثبت تقدمت ترجمته في مسألة ٣ النكاح .
- إلا أن عبدالرزاق عنعه ، ولم يصرح بالسماع . والعنعنة عن الثقة مقبولة .

فقه هذا الأثر الحروي عن ابن عباس :

- هذا الأثر يدل على أن من زنا بامرأة ، فإنه ينكحها إذا تابا .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

دليله هو قوله تعالى ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ﴾ (٢)

وجه الدلالة من الآية :

دلت هذه الآية على أن الزانية لا يتزوجها إلا زان وأن ذلك محرم على المؤمنين ، والزانية قبل توبتها في حكم الزنا فإذا تابت زال ذلك بدليل ما رواه ابن ماجه والبيهقي من حديث (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) (٣) .

(١) مصنف عبد الرزاق ٢٠٢/٧ .

(٢) سورة النور آية ٢ .

(٣) قال السيوطي في الجامع الصغير حديث حسن عن ابن مسعود ، أنظر الجامع الصغير للسيوطي حديث رقم ٢١٩ . وسيأتي تفصيل تخريجه ص ١٢٨ .

والآية دليل على الدعوى الأولى : أنه يحرم نكاح الزانية وأما الدعوى الثانية وهي حل النكاح بعد التوبة : فدليله حديث التائب من الذنب كمن لا ذنب له .

رابعاً : من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة :

وافقه الحنابلة وخالفه الحنفية والمالكية والشافعية : الحنفية جاء في الفتاوى الهندية : إذا تزوج امرأة قد زنا بها هو وظهر بها حبل فالنكاح جائز عند الكل وله أن يطأها عند الكل (١) .

المالكية :- جاء في الشرح الكبير : وكره تزوج امرأة زانية

قال صاحب حاشية الدسوقي (ومحل كراهة تزوج المرأة التي ثبت بالبينه زناها إذا لم تحد. أما إذا حدث فلا كراهة في زواجها بناء على أن الحدود جوايز (٢) .

والشافعية : جاء في المذهب : وإن زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها (٣) .

الحنابلة : جاء في التنقيح : وتحرم زانية حتى تتوب بأن تراود عليه فتمتنع نصا (٤) قال في الإنصاف هذا المذهب مطلقا وعليه جماهير الأصحاب ونص عليه (٥) .

مقارنة الآراء :

وبعد هذا العرض الموجز لمن وافق ومن خالف ابن عباس في هذه المقالة من أصحاب المذاهب الأربعة وبعد الوقوف على أقوال السلف يتبين لنا أن حكم زواج الزاني بالزانية يندرج تحت أربعة أقوال :-

(١) الفتاوى الهندية ٢٨٠/١ الهداية ١٤٩/٦ حاشية ابن عابدين ٤٨/٢ وما بعدها.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤١٢/٢ .

(٣) الشيرازي ٤٣/٢ ، ومغني المحتاج ١٧٨/٢ .

(٤) أي عن الإمام أحمد نصاً .

(٥) المرداوي ص ٢٢٠ شرح منتهى الإرادات ٢٥/٢ ، كشف القناع ٨٢/٥ .

(١) **القول الأول :-** يحرم زواج الزاني بالزانية حتى تتوب وتنقضي عدتها وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ووافقه من الأئمة الحنابلة .

(٢) **القول الثاني :** جواز زواج الزاني بالزانية مطلقا سواء تابا أو لم يتوبا وهو قول الحنفية والشافعية .

(٣) **القول الثالث :** كراهة زواج الزاني بالزانية إذا لم يقيم الحد ، أما إذا أقيم الحد فلا كراهة وهذا قول المالكية .

(٤) **القول الرابع :** تحريم زواج الزاني بالزانية مطلقا سواء تابا أو لم يتوبا وهو قول طائفة من السلف منهم ابن مسعود وعائشة وعلي والبراء بن عازب وجابر بن زيد والحسن البصري وغيرهم(١).

عرض الأدلة ومناقشتها :

أدلة أصحاب القول الأول القائلون بتحريم نكاح الزانية حتى تتوب :-

إستدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

أ- أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ﴾ (٢)

وجه الدلالة من الآية :

دلت الآية على أن الزانية لايتزوجها إلا زان وأن ذلك محرم على المؤمنين، والزانية قبل توبتها في حكم الزنا ، فإذا تابت زال ذلك ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم : (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) (٣).

(١) أنظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٥١/٤ ، ومصنف عبدالرزاق ٢٠٢/٧ وما بعدها. والمجموع ٢٢١/١٦ ، فتح الباري ١٢٨/٩ المغني ٤٢/٧.

(١) سورة النور آية رقم ٣.

(٢) أخرجه ابن ماجه ، السنن /كتاب الزهد (٣٧) باب ذكر التوبة (٣٠) حديث رقم (٤٢٥٠) ١٤٢٠/٢. البيهقي السنن الكبرى كتاب الشهادات باب شهادة القاذف ١٥٤/١٠ أبو نعيم الحلية ٢١٨/١٠، قال الهيثمي (رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا عبيدة لم يسع من أبيه / مجمع الزوائد ٢٠٢/١٠. وقال السيوطي في الجامع الصغير حديث حسن ، أنظر حديث رقم ٥٢١٩ من الجامع الصغير للسيوطي.

وقوله (التوبة تغسل الحوبة) (١).

والمقصود بالنكاح في الآية : العقد وليس الوطاء بدليل أن جميع الأحاديث الواردة في سبب نزول هذه الآية كلها في عقد النكاح وليس ثمة واحد منها في الوطاء .

المنافشة :

نوقشت الآية من وجهين :-

أ- نوقش الإستدلال بهذه الآية بأنها إما أن تكون منسوخة بقوله تعالى ﴿وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم﴾ (٢) .

أو أن النكاح فيها يحتمل معنى آخر غير العقد وهو الوطاء أو غيره (٣)

رد المناقشة :

وقد رد على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية من عدة وجوه :-

(١) أنه ليس في القرآن لفظ إنكاح إلا ولابد أن يراد به العقد وإن دخل فيه الوطاء أيضاً، أما مجرد الوطاء فلا يوجد في كتاب الله قط .

(٢) أن سبب النزول هو إستفتاء النبي صلى الله عليه وسلم في الزواج بزانية فكيف يكون سبب النزول خارجاً .

(٣) أن قول القائل (الزاني لا يوطأ إلا زانية والزانية لا يوطأها إلا زانٍ كقوله الاكل لا يأكل إلا مأكول، والمأكول لا يأكله إلا آكل ، والزوج لا يتزوج إلا بزوجة، والزوجة لا يتزوجها إلا زوج ، وهذا كلام يتنزه عنه كلام الله تعالى.

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ١٨٩/٥ وقال (غريب من حديث مكحول).

(٢) سورة النور آية ٢٢.

(٣) أنظر الهراس محمد - أحكام القرآن - بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٢ م،

٢٩٦/٤، عون المعبود ٤٩/٦.

(٤) أن الزاني قد يستكره امرأة فيطوؤها فيكون زانيا ولا تكون زانية ، وكذلك المرأة قد تزني بنائم أو مكره فتكون زانية ولا يكون زانيا .

(٥) أن تحريم الزنا علمه المسلمون بآيات نزلت بمكة وتحريمه أشهر من أن يحرم بهذه الآية .

(٦) أنه لو كان المراد بالنكاح في الآية الوطء لم يكن هناك حاجة لذكر المشرك فإنه زان وكذلك المشركة .

(٧) أن دعوى النسخ لقوله تعالى ﴿ وانكحوا الأيامى ﴾ في غاية الضعف فإن كونها زانية وصف عارض لها ، يوجب تحريماً عارضاً مثل كونها محرمة ومعتدة ومنكوحة للغير ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية ، ولو قدر أنها محرمة على التأبيد لكانت كالوثنية ومعلوم أن هذه الآية لم تتعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقاً ومؤقتاً، وإنما أمر بإنكاح الأيامى من حيث الجملة وهو امر بإنكاحهن بالشروط التي بينها ، وكما أنها لاتنكح في العدة والإحرام لاتنكح حتى تتوب (١).

ب - ونوقشت الآية أيضاً بأنها إنما نزلت في امرأة من الكفار خاصة وهي بغي كانت بمكة يقال لها عناق (٢) ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم من أراد أن يتزوجها وهو مرثد (٣) من ذلك لكونها مشركة ولا يحل لمسلم أن يتزوج مشركة ، وأما الزانية المسلمة فلا يمنع من نكاحها (٤) .

(١) أنظر مجموع فتاوي شيخ الإسلام ١١٢/٢٢ - ١١٥ .

(١) عناق هي امرأة بغي كانت في مكة ، ورد ذكرها في بيان أسباب نزول آية ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية ﴾ فليرجع إليها ، من تفسير سورة النور ، آية رقم (٢) وقد بحثت عن ترجمة لها فلم أجد لها شيء في كتب التراجم .

(٢) هو مرثد بن كنان بن الحصين بن يربوع الغنوي صحابي بن صحابي من أمراء السرايا أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين أوس بن الصامت وشهد بدرأً وأحداً وكان يحمل السرى ووجهه النبي صلى الله عليه وسلم أميراً على سرية إلى مكة فأستشهد يوم الرجيع سنة ٤هـ. أنظر اسد الغابة ٢٤٤/٤ .

(٣) أنظر معالم السنن ٥/٣ والجصاص في أحكام القرآن ١٠٧/٥ .

رد المناقشة :

ورد على ذلك ابن القيم بقوله : (حمل الآية على امرأة بغية مشركة في غاية البعد عن لفظها وسياقها ، كيف وهو سبحانه إنما أباح نكاح الحرائر والإماء بشرط الإحصان وهو العفة فقال ﴿ فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ﴾ (١) .

فإنما أباح نكاحها في هذه الحالة دون غيرها ، وليس هذا من باب دلالة المفهوم ، لأن الأصل في الأبضاع التحريم ، فيقتصر في إباحتها على ماورد به الشرع من التحريم ، وماعداه فعلى أصل التحريم (٢) .

ب- واستدلوا من جهة السنة بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة ، وكان بمكة بغية يقال لها عناق وكانت صديقتها قال : جئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

فقلت يارسول الله أنكح عناقا ؟ قال فسكت عني فنزلت ﴿ والزانية لاينكحها إلا زان أو مشرك ﴾ فدعاني فقرأها علي وقال لاتنكحها (٣) .

وجه الدلالة :

نهيه صلى الله عليه وسلم عن نكاحها دليل على تحريم نكاح الزانية الوارد في الآية .

المناقشة :

يناقش بأن علة منع النبي صلى الله عليه وسلم مرثد من نكاح عناق هو كونها مشركة ولا يحل لمسلم أن يتزوج مشركة .

(١) سورة النساء آية ٢٥.

(٢) زاد المعاد ١١٤/٥.

(٣) أخرجه أبو داود، السنن ، كتاب النكاح (٦) باب في قوله تعالى [الزاني لاينكح الا زانية] حديث ٢٠٥١ ، ٥٤٢/٢ النسائي كتاب النكاح ٢٦ ، باب تزويج الزانية ١٢ حديث ٢٢٨ ، ٦٦/٦ الترمذي. كتاب تفسير القرآن ٤٨ باب ٢٥ حديث ٢١٧٧ ، ٢٠٧/٢ ، الحاكم ، المستدرک ١٦٦/٢ البيهقي ، السنن الكبرى كتاب النكاح باب نكاح المحدثين ٢/٧ وهذا الحديث قد حسنه الترمذي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي التلخيص ١٦٦/٢.

رد المناقشة :

ولكن ترد هذه المناقشة بأنه تعليل بعيد ، لأن الله تعالى إنما أباح نكاح الحرائر والإماء بشرط الإحصان وهو العفة ، والأصل في الإيضاع التحريم فيقتصر على ماورد الشرع به ، فعلة المنع كما هو واضح في سياق الحديث كونها زانية .

ج - واستدلوا من جهة المعقول : بأن الزانية إذا كانت مقيمة على الزنا ولم تتب فلا يؤمن عليها أن تدخل على الزوج ولدا له من غيره وتلحقه به وتفسد عليه فراشه (١) .

واستدلوا على أن التوبة تكون بمراودتها ، فإن لم تجب إلى الزنا علم توبتها ، بما روي أنه قيل لعمر كيف تعرف توبتها ؟ قال : يريد لها على ذلك فإن طاعته فلم تتب وإن أبت فقد تاب (٢)

المناقشة :

قال صاحب المغني : يناقش هذا الدليل من وجهين :-

الأول :- نوقش بأنه لا ينبغي لمسلم أن يدعو امرأة إلى الزنا ويطلبه منها. لأن طلبه ذلك منها إنما يكون في خلوه، ولا تحل الخلوة بأجنبية ولو كان في تعليمها القرآن ، فكيف تحل مراودتها على الزنا ؟ ثم لا يأمّن من إن إجابته إلى ذلك أن تعود إلى المعصية ، فلا يحل التعرض لمثل هذا، ولأن التوبة من سائر الذنوب وفي حق سائر الناس وبالنسبة إلى سائر الأحكام على غير هذا الوجه فكيف يكون هذا (٣)

الثاني : إن حديث عمر لو صح يمكن حمله على أن الذي يختبرها في توبتها هو الرجل الذي زنا بها إذا أراد الزواج بها ، لأنه صاحب مصلحة وجاز نظره إليها لأنه يريد خطبتها وهذا جائز شرعا .

(١) زاد المعاد ١١٥/٥ .

(٢) المغني ١٣٥/٧ كشف القناع ٨٢/٥ .

(٣) المغني لابن قدامة ١٣٥/٧ ، كشف القناع ٨٢/٥ .

ثانياً : أدلة القائلين بالجواز مطلقاً :-

استدلوا بالكتاب والسنة :

١- فمن الكتاب استدلوا بقوله تعالى ﴿ وأحل لكم ماوراء ذلكم ﴾ (١)

ووجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى نص في الآية السابقة لهذه الآية على النساء اللائي يحرم على المسلم الزواج بهن ، وأباح ماعداهن وجعلهن حلالا ولم يذكر من ضمنهن الزانية فدل ذلك على أنها من المباحات .

المناقشة :

يمكن مناقشة هذا الإستدلال بأن العموم الوارد في قوله تعالى ﴿ وأحل لكم ماوراء ذلكم ﴾ مخصص بآية ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية ﴾ .

٢- واستدلوا من جهة السنة بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال :

جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن امرأتى لاتمتع يد لامس قال: (غريبها) قال : إني أخاف أن تتبعها نفسي ، قال فاستمتع بها إذا .

وفي رواية : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلقها قال إني أحبها وهي جميلة قال : فاستمتع بها) (٢).

(١) سورة النساء آية ٢٤.

(٢) أخرجه أبو داود، السنن ، كتاب النكاح (٦) باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء (٤) حديث ٢٠٤٩ ، ٥٤١/٢ ، والسنن في السنن كتاب النكاح ٢٦ باب تزويج الزانية حديث (٣٢٢٩) ٦٧/٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب النكاح ١٥٤/٧ ، ١٥٥ قال ابن حجر : وأختلف في إسناده وإرساله قال النسائي المرسل أولى بالصواب وقال في الموصول إنه ليس بثابت لكن رواه هو أيضاً وأبو داود من رواية عكرمة عن ابن عباس نحوه وإسناده أصح تلخيص الجبير ٢٢٥/٢.

وجه الدلالة من هذا الحديث :

قالوا : إن معنى (لاترد يد لامس) أي أنها مطاوعة لمن أرادها لاترد يده، أي أنها لاتمتنع ممن يطلب منها الفاحشة وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم زوجها بأن يستمتع بها مع اتصافها بهذه الصفات وإذا جاز استمرار النكاح مع الزانية جاز ابتدائه (١).

قال الخطابي : وفيه دليل على جواز نكاح الفاجرة (٢).

الناقشة :

نوقش هذا الإستدلال من وجهين :-

- ١- الوجه الأول : أن هذا الحديث من جهة سنده ليس بثابت (٣) .
- ٢- الوجه الثاني :- قال ابن تيمية رحمه الله : وقد ضعفه أحمد فلا تقوم به حجة لمعارضة الكتاب والسنة (٤).

رد المناقشة :

- ١- ورد بأن الحديث قد صحح إسناده النووي ووثق رجاله ابن حجر وغيره وله طرق متعددة (٥) ورد هذا النقاش أيضا بأن قوله (لاترد يد لامس) يحتمل عدة تفسيرات :-

أ- فقد فسر بالتبذير قال السيوطي (وقيل معنى لاترد يد لامس) إنها تعطي من ماله من يطلب منها ، وهذا أشبه ، قال أحمد لم يكن ليأمره بإمساكها وهي تفجر (٦) .

- (١) أنظر : التلخيص الجبير ٢/٢٢٥ ، وحاشية السنن النسائي ٦/٦٧.
- (٢) معالم السنن ٥/٢.
- (٣) تلخيص الجبير ٨/٢٢٥.
- (٤) فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٢/١١٦.
- (٥) بلوغ المرام ص ٢٠٢ والتلخيص الجبير ٢/٢٢٥.
- (٦) شرح السيوطي على سنن النسائي ٦/٦٨.

وفسر بمعنى آخر قال ابن حجر " لاترد يد لامس " أنها لاتمتنع ممن يمد يده ليتلذذ بلسانها ، ولو كنى به عن الجماع لعد قاذفا ، أو أن زوجها فهم من حالها أنها لاتمتنع ممن أراد منها الفاحشة لا أن ذلك وقع منها (١).

وقد استبعد ابن تيمية أن يقصد بلفظ اللمس في الحديث الجماع فقال (ولفظ اللمس والملاسة إذا عني بهما الجماع لا يخص باليد، بل إذا قرن باليد فهو كقوله تعالى ﴿ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم﴾ (٢) (٣). ومع هذه الإحتمالات يسقط الاستدلال بالحديث .

٣ - واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنهما قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يتبع المرأة حراما أينكح ابنتها ، أو يتبع الإبنة حراما أينكح أمها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يحرم الحرام الحلال، إنما يحرم ما كان بنكاح حلال) (٤).

وجه الدلالة من الحديث :

قالوا : دل الحديث على جواز نكاح الزانية فالرسول صلى الله عليه وسلم بين أن الحرام وهو الزنا لا يحرم الحلال وهو الزواج وكذلك بين بأن الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة حتى يجوز للزاني أن ينكح أم المزني بها (٥) .

الناقشة :

نوقش بأن إسناده ضعيف فلا يقوم به حجة (٦)

-
- (١) التلخيص الجبير ٢/٢٢٦.
 - (٢) سورة الأنعام آية ٧ .
 - (٣) فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ١١٦/٢٢.
 - (٤) سنن ابن ماجه كتاب النكاح (٩) باب لا يحرم الحرام الحلال (٦٢) حديث (٢٠١٤) ٢٤٩/٢، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب النكاح ١٦٩/٧، وهذا الحديث في إسناده عبدالله بن عمر وهو بن حفص بن عاصم وهو ضعيف ، أنظر ترجمته ص ١٢٩ ، وأنظر مصباح الزجاجة ١٢٢/٢، وفتح الباري ٢٨/٩.
 - (٥) أنظر المجموع ٢١٩/١٦.
 - (٦) أنظر مصباح الزجاجة ١٢٢/٢.

ثالثا : أدلة القائلين بالكراهة إذا لم تحد الزانية :

استدلوا على الجواز بنفس أدلة القائلين بجواز الزواج بالزانية وأما دليلهم على الكراهة فقد بنوه على قاعدة أن الحدود جوار قال صاحب حاشية الدسوقي في معرض حديثه عن حكم الزواج بالزانية :

« أما إذا حدث فلا كراهة بناء على أن الحدود جوار » ولا يقال إن قوله تعالى ﴿الزانية لا ينكحها إلا زان﴾ يفيد حرمة نكاحها ، لأننا نقول المراد ولا ينكحها في حال زناها أو أنه بيان الأليق بها أو أن الآية منسوخة (١).

أدلة أصحاب القول الرابع وهم :

القائلين بالحرمة مطلقا :-

استدلوا بالكتاب والسنة :-

١- أما الكتاب فاستدلوا بقوله تعالى ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين﴾ (٢) .

ووجه الدلالة من الآية :

قالوا : دلت هذه الآية بعمومها على تحريم نكاح الزاني والزانية تحريما مؤبدا، حيث إن الآية نزلت في مرثد الغنوي الذي أراد أن يتزوج زانية فنهاه النبي عليه الصلاة والسلام بعد نزول هذه الآية فقرأها عليه وقال لاتنكحها (٣) .

٢- واستدلوا أيضا بقوله تعالى ﴿اليوم أحل لكم الطيبات...﴾ إلى قوله تعالى ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ (٤)

وقوله تعالى ﴿وأتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان﴾ (٥).

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٢٢٠، ومواهب الجليل ٢/٤١٢.

(٢) سورة النور آية ٢.

(٣) أنظر : الكياهراس أحكام القرآن ٢/٢٩٧، المغني ٧/١٤٢.

(٤) سورة المائدة آية ٥.

(٥) سورة النساء آية ٢٥.

وجه الدلالة من الآية :

قالوا : دلت هذه الآية بعمومها على حرمة نكاح الزانيات ، حيث إن الزانية غير محصنة ومسافحة ومتخذة للأخدان أي الذين يزنون بها في السر ، والله تعالى قيد الحلل بالزواج للمحصنات دون غيرهن فيفهم منه حرمة نكاح الزواني .

الناقشة :

١- يناقش بأن الزانية بعد توبتها تصبح محصنة غير مسافحة ولا متخذة للأخدان ، ويصح الزواج بها ، لأنها حينئذ تكون داخلة في قوله تعالى ﴿وأحل لكم ماوراء ذلكم﴾ والعموم الوارد في الآيات وفي حديث مرثد يقيد بما قبل التوبة فمن لم تتب يحرم الزواج بها ، أما بعد التوبة فيصح لأن الله تعالى هو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، فقد سئل ابن مسعود رضي الله عنه عن الرجل يزني بالمرأة ثم ينكحها، قال: هما زانيان ما اجتماعا، قال: فليل لابن مسعود رأييت إن تابا قال : ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات﴾ (١) قال فلم يزل يرددتها حتى ظننا أنه لايرى به بأساً (٢) .

٢- أن الزانية بعد توبتها تحل لغيره من الرجال فتحل هي له كغيرها من النساء (٣) .

٣- أن المشتركة إذا تابت وأسلمت حل زواجها بالإتفاق، فكذلك المسلمة الزانية إذا تابت من الزنا جاز الزواج بها من باب أولى .

(١) سورة الشورى آية ٢٥.

(٢) مصنف عبد الرزاق : باب الرجل يزني بامرأة ثم يتزوجها أثر رقم (١٢٧٩٨) ٢٠٥/٧.

(٣) المغني لابن قدامة ١٤٢/٧.

ب - وأما من جهة القياس :

فاستدلوا بالقياس على اللعان، حيث إن اللعان يوجب فرقة دائمة وتحريماً مؤبداً بين المتلاعنين بسبب ما رماها به من الزنا، والزنا أولى وأحرى أن يوجب حرمة مؤبدة بين الزاني والزانية (١).

المناقشة :

يمكن مناقشة هذا القياس بأنه قياس مع الفارق للآتي :-

- ١- لأن اللعان مبني على عقد يترتب عليه آثار، بخلاف الزنا فهو مجرد عن العقد ولا يترتب عليه آثار.
- ٢- أنه قياس مع النص وهو حديث السيدة عائشة .

الرأي الراجح :

بعد النظر إلى أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها يترجح لي ما ذهب إليه ابن عباس ومن قال بقوله من الحنابلة وغيرهم من أنه يجوز نكاح الزاني بالزانية بعد توبتها وذلك لما يلي :

- ١- لقوة أدلتهم وحسن توجيههم واستدلّالهم، وسلامة أدلتهم من الاعتراضات والمناقشات، فأية سورة النور ﴿ الزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك ﴾ (٢) صريحة في تحريم نكاح الزانية قبل توبتها حيث بينت أنه لا ينكحها إلا زان أو مشرك، أما بعد التوبة فلا يحل للمشرك نكاحها (٣).
- ٢- أن أدلة المجوزين لنكاح الزانية مطلقاً قد نوقشت بما يسقطها ويوهن فهم إباحة الزواج بالزانية مطلقاً لأن هذه الإباحة معارضة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يدخل الجنة ديوث) (٤) والديوث هو الذي يقر الخبث في أهله .

(١) الكيا هراس - أحكام القرآن ٢/٢٩٧.

(٢) سورة النور ، آية ٢.

(٣) زاد المعاد ٥/١١٤.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه حديث رقم ٢٠٤٢٧، ١١/٢٤٢.

٣- أن أدلة المانعين مطلقاً لزواج الزاني بالزانية قد نوقشت كذلك بما يضعفها ويبين معارضتها لما تقتضيه الشريعة الإسلامية الغراء من عفو عن المسيء وقبول توبة التائب.

٤- أن علة منع الزانية هي : خوف اختلاط الأنساب، إذ قد تأتي بمولود من الزنا وتنسبه إلى الزوج، فإذا ماتت من الزنا إنتفت العلة والحكم يدور مع العلة وجوداً أو عدماً.

٥- أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد رجح هذا القول فقال موضعاً ذلك في الفتاوى :-

١- إنه ليس في القرآن لفظ إنكاح إلا ولا بد أن يراد به العقد وإن دخل فيه الوطء أيضاً، أما مجرد الوطء فلا يوجد في كتاب الله قط.

٢- إن سبب النزول هو إستفتاء النبي صلى الله عليه وسلم في الزواج بزانية فكيف يكون سبب النزول خارجاً.

٣- إن قول القائل «الزاني لا يوطأ إلا زانية والزانية لا يوطأها إلا زان كقوله : لا تأكل إلا مأكول، والمأكول لا يأكله إلا آكل والزوج لا يتزوج إلا بزوجة، والزوجة لا يتزوجها إلا زوج، وهذا كلام يتنزه عنه كلام الله تعالى.

٤- إن الزوج قد يستكره امرأة فيوطئها فيكون زانياً ولا تكون زانية وكذلك المرأة قد تزني بنائم أو مكره فتكون زانية ولا يكون زانياً.

٥- إن تحريم الزنا علمه المسلمون بآيات نزلت بمكة وتحريمه أشهر من أن يحرم بهذه الآية.

٦- إنه لو كان المراد بالنكاح في الآية الوطء لم يكن هناك حاجة لذكر المشرك فإنه غير زان وكذلك المشركة .

٧- إن دعوى النسخ لقوله تعالى [وانكحوا الأيامى] في غاية الضعف فإن كونها زانية وصف عارض لها، يوجب تحريماً عارضاً مثل كونها محرمة ومعتدة ومنكوحة للغير، ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية، ولو قدر أنها محرمة على التأييد لكانت كالوثنية ومعلوم أن هذه الآية لم تتعرض للصفات التي بها

تحرم المرأة مطلقاً ومؤقتاً، وإنما أمر بإنكاح الأيا من حيث الجملة وهو أمر بإنكاحهن بالشروط التي بينها، وكما أنها لا تنكح في العدة والإحرام لا تنكح حتى تتوب (١) .

وفضلاً عن ذلك فإن استدلال أصحاب القول الثاني بعموم آية ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ (٢) يعارضها آية [الزانية لا ينكحها إلا زاناً] فوجب الجمع حيث أمكن، بأن هذه الآية عامة وخصصتها آية ﴿الزانية لا ينكحها إلا زاناً﴾. واستدلّاهم بحديث (الترد يد لامس) فهو ضعيف - وعلى فرض صحته هو محتمل لمعان كثيرة، والإحتمال يسقط الإستدلال.

وكذلك استدلالهم بحديث (لا يحرم الحرام الحلال) فهو ضعيف.

وأما ما استدل به أصحاب القول الثالث، بأنه لا يحل نكاح الزانية إلا إذا حدث، بناءً على أن الحدود جواهر، فإن الكلام فيه ليس في كونها جواهر في الآخرة، على أنه قد قيل إن هذا وارد، وهو لا يدل صراحة ولا ضمناً على جواز نكاحها إذا حدث.

وأما أدلة أصحاب القول الرابع الذين قالوا: بالحرمة مطلقاً استدلالاً بعموم الآية فغير مسلم، لأنها عامة خصت بآية ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية﴾ كما خص من هذا العموم نكاح المتلاعنين في عموم [وأحل لكم ما وراء ذلكم] وأما استدلالهم بالقياس على حرمة اللعان فقد سبق رده، لأنه قياس مع الفارق.

وبهذه المرجحات يترجح القول الأول، القائل بتحريم نكاح الزانية حتى تتوب وهو قول ابن عباس ومن وافقه. وإذا كانت التوبة تدفع إثم الكفر، أفلا تدفع إثم الزنا؟ قال تعالى ﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾ (٣)

والله أعلم

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٢٢/٢٢-١١٥ .

(٢) سورة النساء ، آية ٢٤ .

(٣) سورة الأنفال ، آية رقم ٢٨ .

المسألة العاشرة : يحرم التصريح بخطبة المعتدة ويباح التعريض :

تعريف التعريض والتصريح في النكاح :

التعريض لغة : قال ابن منظور : التعريض في خطبة المرأة في عدتها أن يتكلم بكلام يشبه خطبتها ولا يصرح به (١) .

وهو ما يحتمل الرغبة في النكاح وعدمها ، كقوله أنت جميلة ، ورب راغب فيك ومن يجد مثلك ، ولست مرغوب عنك وإنك لمن حاجتي ، وإنني أريد الزواج ، وهو مأخوذ من عرض الشيء وهو جانبه ، لأنه يظهر بعض ما يريده .

والتصريح لغة : مأخوذ من الفعل صرح ، وصرح الشيء إذا وضع وخلص (١) .

هو ما يقطع بالرغبة في النكاح كأريد أن أنكحك ، وإذا أنقضت عدتك نكحتك ، وذلك لأنه إذا صرح تحققت رغبته فيها (٢) .

روايات المسألة عن ابن عباس:

١- روى البيهقي في سننه قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ وأبوسعيد بن أبي عمرو قالا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا إبراهيم بن مرزوق ثنا وهب بن جرير عن شعبة عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ولاجناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء﴾ قال: التعريض، ما لم ينصب للخطبة (٣) .

٢- وروى البيهقي في سننه أيضاً قال: أخبرنا أبو عمر الرجزاني أنبأنا أبو بكر الإسماعيلي أخبرني الفضل بن الحباب ثنا ابن كثير ثنا سفيان عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس في قوله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ﴿إني أريد أن أتزوج، إني أريد أن أتزوج﴾ (٤) .

(١) لسان العرب لابن منظور ١٨٢/٧ ، ٥٠٩/٢ .

(٢) مغني المحتاج ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

(٣) سنن البيهقي الكبرى ١٧٨/٧ .

(٤) “ “ “ “ .

٣- وروى عبد الرزاق في مصنفه قال: عن ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس في ﴿إلا أن تقولوا قولاً معروفاً﴾ (١) قال: يقول إنك لجميلة، وإنك لإلى خير، وإن النساء لمن حاجتي (٢) .

٤- وروى عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس في قوله: ﴿ولكن لاتواعدوهن سرا﴾ (٣) قال: يقول: إنك لمن حاجتي (٤)

٥- وروى أبو محمد علي بن أحمد بن حزم في المحلى قال: ومن التعريض ما روينا عن ابن عباس أن يقول إني أريد الزواج ولوددت أن الله تعالى يسرلي امرأة سالحة ونحو هذا (٥)

٦- روى ابن جرير الطبري في جامع البيان: قال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا حكام . عن عمرو عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس فيما عرضتم به من خطبة النساء ﴿ قال : التعريض: أن يقول للمرأة في عدتها: إني لا أريد أن أتزوج غيرك إن شاء الله ولوددت أني وجدت امرأة سالحة، ولا ينصب لها مادامت في عدتها (٦).

٧- وروى أيضاً ابن جرير الطبري : قال : حدثني المثنى قال: ثنا عبد الله ابن صالح، قال: ثني معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿لاتواعدوهن سرا﴾ يقول: لاتقل لها إني عاشق وعاهديني أن لاتتزوجي غيري ونحو هذا (٧).

(١) سورة البقرة آية ٢٢٥.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٥٢/٧.

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٥.

(٤) مصنف عبد الرزاق ٥٧/٧.

(٥) المحلى ٢٥/١٠.

(٦) جامع البيان للطبري ٥١٧/٢.

(٧) ٥٢٢/٢ “ “ “

٨- وروى أيضاً الطبري في كتابه جامع البيان : قال : حدثني محمد ابن سعد ، قال : ثني أبي ، قال : ثني عمي ، قال : ثني أبي ، عن أبيه عن ابن عباس : ﴿ولكن لاتواعدوهن سرا﴾ قال : فذلك السر : الزنيه ، كان الرجل يدخل من أجل الزنيه وهو يعرض بالنكاح فنهى الله عن ذلك إلا في مقال معروفاً (١).

٩- وروى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : حدثنا أبو الأحوص عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس [لأجناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء] قال : يعرض الرجل فيقول : إني أريد أن أتزوج ، ولا ينصب لها في الخطبة (٢)

توثيق الروايات :

هذه الروايات أتت من عشرة طرق كما هو واضح في الروايات وفي بعض أسانيدھا مجاهيل ، إلا أن تعدد الطرق يجبر هذا الضعف ، ورجال أسانيدھا على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :-

- ١ - أبو عبدالله الحافظ ثقة حافظ - تقدمت ترجمته مسألة ١ النكاح .
- ٢ - أبو العباس محمد بن يعقوب صدوق تقدمت ترجمته مسألة ٢ النكاح .
- ٣ - أبوسعيد بن أبي عمرو مجهول من السابعة ، التقريب ٤٢٩/٢ .
- ٤ - إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي البصري ثقة - التقريب ٤٣/١ .
- ٥ - وهب بن جرير بن همام بن حازم بن زيد أبو عبدالله ثقة - التقريب ٢٣٨/٢ .
- ٦ - شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ثقة حافظ متقن أمير المؤمنين في الحديث - التقريب ٢٥١/١ .
- ٧ - منصور بن زاذان الواسطي أبوالمغيرة الثقفي ثقة ثبت عابد - التقريب ٢٧٥/٢ .

(١) جامع البيان للطبري : ٥٢٢/٢ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٥٢٣/٢ .

- ٨- مجاهد بن جبير بن الحجاج المخزومي مولا هم المكي ثقة إمام في التفسير والعلم - التقريب ٢/٢٢٩ .

سند الرواية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة :-

- ١- أبوعمر الرجزاني مجهول - التقريب ٢/٤٥٥ .
- ٢- أبوبكر الإسماعيلي عبد الحميد بن عبدالله بن عبيدالله بن أويس الأصبحي ثقة - التقريب ١/٤٦٨ .
- ٣- الفضل بن الحباب لم أجد له ترجمة .
- ٤- عبدالله بن كثير بن المطلب بن وداعة وثقه ابن حبان - التقريب ١/٤٤٢ .
- ٥- سفيان الثوري ثقة فقيه حافظ - تقدمت ترجمته في مسألة ١ النكاح .

سند الرواية السادسة والسابعة :-

- ١- ابن حميد محمد البشكري أبوسفیان - ثقة - التقريب ٢/١٥٦ .
- ٢- حكام بن سلام أبوعبدالرحمن الرازي ثقة له غرائب - التقريب ١/١٩٠ .
- ٣- عمرو بن دينار ثقة ثبت - تقدمت ترجمته في مسألة ٢ النكاح .
- ٤- أبوالأحوص الكوفي عوف بن مالك بن نضله الجشمي ثقة - التقريب ٢/٩٠ .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما :

تدل هذه الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما على إباحة التعريض وحرمة التصريح المعتدة من وفاة أو طلاق ، أما الإباحة فمأخوذة من تفسيره للآية حينما قال : التعريض - كما في الرواية الأولى عند البيهقي بعد قوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء﴾ (١) .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

استدل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما بقوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله واعلموا أن الله يعلم ما في قلوبكم فاحذروه واعلموا أن الله غفور حلیم﴾ (١).

ووجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى أباح التعريض ومنع المواعدة سرا الذي هو التصريح، إذ تخصيص التعريض بنفي الحرج يدل على عدم جواز التصريح.

وسبب تحريم الخطبة بطريق التصريح ما قاله صاحب المغني : إنه ربما تكذب المخطوبة المعتدة في انقضاء العدة مما يؤدي إلى خلط الأنساب فيما لو كانت حاملاً. وكذلك لما فيه من اعتداء على حق الزوج المطلق الذي له حق الرجعة في المطلقة الرجعية (٢).

من وافق ابن عباس ومن خالفه في هذه المسألة من الأئمة الأربعة:

المعتدة لا تخلو من حالتين :

أ - إما أن تكون معتدة من وفاة .

ب - وإما أن تكون معتدة من طلاق

أ- فان كانت معتدة من وفاة فلا خلاف أنه يحرم التصريح بخطبتها أثناء عدتها، وكذلك إذا كانت معتدة من طلاق رجعي .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٥.

(٢) المغني لابن قدامة ٤٩٠/٩ .

ب - إما إن كانت معتدة من طلاق بائن بينونة كبرى فإنه يباح التعريض دون التصريح.. وإن كان الطلاق رجعياً ففي خطبة المعتدة منه بالتعريض رأيان:-

أ- رأي الحنفية:

تحريم الخطبة، لأن لمطلقها في حالة البينونة الصغرى أن يعقد عليها مرة أخرى قبل انقضاء العدة. كما بعدها.

فلو أبيضت خطبتها لكان في ذلك اعتداء على حقوقه ومنع من العودة إلى زوجته مرة أخرى كالمطلقة الرجعية .

وأما في حالة البينونة الكبرى فتمنع الخطبة في العدة بطريق التعريض، لكيلا تكذب المرأة في الإخبار بانهاء عدتها ولئلا يظن أن هذا الخاطب كان سببا في تصدع العلاقة الزوجية السابقة، وأما الآية ﴿ولاجناح عليكم﴾ فهي خاصة بالمعتدات للوفاء بدليل الآية التي قبلها ﴿والذين يتوفون منكم﴾ (١)

ب - الرأي الثاني : للجمهور:

قالوا يجوز التعريض بخطبة المعتدة من بينونة كبرى وفاة أو طلاق، لعموم آية ﴿ولاجناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء﴾ وقوله تعالى ﴿إلا أن تقولوا قولاً معروفاً﴾ أي لاتواعدوهن إلا بالتعريض دون التصريح، ولانقطاع سلطة الزوج عن البائن فالطلاق البائن بنوعيه - من وفاة أو طلاق - يقطع رابطة الزوجية، فلا يكون في خطبتها تعريضاً إعتداءً على حق المطلق (٢).

(١) بدائع الصنائع ٢٦٨/٢ وما بعدها وأحكام القرآن للجصاص ٤٢٢/١.

(٢) مغني المحتاج ١٢٥/٢ الشرح الصغير ٢٤٢/٢ كشف القناع ١٨/٥.

المسألة الحادية عشر :- يجوز للحاطب أن يرى ممن يريد خطبتها إلا الوجه والكفين :

روايات المسألة عن ابن عباس:

١- قال ابن قدامة في المغني: وروى عن ابن عباس أنه قال: الوجه وباطن الكف (١) .

٢- وروى البيهقي في السنن الكبرى في كتاب النكاح تحت باب تخصيص الوجه والكفين بجواز النظر إليهما عند الحاجة . قال : أخبرنا أبو زكريا ابن أبي إسحاق أنبأ أبو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب أنبأ جعفر بن عون أنبأ مسلم الملائي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﴿ولا يبيدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ (٢) قال: الكحل والحاتم، وقد روينا من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس (٣) .

قال الشوكاني وقد وقع الخلاف في الموضع الذي يجوز النظر إليه من المخطوبة فذهب الأكثر إلى أنه يجوز إلى الوجه والكفين فقط وقال داود يجوز النظر إلى جميع بدن المخطوبة، وقال الأوزاعي (٤) ينظر إلى مواضع اللحم (٥) .

توثيق الرويتين :-

الرواية الأولى التي ساقها ابن قدامة ليس لها سند .
وأما الثانية التي أخرجها البيهقي ففي سندها مسلم الملائي بن كيسان الطبري قال عنه الفلاس متروك الحديث . الميزان ١٠٦/٤ .
والفلاس هو من أصحاب الجرح والتعديل كما قال عنه الذهبي في الميزان .

(١) المغني لابن قدامة ٤٩٠/٩ .

(٢) سورة النور ، آية ٢١ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٨٥/٧ ، ٨٦ .

(٤) الأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الفقيه الثقة جليل من السابعة ، مات

سنة ٥٧ للهجرة . التقريب ٤٩٣/١ .

(٥) نيل الأوطار للشوكاني ٨٥/٧ ، ٨٦ .

وأما بقية رجال الاسناد فهم على النحو التالي :-

سند الرواية الثانية :-

- ١ - أبو زكريا بن أبي إسحاق ، تقدمت الإشارة اليه في مسألة ١ النكاح .
- ٢ - أبو عبدالله محمد بن يعقوب بن عبدالهـاب بن يحيى العوام صدوق - التقريب ٢٢١/٢ .
- ٣ - أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران العبدي أبو أحمد الفراء - ثقة عارف ، التقريب ١٨٧/٢ .
- ٤ - جعفر بن عون بن عمرو بن حريث المخزومي صدوق ، التقريب ١٢١/١ .
- ٥ - سعيد بن جبير الأزدي ثقة ثبت تقدمت ترجمته في مسألة ٢ النكاح .

فقه هذه الآثار عن ابن عباس :

يستفاد من هذه الآثار الأحكام الفقهية التالية:-

- ١- حرمة النظر إلى جسد الأجنبية عموماً بلا سبب من خطبة ونحو هذا.
- ٢- إباحة نظر الخاطب من مخطوبته إلى ما يدعوه إلى نكاحها وهو الجمال في الوجه والكفين لتعلق الزينة بهما غالباً.
- ٣- أن الكحل والخاتم في الآثار السابقة هي كناية عن الوجه والكفين لأن الكحل لا يكون إلا في العينين والعينان من الوجه.
- والخاتم لا يكون إلا في الأصابع والاصابع نابتة على الكفين.
- ٤- فيه دليل على وجوب تغطية الوجه والكفين فيما عدا الخاطب أو الشهادة ونحوهما إذ لم يباحها إلا حين الخطبة فقط فدل على أن سترهما فيما عدا ذلك واجب . والله أعلم.

دليل ابن عباس على هذه المسألة:

- ١- استدل ابن عباس رضي الله عنهما على هذه المسألة بعموم قوله تعالى:- ﴿ولا يبيد زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ (١)

- ٢- وبحديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه الذي فيه : أنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (نظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) (١) قال الترمذي هذا حديث حسن.
- وقال أيضًا الترمذي : (أحرى أن يؤدم بينكما) أي : أحرى أن تدوم المودة بينكما (٢) .

- ٣- وبما روى جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل) رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وصححه الحاكم، وله شواهد عند الترمذي والنسائي عن المغيرة (٣).

ومن وافق ابن عباس ومن خالفه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة :

وافقه الجمهور بالإجماع:

- ١- **قال المالكية والشافعية :** يرون أن للخطيب أن ينظر إلى من يريد خطبتها الوجه والكفين فقط، لأن رؤيتهما تحقق المطلوب من الجمال وخصوصية الجسد وعدمهما،
- فيدل الوجه على الجمال وعدمه لأنه مجمع المحاسن، والكفان على خصوصية البدن وعدمهما (٤) .
- ٢- وأجاز أبو حنيفة إضافة إلى الوجه والكفين النظر إلى القدمين (٥) .

(١) جامع الترمذي مع تحفة الأحوذى ١٦٩/٢ وقال حديث حسن .

(٢) المرجع السابق.

(٣) بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر ص ٢٠٩.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١٣٦٢/٢، مغني المحتاج ١٢٨/٢ وما بعدها.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٢١٨/٢.

- ٢- وأجاز الحنابلة النظر إلى ما يظهر عند القيام بالأعمال وهي ستة أعضاء: الوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق .
- وقالوا: لأن الحاجة داعية إلى ذلك، وكذلك لإطلاق أحاديث «انظر إليها» وفعل عمر وجابر أيضاً (١).

المسألة الثانية عشر: يحرم من النسب سبع نساء ومن الصهر سبع نساء :

روايات المسألة :

١- روى البيهقي في سننه الكبرى قال: أخبرنا أبو عمرو محمد بن عبدالله بن عبدالله الأديب أنبأ أبو بكر الإسماعيلي ثنا القاسم بن زكريا ثنا يعقوب ثنا يحيى ابن سعيد وابن مهدي.

وأخبرنا يوسف بن يعقوب القاضي ثنا محمد بن أبي بكر ثنا ابن مهدي ثنا سفيان عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : حرم عليكم سبعاً نسباً وسبعاً صهراً ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم﴾ إلى آخر الآية (٢) .

٢- وروى عبد الرزاق في المصنف قال: عن الثوري عن الأعمش عن إسماعيل ابن رجاء عن عمير مولى ابن عباس قال ابن عباس : حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ثم قرأ ﴿ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ﴾ حتى بلغ ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾ وقرأ ﴿ولاتنكحوا ما نكح آبائكم من النساء﴾ (٣) فقال: هذا الصهر (٤) .

٢- وروى ابن جرير الطبري في تفسيره قال: حدثنا ابن بشار قال ثنا عبدالرحمن قال: ثنا سفيان عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: حرم عليكم سبع نسباً وسبع صهراً ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾... الآية (٥) .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات تعددت طرقها إلا أن في السند الذي أخرجه البيهقي محمد بن أبي بكر قال ابن منده مجهول . المغني للذهبي ٦٦٩/٢ .

(١) سورة النساء ، آية ٢١ ، ٢٢ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٥٨/٧ .

(٣) سورة النساء ، آية ٢٢ .

(٤) المصنف لعبد الرزاق ٢٧٢/٦ .

(٥) جامع البيان للطبري ٢٢٠/٤ .

وأما بقية الأسانيد فرجالها على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :-

- ١ - أبو عمرو محمد بن عبدالله الأديب لم أجد له ترجمة .
- ٢ - أبوبكر الإسماعيلي ثقة تقدمت ترجمته في مسألة ١٠ النكاح .
- ٣ - القاسم بن زكريا بن دينار القرشي أبومحمد الكوفي الطحان ، ثقة - التقريب ١١٦/٢ .

- ٤ - يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي ثقة حافظ ، التقريب ٢٧٥/٢ .
- ٥ - يحيى بن سعيد أبوحيان التيمي الكوفي ثقة عابد ، التقريب ٣٤٨/٢ .

سند الرواية الأولى من طريق آخر:

- ١ - يوسف بن يعقوب القاضي بن أبي القاسم السدوسي مولاها صدوق ، التقريب ٢٨٤/٢ .

- ٢ - سابن مهدي عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاها أبوسعيد البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، التقريب ٤٩٩/١ .

سند الرواية الثانية :

- ١ - سفيان الثوري ثقة حافظ فقيه ، تقدمت ترجمته في مسألة ١ النكاح .
- ٢ - حبيب بن أبي ثابت قيس ويقال هند بن دينار الأزدي ، ثقة فقيه ، التقريب ١٤٨/١ .

- ٣ - الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع - تقدمت ترجمته في مسألة ٦ النكاح .

- ٤ - إماميل بن رجاء بن ربيعة الزبيدي الكوفي - ثقة ، التقريب ٦٩/١ .

- ٥ - عمير بن عبدالله الهلالي أبوعبدالله المدني مولى أم الفضل ويقال مولى ابن عباس ، التقريب ٨٦/٢ .

سند الرواية الثالثة :

- ١ - ابن بشار محمد بن عثمان العبدي البصري بNDAR ثقة ، التقريب ١٤٧/٢ .

وهذه الروايات تلتقي في سعيد بن جبير .

فقه هذه الآثار الرواية عن ابن عباس :

أن النساء المحرمات من جهة النسب سبع نساء كما ورد ذكرهما في القرآن الكريم وهن : - الأمهات - والبنات - والأخوات - والعلمات - والخالات - وبنات الاخ - وبنات الأخت .

وأن المحرمات من جهة المصاهرة سبع نساء أيضًا هن :

زوجات الآباء-وزوجات الأبناء - أمهات النساء - وبنات الزوجات (الربائب)
وأخت الزوجة قبل بينونة الزوجة - وخالة الزوجة كذلك - وعمتها كذلك (١).

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

إستدل ابن عباس رضي الله عنهما على هذه المسألة بقوله تعالى:-

﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا
وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (٢) .

﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ
وبنات الأخت وأمهاتكم اللتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم
وربائبكم اللتي في حجوركم من نسائكم اللتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن
فلا جناح عليكم وحلل أولادكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا
ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً﴾ (٣) .

٢- واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي
الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لايجمع بين المرأة وعمتها
ولابن المرأة وخالتها)متفق عليه(٤).

من وافق ومن خالف من الأئمة الاربعة ابن عباس في هذه المسألة :

إتفق الفقهاء على أن النساء المحرمات من جهة النسب هن السبع المذكورات
في القرآن الكريم وهن :-

١- **الأمهات** -وهن : كل أنثى لها عليك ولادة من جهة الأم أو من جهة الأب.

(١) حاشية النجدي على الروض المربع ٢٨٢/٦ وما بعدها.

(٢) سورة النساء ، آية ٢٢ .

(٣) سورة النساء ، آية ٢٢ .

(٤) بلوغ المرام لابن حجر ٢١٢.

- ٢- **البنات** - وهن : كل أنثى لك عليها ولادة من قبل الابن أو من قبل البنت أو مباشرة .
- ٣- **الأخوات** - وهن : كل أنثى شاركتك في أحد أصليك أو مجموعهما أي الأب أو الأم أو كلاهما .
- ٤- **العمات** - وهن كل أنثى هي أخت لأبيك أو لكل ذكر له عليك ولادة .
- ٥- **الخاللات** - وهن : كل أنثى أخت لأمك أو أخت لأنثى لها عليك ولادة .
- ٦- **بنات الأخ** - وهن : كل أنثى لأخيك عليها ولادة من قبل أمها أو من قبل أبيها أو مباشرة .
- ٧- **بنات الأخت** - وهن : كل أنثى لأختك عليها ولادة مباشرة أو من قبل أمها أو من قبل أبيها .

وكذلك يحرم بالمصاهرة سبع نساء هن :

- ١- زوجات الآباء .
- ٢- زوجات الأبناء .
- ٣- أمهات النساء .
- ٤- بنات الزوجات (الرئائ) .
- ٥- أخت الزوجة قبل بينونة الزوجة .
- ٦- خالة الزوجة قبل بينونة الزوجة .
- ٧- عمه الزوجة قبل بينونة الزوجة .

فاتفقوا على أن اثنتين منهن يحرم بنفس العقد : وهن:-

- ١- زوجات الآباء .
- ٢- وزوجات الأبناء .
- وواحدة تحرم بالدخول وهي :-
- ١- ابنة الزوجة .

وأما أم الزوجة فتحرم عند الجمهور بالعقد على البنت دخل بها أم لم يدخل (١) .

وفي رأي ضعيف أن الأم لاتحرم إلا بالدخول على البنت كالحال في البنت وهو مروي عن علي رضي الله عنه ولكنه من طرق ضعيفة (٢)

وأما الأختين فاتفقوا على أنه لايجوز الجمع بين الأختين بعقد زواج قبل بينونة إحداهما بموت أو طلاق، وكذلك المرأة وعمتها والمرأة وخالتها لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة المتفق عليه (لايجمع بين المرأة وعمتها ولا بين الخالة وعمتها) متفق عليه (٣).

قال ابن قدامة : أن ابن المنذر قال: أجمع أهل العلم على القول به وليس فيه بحمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع ممن لاتعد مخافته خلافا وهم الرافضة والخوارج لم يحرموا ذلك - أي الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها - ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) . وكذلك اباحة عثمان البتي ولا حجة له في ذلك (٥) .

ومخالفة هؤلاء لاتضر الأجماع لأنها ليست من المذاهب الإسلامية المعتبرة.

(١) الفقه الإسلامي وأدلته ١٧٤/٧ للزحيلي.

(٢) الشرح الصغير ٤٠٢/٢ - ٤٢٨، المغني ٥١٥/٩ طبعة جامعة الإمام.

(٣) أخرجه البخاري ١٥/٧ ومسلم ١٢٠٢٨/٢ - ١٠٢٠.

(٤) المغني ٥٢٢/٩ طبعة جامعة الامام.

(٥) المحلى لابن حزم ٥٢٤/٩ وعثمان البتي هو : عثمان بن مسلم ويقال إسم جده جرموز البتي وثقه أحمد وضعفه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات وعثمان البتي من أهل الكوفة وانتقل الى البصرة فنزلها وكان مولى بني زهرة ويكنى أبا عمرو وكان يبيع البتوت فقبل البتي والبتوت الكساء الغليظ تهذيب التهذيب ١٥٣/٧.

المسألة الثالثة عشر : لا ينكح كافر مسلمة

رواية المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :

١- روى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان أنبأ أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي ثنا إبراهيم بن محمد بن الحارث الهلالي ثنا محمد بن المغيرة ثنا النعمان بن عبد السلام ثنا سفيان عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن الله عز وجل بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ليظهره على الدين كله فديننا خير الأديان وملتنا فوق الملل، ورجالنا فوق نساءهم، ولا يكون رجالهم فوق نساءنا - قال أبو القاسم لم يروه عن سفيان إلا النعمان (١).

توثيق الرواية :

هذه الرواية تفرد بإخراجها البيهقي في سننه الكبرى ورجال إسنادها على النحو التالي :-

- ١- أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان لم أجد له ترجمة .
- ٢- أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي بن أيوب الطبراني الحافظ الثبت - الميزان ١٩٥/٢ .
- ٣- إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن خفص الفزاري ثقة حافظ - التقريب ٤١/١ .
- ٤- محمد بن المغيرة بن إسماعيل بن أيوب المخزومي - صدوق يغرب - التقريب ٢٠٩/٢ .
- ٥- النعمان بن عبد السلام بن حبيب أبو المنذر الأصبهاني ثقة فقيه عابد - التقريب ٢٠٤/٢ .
- ٦- سفيان الثوري ثقة فقيه حافظ - تقدمت ترجمته في مسألة ١ النكاح .

- ٧- خالد الحذاء بن مهران أبوالمنازل ثقة يرسل - التقريب ٢٦٩/١ .
 ٨- عكرمة - ثقة ثبت تقدمت ترجمته في مسألة ١ النكاح .

فقه هذه الرواية :

أن الكافر لايجوز له نكاح المسلمة فديننا خير الأديان وملتنا خير الملل ورجالنا فوق نسائهم أي يجوز نكاح الكتابيات منهن، ولاعكس، أي لايجوز للمسلمات نكاح الكفار.

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

آية ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ (١) وآية ﴿لَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَنَّهُنَّ كَذَبَاتُ بَيْنٍ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ (٢) .

من وافقه أو خالفه في هذه المسألة من الأئمة الأربعة :

وافقه الأئمة الأربعة أبو حنيفة (٣) ومالك (٤) والشافعي (٥) والإمام أحمد (٦) لأن هذه المسألة محل اتفاق بين جميع المسلمين. ولهذا رأيت الإستغناء عن سوق النصوص من كتب المذاهب في هذه المسألة بالذات وأكتف بالإشارة الى موضع النص في المراجع. وذلك لوضوح المسألة والاتفاق من جميع الأمة الإسلامية سلفاً وخلف على حكمها.

-
- (١) سورة البقرة آية ٢٢١.
 (٢) سورة الممتحنة آية ٩.
 (٣) بدائع الصنائع ١٥٥٧/٢.
 (٤) الشرح الصغير ١٩٦/٢ وموطأ مالك ٢٧١/٢ كتاب النكاح.
 (٥) مغني المحتاج ١٩٧/٢.
 (٦) المغني لابن قدامة ٢٢٧/٩.

المسألة الرابعة عشر : الشرط في القسم بين الزوجات أن يكون

بالعدل في المبيت دون الحب والجماع :

روايتي المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :

١- روى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي أنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس نا عثمان بن سعيد نا عبدالله ابن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم﴾ (١) قال : في الحب والجماع (٢).

٢- وروى ابن جرير الطبري قال : حدثنا محمد بن سعد قال : ثنى أبي قال : ثنى عمي ، قال : ثنى أبي عن أبيه عن ابن عباس ﴿ذلك أدنى ألا تعدلوا﴾ (٣) يقول : ذلك أدنى أن لاتميلوا (٤).

توثيق الروايتين :-

هاتان الروايتان أخرجهما البيهقي في سننه والطبري في جامعه ورجال أسانيدهما على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١- أبو زكريا ان أبي إسحاق المزكي لم أجد له ترجمة .
- ٢- أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس بن ثابت بن عثمان الخزازي ثقة التقريب ٢٤/١ .
- ٣- عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي مولا هم أبو عمرو الحمصي ثقة عابد - التقريب ٩/٢ .
- ٤- عبدالله بن صالح ثقة ، تقدمت ترجمته في مسألة ١٠ النكاح .
- ٥- معاوية بن صالح صدوق ، تقدمت ترجمته في مسألة ١٠ النكاح .

(١) سورة النساء ، آية ١٢٩ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٩٨/٧ .

(٣) سورة النساء ، آية ١٢٩ .

(٤) جامع البيان للطبري ٢٤٠/٤ .

- ٦- علي بن أبي طلحة صدوق ، تقدمت ترجمته في مسألة ١٠ النكاح .

سند الرواية الثانية :-

- ١- محمد بن سعد صدوق ، تقدمت ترجمته في مسألة ١٠ النكاح .

فقّه هذين الأثرين المرويين عن ابن عباس رضي الله عنهما :

أن العدل في القسمة واجب بدليل مفهوم الآية، فالله تبارك وتعالى أخبر في قوله تعالى : ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم﴾ (١).

أي في الحب والجماع كما أخبر بذلك ابن عباس في الأثر الأول، فيفهم منه أن العدل فيما سوى الحب والجماع مستطاع وبالتالي فهو واجب من الزوج نحو زوجاته، كالمبيت والنفقة والكسوة والسفر ونحو ذلك ، وعلى ذلك يكون .

دليل ابن عباس على هذه المسألة على النحو التالي :

- ١- على المدعى الأولى التي هي : العدل بالنسبة للنفقة والسكنى والسفر والمبيت قوله تعالى :

أ - ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾ (٢).

- ب - وحديث (من كانت له امرأتان فمال إلى إحداها جاء يوم القيامة وأحد شقيه ساقط) (٣).

وجه الدلالة من الآية :

أي كونوا عادلين ، ولو حصل ميل كما هي طبيعة البشر فلاتسترسلوا في ذلك الميل .

وجه الدلالة من الحديث :

أن عدم العدل بين الزوجات في هذه الأمور الممكنة يكون سبباً لعقاب الله وذلك بمجيء الشخص يوم القيامة بشق ساقط .

(١) سورة النساء آية ١٢٩ .

(٢) سورة النساء آية ١٢٩ .

(٣) رواه الإمام أحمد والأربعة وسنده صحيح . أنظر بلوغ المرام ص ٢٢١ .

٢- ودليله على الدعوى الثانية : التي هي أن عدم العدل في المحبة والجماع ليس بواجب هو قوله تعالى :

أ - ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ (١) .
وجه الدلالة :

أن العدل المطلق بين النساء لا يستطيع الأزواج ولو حرصوا على ذلك وهو مافسره صلى الله عليه وسلم في الحديث الآتي :-

ب - وحديث (اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك) (٢) .
وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم طلب من الله تعالى عدم اللوم فيما لا يملكه من قسم، وما لا يملكه هو الحب والجماع كما قال ابن عباس .
من وافقه من الأئمة في هذه المسألة :

العدل بين الزوجات في المبيت والنفقة واجب عند الجمهور من الحنفية (٣) والمالكية (٤) والشافعية والحنابلة (٥) . فمن كان له امرأتان أو أكثر فيجب عليه عند الجمهور العدل بينهما بالقسم لهن فيجعل لكل واحدة يوماً وليلة سواء أكان الرجل صحيحاً أم مريضاً أم مجبواً سواء أكانت المرأة صحيحة أم مريضة أم حائضاً أم نفساء أم محرمة بإحرام أم كتابية وذلك لقصد الموائمة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قسم لنسائه . وكان يقسم في مرضه مع أن القسم لم يكن واجباً عليه . قالت السيدة عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لكل امرأة يوماً وليلتها (٦) .

(١) سورة النساء ، آية ١٢٩ .

(٢) رواه أحمد وأهل السنن عن عبدالله بن يزيد وعائشة ، قال السيوطي في جامعه الصغير : حديث ضعيف . انظر الجامع للسيوطي حديث ١٠٠٦٤ .

(٣) بدائع الصنائع ١٥٤٧/٣ .

(٤) الشرح الصغير ٥٤٤/٣ .

(٥) المغني لابن قدامة ٢٣٥/١٠ .

(٦) أخرجه أحمد والبخاري ومسلم . انظر المسند ١٤٤/٦ ، فتح الباري ٣١٣/٩ .

وقالت عائشة أيضاً : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بيننا فيعدل ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك(١)).
 وقاله الشافعية(٢) أيضاً وزاد المالكية ما لم يوفر منيه للأخرى فإنه يحرم ذلك(٣).

-
- (١) رواه أبو داود. كتاب النكاح باب ٢٩ حديث رقم ١١٤٠ وسكت عنه ، وقال السيوطي حديث ضعيف للسيوطي حديث رقم ٦٤ .
 (٢) مغني المحتاج ٢/٢٥١.
 (٣) الشرح الكبير ٢/٢٠٢.

المسألة الخامسة عشر : يكره التجرد أثناء الجماع

رواية المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما : -

١ - روى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : حدثنا أبو بكر قال نا ومعن بن عيسى عن أبي سلام الفهري قال سمعت علي بن عبد الله بن عباس يقول : قال ابن عباس (إذا جمعت فاستتر)^(١).

توثيق الرواية :-

هذه الرواية تفرد بإخراجها ابن أبي شيبة ورجال اسنادها على النحو التالي:-

- ١ - أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة صاحب المصنف ثقة حافظ ٤٤٥/١ .
- ٢ - معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولا هم ثقة ثبت - التقريب ٢٦٧/٢ .
- ٣ - ابن سلام الفهري مطور الأسود الحبشي ثقة يرسل - التقريب ٢٧٣/٢ .
- ٤ - علي بن عبدالله بن عباس الهاشمي أبو محمد ثقة عابد - التقريب ٤٠/٢ .

فقه هذا الأثر المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما : -

الأصل في الإسلام ستر العورة لما في كشفها والنظر إليها من إثارة الشهوات يقول الله تعالى : ﴿ يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سواتكم وريشاً ﴾^(٢). قال أبو بكر الجصاص في تفسير هذه الآية : قوله تعالى يدل على فرض ستر العورة لإخباره أنه أنزل علينا لباساً لنواري سواتنا به. وقد اتفقت الأمة على فرض ستر العورة^(٣) وكلام الجصاص في ستر العورة هو كلام على العموم لا على سبيل الخصوص، أما ستر العورة بين الزوجين فلا أقل من أن نستنبط من قول ابن عباس رضي الله عنهما (إذا جمعت فاستتر) أنه يكره

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٤٥/٤ .

(٢) سورة الأعراف ، آية ٢٦ .

(٣) أحكام القرآن ٣٠٣ .

للزواج أن يجمع زوجته وكلاهما عريان لحديث (إحفظ عورتك إلا عن زوجتك أو ما ملكت يمينك) (١) فهذا الحديث قرينة صرفت الأمر في قول ابن عباس (فاستتر) من الوجوب إلى الندب فدل ذلك على أنه يكره للزوج أن يجمع زوجته وهو عريان لما رواه ابن ماجه من حديث (إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجردا تجرد العيرين) (٢).

فتبين لنا أن ابن عباس رضي الله عنهما أخذ مجموع الأحاديث السابقة فحمل النهي في حديث أبي سعيد الخدري على الكراهة لوجود القرائن الصارفة في الأحاديث الأخرى عن التحريم، ومنها حديث بهز بن حكيم (إحفظ عورتك إلا عن زوجتك أو ما ملكت يمينك) وقد سبق بيانه. وحمل الأمر على الندب.

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

إستدل ابن عباس رضي الله عنهما بعدد من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم منها :

١- ما رواه مسلم في صحيحه من عموم حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا ينظر الرجل الى عورة الرجل، ولا المرأة الى عورة المرأة) (٣).

٢- وما رواه ابن ماجه عن عتبة السلمي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجردا تجرد العيرين) (٤).

(١) رواه أبوداود ٤٠/٤ ، ٤١ وسكت عنه وقال السيوطي حديث حسن عن بهز بن حكيم أنظر الجامع حديث رقم ٢٠٢ .

(٢) رواه ابن ماجه ٦١٨/١ ، ٦١٩ وقال الشوكاني في اسناده رجل ضعيف .
انظر نيل الأوطار ٢١٩/٦ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٢٦٦/٢ .

(٤) سنن ابن ماجه ٦١٨/١ ، ٦١٩ ، والعيرين تشنية حمار الوحش . وقال السيوطي عن الحديث ضعيف .

أنظر الجامع الصغير للسيوطي حديث رقم ٢٧٩ .

٢ - وبما رواه أبو داود عن يهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال : (إحفظ عورتك إلا عن زوجتك أو ما ملكت يمينك)(١).

فابن عباس رضي الله عنهما : أخذ مجموع هذه الأحاديث وحمل النهي في حديث أبي سعيد على الكراهة لوجود القرائن الصارفة من التحريم إلى الكراهة في الأحاديث الأخرى.

من وافقه من الأئمة في هذه المسألة : -

وافقه الأئمة الأربعة بالإجماع ولم يخالفه أحد منهم :

الحنفية :

قال في مجمع الأنهر : وينظر الرجل إلى جميع بدن زوجته وأمته التي يحل له وطئها لقوله الصلاة والسلام : غض بصرك إلا عن زوجتك وأمتك، وقيل الأولى ألا ينظر كل واحداً منهما إلى عورة صاحبه(٢) .

والمالكية :

قال في الشرح الكبير : ولكل واحد من الزوجين في نكاح صحيح مباح للوطء النظر إلى كل جزء من جسد صاحبه حتى نظر الفرج، وما ورد من أن النظر لفرجها يورث العمى منكر لا أصل له، ثم قال صاحب الحاشية الدسوقي : قوله : حتى نظر الفرج أي : فيحل لكل من الزوجين نظر فرج صاحبه سواء كان في حالة الجماع أو في غيرها، ما ذكره المصنف من الجواز قال الشيخ زروق في شرح الرسالة : وهو وإن كان متفقاً عليه لكن كرهوا ذلك(٣).

(١) سنن أبي داود ٤٠/٤ ، ٤١ وسكت عنه .

(٢) مجمع الأنهر ٥٣٩/٢ .

(٣) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١٩٢/٢ .

والشائعية :

قال صاحب نهاية المحتاج : وللزوج النظر الى كل بدن الزوجة والمملوكة التي تحل، ويشمل ذلك الفرج مع الكراهة (١).

والجنابلية :

قال صاحب المغني : ويكره التجرد عند المجامعة (٢).

(١) نهاية المحتاج ١٩٩/٦ ، ٢٠٠ .

(٢) المغني لابن قدامة ٢٣١/١٠ طبعة هجر .

المسألة السادسة عشر : تحريم نكاح المتعة بعد إباحته عند

الضرورة :

التمهيد :

يجدر بنا قبل بيان حكم نكاح المتعة أن نعرفه ونذكر السبب الذي أبيح من أجله تعريف نكاح المتعة وبيان السبب الذي من أجله رخصه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول الأمر ثم حرم .

أولاً : تعريف نكاح المتعة :

قال الحافظ بن حجر في فتح الباري : يعني تزويج المرأة إلى أجل، فإذا انقضى وقعت الفرة (١).

وقال ابن قدامة : معنى نكاح المتعة : أن يتزوج المرأة مدة مثل أن يقول : زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو إلى انقضاء الموسم أو قدوم الحاج (٢).

ثانياً : السبب الذي لأجله رخصه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل تحريمه على التأبید :

قال البخاري : حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا غندر ، حدثنا شعبة عن أبي جمرة قال : سمعت ابن عباس يسأل عن متعة النساء فرخص ، فقال له مولى له : إنما ذلك في الحال الشديد ، وفي النساء قله أو نحوه فقال ابن عباس نعم (٣) وروى البخاري عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فقلنا ألا نختصي ، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ورخص لنا أن ننكح المرأة بالشوب إلى أجل ثم قرأ عبدالله ﷺ يا أيها الذين آمنوا لاتحرموا طيبات ما أحل

(١) فتح الباري ١٦٧/٩ .

(٢) المغني لابن قدامة ٦٤٤/٦ .

(٣) فتح الباري ١٦٧/٩ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٠/٧ .

الله لكم ﴿ قال البيهقي : أخرجه البخاري ومسلم من أوجه عن إسماعيل ابن خالد وروى البيهقي عن ابن عباس قال : إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلد ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاع وتصلح له شأنه حتى نزلت آية ﴿ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ﴾ وآية ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم الخ الآية ﴾ (١).

وجه الدلالة :

أن الآيتين تفيد أن تحريم نكاح المتعة بعد الترخيص، وهما ناسختان للإباحة عند الضرورة.

روايات المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه المسألة : -

١- روى البيهقي في سننه الكبرى قال : وحدثنا بن وهب أخبرني جرير بن حازم عن الحسن بن عمارة بن المناهل بن عمرو عن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس فإذا صنعت ذهبت الركائب بفتياك وقال فيه الشعراء فقال : وما قالوا قلت قال الشاعر :
أقول للشيخ لما طال مجلسه يا صاح هل لك في فتيان ابن عكرمة
يا صاح هل لك في بيضاء بهكنة تكون مثواك حتى مصدر الناس
فقال ابن عباس : ما هذا أردت وما بهذا أفئتيت (في المتعة) إن المتعة لا تحل إلا لمضطر، إنما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير (٢).

٢- وروى البيهقي أيضاً في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أنبأ أحمد بن إسحاق بن شيبان البغدادي ثم الهروي أنبأ معاذ بن نجدة ثنا خلاد بن يحيى ثنا سفيان عن ليث عن خثنة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال في المتعة هي حرام كالميتة والدم ولحم الخنزير (٣).

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٦/٧ ، والآية الداخلة في نص البيهقي هي من سورة النساء آية ٢٤ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٥/٧ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٥/٧ .

٢- وروى البيهقي أيضاً في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد ابن عبدان أنبأ سليمان بن أحمد اللخمي ثنا ابن حنبل حدثني إبراهيم بن أبي الليث ثنا الأشجعي قال سليمان وحدثنا الحضرمي ثنا أبو كريب ثنا سفيان بن عتبة أخو قبيصة بن عتبة قال : ثنا الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كانت المتعة في أول الإسلام وكانوا يقرأون هذه الآية ﴿فما أستمتم به منهن إلى أجل مسمى﴾ (١) الآية ، فكان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج بقدر ما يرى أنه يفرغ من حاجته لتحفظ متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت هذه الآية ﴿حرمت عليكم أمهاتكم الخ الآية﴾ (٢) قال ابن عباس مفسراً فنسخ الله عز وجل الأولى فحرمت المتعة وتصديقها من القرآن ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾ قال وما سوى هذا الفرج فهو حرام (٣).

توثيق الروايات :-

هذه الروايات الثلاث أخرجها البيهقي في سننه الكبرى ورجال أسانيد هاتلتقي في سعيد ابن جبير وهم على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :-

- ١- ابن وهب بن منبه مجهول من السادسة - التقريب ٥٣١/٢ .
- ٢- جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي أبو النضر البصري ثقة - التقريب ١٢٧/١ .
- ٣- الحسن بن عمارة بن المناهل بن عمرو الكوفي مولى بجيله - متروك - الميزان ٥١٣/١ .
- ٤- سعيد بن جبير ثقة ثبت فقيه تقدمت ترجمته في مسألة ١١ النكاح .

(١) سورة المؤمنون ، آية ٦ .

(٢) سورة النساء ، آية ٢٤ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٦-٧ .

سند الرواية الثانية :-

- ١- أبوالنصر بن قتادة الأسدي لايعرف - المغني في الضعفاء للذهبي ٥٠٠/٢.
- ٢- أحمد بن اسحاق بن شيبان البغدادي لم أجد له ترجمة .
- ٣- معاذ بن نجدة الهروي ، صالح - تكلم فيه - المغني في الضعفاء للذهبي ٢٠٨/٢.

- ٤- خلأ بن يحيى بن صفوان السلمي أبومحمد الكوفي صدوق - التقريب ٢٢/١.
- ٥- سفيان الثوري ثقة حافظ تقدمت ترجمته مسألة ٢ النكاح .

سند الرواية الثالثة بطريقها:-

- ١- ليث بن أبي رقية مقبول تقدمت ترجمته مسألة ٢ النكاح .
- ٢- أبوالحسن علي بن أحمد ابن عبدان لم أجد له ترجمة .
- ٣- سليمان بن أحمد اللخمي حافظ ثبت - الميزان للذهبي ١٩٥/٢.
- ٤- ابن حنبل هو أحمد بن حنبل ثقة ثبت فقيه التقريب ١٤/١.
- ٥- إبراهيم بن أبي الليث - متروك - المغني ٥٨/١.
- ٦- الأشجعي عبدالله بن عبدالرحمن الكوفي ثقة مأمون - التقريب ٥٣٦/١.
- ٧- سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبو محمد المدني ثقة - اتقريب ٢٢٢/١.
- ٨- الحضرمي يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي مولاهم صدوق - التقريب ٢٢٢/٢.
- ٩- أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب الهمذاني - ثقة حافظ - التقريب ١٩٧/٢.
- ١٠- سفيان بن عتبة أخو قبيصة بن عتبة السوائي - صدوق - التقريب ٢١١/١.
- ١١- الثوري ثقة حافظ فقيه تقدمت ترجمته في مسألة ١٠ النكاح .
- ١٢- موسى بن عبيد بن نشيط الربذي أبوعبدالعزيز المدني ضعيف عابد - التقريب ٢٨٦/٢.

٢٢- محمد بن كعب بن سليم بن أسد أبو حمزة القرظي المدني ثقة عالم - التقريب ٢٠٢/٢.

وكما نلاحظ أسانيداً فيها ضعف لكن تعدد الطرق يجبر بعضها بعضاً.

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :

أن نكاح المتعة أباحه الله في أول الأمر وإباحته لم تكن عادية بل كانت قاصرة على الظروف الخاصة بها وذلك كما في الآثار السابقة عن ابن عباس ومنها الأثر الثالث عند البيهقي الذي فيه أن الرجل كان يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج بقدر ما يرى أنه يفرغ من حاجته لتحفظ متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت ﴿حرمت عليكم أمهاتكم ... الخ﴾. فدل ذلك أنها أبيحت للضرورة في أول الأمر ثم حرمت بعد ذلك وفي هذا رد على من زعم أن ابن عباس أباح المتعة أولاً مطلقاً ولو من غير ضرورة ويؤكد ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : كنا نفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا شيء فقلنا ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب يقول ابن حجر معقباً على هذا الحديث فأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء (١).

دليل ابن عباس على تحريم نكاح المتعة بعد أن كان يبيحه للضرورة :

إستدل ابن عباس على تحريم نكاح المتعة بعد إباحته للضرورة بقوله تعالى ﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾ الآية ويقول تعالى : ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ...﴾ وقال إنها ناسخة لقوله تعالى : ﴿فما أستمتمت به منهن الى أجل مسمى﴾ التي يرى ابن عباس أنها كانت قبل النسخ في حل نكاح المتعة ثم نسخت، فيقول ابن عباس بعد إيراد الآيتين : وما سوى هذا الفرج فهو حرام.

٢- وبما روى البخاري في صحيحه أن علياً رضي الله عنه قال لابن عباس رضي الله عنهما : إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر (١).

وجه الدلالة من الحديث :

أن هذا الحديث متأخر عن الترخيص فيها للضرورة ، لأن خيبر متأخرة، عن الغزوة التي حصل فيها الترخيص. وخلاصة القول المروي عن ابن عباس في نكاح المتعة أن ابن عباس قال في المتعة بقولين :

القول الأول :

الإباحة عند الضرورة وهذا في أول الأمر ثم رجع عنه وقال بالتحريم مطلقاً وهذا القول الثاني كما ثبت ذلك فيما روى في رأس المسألة وأما مانسب إليه من أنه قال بإباحتها مطلقاً قبل التحريم فهذا زعم باطل لادليل عليه ودليل ذلك ما رواه البيهقي بسند صحيح عن ابن عباس لما بلغه حديث علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من الصحابة ، وورده أن المتعة نسخت بآية حرمت عليكم أمهاتكم ... الخ ﴿ وتصدقها بقوله تعالى ﴿ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم... ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه وماسوى هذا الفرج فهو حرام (٢) .

موقف علماء المسلمين من نكاح المتعة :-

وافق العلماء ابن عباس على تحريم نكاح المتعة تحريماً مؤبداً، وشذ عن هذا الإجماع الرافضة من الشيعة وقولهم لا يعتد به لأن مذهبهم ليس معتمداً .

فالحنفية :

قال السرخسي : وتفسير المتعة أن يقول الرجل للمرأة أتمتع بك كذا من المدة بكذا من البدل ، وهذا باطل عندنا . (٣)

(١) فتح الباري ٩-١٦٦.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٧-٢٠٦.

(٣) المبسوط للسرخسي ٥-١٥٢.

والمالكية :

قال في الشرح الكبير : وحقيقة نكاح المتعة الذي يفسخ أبداً : أن يقع العقد مع ذكر الأجل للمرأة أو وليها (١)

الشافعية :

قال في تكملة المجموع شرح المذهب : فصل : ولايجوز نكاح المتعة ثم قال : لأنه عقد يصح مطلقاً فلم يصح مؤقتاً كالبيع ، ولأنه نكاح لايتعلق به الطلاق والظهار والإرث فكان باطلاً كسائر الأنكحة الباطلة (٢).

الحنابلة :

قال صاحب المغني : مسألة : ولايجوز نكاح المتعة ، ومعنى المتعة أن يتزوج المرأة مدة مثل أن يقول : زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو إلى انقضاء الموسم أو قدوم الحاج وشبهة ، سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة فهذا نكاح باطل نص عليه أحمد (٣).

إجماع الأمة على تحريم نكاح المتعة :

وبعد : فإن نكاح المتعة قد أبيح في أول الأمر للضرورة ثم حرمه النبي صلى الله عليه وسلم تحريماً مؤكداً كما مر في الروايات السابقة واجمعت الأمة على تحريمه كما لاحظنا ذلك من أقوال الفقهاء في كتب المذاهب المعتمدة .

قال الإمام ابن حجر يقول الإمام القرطبي : الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرام ، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لايلتفت إليه من الروافض (٤) ويقول القاضي عياض : (واتفق العلماء على أن هذه المتعة كان نكاحاً إلى أجل لا ميراث فيها ، وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق ، ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء إلا الروافض (٥) وقولهم لايعتد به ، لأن مذهبهم ليس من المذاهب الفقهية المعتمدة عند المسلمين.

(٢) تكملة المجموع ١٦-٢٤٩.

(٤) نقلاً عن فتح الباري ١٧٢/٩

(١) الشرح الكبير للدردير ٢-٢١٢.

(٣) المغني لابن قدامة ١٠-٤٦.

(٥) النووي على مسلم ٩/١٨١.

المسألة السابعة عشر : لا يجوز وطء الزوجة في الدبر

روايات المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :

١- روى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ ثنا أبو علي الحسن بن مكرم ثنا عثمان بن عمر أنبأ بن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه ما في قوله تعالى : ﴿نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ قال توتى مقبلة ومذبذبة في الفرج (١) .

٢- وروى البيهقي أيضاً في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو زكريا بن أبي اسحاق أنبأ أبو الحسن الطرائفي ثنا عثمان بن سعيد ثنا عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ يعني بالحرث : الفرج يقول تأتية كيف شئت مستقبلة أو مستدبرة على أي ذلك أردت بعد أن لاتجاوز الفرج إلى غيره وهو قوله من حيث أمركم الله (٢) .

٣- وقال أبو محمد بن أحمد بن حزم في كتابه المحلى : قد جاء تحريم ذلك عن أبي هريرة وعلى بن أبي طالب وأبي الدرداء وابن عباس (٣)

توثيق الروايات :

هذه الروايات الثلاث أخرجها البيهقي في سننه وابن حزم في المحلى ورجال أسانيدھا على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

١- أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ بن عمار - ثقة حافظ - التقريب ١٧٩/٢ .

٢- أبو العباس محمد بن يعقوب بن عبدالوهاب بن يحيى بن العوام المدني . صدوق - التقريب ٢٢١/٢ .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٩٦-٧ . والآية من سورة البقرة ، آية ٢٢٢ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٩٧-٧ . والآية من سورة البقرة ، آية ٢٢٢ .

(٣) المحلى لابن حزم ٧٠-١٠ .

- ٣- أبو علي الحسن بن مكرم لم أجد له ترجمة .
 ٤- عثمان بن عمر بن فارس العيني البصري - أصله من بخاري - ثقة -
 التقريب ١٣/٢ .

٥- ابن جريج ثقة فاضل تقدمت ترجمته في مسألة ٥ النكاح .

سند الرواية الثانية :

- ١- عطاء ثقة فقيه فاضل تقدمت ترجمته في مسألة ٥ النكاح .
 ٢- أبو زكريا بن أبي إسحاق لم أجد له ترجمة .
 ٣- أبو الحسن الطراني لم أجد له ترجمة .
 ٤- عثمان بن سعيد ثقة عابد تقدمت ترجمته في مسألة ١٥ النكاح .
 ٥- عبدالله بن صالح ثقة عابد تقدمت ترجمته في مسألة ١٠ النكاح .
 ٦- معاوية بن صالح صدوق له أوهام تقدمت ترجمته مسألة ١٠ النكاح .
 ٧- علي بن أبي طلحة صدوق له أوهام تقدمت ترجمة مسألة ١٠ النكاح .
 أما الرواية الثالثة فلا سند لها عند ابن حزم كما سبق .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما :

تحريم وطء المرأة في الدبر .

دليل ابن عباس علي هذه المسألة :

إستدل بقوله تعالى ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ (١) قال ابن عباس توتى مقبلة ومدبرة في موضع الحرث . وموضع الحرث هو الفرج لأنه الإنبات وليس الدبر يوروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أعجازهن) (٢) .
 ويقول صلى الله عليه وسلم (لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها) رواهما ابن ماجه (٣) .
 ويقول صلى الله عليه وسلم (محاش النساء حرام عليكم) (٤) .

- (١) سورة البقرة ، آية ٢٢٢ .
 (١) رواه ابن ماجه ١-٦١٩ وقال السيوطي حديث صحيح . أنظر الجامع الصغير للسيوطي حديث رقم ٧١١ .
 (٢) رواه ابن ماجه ١-٦١٩ ، وقال السيوطي حديث صحيح . أنظر الجامع الصغير للسيوطي حديث رقم ١٠٢ .
 (٣) رواه الدرامي ١-٢٦٠ ضعيف جداً كما قال السيوطي في جامعه الصغير حديث رقم ١٢٨ .

وجه الدلالة من هذه الأحاديث :

أنه صلى الله عليه وسلم نهى نهى تحريم عن إتيان الزوجات في أدبارهن .

موقف العلماء من وطء الزوجات في أدبارهن :

لم يخالف أحداً من العلماء في تحريم وطء الزوجة في دبرها ، وما نسب إلى مالك فهو قول باطل قد رده علماء المذهب واليك نصوص الفقهاء الدالة على ذلك :-

- ١- **الحنفية** : قال الجصاص في أحكام القرآن عند قوله تعالى: ﴿ نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ (١) قال : هذا يدل على إباحة الوطء مقصورة على الجماع في الفرج لأنه موضع الحرث (٢).
- ٢- **الشافعية** : قال في التكملة الثانية من المجموع شرح المذهب : فصل : ولايجوز وطؤها في الدبر لما روى خزيمه بن ثابت رضي الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ملعون من أتى امرأة في دبرها (٣).
- ٣- **الحنابلة** : قال ابن قدامة في المغني : ولايحل وطء الزوجة في الدبر في قول أكثر أهل العلم منهم علي وعبدالله وأبو الدرداء وابن عباس وعبدالله بن عمرو ، وأبو هريرة وبه قال سعيد ابن المسيب وأبو بكر بن عبدالرحمن ومجاهد وعكرمة والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر (٤) .
- ٤- **المالكية** : قال في الشرح الكبير : وحل للزوج تمتع بغير وطء دبر (٥). إذاً فهذه المسألة مجمع عليها وقد نقل هذا الإجماع ابن المنذر وابن قدامة وغيرهم

(١) سورة البقرة آية ٢٢٢.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ص ٢٥١ج ١.

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٤١٦/١٦، والحديث سبق تخريجه بمعناه ص ١٨٢ .

(٤) المغني لابن قدامة ١٠-٢٢٦.

(٥) الشرح الكبير ٢-١٩٢.

المبحث الثاني
في التسري وأحكامه
وتحتة مطلبان

المطلب الأول

تمهيد في تعريف التسري وحكمه

في الشريعة الإسلامية

تمهيد :-**أولاً :- تعريف التسري لغة والمقصود به عند الفقهاء:-****التسري :**

يقول ابن منظور : تسرّى الرجل الجارية : من السريّة، وقال يعقوب : أصله : تسرّر من السرور، فأبدلوا من إحدى الرّاءات ياءً كما قالوا: تقضى من تقضض (١).

وأما في اصطلاح الفقهاء فهو وطء السيد مملوكته بعد استبرائها (٢) فإن حملت منه فهي أم ولد له تعتق بموته.

ثانياً : حكمه في الشريعة الإسلامية :-

مباح بدليل قوله تعالى بعد ذكر المحرمات من النساء ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ (٣).

قال صاحب الظلال رحمه الله:

وهذا الإستثناء يتعلق بالسبايا اللواتي كن يؤخذن أسيرات في حروب الجهاد الإسلامي وهن متزوجات في دار الكفر والحرب حيث تنقطع علاقاتهن بأزواجهن الكفار، بانقطاع الدار ويصبحن غير محصنات، فلا أزواج لهن في دار الإسلام، ومن ثم يكفي استبراء أرحامهن بحيضة واحدة ، يظهر منها خلو أرحامهن من الحمل، ويصبح بعدها نكاحهن حلالاً

(١) لسان العرب لابن منظور ٢٧٨/١٤

(٢) أنظر حاشية النجدي على الروض ٢١٥/٦ بشيء من التصرف .

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

- إن دخلن في الإسلام - أو أن يباشرهن من غير عقد نكاح من يقعن في سهمه باعتبارهن ملك يمين-سواء أسلمن أم لم يسلمن. والمعسكر الإسلامي كان يعامل أعداءه في مسألة إسترقاق الأسرى في الحروب كما يعامله من حيث مبدأ الرق، ويفضلهم في نوع معاملته للرقيق، وفي اعتبار إنسانيته فضلاً كبيراً. ولم يكن له بد من ذلك، حيث كان استرقاق الأسرى نظاماً عالمياً لايملك الإسلام إبطاله من جانب واحد وإلا كان الأسرى من المسلمين يصبحون رقيقاً، بينما الأسرى من الكفار يصبحون أحراراً. فترجح كفة المعسكرات الكافرة على المعسكر الإسلامي وتطمع هذه المعسكرات في مهاجمته وهي آمنة مطمئنة من عواقب الهجوم بل رابحة غانمة.

ومن ثم لم يكن بد من أن تكون هناك سبائا كوافر في المجتمع المسلم فكيف يصنع بهن؟.

إن الفطرة لاتكفي بأن يأكلن ويشربن. فهناك حاجة فطرية أخرى لابد من إشباعها وإلا إلتمسنها في الفاحشة التي تفسد المجتمع كله وتدنسه.

ولايجوز للمسلمين أن ينكحوهن وهن مشركات، لتحريم الارتباط الزوجي بين المسلم والمشركة.

فلا يبقى إلا طريق واحد هو إحلال وطئهن بلا نكاح مادمن مشركات - بعد إستبراء أرحام المتزوجات منهن وانقطاع صلتهم بأزواجهن في دار الكفر والحرب(١).

(١) في ظلال القرآن سيد قطب ٦٢٢/٢، ٦٢٢ .

المطلب الثاني
المسألة المروية عن ابن عباس

المسألة الأولى - جواز الجمع بين الأختين المملوكتين.

روايات المسألة :-

١- روى أبو محمد بن حزم في كتابه المحلى قال : وصحَّ عن ابن عباس وعكرمه مارويناه من طريق عبد الرزاق ثنا ابن جريح أخبرني عمرو بن دينار أن عكرمه مولى ابن عباس كان لا يرى بأساً أن يجمع بين أختين، والمرأة وابنتها - يعني بملك اليمين وأخبره عكرمه أن ابن عباس كان يقول : لاتحرمهن عليك قرابة بينهن إنما يحرمهن عليك القرابة منك وبينهن، قال عمرو بن دينار : وكان ابن عباس يعجب من قول علي حرمتها آية ويقول: إلا ماملكت أيمانكم هي مرسله (١).

٢- وروى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن ابن جريح ؟ عن عمرو بن دينار أن عكرمة مولى ابن عباس أخبره أن ابن عباس كان لا يرى بأساً أن يجمع إنسان بين أختين، والمرأة وابنتها، وابن عباس كان يقول : لاتحرمهن عليك قرابة بينهن، إنما تحرمهن عليك قرابة بينك وبينهن، وإن ابن عباس كان يقول : ﴿إلا ماملكت أيمانكم﴾ ثم يقول : هي مرسله (٢).

٣- وروى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو الفتح العمري أنبأ أبو الحسن بن فراس ثنا أبو جعفر الديلمي ثنا أبو عبيد الله المخزومي ثنا سفيان عن عمر عن عكرمة قال : ذكر عند ابن عباس رضي الله عنه عن قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الأختين من ملك اليمين فقالوا : إن علياً قال : أحلتها آية وحرمتها آية ! إنما تحرمهن عليّ قرابتي منهن ولا يحرمهن علي قرابة بعضهم من بعض لقول الله تعالى ﴿والمحصنات من النساء﴾ إلا ماملكت أيمانكم ﴿ (٣) (٤) .

(١) المحلى لابن حزم ٥٢٢/٩ .

(٢) مصنف عبد الرزاق ١٩٢/٧ .

(٣) سورة النساء ، آية ٢٤ .

(٤) سورة النساء آية ٢٤ .

توثيق الروايات :

هذه الروايات الثلاث أخرجها البيهقي في سننه الكبرى وعبدالرزاق في مصنفه وابن حزم في المحلى .

ثم حكم عليها أبو محمد بن حزم في كتابه المحلى بالصحة حيث قال: وصح عن ابن عباس وعكرمه مارويناه من طريق عبدالرزاق .

وعلى ذلك فلا كلام لنا مع أبي محمد إذا صحَّح أو ضَعَّف ، لأنه من جهابذة العلماء في ذلك .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

هذه الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما تدل جميعها على جواز الجمع بين الأختين المملوكتين بملك اليمين.

دليل ابن عباس :-

دليله هو قوله تعالى ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى أطلق الإباحة فيما عدا المحرمات المذكورات في القرآن الكريم، وما عداهن فيباح، ثم استثنى المحصنات من النساء وهن ذوات الأزواج، فإنهن حرام وأما ملك اليمين فهي مباحة بعد الإستبراء بصفة عامة .

من وافقه ومن خالفه في هذه المسألة :-

خالفه أئمة المذاهب الأربعة :-

والحنفية : قال ابن الهمام في شرح فتح القدير : لو اشترى أختين، ليس له وطؤهما، فإن وطئ إحداها أو لمسها بشهوة لم يحل له وطء الأخرى حتى يحرم الموطوء بسبب (١) .

والمالكية : قال ابن العربي في أحكام القرآن : المسألة الحادية عشرة في قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴿ حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ كَمَا حَرَّمَ نِكَاحَ الْأُخْتِ، وَالنَّهْيُ يَتَنَاوَلُ الْوَطْءَ فَهُوَ عَامٌ فِي النِّكَاحِ وَمَلِكُ الْيَمِينِ (٢)

والشافعية : جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : من حرم جمعهما بنكاح كأختين، حرم جمعهما في الوطء بملك اليمين (٣) .

والحنابلة : - جاء في المغني : الفصل الثاني : إنه لا يجوز الجمع بين الأختين من إماءه في الوطء نص عليه أحمد (٤) .

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢١٤/٢ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٢٧٩/١ . وقد لجأت الى كتاب أحكام القرآن ، لأن الأمر يتعلق بتفسير آية فيها حكم شرعى .

(٣) تكملة المجموع ٢٢٨/١٦

(٤) المغني لابن قدامة ٤٩٢/٧

الفصل الثاني في الصداق وأحكامه

وتحت مبحثان : -

المبحث الأول

في تعريف الصداق ومشروعيته وأقله وأكثره

وتحتة مطلب واحد : -

(١٩٧)

**مطلب في تعريف الصداق ومشروعيته
وأقله وأكثره**

تمهيد -

لما كان المال عصب الحياة وشريان الجسم النابض فيه، وبه يكون الإنسان ذا مكانة مرموقة في المجتمع، وبه يكتسب محبة الناس وتقديرهم، وعلى حفظه حث القرآن الكريم، كما في آية الدين، فقد أمر بالكتابة والإشهاد والرهان عند التداين والمداينة ومن أجل حفظه، والمحافظة عليه، وحتى لا تنشأ المشاكل بسببه بين المسلمين، وأباح في سبيل الوصول إليه البيع والشراء، وجعل من طرق اكتسابه الموارث، ونهى عن الترف والتبذير، وأخبر أن المبذرين إخوان الشياطين، كما أخبر الشارع بأن هذا المال سيسأل عنه العبد: من أين اكتسبه وفيما أنفقه ؟ وحث على الإكتساب، والأكل الحلال.

ولاشك أنه خير من الفقر، لأن الفقر كاد أن يكون كفراً، وبالمال توصل الأرحام وبه يعطف على الفقراء والمساكين والمعوزين والأيتام. ويحصل به الأغنياء عما في أيدي الناس، وهذا كله خير لمن وفقه الله إلى ذلك.

وبه تستحل الفروج من زوجات وإماء بنكاح أو ملك يمين، وصدق الله القائل ﴿وأحل لكم ماوراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين﴾ * ﴿والقائل﴾ ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيما نكح ﴿﴾ (٢) .

ونظراً إلى أن المال غال على النفوس، فقد شرع المهر للزوجات تقديراً لهن، وإشعاراً بأنهن موضع حب الأزواج وعطفهم ورعايتهم .

(١) سورة النساء آية (٢٤)

(٢) سورة النساء آية (٢٥)

تعريف الصداق :-

تعريف الصداق لغة : قال أهل اللغة : هو بفتح الصاد وكسرها مهر المرأة فهو مصدر: أصدق، يقال. أصدق الإينة : عين لها صداقاً، وجمعه أصدقه، وصدق (١) . وإذا عرفنا أن الصداق : هو مهر المرأة، فإن لهذا المهر أسماء كثيرة عدّها بعضهم تسعة، وبعضهم عدّها عشرة.

فسمي صدقة وصداقاً ونحلة، لقوله تعالى : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ (٢) .

وسمي فريضة : لقوله تعالى ﴿ وقد فرضتم لهن فريضة ﴾ (٣).

وسمي أجراً : لقوله تعالى ﴿ فآتوهن أجورهن ﴾ (٤).

وسمي طولاً : لقوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منك طولاً أن ينكح المحصنات ﴾ (٥).

وسمي مهراً : لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلها المهر) (٦).

وسمي عقراً : لقول عمر رضي الله عنه (ولها عقر نسائها) (٧).

(١) معجم اللغة ٢ / ٢٥

(٢) آية ٤ سورة النساء

(٣) آية ٢٢٧ سورة البقرة

(٤) آية ٢٤ سورة النساء

(٥) آية ٢٥ سورة النساء

(٦) أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وقال السيوطي حديث صحيح ، أنظر الجامع الصغير للسيوطي حديث رقم .

(٧) سنن ابن ماجه ٦٠٥/١

وسمي حباءً : لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أيما امرأة نكحت على صداق أو حباء أو عدة) (١).

وسمي علائق : لقوله صلى الله عليه وسلم (أدوا العلائق، قيل وما العلائق؟ قال ماتراضي عليه الأهلون) (٢)

وقد نظمت تسعة منها في بيت :-

مهر صداق نحلة وفريضة طول حباء عقر أجر علائق (٣)

أما تعريفه في إصطلاح الفقهاء رحمهم الله تعالى فقد عرفوه بالآتي :-

١- **الحنفية** : قال ابن عابدين : هو إسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع إمّا بالتسمية أو العقد (٤).

٢- **المالكية** يقال محمد عlish: هو المال الملتزم للمخطوبة لملك عصمتها (٥).

٢- **الشافعية** : قال الخطيب الشربيني : هو ماوجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهراً: كرضاع ورجوع شهود (٦).

(١) الموطأ للإمام مالك ٦٤، ٦٣/٢ ، وقال السيوطي حديث ضعيف ، أنظر الجامع الصغير حديث رقم ٢٢٢٩ .

(٢) سنن الدار قطني ٢٤٤/٣ ، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير إسناده ضعيف جداً ١٩٠/٣ .

(٣) مغني المحتاج ٢٢٠/٢

(٤) حاشية ابن عابدين ١٠٠/٢ ، ١٠١

(٥) منهج الجليل ٩٩/٢

(٦) مغني المحتاج ٢٢٠/٢

٤- **الحنابلة** : قال البهوتي : هو العوض في النكاح ونحوه (١).

مشروعيته :

لقد دلت الشريعة الإسلامية على مشروعية الصداق للنساء على أزواجهن لحكمة عظيمة - تتعرض لها إن شاء الله - ودل القرآن الكريم والسنة على مشروعيته .

وأجمع العلماء على ذلك .

ففي القرآن الكريم الأمر بإتيان النساء صدقاتهن : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ ، وقال تعالى ﴿ فآتوهن أجورهن فريضة ﴾ أمر بإيتاء الأزواج أجورهن المفروضة لهن، أو أنه مفروض عليكم إيتاء النساء أجورهن.

وقوله تعالى ﴿ وأحل لكم ماوراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ﴾ (٢) .

فأباح الله النساء للرجال، إذا ابتغوهن بالأموال وهي المهور، إحصاناً غير سفاح فدلّت الآيات على مشروعية الصداق للنساء ووجوبه.

ودليله من السنة : ما روى أنس بن مالك - رضي الله عنه - : أن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه (٣) تزوج امرأة على وزن نواة، ومن طريق أخرى عن قتادة (٤) عن أنس :

(١) كشف القناع ١٠٠/٢ .

(٢) سورة النساء آية (٢٤) .

(٣) عبد الرحمن بن عوف هو : عبدالرحمن ابن عوف ابن عبدالحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب القرشي ولد بعد الفيل بعشر سنين ومات سنة ٢١ هـ وعمره ٧٥ سنة الإصابة لابن حجر ٢٨٥/٢ .

(٤) قتاده هو : ابن دعامة بن قتادة السدوسي ثقة ثبت مات سنة مائتين .

أن عبد الرحمن تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب. أخرجه البخاري (١). وإليك رواية مسلم : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن أثر صفرة، فقال : ما هذا ؟ قال : يارسول الله إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب فقال : بارك الله لك أو لم ولو بشاة) (٢) وساقها البخاري رحمه الله في باب كيف يدعى للمتزوج (٣) وفي صحيح مسلم من رواية سهل بن سعد الساعدي (٤) قال : (جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يارسول الله: جئت أهب نفسي لك، فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر إليها وصوبه، ثم طأطأ رأسه فقام رجل من الصحابة فقال : يارسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال: هل عندك من شيء؟ فقال: لا والله يارسول الله.

فقال : إذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً ؟ فذهب ثم رجع، فقال : لا والله ما وجدت شيئاً. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنظر ولو خاتماً من حديد.

فذهب ثم رجع فقال : لا والله يارسول الله ولا خاتماً من حديد، ولكن هذا إزاري .

(١) فتح الباري ٢١٤/٩ .

(٢) النووي على مسلم ٢١٥/٩ .

(٣) فتح الباري ٢٢١/٩ .

(٤) سهل بن سعد هو : ابن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن حارثة الأنصاري الساعدي ولد قبل الهجرة بخمس سنين وتوفي سنة ٨٨ هـ وهو ابن ٩٦ سنة - أسد الغابة لابن الأثير ٤٧٢/٢ .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ماتصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليك منه شيء ، وإن لبسته لم يكن عليها منه شيء . فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام ، فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم مولياً ، فأمر به فدعي ، فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ قال : معي سورة كذا ، وسورة كذا ، عددها ، فقال : تقرؤهن عن ظهر قلب ؟ قال : نعم . قال : إذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن (١)

وفي رواية للبخاري : ولو خاتماً من حديد . وأخرج مسلم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال (سألت عائشة رضي الله عنها : كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

قالت : كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشا . قالت : أتدري مألنش ؟ قال قلت : لا ، قالت : نصف أوقيه ، فتلك خمسمائة درهم ، فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه (٢) .

فهذه الأحاديث وأمثالها تدل على مشروعية الصداق ، وأنه لو كان لأحد أن يتزوج بدون صداق ، لكان التسامح مع الفقير الذي لم يجد ولو خاتماً من حديد ليتزوج المرأة ، مما اضطره الحال إلى أن يدفع صداقاً إزاره ، ولم يكن له رداء ، كما قال سهل (٣) رضي الله عنهم جميعاً ، ثم يزوجه المصطفى صلى الله عليه وسلم بما معه من القرآن .

وأما الاجماع : فقد ثبت مشروعيته بالإجماع كما حكاه ابن قدامة في المغني (٤) ولم يخالف فيها أحد من المسلمين .

(١) النووي على مسلم ٢١١/٩ ، ٢١٤

(٢) النووي على مسلم ٢١٢/٩

(٣) سهل : سبق الترجمة له ص ٢٠٢ .

(٤) المغني ٥٥٨/٩ ، طبعة جامعة الإمام .

أما حكم الصداق فهو فرض على الزوج للزوجة ودلّ على فرضيته قوله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهْنَ نَحْلَهُ﴾ (١) .

أقل الصداق وأكثره :

إتفق العلماء رحمهم الله جميعاً على أنه لاحد لأكثره، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتهم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً﴾ (٢) .

قالوا : والقنطار : الشيء الكثير، حكاه ابن قدامة عن أبي صالح، وحكي عن أبي سعيد الخدري : (مليء مسك الثور ذهباً) وحكي عن مجاهد: (سبعون ألف مثقال) (٣) .

قال صاحب معجم متن اللغة: (القنطار معيار يزن أربعة آلاف دينار)

أي : مائة وسبعة وثلاثون ونصف كيلو، وحكى حكايات عنه حتى قال..... أو جملة مجهولة من المال (٤) .

أما حد المهر قلة : فقد قال قوم : أقله ماتقطع فيه يد السارق وهو عشرة دراهم عند الحنفية (٥) .

وثلاثة دراهم مسكوكة عند المالكية (٦) .

(١) سورة النساء ، آية رقم ٤ .

(٢) سورة النساء آية رقم ٢٠ .

(٣) المغني لابن قدامة ٢٠/٧ .

(٤) المعجم ٦٥٩/٤ لأحمد رضا .

(٥) بدائع الصنائع ١٤٢٦/٢ .

(٦) الموطأ ٦٥/٢ .

وقال آخرون : إن الصداق ليس لأدناه حد محدود، بل إن ما حصل
الإتفاق على شيء له نصف (١) ، جاز أن يكون صداقاً وبهذا قالت الشافعية (٢)
والحنابلة (٣) وابن حزم (٤).

وهو رأي ابن عباس رضي الله عنهما كما سبق في رأس المسألة (٤)

وسأعقد مقارنة لأقل المهر وأكثره عند الفقهاء في مبحث مستقل عند
الكلام عن مسألة من مسائل عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما في الصداق،
وعنوان المسألة: كل ماتراضي به الزوجة يكون مهرأ ولو كان قضييأ من أراك.
وسأعرض أدلة كل فريق على قوله وأناقش ذلك وأبين الراجح إن شاء الله تعالى.

(١) مغني المحتاج : أى يكون شيئاً ينتصف وينقسم إلى نصفين .

(١) مغني المحتاج ٢٢٠/٣ .

(٢) المغني لابن قدامة ٢١٠/٧ .

(٣) المحلى ٦٠٢ / ٩ .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٠/٧، المحلى لابن حزم ٥٠٠/٩ ، مصنف عبد الرزاق ١٧٩/٦ .

المبحث الثاني
في المسائل المروية عن ابن عباس
في الصداق

وتحتة مطلب واحد

المسألة الأولى : كل ماترضى به الزوجة يكون مهرأ ولو

كان قضيباً من أراك : والأراك هو السواك المأخوذ من شجر يعرف

بهذا الاسم

روايات المسألة :-

١- روى أبو محمد علي بن حزم في المحلى قال : رويانا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن إسماعيل عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : لو رضيت بسواك من أراك لكان مهرأ (١) .

٢- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الحسن بن علي بن عفان ثنا يحيى بن آدم عن شريك عن إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن رضيت بسواك أراك فهو لها مهر (٢) .

٣- وروى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن ابن عباس أنه قال : يتزوج الرجل ولو بسواك من أراك (٣) .

توثيق الروايات :

هذه الروايات في بعضها إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف الحديث كما قال عنه صاحب التقريب ٧٤/١ إين حجر:-

وأما بقية رجال أسانيدنا فهم على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

١- وكيع بن عبد مرسى أبو مصعب العقيلي الطائفي مقبول - التهذيب ١٢١/١١

(١) المحلى لابن حزم ٥٠٠/٩ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٠/٧ .

(٣) مصنف عبد الرزاق ١٧٩/٦ .

٢- سفيان الثوري ثقة فقيه حافظ تقدمت ترجمته مسألة ١٠/١٢١.

٣- إسماعيل بن محمد العطار بن جحاده الكوفي صدوق يهم - التقريب ٧٣/١.

٤- عمرو بن دينار - ثقة تقدمت ترجمته مسألة ١٥ النكاح .

سند الرواية الثانية :-

١- أبو عبدالله الحافظ ثقة تقدمت ترجمته مسألة مسألة ١٨ النكاح .

٢- أبو العباس محمد بن يعقوب-صدوق- تقدمت ترجمته مسألة ١٨ النكاح .

٣- الحسن بن علي بن عفان العامري أبو محمد الكوفي القاضي بواسط صدوق
التقريب ٢٥١/١ .

٤- يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية - ثقة حافظ -
التقريب ٢٤١/١ .

٥- شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي بواسط صدوق - التقريب ٢٤١/١ .

٦- إسماعيل بن مسلم بن مسلم المكي أبو إسحاق بن أبي إسحاق - ضعيف
الحديث - التقريب ٢٥١/١ .

سند الرواية الثالثة :-

١- الثوري ثقة حافظ تقدمت ترجمته مسألة ١٠ النكاح .

فهذه الأسانيد تعددت طرقها فينجبر الضعف المتقدم ليرتقي الأثر إلى
حسن لغيره لالتقاءها في عمرو بن دينار في الرواية الأولى والثانية وهو ثقة .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما:-

أن الزوجة إذا رضيت بمهر قليل يقدمه الزوج لها صح النكاح على ذلك
المهر القليل حتى ولو كان عوداً من أراك أو سواكاً من أراك، بمعنى أنه ولو كان
شيئاً يسيراً لايهتم به، فإن النكاح صحيح على ذلك المهر .

دليل ابن عباس :-

هو ما أخرجه الدار قطني بإسناده عن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال (أدوا العلائق وأنكحوا الأيامى قيل وما العلائق يارسول الله قال : ماتراضى عليه الأهلون، ولو قضيباً من أراك (١) - وحديث التمس ولو خاتماً من حديد (٢) .

وجه الدلالة : أن كلاً من الحديثين يفيد صحة المهر بالشيء القليل .

من وافق ابن عباس ومن خالفه :-

وافقه الحنابلة والشافعية ، وخالفه الحنفية والمالكية :

فالمذهب الحنفي : جاء في بدائع الصنائع: وأما بيان أدنى المقدار الذي يصلح مهراً : أدناه عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم.

ودليلهم قوله تعالى ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم﴾ (٣) .

فشرط سبحانه وتعالى أن يكون المهر مالاً، والحنة والدائق ونحوهما لا يعدان مالاً فلا يصلح مهراً ، وروي عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (المهر دون العشرة) (٤) والعشرة دراهم الإعتبار بها يوم التسليم كما قال ذلك الكاساني .

المذهب المالكي : يقول الإمام مالك أقل الصداق ربع دينار من الذهب أو ثلاثة دراهم كيلا من الفضة، أو مايساوي الدراهم الثلاثة - أي دراهم الكيل فقط في المشهور - المالكية قاسوه على نصاب السرقة (٥) .

-
- (١) الدار قطني ٢٤٤/٢ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٣٩/٧ وسعيد بن منصور في سننه ١٧٠/١ وقال ابن حجر أسناد ضعيف جداً . تلخيص الحبير لابن حجر ١٩٠/٢ .
 (٢) رواه البخاري ومسلم ، البخاري برقم (٢٢١٠) و (٥٢٠٩) ومسلم برقم (١٤٢٥) .
 (٣) سورة النساء ، آية ٢٤ .
 (٤) بدائع الصنائع للكاساني ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ ، والحديث رواه الدارقطني ٢٤٥/٢ ، قال الزيلعي حديث ضعيف ، أنظر نصب الراية ١٩٦/٢ .
 (٥) بداية المجتهد لابن رشيد الحفيد ٢٠/٢ ، والشرح الكبير للدردير ٢٩٣/٢ .

المذهب الشافعي : جاء في مغني المحتاج :- ولاتتقدر صحة الصداق

بشيء لقوله تعالى ﴿ أن تبتغوا بأموالكم ﴾ فلم يقدره بشيء .

ولقوله صلى الله عليه وسلم إلتمس ولو خاتماً من حديد - بل ضابطه
(ماصح مبيعاً صح صداقاً) (١) ، والراجع ماقاله الإمام .

والحنابلة : جاء في شرح منتهى الإرادات : ولا يتقدر الصداق فكل
ماصح ثمناً في بيع أو أجرة في إجاره صح مهراً وإن قل لحديث إلتمس ولو
خاتماً من حديد، وحديث (ولو أن رجلاً أعطى امرأة ملء يده طعاماً كانت
حلالة له) رواه أبو داود بمعناه (٢).

وعن عامر بن ربيعة (أن امرأة من فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم (أرضيت من مالك ونفسك بنعلين، قالت نعم . فأجازه)
رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه (٣).

واشترط الحزقي أن يكون للصداق نصف يتمول فلا يجوز على فلس ونحوه.

مقارنة الآراء السابقة :-

من العرض السابق يتضح لنا أن أهل العلم قد اختلفوا في أقل المهر على
قولين:

أ- **القول الأول :** لابن عباس رضي الله عنهما ووافقته الشافعية والحنابلة ومفاده
أن الصداق غير مقدر لا أقله ولا أكثره فكل مازيت به الزوجة يكون مهراً
ولو كان قضيماً من أراك كما يقول ابن عباس رضي الله عنهما .

(١) مغني المحتاج ٢٢٠/٢ ، والحديث أنظر البخاري برقم (٢٢١٠)، أنظر نهاية المحتاج
٢٤٩/٦ .

(٢) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٦٢/٢/ والمغني لابن قدامة ٩٩/١٠

(٣) مسند أحمد ٤٤٥/٢، والترمذي حديث رقم ١١١٢ ، تحفة الأحوذى ٢٥١، ٢٥٠/٤ .

ب - **القول الثاني** : للحنفية والمالكية : قالوا إن أقل المهر مقدر فأقله هو ماتقطع فيه يد السارق، وهو عشرة دراهم عند الحنفية وثلاثة دراهم مسكوكة عند المالكية أو ربع دينار .

*** الأدلة :-**

أ- أدلة أصحاب القول الأول :-

إستدل الفريق الأول بالكتاب والسنة والقياس :-

أولاً : دليلهم من الكتاب آية ﴿أن تبتغوا بأموالكم﴾ (١)

وجه الدلالة : قالوا إنه مطلق ولم يقدر بشيء .

ثانياً : من السنة :-

١- إستدلوا بحديث سهل بن سعد الساعدي الذي ورد في الصحيحين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: (إلتمس ولو خاتماً من حديد) (٢)

(١) سورة النساء آية ٢٤

(٢) صحيح البخاري ١٣٢٢/٢، ٢٣٦٦/٦، ٢٢٧، ٨/٧، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٠٢

ومسلم في صحيحه ١٠٤١/٢ حديث الواهبة نفسها.

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم طلب من الخاطب إلتماس شيئاً يقدمه مهراً حتى ولو كان خاتماً من حديد ، فدل أنه يصح أن يكون شيئاً يسيراً ، فإن قوله ولو خاتماً من حديد مبالغة في تقليله فيصح بكل ماتراضى عليه الزوجان أو من إليه ولاية العقد مما فيه منفعة وله قيمة .

*** المناقشة :-**

يمكن مناقشة هذا الإستدلال بأنه معارض لقوله تعالى ﴿أن تبتغوا بأموالكم﴾ فإن الله تعالى ذكر في هذه الآية إبتغاء النكاح بالمال ، والشيء القليل كالخاتم ونحوه لا يكون مالاً ، وبالتالي لا يصح مهراً .

وبأنه معارض كذلك لحديث جابر رضي الله عنه قال : (المهر دون عشرة دراهم فدل ذلك أن خاتم الحديد لا يصح مهراً ، لأنه لا تبلغ قيمته عشرة دراهم .

*** الجواب :-**

ويجاب على هذا النقاش بالآتي :-

أما عن معارضته للآية ، فلا معارضة ، لأن خاتم الحديد مما يبتاعه الناس ويشتر منه وكل شيء حصل فيه البيع والشراء بين الناس فهو مال حتى وإن كان قليلاً .

وأما حديث جابر : فلو صح فهو موقوف على جابر ولا يرتقي إلى درجة المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم المروي في الصحيحين من حديث الخاتم ، ولكنه حديث ضعيف .

قال ابن حزم : هو مروي من طريقين ساقطين :

الأول : عن حرام بن عثمان ، وهو في غاية السقوط ، لاتحل الرواية عنه .

والثاني : عن طريق مبشر ابن عبيد الحلبي وهو كذاب مشهور بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط، والرواية عن علي باطلة، لأنه من رواية داود بن علي بن زيد الأودي، وهو غاية في السقوط (١) .

الحديث الثاني : حديث عامر بن ربيعة (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم: (أجاز نكاح امرأة على نعلين) (٣) قال الترمذي حديث حسن صحيح.

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم أجاز نكاحاً وصدقه نعلان، والنعلان غالباً لاتكون لها قيمة عند عامة الناس، لامتهانها من جهة، ولقيمتها البسيطة من جهة أخرى. فدل ذلك أن المهر ليس لأقله مقدار، إذا لو كان له مقدار لبينه صلى الله عليه وسلم ، ولما أجاز فيه النعلان صداقاً للمرأة.

المناقشة :-

نوقش هذا الحديث بأنه ضعيف قال الكمال بن الهمام: وحديث النعلين وإن صححه الترمذي فليس بصحيح، لأن فيه عاصم بن عبيد الله قال ابن الجوزي ، قال ابن معين ضعيف لا يحتج به ، وقال ابن حبان فاحش الخطأ فترك (٤) .

(١) المحلى لابن حزم ١٠٤/٩ .

(٢) عامر بن ربيعة : ابن كعب ابن مالك بن ربيعة بن عامر العنزي كان أحد السابقين للإسلام هاجر إلى الحبشة مات سنة ٣٢ هـ الإصابة لابن حجر .

(٣) تحفة الأحوذى ٢٥٠/٤ ، ٢٥١ ، سؤال الترمذي حديث حسن صحيح .

(٤) أنظر تحفة الأحوذى ٢٥١/٤ .

الجواب :-

وأجيب عن هذا بأن الحديث لم يقل عنه الترمذي صحيح فقط ، بل قال حسن صحيح، وهذا لإصطلاح عند الترمذي معلوم بأنه حسن من طريق وصحيح من طريق آخر عنده، والحديث الضعيف إذا تعددت طرقه إرتقى إلى درجة الحسن لغيره، والترمذي رحمه الله حينما روى هذا الحديث قال: وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وسهل وأبي سعيد وأنس وعائد وجابر وأبي حذرر الأسلمي (١).

فدل هذا أن للحديث متابعات وشواهد وطرقاً تعضد معناه، وتجبر ضعفه.

واستدلوا بالقياس فقالوا :-

إن الصداق بدل منفعة البضع، فجاز بما تراضيا عليه من الأموال كالأجر أي - فكما أن الأجرة تصح بما اتفقا على قليلها وكثيرها، فكذلك المهر يصح بما اتفقا على قليله وكثيره لأنه مقابل منفعة البضع، والأجرة مقابل منفعة العين المؤجرة. فصح ذلك قياساً عليها (٢) .

المناقشة :-

يناقش بأنه قياس مع الفارق، فليس الصداق كالإجارة، إذ هو تعبير عن صدق الزوج ورغبته الأكيدة في الزوجة، وإلاً فالإستمتاع كما هو حاصل للرجل حاصل للمرأة، وأما الإجارة فهي مقابلة منفعة عين فقط والمتعة حاصلة عن طرف واحد فقط على خلاف الصداق، فالمتعة المقابلة له من الطرفين معاً.

(١) تحفة الأحوذى ٢٥١/٤ .

(٢) المغنى لابن قدامه ١٠٠/١٠

الجواب :

ويمكن الجواب عن هذا النقاش بأن فيه تكلف ، فالواقع أن الصداق يصح بكل ما يسمى مالا ، كالإجارة تصبح بكل ما يسمى مال وإن قل إذا اتفقا عليه .

ب - أدلة الفريق الثاني :-

واستدل الفريق الثاني القائل بأن أقل الصداق مقدر بما تقطع به يد السارق وهو عند الحنفية عشرة دراهم وعند المالكية ربع دينار أو ثلاثة دراهم إستدلوا :-

بالكتاب والسنة والقياس :**١- أولاً دليلهم من الكتاب :**

قوله تعالى ﴿ أن تبغوا بأموالكم ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

قالوا : ذكر الله تعالى ابتغاء النكاح بالمال ، وأيضاً إشتراط في المهر أن يكون مالا ، والشيء القليل كالحبة والدانق لا تكون مالا فلا تصح مهراً (٢) .

المناقشة :-

يمكن أن يناقش هذا الإستدلال بأنه حجة عليكم: إذ أن الآية ذكرت المال وكل شيء تعاطاه الناس واشتروه ولو بفلس واحد فإنه يسمى مالا فخاتم الحديد يشتري فهو مال ، والنعال يشتري ويباع فهو مال ولا دليل على تخصيصكم للآية بأن المال فيها هو ما لم يكن قليل ، فالحبة والدانق بل والجرام في وقتنا

(١) سورة النساء آية رقم (٢٤)

(٢) بدائع الصنائع ١٤٢٩/٣

المعاصر يعتبر مالا كما هو الحال في معاملة بيع وشراء الذهب .

ثانياً : دليلهم من السنة :

واستدل الحنفية بحديث رواه عن جابر رضي الله عنه أنه قال : (لا مهر دون عشرة دراهم) (١) .

وجه الدلالة من الحديث :-

قالوا : هو نص على عدم صحة المهر إذا قل عن عشرة دراهم (٢).

المناقشة :-

ونوقش هذا الدليل بأنه حديث ضعيف، ففي سنده مبشر بن عبيد، وحجاج بن أرطأه وهما ضعيفان عند المحدثين قال الزيلعي : قلت أخرج الدار قطني ثم البيهقي في سننهما عن مبشر بن عبيد حدثني الحجاج بن أرطأه عن عطاء وعمر بن دينار عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم إنتهى . قال الدار قطني: مبشر بن عبيد متروك الحديث، أحاديثه لا يتابع عليها.

وأسند البيهقي في المعرفة عن أحمد بن حنبل أنه قال : أحاديث مبشر ابن عبيد موضوعة كـذب إنتهى قال ابن القطان في كتابه ————— :

(١) أخرجه الدار قطني في باب المهر من كتاب النكاح، سنن الدار قطني ٢٤٥/٢ وسنن

البيهقي ٢٢/٧ ، وقال الزيلعي حديث ضعيف ، أنظر نصب الراية ١٩٦/٢ .

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢١٨/٢ المغني لابن قدامة ٩٩/١٠ طبعه .

وهو كما قال لكن بقي عليه الحجاج ابن أרטأة وهو ضعيف، ويدلس على الضعفاء إنتهي (١) .

وأجيب :-

بأن له شواهد تعضده، قال الكمال بن الهمام : قلنا له شاهد يعضده وهو ماروى عن علي رضي الله عنه قال : (لاتقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ولايكون المهر أقل من عشرة دراهم (٢) .

الرد :-

ورد هذا الجواب : بأن هذا موقوف على علي رضي الله عنه، وهو أيضاً حديث معلول . قال الزيلعي : وتقدم ذلك في حديث جابر وفي حديث علي وفي حديث عبد الله بن عمر وكلها معلولة (٣) والمراد بالحديث هنا أي الأثر وهو ماروي عن الصحابة ، لأنه يسمى حديثاً موقوفاً.

ثالثاً : دليل المالكية القياس :-

إستدل المالكية على التحديد بربع دينار أو ثلاثة دراهم بالقياس على ماقطع به اليد عندهم .

قال ابن العربي لأن البضع عضو ، واليد عضو ، فلما استبيحت يد السارق بمقدار من المال وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم - فكذلك البضع يستباح به (٤) .

(١) نصب الراية للزيلعي ١٩٦/٣

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢١٩/٢

(٣) نصب الراية للزيلعي ١٩٦/٢

(٤) تفسير ابن العربي ٨٨/١ والقرطبي ١٢٨/٥

المناقشة :-

ونوقش هذا القياس من وجهين بأنه قياس في مقابل النص وبأنه قياس مع الفارق في مقابل النص وهو حديث إلتمس ولو خاتماً من حديد فلا يصح القياس في مقابل المنصوص . وبأنه قياس مع الفارق لأن اليد تقطع وتبين، بخلاف الفرج، وأيضا اليد قطعت في ربع دينار نكالا للمعصية، والنكاح مستباح بوجه جائز، وأيضا القدر المسروق حق آدمي يجب على السارق رده مع القطع(١).

الرأي الرابع :-

بعد هذه المقارنة الموجزة يترجح حسب الدليل ماذهب إليه الفريق الأول من أن أقل المهر لا يتقدر بمقدار ، وأنه جائز وصحيح بما قل أو كثر من المال إذا حصل عليه التراضي من الزوجين أو من ينوب مناهما وذلك للأسباب الآتية :-

- ١- عموم الأحاديث الواردة في ذلك ومنها (إلتمس ولو خاتما من حديد).
- ٢- صحة أدلة ماذهب إليه الفريق الأول ووجاهة الإستدلال بها .
- ٣- عدم تحديد المهر بأقل أو أكثر في الآيات القرآنية التي ذكرت المهر، بل ترك الأمر فيه للتراضي بين الطرفين.
- ٤ - لترجيح عمالقة العلماء لهذا الرأي منهم ابن حجر في الفتح(٢) والقرطبي

(١) فتح الباري لابن حجر ٢٠٩/٩

(٢) المصدر السابق ٢٠٩/٩ .

في الجامع لأحكام القرآن (١) وابن قدامه في المغني (٢) وابن الهمام من ظاهر كلامه في شرح فتح القدير (٣).

وهو إختيار ابن القيم في زاد المعاد (٤).

وبعد :-

هذه أدلة الفريقين قد ذكرتها مع بيان ترجيحاتهم، ولكن الذي أميل إليه أنه يجب أن يعطى للزوجة مهر يشعرها بالكرامة والعزة وهو مايتفق مع مقاصد الشريعة التي حافظت على كرامة المرأة وعزتها، فوجب أن يكون مهرأ له قيمة مالية أو غير مالية ، وأما ماورد في حديث (إلتمس ولو خاتماً من حديد) فكان هذا القدر هو الذي يتناسب مع حال الزوج ، لأنه كان فقيراً ولو تمسك بأكثر من ذلك لحُرِمَ الزواج ، والزواج مقصد من مقاصد الشريعة فكان هذا حكماً للعاجز عن أداء المهر تيسيراً عليه، فالشريعة مبنية على التيسير ورفع الحرج، ودلّ على هذا قصة الرجل الذي جامع في نهار رمضان ثم جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك، قال جامعت زوجتي وأنا صائم، فقال له صلى الله عليه وسلم هل تجد رقبة تعتقها، قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ، قال : لا ، قال فهل تجد ماتطعم به ستين مسكيناً قال : لا ، فأمر له صلى الله عليه وسلم بعزق من تمر فجىء به، فقال له صلى الله عليه وسلم خذ هذا وأطعمه المساكين .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٨/٥.

(٢) المغني لابن قدامه ١٠٠،٩٩/١٠ طبعة هجر .

(٣) شرح فتح القدير ٣١٨،٢١٤/٣

(٤) زاد المعاد ٢٩/٤

قال الرجل : والله يارسول الله ما بين لابيتها أهل بيت أفقر مني، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال له خذه وأطعمه أهلك أو كما قال صلى الله عليه وسلم (١) .

فهذا يفيدنا أن المهر بالنسبة للقادر شيء له قيمته، وأمّا العاجز فيحسب حاله ، ولهذا يمكن الجمع بين الأحاديث ولا تعارض بينها.

والله أعلم

(١) أخرجه البخاري ١٨١/٨ والترمذي حديث رقم ٧٢٤ ، وانظر فتح الباري ٥٩٧/١١ .

المسألة الثانية - إذا عقد الزوج على امرأة وأراد الدخول بها استحباب له أن يعطيها شيئاً من المهر .

روايات المسألة -

١- روى البيهقي في سننه قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق أنبأ (حجاج) (١) قال: قال ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عكرمة يقول: قال ابن عباس رضي الله عنهما إذا نكح الرجل امرأة فسمى لها صداقاً فأراد أن يدخل عليها فليلق إليها رداءً أو خاتماً إن كان معه (٢) .

٢- وروى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن معمر عن أيوب أو غيره عن ابن سيرين أن ابن عباس تزوج امرأة ودخل عليها ولم يكن قدم شيئاً قبل ذلك فألقى عليها مطرفاً كان عليه (٣) .

٣- وروى عبد الرزاق في مصنفه أيضاً قال : أخبرني أبو الزبير أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول : قال ابن عباس إذا نكح المرأة وسمى صداقاً، فأراد أن يدخل عليها فليلق إليها رداءً أو خاتماً إن كان معه (٤) وأمر ابن عباس بإعطاء الزوجة شيئاً عند الدخول للإستحباب قال الخطابي : وروي عن ابن عباس أنه كره أن يدخل الرجل على المرأة ولم يعطها شيئاً (٥) . ولكن الخطابي لم يذكر سند الحديث .

(١) حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل فيه لين كثير التدليس - توفي سنة ١٤٥هـ - التقريب لابن حجر ١٥٢/١ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٢/٧ .

(٣) مصنف عبد الرزاق ١٨٢/٦ .

(٤) مصنف عبد الرزاق ١٨٦/ ٦ .

(٥) معالم السنن للخطابي ٥٩٢/٢ .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات في أحد أسانيدھا الثلاثة حجاج بن أرطأه وهو ضعيف لكن
ينجبر ضعفه مجيء الأثر من طرق أخرى كما مر في روايات المسألة ورجال
أسانيدھا على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :-

- ١- أبو طاهر الفقيه أحمد ابن عمرو بن عبدالله بن عمرو وابن السرح - ثقة -
التقريب ٢٢/١.
- ٢- أبو سعيد بن أبي عمرو من السابعة - التقريب ٤٢٩/٢
- ٣- أبو العباس محمد بن يعقوب-صدوق تقدمت ترجمته مسألة ١٨ النكاح
- ٤- محمد بن إسحاق الصنعاني أبوبكر ثقة ثبت ، التقريب ١٤٤/٢ .
- ٥- حجاج بن أرطأه بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي - كثير الخطأ والتدليس -
التقريب ١٥٢/١.
- ٦- ابن جريج ثقة فقيه فاضل تقدمت ترجمته مسألة ٥ النكاح .
- ٧- أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن كدرس الأسدي مولاھم صدوق -
التقريب ٢٠٧/٢.
- ٨- عكرمة ثقة ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ٩ النكاح .

سند الرواية الثانية :

- ١- معمر بن سليمان الرقي أبوعبيد الكوفي ثقة فاضل التقريب ٢٦٦/٢.
- ٢- أيوب بن محمد بن زياد الوزام أبومحمد الرقي مولى ابن عباس ثقة -
التقريب ٩١/١.
- ٣- ابن سيرين محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن حمزة ثقة ثبت عابد -
التقريب ١٦٩/٢ .

سند الرواية الثالثة:

١- أبو الزبير صدوق - تقدمت ترجمته مسألة ٢ الصداق .

والروايات الثلاث تلتقي في أبو الزبير. فتعددتها والتقاءها يجبر ضعف بعضها .

فقه الآثار المروية عن ابن عباس :-

أن الرجل إذا عقد على امرأة وأراد الدخول بها ولم يكن قد أعطها شيئاً من المهر المسمى فإنه يستحب له أن يعطيها شيئاً من عنده مطرفاً أو خاتماً أو رداءً إن كان معه .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو قوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لما أراد الدخول بالسيدة فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (أعطها شيئاً قال : ما عندي شيء؟ قال إعطها درعك الحطمية) (١).

وجه الدلالة من الحديث :

أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الناكح أن يقدم شيئاً من المهر حتى ولو كان يسيراً عند إرادة الدخول بالزوجة حتى يكون الناكح قد استحل فرجها بكلمة الله ثم بما قدم لها من مهر أو بعض مهر.

وقوله صلى الله عليه وسلم (عطيها شيئاً) هو أمر والأمر كما هو معلوم يقتضي الوجوب لكن هناك قرينه تصرفه إلى الإستحباب وهو حديث السيدة عائشة قالت (أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً) (٢).

(١) رواه أبو داود في سننه الحديث رقم (٢١٢٦) والنسائي ١٢٩/٦ وسكت عنه أبو داود
(٢) الكامل لابن عدي ١٢٢٨/٢ وهو ضعيف .

ومن وافق ابن عباس ومن خالفه من الأئمة المجتهدين في هذه المسألة :-

واقفه الحنفية والشافعية والحنابلة، وخالفه المالكية :-

فالحنفية :

قال في شرح فتح القدير بعد أن تكلم عن أقل المهر وأكثره قال ولا مهر أقل من عشرة دراهم رواه الدار قطني والبيهقي، وتقدم الكلام عليه في الكفاءة فوجب الجمع فيحمل كل ما أفاد ظاهره كونه أقل من عشرة دراهم على أنه المعجل وذلك لأن العادة عندهم كانت تعجيل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب العلماء إلى أنه لا يدخل بها حتى يقدم لها شيئاً. نقل عن ابن عباس وابن عمرو الزهري وقتادة تمسكاً بمنعه صلى الله عليه وسلم علياً فيما رواه ابن عباس (أن علياً لما تزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يدخل بها فمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئاً فقال : يارسول الله ليس لي شيء ، فقال : إعطها درعك ، فأعطها درعه ثم دخل لفظ أبي داود ورواه النسائي، ومعلوم أن الصداق كان أربعمئة درهم لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة قالت : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً (١) فيحتمل المنع المذكور على الندب أي ندب تقديم شيء إدخالاً للمسرة عليها تألفاً لقلبها (٢).

والمالكية :

حيث يجب عندهم أن يدفع للمرأة شيئاً من صداقها ولو ربع دينار قبل الدخول والبناء بها، لكن إذا دخل بها وهو لم يعطيها شيئاً مما سمي فالنكاح صحيح ويكون ديناً عليه ولا يمنع من وطئها، قال في البيان والتحصيل :

(١) رواه ابن عدي في الكامل ١٢٢٨/٢ وهو ضعيف. (٢) شرح فتح القدير ٢/٣١٨.

وسئل أي ابن القاسم : عن رجل أصدق امرأته مائة دينار ، فدخل عليها ولم يدفع إليها شيئاً من الصداق، أترى أن يكف عن الوطاء حتى يدفع إليها ربع دينار .

قال : بل يكون دينا عليه ، ولا يكف عن وطئها . قيل له : فإنه أصدقها أقل من ربع دينار،

قال : إن لم يكن بنا بها أمر أن يتم لها ربع دينار ويثبت النكاح وإن دخل بها أتم لها ربع دينار، ولا يوقف عن وطئها حتى يتمها (١).

والشافعية :

قال في مغني المحتاج شرح المنهاج : ويسن أن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شيئاً من الصداق خروجاً من خلاف من أوجبه (٢) .

الحنابلة :

قال في المغني : يجوز الدخول بالمرأة قبل إعطائها شيئاً سواء كانت مفوضة أو مسمى لها .. ثم قال : ولكن يستحب أن يعطيها قبل الدخول شيئاً موافقة للأخبار ولعادة الناس فيما بينهم ويمكن حمل قول ابن عباس ومن وافقه على الإستحباب (٢)

(١) البيان والتحصيل لابن رشد ١٢٩/

(٢) مغني المحتاج للشرييني ٢٢٠/٢

(٣) المغني لابن قدامه ٧٢٠/٦ طبعة دار الفكر .

المسألة الثالثة :- لأبأس أن يزوج السيد عبده أُمته بدون مهر

روايات المسألة :-

١- روى البيهقي في سننه قال :- أخبرنا أبو بكر الإردستاني أنبأ أبو نصر العراقي أنبأ سفيان بن محمد الجوهري ثنا علي بن الحسن ثنا عبد الله بن الوليد ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما :

قال : لأبأس بأن يزوج الرجل عبده أُمته بغير مهر (١)

٢- وروى عبدالرازق في مصنفه قال : أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال : قال ابن عباس في الرجل ينكح أُمته غلامه بغير مهر ، قال : لأبأس بذلك (٢)

توثيق الروايتين :-

هاتان الروايتان في إسنادهما ضعف ، فسفيان ابن محمد الجوهري قال عنه صاحب الميزان يسرق الحديث - ميزان الإعتدال للذهبي ١٧٢/٢ . وأبو بكر الإردستاني وعلي بن الحسن لم أجدا لهما ترجمة ، أما بقية رجال الأسانيد فهم على النحو التالي :-

١- أبو نصر العراقي عبدالله بن عبدالرحمن ثقة - التقريب ٤٥٩/١ .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٢٧/٧

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢٧٥/٧

٢- عبدالله بن الوليد بن عبدالله بن مغفل المزني الكوفي ثقة - التقريب ٤٥٩/١ .

٣- سفيان - ثقة حافظ فقيه - تقدمت ترجمته مسألة ٥ النكاح .

٤- عبدالملك بن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ١٠ النكاح .

٥- عطاء ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ٥ النكاح .

بقية سند الرواية الثانية :

١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ٥ النكاح .

فهذان الإسنادان يلتقيان في ابن جريج ، وعلى ذلك تعددت الطرق فيجبر ضعفها إلى درجة الحسن لغيره .

فقه هذين الأثرين الحرويين عن ابن عباس رضي الله عنهما :-

أن السيد إذا كان مالكا لعبد وأمة ، وأراد أن يزوج عبده تلك الأمة فلا بأس بأن يزوجها بلا مهر ، ولعل العلة في هذا أن ملك اليمين يجعل للسيد الحق في صداقتها لأنها لا تملك شيئاً فلا حق لها بالمطالبة بمهر المثل كما تطالب الحرائر .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو عموم قوله تعالى ﴿ أو ماملكت أيما نكم ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى بين حل ملك اليمين من الإماء في الوطاء ، فدل ذلك على أن التصرف فيها تسرياً أو تزويجاً لعبده يجوز بلا مهر ، لأنها لأملاك لها ، فهي مملوكة العين والمنفعة .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :- وافقوه بالإجماع

فالحنفية :- جاء في شرح فتح القدير :-

وإذا زوج عبده من أمته لا يجب عليه مهر لها ولا للسيد (١)

والمالكية : جاء في الشرح الكبير :- ولعبد تزوج ملك سيده ، بلا مهر سواء خشي على نفسه العنت أم لا (٢).

والشافعية : جاء في منتقى المحتاج :- ولو قال سيد أمة لعبده زوجتكها بلا مهر صح (٣)

والحنابلة : جاء صاحب المغني : وإذا زوج أمته لعبده بغير مهر فقد لزمها النكاح كبيرة كانت أو صغيرة (٤)

(١) شرح فتح القدير ٣٩٢/٢

(٢) الشرح الكبير ٢٦٢/٢

(٣) مغنى المحتاج ٢٢٩/٣

(٤) المغنى لابن قدامة ٤٢٢/٩

المسألة الرابعة :- إذا مات الزوج قبل الدخول بالزوجة وقد سمى لها صداقاً فلكما مسمى والميراث.

روايات المسألة :-

١- روى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو سعيد عن أبي عمرو ثنا أبو العباس الأصم أنبأ الربيع أنبأ الشافعي أخبرني عبد المجيد عن ابن جريج قال : سمعت عطاء يقول : سمعت ابن عباس سئل عن المرأة يموت عنها زوجها وقد فرض لها صداقاً قال : لها الصداق والميراث (١)

٢- روى عبدالرازق في مصنفه قال : عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يسأل عن المرأة يموت زوجها وقد فرض لها صداقاً قال لها صداقها ولها الميراث (٢)

توثيق الروايتين :-

هاتان الروايتان أخرجهما البيهقي في سننه وعبدالرازق في مصنفه كلاهما عن ابن جريج حيث يلتقي السند فيه ، والسند الأول عند البيهقي فيه مجاهيل فيعتبر ضعيفاً ، لكن جبره طريق عبدالرازق .

ورجال الإسنادين على النحو التالي :-

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٤٧/٧

(٢) مصنف عبدالرازق ٢٩٤/٦

سند الرواية الأولى :

- ١- أبوسعيد بن أبي عمرو مجهول من السابعة - التقريب ٤٢٩/٢ .
- ٢- أبو عمرو محمد الزرجاني مجهول - تقدمت الإشارة إليه في الضعفاء ٤٧٨/٢ .
- ٣- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي أبو محمد المصري - التقريب ٢٤٥/١ .
- ٤- الشافعي محمد بن إدريس بن العباس المطلبي فقيه ثبت ثقة - التقريب ١٤٣/٢ .
- ٥- عبد الحبيد بن سهل بن سهل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو وهب - ثقة التقريب ٥١٦/١ .

سند الرواية الثانية :

- ١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته في مسألة ٥ النكاح .

فقهاء هذين الأثرين المرويين عن ابن عباس رضي الله عنهما :-

أن الزوجة لها في مال زوجها المتوفي الذي قد عقد عليها ثم مات قبل الدخول بها وقد سمى لها صداقاً ، لها ماسماه من صداق ولها الميراث لأنها زوجه .

دليل ابن عباس :

هو عموم قوله تعالى ﴿ ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ... ﴾ الآية (١) .

وعوم قوله تعالى : ﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ﴾ (٢) .

(١) سورة النساء آية ١٢

(٢) سورة النساء آية ٢٤

وجه الدفلة من الآية :-

الأولى : نصت على استحقاقها الميراث بعد وفاة الزوج الربع إن لم يكن له ولد والثلث إن كان له ولد .

والثانية : نصت على وجوب دفع صداق المرأة إليها نحلة أي هبة من الزوج .

من وافق ابن عباس من الأئمة في هذه المسألة :-**وافقه الأئمة الأربعة :**

الحنفية : جاء في شرح فتح القدير :- ومن سمي مهرأ عشرة فما زاد فعليه المسمى إن دخل بها أو مات عنها . لأنه بالدخول يتحقق تسليم المبدل وبه يتأكد البدل ، وبالموت ينتهي النكاح في نهايته ، والشئ بانتهاؤه يتقرر ويتأكد ، لأن إنتهاءه عبارة عن وجوده بتمامه فيستعقب مواجبه الممكن إلزامها من المهر والإرث والنسب (١) .

والمالكية : قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير:-

تنبيه : قوله وموت واحد هنا في النكاح الصحيح وفي الفاسد لعقده إذا لم يؤثر خلافاً في الصداق وكان مختلفاً فيه كنكاح المحرم والنكاح بلا ولي فهو —

كالصحيح يجب فيه المسمى بالموت ونصفه بالطلاق قبل الدخول كما نص عليه ابن رشد في نوازله . أھ (١).

والشافعية :-

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب :- فرع :- وإن مات أحد الزوجين قبل الدخول إستقر لها المهر وهو المذهب لأن النكاح إلى الموت فاستقر به المهر كما في الإجاره إذا انقضت مدتها (٢).

والحنابلة :

جاء في المغني :- مسألة : قال - أي الخرقى - ولو مات أحدهما قبل الإصابة وقبل الفرض ورثه صاحبه وكان لها مهر نسائها (٣).

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٠١/٢

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٤٧/٦١

(٣) المغني والشرح الكبير ٥٩/٨ طبعة دار الفكر

المسألة الخامسة : إذا مات الزوج قبل الدخول بالزوجة ولم يسم لها صداقاً فلا صداق لها ولها الميراث

روايات المسألة :-

١- روى عبد الرزاق في مصنفه قال : أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال سمعت ابن عباس يقول في الرجل يتزوج المرأة ولا يمسه ولا يفرض لها صداقاً حتى يموت قال : حسبها الميراث ولا صداق لها ، فإن كان قد فرض لها صداقاً فلها صداق ولها الميراث (١).

توثيق الرواية :

هذه الرواية تفرد بإخراجها عبد الرزاق في مصنفه ورجال إسناده ثقات وهم:-

- ١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته في مسألة ٥ النكاح .
 - ٢- عطاء ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته في مسألة النكاح .
- ورغم أن عبدالرزاق عنعن عنهم ، فإن هذه العنينة لاتضر ، لأنهم ثقات .

فقه هذا الأثر الحروي عن ابن عباس :-

أن الزوجة المتوفى عنها ، إذا كانت وفاة الزوج قبل الدخول بها وكان لم يسم لها صداقاً فإن الصداق يسقط وليس لها صداق ، ولها الميراث لأنها زوجة .

دليل ابن عباس :-

ويستدل لقول ابن عباس :-

بالقياس : حيث يقاس ذلك على البيع ، إذ أن الصداق عوض فعند ما لم يقبض المعوض الذي هو منفعة البضع لم يجب العوض الذي هو الصداق قياساً على البيع ، هكذا أورد ابن رشد هذا القياس في كتابه (١) .

ولعل وجهة ابن عباس في أنه لاصداق لها: لأن الصداق في نظير الإستمتاع وقد فات بالموت ولم يتقرر في ذمته لكونه لم يسم لها شيئاً . أما لو سمي لها فقد أصبح ديناً في ذمته ، ولم تكن هي ممتنعة عن الإستمتاع بها قبل الموت .

من وافق ابن عباس ومن خالفه في هذه المسألة :-

قال ابن رشد في بداية المجتهد :-

المسألة الثانية : إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول بها: فإن مالكا وأصحابه والأوزاعي قالوا : ليس لها صداق ولها المتعة أو الميراث.

وقال أبو حنيفة : لها صداق المثل والميراث وبه قال أحمد وداود .

وعن الشافعي القولان جميعاً إلا أن المنصور عند أصحابه هو مثل قول مالك

وسبب إختلافهم معارضة القياس للأثر (أما الأثر فهو ماروي عن ابن مسعود أنه سئل عن هذه المسألة فقال : أقول فيها برأبي فإن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ فمني : أرى لها صداق امرأة من نسائها لاوكس ولاشطط وعليها العدة ولها الميراث ، فقام معقل بن يسار الأشجعي فقال : أشهد لقضيت فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق ، أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه . وأما القياس المعارض قياساً على البيع . وقال المزني عن الشافعي في هذه المسألة : إن ثبت حديث بروع فلا حجة في قول أحد مع السنة ، والذي قاله هو الصواب . والله أعلم (٢) .

(١) بداية المجتهد لابن رشد ٢٧/٢ .

(٢) بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٧/٢ .

المسألة السادسة : متى طلق الزوج زوجته قبل الدخول تنصف المهر وجاز لولي الزوجة إعفاء الزوج من بعض المهر :

روايات المسألة :-

١- روى عبدالرزاق في مصنفه قال :- أخبرنا ابن جريج قال : قلت لعطاء ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ (١) قال : الولي ، سمعت ابن عباس يقول : أقربهما إلى التقوى الذي يعفو (٢) .

٢- وروى عبد الرزاق في مصنفه أيضاً قال : عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار قال : سمعت عكرمة مولى ابن عباس يقول : كان ابن عباس يقول : إن الله رضي بالعفو وأمر به ، فإن عفت فذاك، وإن عفا وليها الذي بيده عقدة النكاح ورضيت جاز (٢) .

٣- وروى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو طاهر الفقيه وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن اسحق الصنعاني ثنا ابن أبي مريم ثنا محمد بن مسلم الطائف حدثني عمرو بن دينار عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في الذي ذكر الله تعالى ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ قال ذاك أبوها (٤) .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات في أحد أسانيدھا راو مجهول وهو أبو سعيد بن عمرو قال عنه صاحب التقريب : مجهول من السابعة - التقريب ٤٢٩/٢ . أما بقية رجال الأسانيد فهم على النحو التالي :-

-
- (١) سورة البقرة آية ٢٣٧
 - (٢) مصنف عبدالرزاق ٨٢/٦
 - (٣) مصنف عبدالرزاق ٢٨٢/٦
 - (٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٢/٧

سند الرواية الأولى :

- ١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ٥ النكاح .
- ٢- عطاء ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ٥ النكاح .

سند الرواية الثانية :-

- ١- عمرو ان دينار المكي أبو محمد الأثرم ثقة ثبت - التقريب ٦٩/٢ .

سند الرواية الثالثة :

- ١- أبوطاهر الفقيه أحمد بن عمرو بن عبدالله السرح - ثقة - التقريب ٢٢١ .
- ٢- أبو سعيد بن أبي عمرو مجهول من السابعة - التقريب ١٤٤/٢ .
- ٣- أبو العباس محمد بن يعقوب صدوق تقدمت ترجمته مسألة ١٨ النكاح .
- ٤- محمد بن إسحاق الصنعاني أبوبكر ثقة ثبت - التقريب ١٤٤/٢ .
- ٥- ابن أبي مريم مالك بن ربيعة السلولي البصري - ثقة - التقريب ٩٦/١ .
- ٦- محمد بن مسلم الطائفي صدوق - التقريب ٢٠٧/٢ .

وهذه الروايات تلتقي في عمرو بن دينار وهو ثقة ثبت .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

أن الزوج إذا طلق زوجته قبل الدخول ، وكانت الفرقة من قبله فإن المهر يتنصف بينهما ، فلها نصفه ويعود الباقي عليها إذا كان قد دفعه ، ولولي الزوجة إعفاءه من ذلك النصف أو بعضه إذا رضيت .

دليل ابن عباس :-

هو قوله تعالى ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما تعملون بصير ﴾ (١) .

وجه الدلالة من الآية :

أن الذي يعتقد النكاح على المرأة هو ولي المرأة وهو أبوها الذي يعفو .
لأن خير ما يفسر به القرآن هو القرآن أو السنة أو قول الصحابي ، وابن عباس
ترجمان القرآن فسر الآية بأن الذي بيده عقدة النكاح هو أبوها .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة:

وافقه الحنفية والمالكية والشافعية في القديم ، وخالفه الجنبلة

والشافعي في الجديد .

الحنفية قالوا :- يجوز إسقاط مازاد على العشرة دراهم لأن المهر
عندهم أقله عشرة دراهم ، قال الجصاص في أحكام القرآن :- وقد قامت دلالة
الإجماع على جواز إسقاط مازاد على العشرة . واختلفوا فيما دونه (١)

المالكية : حيث قال القرطبي : ومنع مالك من هبة البكر الصداق
لزوجها وجعل ذلك للولي مع أن الملك لها (٢) .

وقالت الشافعية : للشافعي قولان : قال صاحب تكملة المجموع شرح

المهذب : مسألة : قال الشافعي رضي الله عنه : قال الله تعالى : ﴿ إلا أن يعفون
أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ الآية وجملة ذلك أنه إذا طلق امرأته قبل
الدخول جاز لها أن تعفو عن نصف المهر الذي وجب لها لقوله تعالى ﴿ إلا أن
يعفون ﴾ ولا خلاف أن المراد به النساء ، وجاز للزوج أن يعفو عن النصف الذي
له الرجوع فيه لقوله تعالى ﴿ وأن تعفو أقرب للتقوى ﴾ ولا خلاف أن المراد به
الأزواج ، وفي الذي بيده عقدة النكاح .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٤١/٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤/٥ .

قوله : قال في القديم : المراد به ولي المرأة وبه قال ابن عباس والحسن البصري والزهري وطاوس وربيعة ومالك وأحمد ، فيكون تقدير الآية على هذا إلا أن يعفون يعني الزوجات عن النصف الذي وجب لهن فيكون جمع الصداق للزوج أو يعفوا الولي عن نصيب الزوجة فيكون الجميع للزوجة لأن الله تعالى قال ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ وهذا ورد فيما بعد الطلاق ، والذي بيده عقدة النكاح عليها هو الولي دون الزوج ، ولأن الكفاية ترجع إلى أقرب مذكور قبله ، وأقرب مذكور قبله هو نصف المرأة.

وقال في الجديد : الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج ، فيكون تقدير الآية ﴿ إلا أن يعفون ﴾ يعني الزوجات ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ يعني الزوج ، وأن يعفو أقرب للتقوى يعني أن عفو الأزواج أفضل من عفو الزوجات .(١)

الحنابلة :

قال صاحب المغني : روى الدار قطني بإسناد - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال : (ولي العقدة الزوج) (٢) ولأن الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج لأنه يتمكن من قطعة ونسخة وإمساكه وليس إلى الولي منه شيء لأن الله تعالى قال : ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾ والعفو الذي أقرب للتقوى هو عفو الزوج عن حقه ، أما عفو الولي عن مال المرأة فليس هو أقرب للتقوى لأن المهر مال للزوجة فلا يملك الولي هبته وإسقاط كغيره من أموالها وحقوقها وكسائر الأولياء من هنا فقط هو المطلوب ومتى طلق الزوج زوجته قبل الدخول تنصف المهر بينهما فإن عفا الزوج عن نصفه كمل المهر جميعه (٣).

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ٣٦٨، ٢٦٧/١٦ .

(٢) أخرجه الدارقطني ٤٠٧ والبيهقي ٢٥١/٧ وضعفه .

(٣) المغني لابن قدامة ١٦٠/٩ ، ١٦١ طبعة هجر

المسألة السابعة :- الخلو بالزوجة قبل الدخول تستحق به

نصف المهر :

روايات المسألة :-

١- روى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو زكريا بن إسحاق ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبا الربيع بن سليمان أنبا الشافعي أنبا مسلم ابن خالد عن ابن جريج عن ليث عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة ويخلو بها فلا يمسه ثم يطلقها ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله تعالى يقول ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾ (١).

٢- وروى البيهقي أيضاً في سننه قال : أخبرنا أبو حازم الحافظ أنبا أبو الفضل ابن خميرويه ثنا أحمد بن تجدة ثنا سعيد بن منصور ثنا هشيم أنبا الليث عن طاوس عن ابن عباس أنه كان يقول في رجل أدخلت عليه امرأته ثم طلقها فزعم أنه لم يمسه قال : عليه نصف الصداق (٢) .

٣- وروى ابن كثير في تفسيره قال : قال الشافعي : أخبرنا مسلم بن خالد أخبرنا ابن جريج عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها : ليس لها إلا نصف الصداق لأن الله يقول ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾ قال الشافعي بهذا أقول وهو ظاهر الكتاب قال البيهقي وليث بن أبي سليم وإن كان غير محتج به فقد روينا في حديث ابن أبي طلحة عن ابن عباس فهو مقوله (٣) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٤/٧ والآية من سورة البقرة ، آية ٢٢٧ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٤/٧ والآية من سورة البقرة ، آية ٢٢٧ .

(٣) تفسير ابن كثير ٢٨٨/١ .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات في أحدها أبو الفضل بن خمرية وهو مجهول ، إلا أن طرقها متعددة فينجبر ضعفها بذلك وترتقي إلى درجة الحسن لغيره ، ورجال اسانيدها على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١- أبوزكريا ان اسحاق لم أجد له ترجمة .
- ٢- أبوالعباس محمد بن يعقوب-صدوق- تقدمت ترجمته مسألة ٢٠ النكاح .
- ٣- الربيع بن سليمان - ثقة - تقدمت ترجمته مسألة ٢٠ النكاح .
- ٤- الشافعي فقيه - تقدمت ترجمته مسألة ٢٠ النكاح .
- ٥- مسلم بن خالد صدوق كثير الأوهام - تقدمت ترجمته مسألة ٢ النكاح .
- ٦- ليث بن أبي سليم صدوق إختلط أخيراً؛ تقدمت ترجمته مسألة ٣ النكاح.
- ٧- طاوس - ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة النكاح ٥ النكاح .

سند الرواية الثانية :

- ١- أبوحازم الحافظ سلمه ان دينار أبوحازم الأعرج التمار المدني - ثقة عابد - التقريب ٢٠٦/١ .
- ٢- أبو الفضل بن خمرية مجهول من الرابعة - التقريب ٤٦٢/٢
- ٣- أحمد بن تجده لم أجد له ترجمة .
- ٤- سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان الخرساني ثقة حافظ مصنف - التقريب ٢٢٠/٢

باقي سند الرواية الثالثة :

- ١- هشيم بن بشير السلمي ثقة فاضل مصنف - التقريب ٢٣٠/٢
- ٢- الليث بن أبي سليم ابن زنيح ، صدوق - التقريب ٢١٢٨ .

فقہ هذه الآثار الحروية عن ابن عباس :-

أن الخلوة بالزوجة بعد العقد الصحيح تستحق به نصف المهر إذا حصلت
الفرقة بين الزوجين لعدم الدخول الذي يتقرر به كل المهر .

دليل ابن عباس :-

هو عموم قوله تعالى ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم
لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى أوجب للمرأة نصف صداقها إذا طلقها زوجها قبل
الميسس وهو الجماع ولم يقيد ذلك بخلوة أو عدمها .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة في هذه المسألة :-

تعريف الخلوة : عرفها الجرجاني فقال : الخلوة الصحيحة : هي غلق
الرجل الباب على منكوحته بلامانع من وطء (٢).

خالفه الأئمة الأربعة الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية في

تنصيف المهر قبل الدخول :-

الحنفية : قال صاحب شرح فتح القدير :- قوله : وشرط يعني
القدوري في لزوم نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول أن يكون قبل الخلوة لأنها
كالدخول عندنا في تأكد تمام المهر بها (٣).

المالكية : قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن :- إختلف علماؤنا
هل يتقرر المهر بوجود الخلوة أم لا ؟ على أربعة أقوال : يستقر بمجرد الخلوة -
لا يستقر إلا بالوطء - يستقر بالخلوة في بيت الإهداء - التفرقة بين بيته وبيتها .
والصحيح إستقراره بالخلوة مطلقاً (٤).

(١) التعريفات للجرجاني في طبعة دار الكتب ص ١٠١ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

(٣) شرح فتح القدير ٢٢٤/٢ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٧/٥ .

الشافعية : قال في تكملة المجموع شرح المذهب : وإن خلا الزوج بها ولم يجامعها فهل حكم الخلوة حكم الوطء في تقرير المهر ووجوب العدة ، يختلف العلماء فيها فذهب الشافعي في الجديد إلى أنه لا يتأثر للخلوة في تقرير المهر ولا في وجوب العدة .. ثم قال : وقال الشافعي في القديم للخلوة تأثير (١)

الحنابلة : قال صاحب المغني : وقد روى عن أحمد إذا خلا بالمرأة وجب الصداق والعدة ولا يحل له أن يتزوج أمها وابنتها (٢).

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٤٧/١٦

(٢) المغني لابن قدامة ٧١٤/٦ ، ٥٨١

المسألة الثامنة : إذا طلقها قبل الدخول إستحققت نصف المهر المسمى :

روايات المسألة :-

- ١- روى أبو محمد علي بن حزم في كتابه المحلى قال : ومن طريق سعيد بن منصور ثنا هيثم أنا ليث - هو ابن أبي سليم - عن طاوس عن ابن عباس أنه كان يقول في رجل دخلت عليه امرأته ثم طلقها فزعم أنه لم يمسها : عليه نصف الصداق (١) .
- ٢- وروى عبد الرازق في مصنفه قال : أخبرني ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : لا يجب الصداق حتى يجامعها ، لها نصفه (٢) .
- ٣- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبوزكريا يحيى بن إبراهيم أنبأ أبي الحسن الطرائفي ثنا عثمان بن سعيد ثنا عبد الله بن صالح عن معاوية ابن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾ فهو الرجل يتزوج المرأة وسمى لها صداقاً ثم يطلقها من قبل أن يمسها والمس الجماع فلها نصف الصداق وليس لها أكثر من ذلك (٣) .

(١) المحلى لابن حزم ٤٨٤/٩

(٢) مصنف عبد الرازق ٢٩٠/٦

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٤/٧

توثيق الروايات :-

هذه الأسانيد فيها رواه لم أجد لهم ترجمة ، ولا يعني ذلك ضعفهم لأنهم قد يكون لهم ترجمة في كتب لم أعثر عليها . وبقية رجال الأسانيد على النحو التالي:-

- ١- سعيد بن منصور ثقة مصنف تقدم في مسألة ٧ الصداق .
- ٢- ليث بن سليم بن زعيم - صدوق - التقريب ١٢٨/٢ .
- ٣- طاوس ثقة فقيه تقدمت ترجمته مسألة ٥ النكاح .
- ٤- أبوزكريا يحيى بن إبراهيم لم أجد له ترجمة .
- ٥- أبو الحسن الطرائفي لم أجد له ترجمة .
- ٦- عثمان بن سعيد ثقة عابد تقدم في مسألة ١٥ النكاح .
- ٧- معاوية بن صالح صدوق له أوهام - تقدم في مسألة ١٠ النكاح .
- ٨- على بن أبي طلحة صدوق له أوهام - تقدم في مسألة ١٠ النكاح .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :

أن الزوج إذا طلق زوجته قبل الدخول بها فإن لها نصف المهر المسمى في عقد النكاح ، وليس لها كل الصداق المسمى لأن كل الصداق المسمى لا يثبت لها إلا بعد الدخول وتكون الفرقة من قبل الزوج :

دليل ابن عباس :-

هو قوله تعالى :- ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى أوجب على الزوج المطلق لامرأته التي عقد عليها ولم يدخل بها نصف ماسماه لها من الصداق .

من وافق ابن عباس من الأئمة الأربعة :-

وافقه الأئمة الأربعة إجماعاً :-

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : وإن طلقها قبل الدخول بها والخلوة فلها نصف المسمى ، لقوله تعالى ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ﴾ (١).

المالكية :

جاء القرطبي في الجامع لأحكام القرآن :- قوله تعالى ﴿ فنصف ما فرضتم ﴾ أي فالواجب نصف ما فرضتم أي المهر فالنصف للزوج والنصف للمرأة بالإجماع (٢).

الشافعية :

جاء في مغني المحتاج :- ويجب مهر مثل بعد وطء ونصفه قبله أي إن طلق قبل الوطء فلها نصف المهر (٣).

الحنابلة :

جاء في المغني : فإن طلقها قبل الدخول بعد تعليمها السورة رجع عليها بنصف أجر تعليمها ، لأن الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع بنصف الصداق (٤).

(١) شرح فتح القدير ٢٢٢/٢

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٤/٢

(٣) مغني المحتاج للشرييني ٢٢٩/٢

(٤) المغني لابن قدامة ١٠٦/١٠ طبعة جامعة الإمام .

المسألة التاسعة :- إذا وقعت الفرقة بطلب من الزوجة الأمة أو**الحرّة قبل الدخول فلا مهر لها :****رواية المسألة عن ابن عباس :-**

١- روى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب ثنا يحيى ابن أبي طالب أنبأ عبد الوهاب ابن عطاء أنبأ سعيد هو ابن أبي عروبة عن عبدالكريم أبي أمية عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الأمة إذا أعتقت قبل أن يدخل بها فاختارت نفسها فلا شيء لها لا يُجمع عليه أن تذهب نفسها وماله (١).

توثيق الرواية :-

هذه الرواية فيها عبدالكريم ابن أبي المخارق أبو أمية المعلم البصري ضعفه ابن حجر في التقريب ٥١٦/١، إلا أنه قال : له في البخاري زيادة ، فهذا يعني تعدد الطرق من غيره ، وأما بقية رجال الإسناد فهم على النحو التالي :-

- ١- أبو عبدالله الحافظ ثقة تقدم في مسألة ١٦ النكاح .
- ٢- أبو العباس محمد بن يعقوب بن عبد الوهاب المدني صدوق - التقريب ٢٢١/٢ .
- ٣- يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزبيران محدث مشهور - الميزان للذهبي ٣٨٦/٤ .
- ٤- عبد الوهاب بن عطاء صدوق به خطأ تقدم في مسألة ٢ النكاح .
- ٥- سعيد بن أبي عروبة بن مهران اليشكري مولاهم أبو النضر ثقة حافظ - التقريب ٢٠٢/١ .

٦- عبدالكريم بن أبي المارق أبو أمية المع لم البصري ضع يف له في البخاري زيادة التقريب ٥١٦/١ .

٧- مجاهد ثقة إمام في التفسير والعلم تقدمت ترجمته مسألة ١٠ النكاح .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما :-

أن الفرقة بين الزوجين - سواء كانا حرين أم حر متزوج أمة، كأن يكون ممن لا يستطيع الطول - وكان ذلك قبل الدخول ، فإنه لامهر لها .

دليل بن عباس على هذه المسألة :-

يمكن أن يستدل له : بأن الطلاق إذا كان من الزوج قبل الدخول فلها النصف جبراً لخاطرها ، وتخفيفاً لمصبتها ، فإن كانت هي المتسببة في الطلاق فلا شيء لها حتى لا يجتمع عليه مصيبتان ، الفراق ونصف المهر ، ونظير ذلك الخلع .

وجه الدلالة من الآية :-

أن منطوق الآية في الطلاق قبل الدخول دل على أن الزوج عليه نصف المهر إذا طلقها قبل الدخول ، وكان الطلاق بسببه ، بدليل (طلقتموهن) ودل بمفهومه أنه لاشيء لها إذا كان بسببها ، حتى لا يجتمع عليه مصيبتان . الفراق ونصف المهر ، ونظير ذلك الخلع .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة على هذه المسألة :-

وافقه الأئمة الأربعة إلا الحنفية قالوا بسقوط المهر مطلقاً سواء كان بسببه أو

بسببها :-

فالحنفية

قال الكاساني : كل فرقة حصلت قبل الدخول وفرض المهر تسقط جميع

المهر (١).

والمالكية :

قال الدردير : إن فسخ النكاح بعيب الزوجة قبل الدخول لم يجب لها شيء (١).

والشافعية :

قال الخطيب الشربيني :- الفرقة الحاصلة من الزوجة قبل الدخول بها تسقط المهر المسمى والمفروض ومهر المثل (٢) .

الحنابلة :

قال ابن قدامة: كل فرقة كانت قبل الدخول من قبل المرأة مثل إسلامها أو ردتها أو بإرضاعها من ينفخ النكاح بإرضاعه أو إرتضاعها وهي صغيرة أو فسخت لإعارة أو عيب أو لعتقها فإنه يسقط به مهرها (٣).

(١) الشرح الصغير ٤٢٧/٢

(٢) مغني المحتاج ٢٢٤/٣

(٤) المغني لابن قدامة ٧٥٢/٦

الفصل الثالث

في

الخلع والطلاق والإيلاء وأحكامهما

وتحتة ثلاثة مباحث

المبحث الأول
في

الظن وأحكامه

وتحت مطالبان

المطلب الأول
في

تعريف الخلع وحكمه وأركانه

معنى الخلع :

الخلع في اللغة بمعنى النزع ، تقول فلان خلع ثوبه أي جرد جسمه منه ، وخلع عليه ثوبه أي أعطاه إياه ، وخلع الوالي العامل أي عزله عن عمله ، وفلان خلع ابنه أي تبرأ منه حتى لا يؤخذ بجنايته (١) .
وخالعت المرأة زوجها مخالعه إذا افتدت منه وطلقتها على الفدية .

والاسم : الخلع بضم الخاء ، وهو استعارة من خلع اللباس لأن كل واحد منهما لباس للآخر ، فإذا فعلا ذلك فكأن كل واحد منهما نزع لباسه عنه (٢) والخلع ورد بضم الخاء وفتحته ولكن غلب في الإصطلاح بالضم لأنهاء الحياة الزوجية وبالفتح لغيره (٣) . وقد عرفه الفقهاء بعبارات مختلفة متقاربة متحدة في المعنى ، فعرفه ابن الهمام أنه : إزالة ملك النكاح ببذل بلفظ الخلع (٤) .

التكييف الفقهي للخلع :

هو تعليق للطلاق من جانب الزوج على شرط وهو المال أو العوض الذي تقبل الزوجة أدائه اليه ولهذه الطبيعة المزدوجة للخلع تترتب عليه أحكام اليمين والمعاوضة معاً ، فمن الناحية الأولى لو ابتدأ الزوج فقال خالعتك على مائة لا يكون من حقه الرجوع قبل قبولها إن أرادت ، ومن الناحية الثانية وهو المعاوضة بما لو ابتدأت الزوجة فقالت خالعتني على مائة جاز لها أن ترجع عن إيجابها قبل قبوله . وعرفه صاحب تنوير الأبصار بأنه إزالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع (٥) .

وعرفه النووي بأنه : فرقة بعوض بلفظ طلاق أو خلع (٦) .

حكم الخلع : مشروع .

وقد ذهب الجمع الغفير من فقهاء المذاهب إلى مشروعية الخلع ، وهي ثابتة بالكتاب والسنة .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | المعجم الوسيط ١٢٢/١ |
| (٢) | المصباح المنير ١٩١/١ |
| (٣) | الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤٢٩/٢ |
| (٤) | شرح فتح القدير ١٩٩/٢ |
| (٥) | تنوير الأبصار مع حاشية ابن عابدين ٤٢٩/٢ - ٤٤١ |
| (٦) | المنهاج مع مغني المحتاج ٢٦٢/٢ |

أما الكتاب : فهو قوله تعالى ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به، تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾ (١)

ووجه الدلالة من الآية :

أن الآية الكريمة تفيد نفي الجناح عن الزوجين إن أرادت الزوجة أن تفتدي نفسها وتخرج من عصمة الزوج مقابل مال تدفعه إليه إن وجد سوء العشرة المؤدية إلى تجاوز ما حدده الله سبحانه وتعالى من حسن المعاشرة بين الزوجين، ونفي الحرج هنا دليل على جواز الخلع.

أما السنة : فقد جاء في البخاري عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت يارسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولادين ، ولكني أكره الكفر (٢) في الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتردين عليه حديقته قالت نعم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إقبل الحديقة وطلقها تطليقة (٣).

وهذه المرأة هي جميلة بنت أبي سلول (٤)

(١) سورة البقرة آية ٢٢٩

(٢) أى كفران معاشرة الزوج .

(٣) صحيح البخاري ١٧٠/٦

(٤) جميلة بنت أبي سلول هي أخت عبدالله بن أبي سلول رأس المنافقين ، كانت تحت حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة ، استشهد في أحد فتزوجت ثابت بن قيس بن شماس فتركته واختلعت منه

أنظر أسد الغابة في معرفة الصحابة ٥١/٧ .

وروى عكرمة عن ابن عباس أن أول من خالع في الإسلام أخت عبدالله ابن ابي ، أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله لايجتمع رأسي ورأسه أبداً ، إني رفعت جانب الخباء فرأيتُه أقبل في عدة ، إذ هو أشدهم سواداً وأقصرهم قامة وأقبحهم وجهاً.

فقال عليه الصلاة والسلام : أتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم ، وإن شاء زدته ، ففرق بينهما (١).

وفي سنن الدار قطني في هذه القصة (فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أتردين عليه حديقته التي أعطاك ؟ قالت : نعم وزيادة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا ولكن حديقته ، قالت نعم) (٢)

ولا خلاف بين الفقهاء في جواز الخلع وأخذ البدل إن كانت الزوجة هي السبب في الفراق وهي الراغبة فيه بدليل الآية التي يفسرها حديث البخاري الذي مر معنا ، غير أن أبا بكر بن عبدالله المزني (٣) شذ فذهب إلى عدم جوازه فقال: لايحل للزوج أن يأخذ من زوجته شيئاً (٤) وذهب إلى أن قوله تعالى ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ منسوخ بقوله تعالى ﴿ وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ﴾ (٥).

(١) تفسير القرطبي ١٢٦/٢ والحديث في البخاري بمعناه ج ٦ ص ١٧٠ .

(٢) قال الدار قطني إسناده صحيح ٢٥٥/٢ وانظر زاد المعاد في هدي خير العباد ٤٣/٤

(٣) عبد الله المزني بن مغفل ابن أسحم المزني ي ممن بايع تحت الشجرة مات سنة ٥٥٧ هـ

انظر تقريب التهذيب لابن حجر ٤٥٢/١

(٤) تفسير القرطبي ١٢٩/٢ ، بداية المجتهد ٧٢/٢ ، المحلى ٢٣٦/١٠

(٥) سورة النساء آية ٢٠

مع أن الآيتين محكمتان ولاتعارض بينهما يمكن القول بنسخ الثانية الأولى فالآية الأولى خاصة باتفاق الجانبين على البذل ، وبذل الزوجة له عن رضا وطوعية ، والآية الأخرى نص في حرمة استعادة بعض مامنحه الزوج لزوجته من المهر على وجه الإكراه والإجبار .

ويظهر من قول ابن القيم أن مع أبي بكر المزني غيره في وجهته فهو يقول: ومنع الخلع طائفة شاذة من الناس خالفت النص والإجماع ، وفي الآية دليل على جوازه مطلقاً بإذن السلطان وغيره ، ومنعه طائفة بدون إذنه (١) والأئمة الأربعة والجمهور على خلافه (٢).

أركان الخلع :

يرى **الحنفية** أن للخلع ركنين هما الإيجاب والقبول ، لأنه عقد على الطلاق بعوض (٢)، والحنفية حصروا الأركان في الإيجاب والقبول دون ذكر العاقدين والبذل ، لأن الإيجاب والقبول منوطان بالعقد ، ولا يمكن تصور حصولهما بدونهما ولأن الصيغة لابد أن تتضمن ذكر البذل ، كما هو رأي أكثر الفقهاء ، وكما يأتي تفصيله معنا في مسائل البحث .

والمالكية يرون أن له خمسة أركان وهي :-

القابل - الموجب - العوض - المعوض - الصيغة (٤)

ويبدو لي أن بالإمكان القول بأن له أربعة أركان : وهي الزوج - الزوجة - البذل - الصيغة .

(١) ورد القول بهذا عن سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين أنظر أحكام القرآن للقرطبي ١٢٨/٢ .

(٢) زاد المعاد ٤٣/٤ .

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ١٨٩٤/٤ .

(٤) حاشية الصاوي على الشرح الصغير ٥١٧/٢ .

والإيجاب : هو كلام الطرف الأول زوج كان أو زوجة ، والقبول هو كلام الطرف الآخر ، فإذا قال الزوج خالعتك على ألف ، وقالت هي قبلت أو خالعت. أو قالت الزوجة خالعتني على ألف وقال الزوج خالعت تم الخلع بينهما لاستيفائه كل أركانه .

والله أعلم .

المطلب الثاني

في

المسائل المروية عن ابن عباس
في الخلع .

المسألة الأولى :- الخلع فسخ لإطلاق .

روايات المسألة :-

- ١- روى أبو محمد علي ابن حزم في كتابه المحلى قال : ومن طريقي أحمد ابن حنبل ثنا يحيى ابن سعيد هو القطان عن سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : الخلع تفريق وليس بطلاق (١)
- ٢- وروى الجصاص في أحكام القرآن قال : وروى عن ابن عباس أنه ليس بطلاق حدثنا عبد الباقي بن فالح قال حدثنا علي ابن محمد قال حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال : سأل رجل طاوساً عن الخلع فقال : ليس بشيء فقلت لاتزال تحدثنا بشيء لانعرفه فقال : والله لقد جمع ابن عباس بين امرأة وزوجها بعد تطليقتين وخلع (٢)

توثيق الروايتين :-

- ١- أحمد ابن حنبل فقيه ثبت تقدمت ترجمته مسألة ١٧ النكاح .
 - ٢- سفيان بن سعيد بن فروخ القطان أبو سعيد القطان البصري ، ثقة متقن حافظ - التقريب ٢٤٨/٢ .
 - ٣- سفيان ثقة حافظ فقيه - تقدم في مسألة ١٩ النكاح .
 - ٤- طاوس ثقة فقيه فاضل تقدم في مسألة ٥ النكاح .
- وقد اجتمعت الروايتان في طاوس عن ابن عباس ، فتعددت بذلك طرقها والتقت في ثقة فقيه فاضل ، فتعتبر صحيحة عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(١) المحلى لابن حزم ٢٢٧/١٠

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٩٦/١

فقه هذين الأثرين المرويين عن ابن عباس :-

أن الخلع فسخ لا ينقص به عدد الطلاق .

وبيان ذلك من خلال دليل ابن عباس رضي الله عنهما الآتي .

دليل ابن عباس :-

إستدل ابن عباس بقوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ... الآية ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :

أنه تعالى قال الطلاق مرتان ثم قال فإمساك عليهما فيما افتدت به ثم قال فإن طلقها فلا تحل له من بعد ، فذكر تطليقتين ثم الفداء ثم الطلقة الثالثة ، قال صاحب المغني قال ابن عباس لو كان الخلع طلاقاً لصار أربعاً . (٢)

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة :-

وافقه الشافعي في قوله القديم والرواية الثانية عند أحمد وخالفه الحنفية والمالكية والشافعي في الجديد ورواية عن أحمد .

فالحنفية :

جاء في المبسوط :- وإذا إختلعت المرأة من زوجها فالخلع جائز والخلع تطليقة بائنة عندنا (٣) .

(١) سورة البقرة آية (٢٢٨) ، ٢٢٩

(٢) المغني لابن قدامة ٤٢٨/٧

(٣) المبسوط للقرطبي ١٧١/٦ ، شرح فتح القدير ٢١٠/٤ ، ٢١١

والمالكية :

جاء في الشرح الكبير : وهو لغة النزاع وشرعاً : طلاق بعوض (١).

والشافعية :

جاء في روضة الطالبين : فصل : يشتمل هذا الكتاب أي كتاب الخلع على خمسة أبواب : الأول : في حقيقة الخلع : فإن فارقها على عوض بلفظ الطلاق فهو طلاق سواء فيه الصريح والكنية وإن لم يجر إلا لفظ الخلع فقولان: الجديد أنه طلاق ينقص به العدد وإذا خالعه ثلاث مرات لم ينكحها إلا بمحلل ، والقديم أنه فسخ لا ينقص به العدد ويجوز تجديد نكاحها بعد الخلع بلا حصر ، والجديد هو الأظهر عند الأصحاب (٢).

الحنابلة :

جاء في المغني : اختلفت الرواية عن أحمد في الخلع ففي إحدى الروايتين أنه فسخ وهذا اختيار أبي بكر و قول ابن عباس، والرواية الثانية أنه طلاقه بئنة (٣) وهذه الرواية ضعيفة .

مقارنة الآراء :-

من عرض أقوال الأئمة السابق يتضح لنا أنه لاختلاف بين الفقهاء أن الخلع إذا وقع بلفظ الطلاق أو نوى به الطلاق كان طلاقاً بئناً كما جاء في حديث فاطمة بنت قيس (إقبل الحديقة وطلقها طلقة) ولكن الخلاف فيما إذا وقع الخلع بلفظ الخلع هل يقع فسخاً أو طلاقاً؟ ولو لم ينو به الطلاق؟ . فالعلماء قد اختلفوا في كون الخلع فسخاً أم طلاقاً على قولين :-

(١) الشرح الكبير للدردير ٢/٢٤٧.

(٢) روضة الطالبين للنووي ٧/٢٧٥.

(٣) المغني لابن قدامة ١٠/٢٧٤ طبعة

أ- **القول الأول** : الخلع فسخ لاطلاق ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ووافقه من الأئمة الحنابلة والشافعي في القديم .

ب- **القول الثاني** : الخلع طلاق ، ينقص به عدد الطلاق ، وبه قال الحنفية والمالكية والشافعية في الجديد ورواية عند أحمد وهي ضعيفة.

الأدلة :-

أ- أدلة أصحاب القول الأول :-

إستدل أصحاب القول الأول بالكتاب والسنة والمعقول .

أولاً :- دليلهم من الكتاب :

إستدلوا بقوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولايحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ، فإن طلقها فلا تحل من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ... الآية ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :

قال صاحب المغني : إن الله تبارك وتعالى قال ﴿ الطلاق مرتان ﴾ ثم قال : ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ ثم قال ﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ فذكر سبحانه وتعالى تطليقتين ثم الفداء الذي هو الخلع، ثم الطلقة الثالثة فلو كان الخلع طلاقاً لصار أربعاً ، وهذا لم يقل به أحد ، فتعين أن يكون فسخاً (٢) .

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٢) المغني لابن قدامة ٤٢٨/٧ ، ٢٧٤/١٠ طبعة جامعة الإمام .

الناقشة :-

ناقش الكمال بن الهمام هذا الإستدلال فقال : هذا أولاً معارض لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً ﴾ (١)

ثم إن الآية لاتفيد أن الخلع فسخ لاطلاق ، بل تفيد بعد غاية النزول أن الإفتداء فرقة ليس غير ، فإن حاصل الثبوت به كونه تعالى بعد مأفاد شرعية الثلاث وبين ذلك نص على حكم آخر هو جواز دفعها البدل تخلصاً من قيد النكاح وأخذه منها من غير تعرض لكونه غير طلاق أو طلاق (٢).

الجواب :-**ويجاب عن نقاش الكمال بما يلي :-**

أولاً : قوله إن آية ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً ﴾ معارضة للآية الأولى غير مسلم لأنه لامعارضة بين الآيتين، فالآية الأولى واردة في الخلع والثانية ليست في الخلع، بل واردة في حكم يخالف الأولى ، وهو أن الزوج إذا أراد أن يفارق زوجته فلا يأخذ منها شيئاً والدليل على هذا من الآية ، لأن الآية الأولى واردة فيما إذا طلبت المرأة الفراق فتعطي الزوج مادفعه أو بعضاً من المهر أما الآية الثانية فوارده فيما إذا أراد الزوج المفارقة فلا يجوز له أن يأخذ من الزوجة شيئاً لأن الفرقة من قبله .

ثانياً : أن ابن عباس هو الذي فسر الآية الأولى بأنها واردة في الخلع وأن الخلع فسخ ، وخير مايفسر به القرآن ، هو القرآن أو السنة أو قول الصحابي لاسيما ابن عباس وهو عالم وفقهه ويعتبر أثره الموقوف هنا في حكم الحديث المرفوع ، لأنه ليس من قبيل الرأي والإجتهد .

(١) سورة النساء آية ٢٠

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢١٢/٤ ، ٢١٣

٢- دليلهم من السنة :-

إستدلوا بما رواه أبو داود والترمذي من قصة امرأة ثابت ابن قيس وفيها
[فأمرها أن تعتد بحيضة] (١) .

وجه الدلالة من الحديث :-

قالوا :- لو كان الخلع طلاقاً لما أمرها أن تعتد بحيضة واحده فقط (٢)
ويعضد هذا الحديث الربيع بنت معوذ (٣) (أن عثمان أمرها أن تعتد بحيضة
قالت اتبع عثمان رضي الله عنه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة
ثابت ابن قيس) (٤) .

قال الخطابي : هذا أقوى دليل لمن قال أن الخلع فسخ وليس بطلاق ،
إذا لو كان طلاقاً لم تكثف بحيضة واحدة .

المناقشة :-

ناقش ابن الهمام هذا الإستدلال فقال : لقد سماه رسول الله صلى الله عليه
وسلم طلاقاً ، إذ حكم في خلع امرأة ثابت بن قيس بأنها طلقة على ما في البخاري
أنه قال : (إقبل الحديقة وطلقها طلقة) (٥) .

وقال ابن قدامة : وأما قول عثمان : لاعدة عليها : فيعني العدة المعهودة
للمطلقات (٦) .

(١) عون المعبود ٢٢٤/٢ ، تحفة الأحوذى ٢١٦/٢ ، والحاكم في مستدركه ٢٠٦/٢ وقال
حديث صحيح الإسناد .

(٢) فتح الباري ٤٠٢/٩

(٣) الربيع بنت معوذ بن الحارث بن رفاعة بن الحارث بن أسود بن مالك بن النجار
توفيت عام ١٨٩ هـ انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥٠/٢

(٤) رواه النسائي في السنن ١٨٦/٦ ، وابن ماجه في سننه ٦٦٢/١

(٥) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢١٢/٤ ، والحديث أخرجه البخاري ٤٦٥/٢ .

(٦) المغني لابن قدامة ٢٧٥/١٠

رد كلام الكمال :-

ويجاب عن هذا النقاش الذي أورده الكمال بن الهمام الحنفي : بأن الخلع له طريقان في الوقوع ، إما أن يقع بلفظ الطلاق كما في حديث فاطمة بنت قيس (إقبل الحديقة وطلقها طلقة) . وإما أن يقع بلفظ الخلع ، وكونه بلفظ الطلاق لاخلاف بين الفقهاء أنه يقع طلقة بائنة ، ولكن الخلاف إذا كان بلفظ الخلع هل هو طلاق أم فسخ ؟

هذا هو موضع النزاع ، وأما ماعارضتم به فليس فيه خلاف .

ثالثاً : دليلهم من المعقول : قال صاحب المغني :-

الخلع فرقة خلت عن صريح الطلاق ونيته فكان فسخاً كسائر الفسوخ هذا إذا لم يقع بلفظ الطلاق أو نيته ، فإن وقع بلفظ الطلاق فهو طلقة بائنة (١)

ب - أدلة أصحاب القول الثاني :-

إستدلوا بالسنة والمعقول :-

أولاً : دليلهم من السنة :-

١- حديث صاحبة الحديقة ، حينما قال لها صلى الله عليه وسلم : أتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم ، قال صلى الله عليه وسلم لزوجها (خذ الحديقة وطلقها طلقة) رواه البخاري (٢).

وجه الدلالة من الحديث :-

قال الكمال بن الهمام : إنه صلى الله عليه وسلم سماه طلاقاً ولم يسمه خلعاً ، إذ قال لزوجها (طلقها طلقة) ولم يقل (اخلعها ، فدل هذا على أن الخلع طلاق ينقص به عدد الطلاق وليس فسخاً (٣) .

(١) المغني لابن قدامة ٢٧٥/١٠ .

(٢) أنظر فتح الباري ٣٩٥/٩

(٣) انظر شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي ٢١٢/٤ بشيء من التصرف .

والحديث أخرجه البخاري ٤٦٥/٣ .

المناقشة :-

ويناقش هذا الإستدلال : بأن الخلع له طريقان في الوقوع :

أ - **الطريق الأول** : أن يقع الخلع بلفظ الطلاق كما في حديث فاطمة بنت قيس (إقبل الحديقة وطلقها طلقة) .

ب- **الطريق الثاني** : أن يقع الخلع بلفظ الخلع أما الطريق الأول وهو كونه يقع بلفظ الطلاق فلا خلاف بين العلماء أنه يقع طلقة بائنة وهذا ليس هو محل النزاع ولا مدار البحث .

وأما الطريق الثاني وهو كونه يقع بلفظ الخلع فهو الذي فيه الخلاف هل يكون طلاقاً أم فسخاً ؟ وهو مدار البحث وموضع النزاع وعلى ذلك فاستدلّكم هو في غير موضع النزاع فيرد .

ثانياً :- دليلهم من المعقول :-

إستدلوا من المعقول بقولهم : إن المرأة بذلت العوض للفرقة والفرقة التي تكون من الزوج هي الطلاق دون الفسخ (١) .

المناقشة :-

ويمكن مناقشة هذا الإستدلال من وجهين :-

الوجه الأول : أنه يعارضه قول ابن عباس ، وقد بينا أن قوله يأخذ حكم الحديث المرفوع ، لأنه ليس من قبيل الرأي والاجتهاد .

الوجه الثاني : قوله إن الفرقة التي تكون من الزوج لاتقع إلا طلاقاً هذه دعوى لادليل عليها ، وهو من المتنازع فيه ، فيعتبر هذا في مصادره .

(١) المغني لابن قدامة ١٠ / ٢٧٥ .

ثمرة الخلاف في هذه المسألة :-

الثمرة من الخلاف في مسألة هل الخلع فسخ أم طلاق ؟ هي كما قال ابن قدامه رحمه الله :

قال : إذا قلنا الخلع طلاق ، فخالعها مرة حسبت طلاقاً فنقص بها عدد الطلاق . وإن خالعها ثلاثاً فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره .
وإن قلنا هو فسخ لم تحرم عليه وإن خالعها مائة مرة (١).

الرأي الراجح :-

يترجح عندي بعد العرض السابق من الدراسة المقارنة أن الراجح هو الرأي الأول وهو أن الخلع فسخ لا طلاق ، وذلك للأسباب الترجيحية التالية:-
١- قوة أدلة الفريق الأول ووجاهة الإستدلال بها.

٢ سلامتها من المعارضة الصحيحة .

٢- أن الله سبحانه وتعالى بين بأن الطلاق الذي في القرآن هو طلقتان وأنه لا يحل له أن يأخذ منها شيئاً إلا أن يكون هناك خوف من عدم إقامة حدود الله ، فحينئذ أبيع الغداء بأي لفظ وقع به فهو فداء هكذا فهم ابن عباس رضي الله عنهما ، وأفتى به ، وهو ماتؤيده السنة الصحيحة .

٢- أن هذا الرأي رجحه عمالقة العلماء ، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إذ قال :-

وقد نقل القول بأنه طلاق بائن محسوب من الثلاث عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم ، لكن ضعف أحمد وغيره كابن المنذر وابن

خزيمة والبيهقي وغيرهم من أئمة العلم بالحديث ، ضعفوا النقل عنهم ، قال :
ولم يصححوا إلا قول ابن عباس أنه فسخ وليس بطلاق . قال : وما علمت
أحداً من أهل العلم بالنقل الصحيح أنه نقل عن الصحابة أنه طلاق بائن
محسوب من الثلاث ، بل أثبت ما في هذا ما نقل عن عثمان رضي الله عنه
بالإسناد الصحيح من أنه أمر المختلعة أن تستبرأ بحيضة ، وقال لها : ليس
عليك عدة .

وهذا يوجب أنه فرقة بائنة ، إذ لو كان طلاقاً بعد الدخول لكان عليها أن
تعتد بثلاثة قروء بنص القرآن الكريم بخلاف الخلع ، فإن الثابت بالسنة
والآثار عن الصحابة أن العدة فيها استبراء بحيضة (١).

٥- لو كان الخلع طلاقاً لكان من حق الزوج المراجعة ، وفي المراجعة عود الضرر
إلى المرأة التي افتدت نفسها لإزالة هذا الضرر .

٦- أن هذا القول فيه تيسير ورفع للحرج عن المكلفين وهذا مما يتفق مع
مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها لاسيما إذا كان له أولاد منها ، فإنه
يحق له العقد عليها بمهر جديد فيما لو كان الخلع بعد تطليقتين مثلاً ،
فلو كان طلاقاً لم تحل له إلا بعد زوج آخر ، ولكن في القول أنه فسخ
تيسيراً فيعقد عليها بمهر جديد وعقد جديد .

والله أعلم

المسألة الثانية :- عدة المختلطة حيضة**روايات المسألة :**

- ١- روى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : عدتها حيضة (١)
- ٢- وروى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : اختلعت امرأة ثابن ابن قيس ابن شماس من زوجها فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله عدتها حيضة (٢).

توثيق الروائتين :-

السند الأول لهاتين الروائتين فيه ضعف وذلك لوجود عبدالرحمن بن زياد المحاربي الكوفي وهو من رمي بالتدليس ، إلا أن هذا الضعف ينجبر بمجيء الرواية بطريقة آخر عندعبدالرزاق ، ورجال أسانيدهما على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١- عبدالرحمن ان محمد بن زياد المحاربي أبو محمد الكوفي لابأس به كان يدلس - التقريب ٤٧٩/١ .
- ٢- ليث صدوق اختلط أخيراً ، تقدمت ترجمته في مسألة ٢ النكاح .
- ٣- طاوس ثقة فقيه فاضل تقدمت ترجمته في مسألة ٥ النكاح .

باقى سند الرواية الثانية :

- ١- معمر ثقة فقيه فاضل تقدم في مسألة ١٢ النكاح .
- ٢- عمرو ابن مسلم الجندي اليماني صدوق له أوهام - التقريب ٧٩/٢ .
- ٣- عكرمة مولى ابن عباس ثقة تقدم في مسألة ١٤ النكاح .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ١٢٠/٤ .

(٢) مصنف عبدالرازق ٥٠٦/٦ .

فقه هذين الأثرين المرويين عن ابن عباس رضي الله عنهما :

يستفاد من هذين الأثرين أن عدة المختلعة حيضة واحدة ، على خلاف عدة المطلقة فإنها تعدد ثلاثة قرء إن كانت من ذوات الأقراء .

دليل ابن عباس رضي الله عنهما :-

دليله مارواه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم في مستدركه من حديث ابن عباس (أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعدد بحيضة (١))

وجه الدلالة من الحديث :

هو أمرها من النبي صلى الله عليه وسلم أن تعدد بحيضة واحدة فقط دليل على أن هذا هو المشروع ولا تزيد عن حيضة واحدة .

من وافق ابن عباس ومن خالفه في هذه المسألة :-

خالفه الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عن أحمد ، ووافقه رواية عند الإمام أحمد في رواية عنه .

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : وإذا طلق امرأته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً أو وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلاثة أقراء (٢) .

(١) سنن أبو داود ٦٧٠/٢ الترمذي باب الخلع حديث رقم ١١٨٥ النسائي باب الخلع ١٦٩/٦ مستدرک الحاكم ٢٠٦/٢ من حديث هشام ان يوسف عن معمر وقال حديث صحيح الإسناد

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٠٧/٤

المالكية :

جاء في المنتقى للباجي : وقد أخرج مالك في الموطأ والبيهقي في سننه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عدة المختلعة عدة المطلقة .

قال مالك : وهو قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب (١)

الشافعية :

قال الشافعي في الأم : والمختلعة فعدتها عدتها ولها السكنى ولانفقة لها (٢).

الحنابلة :

جاء في المغني : وكل فرقة بين زوجين فعدتها عدة الطلاق سواء كانت بخلع أو لعان أو رضاع أو فسخ بعيب أو إفسار أو إعتاق أو اختلاف دين أو غيره في قول أكثر أهل العلم وروى ابن القاسم (٣) الهوري وهو غير فقيه المالكية عن أحمد أن عدتها حيضة (٤).

مقارنة الآراء :-

من الروايات السابقة ونصوص كتب المذاهب وتبين لنا أن العلماء قد اختلفوا في عدة المختلعة على قولين :

-
- (١) المنتقى للباجي ٦٧/٤ - الشرح الكبير .
 - (٢) الأم للشافعي ٢١٢/٥ .
 - (٣) ابن القاسم هو : الإمام المحدث المقرئ أبو أسامة محمد بن محمد بن القاسم الهوري عاش ٨٨ سنة توفي بمكة سنة ٤١٧ هـ / انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ٦٤/١٧ .
 - (٤) المغني لابن قدامة ١٩٥/١١ طبعة هجر .

أ - القول الأول لأصحاب المذاهب الفقهية الأربعة الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في الرواية الراجحة عندهم ، وهو قول سعيد بن المسيب وسالم بن عبدالله وعروة وسليمان بن يسار وغيرهم ، ومفاد هذا القول : أن المختلعة تعتد عدة المطلقة .

ب- القول الثاني لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما وأبان بن عثمان وعثمان ابن عفان وإسحاق وابن المنذر ورواية عن أحمد (١) ومفاد هذا القول أن المختلعة تعتد بحيضة واحدة فقط سواء كان بلفظ الخلع أو بلفظ الطلاق .

تحرير موضع النزاع :

موضع النزاع بين الفقهاء في هذه المسألة هو في مقدار عدة المختلعة ، هل تعتبر مطلقة فتعتد عدة المطلقة ، أم تعتبر مفسوخة فتعتد بحيضة واحدة ومبني الخلاف في هذه المسألة على الخلاف في حقيقة الخلع هل فسخ أم طلاق؟.

الأدلة :-

أ- أدلة أصحاب القول الأول :-

إستدل أصحاب القول الأول الذين قالوا عدتها حيضة واحدة ، بالكتاب والسنة والقياس .

أولاً : دليلهم من الكتاب :-

قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٢).

وجه الدلالة من الآية :

قال ابن قدامة : إن الآية عامة في المطلقة والمخلوعة ، لأن الخلع فرقة ولا فرق بين الخلع وفرقة الطلاق فعدة المخلوعة عدة المطلقة لعموم الآية السابقة ثلاثة قروء أي : ثلاث حيض ، وليس حيضة واحدة .

(١) المغني لابن قدامة ١٩٩/١١ طبعة هجر .

(٢) سورة البقرة آية رقم (٢٢٨) .

الناقشة :-

ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الإستدلال فقال :-

والقرآن ليس فيه إيجاب العدة بثلاثة قروء إلا على المطلقات ، لأعلى من فارقها زوجها بغير طلاق ، ولا على من وطئت بشبهة ، ولا على المزني بها . فإذا مضت السنة بأن المختلة إنما عليها الإعتداد بحيضة الذي هو استبراء ، فالموطوءة بشبهة والمزني بها أولى بذلك كما هو أحد الروایتين عن أحمد في المختلة ، وفي المزني بها وفي الموطوءة بشبهة .

ثم قال رحمه الله في موضع آخر : فالتأكد من براءة الرحم تحصل بحيضة واحدة كما يحصل في المملوكات ، وكونها حرة لا أثر له ، بدليل أن أم الولد تعتد بعد وفاة زوجها بحيضة عند أكثر الفقهاء ، كما هو قول ابن عمر وغيره وهي حرة ، فالموطوءة بشبهة ليست خيراً منها . والتي فورقت بغير طلاق وليس لها نفقة ولا سكنى ولا رجعة عليها ولا متاع هي بمنزلتها (١).

ثانياً : دليلهم من السنة :

إستدلوا من السنة بما رواه أبو داود والدارقطني في سننهما عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول صلى الله عليه وسلم : (طلاق العبد اثنتان وقرء الأمة حيضتان الحديث) (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :-

قالوا : هذا نص على أن عدة الأمة حيضتان وهي على النصف من الحرة فدل ذلك على أن عدة الحرة ثلاثة قروء على أي وجه كانت المفارقة.

(١) فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤٠/٢٢ ، ٣٤١ .

(٢) أخرجه أبو داود في السنن ٥٠٦/١ والدارقطني ٢٩/٤ وابن ماجه ٠٦٧٢/١ .

وقد ضعفه أبو داود ، قال فيه مظاهر بن أسلم وهو منكر الحديث .

الناقشة :-

ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الدليل من وجهين

الوجه الأول : من حيث السند فقال : وحديث عائشة قال أبو داود راويه مظاهر بن أسلم^(١) وهومنكر الحديث . إذاً فالحديث سنده ضعيف فلا يقوم به الإحتجاج .

الوجه الثاني : من حيث وجه الدلالة : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : إن المطلقة ، لزوجها عليها رجعة ، ولها متعة بالطلاق ونفقة وسكنى في زمن العدة ، فإذا أمرت أن تتربص ثلاثة قروء فهو حق للزوج ، أما غير المطلقة إذا لم يكن لها نفقة ولا سكنى ولا متاع ولا رجعة فالتأكد ببراءة الرحم تحصل بحيضة واحده كما يحصل للملوكات^(٢) .

فالإخلاصة : أن الحديث لو صح لكانت دلالتة بعيدة لأنه يتعلق بالمطلقة من الإمام لا المخلوعة .

ثالثاً دليلهم من القياس :-

قالوا : الخلع فرقة حصلت بعد الدخول حال الحياة فترتب على ذلك أن تكون عدتها ثلاثة قروء قياساً على المفارقة بعد الدخول حال الحياة^(٣) .

(١) مظاهر بن اسلم ويقال بن محمد بن أسلم المخزومي المدني ضعفه النسائي ووثقه ابن حبان وقال أبو داود هو منكر الحديث ، تهذيب التهذيب ١٠/١٨٣

(٢) الفتاوي لشيخ الإسلام ابن تيمية ٢٢/٢٤٠/٢٤١

(٣) المغني لابن قدامة ١١/١٩٦ طبعة هجر .

المناقشة :-

ويناقش هذا الإستدلال بأنه قياس في مقابل النص ، ولا اجتهاد مع النص ، فحديث ابن عباس صريح في أن عدة المختلة حيضة واحده ثم إنه قياس مع الفارق ، فليس الخلع كالطلاق ، بدليل أن الطلاق تبين بثلاث والخلع إذا كان بلفظ الطلاق تبين بواحدة .

ب _ أدلة أصحاب القول الثاني :-

واستدل اصحاب القول الثاني بالسنة وفعل الصحابي عثمان بن عفان رضي الله عنه .

أولا : دليلهم من السنة :

مارواه الترمذي وأبوداود وعبدالرازق عن ابن عباس (أن امرأة ثابت بن قيس إختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب (١) . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد غير أن عبدالرازق أرسله عن معمر (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم أمر امرأة ثابت بن قيس (٢) أن تعتد بحيضة

(١) تحفة الأحوذى ٣٦٤/٤ حديث رقم ١١٩٦ ، وأبو داود في سننه مع معالم السنن ٧٠/٢ حديث رقم ٢٢٢٩ وقد سكت عنه أبو داود هو والمندري . وقال الحاكم هذا الحديث صحيح الإسناد ٢٠٦/٢ .

(٢) المستدرك للحاكم ٢٠٦/٢ .

(٣) امرأة ثابت بن قيس إسمها : جميلة بنت أبي سلول ، وقيل مريم المغالية ، أنظر سنن ابن ماجه ٦٦٢/١ .

بعد أن اختلعت من زوجها . وهذا دليل على أن عدة المختلفة حيضة واحده .

الناقشة :-

ناقش ابن حزم هذا الدليل فقال :-

أما حديث عبدالرازق فساقط لأنه مرسل وفيه عمرو بن مسلم وليس بشيء ، وأما خبر الربيع وحبيبة فلو لم يأت غيرهما لكانا حجة قاطعة (١) لكن روي من طريق البخاري ثم ذكر ماتقدم من قول النبي صلى الله عليه وسلم (إقبل الحديقة وطلقها تطليقة) قال : فكان هذا الخبر فيه زيادة على الخبرين المذكورين لايجوز تركها (٢) .

الجواب :

وأجاب شيخ الإسلام بن تيمية عن مناقشة ابن حزم السابقة بجوابين فقال :

الجواب الأول قال : أما قولك عن حديث عبد الرازق : أنه مرسل فقد رواه أبو داود والترمذي من حديث همام بن يوسف مسنداً ، ومن أصلك أن زيادة من ثقة فتكون مقبولة ، والحديث قد حسنه الترمذي .

الجواب الثاني : وأما قولك عن عمرو بن مسلم ، فيقال : قد روى له مسلم في صحيحه والبخاري في كتاب أفعال العباد ، وأبو داود والترمذي، والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات (٣) .

(١) يشير إلى ما رواه النسائي وابن ماجه من أن الربيع بنت معوذ ، وجميلة امرأة ثابت ابن قيس ثم ساق روايتي النسائي وابن ماجه . سنن النسائي ١٨٦/٦ سنن ابن ماجه / ٦٦٣ .

(٢) المحلى لابن حزام ٢٢٩، ٢٢٨/١٠

(٣) فتاوي شيخ الإسلام في سننه ١٨٦/٦ ، وابن ماجه في سننه ٦٦٣/١

ثانياً دليلهم من فعل الصحابي :

قالوا : اختلعت الربيع بنت معوذ بن عبدالله بن عفراء في عهد عثمان رضي الله عنه كما أخبرت بذلك هي قالت (اختلعت من زوجي ثم جئت عثمان فسألت ماذا علي من العده فقال (لاعده عليك إلا أن يكون حديث عهد بك فتمكثين عنده حتى تحيضين حيضة) قالت : وإنما تبع عثمان رضي الله عنه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم المغالية وكانت تحت ثابت ابن قيس فاختلعت منه (١) . قال ابن حزم في بيان صحة هذا الأثر لو لم يرو غيرهما لكانا حجة نقل ذلك عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ..

وجه الدلالة من هذا الأثر :

أن عثمان رضي الله عنه أحد الخلفاء الراشدين حكم في هذه المرأة بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس ، فدل على أن عدتها حيضة ، لأنه صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي .

المنقشة :-

ناقش هذا الأثر ابن حزم فقال : أما خبر الربيع فلو لم يأت غيره لكان حجة قاطعة ، لكن روي من طريق البخاري - ثم ذكر الحديث - وفيه زيادة إقبل الحديقة وطلقها تطليقة - قال ابن حزم : فكان هذا الخبر فيه زيادة على الخبر المذكور ، والزيادة لا يجوز تركها (٢) .

أي - أن الخلع طلاق فعده عدة الطلاق لوجود هذه الزيادة .

الجواب :-

أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا النقاش فقال :

(١) رواه النسائي في سننه ١٨٦/٦ ، وابن ماجه في سننه ٦٦٢/١ .

(٢) المحلى لابن حزم ٢٢٩/١٠ .

إن المختلعة ليست كال المطلقة ، فالمطلقة : لزوجها عليها رجعة ولها متعة الطلاق ونفقة وسكنى، فإذا أمرت أن تتربص ثلاثة قروء فهو حق للزوج، أما غير المطلقة كالمختلعة فإنها وإن كان الخلع بلفظ صريح الطلاق، فإنها لانفقة لها ولاسكنى ولا متاع ولارجعة فالتأكد ببراءة الرحم تحصل بحيضة واحدة (١).

الرأي الراجح :-

مما سبق من عرض لأقوال العلماء يتضح لي أن الرأي الراجح هو ماذهب إليه أصحاب القول الثاني الذي قال به ابن عباس وعثمان بن عفان رضي الله عنهما وإسحاق وابن المنذر وهي رواية عند أحمد رحمهم الله جميعاً ومفاد هذا القول : أن عدة المختلعة حيضة ولو وقع بلفظ الطلاق وهذا الترجيح مبني على الأسباب الآتية :-

أولاً : صحة أدلة أصحاب هذا القول ووجاهة الاستدلال بها .

ثانياً : سلامتها من المعارضة الصحيحة .

ثالثاً : ضعف وجه الدلالة الذي استدل به الفريق الأول وضعف أدلته من السنة والقياس .

رابعاً : أن القول بأن عدة المختلعة حيضة فيه عمل بالرواية الصحيحة التي أقر بصحتها جميع أئمة الحديث ، وهي رواية قصة الربيع بنت معوذ التي لامطعن فيها متناً ولاسنداً، فكان الأخذ بها واجباً .

خامساً : أن العلم ببراءة الرحم كما يقول شيخ الإسلام بن تيمية يحصل بحيضة واحدة ، فكانت الزيادة في المطلقة لأن لها نفقة وسكنى ورجعة إذا كانت مطلقة رجعية . وهذه الأمور منتفية في المختلعة .

سادساً : أن هذا القول : هو الذي رجحه شيخ الإسلام بن تيمية في الفتاوي وهو من العلماء المحققين الذين يعتد بقولهم ، موافقاً في ذلك حبر الأمة عبدالله بن عباس رضي الله عنهما فلذلك ملت إلى ترجيحه . والله أعلم .

المسألة الثالثة :- يجوز الخلع بما اتفقا عليه من عوض .

روايات المسألة :

- ١- روى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : نا أبو خالد عن الحجاج عن عمرو عن ابن عباس قال : يختلج حتى بعقاصها (١).

توثيق الرواية :

هذه الرواية حسبما اطلعت عليه لم يخرجها إلا ابن أبي شيبة في مصنفه، وإسنادهما ضعيف من جهتين الجهة الأولى أنها معننة ، ومن عنعن عنهم فيهم ضعف .

الجهة الثانية : أن رجال اسنادهما ضعاف وهم على النحو التالي :-

- ١- أبو خالد لم أجد له ترجمة .
٢- الحجاج بن أرطاه صدوق كثير الخطأ والتدليس - تقدم في مسألة ٢ الصداق .
٣- عمرو بن مسلم صدوق له أوهام تقدم في مسألة ٤ الإيلاء .

فقه هذا الأثر المروي عن ابن عباس :-

أن الخلع يصح بما اتفقا عليه من مال حتى ولو كان قليلاً ، وليس بشرط أن يأخذ منها نفس المقدار الذي أمهرها إياه .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

قوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَاقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ (٢).

وجه الدلالة من الآية :-

أن الفداء في الآية جاء مطلقاً ولم يقيد بقليل ولا كثير ، بل حسب الرضا .

(١) مصنف بن أبي شيبة ١٢٥/٤ والعقاص : ماترابط به المرأة رأسها على خمارها .

(١) آية ٢٢٩ سورة البقرة .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه الجمهور بالإجماع :-

فالحنفية :

قال في المبسوط : ولو أراد أن يأخذ منها زيادة على ما ساق إليها فذلك مكروه في رواية الطلاق ، وفي الجامع الصغير يقول : لا بأس بذلك (١) .

وقال الجصاص في أحكام القرآن :- ولا خلاف بين فقهاء الأمصار في جوازه - أى الخلع - دون السلطان وكتاب الله يوجب جوازه وهو قوله تعالى ﴿ ولا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ وقال تعالى ﴿ ولا تعضلوهن لتذهبن بعض ما آتيتهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ فأباح الأخذ منها بتراضيها قل أو كثر (٢) .

والمالكية

قال القرطبي في أحكام القرآن :- للرجل أن يخالع امرأته بصداقها كله وبأقل وبأكثر إذا رضيت بذلك وكانت مالكة أمرها ولم يضارها لتفتدي منه فإن افتدت منه على إكراه أو على إضرار كان لها رد ما أخذ ولزمه الطلاق (٣) .

والشافعية :

وقال الشافعي في الأم :- إذا خالع الرجل امرأته دخل بها أو لم يدخل بها قبضت منه الصداق أو لم تقبضه فالخلع جائز فإن كانت خالعتة على دار أو دابة أو عبد بعينه أو شيء أو دنائير مسماة أو شيء يجوز عليه الخلع ولم يذكر واحد منهما لمهر فالخلع جائز قال : ولاتقدير في الفدية سواء كانت أكثر ما أعطاه أو أقل لأن الله تعالى يقول ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ (٤) .

(١) المبسوط للسرخسي ١٨٢/٦ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٩٥/١ والمبسوط ١٧٢/٦ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤٠/٢ .

(٤) الأم للشافعي ٢١١/٥ ، والآية هي رقم ٢٢٩ من سورة البقرة .

الخصائبة :

جاء في المغني : مسألة : وقال : أي الحرقى : ولا يستحب له أن يأخذ
 أكثر مما أعطاه ، قال ابن قدامه : هذا القول يدل على صحة الخلع بأكثر من
 الصداق ، وأنهما إذا تراضيا على الخلع بشيء صح (١).

(١) المغني لابن قدامه ٢٦٩/١٠ طبعة هجر .

المبحث الثاني
في

الطلاق وأحكامه

وتحتة ثلاث مطالب

المطلب الأول
في

تعريف الطلاق وحكمه

تمهيد :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :-

فإن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان من تراب وجعل منه الذكر والأنثى،
وسن لهما الزواج ، وجعل بين الزوجين مودة ورحمة لتستقيم الحياة الزوجية بين
الجانبين على وجه تقوم به لبني الإنسان الخلافة في الأرض بما ينشأ بينهما من
التوالد والتكاثر ، قال تعالى ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا
إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ (١) .

غير أن الحياة الزوجية التي يستوجب بناؤها على المودة والرحمة والدوام
والثبات قد يطرأ عليها ما يعكر صفوها بين الزوجين، وينهض من الدواعي
ما يفضي بها إلى الانفصام وانقطاع الترابط ، فتتم الفرقة بين الجانبين .
لذا فإن الشريعة الإسلامية تناولت هذا الموضوع تناولاً شاملاً وبينت أحكامه
وقواعده العامة، وذكر الفقهاء التفصيلات الخاصة بكل جزئية من جزئياته .

والذي يعنينا من هذا الموضوع هو جانب واحد فقط في هذه الدراسة وهو
جانب الطلاق الذي هو نوع من أنواع الفرقة بين الزوجين وستتطرق في هذا
الجانب إلى تعريف الطلاق لغةً وإصطلاحاً والأحكام التي تعتريه، ومشروعيته
وأقسامه، ثم بعد ذلك نتناول المسائل المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما
والتي تم جمعها في هذا الجانب المهم من حياة الزوجين .

(١) سورة الروم آية رقم (٢١) .

أولاً : تعريف الطلاق لغةً واصطلاحاً :**أ- الطلاق لغةً :**

من الفعل طلق ، وهو بمعنى رفع القيد حسيّاً كان أو معنويّاً ، تقول وطلقت المرأة أى رفعت قيد الزواج الذي يربط بين الزوجين عنها ، وتقول : طلقت قيد الدابة أي : رفعت عنها قيدها الذي قيدت به وأصبحت طليقاً .
والرجل إذا كثر تطليقه للنساء يقال له : رجل مطليق ومطلق .

والمرأة إذا طلقت : يقال إنها طالق (١).

الطلاق في اصطلاح الفقهاء.**١- الحنفية :**

الطلاق هو رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص وهو ما اشتمل على مادة طلق صريحاً كأنت طالق أو كناية كمطلقة (٢).

٢- المالكية :

الطلاق : هو إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ الطلاق أو كناية ظاهرة أو بلفظ مع نية (٣) .

(١) المصباح المنير ص ٣٧٦ .

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٦٣/٢ .

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٤٧/٢ .

٣- الشافعية قالوا :

الطلاق : هو حل عقدة النكاح بلفظ الطلاق ونحوه (١).

٤- الحنابلة قالوا :

الطلاق هو حل قيد النكاح (٢).

الخلاصة :

مما سبق يتبين أن إصطلاحات الفقهاء تكاد تتفق على أن الطلاق هو حل عقد النكاح بلفظ صريح الطلاق وما تصرف منه أو كناية مع قصد الطلاق.

مشروعية الطلاق :-**الطلاق مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الفقهاء .**

أ - أما الكتاب فأليك بعض النصوص الواردة في مشروعيته :

١- قال تعالى ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ (٣).

٢- وقال تعالى ﴿ياأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة﴾ (٢).

٣- وقال تعالى ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ... ﴾ (٥).

(١) مغني المحتاج للشرييني ٢/٢٧٩.

(٢) المغني لابن قدامه ١٠/٢٢٢ طبعة هجر.

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٩

(٤) سورة الطلاق آية ١

(٥) سورة البقرة آية ٢٢٦

ب - وأما السنة فمنها قول النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر رضي الله عنهما -
في الحديث الذي سيأتي قريباً إن شاء الله - (.... ثم إن شاء أمسك وإن
شاء طلق) (١).

ج - وأما الإجماع فقد حكاه ابن قدامة في المغني حيث قال : وأجمع الناس على
جواز الطلاق (٢)

ومما سبق يتضح لنا أن الطلاق جائز بالأصل ومشروع بنصوص الكتاب
والسنة والإجماع ، وذلك لفك الرابطة الزوجية عند اشتداد الخصومة واحتدام
النزاع، وعدم رغبة كل من الزوجين في صاحبه .

والطلاق إذا نظرنا إليه من حيث الذات المجردة عن الدوافع والموانع نجد أن
للفقهاء فيه إتجاهين :-

أ- الإتجاه الأول :

يرى أصحاب هذا الإتجاه أنه مباح ، فكما أن للإنسان أن يجلس إذا أراد ،
وله أن ينهض ويسير إذا رغب وإن لم يكن هناك داع للجلوس أو النهوض أو
السير، كذلك له أن يطلق زوجته إذا أراد ، وبهذا الصدد يقول القرطبي (فدل
الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أن الطلاق مباح غير محظور قال ابن المنذر ،
وليس في المنع منه خبر يثبت) (٣).

ولأصحاب هذا الإتجاه أدلة منها

(١) فتح الباري ٦٥٣/٨ ، ومسلم ٦٦٣/٣

(٢) المغني لابن قدامة ٣٢٣/١٠

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٦/٣

١- قوله تعالى ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ﴾ (١)

فنفي الجناح هنا دليل على الإياحة ونفي الخطر.

٢- تطليق عدد من الصحابة زوجاتهم ، فطلق عمر أم عاصم (٢) ، وعبدالرحمن بن عوف أم تماضر (٣) من دون سبب ولم ينكر صلى الله عليه وسلم شيئاً منه .

فهذا العمل من الصحابة وعدم إنكاره عليه الصلاة والسلام يدلان على الإياحة.

ب - الإتجاه الثاني : يرى أصحاب هذا الإتجاه ، وهم كثيرون ، أن الأصل في الطلاق هو الحظر دون الإياحة ما لم يكن له داع يقتضيه (٤).

وما استدلل به أصحاب هذا الإتجاه هو :

١- قوله تعالى ﴿ فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ﴾ (٥)

(١) سورة البقرة آية ٢٣٦.

انظر التاج ٢٠٨/٢ للشيخ منصور على ناصف.

(٢) أم عاصم جميلة بنت ثابت ابن أبي الأفلح تزوجها عمر بن الخطاب فولد له عاصم بن عمر صحابية جليلة أسد الغابة ٥٢/٧.

(٣) أم تماضر هي إبنت الأصبع ابن عمر ابن ثعلبة ابن حضر ابن ضمضم بن عدي تزوجها عبد الرحمن ابن عوف وقدم بها المدينة . أنظر الإصابة ٢٥٥/٤

(٤) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٢/٢

(٥) سورة النساء آية رقم (٣٤).

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تعالى أمر بعدم البغي عليهن في حال إطاعتهم ، والطلاق بغي مع وجود الطاعة .

وقوله صلى الله عليه وسلم (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) (١)

وجه الدلالة من الحديث :

الطلاق حلال إلا أنه حلال مبغوض من الله تعالى ، فدل ذلك على أن الأصل فيه الكراهة وعدم الإباحة إلا للضرورة .

وبعد بيان قسم من الأدلة بكلا الاتجاهين نرى أن الطلاق في ذاته مكروه ، ويلزم ألا يلجأ إليه إلا عند وجود أسباب ملزمة لأن عقد الزواج بين رجل وامرأة هو أكثر العقود خطورة وأرفعها شأنًا وأعظمها قدسية وأكدها ميثاقاً ، وقد وصفه الله تعالى بالميثاق الغليظ ، وما كان شأنه على هذا الوجه يلزم الحفاظ عليه واحترامه وعدم التفريط فيه بنقضه لأتفه الأسباب .

والله أعلم .

(١) رواه أبو داود في السنن ٢٥٤/٢ ، ٢٥٥ ، وابن ماجه في سننه ٦٢٢/١ والحاكم في مستدركه وبديله تلخيص الذهبي ١٩٦/٢ وقال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي على شرط مسلم .

(٢٨٩)

المطلب الثاني

في

أنواع الطلاق

أنواع الطلاق مبنية على عدد الطلاق وكيفية إيقاعه

باعتبارين :-

الأول : باعتبار الرجعة وعدمها :

والثاني : باعتبار السنة والبدعة .

أولاً : الطلاق باعتبار الرجعة وعدمها نوعان :-

أ- طلاق رجعي .

ب - طلاق بائن .

أ- فالطلاق الرجعي :

هو الطلاق الذي يتمكن الزوج من رد زوجته إليه خلال العدة دون الوقف على عقد جديد ومهر جديد، قبلت هي أم لا. والرجعة في الطلاق الرجعي هي من الحقوق التي لا تقبل الإسقاط. أي أن الزوج إذا قال : لأراجعها أو أسقط حقي في الرجعة يبقى حقه ثابتاً وله الرجعة متى شاء خلال العدة، ويلزم أن يكون الرجوع منجزاً كما هو الحال في الزواج، فإن علقه الزوج على حصول أمر في المستقبل أو إضافة إلى زمن آت لم يصح الرجوع.

تعريف الرجعة :-

قال صاحب السلسبيل في معرفة الدليل : والرجعة بفتح الراء وكسرها، وهي لغة الحرة من الرجوع .

وشرعاً : إعادة مطلقة غير بائن إلى ماكانت عليه بغير عقد (١).

مشروعيتهما :

والرجعة : مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع .

١- فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ إِنْ أَرَادُوا

إِصْلَاحًا﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى جعل الأحق برد الزوجات في الطلاق الرجعي البعولة أي الأزواج .

٢- ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم (مره فليراجعها) (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم أخبر عمر أن يأمر ابنه بمراجعة زوجته .

٢- وأما الإجماع فحكاه صاحب المغني وغيره (٣) .

متى يكون الطلاق رجعي : الطلاق يكون رجعياً ما لم يكن قبل الدخول ، ولم يكن في مقابلة مال ولم يكن مكماً للثلاث .

بم تحصل الرجعة؟ : لاختلاف بين الفقهاء في حصولها بالقول الصريح (٤) .

(١) سورة البقرة ، آية

(٢) رواه

(٣) المغني

(١) تبين الحقائق للزيلعي ٢٥١/٢ .

أما الكنائي : فعند الحنفية تصح الرجعة مثل : أنت عندي وأنت امرأتي ونحو ذلك وعند الشافعية لاتصح بالكنائي . وتصح بالفعل . (١)

وعند المالكية : تصح بالفعل بشرط نية الرجعة (٢)

وعند الجنبالة : روايتان : رواية تصح بالفعل ، ورواية لاتصح (٣)

الاحكام المترتبة على الطلاق الرجعي :-

يترتب على الطلاق الرجعي جملة من الأحكام نوجزها في الآتي :-

- ١- بقاء الرابطة الزوجية بين الجانبين حكماً ، إذ للزوج مراجعة زوجته خلال العدة ، فالفقهاء متفقون على أن الطلاق الرجعي لاينحل به عقد الزواج ، وعلى إمكان المراجعة خلال العدة .
- ٢- أن الطلاق الرجعي لاينحل به عقد الزواج كما قلنا لماذا لاينحل به وقت المطالبة بمؤخر الصداق إذا كان مؤجلاً لإلأبعد الأجلين ، الوفاة أو الطلاق .
- ٣- إذا مات أحد الزوجين خلال العدة ورثه الآخر للزوجية الحكمية بينهما .
- ٤- ينقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته ، فإذا طلقها طليقة واحدة يبقى له عليها طليقتان ، وإذا طلقها طليقتين فإنه يراجعها ، ويملك عليها طليقة واحدة .
- ٥- لايجوز للزوج التزوج من امرأة أخرى إذا كانت المطلقة ضمن أربع زوجات له ، مالم تنته عدة المطلقة باتفاق الفقهاء ، لأن المطلقة هنا زوجة حكماً ، فإذا تزوج من امرأة أخرى يكون قد تزوج الخامسة ، وهذا محرم شرعاً ولاينعقد زواج الخامسة .

(١) مغني المحتاج ٢/٢٢٦ ، ٢٢٧

(٢) الشرح الكبير ٨٠/٤

(٣) المغني : ٥٢٢/٧ ، ٥٢٣

- ٦- للزوجة النفقة والسكنى خلال العدة ، ولايجوز لها ترك البيت الزوجي إلا بانتهاء العدة ، لأن الزوج له حق مراجعتها مادامت في العدة (١) .

ب - الطلاق البائن وهو قسمان :-

١- إما طلاق بائن بينونة صغرى .

٢- وإما طلاق بائن بينونة كبرى .

وكلا القسمين لهما أحكام مفردة في الشريعة الإسلامية .

أولاً : الطلاق البائن بينونة صغرى :

تعريفه :

هو الطلاق الذي يقطع الحياة الزوجية بين الزوجين ، ولايمكن إعادتها إلا بعقد ومهر جديدين في حال قبول المرأة ، وتكون الإعادة بما بقي للزوج عليها من الطلقات .

حالاته :

لهذا القسم من الطلاق حالات منها هو محل اتفاق بين الفقهاء ، ومنها ما هو محل الخلاف بينهم .

- ١- إذا انقضت عدة المطلقة في الطلاق الرجعي ولم يراجعها الزوج خلال العدة.
- ٢- إذا كان الطلاق قبل الدخول بطلقة ، لأن المطلقة في هذا الحال لأعدة عليها، حتى يتمكن للزوج مراجعتها خلالها بدليل قوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، فمالكم عليهن من عدة تعتدونها ، فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً ﴾ (٢) .

(١) مدى حرية الزوجين في الطلاق للصابوني ص ٢٠٨ .

(٢) سورة الأحزاب آية رقم ٤٩ .

٢- إذا كان الطلاق على مال تفتدي به الزوجة نفسها وهو ما يعرف بالخلع - على الخلاف بينهم : هل الخلع فسخ أو طلاق -

أحكام هذا النوع من الطلاق :-

للطلاق البائن بينونة صغرى أحكام منها :

- ١- أنه يقطع الحياة الزوجية بين الجانبين كما ذكر في تعريفه السابق - أي لا يحل للمطلق الإستمتاع أو الخلوة بها ، وليس له مراجعتها ، وهي تحل للزوج من شخص آخر بعد انتهاء عدتها ، وتحل للزوج المطلق بالمهر الجديد والعقد الجديد على ما بقي من طلاق .
- ٢- أنه ينقص به عدد الطلقات التي يملكها الزوج عليها ، فإن كان ناشئاً من طلاق رجعي طلقة واحدة يتزوجها الزوج ويملك عليها طلقتين ، وإن كان بطلقتين يتزوجها وله عليها طلقة واحدة .
- ٣- يحل به مؤخر الصداق المؤجل إلى أبعد الأجلين من الطلاق أو الموت.
- ٤ - يزول التوارث بينهما ، فإذا مات أيهما خلال العدة لم يرثه الآخر لأن الإرث أثر من آثار الزوجية ، فإذا انحلت امتنع التوارث إلا إذا كان الطلاق في حال مرض الموت وقصد حرمانها (١) .

ثانياً : الطلاق البائن بينونة كبرى :

تعريفه :

هو الطلاق الذي يقطع الحياة الزوجية وينهيها بين الزوجين ولا يمكن لهما استئنافها ثانية إلا إذا تزوجت من زوج آخر وبعد إنتهاء عدتها ، ويدخل بها

(١) مدى حرية الزوجين في الطلاق للصابوني ص ٢٠٩ .

الزوج الآخر ثم يطلقها بائناً أو يموت عنها وتنتهي عدتها ، فهنا يمكن أن يتزوجها ثانية ، كما يتزوج الرجل آية امرأة ، وتتزوج هي أي رجل ، فإذا تم الزواج بينهما ملك عليها الزوج ثلاث طلاقات لانتها كل أثر من آثار الزواج السابق.

حالاته :-

يكون الطلاق بائن بينونة كبرى في حالتين باتفاق وخلاف في الثالثة:-

١- في حال كون الطلاق مكملًا للثلاث ، كأن يطلق الزوج زوجته بعد أن سبق له الطلاق مرتين ، والطلاق هنا يكون بائناً بينونة كبرى بلا خلاف بين الفقهاء

٢- الحالة الثانية : في حال أن يطلق الزوج زوجته ثلاثاً بلفظ واحد أو بألفاظ مختلفة ، سواء كان في طهر واحد أم لا ، وهي بائنة بينونة كبرى أيضاً عند جمهور المذاهب الأربعة .

٣- الحالة الثالثة وهي التي فيها الخلاف : في حال ما إذا خلعتها بلفظ صريح الطلاق، فمنهم من قال أنها تبين بينونة كبرى ولا تحل له إلا بعد زوج آخر ، ومنهم من قال تقع طلاقاً واحداً وهو خلع حكمه حكم البينونة الصغرى .

أحكام الطلاق البائن بينونة كبرى :

هي نفس أحكام الطلاق البائن بينونة صغرى ، يضاف إليها أن زوجها الأول لا تحل له إلا بعد زوج آخر في نكاح صحيح وفرقة تامة من موت أو طلاق من ذلك الزوج الآخر ، فبعد ذلك تحل لزوجها الأول بدليل قوله تعالى ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (١) .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٠ .

الإعتبار الثاني في أنواع الطلاق .تقسيمه باعتبار السنة والبدعة .

أي : الطلاق السني والطلاق البدعي .

أ- الطلاق السني :

تعريفه :

هو الطلاق الذي يتم إيقاعه على الوجه الذي شرعه الله.

شروطه :

ولا يكون الطلاق سنياً إلا بشرطين :

١- الشرط الأول :

أن تكون الزوجة في حالة طهر لم يجامعها الزوج فيه، فإذا خالف المطلق هذا الشرط وطلق زوجته في طهر جامعها فيه أو طلقها وهي حائض فإنه مخالفاً للسنة .

حكمه إذا خالف هذا الشرط :-

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الزوج المطلق زوجته في حال حيض أو في حال طهر مسها فيه يقع طلاقه ولكنه يكون آثماً لمخالفته الوجه المسنون في الطلاق .

وخالف في ذلك ابن حزم وابن تيمية وابن القيم فقالوا : إن الطلاق المخالف لهذا الشرط لا يقع . ولكن دليله .

٢ - الشرط الثاني :

أن يكون الطلاق طلقة واحدة فقط ، أما إذا كان بطلقتين أو بثلاث طلاقات بلفظ واحد أو بألفاظ مختلفة الطلاق يكون بدعياً عند جمهور الفقهاء .

حكمه إذا خالف هذا الشرط :- إذا طلق الزوج زوجته ثلاثاً بلفظ واحد كأن يقول لها أنت طالق ثلاثاً أو بألفاظ مختلفة في مجلس واحد كأن يقول لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو في مجالس مختلفة ، فإنه يكون آثماً عند الجمهور أما نفاذه ففي ذلك آراء للفقهاء بسطناها في مسألة مستقلة ستأتي في المطلب الذي سيلي هذا المبحث تحت عنوان : طلاق الثلاث بلفظ واحد أو متعدد.

ب - الطلاق البدعي :**تعريفه :**

هو الطلاق الذي يتم إيقاعه على وجه مخالف لما بينه الشارع وأرشد إليه. كطلاقها في طهر جامعها فيه ، أو في حيض ، أو طلقها ثلاثاً بلفظ واحد أو في مجلس واحد ، فهذا طلاق بدعي يحرم فعله ولكنه يقع عند الجمهور .

حكمه :

مر معنا في الطلاق السني : أن الطلاق السني مشروط بشطين فإذا خالفهما فهو البدعي ، وحكمه أنه نافذ عند الجمهور وغير نافذ عند من خالفهم (١) .

(١) المغني لابن قدامه ٢٢٥/١٠ ومابعدها ، طبعة هجر .

المبحث الثالث

في

**المسائل التي رويت عن ابن عباس
في الطلاق**

المسألة الأولى : طلاق المكره لا يقع .

روايات المسألة :-

١- روى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن ابن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن ابن عباس لم ير طلاق المكره شيئاً (١).

٢- وروى البيهقي في سننه قال: أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي نا إسحاق إبراهيم بن أحمد بن رجاء نا أبو الحسين القاريء ناعمر بن علي قال سمعت يحيى بن أبي كثير أن ابن عباس رضي الله عنهما لم يجز طلاق المكره ، وفي كتاب إسحاق بإسناده عن عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه للصوص على طلاق امرأته قال : فقال ابن عباس رضي الله عنهما ليس بشيء (٢).

٣- وروى البيهقي أيضاً في سننه قال : حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد الحافظ قال كتب إلينا القاضي أبو الحسن محمد بن علي بن محمد بن صخر الأزدي البصري الضرير من مكة حرسها الله ورضي عنه قال أنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان السقطي قراءة عليه نالحسن يعني ابن المثنى نا عفان هو ابن مسلم ثنا هشيم نا عبدالله بن طلحة الخزاعي عن أبي يزيد المدني عن ابن عباس رضي الله عنه قال ليس لمكره طلاق (٣).

توثيق الروايات :

هذه الروايات في أسانيدھا رواه لم أجد لهم ترجمة ولا يعني هذا الطعن

(١) مصنف عبد الرزاق ٤٠٧/٦

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٧/٧ ، ٢٥٨.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٣٥٨/٧

في الروايات ، حيث أن ترجمة هؤلاء يحتمل أن تكون في كتب لم أطلع عليها ،
والرواية الأولى والثانية تلتقي في يحيى بن كثير وهو ثقة سبق وبذلك ينجبر ضعف
الروايات . وأما بقية الأسانيد فهم على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

١- ابن المبارك : عبدالله المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد
- التقريب ٤٩٣/١ .

٢- الأوزاعي بن عمرو بن أبي عمرو أبو عمرو فقيه ثقة جليل - التقريب ٤٩٣/١ .
٣- يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي ثقة ثبت ولكنه يدلّس
ويرسل - التقريب ٤٥٦/٢ .

سند الرواية الثانية :

- ١- أبو عبدالرحمن السلمي ثقة ثبت - التقريب ٤٠٨/١ .
- ٢- إسحاق مولى زائدة والد عمر قال العجلي هو إسحاق ابن عبدالله ثقة -
التقريب ٦٢/١
- ٣- إبراهيم بن أحمد بن مروان روى الحاكم عن الدارقطني أنه ليس بالقوي -
المغني للذهبي ٤٠/١
- ٤- أبو الحسن القاري زيد بن الحباب صله من خرسان صدوق يخطئ -
التقريب ٢٧٢/١ .
- ٥- عمرو بن علي بن بحر بن كنز أبو حفص الفلاس الصيرفي البصري ثقة حافظ
- التقريب ٧٥١/٢ .

باقي سند الرواية الثالثة :-

- ١- أبو محمد الحسين بن أحمد بن عبدالله بن بكير الحافظ تكلم فيه ابن أبي الفوارس - المغني للذهبي ٢٥١/١.
- ٢- القاضي أبو الحسن محمد بن علي بن محمد ابن صخر الأزدي البصري - لم أجد له ترجمة .
- ٣- أبوبكر أحمد بن جعفر القطيعي - صدوق مقبول - المغني للذهبي ٧٢/١.
- ٤ - الحسن ابن المثنى - لم أجد له ترجمة .
- ٥- عفان بن مسلم الصغار الحافظ الثبت - الميزان للذهبي ٨١/٢.
- ٦- هشيم بن بشير السلمي ثقة فاضل مضيف - التقريب ٢٢/٢.
- ٧- عبدالله بن طلحة الخزاعي زيد بن سهل الأنصاري المدني - وثقه بن سعد التقريب ٤٢٤/١.
- ٨- أبو يزيد المدني نزيل البصرة مقبول - التقريب ٤٩٠/٢.

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :

أن طلاق المكره لا يقع ، وذلك كمن أكرهه للصوص مثلاً على طلاق زوجته فإن طلاقه لا يقع .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

دليله عموم قوله تعالى ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ (١) .

(١) سورة النحل آية ١٠٦ وانظر وجه الدلالة عند البيهقي في سننه الكبرى ٢٥٦/٧ .

وجه الدلالة من الآية : قال البيهقي :

إنه تبارك وتعالى رفع حكم الكفر عن أكره على نطق الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ، فرفعه هذا يسقط أحكام الإكراه عن القول كله ، لأن الأعظم إذا سقط عن الناس ، سقط ما هو أصغر منه (١) . وحديث لاطلاق ولا عتاق في إغلاق (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن الإغلاق هو الإكراه ، لأن المكره مغلق عليه في أمره مضيق عليه في تصرفه، كما يغلق الباب على الإنسان ، وقد نفى الرسول صلى الله عليه وسلم وقوع الطلاق والعتاق في حالة الإغلاق أي الإكراه ولكن قيده فيما إذا كان ظلماً أما الإكراه بحق كإكراه الحاكم للزوج المولي في تطليق من آلى منها من نسائه فإنه يقع .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه الحنفية ووافقه المالكية ، والشافعية والحنابلة تإلاً أن الشافعية والحنابلة فرقوا بين الإكراه بحق وبغير حق .

فالحنفية : جاء في شرح فتح القدير : وطلاق المكره واقع وبه قال الشعبي والنخعي والنووي خلافاً للشافعي ، ويقول مالك وأحمد إذا كان الإكراه بغير حق فلا يصح طلاقه (٣) .

والمالكية : جاء في بداية المجتهد : فأما طلاق المكره فإنه غير واقع عند مالك (٤) .

والشافعية : قال في تكملة المجموع شرح المذهب :- وأما المكره فإنه ينظر فإن كان إكراهه بحق كما إذا أكرهه الحاكم على الطلاق وقع الطلاق وإلا فلا (٥) .

- | | |
|-----|---|
| (١) | سورة النحل آية ١٠٦ وانظر وجه الدلالة عند البيهقي في سننه الكبرى ٢٥٦/٧ |
| (٢) | رواه أبو داود في كتاب الطلاق من السنن ٥٠٧/١ وابن ماجه في سننه ٦٦٠/١ وسكت عنه أبو داود . |
| (٣) | شرح فتح القدير ٤٨٨/٢ . |
| (٤) | بداية المجتهد ٩٤/٢ . |
| (٥) | تكملة المجموع شرح المذهب ٦٥/١٧ . |

والحنابلة :-

جاء في الروض المربع مع حاشية النجدي : ومن أكره على الطلاق ظلماً بما يؤلم كالضرب والخنق وعصر الساق والحبس والغط في الماء مع الوعيد فطلق تبعاً لقول مكرهه لم يقع طلاقه (١).

مقارنة الآراء :

بعد العرض السابق لأقوال العلماء يتضح لنا أن موضع الخلاف بين الفقهاء في طلاق المكره ، ليس في الإكراه على إطلاقه ، بل هو في طلاق المكره بغير حق ، أما طلاق المكره بحق كطلاق المولي إذا أجبره الحاكم ونحو ذلك فلا خلاف في وقوعه، لأنه بحق .

وعلى ذلك :- إذا طلق شخص زوجته نتيجة إكراهه إكراً ملجئاً كالتهديد بالقتل ، أو بقطع عضو منه ، أو ضربه ضرباً لا يتحمله أو بالتهديد باتلاف مقدار كبير مما يملكه بحيث لا يمكن التضحية به ولم يكن قادراً على دفع الإكراه فهل يقع طلاقه ؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال :-**أ- القول الأول :**

لا يقع طلاقه مطلقاً وهو قول ابن عباس ومن وافقه من الصحابة، ومن الأئمة الثلاثة : مالك .

ب- القول الثاني :

يقع طلاقه مطلقاً وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه .

ج - القول الثالث :

إن كان بحق وقع وإلا فلا ، وهو قول الشافعية والحنابلة .

(١) الروض المربع مع حاشية النجدي ٤٨٨/٦ كتاب الطلاق والمغني ٣٥٠/١٠ طبعة هجر .

الأدلة :

استدل أصحاب القول الأول بالكتاب والسنة والقياس .

أوّلاً : دليلهم من الكتاب .

قوله تعالى ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :

قال البيهقي : أنه تبارك وتعالى رفع حكم الكفر عن أكره بنطق الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ، فرفعه هذا يسقط أحكام الإكراه عن القول كله لأن الأعظم إذا سقط عن الناس ، سقط ما هو أصغر منه (٢).

المناقشة :-

يمكن مناقشة الإستدلال بأن الآية وردت خاصة في إكراه المسلم على النطق بكلمة الكفر ، فلا تعم جميع الأقوال ، إذ أن الكفر والإيمان حق لله تعالى يدخله المسامحة ، والنكاح والطلاق حق لادمي مبني على المشاحة ، والأصل في الأبضاع التحريم إحتياطاً للفروج ، فمن نطق بالطلاق لزمه ذلك لاختياره وإن كان مكرهاً.

الجواب : ويجاب عن هذا النقاش بأنه مردود لأمرين :**الأمر الأول :**

الآية ليست خاصة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) (٣) . فالإستكراه مرفوع عن الأمة في قول أو فعل .

الأمر الثاني :

ليس في إيقاع الطلاق من أكره على النطق به احتياط لأن الأصل بقاء عقدة النكاح ، فالإحتياط هو بقاءها تلافياً لهدم النكاح بقول لم يقصده ولم ينوّه ،

(١) سورة النحل آية (١٠٦).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٦/٧

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام بشيء من التصرف ٤٨٨/٢ ، ٤٨٩ .
والحديث صحيح أخرجه الدارقطني ٤٩٧ والحاكم ١٩٨/٢ وغيرهما .

والأعمال والأقوال ترجع إلى نية القائل والفاعل لقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرء ما نوى) (١) .

أ- واستدلوا من السنة بقوله صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عباس (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن الرسول صلى الله عليه وسلم بين أن أمته رفع عنها المؤاخذه في الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، لعدم قصد ذلك منهم ، والإستكراه عام لقول أو فعل لأن (ما) في وما استكرهوا عليه موصولة بمعنى الذي وهي من صيغ العموم التي تشمل جميع أفرادها . بمعنى رفع عنهم أى شيء استكرهوا عليه .

المناقشة :

ناقش ابن الهمام هذا الإستدلال فقال : وحديث (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) من باب المقتضى ولا عموم له ، ولا يجوز تقدير الحكم الذي يعم أحكام الدنيا وأحكام الآخرة ، بل إما حكم الدنيا ، وإما حكم الآخرة والإجماع على أن حكم الآخرة وهو المؤاخذه مراد ، فلا يراد معه الآخر - حكم الدنيا - وإلا عم (٢) .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ٦٥٩/١ وقد بين طرقه الزيلعي في نصب الرأية ٦٦، ٦٤/٢

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) في الطلاق / باب طلاق المكره والناسي ، والطحاوي في معالي الآثار ٥٦/٢

والدار قطني ٧٩٧ ، والحاكم في مستدركه ١٩٨/٢ ، وابن عباس (١٤٩٨) والبيهقي في سننه ٢٥٦/٧ قال

الأنواط : رجاله ثقات ، وسند قوي ، وحسنه النووي ، زاد المعاد ٢٠١/٥

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٨٨/٣ ، ٤٨٩ .

الجواب :

يمكن الجواب عن هذه المناقشة :

بأنه قد تقرر في علم الأصول أن من صيغ العموم التي تستوفي جميع أفرادها الإسم الموصول ، والأسماء الموصولة منها (ما) .

وقد ورد بها الحديث (وما استكروها عليه) أي الذي استكروها عليه وهو عام في كل شيء من الأقوال والأفعال ، فما أقره عليه المرء وتعمره قلبه فهو مؤاخذ عليه ، وما لم يقصده حتى وإن نطق به فليس عليه مؤاخذ بذلك . ويؤيد هذا قوله تعالى ﴿ ولكن ما تعمدت قلبكم ﴾ (١) . أما فصل أمور الدنيا عن أمور الآخرة في النية فهو فصل بلا دليل لأن محور العملية هو النية وقصد الفعل .

٢- دليلهم من القياس :

قالوا : إن النطق بالطلاق كرهاً قول حمل عليه الناطق بغير حق ، فلم يثبت له حكم وذلك قياساً على من أكره بالنطق بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان (٢) .
ب- واستدل أصحاب القول الثاني وهم الحنفية الذين قالوا :
بوقوع طلاق المكره مطلقاً إستدلوا بالسنة والقياس .

أولاً : دليلهم من السنة :

إستدلوا بحديث عن صفوان بن عمرو الطائي (أن امرأة كانت تبغض زوجها فوجدته نائماً ، فأخذت شفرة وجلست على صدره ثم حركته وقالت لتطلقني

(١) سورة الأحزاب ، آية ٥ .

(٢) المغني لابن قدامة ٢٥١/١٠ طبعة هجر

ثلاثاً وإلا ذبحتك ، فناشدها الله فأبت فطلقها ثلاثاً ، ثم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم (القيلوله في الطلاق) (١).

وجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم أقر طلاقه رغم أنه مهدد بالشفيرة في قتله ، ومع ذلك قال له : لاقيلولة في الطلاق، وهو كناية عن أن المرء مايؤخذ على غره في وقت قيلولة أو مبيت أو نحو ذلك . لكن الرسول صلى الله عليه وسلم هنا قال : الطلاق لاقيلولة فيه، بمعنى أنه على أي وجه قاله مختاراً أو مكرهاً في قيلولة أو في غير قيلولة فإنه واقع (٢).

المناقشة :-

نوقش هذا الدليل من حيث السند بأنه حديث في سنده صفوان بن الأصم وهو منكر الحديث .

قال الزيلعي في نصب الراية: قال البخاري : لصفوان الأصم عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في طلاق المكره حديث منكر لا يتابع عليه. إنتهى (٣) .

٢- واستدلوا من حيث القياس بقولهم :

إن المطلق المكره هو من المكلفين ، فصدر منه القول بالطلاق اختياراً ، لأنه عرف الشرين فاختر أهونهما عليه ، فطلاقه واقع قياساً على المختار الغير مكره (٤).

المناقشة :-

نوقش هذا الإستدلال بأنه قياس مع الفارق ، فليس المكره كالمختار ، بل هو مجبر على ذلك القول، فتكلم به لإنقاذ نفسه من الهلاك ، والضرورة أباحت المحظورة .

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٨٩/٣. والحديث أخرجه ابن حزم في المحلى ٢٠٢/١٠، قال الزيلعي في نصب الراية هو مسند ولكنه أحسن إسناداً من المسند ٢٢٢/٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) نصب الراية للزيلعي ٢٢٢/٣ .

(٤) شرح فتح القدير ٤٨٨/٢ ، ٤٨٩ .

ثم إنه قياس فيما ورد به النص فلا ينتهض ، لأن القياس مع النص يعتبر قياساً فاسداً .

والنص هو قوله صلى الله عليه وسلم (لاطلاق ولا عتاق في اغلاق) وقوله (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) فهذه النصوص يعارضها قياسكم .
ج - بقي القول الثالث وهو التفريق بينما إذا كان بحق أو بغير حق ، ولن أتعرض إليه لأنه مرجوح ، ولخشية الإطالة أهملته .

الرأي الرابع :-

الذي يترجح عندي من القولين السابقين هو القول الأول القائل : بعدم وقوع طلاق المكره مطلقاً وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : صحة أدلة الفريق الأول ووجاهة الإستدلال بها .

ثانياً : سلامتها من المعارضة الصحيحة التي يعتبر بها .

ثالثاً : ضعف أدلة الفريق الثاني ، وعدم نهوضها للإحتجاج بها فالحديث الأول منكر كما قال البخاري ، وقال بن حزم هو في غاية السقوط (١) . وقياسهم باطل لمعارضته النصوص الصحيحة .

رابعاً : أن الحنفية في الإكراه بالقتل يرفعون القصاص في القتل العمد ، ويستدلون بحديث (رفع عن أمتي الخطأ ...) ويرون أن صاحب الإكراه هو القاتل في المعنى ، وليس المكره .

فلماذا يأتون هنا في طلاق المكره وينقضون ماقرروه هناك ، فهذا التناقض

أيضاً ترجح عندي القول الأول .

والله أعلم

المسألة الثانية :- من طلق زوجته في مرض موته بل الدخول فليس لها ميراث ولها نصف صداقها .

روايات المسألة :

- ١- روى أبو محمد علي بن حزم في المحلى قال : ومن طريقي أبي عبيد نا أبو أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن ليث عن طاوس عن ابن عباس في الذي يطلق امرأته ثلاثاً في مرضه قبل أن يدخل بها قال : ليس لها ميراث ولها نصف الصداق (١).

توثيق الروايات :

هذه الرواية تفرد بإخراجها ابن حزم في المحلى ولم يتكلم فيها بضغف ورجال اسنادها على النحو التالي :-

- ١ أبو عبيد القاسم بن سلام ثقة فاضل مصنف - التقريب ١١٧/٢
- ٢- أبو أحمد الزبيري الكوفي محمد بن عبدالله بن الزبير بن عمر الأزدي ثقة .
- ٣- سفيان الثوري ثقة حافظ فقيه - تقدمت ترجمته مسألة ٢ النكاح .
- ٤- ليث بن أبي سليم بن زعيم صدوق اختلط أخيراً - التقريب ١٢٨/٢ .
- ٥- طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري - ثقة - فقيه - التقريب ٢٨٠/١ .

فقه هذه الرواية عن ابن عباس :-

أن المطلقة في مرض الموت وقبل الدخول ليس لها من الصداق إلا نصفه ولا ميراث لها .

(١) المحلى لابن حزم ٢٢٢/١٠ .

دليل بن عباس على هذه المسألة :-

القياس على العدة فكما أنها لاعدة عليها بدليل قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ (١) فلا ميراث لها كذلك ، وأما نصف الصداق فدليله الآية في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ قَبْلَ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (٢)

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه الحنفية في الميراث ، وأما الصداق فلم أر لهم نصاً . ووافقه الحنابلة في روايتهم الرابعة . والشافعية والحنابلة في رواية وخالفه المالكية ورواية للحنابلة.

فالحنفية :-

قال في شرح تح القدير :- وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً بائناً فمات وهي في العدة ورثته وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها (٣) .

والمالكية :-

قال في شرح موطأ مالك للزرقاني : قال مالك إذا طلقها وهو مريض قبل أن يدخل بها فلها نصف صداقها كما في القرآن ولها الميراث ولا عدة عليها وإن دخل بها ثم طلقها فلها المهر كله (٤) .

والشافعية :-

قال الشافعي رحمه الله : غير أنني أيما قلت فإني أقول : لا ترث المرأة زوجها إن طلقها مريضاً طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فانقضت عدتها ونكحت لأن حديث ابن الزبير متصل وهو يقول ورثها عثمان في العدة وحديث ابن شهاب منقطع وأيما قلت

(١) الآية ٤٩ من سورة الأحزاب .

(٢) سورة البقرة آية (٢٢٧) .

(٣) شرح فتح القدير ١٤٥/٤

(٤) شرح موطأ مالك للزرقاني ١٠٩/٤

فإن صح بعد الطلاق ساعة ثم مات لم ترثه وإن طلقها قبل أن يمسه فأيمما قلت فلها نصف ماسمى لها إن كان سمي لها شيئاً ولها المتعة إن لم يكن سمي لها شيئاً ولا عدة عليها من طلاق ولا وفاة (١).

والحنابلة :-

قال في المغني :- ولو طلق امرأته ثلاثاً في مرضه قبل الدخول بها فقال أبو بكر فيها أربع روايات ، إحداهن لها الصداق كاملاً والميراث وعليها عدة . الثانية لها الميراث والصداق ولا عدة عليها ، الثالثة لها الميراث ونصف الصداق وعليها عدة وهذا قول مالك ، والرابعة لاميراث لها ولا عدة عليها ولها نصف الصداق وهو قول أكثر أهل العلم (٢).

مقارنة الآراء :-

من العرض السابق لأقوال الأئمة يتضح لنا أن الفقهاء رحمهم الله جميعاً قد اختلفوا في المطلقة قبل الدخول في مرض الموت هل لها الميراث ونصف الصداق ، إن كان قد سمي لها صداقاً ؟ أم أنه ليس لها سوى نصف الصداق وليس لها الميراث ؟

اختلفوا على قولين :-

١- القول الأول :-

أن المطلقة في مرض الموت قبل الدخول ليس لها الميراث ولها نصف صداقها المسمى ، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما ووافقه في ذلك الحنفية والشافعية والحنابلة في رواية .

٢- القول الثاني :

أن المطلقة في مرض الموت قبل الدخول لها الميراث ولها نصف صداقها المسمى ، وهذا قول المالكية ورواية عند الحنابلة وبه قال ابن حزم الظاهري (٣).

(١) الأم ٢٧١/٥

(٢) المغني لابن قدامة ١٩٧/٩

(٣) المحلى لابن حزم ٢١٨/١٠

الأدلة -

إستدل أصحاب القول الأول :- بالكتاب وبالقياس

- ١- دليلهم من الكتاب على نصف الصداق هو قوله تعالى ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى أخبر أن المطلقة قبل الدخول لها نصف الفريضة الذي هو الصداق المسمى وهذا الحكم مجمع عليه

أما الشق الثاني من المسألة وهو إستدلالهم على أنها لا ترث فقد استدلوا بالقياس : ذلك أنهم قاسوا حال المطلقة قبل الدخول في عدم الميراث على حالها في عدم العدة ، فقالوا بما أنها لا عدة عليها ، فكذلك ليس لها ميراث لأنها بانت حال الحياة والميراث بعد الموت ، كما أن العدة لا تكون إلا بعد الدخول ولهذا لا عدة عليها ولا ميراث لها .

المناقشة :-

يمكن مناقشة هذا الإستدلال : بأن المطلقة هنا تختلف عن المطلقة في حال الصحة ، فهو هنا طلقها في مرض موته قبل الدخول بها ، وهو يقصد بذلك حرمانها من الميراث فيعامل بنقيض قصده فترث .

الجواب :-

لكن أجاب ابن حزم على هذه المناقشة فقال :-
كان الأولى أن يبطلوا طلاقه الذي به أراد منعها من الميراث وأما تجويزهم الطلاق وإبقائهم الميراث ، فمناقضة ظاهرة خطأ (٢) .

(١) سورة البقرة آية (٢٢٧) .

(٢) المحلى لابن حزم ٢١٨/١٠ .

السر :-

ويرد هذا الجواب : بأنه لامناقضة : فالطلاق إذا نطق به وقع طلاقاً إذا كان بصريح اللفظ قصده أو لم يقصده ، ولا يمكن إبطاله ، وأما كونه فاراً من توريثها فهذا أمر نكله إلى الله ديانةً ولنا ماظهر منه حكماً .

ب - واستدل أصحاب القول الثاني بالقياس :

. فقالوا : كما أن الميراث يثبت للمدخل بها في طلاق المريض قبل موته إذا قصد حرمانها من الميراث فهذه كذلك قياساً على حالها ، فهو قصد حرمانها من الميراث ، حينما طلقها في مرض موته سواء قبل الدخول أو بعده.

المناقشة :-

ونوقش هذا الإستدلال : بأن هذا الإستدلال مردود باختلاف العلماء في طلاق المريض في مرض موته وهو مايعرف بطلاق الفار فمنهم من قال أن الزوجة قد بانت منه ولا تترث ، ومنهم من قال هو فار فنعامله بنقيض قصده فتترث ، وعلى ذلك فهذا الإستدلال مختلف فيه فلا تقوم به حجة ، ثم إنه يردده قول الصحابي الجليل عبدالله ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم في رأس المسألة قال :

حينما سئل عن امرأة طلقها زوجها في مرض موته قبل الدخول قال : ليس لها ميراث ، ولها نصف صداقها (١).

الرأي الراجح :-

الذي يترجح عندي هو القول الأول وهو : أن المطلقة في مرض الموت قبل الدخول ليس لها ميراث ولها نصف صداقها المسمى . وذلك للأسباب الآتية :-

- ١- قوة أدلة أصحاب هذا القول ووجاهة الإستدلال .
 - ٢- أنه قول الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .
 - ٣- أن القول بالتوريث مبني على الظن ، لأنهم يقولون نظن أنه قصد حرمانها من الميراث ، والظن لايقطع بشرعية الحقوق وقد تيقنا طلاقه لها فلا ترث ، لأنه أمر مبني على الديانة فنأخذ الظاهر وهو كونها مطلقة بائنة فلا ترث ، وترك الباطن المظنون وهو كونه قصد حرمانها ، فأمره إلى الله .
- والله أعلم .

المسألة الثالثة - ليقع الطلاق على المخطوبة قبل عقد النكاح:

روايات المسألة :-

- ١- روى عبدالرازق في مصنفه قال : أخبرنا ابن جريج قال : سمعت عطاءً يقول : قال ابن عباس : لا طلاق إلا من بعد النكاح ولا عتاقة إلا من بعد الملك (١).
- ٢- وروى عبد الرازق أيضاً في مصنفه قال : عن الثوري عن عبد الأعلى يحيى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : سأله مروان عن نسيب له وقت امرأة، إن تزوجها فهي طالق ، فقال ابن عباس : لا طلاق حتى تنكح ولا عتق حتى تملك (٢).
- ٣- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنا إسماعيل بن محمد الصفار نا سعدان بن نصر نا معاذ العنبري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا طلاق إلا من بعد نكاح ولاعتاق إلا من بعد ملك (٣).

توثيق الروايات :-

هذه الروايات فيها رجال لم أجد لهم ترجمة ولايعني ذلك الطعن فيها بالجهالة لاحتمال وجود تراجم لهم في كتب أخرى لم أطلع عليها أما بقية رجال الأسانيد فهم على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسأله ٢ النكاح .

(١) مصنف عبد الرازق ٤١٦/٦ .

(٢) مصنف عبد الرازق ٤١٦/٦ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٢٢٠/٧ .

- ٢- عطاء ابن أبي رباح القرشي مولا هم المكي - ثقة فقيه فاضل - التقريب ٢٢٢/٢ .

سند الرواية الثانية :-

- ١- الثوري سفيان - ثقة حافظ فقيه - تقدمت ترجمته مسألة ٢ النكاح .
 ٢- عبد الأعلى ابن عامر الثعلبي الكوفي صدوق يهم - التقريب ٤٦٤/١ .
 ٣- سعيد ابن جبير الأزدي مولا هم الكوفي ثقة ثبت فقيه التهذيب ٩٤/٦

سند الرواية الثالثة :-

- ١- أبو الحسين بن بشران لم أجد له ترجمة .
 ٢- إسماعيل بن محمد الصفار لم أجد له ترجمة .
 ٣- سعدان بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثني القاضي - ثقة -
 التقريب ٢٥٧/٢ .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

أن المخطوبة لا يقع عليها الطلاق إلا بعد العقد .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

إستدل بقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ﴾ (١)

ووجه الدلالة من الآية :-

أن لله تبارك وتعالى ذكر الطلاق بعد النكاح فمن قال إذا تزوجت فلانة فهي طالق أو قال لمخطوبته إذا عقدت عليك فأنت طالق فليس بشيء ولا يعتد به لأنه طلق من لا يملك طلاقها بعد .

وبحديث (لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما

لا يملك) (٢) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح .

(١) سورة الأحزاب آية ٤٩

(٢) رواه الترمذي ٤٧٧/٢ وقال حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء روي في هذا الباب .

ووجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم نفى وقوع طلاق ابن آدم على المرأة التي لا يملك طلاقها
بنكاح .

وحديث لاطلاق إلا بعد نكاح (١).

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :- خالفه الحنفية والمالكية في من خص
ووافقه الشافعية والحنابلة والمالكية في من عمّ.

فالحنفية :

قال الجصاص : وقد اختلف الفقهاء في ذلك على ضروب من الأقاويل، فقال أبو
حنيفة وأبو يوسف وزفر ومحمد إذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق أو قال كل
مملوك أملكه فهو حر ، أن من تزوج تطلق ، ومن ملك من المماليك يعتق ولم يفرقوا
بين من عم أو خص (٢).

والمالكية :

فرقوا بين من عم ومن خص : قال القرطبي : وقالت طائفة من أهل العلم إن
طلاق المعينة الشخص أو القبيلة أو البلد لازم قبل النكاح ، منهم مالك وجميع أصحابه .
وإن قال كل امرأة أتزوجها طالق وكل عبد أشتريه حر لم يلزمه شيء (٣) .

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه ص ٤١٩ تفسير سورة النور وقال على شرطهما . انظر نصب
الرأية ٢٣٠/٣ .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣٦٢/٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٣/١٤ .

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٦١/١٧ .

الشافعية :-

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب: إن الطلاق لا يصح إلا بعد النكاح . فأما إذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وإذا تزوجت امرأة من القبيلة الفلانية فهي طالق ، أو إذا تزوجت فلانة فهي طالق أو قال لأجنبية إذا دخلت الدار وأنت زوجتي فأنت طالق، فلا يتعلق بذلك حكم ، وإذا تزوج لم يقع عليها الطلاق وكذلك إذا عقد العتق قبل الملك فلا يصح هذا مذهبا (١).

الحنابلة :-

جاء في كشف القناع : إذا قال : أنت طالق أمس أو أنت طالق قبل أن أتزوجك ونوى وقوعه إذن أي حين التكلم وقع الطلاق في الحال لأنه مقرر على نفسه بما هو الأغلظ عليه ، وإلا أي وإن لم ينو وقوعه إذن بأن أطلق أو نوى إيقاعه في الماضي لم يقع الطلاق لأنه رفع للإستباحه . ولا يملك رفعها في الزمن الماضي فلم يقع (٢).

مقارنة الآراء السابقة :-

من العرض السابق لأقوال الأئمة يتبين لنا أن فقهاء الأمة قد اختلفوا في طلاق المرأة قبل عقد النكاح على ثلاثة أقوال :

أ- القول الأول :

قول عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ووافقه الشافعية والحنابلة ، ومفاده : أن الطلاق لا يقع على المرأة المخطوبة قبل عقد النكاح .

ب - القول الثاني :

للحنفية : ومفاده : أن الطلاق يقع على المرأة عموماً سواء كانت مخطوبة أو

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ٦١/١٧.

(٢) كشف القناع عند متن الإمتناع للبهوتي ٢٧٢/٥ ، ٢٧٣

غير مخطوبة قبل عقد النكاح ، فإذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، فإنه إن تزوج أي امرأة طلقت .

ج - القول الثالث : للمالكية :

ومفاده : أن الطلاق يقع على المرأة قبل عقد النكاح إذا كانت معينة باسم أو قبيلة أو نحو ذلك أما إذا كانت غير معينة فلا يقع إلا بعد العقد .

الأدلة :-

أ- إستدل أصحاب القول الأول بالكتاب والسنة والقياس .

١- دليلهم من الكتاب قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ... الْآيَةُ ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية

أن الله تبارك وتعالى ذكر النكاح أولاً ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ﴾ ثم عطف عليه الطلاق بحرف العطف (ثم) فقال ﴿ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ﴾ فدل ذلك على أن الطلاق لا يقع إلا بعد النكاح .

المناقشة :-

يمكن مناقشة وجه الدلالة من الآية أن الآية ماوردت في الطلاق وإنما هي لبيان أن المطلقة قبل الدخول ليس للزوج عليها عدة تعتدها بدليل قوله تعالى في آخر الآية ﴿ فَمَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ .

الجواب :-

ويجاب عن هذا النقاش ، بأن الآية وإن كانت وردت لبيان العدة ، إلا أن الترتيب الذي ذكره الله في أول الآية يفيد أن النكاح أولاً ثم الطلاق ثانياً بدليل

قوله صلى الله عليه وسلم (لا طلاق إلا بعد نكاح) (١).

٢- **ودليلهم من السنة الآتي :-**

- ١- مارواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لانذر لابن آدم فيما لايملك ولاعتق له فيما لايملك ، ولا طلاق له فيما لايملك) (٢).

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم نفى طلاق ابن آدم فيما لايملكه ، والمرأة قبل العقد عليها ليست في عصمة الرجل وبالتالي لايملك عليها طلاقاً .
نوقش هذا الإستدلال بما قاله صاحب تحفة الأحوزي قال : وأجاب الحنفية عن أحاديث الباب بأنها محمولة على التنجير (٣) .
أي : أنه لاطلاق لابن آدم فيما لايملكه - بمعنى لاطلاق منجز أما المعلق فإنه يقع إذا تحقق معلق وهو نكاحها .

الجواب :-

ويمكن الجواب عن هذا النقاش بأنه حمل على التنجير بلا دليل ، فالحديث عام في الطلاق المنجز والطلاق المعلق ، وقد حملتموه على المنجز من باب التخصيص ، وليس على ذلك دليل عندكم ، فلا ينهض ماقلتموه من نقاش .
واستدلوا أيضاً بحديث (لاطلاق إلا بعد نكاح) (٤).

- (١) رواه أبو داود ٢٩٨/١ والترمذي ١٥٢/١ وقال الحاكم في مستدركه ص ٤١٩ صحيح على شرطهما .
(٢) رواه الترمذي في جامعه ، وقال : وفي الباب عن علي ومعاذ بن جبل وجابر وابن عباس وعائشة . ثم قال : حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء روي في هذا الباب / تحفة الأحوزي ٢٥٥/٤ ، ٢٥٦ .
(٣) تحفة الأحوزي شرح الترمذي ٢٥٥/٤ .
(٤) الدار قطني ٣٦/١٧/٤ ، والبيهقي ٢٢١، ٢٢٠، ٢٢١/٧ وأبو داود حديث رقم ٢١٩٠ ، ٢١٩١ ، ٢١٩٢ ، وقال الحاكم صحيح على شرطهما . أنظر نصب الراية ٢٢٠/٣ ٢٢١ *

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم نفى وقوع الطلاق إلا بعد النكاح ، وعلى ذلك فلا يقع الطلاق على المرأة قبل العقد عليها .

المناقشة :-

نوقش هذا الحديث من جهة السند ، ومن جهة وجه الدلالة. فمن جهة السند قالوا : فيه جوير وهو ضعيف ، فلا ينتهض الحديث للإحتجاج به . ومن جهة وجه الدلالة قالوا : لو صح الحديث لكان وجه الدلالة منه هو الطلاق المنجز ، فإنه لا يقع إلا بعد النكاح أما الطلاق المعلق فإنه يقع (١) .

الجواب :-

ويجاب هذا النقاش بجوابين :-

الجواب الأول :

أن ضعف هذا الحديث ضعف منجبر لمجيء الحديث من طرق أخرى عند أبي داود والبيهقي ، والدارقطني وابن ماجه (٢) . وبهذه الطرق ينجر ضعف الحديث ويصبح حسناً لغيره .

الجواب الثاني :

أن تخصيصكم هذا الحديث بأن الطلاق المقصود به الطلاق المنجز لا المعلق ، تخصيص بلا مخصص فلا ينتهض هذا النقاش . فالأصل أنه عام في كل طلاق (لاطلاق إلا بعد نكاح) ولم يقل لاطلاق منجز ، فمن أين لكم هذا التخصيص الذي قلتموه .

(١) أنظر تحفة الأحوذى ٢٥٥/٤ .

(٢) انظر نصب الراية للزيلعي ٢٢١،٢٢٠/٢

ثالثاً : دليلهم من القياس :

قالو : قياساً على حال المجنون والصغير ، فإن طلاقهما لا يقع ، فإذا كان طلاقهما لا يقع لعدم الأهلية رغم وجود المعاشرة ، فمن باب أولى طلاق من لم يعقد النكاح على المرأة لا يقع عليها لعدم أهليته حين الطلاق ، وذلك لانعدام المعاشرة وأهلية الطلاق . فقياساً على حالهما لا يقع .

المناقشة :-

يمكن مناقشة هذا الإستدلال : بأن قياسكم هذا مع الفارق لأن المجنون والصغير قام بهما سبب يمنعهما من صحة طلاقهما وأما المطلق قبل عقد النكاح فليس به سبب يمنعه من الطلاق سوى أنه لم يعقد ، فهذا لا يقع طلاقه منجزاً ، ولكن يقع معلقاً إذا علقه على عقد النكاح ، فمتى عقد عليها وقع الطلاق .

الجواب :-

ويجاب عن هذا النقاش : بأن هذا تأويل بعيد ، فنحن نقول في قياسنا بما أن طلاق المجنون والصغير لم يقع رغم وجود عقد النكاح فمن باب أولى طلاق من لم يعقد النكاح أصلاً بغض النظر عن أي سبب آخر من الأسباب. إذا الطلاق معناه حل الوثاق فكيف يحل شيء لم ينعق بعد ، بل ولا يملك حله حين طلق لأنه لا يملكه أصلاً. وبذلك فنقاشكم نرده بهذا .

ب - دليل أصحاب القول الثاني :

الذين قالوا : يقع الطلاق على المرأة عموماً سواء كانت مخطوبة أو معقود عليها بغض النظر عن كونها معينة أو غير معينة ، وهو قول الحنفية ، إستدلوا بظاهر الكتاب والسنة والقياس :-

١- دليلهم من الكتاب :

قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بالعقود ... ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

قال الجصاص : إقتضى ظاهرها إلزام كل عاقد موجب عقده ، ومقتضاه فلما كان هذا القائل عاقداً على نفسه إيقاع طلاق بعد النكاح وجب أن يلزمه حكمه (٢).

المنقشة :-

يناقش هذا الإستدلال بأنه استدلال في غير موضع النزاع فأتتم تستدلون بظاهر آية تكون حجة عليكم ، فتقولون اقتضى ظاهرها إلزام كل عاقد موجب عقده ، فأين العقد الذي تم مع رجل أجني يطلق امرأة مازالت أجنبية عنه ؟ لاعقد حتى الآن ، لأنه يقول : كل امرأة أتزوجها فهي طالق . فالعقد غير موجود ، وملك الطلاق بالتالي غير موجود لاتتفاء شرطه ، . وكون القائل عاقد على نفسه كما تقولون ، هذا غير صحيح ، لأن العقد لابد له من طرفي عقد عاقد ومعقود عليه فلا ينتهض وجه الدلالة الذي استدليتم به من الآية السابقة لأنه في غير موضع النزاع .

دليلهم من السنة:

ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم (المسلمون على شروطهم)

وجه الدلالة من الحديث :-

قالوا : المطلق قبل عقد النكاح قد شرط على نفسه الطلاق فيقع طلاقه إذا

نكح.

(١) سورة المائدة ، آية ١ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢/٢٦٢ .

(٣) رواه أبوداود حديث رقم ٢٥٩٤ ، وابن حبان حديث رقم ١١٩٩ وصححه ، والبيهقي ٧٩/٦ .

والحاكم ٤٩/٢ وغيرهم .

المناقشة :-

ويناقش هذا أيضاً بأنه لا ينتهض من حيث وجه الدلالة إذ الشروط تكون في مقابل شيء فأين المشروط عليه هنا الذي هو النكاح ، غير موجود بعد ، فالشرط هنا فاسد لعدم وجود المشروط عليه ، وبالتالي لا يستقيم دليلكم حجة في هذا الموضع .

٢- دليلهم من القياس :-

انهم قاسوه على النذر ، حيث قالوا : أن من قال : إن رزقني الله ألف درهم فله علي أن أتصدق بمائة منها ، أنه نذر في ملكه من حيث إضافته إليه ، وإن لم يكن مالاً له في الحال فكذلك الطلاق (١)

المناقشة :-

يناقش هذا الإستدلال بأنه قياس في مقابل النص فلا ينتهض حجة فالنصوص الصحيحة أفادة أن الطلاق يكون بعد النكاح وأنتم تقيسون في مقابل هذه النصوص إجتهاداً، وإجتهاد مع النص .

ج - **أدلة أصحاب القول الثالث** وهم المالكية الذين قالوا يقع في المعينه ، ولا يقع في غير المعينه بالآتي :-

١- استدلو على الطرف الأول الذي هو وقوعه في المعينه بأدلة الحنفية ، منها عموم قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ... ﴾ (٢).

د - واستدلو على الطرف الثاني الذي هو عدم وقوعه في غير المعينه بالمعقول : قال القرطبي : فإذا قال : كل امرأة أتزوجها طالق ، وكل عبد أشتريه حر ، لم يلزمه شيء ، وإن قال كل امرأة أتزوجها إلى عشرين سنة ، أو إن تزوجت

(١) أنظر أحكام القرآن للجصاص ٢/٣٦٢.

(٢) سورة المائدة ، آية رقم ١٠

من بلد فلان ، أو من بني فلان فهي طالق ، لزمه الطلاق ما لم يخف على نفسه العنت.
وإنما لم يلزمه الطلاق إذا عمم ، لأنه ضيق على نفسه المناكح فلو منعناه ألا يتزوج
لخرج وخيف عليه العنت (١).
إذا: فهم يعللون ذلك بخوف العنت فيما لم يخصص، وخوف الوقوع في العنت .

الرأي الراجح :-

الذي يترجح عندي من الأقوال السابقة ، هو القول الأول وهو عدم وقوع
الطلاق على المرأة قبل عقد النكاح سواء كانت معينة أو غير معينة ، وذلك للأسباب
الآتية :-

- ١- قوة أدلة الفريق الأول ووجهاتها .
- ٢ - سلامتها من المعارضات الصحيحة .
- ٣- موافقة هذا القول لرأي الصحابي الجليل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.
- ٤- ولصحة حديث (لا طلاق إلا بعد نكاح) الذي قال فيه صاحب المستدرک صحيح
على شرطهما ، وهو يفسر للآية لاسيما تفسير ابن عباس رضي الله عنهما ،
فالآية فسرت بالحديث ويقول الصحابي .

والله أعلم ...

المسألة الرابعة :- يحرم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد وإذا تلفظ به وقع

ثلاثاً :

روايات المسألة :-

- ١- أخرج عبد الرزاق في مصنفه قال : عن معمر قال : أخبرني ابن طاووس عن أبيه قال : كان ابن عباس إذا سأل عن رجل يطلق امرأته ثلاثاً قال : لو اتقيت الله جعل لك مخرجاً لا يزيدك عن ذلك (١) .
- ٢- وأخرج عبد الرزاق أيضاً في مصنفه قال : عن معمر عن أيوب عن مجاهد قال : سئل ابن عباس عن رجل طلق امرأته عدد النجوم ، قال إنما يكفيك من ذلك رأس الجوزاء (٢) .
- ٣- وأخرج عبد الرزاق أيضاً في مصنفه قال : عن ابن جريح قال : أخبرني عبد الحميد بن رافع عن عطاء بعد وفاته - أن رجلاً قال لابن عباس رجل طلق امرأته مائة فقال ابن عباس : يأخذ من ذلك ثلاثاً ويدع سبعة وتسعين (٣) .
- ٤- وأخرج عبد الرزاق أيضاً في مصنفه قال : عن ابن جريح قال : قال مجاهد عن ابن عباس قال : قال له رجل : يا أبا عباس : طلقت امرتي ثلاثاً ، فقال ابن عباس : يا أبا عباس ! يطلق أحدكم فيستحمق ثم يقول : يا أبا عباس ! عصيت ربك ، وفارقت امرأتك (٤) .

(١) مصنف عبد الرزاق ٣٩٦/٦

(٢) مصنف عبد الرزاق ٣٩٦/٦

(٣) مصنف عبد الرزاق ٣٩٦/٦

(٤) مصنف عبد الرزاق ٣٩٧/٦

٥- وأخرج مالك في موطأه قال : أن رجلاً قال لعبد الله بن عباس إني طلقت امرأتي مائة تطليقة . فماذا ترى علي ؟ فقال له ابن عباس طلقت منك ثلاث . وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزواً (١) .

٦- وأخرج البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو علي الروذبادي أنا أبو بكر بن داسه نا أبو داود نا حميد بن سعدة نا إسماعيل أنا أيوب عن عبد الله ابن كثير عن مجاهد فقال كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما فجاءه رجل فقال إنه طلق امرأته ثلاثاً قال : فسكت ابن عباس حتى ظننا أنه رادها إليه ثم قال : ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس وإن الله جل ثناؤه قال ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ ، وإنك لم تتق الله فلا أجذلك مخرجاً ، عصيت ربك وبانت منك امرأتك وإن الله قال ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ (٢) .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات تعددت طرقها ، حيث أتت من ستة طرق يعضد بعضها بعضاً ورجال أسانيدنا على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١- معمر بن سليمان الرقي أبو عبد الله الكوفي - ثقة فاضل - التقريب ٢٩٦/٢ .
- ٢- ابن طاوس عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني ثقة فاضل عابد - التقريب ٤٢٤/١ .

(١) موطأ الإمام مالك ٥٥٠/٢

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٢١/٧ ، والآية هي رقم ١ من سورة الطلاق .

- ٣- طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري - ثقة فقيه فاضل -
التقريب ٢٧٧/١.

سند الرواية الثانية :-

- ١- أيوب بن محمد بن زياد الوزان أبو محمد العرقي مولى بن عباس - ثقة -
التقريب ٩١/١.
- ٢- مجاهد ثقة إمام في التفسير والعلم تقدمت ترجمته مسألة ٢ الطلاق .

بقية سند الرواية الثالثة والرابعة والخامسة :

- ١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ٢ الطلاق .
- ٢- عبد الحميد جعفر بن عبدالله بن الحكم بن رافع الأنصاري - صدوق رمي
بالقدر - التقريب ٤٦٧/١.
- ٣- عطاء صدوق - تقدمت ترجمته مسألة ٢ الطلاق .

- ٤- رجل لم أجد له ترجمة .

سند الرواية السادسة:

- ١- أبو علي الروضبادي لم أجد له ترجمة .
- ٢- أبوبكر بن داسه لم أجد له ترجمة .
- ٣- أبوداود بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد الأزدي ثقة حافظ
مؤلف - التقريب ٢٢١/١.
- ٤- حميد بن مسعدة بن المبارك السامي الباهلي البصري - صدوق - التقريب
٢٠٣/١ .
- ٥- إسماعيل بن إبراهيم بن معتم الأزدي مولههم أبو بشر - ثقة حافظ -
التقريب ٦٥/١ .
- ٦- أيوب بن سليمان بن بلال القرشي المدني أبو يحيى ثقة لينه الأزدي -
التقريب ٩٠/١.
- ٧- عبدالله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة الحارث ابن هبيرة - وثقه بن

حبان - التقريب ٤٤٢/١ .

وهذه الروايات تلتقي في مجاهد وهو إمام ثقة من أوعية العلم .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

هو تحريم إيقاع الطلاق الثلاث دفعة واحدة وإذا فعل المطلق ذلك فإنه يكون عاصياً لله تعالى القائل فطلقوهن لعدتهن ﴿ووقع على المرأة المطلقة ثلاث تطليقات .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

إستدل بقوله تعالى ﴿ ياأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ وأحصى العدة ﴿.. إلى قوله تعالى ﴿ لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ ثم قال بعد ذلك : ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ ثم قال

﴿ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً ﴾ (١) .
وجه الدلالة من الآية :

أن الله أمر نبيه وأمره عام لجميع الأمة بأن يطلق النساء عند إرادته الطلاق لعدتهن وأن يحصي العدة ، وهذا لا يكون إلا في من طلق طلاقة وأبقى لنفسه مخرج أما من جمع الثلاث لم يبق له مخرج ولم يجعل الله له من أمره يسراً ، فدل ذلك على أن من جمع الثلاث خالف أمر الله فيكون عاصياً ، وضيق على نفسه أمراً كان له فيه سعة ومخرج .

واستدل أيضاً بما روى البخاري ومسلم من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : (طلق رجل امرأته ثلاثاً فتزوجها رجل ثم طلقها قبل أن يدخل فأراد زوجها الأول أن يتزوجها ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (لا حتى يذوق الآخر عسيلتها ما ذاق الأول) (٢) .

(١) سورة الطلاق من آية ١ - ٤
(٢) أخرجه البخاري ٢٤٧/٢ ومسلم ١٠٥٧/٢

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم منع الزوج الأول من زواج امرأته التي أبانها بعد أن نكحت زوجاً غيره ، وعلل المنع بذوق العسيلة أى لذة الجماع .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه الأئمة الأربعة بالإجماع .

فالحنفية :-

قال الجصاص في أحكام القرآن : ويحتج بقوله تعالى ﴿ لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ﴾ (١) في تحريم إيقاع الطلاق الثلاث لما فيه من تحريم المباح من المرأة (٢). ثم قال موضع آخر من كتابه عند الكلام عن سورة الطلاق ، وقوله تعالى ﴿ ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ﴾ (٣) يدل على أنه إذا طلق لغير السنة وقع طلاقه وكان ظالماً لنفسه بتعديه حدود الله لأنه ذكر ذلك عقيب طلاق العدة ، فأبان أن من طلق لغير العدة فطلاقه واقع لأنه لو لم يعد طلاقه لم يكن ظالماً لنفسه ، ويدل على أنه أراد وقوع طلاقه مع ظلمه لنفسه قوله تعالى ﴿ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ يعني أن يحدث له ندم فلا ينفعه لأنه قد طلق ثلاثاً (٥) .

(١) سورة المائدة آية ٨٧ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٤٥٢/٢ .

(٣) سورة الطلاق آية ١ .

(٤) سورة الطلاق آية ١ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٤٥٤/٣ .

وقال صاحب المختار الحنفي :

ولو قال : أنت طالق هكذا وأشار بأصابعه الثلاثة فثلاث (١)

المالكية :

جاء في الشرح الكبير : ونجزت الثلاث أيضاً في قوله لها أنت طالق ثلاثاً للسنة ، لأنه بمنزلة قوله لها أنت طالق في كل طهر (٢) .

وقال ابن العربي في أحكام القرآن : المسألة السادسة عشر :-

قوله تعالى ﴿لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾ قال جميع المفسرين أراد بالأمر هنا الرغبة في المراجعة ومعنى القول التحريض على طلاق الواحد والنهي عن طلاق الثلاث فإنه إذا طلق ثلاثاً أضرب بنفسه عند الندم على الفراق والرغبة في الإرتجاع ولا يجد عند إرادة الرجعة سبيلاً وكما أن قوله ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ فيه الأمر بالطلاق في طهر لم يجامع فيه لئلا يضر بالمرأة في تطويل العدة ، فكذلك قوله - لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً - فيه النهي عن طلاق الثلاث لئلا يفوت الرجعة عندما يحدث له شيء من الرغبة (٣).

والشافعية:

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : إن أصحابنا قرروا أنه يستحب لمن أراد أن يطلق امرأته أن يطلقها واحدة لأنه إن ندم على طلاقها أمكنه تلافي ذلك بالرجعة وإن أراد أن يطلقها ثلاثاً فالمستحب أن يفرقها في كل طهر طلاقة، ثم قال: قال العمراني من أصحابنا : دليل الوقوع قوله تعالى ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : (ثم ليطلقها طاهراً وحاملاً) (٤) ولم يضر في بين أن يطلقها واحدة أو ثلاث فلو كان الحكم يختلف لبينه (٥) .

(١) الإختيار لتعليق المختار لعبدالله بن محمود الحنفي ١٢٩/٢

(٢) الشرح الكبير ٢٢٤/٢ (٣) أحكام القرآن لابن العربي ١٨٣٢/٤ .

(٤) أخرجه البخاري ٤٥٨/٢ ومسلم ١٨٠/٤ (٥) المجموع شرح المذهب ٨٧، ٨٦/١٧ .

الحنابلة :

جاء في المغني : اختلفت الرواية عن أحمد في جمع الثلاث فروى عنه أنه غير محرم ، اختاره الخرقى ، ثم قال : والرواية الثانية: أن جمع الثلاث طلاق بدعة محرم (١) هذا عن حكمه - أما وقوعه فقال صاحب المغني - وإن طلق ثلاثاً بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، لافرق بين قبل الدخول وبعده (٢) .

دراسة المسألة ومقارنتها على ضوء ما سبق من آراء-

مما سبق يتضح لنا أن الكلام في هذه المسألة يكون في ناحيتين :
الناحية الأولى : هل إيقاع الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد محرم أم غير محرم ؟
والناحية الثانية : هل إيقاع الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد يقع ثلاثاً أو لا يقع ؟
 فالحنفية والمالكية ورواية عند الحنابلة : أنه يحرم إيقاع الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد والشافعية ورواية عند الحنابلة لا يحرم .
 أما الناحية الثانية وهي : هل يقع طلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً فللفقهاء في ذلك أربعة آراء :-

١- الرأي الأول :

يرى أصحاب هذا الرأي وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً سواء كانت الزوجة مدخولاً بها أو غير مدخول وهو رأي الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة (٣) وابن حزم الظاهر (٤) .

وهذا هو رأي الصحابي الجليل عبدالله بن عباس كما ورد في الروايات السابقة في رأس المسألة عنه رضي الله عنهما .

-
- (١) المغني لابن قدامة ٢٢٠/١٠ طبعة هجر
 (٢) المغني لابن قدامة ٢٣٤/١٠ طبعة هجر
 (٣) أنظر ما سبق من كلام الأئمة في من وافق ومن خالف في هذه المسألة
 (٤) المحلى ١٧٤/١٠ وما بعدها .

وهو كذلك مروى عن أبي هريرة وعبدالله بن عمر وابن مسعود وأنس رضي الله عنهم وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين (١) .

٢- الرأي الثاني :

أصحاب هذا الرأي يرون أن الطلاق الثلاث مجموعة أو مفرقة إن كانت على خلاف السنة لايقع بها إلا طلقة واحدة وهذا ما قال به الإمام ابن تيمية وابن القيم والصنعاني والشوكاني (٢) ومال إليه كثير من المشتغلين بالفقه في وقتنا المعاصر ، وهو منقول عن الزبير بن العوام وعبدالرحمن بن عوف ويروى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود (٣) .

ونقل الفتوى به جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي ومحمد بن عبدالسلام (٤) .

٣- الرأي الثالث :

هو رأي الذين يرون أن طلاق الثلاث يقع ثلاثاً في المدخول بها ويقع واحدة في غير المدخول بها ، منهم سعيد بن جبير وطاووس وأبو الشعثاء وعمر بن دينار .

ومما استدل به لهذا الرأي هو أن غير المدخول بها لعدة عليها ، فإذا قال الزوج لها أنت طالق ثلاثاً فهي تبين بعبارة أنت طالق فلفظ ثلاثاً بعدها لا يصادف له محلاً فيلغو ، لاستقلال العبارة بنفسها ، وكونها جملة تامة (٥) .

(١) المغني لابن قدامة ٣٢٠/١٠ - ٣٢٤ طبعة هجر

(٢) الفتاوي لابن تيمية ٨/٢٢ زاد المعاد ٥٥/٤ - ٦١ نيل الأوطار ٢٤٥/٦ وما بعدها .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ٧/١٠

(٤) نيل الأوطار ٢٤٢٥/٦

(٥) تفسير القرطبي ١٣٢/٣ للمغني لابن قدامة ٣٢٠/١٠ - ٣٢٥

٤- الرأي الرابع :

يرى عدم وقوع شيء من الطلاق لأنه طلاق بدعي أتى على خلاف السنة، وكل ما كان بدعياً فهو مردود بنص منه صلى الله عليه وسلم إذ يقول (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) (١) .

وهو ماقال به بعض المعتزلة (٢) وقال به مقاتل وحكى عن داود (٣) .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : إنه قول لايعرف عن أحد من السلف (٤) .

وحكى هذا القول عن أحمد فأنكره ابن القيم وقال : إنه قول الرافضة (٥) .

وسأستعرض بمشيئة الله تعالى أدلة الجمهور القائلين بوقوع الطلاق ثلاثاً، ثم أتبعه باستعراض أدلة أصحاب الرأي الثاني القائلين بطلقة واحدة ، دون التعرض لأدلة أصحاب الرأي الثالث والرابع وذلك لعدم وجود جدل كثير حول هذين الرأيين ، بخلاف الرأي الأول والثاني إذ حصل حولهما نقاش كثير وطويل بين الفقهاء قديماً وحديثاً والذي يهمنا هي الأقوال التي لها أدلة، أما الأقوال الأخرى فأدلتها لاتنهض للإحتجاج .

أولاً :- أدلة الجمهور القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً:-

استدلوا بالكتاب والسنة والإجماع والقياس :-

أ- فدلّهم من الكتاب :-

١- قوله تعالى ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ (٦)

- (١) زاد المعاد ٦٧/٤ . والحديث رواه البخاري ١٦٦/٢ ، ومسلم ١٢٢/٥ .
- (٢) فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية ٩/٢٢ .
- (٣) تفسير القرطبي ١٢٩/٣ .
- (٤) فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية ٩/٢٢ .
- (٥) زاد المعاد في هدى خير العباد ٦٧/٤ .
- (٦) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

وجه الدلالة من الآية :

قالوا : إن قوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان ﴾ معناه مرة بعد مرة ، فإذا جاز الجمع بين اثنتين جاز بين الثلاث ، وأحسن أن يقال : أن قوله ﴿ أو تسريح بإحسان ﴾ عام متناول لإيقاع الثلاث دفعة واحدة (١)

المناقشة :

نوقش هذا الإستدلال ، بأن الآية لاتدل على وقوع الطلاق الثلاث بلفظ ثلاث لأن قوله ﴿ إمساك بمعروف ﴾ عقب قوله ﴿ الطلاق مرتان ﴾ يفيد جواز الأمر بالمراجعة عقب الطلاق ، والرجعة لاتصح عقب الطلاق الثلاث ، بقوله ﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (٢) ، ولكنها تصح عقب الطلقتين فعلم بذلك عدم شموليتها وعمومها لإيقاع الطلاق دفعة واحدة ، وأيضاً فإن الطلاق في الآية لم يذكر أنه بلفظ واحد ، بل الآية فيها أن الطلاق يقع مرة بعد مرة (٣) .

٢- واستدلوا أيضاً بقوله تعالى ﴿ ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ (٤) .

وجه الدلالة من الآية :-

قالوا : إن معناه : أن المطلق يحدث له ندم يمكنه تداركه لوقوع البينونة فلو كانت الثلاث لاتقع ثلاثاً لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيّاً (٥) .

(١) عمدة القاري للعيني ١٢/١٧ ، أحكام القرآن للجصاص ٨٢/٢

(٢) سورة البقرة آية (٢٢٠)

(٣) أنظر فتح الباري ٢٠٠/٩

(٤) سورة الطلاق آية (١) .

(٥) النووى شرح صحيح مسلم ٧٠/١٠

ويؤكد ذلك ماسبق من الآثار عن ابن عباس بإلزام الثلاث لمن طلق ثلاثاً ، ووصفه لمرتكب ذلك بالحماقة ، واستشهاد ابن عباس بهذه الآية وهو ترجمان القرآن (١).

مناقشة هذا الإستدلال :-

يناقش هذا الإستدلال بأن الآية ليس فيها دلالة على الإلزام بوقوع الثلاث، يشهد لذلك ما روي في قصة ركانه عندما طلق زوجته ثلاثاً ، وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها مع الإستدلال بهذه الآية (٤) وسيأتي بيانه عند أدلة اصحاب القول الثاني ولو كانت دليلاً على الإلزام بالثلاث لما استدل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يضاف إلى ذلك أن ابن عباس قد روي عنه القول باعتبار الثلاث واحده .

ب- واستدلوا من جهة السنة بالآتي :-

- ١- إستدلوا بما ثبت في الصحيحين من حديث سهل بن سعد الساعدي في قصة لعان عويمر (٢) زوجته ، وفيها فلما فرغا قال عويمر : كذبت عليها يارسول الله إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الزهري فكانت سنة المتلاعنين (٤) .

- (١) أنظر ماسبق من روايات هذه المسألة عن ابن عباس .
- (٢) سنن أبي داود ٦٤٥/٢ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٣٩/٧ .
- (٣) هو عويمر بن أبيض العجلاني وهو الذي رمى زوجته بشريك بن سحماء فلاعن الرسول صلى الله عليه وسلم بينهما في شعبان عام (٩ هـ) لما قدم تبوك .

أنظر أسد الغابة ١٥٨/٤ الإصابة ٤٥/٢

- (٤) أخرجه البخاري كتاب الطلاق ٤٠٢/٢ ومسلم كتاب اللعان ١٤٩٢/١ ، ١١٢٩/٢

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على عويمر طلاقه بلفظ الثلاث (١)

المناقشة لهذا الاستدلال :-

نوقش :- بأن المفارقة في الملاءنة وقعت بنفس اللعان فلم يصادف تطليقه إياها ثلاثاً موقعاً (٢)

٢- واستدلوا أيضاً بما رواه عروة بن الزبير عن عائشة قالت : جاءت امرأة

رفاعة (٣) إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : كنت عند رفاعة فطلقني

فبت طلاق، فتزوجت عبدالرحمن بن الزبير (٤).

وإنما معه مثل هدية الثوب ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق

عسيلتك (٥) .

وجه الدلالة من الحديث

أن قول المرأة (فبت طلاقي) ظاهر في أنه طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة ،

وقد علم الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك فأقره ولم ينكره ، فدل ذلك على وقوعه

ولو لم يكن واقعاً لأجاز الرسول صلى الله عليه وسلم رجوعها إلى زوجها الأول (٦) .

(١) النووي شرح صحيح مسلم ١٢٢/١٠

(٢) فتح الباري ٢٠١/٩

(٣) هو رفاعة بن سمؤال وقيل رفاعة القرظي من بني قريظة وهو خال صفية بنت يحيى

بن أخطب أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم، يقول ابن عبدالبر وهو الذي

طلق زوجته ثلاثاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها عبدالرحمن ابن

الزبير - أسد الغبة ١٨١/٢ الإصابة ٥١٨/١ الإستيعاب ٢٩٨/١

(٤) هو عبدالرحمن بن الزبير ابن ياطبا القرظي من بني قريظة واسم زوجته تميمه بنت

وهب أنظر الإصابة ٢٩٨/٢ .

(٥) صحيح البخاري كتاب الطلاق ٤١٧/٢ ومسلم في صحيحه كتاب النكاح ١٠٥٥/٢

(٦) زاد المعاد لابن القيم ٢٥٢/٥ ، فتح الباري ٢٠١/٩

المنافشة :-

يمكن أن يناقش هذا الإستدلال : بعدم التسليم بوقوع الثلاث بلفظ واحد بل جاءت رواية أخرى تفيد أن المراد بقول المرأة (فبت طلاقي) أي طلقني آخر ثلاث تطليقات ولم تكن مجتمعة (١).

٢- واستدلوا كذلك من جهة السنة بما جاء في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : طلق رجل امرأته ثلاثاً ، فتزوجها رجل ثم طلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الأول أن يتزوجها ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (لا حتى يذوق الآخر من عسيلتها ماذاق الأول) (٢).

وجه الدلالة من الحديث :-

قالوا : دل هذا الحديث على إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لمن طلق زوجته ثلاثاً ولم ينكر عليه ، إذ لو كان هذا الطلاق غير واقع لأجاز النبي صلى الله عليه وسلم رجوعها إلى زوجها الأول ، ولكن لما منع النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك دل على أن الطلاق الثلاث وقع ثلاثاً (٣).

المنافشة :-

نوقش هذا الحديث : بأنه مختصر من حديث رفاعه ، وحديث رفاعه تبين أن الطلاق وقع فيه مفرقاً لأمجوعاً (٤).

(١) فتح الباري ٢٠١/٩ ، أضواء البيان ٢٩٩/١

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الشهادات ٢٤٧/٢ ، ومسلم في صحيحه كتاب

النكاح ١٠٥٧/٢

(٣) فتح الباري ٢٠١/٩ ، زاد المعاد ٢٥١/٥

(٤) فتح الباري ٢٢٩/١ أضواء البيان ٢٩٩/١

دفع المخاشنة :-

وأجيب عن هذا النقاش : بأنها قصة أخرى ، ورفاعة صاحب هذا الحديث غير رفاعة القرظي قال ابن حجر وهذا الحديث وإن كان محفوظاً أصبح من سياقه أنها قصة أخرى وأن كلاً من رفاعة القرظي ورفاعة النضري (١) وقع له مع زوجته طلاق فتزوج كلاً منهما عبدالرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يمسهما فالحكم في قصتهما متحد مع تغاير الأشخاص ، وبهذا يتبين خطأ من وحد بينهما ظناً منه أن رفاعة بن سمؤال هو رفاعة بن وهب (٢) ونوقش ثانياً بأن الحديث ليس في محل النزاع ، فليس في الحديث أنه طلق الثلاث بفم واحد هذا ما قاله ابن القيم (٣) .

٤- واستدلوا كذلك بما رواه محمود بن لبيد (٤) قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام

(١) هو رفاعة بن وهبي بن عتيك أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى عن مقابيل ابن حبان في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ أنها نزلت في عائشة بنت عبدالرحمن بن عتيك النضيري التي كانت تحت رفاعة بن وهب بن عمها فطلقها طلاقاً بائناً ، وتزوجت بعده عبدالرحمن القرظي ثم طلقها أنظر أسد الغابة ١٨٥/٢ وانظر الإصابة في معرفة الصحابة ٢٥٠/١ .

(٢) فتح الباري ٢٨٤/٩ .

(٣) زاد المعاد ٢٦١/٥ .

(٤) هو محمود بن لبيد بن رافع بن امرئ القيس بن زيد الأنصاري الألويسي ثم الأشيلي ، وإلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام بالمدينة ، وحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث وذكر من أبي حاتم أن البخاري قال له صحبة وقال أبو حاتم لاصحبة له . وقال ابو عمرو قول البخاري أولى والأحاديث التي رواها تشهد له وقال ابن حجر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تصح له رؤية ولا سماع منه مات سنة (٦٩) هـ الإصابة ٢٨٧/٢ .

غضبانا ، ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل وقال :
يارسول الله ألا أقتله (١)

وجه الدلالة من الحديث :-

أن غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفعل وعدم أمره
بالمراجعة يدل على وقوع الطلاق ، لأنه لو كان غير واقع لأمره بالمراجعة .

الناقشة :-

نوقش هذا الحديث من وجهين :-

الوجه الأول :-

من جهة السند قالوا :- بأنه مرسل لأن محمود بن لبيد لم يثبت له سماع
من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن حجر رجاله ثقات لكن محمود بن
لبيد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يثبت له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت ولادته في
عهده صلى الله عليه وسلم وذكره في الصحابة من أجل الرؤية فقد ترجع له أحمد
في مسنده وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيها بالسماع (٢).

رد المناقشة :-

وأجيب على النقاش بأن الحديث مرسل صحابي ومراسيل الصحابة لها
حكم الموصول ، ومحمود بن لبيد معظم رواياته عن الصحابة (٣).

(١) أخرجه النسائي في سننه كتاب الطلاق ١٤٢/٦ وهو لم يرو إلا من طريق عن أبيه ،
وروايته عن أبيه وجادة قال ابن معين ، والوجادة فيها نوع انقطاع ، لكن قال ابن
حجر روايته سماع عن أبيه عند مسلم في عدة أنظر فتح الباري ٢٩٧/٩ وتهذيب
التهذيب ٦٢/١٠ والباعث الحثيث لابن كثير تحقيق أحمد شاكر ص ١٢٨.

(٢) فتح الباري ٢٩٧/٩

(٣) الباعث الحثيث ص ٤٩ ، تهذيب التهذيب ٦٢/١٠

الوجه الثاني لمناقشة الحديث السابق :-

أنه على تقدير صحة حديث محمود فليس فيه بيان أنه هل أمضى عليه الثلاث مع إنكاره عليه إيقاعها مجموعة أولاً فأقل أحواله أنه يدل على تحريم ذلك وإن لزم (١).

٥- واستدلوا كذلك بما جاء في الصحيحين أن فاطمة بنت قيس أخبرته أن زوجها أبا حفص (٢) بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثاً ثم انطلق الى اليمن فانطلق خالد ابن الوليد (٣) في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة أم المؤمنين ، فقالو : إن أبا حفص طلق امرأته ثلاثاً فهل لها نفقة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليس لها نفقة وعليها العدة (٤)) وفي رواية أن فاطمة بنت قيس قالت : وأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (كم طلقك) قلت : ثلاثاً ، قال (صدق ليس لك نفقة إعتدي في بيت بن عمك (٥) وفي رواية أن فاطمة خاصمت أخت زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال (مالك ولا بنة آل قيس) قال : يارسول الله : إن أخي طلقها ثلاثاً جميعاً ، قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنظري يا بنة آل قيس إنما النفقة والسكن للمرأة على زوجها ما كانت له عليها رجعة، فإذا لم يكن له عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى . أخرجني فانزلي على فلانة ...) (٦)

-
- (١) فتح الباري ٢٩٧/٩
 (٢) هو أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بن عبدالله ، المخزومي وهو زوج فاطمة بنت قيسى قيل إسمه عبدالحميد وقيل أحمد وقيل اسمه كنيته صحابي جليل خرج مع علي إلى اليمن فمات وقيل أنه بقي الى خلافة عمر أنظر تهذيب التهذيب ١٢/١٩٦ ، الإصابة ١٣٩/٤ .
 (٣) هو خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي سيف الله المسلول لفتح الكبير صحابي جليل أسلم قبل فتح مكة قال عنه أبو بكر الصديق : عجزت النساء أن يلدن مثل خالد مات بحمص بسورية عام (٢١) هـ أنظر أسد الغابة ٢/٩٣ ، الإصابة ٤١٣/١
 (٤) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب النكاح ١١١٥/٢
 (٥) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب النكاح ١١١٩/٢
 (٦) أخرجه أحمد في المسند ٤١٧، ٢٧٣/٦

وجه الدلالة من الحديث :

ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بوقوع طلاق فاطمة بنت قيس طلاقاً بائناً عليها بدليل قوله (أخرجني فانزلي على فلانة) وقد جاء تفسير هذا الطلاق في بعض الروايات أنه ثلاثاً جميعاً ، ودليل هذا الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بعدم النفقة والسكنى لها على زوجها ، وعدم بقائها في عصمة زوجها.

مناقشة هذا الإستدلال :-

نوقش الإستدلال بهذا الحديث :- بأن الثلاث المذكورة في الحديث لم تكن مجموعة ، وإنما كان قد طلقها طلقتين من قبل ذلك ، ثم طلقها آخر الثلاث قال ذلك النووي بعد استقصائه للروايات (١).

وأما رواية (طلقها ثلاثة جميعاً) فأجاب عنها ابن القيم بقوله : فأما لك الخامس وهو قوله (طلقها ثلاثاً ثلاثاً جميعاً) فهذا أولاً هو من حديث مجالد (٢) عن الشعبي فتفرد مجالد على ضعفه من بينهم بقوله (ثلاثة جميعاً) ، وعلى تقدير صحته فالمراد به أنه اجتمع لها التطليقات الثلاث ، لا أنها أوقعت بتكملة واحدة (٣)

(١) مسلم بشرح النووي ٩٥/١٠

(٢) مجالد هو : مجالد بن سعد بن عمير الهمزاني أبو عمرو الكوفي روى عن الشعبي وقيس بن حازم وآخرون وعن ابن المبارك والشعبيات وآخرون ، قال البخاري كان يحيى بن سعيد يضعفه ، وكان الإمام أمد لا يراه شيئاً وقال ابن معين لا يحتج بحديثه وقال ابن حجر ليس بالقوي مات سنة (١٤٤ هـ) أنظر تهذيب التهذيب

ج- واستدلوا بالإجماع الذي انعقد في عهد عمر رضي الله عنه على أن الطلاق الثلاث بكلمة واحدة يقع ثلاثاً ، قال ابن حجر في سياق حديثه عن مماثلة مسألة المتعة لمسألتنا هذه في الإجماع الذي انعقد لكل منهما في عهد عمر (فالأرجح في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك ، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر خالف في واحدة منهما (١) ونقل الإجماع أيضاً صاحب المنتقى والجصاص وغيرهم(٢)

الناقشة :-

نوقش هذا الإجماع بعدم التسليم لوجود المخالفين فقد نقل القول برد الثلاث المجموعة إلى واحدة عن علي وابن مسعود وابن عباس في رواية والزيبر وابن عوف وطاووس والحسن البصري وسعيد بن جبير وعطاء وأهل الظاهر وغيرهم والخلاف في هذه المسألة قديم بين السلف والخلف وقد نقل ابن القيم ذلك الخلاف وعلى هذا فلا يتحقق الإجماع مع وجود هؤلاء المخالفين (٣).

د - واستدلوا بالقياس :-

حيث قاسوا جواز إزالة النكاح بلفظ واحد على جواز إزالة سائر مايملكه الإنسان دفعة واحدة ، وكلاهما ملك يجوز إزالته، يقول ابن قدامة : ولأن النكاح ملك يصح إزالته متفرقاً فيصح مجتمعاً كسائر الأملاك (٤).

(١) فتح الباري ٢٩٩/٩

(٢) المنتقى للباجي ٢/٤ ، أحكام القرآن للجصاص ٨٥/٢ ، عمدة القاري ١٢/١٧

(٣) إغاثة اللهفان ٢٤٥/١ ، زاد المعاد ٢٧٠/٥

(٤) المغني لابن قدامة ٢٢٤/١٠ طبعة هجر .

المناقشة :-

نوقش هذا القياس : بأنه قياس مع الفارق فالطلاق وإن كان مملوكاً للزوج فإنه لم يؤذن له في إيقاعه إلا مفرقاً بصفة فإذا أوقعه مجموعاً فقد خالف أمر الله وتعدى حدوده وأخطأ السنة فيرد إليها - أي إلى السنة - (١) .

ثانياً :- أدلة القائلين بوقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد واحده
إستدلوا كذلك بالكتاب والسنة والإجماع .

أ- فمن الكتاب إستدلوا بالآتي :-

١- بقوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ (٢) .

وجه الدلالة من الآية :-

قالوا : دلت هذه الآية على أن الطلاق المشروع لا يكون إلا مرة بعد مرة ولا يكون جملة ، قال ابن القيم : وما كان مرة بعد مرة لم يملك المكلف إيقاع مراته كلها جملة واحدة كاللعان ، فإنه لو قال : أشهد بالله اربع شهادات إني لمن الصادقين - كان مرة واحدة - ثم عدد أمثلة أخرى في القسمات والإقرار بالزنا والتسبيح وغيرها ، فإن العدد لا يكفي فيها بل لابد من تكرار القول - ثم قال : وهذه النصوص المذكورة كقوله تعالى (الطلاق مرتان) كلها من باب واحد ، فكانت واحدة (٣) .

(١) إغائة اللهفان ٢٢٤/١ .

(٢) سورة البقرة آية (٢٢٩)

(٣) أعلام الموقعين ٤٢/٢

واستدلوا أيضاً :-

٢- بقوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ - إلى قوله

تعالى ﴿ حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الألف واللام في قوله ﴿ الطلاق مرتان ﴾ للعهد ، والمعهود هو الطلاق المفهوم من قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ وهو الطلاق الرجعي ، لقوله تعالى ﴿ وبعولتهن أحق بدهن في ذلك ﴾ فيكون معنى الآية : الطلاق الذي يجوز فيه للرجل مراجعة زوجته مرتان ، مرة بعد مرة سواء أوقعها في كل مرة بأن قال : أنت طالق أو أوقعها في كل مرة ثلاثاً بقوله : أنت طالق ثلاثاً ، فيعتبر الطلاق في كل مرة طلاقاً رجعيّاً لما سبق ، ولقوله تعالى عقبها : ﴿ فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ (٢).

المناقشة :-

نوقش قولهم أن الطلاق في كل مرة من المراتين في قوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان ﴾ ينصرف إلى طلاق رجعية واحدة على أي صفة وقع الطلاق حتى لو قال في إحدى المراتين : أنت طالق ثلاثاً ، نوقش بعدم التسليم لأن الآية جاءت لبيان صفة الطلاق الشرعي وهو أن يطلق مرة بعد مرة ولم تتعرض الآية لصلاحية صيغة (أنت طالق) لأن تكون طلاقاً واحدة رجعية من عدمه ، وغاية ماتدل عليه الآية هو أن الطلاق الذي يكون الرجل فيه أحق بزوجه ما كان مرتين ، فإن طلقها الثالثة فليس له أحقية فيها (٣).

(١) سورة البقرة آية (٢٢٨) .

(٢) أنظر : سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث يوسف بن حسن بن عبدالرحمن طبع محمد نصيف ص ٨٢ ، ٨٢ . والآية هي من سورة البقرة ٢٢٩ .

(٣) المنتقى ٤/٢ ، مقارنة المذاهب للسايس وشلتوت طبعة القاهرة ١٩٨٦م ص ٨٥

ب - واستدلوا من جهة السنة بحديث ابن عباس :-

١- (كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم(١)).

وجه الدلالة من الحديث :-

دل هذا الأثر الصحيح على أن الطلاق الثلاث المجموع كان يقع واحدة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر الذي رأى كثرة مخالفة الناس وتسرعهم في إيقاع الطلاق الثلاث ، فرأى من قبيل السياسة إلزامهم به عقوبة وزجراً لهم ، وبعد إختلاف الأزمنة وجب العودة إلى ماكان عليه الحكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والعمل بالحكم الشرعي الأصلي.

المناقشة :-

نوقش استدلالهم بحديث ابن عباس من عدة وجوه :-

الوجه الأول :

أنهم قالوا : إن حديث ابن عباس هذا منسوخ نقل ذلك عن الشافعي والطحاوي (٢) والناسخ واحد مما يلي :-

١- حديث عكرمة عن ابن عباس قال : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن... ﴾ الآية، وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته

(١) رواه مسلم في صحيحه كتاب الطلاق ١٠٩٩/٢

(٢) مختصر المزني ١١/٧ ، شرح معاني الآثار للطحاوي ٥٦/٣

وإن طلقها ثلاثاً ، فنسخ ذلك (١) .

٢- فتوى ابن عباس على خلافه ، قال الطحاوي ثم هذا ابن عباس رضي الله عنهما قد كان من بعد ذلك يفتي من طلق امرأته ثلاثاً معاً أن طلاقه قد لزمه وحرمها عليه (٢) ثم ساق عدداً من فتاويه بذلك .

٣- أو حديث امرأة رفاعة القرظي حين جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول (كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاق ... الحديث (٢)) . ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر طلاق رفاعة البتة وأوقعه ولو لم يوقعه لأرجعها إلى زوجها .

٤- أو اجماع الصحابة رضوان الله عليهم في عهد عمر (٤) .

مناقشة دعوى النسخ :-

١- مناقشة دعوى النسخ : بحديث عكرمة : نوقشت دعوى النسخ هذه بأنها لاتصح : قال ابن القيم رحمه الله : وأما دعواكم بنسخ الحديث فموقوفة على ثبوت معارض مقاوم متراخ فأين هذا ؟ وأما حديث عكرمة عن ابن عباس في نسخ المراجعة بعد الطلاق الثلاث، فلو صح لم يكن فيه حجة، فإنه إنما فيه أن الرجل كان يطلق أمراًته ويراجعها بغير عدد ،

(١) رواه أبو داود في سننه كتاب الطلاق ٦٤٢/٢ ، والبيهقي كتاب الطلاق ٢٢٧/٧ وابن أبي شيبة ١١/٥ .

(٢) شرح معاني الآثار ٥٧/٢ ، ومصنف ابن أبي شيبة ١١/٥ ، ومصنف عبدالرزاق ٢٩٦/٦ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطلاق ٤١٧/٢ ومسلم كتاب النكاح ١٠٥٥/٢ ، ١٠٥٥٦ .

(٤) انظر شرح معاني الآثار للطحاوي ٥٦/٢

فنسخ ذلك وقصر على ثلاث فيها لتقطع الرجعة فأين ذلك الإلزام بالثلاث بفم واحد ، ثم كيف يستمر المنسوخ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر لاتعلم الأمة به وهو من الأمور المتعلقة بحل الفروج (١) .

٢- مناقشة دعوى النسخ بفتوى ابن عباس على خلافه :

سنناقش فتوى ابن عباس على خلاف الحديث من عدة وجوه :-

أ- هل صحيح أن ابن عباس أفتى بخلاف روايته ؟

ب - وهل يجوز للصحابي أن يفتي بخلاف روايته ؟

ج - ثم إذا أفتى الصحابي بخلاف روايته هل يؤخذ بفتواه أم بروايته .

أولاً :- من حيث صحة فتوى ابن عباس بالوقوع فهي ثابتة كما سقت

تلك الروايات بأسانيدها في رأس المسألة عند : روايات المسألة فهي عند مالك في

موطأه (٢) وعبدالرزاق في مصنفه (٣) والبيهقي في سننه الكبرى (٤) .

فقد رواها عنه : مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعطاء بن أبي رباح

وعمر بن دينار ، ومالك بن الحويرث ، ومحمد بن الكبير ، وغيرهم وقالوا

جميعاً: إن ابن عباس ألزم الثلاث من أوقعها جملة .

(١) زاد المعاد ٢٦٦/٥

(٢) موطأ مالك ٥٥٠/٢

(٣) مصنف عبدالرزاق ٢٩٦/٦ ، ٢٩٧

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢٢١/٧

ولهذا فإننا نقول : إن فتواه بالوقوع صحيحة عنه ، لاشك فيها ، حتى إن ابن القيم رحمه الله وهو ممن يقول بوقوع الثلاث واحده ومن أشد أنصار هذا المذهب قال في إغاثة اللفهان بعد أن أورد حجج القائلين بعدم الوقوع ونحن لانشك أن ابن عباس صح عنه خلاف ذلك ، وأنها ثلاث (١) ويقول ابن القيم في محل آخر من الإغاثة (٢) وعن ابن عباس روايتان: **إحداهما** : موافقا لرأي عمر رضي الله عنه تأديباً وتعزيزاً للمطلقين . **والثانية** : الإفتاء بموجبه .

ثانياً هل يجوز للصحابي أن يفتي بخلاف روايته؟

قالوا : إن الإحتمالات المسوغة لترك الرواية والعدول إلى الرأي كثيرة منها ظهور دليل لدى الراوي كنسخ مثلاً إطلع عليه ، ولم ينقل إلينا فعدل عن روايته وأفتى بخلافها ، وقد يخالف الراوي فيفتي بخلاف ما رواه لنسيان أو لعدم فهم الإستفتاء مثلاً ، وعلى كل حال فقد ثبت عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أفتوا بخلاف رواياتهم ، وهذه واحدة منها (٣) .

(١) إغاثة اللفهان ٢٢٤/١ .

(٢) إغاثة اللفهان ١٧٨/١ ، وتفسير القرطبي ١٢٩/٢ .

(٣) مدى حرية الزوجين في الطلاق لعبد الرحمن الصابوني ص ٢٠٨ .

ثالثاً : مخالفة الراوي روايته بفتواه :-

هذا بحث أصولي - مخالفة الراوي لروايته - تناوله الأصوليون في جميع كتبهم وهو أن الصحابي إذا خالف روايته بفتواه كما لو روى رواية بموضوع معين في شكل ما ، ثم أفتى بخلاف ما روى ، هل نأخذ بروايته التي رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أم نأخذ بفتواه ، التي أفتى بها بعد تلك الرواية ؟ فالمشهور عند الشافعي أنه يؤخذ برواية الراوي لابتفتواه . وعند الحنفية يؤخذ بفتواه دون روايته وعند أحمد قولان : المشهور عنده الأخذ بالرواية دون الفتوى (١) قال ابن القيم رحمه الله : وقدم الشافعي رواية ابن عباس في شأن بريرة (٢) على فتواه التي تخالفها في كون بيع الأمة طلاقها ، - إلى أن قال - والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره وهو القصد في هذا الباب : أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل مخالفه ولا تتركه لخلاف حد من الناس كائناً من كان ، لاروايه ولا غيره ، إذ من الممكن أن ينسى لراوي الحديث أو لا يحضره وقت الفتيا أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة أو يتأول فيه تأويلاً مرجوحاً ، أو يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضاً في نفس الأمر ، أو يقلد غيره في فتواه بخلافه لاعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه (٣) .

(١) قواعد التحديث لمحمد جمال الدين القاسمي ص ٧٠ لإغاثة اللهفان ٢٢٢/١ زاد المعاد ٢٦٦/٥

(٢) هي بريرة مولاة عائشة كانت لعتبة بن أبي وقيل لبعض بني هلال فكاتبوها ثم باعوها فاشتريتها عائشة فأعتقتها فجاء الحديث في شأنها بالولاء لمن أعتق . تهذيب التهذيب ٤٣٢/١٢

(٣) أعلام الموقعين ٢٨/٢

يؤيد ذلك ما نقل عن الإمام أحمد والإمام البخاري أنهما تركا العمل بهذا الحديث ، ولا يتركانه إلا لعله تقتضي ذلك .

رد هذه المناقشة :-

ورد : بأن ترك البخاري له لا يوهنه وله حكم أمثاله من الأحاديث الصحيحة التي تركها البخاري لثلاث يطول كتابه ، فإنه سماه الجامع المختصر (١) .
وأما الإمام أحمد فقد تركه بسبب روايات أصحابه عنه بخلافه ، فقد سئل الإمام أحمد عن حديث ابن عباس (كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر واحدة) بأي شيء تدفعه ؟ قال : أدفعه (برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ، ثم ذكر عن عددٍ عن ابن عباس أنها ثلاث (٢) .

الوجه الثاني لمناقشة حديث ابن عباس :-

نوقش بتأويل قول ابن عباس (كان الطلاق الثلاث واحده) على أن الطلاق الموقع في عهد عمر ثلاثاً كان يوقع قبل ذلك واحده ، لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلاً ، أو كانوا يستعملونها نادراً ويشهد لذلك قول عمر (إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة) (٣)

رد المناقشة :-

وقد ترد هذه المناقشة بأن هذا يتم إن اتفق على أنه لم يقع في عصر النبوة إرسال الثلاث تطليقات دفعة واحدة ، وحديث ركانه

(١) إغاثة اللهفان ٢/٣١٢ .

(٢) أعلام الموقعين ٢/٣٥٠ .

(٣) سنن البيهقي ٢٢٨/٧ تفسير القرطبي ٢/١٨٠ .

وغيره يدفعه ، وينبو عنه قول عمر (فلو أمضيناه عليهم) .

الوجه الثالث لمناقشة حديث ابن عباس :

نوقش بحمل الحديث على غير المدخول بها بدليل ماجاء في رواية أبي الصهباء (٢).

رد المناقشة :-

وقد رد النووي النقاش : بأن قوله (أنت طالق) معناه انت ذات الطلاق، وهذا اللفظ تفسيره بالواحدة والثلاث (١)

وأما دعوى نسخه بالإجماع فهذا مردود بأن الإجماع غير قائم مع وجود المخالفين من الصحابة الذين يرون وقوع الثلاث ثلاثاً ومنهم ابن عباس رضي الله عنهما .

٢- واستدلوا كذلك من جهة السنة بما رواه عكرمة عن ابن عباس قال : طلق ركانه بن عبد يزيد أخو بنى المطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فحزن عليها حزناً شديداً ، قال فسأله رسول صلى الله عليه وسلم (كيف طلقتهما) قال : طلقتهما ثلاثاً ، قال : فقال (في مجلس واحد) ؟ قال : نعم ، قال فإنما تلك واحدة فارجعها إن شئت) قال فرجعها ، فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل طهر (٢) .

وجه الدلالة من الحديث :-

أن ركانه طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقضى برجوعها إليه إن شاء ذلك ، وهذا يدل على أن

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ٧٢/١٠ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ، ٢٦٥/١ وأبو يعلى في المسند مسند ابن عباس ٦٤/٣ والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٩/٧ وقال ابن القيم (وقد صحح الإمام أحمد هذا الإسناد وحسنه) أعلام الموقعين ٢١/٢ .

الثلاث بلفظ واحد لانتفع إلا واحدة ، قال ابن حجر (وهذا الحديث نص في المسألة لايقبل التأويل الذي في غيره من الروايات (١))

مناقشة الاستدلال بحديث ركانه :-

نوقش حديث ركانه من عدة وجوه :-

الوجه الأول :

نوقش بأنه قد ورد من طريق محمد بن إسحاق وشيخه وقد وقع الإختلاف فيها (٢) .

رد هذه المناقشة :-

ردت هذه المناقشة : بأن المخالفين قد احتجوا في عدة من الأحكام بمثل هذا الإسناد .

الوجه الثاني :-

نوقش حديث ركانه بأنه معارض بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث فلا يظن بابن عباس أنه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يفتى بخلافه إلا بمرجح ظهر له ، وراوي الخبر أخبر من غيره (٣) .

رد هذه المناقشة من هذا الوجه :-

ردت المناقشة بأن الإعتبار برواية الراوي لا برأيه لما قد يعرض لرايه من احتمال النسيان وغير ذلك ، وأما كونه تمسك بمرجح فلم ينحصر في المرفوع لإحتمال التمسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل ، وليس قول

(١) فتح الباري ٢٧٩/٤ .

(٢) فتح الباري ٢٩٧/٩ .

(٣) فتح الباري ٢٩٧/٩ .

مجتهد حجة على مجتهد آخر (١).

٢- واستدلوا كذلك من جهة السنة بما روي عن ابن سيرين أنه قال: مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أتهم . أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض فأمر أن يراجعها (٢).

المناقشة :-

ونوقش هذا الأثر بأن ابن سيرين قد ظهر له عدم صحة هذه الرواية عن ابن عمر مالقي أبا غلاب .

يقول ابن سيرين : (فجعلت لا أتهم ولا أعرف الحديث حتى لقيت أباغلاب ، يونس بن جبير الباهلي (٢) وكان ذا ثبوت فحدثني أنه سأل ابن عمر فحدثه : أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ، فأمر أن يراجعها ، قال قلت : أفحسب عليه فمه ، أو أن عجزاً أو أستحق (٤) .

ج - واستدلوا بالإجماع :-

حيث قال ابن القيم رحمه الله : (وأما أقوال الصحابة فكيف يكون ذلك على عهد الصديق ومعه جميع الصحابة ، لم يختلف عليه منه أحد ، حتى قال بعض أهل العلم : إن ذلك إجماع قديم ، وإنما حدث الخلاف في زمن عمر واستمر الخلاف في المسألة إلى وقتنا هذا (٥) .

(١) اعلام الموقعين ٢/٢٩٧ .

(٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب الطلاق ٧/١٤٧ ، ٢/١٠٩٦ .

(٢) هو يونس بن جبير الباهلي أبو غلاب البصري تابعي روى عن ابن عمر والبراء بن عازب وابن حبان وابن سعد وآخرون مات بعد التسعين - تهذيب التهذيب ١١/٢٨٤ .

(٤) رواه مسلم في صحيحه كتاب الطلاق ٢/١٠٩٦ .

(٥) إغاثة اللهفان ٣/٢٠٧ .

مناقشة هذا الاستدلال :-

نوقش بعدم التسليم لوجود المخالفين له ، فقد روي عن جماعة من الصحابة والتابعين القول بلزوم الثلاث ، ولو ثبت هذا الإجماع لم يقدم عمر رضي الله عنه ومن معه من الصحابة إلى القول بإمضاء الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً.

د- واستدلوا من جهة القياس :

حيث قاسوا عدم وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد إلا واحدة على وقوع أيمان اللعان إذا قيلت بلفظ واحد واحده، مثل أن يقول الملعن : أشهد بالله أربع شهادات إنني صادق، أو تقول الملعنة: أشهد بالله أربع شهادات أنه كاذب فإنها لا تعتبر إلا شهادة واحدة، وكذلك في الإقرار بالزنا (١)

مناقشة هذا القياس :-

نوقش بأنه قياس مع الفارق ، لأنه من اقتصر على شهادة واحدة في الآية المذكورة في آية اللعان فقد أجمع العلماء على أن ذلك كما لو لم يأت بشيء أصلاً، بخلاف الطلقات الثلاث ، فمن اقتصر على واحدة منها اعتبرت وحصلت فيها البينة بانقضاء العدة إجماعاً (٢) .

رد هذه المناقشة :-

ويمكن أن يجاب على ذلك بأن هذا الفارق لايؤثر ، لأن مورد القياس في تكرار الفعل أو القول فيما يراد به وليس من شرط القياس الإنفاق التام .

(١) إغاثة اللهفان ٢٠٧/٢

(٢) أضواء البيان ٢٥٧/١ ، ٢٥٨

الرأي الرابع :-

بعد هذا العرض لأقوال العلماء وأدلتهم والمناقشات والردود في طلاق الثلاث بلفظ واحد هل يقع ثلاثاً كما يقول ابن عباس في فتواه ووافقه فيها أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة : الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة أم يقع طلاق واحدة كما روى ذلك ابن عباس وهو قول أبي هريرة وعبدالله بن عمر وابن مسعود وأنس رضي الله عنهم أجمعين ووافقهم في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والشوكاني والصنعاني وغيرهم من أهل العلم قديماً وحديثاً . فبعد التأمل والنظر من خلال ما استدلل به الفريقان يتضح لي أن الترجيح في هذه المسألة يكون لكل قول اعتبارات ، فرأي الجمهور أرجح لأنه أحوط للدين وهو أسلم ديانة ، ورأي من قال أنه يقع طلاق واحدة فقط أرجح لأنه أيسر لتوافقه مع مقاصد الشريعة لعله الأرجح إن شاء الله تعالى وذلك للإعتبارات التالية :-

أولاً : أن الإجماع قد انعقد على وقوع الثلاث واحدة قبل عصر عمر رضي الله عنه بدليل حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم (١) الذي فيه (كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ... الحديث) ولم ينعقد على الوقوع ثلاثاً حتى الآن ، فالطلاق الثلاث كان لا يقع إلا واحدة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يتنزل علي الوحي كلما حدثت حادثة —

حوادث الأمة مما يحتاج إلى بيان وتفصيل ، وعصر أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنتين من خلافة الفاروق عمر رضي الله عنهما ، ولم يخالف أحد بذلك من الصحابة ، فانعقد الإجماع على ذلك وهو أن من طلق زوجته ثلاثاً بلفظ واحد لا يقع إلا واحدة .

ثانياً :- أنه مهما قيل في الروايات التي رواها الجمهور ومخالفوهم فلدينا حديثان صحيحان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : حديث في صحيح مسلم وحديث في مسند أحمد في أن الطلاق الثلاث لا يقع إلا واحدة . فالحديث الأول هو حديث ابن عباس ، لم يطعن العلماء في متنه ولا في سنده بأمر يصلح أن يكون حجة ، اللهم إلا مسالك سلكوها بتأويلات بعيدة عن المعنى المراد . وكل ذلك في رأي لتبرير إجتهد عمر رضي الله عنه ، حتى إن الإمام أحمد لما سأله الأشرم عن حديث ابن عباس بأي شيء ترده قال له الإمام أحمد برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه (١) .

ثالثاً :- أن الفقهاء قد اتفقوا على أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو المرجع ، وكل من خالفه لاعتبر به من أقوال المذاهب .

أ- فأولهم الإمام أبو حنيفة النعمان رحمه الله قد روى عنه أصحابه أقوالاً شتى وعبارات متنوعة كلها تؤدي إلى شيء واحد وهو وجوب الأخذ بالحديث وترك تقليد آراء الأئمة المخالفة له فيما لو خالفته عن خطأ في اجتهد ومن هذه العبارات :-

١- (إذا صح الحديث فهو مذهبي) (٢)

(١) أعلام الموقعين ٤٦/٢ .
 (٢) حاشية ابن عابدين ٦٢/١ ورسالته رسم المفتي ٤/١ .

٢- ومنها : (لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين اخذناه) (١) .

وزاد في رواية (فإننا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً) .

ب - وثانيهم الإمام مالك رحمه الله إمام دار الهجرة يقول : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه ، وكل ما لم

يوافق الكتاب والسنة فتركوه (٢) .

ج - وثالثهم الإمام الشافعي رحمه الله حيث يقول : (إذا وجدتم في كتابي

خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى

الله عليه وسلم ودعوا ما قلت (٣) .

د - ورابعهم الإمام أحمد رحمه الله حيث يقول : (لا تقلدني ولا تقلد مالكا

ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري ، وخذ من حيث أخذوا) (٤) .

وكل هذا لا يعنى التقليل من قدر الأئمة المجتهدين رحمهم الله جميعاً ، بل

هو زيادة فضل ودلالة على رفعتهم وعلو منزلتهم في العلم ، وإلا فليس لي

ولا لغيري من التلامذة البسطاء أن ينصب نفسه ناقداً أو منظراً لأقوال

الفقهاء من الأئمة . بل هذه أقوالهم رحمهم الله سقتها للإستدلال على أن

الحديث إذا صح وجب الأخذ به وترك ماسواه .

رابعاً :- ان فعل عمر رضي الله عنه في إمضاء الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً

هو من باب الإجتهد والدليل على ذلك أمران :-

(١) حاشية ابن عابدين على البحر الرائق ٢٩٣/٦ ، ورسم المفتي ص ٢٩٢٠

(٢) الجامع لابن عبد البر ٢٢/٢

(٣) المجموع شرح المذهب ٦٣/١ للنووي

(٤) أعلام الموقعين ٢٠١/٢ لابن القيم

١- الأمر الأول :-

أنه ندم في آخر أيامه أن لا يكون حرم الطلاق الثلاث فقد روي أن عمر رضي الله قال : (مازدت على شيء ندامتي على ثلاث، أن لأكون حرمت الطلاق وعلى أن لأكون حرمت الموالي ، وعلى أن لأكون قتلت النوائح) (١) .

قال ابن القيم رحمه الله : من المعلوم أنه رضي الله عنه لم يكن مراده تحريم الطلاق الرجعي الذي أباحه الله ، وعلم بالضرورة من دين رسول الله جوازه ، ولا المحرم الذي أجمع المسلمون على تحريمه كالطلاق في الحيض وفي الطهر المجامع فيه ولا الطلاق قبل الدخول الذي قال فيه ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ﴾ هذا كله من أبين المحال أن يكون عمر رضي الله عنه أراده ، فتعين قطعاً أنه أراد تحريم إيقاع الثلاث (٢) .

٢- الأمر الثاني :-

ماورد عن الحسن أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري لقد هممت أن أجعل إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد أن أجعلها واحدة، ولكن اقواماً جعلوا على أنفسهم ، فالزم كل نفس ماألزم نفسه من قال لامرأته أنت علي حرام فهي حرام ، ومن قال لامرأته أنت بائنة فهي بائنة ومن قال أنت طالق ثلاثاً فهي ثلاث (٣) .

(١) إغاثة اللهفان ٢٢١/٥ وعزاه الى مسند أبي بكر الإسماعيلي

(٢) إغاثة اللهفان ٢٥١/١ - ٢٥٢

(٣) كنز العمال ٦٧٦/٨ / أثر رقم (٢٧٩٤٤)

خامساً :

أن أدلة القائلين بوقوع الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً قد نوقشت وأجيب عنها بما يجعلها محتملة .

وأما الترجيح لرأي الجمهور فهو للإعتبار الآتي :-

أن الإجماع قد وجد في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما سبق ، وكفى بالإجماع دليلاً وحجة ، ولا يصح بعد الإجماع إحداث قول بعده وهو أسلم ديانة وأحوط للمرء ، وأما مارجحه بعض الفقهاء المتأخرين أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهم من أنه يقع طلاقة واحدة فهو من باب التيسير . ولكن هذا الترجيح أخشى أن يعارضه الإجماع الذي قال الجمهور أنه حصل في عهد عمر ، ولا يقال أن عمر خالف سنة النبي صلى الله عليه وسلم في وقوع الثلاث بلفظ واحد واحده ، لأن هذا اللفظ يحمل على أن الناس في عصر النبوة كان الورع شديداً والخوف من الله كثيراً ، فكانوا يوقعون الطلاق بلفظة واحدة لابلغظ الثلاث ، إن الواحدة يتحقق بها حل العصمة إذا لم يراجعها ، فالزيادة حرام وبدعة ، وبهذا القول يمكن الجمع بين قولهم كان الطلاق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر وسنتين من خلافة عمر على أن المراد به أن الناس كانوا يوقعون بلفظ واحد لاثلاثاً ، وبين الإجماع الذي وقع في عهد عمر ، لكن لو قلنا أن الثلاث كانت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر تقع واحدة لتعارضت الأدلة ، والجمع بين الأدلة واجب إذا أمكن ، وبهذا التأويل يمكن الجمع بين القولين ، والله أعلم .

المسألة الخامسة - تحريم الزوجة إن لم ينو طلاقاً لا يقع طلاقاً

أولاً : روايات المسألة -

١- روى البيهقي في سننه قال :- أخبرنا محمد بن عبدالله الحافظ أنا الحسين ابن الحسين بن أيوب الطوسي نا حاتم الرازي نا أبو توبة ح قال وأنا أبو العباس القاسم بن القاسم السيارى بمرور واللفظ له نا أبوالموجه نا يحيى ابن بشر الحريرى قال نا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير أن يعلى ابن حكيم أخبره عن سعيد بن جبير أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهم قال إذا حرم الرجل عليه امرأته فهي يمين يكفرها وقال ﴿ لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ﴾ ورواه مسلم عن يحيى بن بشر كما روينا (١)

٢- وروى البيهقي أيضاً في سننه قال : أخبرنا أبوبكر بن فورك أنا عبد بن جعفر الأصبهاني نا يونس بن حبيب نا أبو داود نا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم أنه قال في الحرام : يمين يكفرها وقال ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ رواه البخاري في الصحيح عن معاذ بن فضالة عن هشام (٢).

٣- وروى أبو محمد بن حزم في المحلى قال : روينا من طريق البخاري نا الحسن بن أبي الحسن سمع الربيع بن نافع نا معاوية- هو ابن سلام- عن يحيى بن كثير عن يعلى ابن حكيم عن سعيد ابن جبير أنه سمع ابن

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٠/٧

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٠/٧

عباس يقول : إذا حرم امرأته ليس بشيء لكم في رسول الله أسوة حسنة
وقدم ليس بشيء محمول على أنه ليس بطلاق كما قال في المحلى ١٠/١٢٨ (١).

توثيق الروايات :-

هذه الروايات تعددت طرقها حيث رواها البيهقي في موضعين من سننه
الكبرى بطرقين مختلفين ، وأخرجهما كذلك ابن حزم في المحلى ، وقد عزا الإمام
ابن حزم ما أخرجه إلى البخاري فقال : روينا عن طريق البخاري نا الحسن ...
الخ وعلى ذلك فالروايات صحيحة لعزوها إلى أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .
وابن حزم من العلماء الثقات الذين يعتد بهم من علماء الآثار رحمه الله تعالى .

ثانياً : فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

أن قول الزوج لزوجته أنت علي حرام لا يقع طلاقاً إذا لم ينو به الطلاق ،
وإن نواه وقع .

ثالثاً : دليل ابن عباس على هذه المسألة :

هو قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحْلَى اللَّهُ لَكَ ﴾ ثم قال ﴿ قَدْ
فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ (٢)

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تعالى عاتب رسوله صلى الله عليه وسلم على تحريمه بعض نسائه
عندما أصابها في يوم الأخرى فعلمت الأخرى بذلك ، وأخبره تعالى أنها لا تحرم
عليه ، بل عليه كفارة ليمينه صلى الله عليه وسلم فدل ذلك على أن تحريم الزوجة
إذا لم ينو به طلاقاً لا تطلق به لزوجة . وسيأتي تخريج حديث سبب نزول هذه
الآية ص ٢٧٥ .

(١) المحلى لابن حزم ١٠/١٢٧ ، البخاري ، الصحيح كتاب الطلاق ٢/٤٠٢ - ٤٠٤

ومسلم كتاب الطلاق ٢/١١٠٠

(٢) سورة التحريم آية ٢١

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه الحنفية والمالكية في غير المدخول بها والشافعية والحنابلة ، وخالفه المالكية في المدخول بها ، فقالوا هي في المدخول بها ثلاثاً .

والحنفية :

جاء في المبسوط : وإذا قال الرجل لامرأته أنت علي حرام فإنه يسأل عن نيته لأنه تكلم بكلام مبهم محتمل لمعان ، فإن نوى الطلاق فهو طلاق ثم إن نوى ثلاثاً فهو ثلاث وإن نوى إثنين فهو واحدة إلى أن قال في آخر الصفحة وإن لم ينو الطلاق ولكن نوى اليمين كان يميناً ، فإن تحريم الحلال يمين قال الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ... إلى قوله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة

أيمانكم ﴾ (١)

والمالكية :

جاء في الجامع لأحكام القرآن : واختلف العلماء في الرجل يقول لزوجته أنت علي حرام - على ثمانية عشر قولاً : ثم ساق تلك الأقوال إلى أن قال ، وتاسعها - أي تاسع الأقوال : هي في المدخول بها ثلاثاً ، وينوى في غير المدخول بها ، قاله الحسن وعلي من زيد والحكم وهو مشهور مذهب مالك (٢) .

(١) المبسوط للسرخسي ٧٠/٦

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨١/١٨ والشرح الكبير ٢٤٠/٢

الشافعية:

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب فصل : إذا قال لامرأته أنت علي حرام ونوى به الطلاق فهو طلاق لأنه يحتمل التحريم بالطلاق وإن نوى به الظهار فهو ظهار لأنه يحتمل التحريم بالظهار ولا يكون ظهاراً ولا طلاقاً من غير نية لأنه ليس بصريح في واحد منهما . وإن نوى تحريم عينها لم تحرم لما روى سعيد ابن جبير (١) قال جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال : إني جعلت امرأتي علي حراماً قال : كذبت ليست عليك بحرام ، ثم تلى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ اتَّحَرَمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ، قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ... ﴿ إلى آخر الآية من سورة التحريم ويجب عليه بذلك كفارة يمين (٢) .

الحنابلة :

جاء في المغني : أنه إذا قال : أنت علي حرام . فإن نوى به الظهار فهو ظهار في قول عامتهم ، وإن نوى به الطلاق فقد ذكرناه في موضعه في باب الطلاق - وقد قال في باب الطلاق المجلد العاشر ص ٢٩٧ : أنه إذا قال ما أحل الله علي حرام يعني به الطلاق أخاف أن يكون ثلاثاً ولا أفتى به - وإن أطلق ففيه روايتان : إحداهما هو ظهار ذكره الخرق في موضع آخر ، وروي عن أحمد ما يدل على أن التحريم يمين ، روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : إن التحريم يمين في كتاب الله عز وجل (٣) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٠/٧ والآية رقم ١ سورة التحريم .

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ١١١/١٧ .

(٣) المغني لابن قدامة ٦١/١١ .

مقارنة بين آراء العلماء في هذه المسألة :

وبعد هذا العرض لنصوص الفقهاء وأقوالهم يتلخص لدينا في هذه المسألة الأقوال الآتية :-

- ١- أن قول الزوج لزوجته (أنت علي حرام) يمين لاتحرم الزوجة به ويجب فيه كفارة يمين وهو قول ابن عباس ومن وافقه من الصحابة (١)
- ٢- أن قول الزوج لزوجته (أنت علي حرام) من كنيات الطلاق فإن نواه طلاقاً وقع واحدة بائة أو نوى ثلاثاً وقع ثلاثاً أو نواه اثنتين وقع واحده، وإن لم ينو شيئاً لم يقع إلا إذا كان في مجلس القضاء ، فإنه يقع وهو قول الحنفية(٢).
- ٣- أن قول الزوج لزوجته (أنت علي حرام) يقع به ثلاث طلاقات في المدخول بها وله نيته في طلقة واحده لغير المدخول بها وهو قول المالكية (٣).
- ٤- أن قول الزوج لزوجته (أنت علي حرام) متروك لنية الزوج فإن نوى طلاقاً وقع على واحده أو أكثر ، وإن نوى ظهاراً وقع وإن نواهما خير في أحدهما وثبت مااختاره وإن لم ينو طلاقاً أو ظهار بل مجرد التحريم فلا تحرم وعليه كفارة يمين وهو قول الشافعية (٤).
- ٥- أن قول الزوج لزوجته (أنت علي حرام) ظهار تجب به كفارة الظهار وهو القول الراجح عند الحنابلة ذكره الخراقي (٥).

(١) المحلى لابن حزم ١٢٧/١٠ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٠/٧

(٢) المبسوط للسرخسي ٧٠/٦

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨١/١٨

(٤) تكملة المجموع شرح المهذب ١١١/١٧

(٥) المغني لابن قدامة ٦١/١١ طبعة هجر

عرض أدلة الآراء السابقة :-**أولاً : أدلة الفريق الأول :-**

إستدلوا بالآتي :-

- ١- بقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، قد فرض لكم تحلة أيمانكم ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

قالوا دلت على أن التحريم يمين ، بدليل إيحاد كفارة اليمين لتحليلها ، ويشهد لذلك سبب النزول الذي ذكره بعض المفسرين أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم مارية فقال (وهي علي حرام إن قربتها) فأنزل الله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ... ﴾ الآيات فشرع الله كفارة اليمين لتحليلها (٢).

مناقشة هذا الدليل :-

نوقش بأن سبب النزول المشار إليه واحد من عدة أسباب ذكرت لنزول هذه الآية ، ولكن الصحيح منها ما ثبت في الصحيح من أن النبي صلى الله عليه وسلم حلف أن لا يشرب العسل (٣).

وذلك في قصة شربه العسل في بيت زينب بنت جحش. قال ابن العربي (وأما من روى أنه حرم مارية فهو أمثل في السند وأقرب إلى المعنى ولكنه لم يدون في الصحيح ولا عدل ناقله ... وإنما الصحيح أنه كان في العسل وأنه

(١) سورة التحريم آية (١)

(٢) سنن الدار قطني ٤٢/٤ ، تفسير بن كثير ٤٢/٤ نهاية المحتاج ١٤٣/٧ وقد حكم ابن كثير على حديث سبب النزول بقوله (وهذا اسناد صحيح) ٢٨٦/٤

(٣) صحيح البخاري كتاب الطلاق (٦٨) باب لم تحرم ما أحل الله لك (٨) حديث ٥٢٦٧ ، ٥٢٦٨ ، ٤/٣ ، ومسلم ١١٠٠/٢ حديث ١٤٧٣/١٨

شربه عند زينب وتظاهرت عليه عائشة وحفصة فيه ، وجرى ماجرى ، فحلف أن لا يشربه وأسر ذلك ونزلت الآية ، فكان نزولها في تحريم حلال غير الزوجة ، وهذا فيه كفارة يمين (١).

٢- واستدلوا أيضاً بما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت (آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالاً ، وجعل في اليمين كفارة (٢).

وجه الدلالة من الحديث :-

أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم على نفسه نساءه ، ثم جعل كفارة ذلك يمين ، وهذا صريح في محل النزاع .

الناقشة :

ويناقش بأن الوارد في الصحيحين أن الذي حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه هو العسل وأما نساؤه فلم يحرمهن وإنما آلى منهن وحلف أن لا يقربهن (٣) . وأنه ما كان القسم عليه صلى الله عليه وسلم واجباً بل كان مستحباً ، فلا موجب لغضب الزوجات ، والثابت أنه كان صلى الله عليه وسلم يعدل بين زوجاته في البيت .

ثانياً : أدلة الفريق الثاني القائل :

أن قول الرجل لزوجته أنت علي حرام هو على مانواهم الحنفية ومن وافقهم : قالوا أ- دليلنا على انه إن نوى بقوله هذا الطلاق وقع طلاقاً هو: كونه نوى ما يحتمله كلامه ، فإن وصفها بالحرمة عليه ونوى الطلاق فهو طلاق ، لأن حرمتها عليه من موجبات الطلاق (٤).

- (١) أحكام القرآن لابن العربي ١٨٤٥/٤ ، ١٨٤٦
 (٢) سنن بن ماجه كتاب الطلاق باب الحرام (٢٨) حديث رقم (٢٠٧٢) ، ٦٧٠/١ ، سنن الترمذي كتاب الطلاق (١١) باب ماجاء في الإيلاء ٤٠٥/٣ وقال الترمذي وقد روي عن الشعبي مرسلًا وهو أصح .
 (٣) تحفة الأحوذى ٢٨٢/٤
 (٤) المبسوط للسرخسي ٧٠/٦

ويقع واحدة بائنة لأنها ليست كناية عن مجرد الطلاق ، بل عن الطلاق على وجه
البينونة ، لأنها عوامل في حقانقتها ، واشتراط النية لتحديد إحداث البينونة دون
الطلاق (١) .

ب- ودليلهم على وقوع الثلاث بالنية : قالوا : لأن البينونة نوعان ، وهي الثلاث
ومخفضة وهي الواحدة ، فأيهما نوى وقعت لاحتمال اللفظ (٢) لأن الثلاث
نوع من أنواع الحرمة (٣) .

ج - ودليلهم على أنه إن نوى الطلاق واحدة وقع واحدة بائنة هو أنهم قالوا : لأنه
إن نوى الحرمة بزوال الملك ولا يحصل ذلك إلا بالتطليق البائنة ومن أصلنا
أن الزوج يملك الإيابة وإزالة الملك من غير بدل ولا عدد (٤) .

د - ودليلهم على أنه إن نوى اثنتين وقع واحدة ، قالوا : لأن الثنتين عدد
محض ولا دلالة للفظ عليه ، فثبت أدنى البينوتين وهي الواحدة (٥) .

هـ - ودليلهم على أنه إن لم ينو طلاقاً لم يقع ، قالوا لأنها تحتمله وغيره والطلاق
لا يقع بالإحتمال ، وأما إن كان في مذاكرة الطلاق فإنه يقع ولو لم ينو لأن
الظاهر أن مراده الطلاق ، والقاضي إنما يحكم بالظاهر ، ولا يقع فيما بينه
وبين الله إلا أن ينويه (٦) .

(١) اللباب شرح الكتاب ٤٢/٣

(٢) اللباب شرح الكتاب ٤٢/٣

(٣) المبسوط للسرخسي ٧٠/٦

(٤) المبسوط للسرخسي ٧٠/٦

(٥) اللباب شرح الكتاب ٤٢/٣ ، والمبسوط ٧٠/٦

(٦) اللباب شرح الكتاب ٤٢/٣ ، ٤٣

و - ودليلهم على أنه لو لم ينو الطلاق ونوى اليمين وقع يميناً هو أن تحريم الحلال يمين (١) قال الله تعالى ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - إلى قوله قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴾ (٢) جاء في التفسير انه كان حرم مارية القبطية على نفسه وفي بعض الروايات حرم العسل على نفسه (٣).

مناقشة هذه الأدلة :-

يمكن أن تناقش الأدلة السابقة : بأن إطلاق الزوج لفظ (أنت علي حرام) لقوله (أنت علي كظهر أمي) ولا فرق بينهما ، وقد ثبت في قوله (أنت علي كظهر أمي) كفارة ظهار فكذلك في قوله (أنت علي حرام) فمن أين التفريق ؟ لأن من استخدم لفظ الظهار ونوى الطلاق لا يقع طلاقاً بل يقع ظهاراً كما قال الحنابلة (٤).

ثالثاً - أدلة الفريق الثالث وهو المالكية :

إستدلوا على وقوع الثلاث بالمدخول بها لمن قال لامرأته (أنت علي حرام) بأن المدخول بها لا يحرمها إلا الثلاث وغير المدخول بها تحرمها الواحدة فالزائدة عليها ليست من لوازم التحريم (٥). فكان وقوع الثلاث من ضرورة كونها حراماً (٦).

(١) الهداية ٤٠٠/٢

(٢) سورة التحريم آية ١-٢

(٣) المبسوط ٧٠/٦

(٤) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١٩٧/٢

(٥) زاد المعاد لابن القيم ٢٠٩/٥

(٦) نيل الأوطار للشوكاني ٢٦٥/٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٨١/١٨ .

مناقشة هذا الاستدلال :-

ناقشه القرطبي وهو مالكي المذهب فقال: إن الطلقة الواحدة في المدخول بها تحرم وطء الزوجة على زوجها قبل الرجعة ثم قال وهذا يلزم مالكا (١)

رابعاً : أدلة الفريق الرابع وهم الشافعية

الذين قالوا : إذا نوى طلاقاً أو ظهاراً حصل مانواه ، واستدلوا بأدلة منها:-

- أ- قالوا : لاقتضاء الطلاق والظهار والتحريم فإنه يجوز أن يكني عنه بالحرام ولاينافي هذه القاعدة المذكورة، لأن إيجابه للكفارة عند الإطلاق ليس من باب الصريح أو الكناية بل هو من قبيل دلالات الألفاظ، ومدلول اللفظ تحريمها، وأما إيجاب الكفارة فحكم رتبته الشارع عليه عند قصد التحريم، أو الطلاق لدلالتهم على التحريم لا عند قصد طلاق أو ظهار إذ لا كفارة في لفظها (٢).
- ب- وأما دليلهم على أنه إذ نوى الظهار والطلاق لا يثبتان معاً بل يختار أحدهما ، قالوا : لتناقضهما إذ الطلاق يرفع النكاح والظهار يثبته (٣).

- ج - وأما دليلهم على أنه إذا حرم عينها أو مطلق التحريم لم تحرم فهو :
- ١- مارواه أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها فلم تنزل به عائشة وحفصة (٤) حتى حرمها ، فأُنزل الله

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢١/١٨ ، زاد المعد ٣٠٩/٥ .

(٢) نهاية المحتاج ٢٨٢/٢ .

(٣) مغني المحتاج ٢٨٢/٢ مخرج الحديث .

(٤) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب صحابية جليلة ، صالحة ، من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولدت بمكة وتزوجت خنيس بن حذافة الشهمي فكانت عنده إلى أن ظهر الإسلام فأسلمت وهاجرت معه إلى المدينة فمات عنها فخطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبيها فزوجه إياها سنة ٢ هـ أو ٣ هـ واستمرت في المدينة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم إلى أن توفيت عام ٤٥ هـ انظر طبقات ابن سعد ٨١/٨ والإصابة ٢٧٣/٤ .

عزوجل ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ إلى آخر الآية (١) .
قال صاحب المجموع : فإذا ثبت هذا في الأمة قسنا الزوجة عليها لأنها في معناها في تحليل البضع وتحريمه (٢) .

٢- واستدلوا أيضاً بما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أتاه رجل فقال : إني جعلت امرأتي علي حراماً ، قال : كذبت ليست عليك بحرام ثم تلا هذه الآية ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ.. ﴾ ثم قال له : عليك أغلظ الكفارة عتق رقبة (٣) .

وقالوا وعليه كفارة يمين أي مثلها حالاً ولو لم يطأها كما قاله لأمته أخذاً من قصة مارية النازل فيها ذلك على الأشهر عند أهل التفسير (٤) .
فالشافعية يرون أن اللفظ لم يوضع لإيقاع الطلاق خاصة بل هو محتمل للطلاق والظهار والإيلاء فإذا صرف إلى بعضها بالنية إنصرف إلى ذلك (٥) .

مناقشة هذا الاستدلال :-

يمكن مناقشة استدلالهم بالآتي :-

- ١- أن قولهم إن نوى طلاقاً وقع ثلاثاً لا يلزم منه وقوع الثلاث لأن المطلقة الرجعية يحرم وطؤها قبل الرجعة فيحمل اللفظ عليه كما قاله القرطبي .
- ٢- أما الاستدلال بقصة مارية فالصحيح أن التحريم إنما وقع على العسل كما جاء ذلك في الصحيحين ، وكانت كفارته كفارة يمين .

(١) رواه النسائي في سننه كتاب عشرة النساء باب الغيرة ٧١/٧ وقال الحافظ في الفتح (وإسناده صحيح) ٢٠٨/٩ .
(٢) تكملة المجموع شرح المهذب ١١٦/١٧ .
(٣) رواه النسائي في سننه كتاب الطلاق ١٥١/٦ . والآية ١ من سورة التحريم .
(٤) نهاية المحتاج ٤٢٤/٧ .
(٥) زاد المعاد لابن القيم ٢١٠/٥ .

خامساً : أدلة الفريق الخامس :

وهم الحنابلة في القول الراجح عندهم من أن القول للزوجة (أنت عليّ حرام) ظاهر تجب فيه الكفارة : واستدلوا بالآتي:-

- ١- قالوا : إن لفظ (أنت عليه حرام) لفظ موضوع للتحريم يقصد به تحريم الزوجة فكان مظاهراً ، كما لو شبهها بظهر أمه ولا يلزم عليه الطلاق ، لأنه لا يقصد به التحريم ، وإنما يقصد به زوال الملك ، ثم يعقبه التحريم ، ويتبين صحة هذا أن الرجعة مباحة وإن كان الطلاق قد وجد فيها (١) .
- ٢- وقال ابن قدامه إستدلالاً على ذلك : لأنه تحريم للزوجة بغير طلاق فوجبت به كفارة الظهار (٢).

الرأي الراجح :-

بعد هذه المقارنة والمناقشة والعرض البسيط لأقوال الأئمة واستدلالاتهم يتضح لي أن الترجيح في هذه المسألة قد يصعب لاختلاف الأئمة وعدم وجود نص صريح من كتاب أو سنة ثم إن هناك رأياً وسطاً يجمع بين من قال بوجوب كفارة ظهار ومن قال بوجوب كفارة يمين على من قال لزوجته (أنت علي حرام) باعتبارين فقال: من أوقع التحريم كان مظاهراً ولو نوى به الطلاق، وإن حلف به كان يميناً فكفره ، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية(٤).

والراجح أنه على مانواه لقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات)

والله أعلم ...

(١) أعلام الموقعين ٢ / ٦٨ ، والمسائل الفقهية لأبي يعلى ٢ / ١٨٠

(٢) المغني ١١ / ٦١ / ٦٢ طبعة هجر

(٣) أعلام الموقعين ٣ / ٧٢

(٤) فتاوي شيخ الإسلام بن تيمية ٣٢ / ٧٤ ، ٧٥

المسألة السادسة : الإستثناء بالمشيئة في الطلاق لا يمنع وقوع

الطلاق :

أولاً : روايات المسألة :-

(١) روى ابن حزم في المحلى قال : رويانا من طريق أبي عبيد نا سعيد بن غفير حدثني الفضل بن المختار عن أبي حمزة قال سمعت ابن عباس يقول: إذا قال لإمرأته أنت طالق إن شاء الله فهي طالق (١)

توثيق الأثر :-

لم ترد هذه الرواية إلا في كتاب المحلى لابن حزم ، ويعتبر هذا الأثر صحيحاً لأن ابن حزم لا يترك أثراً ولا حديثاً أورده في كتابه إلا ويبين ضعفه إن كان ضعيفاً عن فلان وهكذا ، وهذا هو شأن ابن حزم ومنهجه رحمه الله.

فقه هذا الأثر المروي عن ابن عباس :-

يدل هذا الأثر المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما على أن الإستثناء بمشيئة الله تعالى لا يمنع وقوع الطلاق على الزوجة .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

إستدل على ذلك بإجماع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ روى عن ابن عمر وأبي سعيد قالا : كنا معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونرى الإستثناء جائزاً في كل شيء إلا في العتاق والطلاق . ذكره أبو الخطاب وهذا نقل للإجماع ، وإن قدر أنه قول بعضهم فانتشر ولم يعلم له مخالف فهو إجماع (٢) .

(١) المحلى لابن حزم ٢١٧/١٠

(٢) أنظر المغني لابن قدامة ٤٧٢/١٠ طبعة هجر .

بيان أقوال الفقهاء في هذه المسألة :-

وافقه المالكية في الاستثناء المتصل والمنفصل مطلقاً ، ورواية عند الحنابلة والحنفية والشافعية في المنقطع وخالفه الحنابلة في الاستثناء المتصل والمنفصل في الرواية الأخرى والحنفية والشافعية .

فالحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : إذا قال الرجل لإمرأته أنت طالق إن شاء الله تعالى متصلاً لم يقع الطلاق فلا حنث عليه ولأنه أتى بصورة الشرط فيكون تعليقاً من هذا الوجه وإنه إعدام قبل الشرط والشرط لا يعلم ها هنا فيكون إعداماً من الأصل ولهذا يشترط أن يكون متصلاً به بمنزلة سائر الشروط ، ولو سكت ثبت حكم الكلام الأول فيكون الاستثناء أو ذكر الشرط بعده رجوعاً عن الأول (١).

المالكية :

جاء في بداية المجتهد : والطلاق المقيد لا يخلو من قسمين: إما تقييد اشتراط أو تقييد استثناء ، فأما تعليق الطلاق بالمشيئة فإنه لا يخلو أن يعلقه بمشيئة الله أو بمشيئة مخلوق . فإذا علقه بمشيئة الله وسواء علقه على جهة الشرط مثل أن يقول : أنت طالق إلا أن يشاء الله فإن مالكا قال : لا يؤثر الاستثناء في الطلاق شيئاً وهو واقع ولا بد (٢).

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٢٥/٤-١٤٠

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ٩٢، ٩١/٢

الشافعية :-

جاء في المجموع شرح المذهب : وإن قال امرأتي طالق أو عبدي حر أو لله علي كذا أو والله لأفعلن كذا إن شاء الله أو بمشيئة الله أو ما لم يشأ الله لم يصح شيء من ذلك لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين ثم قال إن شاء الله كان له ثنيا ثم قال : ولا يصح الاستثناء في جميع مذكرناه إلا أن يكون متصلاً بالكلام (١).

الحنابلة :

جاء في المغني : فإن قال أنت طالق إن شاء الله تعالى طلقت زوجته ، وكذلك إن قال عبدي حر إن شاء الله تعالى عتق ، نص عليه أحمد في رواية جماعة ، وقال ليس هما من الأيمان ، وبهذا قال سعيد بن المسيب والحسن ومكحول وقتادة والزهري ومالك والليث والأوزاعي وأبو عبيد وعن أحمد ما يدل على أن الطلاق لا يقع وكذلك العتاق (٢).

مقارنة الآراء :-

من العرض السابق يتضح لنا أن أهل العلم اختلفوا في الاستثناء بمشيئة الله ، هل تمنع وقوع الطلاق أو لا تمنعه على قولين :-

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ١٤٦/١٧ - ١٤٨

(٢) المغني لابن قدامة ٤٧٢/١٠

أ- القول الأول :

أن الإستثناء بالمشيئة في الطلاق لا يمنع وقوع الطلاق، وهو قول الصحابي الجليل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما كما تقدم في رأس المسألة ، ووافقه في ذلك من الأئمة الأربعة : مالك ورواية عن أحمد، والحنفية والشافعية في الاستثناء المنقطع دون المتصل .

ب - القول الثاني :

أن الاستثناء بالمشيئة في الطلاق يمنع وقوع الطلاق وهو قول الحنفية والشافعية في المتصل ورواية عند الحنابلة .

الأدلة :-

أ- أدلة أصحاب القول الأول .

إستدلوا بالإجماع والقياس ودلالة اللغة .

١- فدليلهم من الإجماع :

مارواه عبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري أنهما قالا : كنا معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نرى الإستثناء جائزاً في كل شيء إلا في العتاق والطلاق ذكره أبو الخطاب (١) .

وجه الدلالة من هذا الأثر :-

أن كلا الصحابين رضي الله عنهما يحكي إجماع صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عدم اعتبار الاستثناء في الطلاق ، وهو صريح في ذلك بقوله (كنا معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(١) أنظر المغني لابن قدامة ٤٧٢/١٠ طبعة هجر .

المناقشة :-

ويناقش هذا الاستدلال بأن هذا القول ليس هو قول لكل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل هو قول بعضهم ، كأبي سعيد وعبدالله ابن عمر رضي الله عنهما ، فلا يعد إجماعاً .

الجواب :-

وأجاب ابن قدامة على هذه المناقشة بقوله : وإن قدر أنه قول بعضهم ، فإننا نقول : إنه قد انتشر بين الصحابة ، ولم يعلم له مخالف فهو إجماع (١) .

٢- ودليلهم من القياس :

هو قياس على مضي البيع والنكاح ، فقالوا : الاستثناء في الطلاق استثناء حكم في محله أي له محل يقع عليه وهو وجود الزوجة - فلم يرتفع بالمشيئة ، كما في البيع والنكاح فإنه إذا صادف محلاً في البيع وهو وجود السلعة والإيجاب فإنه لا يرتفع بالمشيئة وكذلك النكاح ، إذا صادف محلاً وهو الزوجة والإيجاب والقبول لا يرتفع بالاستثناء .

المناقشة :-

يناقش هذا الإستدلال بأنه دليل في مقابل النص ، فقد ثبت في صحيح البخاري كما سيأتي ١٨٢/٨ قول النبي صلى الله عليه وسلم (من حلف على يمين فقال إن شاء الله لم يحنث) فهذا نص صحيح يعارضه قياسكم الذي اجتهدتم فيه ، ولا اجتهد مع النص .

(١) المغني لابن قدامة ٤٧٢/١٠ طبعة هجر

٣- ودليلهم من دلالة اللفظة :

قولهم : أن الإستثناء لو قلنا برفعه الطلاق ، لكان قد رفع جملة الطلاق بكاملها والاستثناء الصحيح يكون استثناء لبعض من كل تقول : جاء القوم إلا واحداً ، وجاء الطلاب إلا علياً ، وهكذا لكن تقول : جاء القوم إلا القوم ، أو جاء الطلاب إلا الطلاب فهذا إستثناء غير صحيح ، لأنه استثناء كل من كل ، فهو هنا كأنك تقول : أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً (١).

المناقشة :-

وبناقش هذا الدليل بما نوقش سابقه بأن هذا اجتهد في مقابل النص الصحيح فلا يستقيم ، لأنه لاجتهاد مع النص .

ب - دليل أصحاب القول الثاني

الذين قالوا : الاستثناء بالمشيئة - مشيئة الله - يرتفع بها الطلاق ولا يقع إستدلوا بالسنة والقياس .

- ١- فدليلهم من السنة مارواه البخاري والنسائي وابن ماجه والترمذي واحمد من قوله صلي الله عليه وسلم (من حلف على يمين فقال : إن شاء الله لم يحنث (٢)) .

(١) المغني لابن قدامه ٤٧٢/١٠ طبعة هجر

(٢) صحيح البخاري كتاب الكفارات باب الإستثناء في الأيمان ١٨٢/٨ النسائي كتاب الأيمان المجتبى ٢٢/٧ ، ٢٩ ، ابن ماجه باب الإستثناء في اليمين ٦٨٠/١ الترمذي كتاب النذور، عارضة الأحوذى ١٤/٧ ، مسند أحمد ٢٧٥/٢

وجه الدلالة من هذا الحديث :-

أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : من حلف على يمين ، واليمين هنا عامة للحلف بالله أو بالطلاق أو العتاق أو نحو ذلك وليست خاصة باليمين بالله - حتى وإن كان الحالف بغير الله يعتبر آثماً إلا أنها تسمى يميناً ، فيما لو حلف بالطلاق أو العتاق .

فهو صلى الله عليه وسلم أخبر ان من حلف على يمين واستثنى بمشيئة الله في الطلاق ترفعه ولا يقع .

المناقشة :-

ناقش بن قدامة هذا الاستدلال فقال : والحديث لاحجة لهم فيه ، فإن الطلاق والعتاق إنشاء وليس بيمين حقيقة، وإن سمي بذلك فهو من باب المجاز ، فلا تترك الحقيقة من أجله . ثم إن الطلاق إنما سمي يميناً إذا كان معلقاً على شرط يمكن تركه وفعله ، ومجرد قوله (أنت طالق) ليس بيمين حقيقة ولا مجازاً فلم يكن الاستثناء بعد يميناً (١).

الجواب

ويجاب عن هذا النقاش بأن الطلاق والعتاق يكون إنشاءً ويكون يميناً، ودليل ذلك أن الله تبارك وتعالى حينما عاتب رسوله صلى الله عليه وسلم على تحريم بعض أزواجه كما في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ... ﴾ قال له في آخر الآية ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ (٢)

(١) المغني لابن قدامة ٤٧٢/١٠

(٢) سورة التحريم آية (٢،١)

فسماه الله يميناً رغم أنه تحريم بعض نسائه ، فكذلك الطلاق يسمى يميناً، وإن كان الحالف آثماً ، لأن الحالف ينبغي أن تكون يمينه بالله تعالى لابغيه ، لكن لو قال : علي الطلاق أني قد ذهبت إلى مكة اليوم ، تكون هذه يمين ، كفارتها كفارة يمين فيما لو كان واحماً فلا يقع بها الطلاق.

٢- ودليلهم من القياس :-

أنهم قالو : إن المطلق علق الطلاق على مشيئة لاتعلم أي لايعلم وجودها، فلم يقع ، كما لو علقه على مشيئة زيد فإننا لاندرى أيشأ زيد هذا الطلاق أم لايشأه فمشيئة الله من باب أولى (١) .

المناقشة :-

ناقش ابن قدامه هذا الدليل فقال : وقولهم : علقه على مشيئة لاتعلم قلنا: قد علمت مشيئة الله الطلاق بمباشرة الآدمي سببه . قال قتادة : قد شاء الله حين أذن أن يطلق .

ولو سلمنا أنها لم تعلم ، لكن قد علقه على شرط يستحيل علمه فيكون كتعليقه على المستحيلات يلغو ، ويقع الطلاق في الحال (٢).

الجواب :

والجواب عن هذا النقاش يكون من وجهين .

الوجه الأول : أن الآدمي وإن باشر أسباب الأفعال فإنه لايدري عن مشيئة الله

كيف تكون ومتى تكون بدليل قوله تعالى : ﴿ لاتدري لعل الله

يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ (٢).

(١) المغني لابن قدامه ٤٧٣/١٠ طبعة هجر

(٢) سورة الطلاق آية (١).

الوجه الثاني : أن تعليقه على المشيئة لا يكون كالتعليق على المستحيلات بل هو من باب تفويض الأمر إلى الله تعالى ، فإذا اراد شيئاً كان وإن لم يردده لم يكن (ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) وبذلك فلا نقاش لكم حول هذا الإستدلال .

الرأي الرابع :-

مما سبق من مقارنة لآراء العلماء يتضح لي أن الرابع هو القول الثاني الذي قال به المالكية ورواية عند الحنابلة وهو أن تعليق الطلاق بمشيئة الله يمنع وقوع الطلاق .

وذلك للأسباب الآتية :-

- ١- قوة ادلتهم ، فهم قد استدلوا بالسنة الصحيحة الثابتة في أمهات الكتب البخاري والنسائي والترمذي وابن ماجه وأحمد .
- ٢- وجاهة الاستدلال فيما استدلوا به .
- ٣- سلامة أدلتهم من المعارضات والمناقشات الصحيحة والمستقيمة .
- ٤- ضعف أدلة الفريق الأول ، وضعف وجه الدلالة فيها .
- ٥- أنه الرأي الصحيح الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية (١) رحمه الله حيث قال : لا يقع فيه الطلاق ، ولا كفارة عليه والحال هذه لو قيل له : قل إن شاء الله ينفعه ذلك ايضاً ، ولو لم يخطر له الاستثناء إلا لما قيل له . والله أعلم .

المسألة السابعة : المطلقة قبل الدخول وفرض المهر لها

المتعة :

معنى المتعة والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي :-
المتعة لها معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح :

فالمتعة لغة :

مأخوذة من المتاع وهو كل ماينتفع به كالطعام والبز وأثاث البيت، وأصل المتاع ما يتمتع به من الزاد وهو اسم من مُتَّعْتِه (بالتحليل) إذا أعطيته ذلك ، والجمع أمتعة ، ومتعة الطلاق من ذلك ، وتقول : متعت المطلقة بكذا إذا أعطيتها إياه ، لأنها تنتفع به وتتمتع به ، والمتعة اسم التمتع ، ومنه متعة الحج ، ومتعة الطلاق ، ونكاح المتعة هو المؤقت في العقد (١).

والمتاع في الأصل : كل شيء ينتفع به ويتبلغ به ويتزود به ، والفناء يأتي عليه في الدنيا ، ولهذا يقال الدنيا متاع ، ويسمى التلذذ تمتعاً لانقطاعه بسرعة ، وقلة لبثه . وقد ذكر الله تعالى المتاع والتمتع والاستمتاع والتمتع في مواضع من كتابه ، ومعانيها وإن اختلفت فهي راجعة إلى أصل واحد (٢).

وأما معناها في الإصطلاح :

فقد عرفها أهل العلم بعدة تعاريف كلها ترجع إلى معنى واحد وهو الإحسان إلى المطلقة .

١- فعرفها بعضهم : بأنها الإحسان إلى المطلقات حين الطلاق بما يقدر عليه المطلق بحسب ماله (٣).

(١) المصباح المنير ٥٦٢/٢

(٢) لسان العرب لابن منظور ٢٠٤/١

(٣) شرح منح الجليل ٢٠٦/٢ والقوانين الفقهية ص ١١٠

٢- وعرفها آخرون : بأنها مال يجب على الزوج دفعه إلى إمرأته المفارقة في الحياة بشروط خاصة.

العلاقة بين المعنى اللغوي والإصطلاحي :-

وثيقة ، وذلك أن المعنى اللغوي أعم من المعنى الإصطلاحي ، إذ هو شامل له وزيادة ، فهو يتناول كل ما يتمتع به من الطعام والأثاث والثياب ونحوها وسائر ما ينتفع به دون قيد بالمطلقة أو غيرها ، وأما الإصطلاحي فهو خاص بما يدفع إلى المطلقة من المال الذي تنتفع به بعد طلاقها وقبل فرض المهر والله اعلم.

روايات المسألة :-

١- روى ابو محمد بن حزم في المحلى قال : رويانا من طريق إسماعيل بن إسحاق نا على بن عبدالله بن المدينى ، نا سفيان بن عيينه ، عن عمرو ابن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : إذا فُوض (١) إلى الرجل قبل ان يمس فليس لها إلا المتاع (٢).

٢- وروى الجصاص في أحكام القرآن قال : روى عطاء عن ابن عباس قال: إذا فوض الرجل وطلق قبل أن يمس فليس لها إلا المتاع (٣).

توثيق الرواية :

بعد الرجوع إلى مصادر الآثار من السنن والمصنفات لم أجد أحداً روى هذا الأثر إلا ابن حزم في المحلى والجصاص في أحكام القرآن ، ولا شك أن

(١) فوض أي جعل التقدير للمهر بيده يقدره للمرأة .

(٢) المحلى لابن حزم ٢٤٦/١٠

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٤٢٨/١

ابن حزم يعتبر مرجعاً أصيلاً ومعتمداً في نقل الآثار ، ولو كان هذا الأثر فيه ضعف لبينه ، وقد أيدته في هذا رواية الجصاص ، لهذا كان الأثر صحيحاً ولا مطعن فيه .

فقه هذا الأثر :-

يفهم من هذا الأثر المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن المطلقة قبل الدخول وقبل فرض المهر ليس لها نصف وإنما لها متعة الطلاق تقدر من ماله.

دليل ابن عباس :-

قوله تعالى ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لهن فريضة ، ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين ﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى أمر بالمتعة في قوله ﴿ ومتعوهن ﴾ وللمطلقة الغير مدخول بها وقبل الفرض للمهر ، وأمره يقتضي الوجوب .

رابعاً : من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه في القول بوجوب المتعة للمطلقة غير المدخول بها قبل الفرض كل الفقهاء وخالفه بعض الحنفية والمالكية في المدخول بها فقالوا باستحباب المتعة لكل مطلقة إلا لمطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول .

فالحنفية:

جاء في شرح فتح القدير - فإن المطلقة قبل الدخول التي لم يسم لها مهراً ، المتعة وأجبة لها (٢).

(١) سورة البقرة آية (٢٣٦).

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٢٥/٢

المالكية :

قال القرطبي : وقال مالك وأصحابه : المتعة مندوب إليها في كل مطلقة وإن دخل بها ، إلا التي لم يدخل بها وقد فرض لها ، فحسبها ما فرض لها ، ولا متعة لها (١)

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : إذا طلقت المرأة لم يخل أن يكون الطلاق قبل الدخول أو بعده ، فإن كان قبل الدخول نظرت فإن لم يفرض لها مهر وجب لها المتعة لقوله تعالى ﴿ ولا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن ﴾ ولأنه لحقها بالنكاح إبتدال وقلت الرغبة فيها بالطلاق فوجب لها المتعة (٢).

الحنابلة :

جاء في كشف القناع : ويجب بها أي بالفرقة قبل الدخول إذا كانت من قبل الزوج أو أجنبي المتعة لغير من سمى لها مهر صحيح كالمفوضة ، ومن سمى لها مهر فاسد (٣).

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٥/٢

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٨٧/١٦

(٤) كثافة القناع للبهوتي ١٤٨/٥ ، والمغني لابن قدامة ١٣٧/١٠.

١- الشيخ محمد صالح
٢- لا بأس به
٣- عبد الله بن محمد بن محمد
٤- الطالب / عبد الله بن محمد بن محمد

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه وأصوله

شعبة الفقه



**فقه عبدالله بن عباس رضي الله عنهما
في أحكام النكاح ومايلحق به
والفرقة بين الزوجين والآخر المترتب عليهما
دراسة وتوثيقا ومقارنة**

بحث مقدم

لنيل درجة الماجستير في الفقه

أعداد الطالب

عبدالله بن عيضة المالكي

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

رمضان حافظ عبد الرحمن

الجزء الثاني

١٤١٣ هـ

١٤١٣ هـ



المسألة الثامنة : طلاق السكران لا يقع .

روايات المسألة :-

- ١- روى الإمام البخاري في صحيحه أن ابن عباس قال : طلاق السكران والمستكره ليس بجائز (١) - كذا بصيغة الجزم - قال ابن عباس - وما كان بصيغة الجزم فحكمه حكم المسند وبالذات إذا كان محتفياً بالقرائن وقرينه هذا الأثر الذي تؤيد صحته بدون سند يذكر كونه ذكر في صحيح الإمام البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى .
- وقد روى عن ابن عباس أن طلاق السكران يقع وذلك كما قال صاحب المغني: قال ابن عباس : طلاق السكران جائز إن ركب معصية من معاصي الله نفعه ذلك (٢)

توثيق الرواية :

إلا أن الإمام ابن حزم قال في المحلى : أن ما روى عن ابن عباس في جواز طلاق السكران طرق لاتصح ، إذ في إحدى طرقه الحجاج ابن أرتأه فالرواية الأولى هي الصحيحة عن ابن عباس لورودها في البخاري بصيغة الجزم أمّا الرواية الثانية فقد ضعفها ابن حزم .

فقه هذه المسألة :

أن طلاق السكران لا يقع ولا يترتب عليه فساد عقد الزوجية، وذلك من قوله غير جائز ، وما كان غير جائز معناه غير واقع (٤) .

- (١) كتاب الطلاق في الإغلاق من كتاب الطلاق صحيح الإمام البخاري ٥٨٧/٧ وانظر فتح الباري ٢٨٨/٩ الباب الحادي عشر الطلاق في الإغلاق والمكره والسكران والمجنون
- (٢) المغني لابن قدامة ٢٤٧/١٠ طبعة هجر .
- (٣) المحلى لابن حزم ٢٠٩/١٠ .
- (٤) غير جائز قد يفسر بغير حلال ، وهذا لا يستلزم عدم الوقوع ، وقد يكون غير جائز طلاق المرأة في الحيض لكنه يقع ، وليس هذا بمراد هنا ، وإنما المراد غير جائز أي غير واقع .

ثالثاً : دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

دليل ابن عباس على هذه المسألة هو : قوله صلى الله عليه وسلم (لا طلاق ولا عتاق في إغلاق) (١) .

وجه الدلالة من الحديث :-

أن الإغلاق يتناول المجنون والصغير والمكره وكذلك السكران لأن عقله قد أغلق بالسكر فلا يعي مايقول.

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : وطلاق السكران واقع واختيار الكرخي والطحاوي أنه لا يقع - وكذا عتاقه وخلعه وهو من لايعرف الرجل من المرأة ولا السماء من الأرض (٢)

المالكية :

قال ابن جزى : وأما السكران فمشهور المذهب نفوذ طلاقه وفقاً لأبي حنيفة ، وخلاًفاً للظاهرية - ثم قال - وقال ابن رشد : إن كان بحيث لايعرف الأرض من السماء ، ولا الرجل من المرأة فهو كالمجنون ، وإن كان سكره دون ذلك فهو الذي ينفذ طلاقه (٣).

(١) رواه أبو داود .

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٨٩/٢ .

(٣) القوانين الشرعية لابن جزى ص ٢٥٢ .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : وإن شرب خمرًا أو نبيذًا فسكر فطلق في حال سكره فالمنصوص أن طلاقه يقع ، فمن أصحابنا من قال إذا ثبت هذا كان في طلاقه أيضاً قولان :

إحدهما : لا يقع وإليه ذهب ربيعة والليث وداود وأبو ثور والمزني .

وثانيهما : يقع طلاقه - ثم قال - وقال أكثر أصحابنا يقع طلاقه قولاً واحداً (١) .

الحنابلة :-

قال الخرقي مسألة : طلاق السكران لا يقع : ثم قال في المغني وعند أبي عبدالله في السكران روايات ، رواية يقع الطلاق ، ورواية لا يقع ، ورواية توقف عن الجواب فليس بقول في المسألة إنما هو ترك القول فيها وتوقف عنها لتعارض الأدلة فيها وإشكال دليلها . ويبقى في المسألة روايتان إحداها يقع طلاقه والثانية لا يقع (٢) .

وقال في كشف القناع : ويقع من زال عقله بسكر ونحوه كمن شرب ما يزيل العقل عالماً به (محرم) بأن يكون مختاراً عالماً به ولو خلط في كلامه وقراءته . أو سقط تمييزه بين الأعيان فلا يعرف متاعه من متاع غيره أو لم يعرف السماء من الأرض ولا الذكر من الأنثى ، ويؤاخذ السكران بأقواله وأفعاله ، وكل فعل يعتبر له العقل من قتل وقذف وزنا وسرقة وظهار وإيلاج وبيع وقراءة وردة وإسلام ونحوه (٣) .

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ٦٢/١٧

(٢) المغني لابن قدامة ٢٤٧، ٢٤٦/١٠

(٢) كشف القناع للبهوتي ٢٢٤/٥

مقارنة الآراء:-

من العرض السابق لأقوال الفقهاء تبين لنا أن الفقهاء رحمهم الله ومن بينهم فقهاء الصحابة وفقهاء المذاهب الأربعة اختلفوا في وقوع طلاق السكران :

فقال بعض الحنفية ومشهور مذهب مالك والمنصوص عند الشافعية بوقوعه وقال ابن عباس والرواية الراجحة عند الحنابلة وقول بعض الشافعية بعدم وقوعه .

وسبب اختلافهم هذا فيما يظهر لي كما قال ابن رشد :

أن الذين أوقعوا طلاقه ربطوا بين سبب السكر وبين أثره فقالوا إذا كان سبب السكر أمراً مباحاً كما لو شرب الخمر للتداوي أو شربها مكرهاً فلا يقع طلاقه ، أما إذا شربها لغير ذلك فالطلاق واقع وتصرفاته فيه صحيحة . وأما الآخرون : فقد نظروا إلى السكر بحد ذاته، فقالوا إن السكر يذهب العقل ويفسد التصرفات ، وسواء كان سبب السكر مباحاً أم محظوراً فطلاقه غير واقع (١).

وعلى ضوء هذا السبب يمكن تقسيم الخلاف في طلاق السكران على ثلاثة

أقوال :-

أ- القول الأول :

أن طلاق السكران يقع وهو مشهور قول المالكية . وقول الشافعية والحنفية . ورواية عند الحنابلة .

ب- القول الثاني :

أن طلاق السكران لا يقع وهو قول ابن عباس والرواية الراجحة عند الحنابلة وقول بعض الشافعية .

(١) بداية المجتهد لابن رشد ١٤١/٢ .

ج - القول الثالث :-

إن كان بحلال فلا يقع طلاقه ، وإن كان سكر بحرام فيقع .
وبعضهم قسم تقسيماً آخر ، فقال : إن كان يميز فيقع طلاقه ، وإلا فلا ،
وهذا في رواية عند الحنابلة وعند المالكية خلاف في المشهور ، وهو قول الكرخي
والطحاوي من الحنفية .

الأدلة :

- أ- أدلة أصحاب القول الأول ، الذين قالوا بوقوع طلاق السكران ، إستدلوا
بالكتاب والسنة والمعقول :
١- فمن الكتاب قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى
حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

قالوا : إن الخطاب للمؤمنين إما أن يكون موجهاً إليهم حال سكرهم
وحينئذ فهم مكلفون والأمر واضح ، وإما أن يكون موجهاً إليهم قبل سكرهم
فدل على أنهم مكلفون أثناء السكر بعدم القيام إلى الصلاة حتى يعلموا ما يقولون ،
لأنه لو لم يكونوا مكلفين حال سكرهم لما وجه إليهم الخطاب .

قال ابن الهمام في شرح فتح القدير بعد إستدلالهم بهذه الآية على وقوع
طلاق السكران (لأنه إن كان خطاباً له حال سكره فنص . وإن كان قبل سكره
يستلزم أن يكون مخاطباً في حال سكره) (٢).

المناقشة :-

ناقش ابن حزم هذا الإستدلال وبين أن الآية لاتفيد أن السكارى

(١) سورة النساء آية (٤٣)

(٢) شرح فتح القدير ٤١/٢

مخاطبين حال سكرهم بل وجه الخطاب لهم حال صحوهم . ومعنى الآية : أن قول السكران غير معتبر لأنه لا يعلم مايقول .

قال ابن حزم (بين الله تعالى أن السكران لا يعلم مايقول فمن لا يعلم مايقول فهو سكران ، ومن علم مايقول فليس بسكران ومن أخبر الله تعالى أنه لا يدري مايقول ، فلا يحل أن يلزم شيئاً من الأحكام لاطلاقاً ولا غيره ، لأنه غير مخاطب إذ ليس من ذوي الألباب) (١) .

٢- واستدلوا ثانياً بالسنة وذلك :-

أنه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه) (٢) وبما أن السكران غير مستثنى في هذا الحديث فطلاقه واقع (٣) .

٢- استدلوا ثانياً بالمعقول فقالوا :-

إن سبب زوال عقل السكران هو المعصية ، فلا يزول عنه الإثم ولا الخطاب عقوبة عليه ، وزجراً له خلاف ما لو كان سبب السكر مباحاً فلا يقع (٤) .

المناقشة :-

يناقش هذا الإستدلال بأن الله تعالى قد شرع عقوبة للسكران وهو حد الجلد ، فلا يجوز أن يعاقب المرء على جريمة أكثر من عقوبة واحدة .

(١) المحلى لابن حزم ٢٠٨/١٠

(٢) أخرجه الترمذي في باب طلاق المعتوه عارضه الأحوزي ١٦٦/٥ وقال الترمذي لانعرفه

إلا عن طريق عطاء بن عجلان وهو ذاهب الحديث .

(٣) المغني لابن قدامة ٢٤٩/١٠ طبعة هجر .

(٤) الزيلعي ١٩٦/٢ ، المذهب ٨٢/٢

قال الطحاوي رحمه الله (لا تختلف أحكام فاقد العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره ، إذ لا فرق بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره ، إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فإنه يسقط عنه فرض القيام في الصلاة (١) .

المناقشة :

يناقش هذا الإستدلال من وجهين :-

١- الوجه الأول :

من حيث السند ، ففيه عطاء بن عجلان وهو ذاهب الحديث كما قال عنه الترمذي ولا يحتج بحديثه ، فالحديث إذاً مردود .

٢- الوجه الثاني :

من حيث وجه الدلالة فهو لو صح كان حجة عليهم لا لهم . لأن المعتوه هو من لا عقل له أو من كان ضعيف الإدراك لا يعي ما يقول والسكران فاقد الإدراك فطالقه لا يقع بالأولى .

ب- أدلة أصحاب القول الثاني الذين قالوا طلاق السكران لا يقع :

إستدلوا بالكتاب والسنة والإجماع .

١- فدليلهم من الكتاب قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ

سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ (٢) .

وجه الدلالة من الآية :-

قال ابن حزم : بين الله تعالى أن السكران لا يعلم ما يقول ، فمن لم يعلم

(١) أنظر نيل الأوطار للشوكاني ٢٣٧/٦ .

(٢) سورة النساء آية (٤٣)

مايقول فهو سكران ، ومن علم مايقول فليس بسكران ومن أخبر الله تعالى أنه يدري مايقول ، فلا يحل أن يلزم شيئاً من الأحكام لا طلاقاً ولا غيره لأنه غير مخاطب إذ ليس من ذوي الألباب (١).

الناقشة :-

ناقش ابن الهمام هذا الإستدلال فقال بعد أن إستدل بهذه الآية على وقوع طلاق السكران قال (أن السكران إن كان الخطاب له حال سكره فهذا نص وإن كان قبل سكره فهذا يستلزم أن يكون مخاطبون في حال سكره (٢).

الجواب :-

وأجيب : بأن الآية لاتفيد أن السكارى مخاطبون حال سكرهم بل الآية تفيد أن الخطاب موجه لهم حال صحوهم بأن السكران غير معتبر صلاته لأنه لايعي مايقول . فكذاك طلاقه .

ودليهم من السنة حديثين :-

الأول : ماجاء في صحيح البخاري أن حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه مرة وهو سكران فقال له (وهل أنتم إلا عبيد لأبي) فلم يكلمه الرسول صلى الله عليه وسلم بل تركه وخرج (٣)

وجه الدلالة من الحديث :-

ان السكران لو كان مؤاخذاً بأقواله ، لاعتبر منه هذا الكلام ردة وكفراً، ولما رأينا النبي صلى الله عليه وسلم يتركه ويخرج دون عقوبة فدل ذلك على أن السكران غير مؤاخذ بأقواله .

(١) المحلى لابن حزم ٢٠٨/١٠

(٢) شرح فتح القدير ٤١/٢

(٣) فتح الباري ٢٢٠/٩

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري :-

(هذا الحديث من أقوى أدلة من لم يؤاخذ السكران بما يقع منه حال سكره من طلاق وغيره) (١)

الناقشة :-

نوقش هذا الدليل بأن الذي قاله حمزة رضي الله عنه هنا هو قبل أن ينزل تحريم الخمر ، وبذلك فقد سقط عنه حكم القول الذي نطق به .

الحديث الثاني :

هو ماورد في قصة ماعز حين أقر بالزنا أمام النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر من يشتنكه - أي يشم رائحة فمه - ليعرف هل هو سكران فلا يؤخذه بأقواله، أم هو صاح فيعاقبه (٢)

وجه الدلالة من هذا الحديث :-

أن الحديث دل على أن السكران غير مؤاخذ بأقواله وأفعاله لأن مناط التكليف هو العقل ، والسكران لا عقل له .

الناقشة :-

يناقش هذا الدليل بأن وجه الدلالة منه لا يستقيم ، لأن الحديث وارد في الحدود ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول :

(١) فتح الباري ٢٢٠/٩

(٢) معالم السنن للخطابي ٢٤٢/٦



(٣٩٥)

(إدروا الحدود بالشبهات) ولا دلالة فيه على وقوع الطلاق أو عدم وقوعه.

الجواب :-

ويجاب عن ذلك بأن إسقاط الحد عن السكران دليل على عدم التكليف، وغير المكلف لا يعتبر منه قول أو فعل وهذا شامل للطلاق ولغيره ، ثم إن هذا الأثر موقوف على ابن مسعود وليس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

٣- دليلهم من الإجماع :-

هو ما حكاه ابن المنذر حيث قال : أن عثمان رضي الله عنه قال ليس لمجنون ولا لسكران طلاق (١) وهذا ثابت عن عثمان ولا نعلم أحداً من الصحابة يخالفه فكان إجماعاً (٢) وهو أيضاً قول ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم في روايات المسألة (طلاق السكران والمستكره ليس بجائز) (٣) .

دليل القول الثالث :-

ج - القول الثالث : القائل : إن كان بحلال فلا يقع وإن كان بحرام فيقع ، دليله:

الاستحسان ، وسد الذرائع ، ودرء المفاسد .

وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله القول بعدم وقوع طلاق السكران مطلقاً .

والقول الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو من يعلم الجميع قدرته على الغوص في معاني النصوص واستنباط الأحكام الفقهية منها أورد عبارته بالنص :-

(١) انظر الروض النضير ١٥١/٤ .

(٢) زاد المعاد لابن القيم ٤٠/٤ .

(٣) الروض النضير ١٥١/٤ .

(٤) صحيح البخاري ٥٨/٧ ، فتح الباري ٢٨٨/٩ ، لكن دعوى الإجماع لاتسلم لوجود المخالف .

يقول ابن تيمية رحمه الله بعد أن رجح مذهب عدم وقوع طلاق السكران يقول : (ومن تأمل أصول الشريعة ومقاصدها تبين له أن هذا القول هو الصواب ، وأن إيقاع طلاق السكران قول ليس له حجة صحيحة يعتمد عليها) (١) .

والذى يترجح في نظري :-

إن كان سكره بحرام يقع طلاقه سداً للذرائع ، لاسيما في هذا الزمان ، وإن كان بحلال لا يقع ، لأن له عذر ، ودليله قوله تعالى : [لا يكلف الله نفساً إلا وسعها] ، والحديث (رفع عن أمتي الخطأ) .
والسكران بحلال لم يكن متعمداً ، وإنما كان مخطئاً ، فيرفع عنه الإثم ووقوع الطلاق .

والله أعلم

المسألة التاسعة : طلاق الزوجة غير مدخول بها مرة يعتبر

بائناً وثلاثاً لاتحل له إلا بعد زوج آخر .

روايات المسألة :-

١- روى مالك في الموطأ قال عن بن شهاب عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس بن البكير أنه قال : طلق رجل امرأته قبل أن يدخل بها ثم بدا له أن ينكحها فجاء يستفتي فذهبت معه أسأل له. فسأل عبدالله ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا : لانرى أن تنكحها حتى تنكح زوجاً غيرك قال : فإنما طلاقي إياها واحدة ، قال ابن عباس إنك أرسلت من يدك ماكان لك عن فضل (١)

٢- وروى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ أبو محمد عبيد بن محمد بن محمد بن مهدي القشيري لفظاً قال : نا أبو العباس محمد بن يعقوب نا يحيى بن أبي طالب نا عبدالوهاب بن عطاء أنا سعيد عن قتادة عن عكرمة وعطاء وطاوس وجابر بن زيد كلهم يرويه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : هي واحدة بائنة يعني في الرجل يطلق زوجته ثلاثاً قبل أن يدخل بها (٢)

(٢) وروى عبدالرزاق في مصنفه قال عن الثوري قال : أخبرني جابر عن الشعبي عن ابن عباس : في رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها.

فقال عقدة كانت في يده أرسلها جميعاً ، إذا كانت تترا ليست بشيء إذا قال أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، فإنها بالأولى وليست الثنتان

بشيء (٢)

(١) موطأ الإمام مالك ٢/٣٥٥

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٧/٣٥٥

(٢) مصنف عبد الرزاق ٦/٣٢٢

٤- وروي عبد الرزاق أيضاً في مصنفه قال : عن ابن جريج قال : حدثني ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس بن بكير أن ابن عباس وأبا هريرة وعبد الله بن عمر سئلوا عن البكر يطلقها زوجها ثلاثاً ، فكلهم قالوا : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره (١)

توثيق الآثار :-

وهذه الآثار ثابتة عن ابن عباس لتعدد الطرق وعدم الطعن فيها من شراح الحديث كما سبق ذكرهم .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

يستفاد من هذه الآثار السابقة المروية عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، أن المطلقة غير المدخول بها إذا طلقها زوجها طلاقاً واحداً ، فإنها تبين بطلقة بينونة صغرى يحق له معها العقد من جديد ، وإن طلقها ثلاثاً بانت منه بينونة كبرى ولا تحل له إلا بعد زوج آخر .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

دليل هو عموم قوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل لكم أن تأخذوا مما أتيتموهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ، فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (٢)

وجه الدلالة من الآية :-

أن طلاق الثلاث طلاق بائن بينونة كبرى لا تحل له الزوجة حتى تنكح زوجاً غيره وهو عام في المدخول بها وغير المدخول بها .

(١) مصنف عبد الرزاق ٢٢٢/٦

(٢) سورة البقرة آية (٢٢٩، ٢٣٠)

رابعاً : من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :

وافقه المالكية وخالفه الحنفية ولشافعية والحنابلة :-

فالحنفية:

جاء في شرح فتح القدير : وإذا طلق رجل إمرأته ثلاثاً قبل الدخول بها وقعن عليها ، لأن الواقع مصدر محذوف ، لأن معناه طلاقاً ثلاثاً على ما بيناه فلم يكن قوله أنت طالق إيقاعاً على حدة فيقعن جملة ، فإن فرق الطلاق بانت بالأولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل أن يقول أنت طالق طالق طالق لأن كل واحدة إيقاع على حده إذا لم يذكر في آخر كلامه ما يغير صدره حتى يتوقف عليه ، فتقع الأولى في الحال فتصادفها الثانية وهي مبانة (١).

المالكية :

قال الزرقاني في شرح موطأ مالك : وحدثني عن مالك بن سعيد عن بكير بن عبدالله بن الأشج أنه أخبره عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري أنه كان جالساً مع عبدالله بن الزبير وعاصم بن عمر وقال : فجاءهما محمد بن إياس ابن بكير فقال إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فماذا تريان ؟ فقال عبدالله بن الزبير إن هذا الأمر مالنا فيه قول فاذهب إلى عبدالله بن عباس وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة فسلها ثم أتانا فأخبرنا فذهب فسألها فقال ابن عباس لأبي هريرة أفته يا أباهريرة فقد جاءتك معضلة فقال أبوهريرة : الواحدة تبينها والثلاثة تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره . وقال ابن عباس مثل ذلك قال : قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا (٢).

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٥٤/٤-٥٥

(٢) شرح موطأ مالك للزرقاني ١٠٥/٤

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع : أما غير المدخول بها فإنه يقع مانواه من واحدة واثنين وثلاث ، فإن أطلق فواحدة (١)

الحنابلة :

جاء في كشف القناع : إذا كانت الزوجة المقول لها أنت طالق أنت طالق غير مدخول بها فواحدة ولو لم ينو بالثانية التأكيد لأنها تبين بالأولى فلا يلحقها مابعدا (٢).

والخلاصة :-**أن الحنفية :**

قالوا : يقع الطلاق بائناً إذا طلقها ثلاثاً ولم يشترطوا أن تنكح زوجاً غيره.

والمالكية :

وافقوه على أن الواحدة تبين بها الزوجة والثلاث لاتحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

والشافعية :

قيدوا ذلك بما نواه ، من واحدة أو اثنين أو ثلاث ، فإن أطلق فواحدة.

والحنابلة :

قالوا تبين بالأولى وماعداه لغو ، وبناءً على هذا : لو طلقها ثلاثاً فتكون طلبة واحده ولا تحتاج لزوج آخر .

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ١١٥/١٧

(٢) كشف القناع للبهوتي ٢٦٦/٥ ، والمغني لابن قدامة ٥٤٧/١٠

**المسألة العاشرة : إذا طلق الرجل الرجل إحدى نسائه ثلاثاً
فمنسيهما ، اعتزلهن جميعاً حتى تعرف المطلقة ، وإذا مات
فالمراث موقوف حتى تعرف المطلقة .**

روايات المسألة :-

١- اخرج البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي نا أبو الحسن الكارزي نا علي بن عبد العزيز قال : قال أبو عبيد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في رجل له أربع نسوة فطلق إحداهن ولم يدر أيتها تطلق فقال ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث ، قال أبو عبيد : حدثناه هيثم أنا أبو بشر عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما - قوله : ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث يقول لو مات الرجل وقد طلق واحدة لا يدرى أيتها هي فكن الميراث يكون بينهما جميعاً يعني : موقوفاً حتى تعرف بعينها .

كذلك إذا طلقها ولم يعلم أيتها هي فإنه يعتزلهن جميعاً إذا كان الطلاق

ثلاثاً (١) .

توثيق الرواية :-

هذه الرواية إسنادها صحيح ، وقد تفرد بها البيهقي في سننه الكبرى ،

فرجال الإسناد هم على التالي :

- ١- أبو عبد الرحمن السلمي ثقة ثبت التقريب ٤٠٨/١
- ٢- أبو الحسن الكارزي التيمي مولا هم ثقة التقريب ٢٧٩/٢
- ٣- علي بن عبد العزيز بن غراب صدوق التقريب ٤٢/٢
- ٤- أبو عبيد القاسم بن سلام ثقة فاضل مصنف التقريب ١١٧/٢

- ٥- هثيم بن بشير السلمي ثقة ثبت التقريب ٢٢٠/٢
 ٦- أبو بشر هو بيان أبي بشر ثقة ثبت التقريب ١١١/١
 ٧- عمرو بن هرم ثقة من السادسة التقريب ٨/٢
 ٨- جابر بن زيد هو ابن الشعثاء ثقة فقيه التقريب ١٢٢/١ وعلى ذلك فلا مطعن فيها.

فقه هذا الأثر الحروي عن ابن عباس :-

أن الزوج إذا كان له أكثر من أربع نسوة ثم طلق إحداهن ، ولا يدري من هي ، فإنه يعتزلهن جميعاً ، إذا كان الطلاق ثلاثاً ، حتى يعلم من هي المطلقة وإذا مات فالمراث بينهما بالتساوي ، لا يقسم حتى تعلم المطلقة ، وإن كان الطلاق لم يُعلم ، فإنه ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث بمعنى أن كل واحدة تلحقها طلقة .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

لم اعثر على دليل ، ويمكن أن يستدل له بأن تعيين إحداهن بالطلاق بعد نسيانها متعذر ، وكل واحدة منهن يحتمل أنها المطلقة وتركهن جميعاً فيه براءة للذمة ، إذا لو عين إحداهن لاحتمل أن يكون غيرها هي المطلقة ولا مخلص من هذا إلا باشتراكهن جميعاً في الطلاق ، وبما أن الطلاق لا يتجزأ ، فكل واحدة منهن تقع عليها طلقة ، وفي هذا براءة للذمة ، والخروج من عهدة الإثم وقياساً على الميراث ، فإنهن جميعاً يشتركن فيه ، ولما كان الميراث يتجزأ ، كن جميعاً مشتركات في الربع إذا لم يكن له ولد ، أو الثمن إن كان له ولد .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه الحنفية والشافعية ، ووافقه المالكية ورواية عند الحنابلة .

الحنفية:

جاء في حاشية ابن عابدين على الدر المختار : ولو قال امرأتي طالق وله امرأتان أو ثلاث تطلق واحدة منهن وله خيار التعيين .
وقال في المبسوط : ولو اقر أنه طلق إحداها بعينها وقال قد نسيها أمر أن لا يقرب واحدة منهما حتى يتذكر (١) .

المالكية :

جاء في البيان والتحصيل : قال مالك في الرجل يحلف بطلاق امرأته فيشك في تعينه فيقف ويسأل ويستفتي ثم يتبين له حثه .
قال مالك : تعتد من حين وقت عنها فإن مات قبل ذلك أيتوارثان ؟
قال ينظر في يمينه فإن كان لم يحنث فيها لم ترثه وإلا ورثته (٢) .

الشافعية :-

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : وإن كانت له امرأتان فطلق إحداها بعينها ثم نسيها أو خفيت عليه عينها بأن طلقها في ظلمة أو من وراء حجاب ترجع إليه في تعيينها لأنه هو المطلق . ولا تحل له واحدة منهما قبل أن يعين ويؤخذ بنفقتها إلى أن يعين لأنهما محبوستان عليه فإن عين الطلاق في إحداها فكذبته حلف للأخرى لأن المعينه لو رجع في طلاقها لم يقبل وإن قال طلقت هذه لأجل هذه طلقت في الحكم لأنه أمر بطلاق الأولى ثم رجع إلى الثانية فقبلنا اقراره في الثانية ولم يقبل رجوعه في الأولى (٣) .

(١) حاشية عابدين على الدار المختار ٢٩٠/٣ والمبسوط للسرخسي ١٤٥/٦ .

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد ٣٥٢/٥ .

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٤٥/١٧-٢٤٦ .

الحنابلة :-

جاء في المغني : أكثر اصحابنا على أنه إذا طلق امرأة من نسائه وأنسيها، أنها تخرج بالقرعة ، فيثبت حكم الطلاق فيها ويحل له الباقيات. وقد روى إسماعيل بن سعد عن أحمد ما يدل على أن القرعة لاتستعمل هاهنا لمعرفة الحل وإنما تستعمل لمعرفة الميراث فإنه قال سألت أحمد عن الرجل يطلق امرأة من نسائه ولا يعلم أيتها طلق ؟ قال أكره أن أقول في الطلاق بالقرعة . قلت : رأيت إن مات هذا ؟ قال أقول بالقرعة وذلك لأنه تصير القرعة على المال وجماعة من روى عنه القرعة في المطلقة المنسية إنما هو في التوريث ، فأما الحل فلا ينبغي أن يثبت بالقرعة وهذا قول أكثر أهل العلم (١) وهو الراجح عند الحنابلة (٢) .

(١) المغني لابن قدامة ٥٢٢/١٠ طبعة هجر .

(٢) أنظر الروض ص ٤٢١ .

المسألة الحادية عشر : قول الزوج لزوجته أنت مني برية تقع طلاق واحدة :

روايات المسألة :-

١- أخرج عبدالرزاق في مصنفه قال : عن ابن التيمي عن أبيه عن الحسن ابن مسلم عن سمع ابن عباس يقول الرجل يقول لأمرأته : انت مني برية : إنها واحدة (١)

٢- وقال ابن حزم في المحلى : وروينا عن ابن عباس أن البرية واحدة وهو قول أبي ثور وأصحابنا (٢)

توثيق الرواية :-

هذه الرواية رجال إسنادها ثقات .

فابن التيمي : إبراهيم بن زيد فقيه ثقة التقريب ٤٦/٢

والحسن بن مسلم بن بنان المكي ثقة التقريب ٤٦/١

إلا أن فيها راو مجهولاً وهو الذي سمع من ابن عباس وهذا يجبره ورود الرواية عند ابن حزم في المحلى ولم يتطرق إليها رحمه الله بالتضعيف .

وشأن ابن حزم أنه إذا روى حديثاً أو أثراً فيه ضعف فإنه يذكره ولا يتركه . وعلى فرض ضعف هذا الأثر ، فإن الأثر الضعيف من أقوال الفقيه كما جاء في المنهج الذي أقره مجلس القسم ومجلس الكلية .

فقه هذين الأثرين المرويين عن ابن عباس رضي الله عنهما :-

يفهم من هاتين الروايتين أن قول الزوج لزوجته بلفظ أنت مني برية تقع طلاق واحدة ، لأنها لفظ من ألفاظ الكناية .

(١) مصنف عبدالرزاق ٣٦٣/٩

(٢) المحلى لابن حزم ١٩٤/١٠

دليل ابن عباس على هذه المسألة

هو القياس على فعله صلى الله عليه وسلم مع إينة الجون حينما دخل عليها فقالت أعوذ بالله منك قال (لقد غدت بمعاذ ، إلحقي بأهلك) (١)

وجه الدلالة :-

أن لفظ إلحقي بأهلك ، ليس طلاقاً صريحاً وإنما هو من ألفاظ الكناية في الطلاق ، وقد قاس ابن عباس لفظ « أنت بريه » التي ليست من ألفاظ الطلاق الصريح على لفظ (إلحقي بأهلك) وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم طلقة واحدة ، ولا يتطرق الذهن أن لفظ (إلحقي بأهلك) قد أراد به النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث تطليقات ، كيف يكون ذلك ؟ وهو المنزل عليه قوله تعالى (الطلاق مرتان) .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه الأئمة الأربعة في مذاهبهم :-

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : وبقيّة الكنايات إذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بائة ، وإن نوى ثلاثاً كانت ثلاثاً وإن نوى ثنتين كانت واحدة وهذا مثل قوله : أنت بائن وبته وبته وحرام وحبلك على غاريك وإلحقي بأهلك وخلية وبرية (٢)

المالكية :

قال مالك في الموطأ في الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو برية أو بائة : إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي قد دخل بها ويدين (٣) في التي لم

(١) أخرجه البخاري ٥٢/٧ والنسائي ١٢٢/٦ وابن ماجه ٦٦١/١ وأحمد في المسند ٢٣٩/٥ .

(٢) شرح فتح القدير ٦٣٦٤/٤ .

(٣) أي : وأمره إلى الله فيما أراد من ذلك القول الكنائي ، إذا أوقعه على غير المدخول بها .

يدخل بها أو واحدة أراد أم ثلاثاً ؟ فإن قال واحدة أحلف على ذلك . وكان خاطباً من الخطاب ، لأنه لا يخلو المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يعيبها ولا يبريها إلا ثلاث تطليقات . والتي لم يدخل بها تخليها وتبريها وتبينها واحدة ، قال مالك ، وهذا أحسن ماسمعت في ذلك (١)

الشافعية :

جاء تكملة المجموع شرح المذهب : إن خاطبها بشيء من الكنايات ونوى به الطلاق ، فإن لم ينو به العدد إنصرف ذلك إلى طلقة رجعية وإن طلق اثنتين أو ثلاثاً إنصرف ذلك إلى مانواه سواء في ذلك الكنايات الظاهرة والباطنة (٢) .

الحنابلة :-

قال في المغني : أكثر الروايات عن أبي عبدالله - يعني الإمام أحمد - كراهية الفتيا في الكنايات ، مع ميله إلى أنها ثلاث ، وحكى أبي موسى (٣) في الإرشاد (٤) عنه روايتين ، إحداهما : أنها ثلاث ، والثانية يرجع إلى مانواه ، فإن لم ينو شيئاً وقعت واحدة (٥) . وقال هي المذهب (٦) .

(١) موطأ مالك ٥٥٢/٢

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ١٢٢/١٧

(٣) ابن أبي موسى هو عبدالخالق بن عيسى بن أحمد ابن موسى الهاشمي العباسي من تلاميذ لقاضي أبي يعلى توفي سنة ٤٧٠ هـ -

(٤) الإرشاد : هو كتاب في فروع البحنابلة لابن أبي موسى الهاشمي أنظر طبقات الحنابلة

٢٢٧/٢

(٥) المغني لابن قدامة ٢٦٤/١٠ طبعة هجر .

(٦) الروض المربع ص ٤٢٢ تحقيق محمد عوض .

المسألة الثانية عشر : الطلاق المعلق إلى أجل لا يحرم الزوجه إلا

إذا حل الأجل .

روايات المسألة عن ابن عباس :-

- ١- اخرج ابن أبي شيبة في مصنفه في الرجل يطلق امرأته إلى سنة متى يقع عليها ؟ قال : نا معمر بن سليمان الرقي عن عبدالله بن بشر، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال إلى الأجل (١).

توثيق الرواية :-

هذه الرواية تفرد بإخراجها ابن أبي شيبة في مصنفه ورجالها ثقات: فمعمر ابن سليمان الرقي أبو عبيد الكوفي ثقة فاضل / التقريب ٢٦٦/٢ ، وعبدالله بن بشر التيهان قاضي الرقة وثقة ابن معين والنسائي، الخلاصة للخزرجي ص ١٩٢ وعلى ذلك فلا مطعن فيها لكون الرواة ثقات إلا كونها معننة.

فقه هذا الأثر المروي عن ابن عباس :-

يفهم من هذا الأثر المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الطلاق المعلق إلى أجل لا يحرم الزوجة إلا إذا حل الأجل، ولا يقع منجزاً .

دليل ابن عباس :-

يستدل لابن عباس بما ذكره ابن قدامة في فصل تعليق الطلاق ، والطلاق المعلق إلى أجل لا يقع إلا إذا حل الأجل وعلل ذلك فقال (لأنه إزالة ملك يصح تعليقه بالصفات ، فمتى علقه بصفة لم يقع قبلها كالعق (٢).

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٧٠/٤

(٢) المغني والشرح الكبير ٢١٩/٨ طبعة دار الفكر .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة :-

وافقه الحنفية والشافعية والحنابلة :

وخالفه المالكية حيث قالوا يقع حالاً منجزاً ووافقه إذا بالماضي .

الحنفية :

جاء في المبسوط : ولو قال أنت طالق إلى شهر فإن نوى ووقع الطلاق عليها في الحال طلقت ولغى قوله إلى شهر لأن الواقع من الطلاق لا يحتمل الأجل وإن لم ينو ذلك لم تطلق إلا بعد مضي شهر عندنا وعند زفر تطلق في الحال وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (١)

المالكية :

جاء في الشرح الكبير : ونجز الطلاق أي حكم الشرع بوقوعه حالاً من غير توقف على حكم إن علق بماض ، ثم تكلم عن الزمن الماضي إلى أن قال : أو علق على مستقبل محقق كأنك طالق بعد سنة فينجز عليه الآن حال التعليق (٢)

الشافعية :-

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : فصل : وإن قال لها أنت طالق إلى شهر ولم يكن له نية وقع الطلاق بعد شهر ، لأن إلى تستعمل في انتهاء الفعل ، كقوله تعالى ﴿ ثم أتمو الصيام إلى الليل ﴾ (٣) وتستعمل أيضاً في ابتداء الفعل ، كقولهم فلان خارج إلى شهر ، فلا يقع الطلاق في الحال مع الإحتمال ، كما لا يقع بالكنايات من غير نية (٤) .

-
- (١) المبسوط للسرخسي ١١٤/٦ .
 (٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣٩٠، ٢٨٩/٢ .
 (٣) سورة البقرة ، آية ١٨٧ .
 (٤) تكملة المجموع شرح المذهب ١٩٨/١٧ .

الحنابلة :-

جاء في المغني : وإذا أوقع الطلاق في زمن لو علقه بصفة تعلق بها ، لم يقع حتى تأتي الصفة والزمن وهذا قول ابن عباس وعطاء وجابر بن زيد الخ (١).

(١) المغني والشرح الكبير لابن دامة ٢١٨/٨-٢٢٠ طبعة دار الفكر .

المسألة الثالثة عشر : بيع الأمة طلاق لها .

روايات المسألة :-

- ١- روى أبو محمد بن حزم في المحلى قال : ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول: بيع الأمة هو طلاقها (١)

توثيق الرواية :-

رجال هذه الرواية ثقات :

فهشيم بن بشير السلمي ثقة ثبت التقريب ٢١٩/٢
وخالد الحذاء بن مهران أبو المنازل ثقة يرسل التقريب ١٢٢/٢
وعكرمة بن عبدالله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت ٢٠/٢
على ذلك فهي صحيحة لامطعن فيها ؟ لا العنعنتيين خالد الحذاء وعكرمة.
أما عكرمة مولى ابن عباس فهو من أوعية العلم إعمده البخاري ومن تكلم فيه فلم يتكلم فيه لسوء حفظه ولكن تكلم فيه لرأي الخوارج أنظر المغني في الضعفاء للذهبي ٢/٢.

فقه هذا الأثر المروي عن ابن عباس :-

ان الأمة ملك يمين ، وملك اليمين للسيد فيه حق التصرف بالبيع والتسري ، وإذا باع الأمة فبيعها طلاق لها من زوجها .

(١) المحلى لابن حزم ١٠/١٢١.

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو قوله تعالى ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ (١)

ووجه الدلالة :

كما ذكره القرطبي : أن المراد بالاية ذوات الزواج أي : فهن حرام إلا ان يشتري الرجل الأمة ذات الزوج فإن بيعها طلاقها والصدقة بها طلاقها وأن تورث طلاقها وتطليق الزوج طلاقها ، قالوا - يعني من حكى عنهم هذا القول وهم - ابن مسعود وسعيد بن المسيب - والحسن بن أبي الحسن وأبي كعب وجابر بن عبدالله وابن عباس في رواية عكرمة - قالوا إذا كان كذلك فلا بد أن يكون بيع الأمة طلاق لها ، لأن الفرج محرم على إثنين في حال واحدة بإجماع من المسلمين (٢) .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة :-**خالفه جمهور الفقهاء : وأقوالهم على النحو التالي :****فالحنفية :**

قال الجصاص في أحكام القرآن : والنظر يدل على أن بيع الأمة ليس بطلاق ولا يوجب الفرقة وذلك لأن الطلاق لا يملكه غير الزوج ولا يصح إلا بإيقاعه أو بسبب من قبله فلما لم يكن من الزوج في ذلك سبب وجب أن لا يكون طلاقاً (١) .

(١) آية ٢٤ سورة النساء

(٢) أنظر القرطبي ١٢٢/٥

المالكية:-

قال ابن القرطبي في الجامع لأحكام القرآن عند قوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ من سورة النساء آية ٢٤ .

قال وفي الآية قول ثان قاله عبدالله مسعود وسعيد بن المسيب والحسن أن المراد بالآية ذوات الأزواج أي فهن حرام إلا أن يشتري الرجل الأمة ذات الزوج فإن بيعها طلاقها والصدقة بها طلاقها وأن تورث طلاقها وتطلى الزوج طلاقها ، قال ابن مسعود : فإذا بيعت الأمة ولها زوج فالمشتري أحق ببضعها وكذلك المسبية ، كل ذلك موجب للفرقة بينها وبين زوجها ، قالوا : وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون بيع الأمة طلاقاً لها ، لأن الفرج محرم على اثنين في حال واحدة بإجماع من المسلمين .

قلت : - أي القرطبي - وهذا يردده حديث بريرة، لأن عائشة رضي الله عنها إشتت بريرة وأعتقتها ثم خيرها النبي صلى الله عليه وسلم وكانت ذات زوج، وفي إجماعهم على أن بريرة قد خیرت تحت زوجها بعد أن اشتريتها عائشة فأعتقتها الدليل على أن بيع الأمة ليس طلاقاً وعلى ذلك جماعة فقهاء الأمصار من أهل الرأي والحديث (٢) .

الشافعية :

جاء في نهاية المحتاج شرح المنهاج ولو باع مزوجه قبل الدخول أو بعده فالمر المسمى للبائع وكذا لو لم يسم سواء أكان صحيحاً أم فاسداً ، دخل بها قبل البيع أم بعده لأنه وجب بالعقد الواقع في ملكه إلا ماوجب للمفوضة بعد البيع بغرض أو وطء أو موت (٣) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٢٧/٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢٣/١٢٢/٥ .

(٣) نهاية المحتاج شرح المنهاج للرملي ٢٢٢/٦ .

فقوله : دخل بها قبل البيع أم بعده، يفيد أن بيع الأمة ليس بطلاق لها.

الجنابة :

قال ابن الجوزي في زاد المسير : عند قوله تعالى ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾

قال : إن في ذلك قولين :

أحدهما : أن معناه : إلا ما ملكت أيمانكم من السبايا في الحروب وعلى هذا

تأول الآية علي وعبدالرحمن بن عوف وابن عمر وابن عباس وكان هؤلاء

لا يرون بيع الأمة طلاقاً .

والثاني : إلا ما ملك أيمانكم من الإماء ذات الأزواج بسبي أو غير سبي وعلى هذا

تأول الآية ابن مسعود وأبي بن كعب وجابر وأنس وكان هؤلاء يرون بيع

الأمة طلاقاً وقد ذكر ابن جرير عن ابن عباس وسعيد بن المسيب ،

والحسن : وقد ذكر ابن جرير عن ابن عباس وسعيد بن المسيب ،

والحسن : أنهم قالوا بيع الأمة طلاقها ، والأول أصح (١) .

أقول : فقوله : والأول أصح يفيد أن مذهبه هو : عدم طلاق

الأمة بالبيع .

ثم قال ابن كثير : وقد ذهب جماعة من السلف إلى أن بيع الأمة يكون

طلاقاً من زوجها ، أخذاً بعموم هذه الآية وقد خالفهم الجمهور قديماً وحديثاً ،

فأروا أن بيع الأمة ليس طلاقاً لها ، لأن المشتري نائب عن البائع ، والبائع كان قد

أخرج عن ملكه هذه المنفعة ، وباعها مسلوقة عنها ، واعتمدوا في ذلك على حديث

بريره المخرج في الصحيحين وغيرهما فإن عائشة أم المؤمنين إشترتها وأعتقتها ،

(١) زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ٥١-٥٠/٢

ولم يفسخ نكاحها من زوجها مغيث بل خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الفسخ والبقاء فاختارت الفسخ، وقصتها مشهورة ، فلو كان بيع الأمة طلاقها كما قال هؤلاء ماخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما خيرها دل على بقاء النكاح وأن من الآيات المسببات فقط والله أعلم (١) .

(١) تفسير ابن كثير ٤٧٤/١

**المسألة الخامسة عشر :- المرأة المسبية من أهل الحرب سبيها فسخ
لنكاحها من زوجها الحربي ويحل نكاحها لمن سباهها بعد
الاستبراء .**

روايات المسألة :

١- أخرج البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا محمد بن عبدالله الحافظ
أنبأ الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل أنبأ يحيى بن أبي طالب ثنا
عبد الوهاب بن عطاء ثنا شعبة عن أبي حصين عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : في هذه الآية ﴿والمحصنات من
النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ قال كل ذات زوج إتيانها زنا إلا
ماسعيت (١).

٢- وروى ابن جرير الطبري في تفسيره قال : حدثني المثنى قال : ثنا
عبدالله ابن صالح ، قال ثنى معاوية ، عن علي ابن أبي طلحة ، عن ابن
عباس في قوله تعالى ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾
كل امرأة لها زوج فهي عليك حرام إلا أمة ملكتها ولها زوج بأرض حرب فهي
لك حلال إذا استبرأتها (١).

توثيق الرواية :-

هاتان الروايتان ثابتتان عن ابن عباس رضي الله عنهما وإسنادهما صحيح
على النحو التالي :-

١- محمد عبدالله الحافظ ابن عمار نزيل الموصول ثقة حافظ - التقريب ١٧٩/٢

٢- الحسن ابن يعقوب ابن يوسف العدل مقبول - التقريب ١٧٣/١

- ٣- يحيى بن أبي طالب هو جعفر ابن الزبرقان لأبأس به - الدار قطني ٥٨٨
- ٤- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف - صدوق - التقريب ٥٢٨/١ .
- ٥- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ثقة حافظ متقن أمير المؤمنين في الحديث - التقريب ٢٥١/١ .
- ٦- أبو حصين عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي ثقة ثبت سني - التقريب ١٠/٢ .
- ٧- سعيد بن جبير الأزدي مولا هم الكوفي ثقة ثبت فقيه - التقريب ٢٩٢/١ .

سند الرواية الثانية :

- ١- عبدالله ان صالح بن مسلم العجلي ثقة - التقريب ٤٢٢/١ .
- ٢- معاوية بن سبرة السوائي ثقة التقريب ٢٥٩/٢
- ٣- علي بن أبي طلحة نسلم مولى ابن العباس - صدوق - التقريب ٣٩/٢ .
- وعلى ذلك فالأثر صحيح لامطعن فيه .

فقهاء هذين الأثرين المرويين عن ابن عباس :

أن المرأة المسبية من قبل المسلمين من دار الحرب يعتبر سبيها فسخ لها من زوجها الحربي ويحل نكاحها للمسلم الذي سبها بعد الإستبراء .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

إستدل بقوله تعالى ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ (١)

وجه الدلالة :-

أن منطوق الآية يفيد أن المسبية في الحرب من أهل الكتاب يحل وطؤها بملك اليمين ، وأن نكاحها الأول يفسخ ، ما لم تكن مشركة أو أمة فلا يحل له نكاحها ، لقوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾ (٢) .

(١) آية ٢٤ سورة النساء .

(٢) آية ٢٢١ سورة البقرة .

ويقوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ذلك لمن خشي العنت منكم ﴾ (١) والمراد بالمحصنات في هذه الآية هنا الحرائر ، فعلم أن الأمة لاتجوز إلا في حالة الضرورة وهي عدم استطاعة الطول وخوف العنت .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

فالحنفية :

قال في شرح فتح القدير : وإذا خرج أحد الزوجين إلينا من دار الحرب مسلماً وقعت البينونة بينهما ، ولو سبي أحد الزوجين وقعت الفرقة بينهما ، وإن سبياً معاً لم تقع (٢).

والمالكية :

قال القرطبي عند قوله تعالى ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت ﴾ (٣) قد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية فقال ابن عباس وأبو قلابة وابن زيد ومكحول والزهري وأبوسعيد الخدري المراد بالمحصنات هنا المسبيات ذوات الأزواج خاصة، أي : هن : محرمات إلا ما ملكت اليمين بالسبي من أرض الحرب ، فإن تلك حلال للذي تقع في سهمه وإن كان لها زوج ثم قال : وقاله ابن وهب وابن عبدالحكم وروياه عن مالك ، وقال به أشهب . يدل عليه ما رواه مسلم في صحيحه (٤) عن أبي سعيد الجذري أن الرسول صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشاً إلى أوطاس (٥) . فلقوا العدو فقاتلوهم وظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا ، فكان ناس في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) سورة النساء ، آية ٢٥ .

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي ٤٢٢/٢ ، ٤٢٣ .

(٣) سورة النساء آية ٢٤ .

(٤) صحيح مسلم ١٠٧٩/٢ .

(٥) أوطاس واد بديار هوازن .

تخرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله عز وجل في ذلك ﴿المحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم﴾ أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن ، وهذا نص صريح صحيح في أن الآية نزلت في تخرج أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن وطىء المسبيات ذوات الأزواج فأنزل الله تعالى في جوابهم ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾ وبه قال مالك (١) .

والشافعية :

قال في الأم : والسبيّه تكون حرة الأصل إذا سبيت سقطت الحرية واستوهبت فوطئت بالملك فليس انتقالها من الحرية بسبائها بأولى من فسخ نكاح زوجها عنها وما صارت به في الرق بعد أكثر من فرقة زوجها ، ثم قال : قال الشافعي : رحمه الله سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني المصطلق ونساء هوازن بحنين وأوطاس وغيره فكانت سنته فيهم أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض وأمر أن يستبرأ بحیضة ، وقد أسر رجالاً من بني المصطلق وهوازن فما علمناه سأل عن ذات زوج ولا غيرها فاستدللنا على أن السباء قطع للعصمة، والسبيّه إن لم يكن السباء يقطع عصمتها من زوجها إذا سبي معها لم يقطع عصمتها لو لم يسب معها ، ولا يجوز لعالم ولا ينبغي أن يشكل عليه بدلالة السنة إذ لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذات زوج ولا غيرها وقد علم أن فيهن ذوات أزواج بالحمل وأذن بوطنهن بعد وضع الحمل وقد أسر من أزواجهن معهن فإن السباء قطع للعصمة (٢) .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢١/٥٠ .

(٢) الأم للشافعي ١٦٢/٥ .

والحنابلة :-

جاء في المغني :- وإذا سبي المتزوج من الكفار لم يخل من ثلاثة أحوال:

أحدهما : أن يسبي الزوجان معاً فلا ينفسخ نكاحهما .

الجال الثاني : أن تسبي المرأة وحدها فينفسخ النكاح بلا خلاف علمناه والآية

دالة عليه .

الجال الثالث : سبي الرجل وحده فلا ينفسخ النكاح لأنه لانص فيه ولا القياس

يقتضيه (١) .

**المسألة الخامسة عشر : إذا هاجرت إيلنا المرأة المسلمة المزوجة
من حربي من دار الحرب فهجرتها فسخ لها من زوجها الحربي
روايات المسألة :-**

١- أخرج البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ أخبرني أحمد ابن محمد النسوي ثنا حماد بن شاکر نا محمد بن إسماعيل حدثني إبراهيم ابن موسى أنبأ هشام عن ابن جريج قال : قال عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، كان مشركوا العرب أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم ومشركوا أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم وكان إذا هاجرت امرأة من الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فإذا تطهرت حل لها النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه أخرجه البخاري في الصحيح هكذا ، وفي هذا دلالة على أن الدار لم تكن تفرق بينهما (١)

توثيق الرواية :

هذه الرواية تفرد بإخراجها البيهقي في سننه ، وإسنادها ليس بالقوي لوجود هشام بن يوسف وهو مقبول ، وحماد بن شاکر الذي لم أجد له ترجمة وأما بقية رجال السند فهم ثقات وهم على النحو التالي :-

١- أبوعبدالله الحافظ محمد بن عبدالحافظ بن عمار ثقة حافظ - التقريب

١٧٩/٢ .

٢- أحمد بن محمد بن رميح أبو سعيد النسوي ثقة - الدار قطني ص ٥٦٣ .
٢- حماد بن شاکر - لم أجد له ترجمة .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٨٧/٧ وهو في البخاري بمعناه

- ٤- محمد بن إسماعيل بن جابر الزبيدي الكوفي صدوق - التقريب ١٤٥/٢ .
- ٥- إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي ثقة حافظ - التهذيب ١٧٠/١١ .
- ٦- هشام بن يوسف السلمي الحمصي نزيل واسط مقبول - التقريب ٢٢٠/٢ .
- ٧- ابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل -
التقريب ٥٢٠/١ .
- ٨- عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل - التقريب ٢٢/٢ .
- وعلى ذلك فالرواية صحيحة لأنه قد عضدها رواية البخاري في صحيحه ، إذ وردت عنده بمعناها (١) . وهذا يعتبر تصحيحاً للأثر .

فقه هذه الرواية عن ابن عباس :-

أن المرأة المزوجة بدار الحرب ثم بعد ذلك أسلمت وبقي زوجها على كفره وهاجرت إلينا من دار الحرب ، فإن هجرتها تلك فسخ لها من زوجها الحربي ، لأنه كافر وهي مسلمة وقد قال الله تعالى ﴿ لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن ﴾ فإذا هاجر زوجها الحربي بعد إسلامه قبل أن تزوج كانت له .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو عموم قوله تعالى ﴿ فلا ترجعون إلى الكفار لا هن حل لهم وهن يحلون لهن ﴾ (٢)

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٨٧/٧

(٢) سورة الممتحنة آية ١٠

وجه الدلالة من الآية :-

أنها وردت في المؤنات المهاجرات بدينهن الإسلامي من أرض الشرك وأرض الحرب مکه ، إلى المدينة المنورة وهي عامة لكل زمان ومكان ، لكل مؤمنة هاجرت بدينها فإن هجرتها فسخ لها من زوجها الحربي بنص هذه الآية. إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

أقوال الأئمة في ذلك :-

هذه المسألة من المسائل المجمع عليها ولم يخالف فيها أحد من الفقهاء :-

الحنفية جاء في شرح فتح القدير :

إذا خرج أحد الزوجين إلينا من دار الحرب مسلماً وقعت البيئونة

بينهما (١).

المالكية :

قال الزرقاني في شرح موطأ مالك : قال ابن شهاب ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر وفي نسخه بدار الحرب إلا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها (٢).

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع : وإن أسلم الكافر منهما قبل انقضاء عدة الزوجة أقرا على النكاح ، وإن لم يسلم الكافر منهما حتى انقضت عدة الزوجة بانت منه من وقت إسلام المسلم منهما ، ولا فرق بين أن يكون ذلك في دار الإسلام أو في دار الحرب (٣).

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٢٢/٢

(٢) شرح موطأ مالك للزرقاني ٥٢/٤

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٣٠٠/١٦

الحنابلة:

جاء في كشف القناع : ومن هاجر إلينا من الزوجين بذمة مؤبدة أو أسلما أي الزوجين أو أسلم أحدهما والآخر بدار الحربي لم ينفسخ النكاح باختلاف الدار لما تقدم وأما اختلاف الدين فقد تقدم تفصيله (١) يشير إلى ماساقه من رواية مالك المتقدمة أي : أنه ينفسخ .

(١) كشف القناع للبهوتي ١٢٤/٥

المسألة السادسة عشر :- إسلام المرأة تحت زوج كافر بعد الدخول

فسخ لها.

روايات المسألة :-

- ١- روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن الثوري عن عبد الكريم البصري عن عكرمة بن عباس قال في النصرانية تكون تحت النصراني فتسلم المرأة قال : لا يعلوا النصراني المسلمة ، يفرق بينهما (١)
- ٢- وروى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : حدثنا أبو عبدالرحمن بقي بن مخلد قال نا أبو بكر عبدالله ابن محمد بن أبي شيبة قال نا عباد بن العوام عن خالد فهي أملك بنفسها (٢).

توثيق الروايتين :-

هاتان الروايتان أخرجهما عبدالرزاق في مصنفه وابن أبي شيبة في مصنفه كذلك ورجال إسنادهما على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :-

- ١- الثوري : سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبدالله الكوفي ثقة حافظ فقيه التقريب - ٢١١/١

- ٢- عبدالكريم بن رشيد أو ابن راشد البصري صدوق - التقريب ٥١٥/١

سند الرواية الثانية :

- ١- عكرمة ثقة نبت تقدمت ترجمته في المسألة الرابعة عشر من هذا الفصل.
- ٢- أبو عبدالرحمن المقرئ عبدالله بن يزيد المكي ثقة فاضل - التقريب ٤٦٢/١.
- ٣- بقية بن مخلد بن الوليد بن ائد ابن كعب الكلابي صدوق كثير التدليس عن الضعفاء التقريب ١٠٥/١.

(١) المصنف لعبدالرزاق ٨٢/٦

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ١٠٥/٤

٦- أبوبكر عبدالله ابن محمد ابن أبي شيبة صاحب المصنف ثقة حافظ - التقريب

٠ ٤٤٥/١

٥- عباد بن العوام بن عمر الكلبي مولاهم أبو سهل الواسطي - ثقة - التقريب

٠ ٣٩٣/١

٦- خالد الحذاء بن مهران أبو المنازل ثقة يرسل - التقريب ٠ ٢١١٩/١

فالروايتان يعضد بعضها الآخر فتنتهض للإحتجاج بها .

فقه هذين الاثرين عن ابن عباس رضي الله عنهما :-

أن الإسلام من المرأة قبل زوجها يعتبر فسخاً لها من زوجها الكافر

لاختلاف الدين .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

دليله قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمَنَاتُ مَهَاجِرَاتِ

فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ

لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ (١)

ووجه الدلالة من الآية :

قال ابن عباس : كانت المحنة أن تستحلف بالله أنها ماخرجت من بغض

زوجها ، ولا رغبة من أرض إلى أرض ، ولا التماس دنيا ، ولا عشقاً لرجل منا ،

بل حباً لله ولرسوله فإذا حلفت بالله الذي لا إله إلا هو على ذلك، أعطى النبي

صلى الله عليه وسلم زوجها مهرها وما أنفق عليها ولم يردّها، فذلك قوله تعالى ﴿

فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ ... ﴾ الآية .

(١). سورة الممتحنة آية ١٠ ووجه الدلالة انظر أحكام القرآن للقرطبي ٦٢/١٨ .

من وافقه وفي هذه من الأئمة الأربعة :-

الحنفية:

قال في شرح فتح القدير : وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافر عرض عليه الإسلام فإن أسلم فهي امرأته وإن أبى فرق القاضي بينهما وكان ذلك طلاقاً عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا تكون الفرقة طلاقاً في الوجهين ، أما العرض فمذهبنا (١) .

المالكية :

قال القرطبي في أحكام القرآن عند قوله تعالى : ﴿ فلا ترجعوهن إلى الكفار لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن ﴾ أي لم يحل الله مؤمنة لكافر ، ولا نكاح مؤمن لمشركة ، وهذا أول دليل على أن الذي أوجب فرقة المسلمة من زوجها إسلامها لا هجرتها (٢) .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع : إن كان إسلام المرأة بعد الدخول وقعت الفرقة على إنقضاء العدة ، فإن إجتماعاً على الإسلام قبل إنقضاء العدة فهما على النكاح وإن لم يجتمعا وقعت الفرقة (٣) .

الحنابلة :

جاء في كشف القناع : وإن أسلم أحدهما أي الزوجين بعد الدخول وقف الأمر على فراغ العدة فإن أسلم الآخر فيها بقي النكاح وإن أسلم بعدها فلا نكاح بينهما (٤) .

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤١٨/٢ .

(٢) أحكام القرآن للقرطبي ٦٣/١٨ .

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٩٥/١٦ .

(٤) كشف القناع للبهوتي ١١٩/٥ .

المسألة السابعة عشر : إسلام المرأة تحت الزوج الكافر قبل

الدخول تفريق بينهما .

روايات المسألة :-

- ١- روى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن رباح عن معمر عن عبدالكريم أبي أمية عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في النصرانية تكون تحت النصراني فتسلم قبل أن يدخل بها ، يفرق بينهما ، ولا صداق (١) .
- ٢- وروى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن رباح عن عبدالكريم البصري عن عكرمة عن ابن عباس في النصرانية تكون تحت النصراني فتسلم قبل أن يدخل بها ، قال : يفرق بينهما ولا صداق لها (٢) .

توثيق الروايتين :-

- هاتان الروايتان تفرد بهما عبد الرزاق في مصنفه ورجال إسنادهما واحد وهم عدا عبدالكريم بن أمية على النحو التالي :-
- ١- رباح بن زيد القرشي مولا هم الصنعاني ثقة فاضل - التهذيب ٢/٢٢٢ .
 - ٢- معمر ثقة فاضل تقدمت ترجمته في المسألة الثالثة عشر من هذا الفصل .
 - ٣- عبدالكريم بن أمية بن أبي المخارق المعلم البصري ضعيف التقريب ١/٥١٦ .
 - ٤- عبدالكريم بن رشيد البصري صدوق تقدمت ترجمته في المسألة السابعة عشر من هذا الفصل .
 - ٥- عكرمة ثقة ثبت تقدمت ترجمته في المسألة الرابعة عشر من هذا الفصل . وعلى ذلك فأحسدى الروايتين فيها ضعفا لوجود

(١) مصنف عبد الرزاق ٨١/٦

(٢) مصنف عبد الرزاق ١٨٣/٧

عبدالكريم ابن أمية ابن المخارق وهو ضعيف كما في ترجمته ، إلا أنه ضعف
ينجبر بالرواية الثانية المروية عن طريق عبدالكريم بن رشيد وهو صدوق .
فتكون قد صحت بالطريق الآخر ، إذ وقع تشابه في عبدالكريم بن أمية بن أبي
المخارق وهو ضعيف ، لكن الرواية الثانية فيها عبدالكريم بن رشيد البصري قال
عنه ابن حجر صدوق .

وعلى كل حال فإن علماء الحديث يقولون إذا ورد الحديث أو الأثر من
طريقين أحدهما ضعيف والآخر صحيح فإنه يعمل بالطريق الصحيح . وبهذا
يكون الأثر صحيح في الرواية الثانية .

فقه هاتين الروايتين عن ابن عباس :-

أن إسلام المزة تحت زوجها الكافر قبل الدخول بها يعد تفريقاً بينهما كالحال
بعد الدخول .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

إستدل بقوله تعالى ﴿ لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

بين أن المسلمات بعد إسلامهن يفسخ نكاحهن من أزواجهن الكفار .

من وافقه في هذه المسألة من الأئمة الأربعة :-

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : إذا أسلما أو أسلم أحدهما وجب التفريق (٢)

المالكية

قال القرطبي: إذا أسلمت المرأة وكانت غير مدخول بها فلا خلاف

(١) سورة الممتحنة آية ١٠

(٢) شرح فتح القدير ٤١٨/٢

في إنتقطاع العصمة بينهما إذ لاعدة عليها (١).

والشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : إن أسلم أحد الزوجين أو أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني فإن كان قبل الدخول تعجلت الفرقة (٢) .

والحنابلة :

جاء في كشف القناع : وإن أسلم أحد الزوجين قبل الدخول إنفسخ النكاح لقوله تعالى ﴿ لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن إلى قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ إذ أنه لايجوز لكافر نكاح مسلمه (٣)
وبهذا يتبين أنه لم يخالف أحد ابن عباس في هذه المسألة ، لأنها مجمع عليها .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦٧/١٨

(٢) تكملة المجكوع شرح المذهب ٢٩٥/١٦

(٣) كشف القناع للبهوتي ١١٩/٥

المسألة الثامنة عشر : تطلق الزوجة الأمة بدخول الزوج على

الزوجة الحرة .

روايات المسألة :-

١- روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن ابن عيينه عن عمرو بن دينار قال : قال

ابن عباس : نكاح الحرة على الأمة طلاق الأمة (١).

٢- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو محمد عبدالله بن يوسف أنبأ أحمد

ابن محمد بن زياد بن الأعرابي (ح وأخبرنا) أبو الحسين ابن بشران أنبأ

أبو جعفر الرازي قال ثنا سعدان ابن نصر ثنا سفيان قال عمرو قال ابن

عباس رضي الله عنهما : نكاح الحرة على الأمة طلاق الأمة (٢).

٣- وقال أبو محمد بن حزم في المحلى : صح عن ابن عباس قال : تزويج الحرة

على الأمة المملوكة طلاق المملوكة (٣).

توثيق الروايات :

هذه الروايات الثلاث أخرجها عبدالرزاق في مصنفه والبيهقي في سننه

الكبرى، وابن حزم في المحلى .

وكما نلاحظ أن ابن حزم حكم عليها بالصحة حيث قال وصح عن ابن

عباس أنه قال : ... ثم ساق الرواية وعلى ذلك فلا كلام لنا مع تصحيح ابن حزم

فهو من جهابذة العلماء الذين عرفوا بالقوة في التصحيح .

(١) مصنف عبدالرزاق ٢٦٨/٧

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٧٦/٧

(٣) المحلى لابن حزم ٤٤٢/٩

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

أن الرجل الحر المتزوج بأمة ، إذا تزوج حرة فإن الأمة تطلق .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

يستدل لقول ابن عباس بالقياس: حيث قاس ضرورة نكاح الأمة عند عدم دخول الطول وخوف العنت على ضرورة أكل الميتة ، فإذا انتفت الضرورة إنتفت الإباحة وبذلك يكون حاله حين قدرته على نكاح الحرة غير مضطر إلى الأمة فتطلق بدخوله على الحره لإنتفاء الضرورة التي من أجلها أبيحت الأمة (١).

من واقفه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه المالكية والحنفية والشافعية ورواية عند الحنابلة :

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير عند كلامه عن زواج الحرة على الأمة مانصه (فيلزم أن يفسد نكاح الأمة بإدخال الحرة عليها) (٢) .

المالكية :-

قال ابن رشد الجد في البيان والتحصيل : واختلف أيضاً في الحرة تكون عنده هل هي طول تمنعه من نكاح أمة ، واختلف على القول بأنها طول إن تزوج أمة ثم وجد طولاً ، فقليل : إنه يفارق الأمة ويتزوج حرة : وقيل بل يبقي معها إلا أن يتزوج حرة فيفارقها (٢).

(١) المغني لابن قدامة ٥٥٨/٩ طبعة هجر.

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٣٨/٢

(٣) البيان والتحصيل في المسائل المستخرجة على العبيد لابن رشد الجد ٣٩١/٤

الشافعية :

جاء في نهاية المحتاج : ولو نكح حر أمة بشرطه ثم أيسر أو نكح حرة لم تنفسخ الأمة أي نكاحها ، لأنه يغتفر في الدوام لقوته بوقوع العقد صحيحاً مالا يفتقر في الإبتداء (١) .

الحنابلة :

جاء في المغني : وإن تزوج على الأمة حرة صح ، وفي بطلان نكاح الأمتة روايتان : إحداهما لا يبطل وهو قول سعيد بن المسيب..الخ والثانية ينفسخ نكاح الأمة وهو قول ابن عباس (٢) ، والرواية الراجحة عند الحنابلة .
ملاحظة : من القول السابق للمالكية يتبين لنا أنهم قالوا : إذا تزوج الحرة فالنكاح لا ينفسخ لكن للزوج حق فسخ النكاح (٣) .

(١) نهاية المحتاج للرملي ٢٨٨/٦

(٢) المغني لابن قدامة ٥٥٩/٩ طبعة هجر

(٣) الفرق بين الفسخ والإنفساخ : أن الإنفساخ يقع بمجرد زواجه من الحرة ولا يحتاج إلى لفظ طلاق . وأما الفسخ فلا يقع إلا بإرادة الزوج .

**المسألة التاسعة عشر : إذا طلق الرجل زوجته طلقة أو طلقتين
ثم نكحت زوجاً آخر فطلقها الثاني ثم نكحت زوجها الأول،
فنكاح جديد وطلاق جديد ولا عبرة بما مضى من طلاق .**
روايات المسألة :-

- ١- روى أبو محمد بن حزم في المحلى في معرض كلامه عن هذه المسألة قال :
روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس
قال : نكاح جديد وطلاق جديد (١).
- ٢- وروى عبد الرزاق في مصنفه قال عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار
وابن طاوس عن طاوس عن ابن عباس أنه قال فيها : النكاح جديد
والطلاق جديد (٢).
- ٣- وروى البيهقي في سننه الكبرى قال : أخبرنا أبو الحسن محمد بن أبي
المعروف المهرجاني الفقيه ، أنا أبو عمر إسماعيل بن نجيد نا محمد بن
إبراهيم أبو عبدالله نأمية ابن بسطام ، نايزيد بن زريع ناروح بن القاسم
عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما في الرجل
يطلق تطليقتين ثم يتزوجها رجل آخر فيطلق أو يموت عنها فيتزوجها
زوجها الأول قال : تكون على طلاق جديد ثلاثاً (٣).

توثيق الروايات :-

هذه الروايات الثلاث أخرجها ابن حزم في المحلى وعبد الرزاق في المصنف،
والبيهقي في سننه الكبرى ورجال أسانيدنا على النحو التالي :-

(١) المحلى لابن حزم ٢٥٠/١٠

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢٥٤/٦

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٥/٧

سند الرواية الأولى :-

١- عبدالرزاق صاحب المصنف ثقة حافظ مصنف شهر - التهذيب ٢١٠/١

٢- معمر ثقة فاضل تقدمت ترجمته في المسألة الثالثة عشر .

٣- ابن طاوس : عبدالله بن طاوس بن كيسان اليماني ثقة فاضل عابد -

التقريب ٤٢٤/١

٤- أبو طاوس : كيسان بن سعيد المقبري المدني ثقة ثبت - التقريب ١٢٧/٢

سند الرواية الثانية :-

١- ابن جريج : ثقة فقيه فاضل تقدمت ترجمته في المسألة السادسة عشر من هذا

البحث .

٢- عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الحمصي مولا هم ثقة ثبت - التقريب

٦٩/٢

٣- طاوس بن كيسان اليماني أبو عبدالرحمن ثقة فقيه فاضل - التقريب ٣٧٧/١ .

وعلى ذلك فهذه الروايات صحيحة عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وأما الرواية الثالثة عند البيهقي فاسنادها نازل وهي تلتقي مع الروایتين

السابقتين في عمرو بن دينار وهو ثقة .

فقه هذه الروايات عن ابن عباس :-

أن نكاح المرأة من زوجها الأول بعد زوج آخر يعتبر نكاحاً جديداً بطلاق جديد

ولا ينقص بما مضى من طلاقها في الزواج السابق .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

يستدل لقول ابن عباس بحديث العسيلة كما قال الكمال بن الهمام : قال

وقد يستدل على المطلوب بحديث العسيلة ، حيث قال صلى الله عليه وسلم

(أتريدين أن تعودني إلى رفاة ؟ قالت : نعم ، قال : لا ، حتى تذوقي عسيلته) (١) .

وجه الدلالة من الحديث :-

قال الكمال : إنه غياً عدم العود بالذوق ، فعنده ينتهي عدمه ويثبت هو والعود هو الرجوع إلى الحالة الأولى ، وهي مايملك فيها الزوج ثلاث تطليقات (٢) .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه أبوحنيفة وخالفه محمد بن الحسن من الحنفية ومالك والشافعي

وأحمد .

الحنفية :

قال في شرح فتح القدير : إذا طلق الحرة تطليقة أو تطليقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج آخر ثم عادت إلى الزوج الأول عادت بثلاث تطليقات ويهدم الزواج الثاني مادون الثلاث . كما يهدم الثلاث وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا يهدم مادون الثلاث لأنه غاية للحرمة بالنص فيكون منهياً ولا إنهاء للحرمة قبل الثبوت (٣) .

المالكية :

جاء في الجامع لأحكام القرآن : واختلفوا في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم تتزوج غيره ثم ترجع إلى زوجها الأول فقالت طائفة: تكون على

(١) قال السيوطي أخرجه أبوداود عن عائشة وهو حديث صحيح . انظر الجامع الصغير

للسيوطي حديث رقم ٩٢١٦ .

(٢) شرح فتح القدير ١٨٥/٤ .

(٣) شحر فتح القدير ١٨٢/٤ .

ما بقي من طلاقها ، وكذلك قال الأكابر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأبي بن كعب وعمران بن حصين وأبي هريرة .. ومالك وفيه قول ثان وهو أن النكاح جديد والطلاق جديد وهذا قول ابن عمر وابن عباس (١) .

الشافعية :

قال السبكي : فإن طلقها طلقاً أو طلقتين فتزوجت بزواج آخر فوطئها ثم أبانها رجعت إلى الأول بما بقي كما لو رجعت قبل أن تنكح زوجاً غيره (٢) .

الحنابلة :

قال ابن قدامة : إذا طلق زوجته أقل من ثلاث فقضت العدة ثم تزوجت غيره ثم أصابها ثم طلقها أو مات عنها وقضت العدة ثم تزوجها الأول فهي عنده على ما بقي من الثلاث (٣) .

(١) الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي ١٠١/٢

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٨٦/١٧

(٣) المغني لابن قدامة ٢٦١/٧ ، ٢٦٢

المسألة العشرون : طلاق العبد بيد سيده إذا كان له جميعاً . روايات المسألة :

- ١- روى ابن حزم في المحلى قال : نا أبو بكر بن أبي شيبه نا محمد بن جعفر غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قول الله عز وجل ﴿ إلا ماملكت أيما نكم ﴾ قال ينتزع الرجل وليدته امرأة عبده (١)
- ٢- وروى الجصاص في أحكام القرآن قال : روى هيثم عن منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس قال : الأمر إلى المولى في الطلاق أذن له العبد أو لم يأذن ويتلو هذه الآية ﴿ ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ﴾ (٢)

توثيق الروايتين :

- هاتان الروايتان أخرجهما ابن حزم في المحلى عن طريق ابن أبي شيبه، والجصاص في أحكام القرآن ورجال أسانيدهما على النحو التالي:-
- ١- ابو بكر بن أبي شيبه ثقة حافظ تقدمت ترجمته في المسألة السابعة عشر من هذا البحث .
 - ٢- محمد بن جعفر بن غندور المدني الهذلي ثقة صحيح الكتابة -التهذيب ٩/٩٦٠.
 - ٣- ابن جريج ثقة فاضل تقدمت ترجمته في المسألة السادسة عشر من هذا البحث .

(١) المحلى ١٠/١٢١

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١/٢٨٥، والآية من سورة النحل ، آية ٧٤ .

٤- عطاء بن أبي رباح ثقة فاضل تقدمت ترجمته في المسألة السادسة عشر من هذا البحث .

سند الرواية الثانية :

- ١- هشيم ثقة ثبت تقدمت ترجمته في المسألة الحادية عشر من هذا البحث .
- ٢- منصور ابن زاذان الواسطي المغيره الثقفي ثقة ثبت عابد - التقريب ٢/٢٧٥ . وعلى ذلك فلا مطعن في هاتين الروایتين من حيث السند .

فقه هذه الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما :-

أن العبد لاطلاق له لأنه مملوك ، فإن كانت زوجته ملكاً لسيدته كذلك فإن طلاقه بيد سيده .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

دليل ابن عباس عموم آية ٢٠

﴿ ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تعالى نفى عن العبد المملوك القدرة على عمل شيء ومن الأشياء التي يشملها ، الطلاق ، فهو بيد سيده ولا يقدر على إيقاعه .

رابعاً : من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة : (الجمهور)

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : وإذا تزوج العبد امرأة بإذن مولاه وطلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته ، لأن ملك النكاح حق للعبد فيكون الإسقاط إليه دون المولى (١).

المالكية :

قال في الدسوقي عند كلامه عن أركان الطلاق بعد أن قال الماتن والشارح: فصل وركنه أي الطلاق من حيث هو وهو مفرد مضاف فيعم فكأنه قال : وأركانه أربعة : أهل ، والمراد به موقعه من زوج أو نائبه أو وليه ثم قال في الحاشية : وأما ولي السفية وسيد العبد فليس لهما ذلك بدون إذن المولى عليه (٢) .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل مختار ، فأما غير الزوج فلا يصح طلاقه (٣) .

الحنابلة :

جاء في المغني : ويجوز أن يتزوج السيد لعبده بإذنه ويجوز أن يأذن للعبد فيتزوج لنفسه لأنه مكلف يصح طلاقه فكان من أهل مباشرة النكاح كالحر (٤).

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٩٤/٢ (٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٩٤/٢

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٦٥/٢

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٥٦٦١/١٧

(٤) المغني لابن قدامة ٤٢٦/٩ طبعة هجر، ولعل الصواب : أن يزوج السيد عبده .

المسألة الثالثة والعشرون : لا يقع الطلاق على الزوجة المخلوعة :

روايات المسألة :-

١- روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن ابن جريج قال : سألت عطاءً عن رجل طلق بعد الفداء قال : لا يحسب شيئاً ، من أجل أنه طلق امرأة لا يملك منها شيئاً فرده سليمان بن موسى فقال عطاء : إتفق على ذلك ابن عباس وابن الزبير في رجل إختلع امرأته ثم طلقها بعد الخلع فاتفقا على أنه ما يطلق بعد الخلع لا يحسب شيئاً ، قالوا : ما يطلق امرأته إنما طلق ما لا يملك (١).

٢- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب أنا الربيع بن سليمان أنا الشافعي أنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما قالوا في المختلعة يطلقها زوجها ، قالوا لا يلزمها طلاق ، لأنه طلق ما لا يملك وبمعناه مارواه سفيان الثوري عن ابن جريج وهو قول الحسن البصري (٢)

توثيق الروايتين :-

هاتان الروايتان أخرجهما عبدالرزاق في مصنفه ، والبيهقي في سننه الكبرى ، ورجال إسنادهما على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل تقدمت ترجمته في المسألة السادسة عشر من هذا البحث .

(١) مصنف عبدالرزاق ٤٨٧/٦

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢١٧/٧

٢- عطاء ابن رباح ثقة فقيه فاضل تقدمت ترجمته في المسألة السادسة عشر من هذا البحث.

سند الرواية الثانية :

- ١- أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي لم أجد له ترجمة .
 - ٢- أبو العباس محمد بن يعقوب بن عبد الوهاب المدني صدوق التقريب ٢٢١/٢
 - ٣- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي أبو محمد المصري صاحب الشافعي ثقة - التقريب ٢٤٥/١.
 - ٤- الشافعي : محمد بن أدريس بن العباس المطلبي إمام فقيه ثقة التقريب ١٤٣/٢ .
 - ٥- مسلم بن خالد المخزومي مولاهم المكي فقيه صدوق كثير الأوهام التقريب ٢٤٥/٢ .
- هاتان الروايتان كما نلاحظ فيها راوٍ لم أجده ، وهذا لا يعني ضعف السند ، وحتى لو كان ضعيفاً فهو ضعف مجبور لتعدد الطرق .

فقه هذين الاثرين عن ابن عباس :-

أن من خالع زوجته ثم طلقها فإن طلاقه بعد الخلع لا يحسب .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

يمكن أن يستدل لابن عباس على هذه المسألة بالقياس : فيقاس حال المختلعة على المطلقة قبل الدخول ، وعلى المنقضية عدتها ، فإنه لا يلحقها طلاق ، لأنهما لا تحلان له إلا بعد نكاح جديد ، أما حال الطلاق فهو لا يملك بضعها كالأجنبية في ذلك (١) .

(١) أنظر المغني لابن قدامة ٢٧٨/١٠ طبعة هجر .

من واقفه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

واقفه المالكية والشافعية والحنابلة ، وخالفه الحنفية :

الحنفية:

جاء في شرح فتح القدير :- واعلم أن الصريح يلحق الصريح والبائن عندنا ، فلو قال لها بعد الخلع أنت طالق يقع الطلاق عندنا خلافاً للشافعي - ثم قال - أما كون الصريح يلحق البائن فلقوله تعالى ﴿ فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴾ (١) يعني الخلع ثم قال تعالى ﴿ فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (٢) والفاء للتعقيب ، فهو نص على وقوع الثالثة بعد الخلع (٣) .

المالكية :

قال الزرقاني : قال مالك : إذا افتدت المرأة من زوجها بشيء على أن يطلقها فطلقها طلاقاً متتابعاً نقلاً بلا فاصل فذلك ثابت عليه لازم له ، فإن كان بين ذلك صمات بضم الصاد مصدر فما أتبعه بعد الصمات فليس بشيء ، لأنها بانّت بما قبله فلا يلحقها طلاقه (٤).

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : فصل : إذا خالع امرأته لم يلحقها ما بقي من عدد الطلاق لأنه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالأجنبية - ثم قال في الشرح - سواء قلنا الخلع فسخ أو طلاق ، وسواء طلقها في العدة أو في غيرها ، كمن طلقها بالصريح أو بالكناية مع البنة ، وبه قال ابن عباس (٥) .

الحنابلة :-

جاء في المغني :- وجملة ذلك أن المختلعة لا يلحقها طلاق بحال وبه قال ابن عباس (٦) .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٣٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٠ .

(٣) شرح فتح القدير ٧٤/٤ .

(٤) شرح موطأ مالك للزرقاني ٩٤/٤ - ومعنى الصمات : أى صمت وقطع للحديث بكلام سابق .

(٥) تكملة المجموع شرح المذهب ٣٠/١٧ ، ٣١ .

(٦) المغني لابن قدامة ٢٧٨/١٠ طبعة هجر .

المسألة الرابعة والعشرون : يحرم على الزوج أن يطلق زوجته وهي حائض أو في طهر جامعها فيه .

روايات المسألة :-

- ١- روى أبو محمد بن حزم في كتابه المحلى قال : رويانا من طريق عبدالرزاق عن وهب بن نافع أن عكرمة أخبره أنه سمع ابن عباس يقول : الطلاق على أربعة أوجه ، وجهان حلال ووجهان حرام ، فأما الحلال فأن يطلقها من غير جماع أو حاملاً مستبيناً حملها ، وأما الحرام فأن يطلق حائضاً أو حين يجامعها لا يدري أيشتمل الرحم على ولد أم لا ؟ (١) .
- ٢- وروى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن وهب بن نافع أنه سمع عكرمة يحدث عن ابن عباس قال : الطلاق على أربعة منازل : منزلان حلال ومنزلان حرام ، فأما الحرام فأن يطلقها حين يجامعها لا يدري أيشتمل الرحم على شيء أم لا ، وأن يطلقها وهي حائض ، وأما الحلال فأن يطلقها لأقربائها طاهراً عن غير جماع ، وأن يطلقها حاملاً مسبيناً حملها (٢) .
- ٣- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو محمد بن يحيى بن عبد الجبار العسكري ببغداد نا اسماعيل بن محمد الصفار نا أحمد بن منصور الرمادي نا عبدالرزاق أخبرني عمي وهب بن نافع نا عكرمة أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول : الطلاق على أربعة وجوه وجهان حلال ووجهان حرام ، فأما الحلال فأن يطلقها طاهراً من غير جماع أو يطلقها —

(١) المحلى لابن حزم ١٠/١٦٢

(٢) المصنف لعبدالرزاق ٦/٢٠٢

حاملًا مستبيناً حملها ، وأما الحرام فإن يطلقها حائضاً أو يطلقها حين

يجامعها لا يدري اشتمل الرحم على ولد أم لا (١)

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

أن الطلاق في فترة الحيض ، وفي الطهر الذي يكون الزوج قد وطئ زوجته فيه محرماً ، وهو ما يعرف بالطلاق البدعي . لأنه لا يدري أيشتمل الرحم على ولد أم لا ؟

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

إستدل ابن عباس على هذه المسألة بقول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه حينما سأله عن حكم الطلاق الذي أوقعه عبدالله ابن عمر على زوجته وهي حائض ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (مره فليراجعها ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء) متفق عليه وفي رواية (مره فليراجعها ثم يطلقها طاهراً و حاملاً) (٢) .

ووجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم جعل الحمل علماً على عدم الحيض ، كما جعل الطهر علماً عليه ، حيث أنه صلى الله عليه وسلم قال (وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فدل ذلك على حرية إيقاع الطلاق في الحيض وفي الطهر الذي جامعها فيه) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٢٥/٧

(٢) صحيح البخاري في أول تفسير سورة الطلاق ١٩٢/٦ ومسلم في باب تحريم طلاق

الحائض من كتاب الطلاق ١٠٩٢/٢

من وافقه في هذه المسألة من الأئمة الأربعة :-

وافقه الجمهور بإجماع :

فالحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : قوله وطلاق البدعة أي : ماخالف السنة وذلك بأن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو مفرقة في طهر واحد أو ثنتين كذلك أو واحدة في الحيض أو في طهر قد جامعها فيه - ثم قال في شرح العناية على الهداية - وهو حرام عندنا ، لكنه إذا فعل وقع الطلاق (١).

المالكية :

جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، قوله وكره البدعي الواقع في غير الحيض هذا شامل للواقع على جزء المرأة فظاهره أنه مكروه ، وليس كذلك بل هو حرام كالواقع في الحيض ، بدليل تأديبه عليه كما يأتي ، قوله: أو الأكثر طهر مسها فيه - ثم قال : قال الرجراجي مراده التحريم (٢).

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : وأما المحرم فهو طلاق البدعة وهو إثنتان :

أحدهما : طلاق المدخول بها في حال الحيض من غير حمل .

والثاني : طلاق من يجوز أن تحبل في الطهر الذي جامعها فيه قبل أن

يستبين الحمل - ثم قال بعد ذلك - فإن خالف وطلقها في الحيض أو

الطهر الذي جامعها فيه وقع عليها الطلاق (٣).

الحنابلة :-

جاء في المغني : فإن طلق للبدعة : وهو أن يطلقها حائضاً أو في طهر

اصابها فيه أثم ووقع طلاقه (٤).

(١) شرح فتح القدير ٢٦٨/٢

(٢) حاشية الدسوقي شرح المذهب ٧٨/٧٢/١٧

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٧٨،٧٢/١٧

(٤) المغني لابن قدامة ٢٢٧/١٠ طبعة هجر .

المسألة الثالثة والعشرون : رجعة المطلقة غير المبتوتة تكون

قبل أن تفتسل من الحيضة الثالثة أو تضع حملها .

روايات المسألة :-

١- روى البيهقي في سننه قال : اخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحق المزكي أنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عدرس نا عثمان بن سعيد نا عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ﴾ (١) قال يقول : إذا طلق الرجل المرأة تطليقة أو ثنتين وهي حامل فهو أحق برجعتهما ما لم تضع ولا يحل لها أن تكتم حملها وهو قوله ﴿ ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ﴾ (٢)

٢- روى ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق وكيع عن عيسى الحنط عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخير فالخير منهم أبوبكر وعمر وابن عباس أنهم قالوا أن الزوج أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة .

توثيق هاتين الروايتين :-

هاتان الروايتان أخرجهما البيهقي في سننه الكبرى وابن حزم في كتابه المحلى وإسنادهما على النحو التالي :-

- ١- أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي لم أجد له ترجمة .
- ٢- أبو الحسن أحمد بن محمد بن عدرس الخزاعي ثقة - التقريب ٢٤/١
- ٣- عثمان بن سعيد ثقة عابد تقدمت ترجمته في المسألة الثانية والعشرون من هذا البحث .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٨ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٧/٧ ، والآية هي رقم ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٣) المحلى لابن حزم ٢٥٩/١٠

٤- عبدالله بن صالح ثقة تقدمت ترجمته في المسألة الخامسة عشر من هذا البحث .

٥- معاوية بن صالح بن عبدالله الأشوري الدمشقي صدوق - التقريب ٢٥٩/٢

٦- علي ابن أبي طلحة صدوق تقدمت ترجمته في المسألة الخامسة عشر من هذا البحث .

سند الرواية الثانية :

١- وكيع بن عداس أبو مصعب العقيلي الطائفي مقبول - التهذيب ١٢١/١١

٢- عيسى الحنات : عيسى بن أبي عيسى الغفاري متروك - التقريب ١٠٠/٢

٣- الشعبي عامر بن أبي عيسى الغفاري متروك - التقريب ١٨٧/١٠

فهاتان الروايتان فيهما ضعف لوجود عيسى الحنات والشعبي الذي قال عنه

ابن حجر في التقريب كلاهما متروك .

فقه هذين الأثرين المرويين عن ابن عباس :-

يفهم من هذين الأثرين عن ابن عباس : أن المرأة المطلقة طلاقاً رجعيّاً يحق

لزوجها أن يراجعها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة أو تضع الحمل .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

أ- إستدل بقوله تعالى ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ (١)

ب - واستدل أيضاً بقوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٢) .

ووجه الدلالة من الآية :-

أن الحمل متناول لكل ما في البطن فتبقى العدة مستمرة الى حين وضع

باقي الحمل ، فتبقى الرجعة ببقائها ، والقرء على اعتبار أنه الحيض ، فإن العدة

تبقى ببقائه ، وذلك بالإغتسال منه في آخر الحيضة الثالثة ، وعلى الاعتبار أنه

الطهر فوقته أوسع ، إذ الطهر متعقب للحيض .

(١) سورة الطلاق آية ٤ أنظر المغني لابن قدامة ٥٥٥/١٠

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨

من وافقه ومن خالفه من الأئمة :

خالفه الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في رواية ، ووافقه الحنابلة في

رواية.

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : إن كانت حرة تبطل رجعتها بانقطاع الحيضة الثالثة : وإن كانت أمة تبطل رجعتها بانقطاع دم الحيضة الثانية ثم إن الدم لأكثر الحيض وهو عشرة أيام فإن عدتها تنقضي وإن لم تغتسل فإذا مكثت حائضة عشرة أيام ولم ينقطع الدم فإنه ينظر إن كانت لها عادة ينقطع عندها الدم وكان له حق الرجعة إلى انقطاعه عند عادتها ، وإن لم يكن لها عادة بطل حقه في الرجعة ، - ثم قال - أما وضع الحمل فإنه يبطل حق الرجعة ، ثم إن كان كاملاً فإن العدة تنقضي بخروج أكثره إذ لا يشترط خروجه جميعه احتياطياً إذا كانت حاملاً في إثنين فإن العدة تنقضي بخروج الثاني (١)

المالكية :

جاء في الجامع لأحكام القرآن : قال مالك وابن القاسم وجمهور أصحابه أن المطلقة إذا رأت أول نقطة من الحيضة الثالثة خرجت من العصمة فإن بان بها حمل فعدتها حملها (٢).

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : وإن وجبت العدة على المطلقة لم تخل إما أن تكون حرة أو أمة - فإن كانت حرة نظرت فإن كانت حاملاً من الزوج إعتدت بالحمل ، فإن كان الحمل ولداً واحداً لم تنقض العدة حتى

(١) شرح فتح القدير ١٧٠، ١٦٦/٤

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١٨/٢ ، ١١٩

ينفصل جميعه ، وإن كانا ولدين أو أكثر لم تنقض حتى ينفصل الجميع ، -ثم قال - فإن كانت المعتدة غير حامل فإن كانت ممن تحيض إعتدت بثلاثة أقراء ، والأقراء هي الأطهار (١) .

الحنابلة :

قال في المغني : مسألة : ولو كانت حاملاً بائنين ، فوعت أحدهما فله مراجعتها ما لم تضع الثاني - ثم قال - فصل إذا انقطع حيض المرأة في المرة الثالثة ولما تغتسل فهل تنقضي عدتها بطهرها ؟

فيه روايتان : ذكرها ابن حامد (٢) :

إحداهما : لاتنقضي عدتها حتى تغتسل ولزوجها رجعتها في ذلك .
والرواية الثانية : أن العدة تنقضي بمجرد الطهر قبل الغسل (٣)

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ١٢٤/١٨ ، ١٣٠

(٢) ابن حامد هو شيخ الحنابلة في عصره

(٣) المغني لابن دامة ٥٥٦، ٥٥٣/١٠ .

المبحث الثالث

في

الإيلاء وأحكامه

وتحت مطالبان

المطلب الأول

في

تعريف الإيلاء وحكمه ومدته

أولاً : تعريف الإيلاء :

الإيلاء في اللغة : بمعنى الحلف ، تقول آلى إيلاء أي حلف حلفاً ، فهو مول أي حال ، وتآلى كذلك (١) .

وشرعاً : حلف الزوج الذي يصح منه الطلاق بالله أو بصفة من صفاته على عدم مضاجعة زوجته مدة أكثر من أربعة أشهر عند المالكية والشافعية والحنابلة (٢) .

كأن يقول مثلاً : والله لأضاجعك مدة أربعة أشهر (٣) وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما (٤) .

أما ابن حزم الظاهري فيرى الحلف إيلاءً وإن قل الزمن كأسبوع أو يوم (٥) .

أما الحلف بغير الله على ترك القربان خلال تلك المدة كأن يقول : إن ضاجعتك فله على صوم ستة أشهر ، أو يحلف بالعتاق أو الطلاق أو نحو ذلك ، أيكون إيلاءً أم لا ؟ فيه رأيان :

١- **أحدهما :** لا يكون مولياً وهو قول الشافعي في القديم والقول المشهور عند الحنابلة (٦) .

٢- **وثانيهما :** يكون مولياً ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ،

(١) المصباح المنير ص ٢٠ طبعة دار الفكر

(٢) الشرح الصغير ٢ / ٦١٩ ، ٦٢٠ ، مغني المحتاج ٢ / ٢٤٢ ، المغني ٧ / ٥٢٦

(٣) بين الحقائق ٢ / ٢٦١

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٧ / ٢٨٠ ، ٢٨١

(٥) المحلى لابن حازم ١٠ / ٤٢

(٦) المهذب ٢ / ١٠٥ ، المغني ٧ / ٥٢٦

حيث قال كل يمين حالت دون الجماع فهي إيلاء (١).

وهو أيضاً قول مالك والحنفية والشافعي في الجديد وغيرهم (٢) لأنه يمين تمنع الجماع فتكون إيلاء كالحلف بالله تعالى .

إذ أن أصحاب هذا الرأي نظروا إلى عموم الآية الكريمة ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ الآية (٣) .

فهي على عمومها يشمل الحلف بالله سبحانه وتعالى وبغيره .

أما أصحاب الرأي الأول فقد خصوا عموم الآية بالحديث المروي عن ابن عمر (من كان حالفاً فليحلف بالله) (٤) .

بدليل قوله تعالى ﴿فإن فاءاً فإن الله غفور رحيم﴾ والمغفرة لا تكون

إلا عن حرام .

أركان الإيلاء وشروطه : للإيلاء خمسة أركان هي :-

- ١- الحالف . - المدة . ٢- المحلوف به . ٤- المحلوف عليه . ٥- الزوجة .

شروط الإيلاء :

- ١- كون الزوج أهلاً للطلاق ، فإن لم يكن أهلاً له فلا عبرة بإيلائه .
- ٢- كون المرأة زوجة حقيقية أو حكماً .
- ٣- أن تكون الزوجة على سن يمكن وطؤها فإن كان صغيرة فلا عبرة بالإيلاء .
- ٤- أن تكون مدة الإيلاء أربعة أشهر أو أكثر ولا عبرة بمادون أربعة أشهر .
- ٥- أن يكون الحلف بالله أو بصفة من صفاته على ترك الوطء . والحلف بغيره على الخلاف المذكور .

- ٦- أن يكون الحلف على أمر معلق فيلزم أن يكون مما يصعب القيام به .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨١/٧ ، المحلى ٤٢/١٠ أحكام القرآن للجصاص ٢٥٦/١ .

(٢) بداية المجتهد ٦٠٩/٢ ، المغني ٥٣٦/٧ ، الإختيار ٢١٢/٢ ، المهذب ١٠٥/٢ .

(٣) سورة البقرة آية (٢٢٦، ٢٢٧)

(٤) حديث متفق عليه أنظر سبل السلام ١٢٧/٤

المطلب الثاني

في

مسائل عبد الله ابن عباس في الإيلاء

المسألة الأولى : كل يمين حالت دون الجماع فهي إيلاء .

روايات المسألة :-

- ١- روى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو عمرو محمد بن عبدالله الرزجاني نا أبو بكر الإسماعيلي نا إسماعيل بن محمد الكوفي أبو نعيم نا المسعودي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كل يمين منعت جماعاً فهي إيلاء (١)
- ٢- وروى الجصاص في أحكام القرآن قال : روي عن ابن عباس : أن كل يمين حالت دون الجماع فهي إيلاء (٢) .
- ٣- وروى ابن حزم في كتابه المحلى قال : وصح مارويناه عن ابن عباس من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أنا أبو الزبير أنه سمع سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : الإيلاء هو أن يحلف أن لا يأتيها أبداً (٣) .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات رجال إسنادها على النحو التالي :-

- ١- أبو عمرو محمد بن عبدالله الرزجاني مجهول التقريب ٤٥٥/٢
- ٢- أبو بكر الإسماعيلي عبدالحميد ان عبدالله بن اويس الأصبحي ثقة - التقريب

٤٨٦/١ .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨١/٧

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٥٦/١

(٣) المحلى لابن حزم ٤٢/١٠

٢- إسماعيل محمد الكوفي أبو نعيم صدوق يهم تقدمت ترجمته مسألة ٢٤

الطلاق .

٤- المسعودي : عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي صدوق - التقريب

٠٤٨٧/١

٥- الحكم : ابن أبان العدني أبو عيسى صدق عابد له أوهام - التقريب

٠١٩٠/١

٦- مقسم بن بجرة أبو القاسم مولى ابن عباس صدوق كان يرسل - التقريب

٠ ٢٧٢/٢

وماروي عن طريق عبدالرزاق قال ابن حزم أنه صحيح حيث قال في

المحلى : وصح مارويناه عن ابن عباس من طريق عبد الرزاق بن جريج أنا

أبو الزبير أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس أنه قال : الإيلاء أن

يحلف أن لا يأتيها أبداً (١) .

وما قال عنه ابن حزم أنه صحيح فلا كلام فيه ، إذ هو من جهابذة علماء

الأثار رحمه الله .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

يستفاد من ذلك أن ما حال دون الوطاء من الأيمان فهو إيلاء ، وهذا

شامل للحلف بالله أو بصفة من صفاته أو باسم من أسمائه حتى الحلف

(١) المحلى لابن حزم ٤٢/١ .

بالطلاق أو العتاق أو نحو ذلك لأنه يقول (كل يمين) وكل لفظ من الفاظ العموم يستغرق جميع أفرادها كما تقرر في علم الأصول أما تحديد مدة الإيلاء فسيأتي في **المسألة الثانية ..**

دليل ابن عباس رضي الله عنهما على هذه المسألة

(أن كل يمين حلف بها فهي إيلاء دليله آية ﴿ للذين يآلون من نسائهم... ﴾)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الإيلاء هو الحلف بدليل قوله تعالى ﴿ ولا يأتل أولو الفضل ﴾ (٢) أي: الحلف .

ودليله كذلك المعقول : فكل يمين منعت جماعاً تكون إيلاء كالحالف بالله تعالى ، ولأن تعليق الطلاق والعتاق على وطئها حلف بدليل أنه لو قال : متى حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال : إن وطئتك فأنت طالق طلقت في الحال (٣) .

رابعاً :- من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه الشافعية في القديم ورواية عن أحمد ، ووافقه الحنفية والمالكية والشافعي في الجديد ورواية للحنابلة .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٦ .

(٢) سورة

(٣) المغني لابن قدامة ٦ / ١١ طبعة هجر .

الحنفية :-

جاء في شرح فتح القدير : ولو حلف بحج أو صوم أو بصدقة أو عتق أو طلاق فهو مولى (١).

المالكية :-

جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير عند تعريف الإيلاء في الشرح: الإيلاء يمين زوج مسلم ولو عبداً ، ومراده باليمين ما يشمل الحلف بالله أو بصفة من صفاته أو إلزام نحو عتق أو صدقة أو مشي لمكة أو نذر ثم قال في الحاشية - قوله أو إلزام نحو عتق ... الخ المراد بنحو مذكر الصوم والصلاة والطلاق وذلك كأن يقول : إن وطئتك فعلي عتق عبدي أو فعلي دينار صدقة أو فعلي المشي إلى مكة أو فعلي صوم شهر أو فأنت طالق (٢).

الشافعية :-

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : فصل : ولا يصح الإيلاء إلا بالله عز وجل ، وهل يصح بالطلاق والعناق والصوم والصلاة والصدقة فيه قولان : قال في القديم : لا يصح لأنه يمين بغير الله عز وجل ، فلم يصح به الإيلاء كاليمين بالنبي صلى الله عليه وسلم والكعبة ، وقال في الجديد يصح وهو الصحيح لأنه يمين يلزمه بالحنث فيها حق ، فصح به الإيلاء كاليمين بالله

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٢٦/٤

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٢٦/٢

عز وجل ، فإذا قلنا بهذا فقال : إن وطئتك فعبدي حر فهو مول ، وإن قال :
 إن وطئتك فله علي أن أعتق رقبة فهو مول ، وإن قال إن وطئتك فأنت طالق أو
 إمرأتي الأخرى طالق فهو مول (١) .

الحنابلة :-

جاء في المغني : فأما إن حلف على ترك الوطء بغير هذا - يعني بغير
 الله أو صفة من صفاته - مثل إن حلف بطلاق أو عتاق أو صدقة المال ، أو
 الحج أو اظهار ففيه روايتان : إحداهما : لا يكون مولياً والرواية الثانية هو مول ،
 وروي عن ابن عباس : أنه قال : كل يمين منعت جماعها فهي إيلاء (٢) .

مقارنة الآراء :-

لاخلاف بين الفقهاء في أن الإيلاء يقع باليمين بالله تعالى أو بصفة من صفاته
 وإنما وقع الخلاف بينهم :-

فيما لو حلف بغير الله تعالى بطلاق أو عتاق على ترك وطء زوجته أربعة أشهر
 فأكثر هل يكون مولياً أولاً يكون ؟

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٩٠/١٧

(٢) المغني لابن قدامة ٥/١١ ، وقول ابن عباس الذين أشار إليه هنا هو ما ذكرته في
 رواية المسألة وهو عند البيهقي في باب كل يمين منعت الجماع ، من كتاب الإيلاء
 السنن الكبرى ٢٨١/٧ ، وأما الراجح من روايتي الحنابلة فهي الرواية الثانية .

على قولين :-

أ- **القول الأول** : لا يكون مولياً وهو قول الشافعي في القديم ورواية عن الإمام أحمد .

ب- **القول الثاني** : يكون مولياً وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية في الجديد وهو الصحيح عندهم والرواية الثانية عند الحنابلة وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما .

الأدلة :-

أ- أدلة أصحاب القول الأول :-

إستدل أصحاب القول الأول بظاهر الكتاب والسنة .

أوّلاً : دليلهم من الكتاب :

إستدلوا بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ فَأَوْأ فَإِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

قالوا : إنما يدخل الغفران في اليمين بالله (٢) .

المناقشة :-

ويناقش هذا الإستدلال بأن وجه الدلالة من الآية لا يستقيم فقولكم إنما

(١) سورة البقرة آية (٢٦٦).

(٢) المغني لابن قدامة ١١ / ٦ طبعة هجر.

يدخل الغفران في اليمين بالله . هذا مردود بقوله تعالى ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ (١) .

فالله تعالى عمو التوبة في هذه الآية لجميع الذنوب بلا تخصيص وأنتم تخصصونها في الإيلاء باليمين بالله تعالى فقط وهذا تخصيص بلا دليل، بل هو معارضة صريحة للآية فلا ينتهز حجة لكم (٢) .

ثانياً دليلهم من السنة :-

إستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم (من حلف بغير الله فقد أشرك) (٣)

وجه الدفلة من الحديث :-

أن الحلف بغير الله شرك يحرم فعله ، والمحرم فعله فاسد لا ينعقد ، ولا يترتب عليه حكم شرعي .

المناقشة :-

ويمكن أن يناقش هذا الدليل بأن دعوى أن المحرم فاسد لا ينعقد منقوضة بطلاق ابن عمر امرأته وهي حائض ، فقد أمره الرسول صلى الله عليه وسلم بردها وقال ابن عمر (وحسبت على تطليقة) فلو كان المحرم فعله فاسداً لا ينعقد لما حسبت طلقة على بن عمر لأن الطلاق حال الحيض حرام .

ب - أدلة أصحاب القول الثاني :-

إستدلوا بعموم الكتاب وبالمعقول وبالأثر :

- (١) سورة الزمر ، آية ٥٢ .
- (٢) عارضة الأحوذى ١٨/٧ .
- (٣) أخرجه الترمذي في كتاب النذور ، عارضه الأحوذى ١٨/٧ والإمام أحمد في المسند ٤٧/١ ، ٢٤/٢ ، ٦٩ .

١- فدليلهم من الكتاب قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم ﴾ الآية (١)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى خاطب عموم الذين يؤلون من نسائهم ، أي : عموم الذين يحلفون ، لأن الإيلاء في اللغة مطلق الحلف سواء كان بالله أو بغيره ، فكان ذلك عاماً لكل من حلف على ترك وطء زوجته أربعة أشهر فأكثر يكون مولياً سواء كان حلفه بالله أو بصفة من صفاته أو إسم من أسمائه أو بغيره ولو كان الإيلاء لا ينعقد إلا بالحلف بالله أو صفاته خاصة ، لخصصه وقال ﴿ للذين يؤلون بالله من نسائهم ... ﴾ ولعدم التخصيص بذلك أو نحوه دل على أنه عام في كل من حلف على ترك وطء الزوجة أكثر من أربعة أشهر سواء كان بالله أو بالطلاق أو العتاق أو نحوه .

المناقشة :-

يناقش هذا الإستدلال بأن الحلف بغير الله لا يجوز ولذلك لا يمكن أن يخاطب الله الناس بما لا يجوز فعله .

الجواب :-

ويجاب عن ذلك بأن الخطاب هذا ليس للترغيب في الفعل بل هو لإعطاء حكم لمن فعل ذلك وماذا يجب عليه فعله حتى يخرج من هذا الفعل الذي فعله ، كما في الظهار قال تعالى ﴿ الذين يظاهرون من نسائهم ما هن أمهاتهم ﴾ (٢) فخطابه هنا للردع لا للترغيب في الفعل ، وذلك بدليل قوله تعالى ﴿ وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ﴾ (٤) .

- | | |
|-----|--------------------------|
| (١) | سورة البقرة (٢٢٦) |
| (٢) | المغني لابن قدامة ١١/٦ . |
| (٣) | سورة المجادلة ، آية ٢ . |
| (٤) | سورة المجادلة ، آية ٢ . |

ودليهم من المعقول :-

قالوا : الحلف بالطلاق أو العتاق على ترك وطء الزوجة مدة تزيد على أربعة أشهر يكون إيلاء وذلك لأن هذا يشق ولايستطيع الزوج الوفاء به .
قال في الهداية : ولو حلف بحج أو صدقة أو صوم أو عتق فهو مول لتحقق المنع باليمين لما فيه من المشقة (١) .

وقال في المغني : لأنها يمين منعت جماعاً فكانت إيلاء كالحلف بالله تعالى (٢) .

وقالوا أيضاً : أن تعليق الطلاق والعتاق على وطئها حلف بدليل أنه لو قال : متى خلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال : إن وطئتك فأنت طالق ، طلقت في الحال (٣) .

٢- دليهم من قول الصحابي :-

إستدلوا بقول أبي بكر رضي الله عنه (كل يمين من حرام أو غيرها يجب بها كفارة يكون الحالف بها مولياً) (٤) .

(١) الهداية ١١/٢ .

(٢) المغني ٦/١١ طبعة هجر .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المغني لابن قدامه ٦/١١ طبعة هجر .

وقول ابن عباس رضي الله عنهما :- (كل يمين منعت جماعاً فهي

إيلاء) (١) .

الرأي الراجح :-

الذي يترجح عندي بعد العرض السابق أن الرأي الراجح هو القول الثاني الذي قال به الحنفية والمالكية والشافعية في الجديد والرواية الثانية عند الحنابلة وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما .

وهو : أن كل يمين حالت دون الجماع فهي إيلاء سواء كانت هذه اليمين بالله تعالى أو بغيره .

وذلك للمرجحات التالية :-

- ١- قوة وجه الدلالة من أدلة الفريق الثاني .
- ٢- عدم وجود معارضة صحيحة لهذه الأدلة .
- ٣- أن القول به فيه إحتياط للفروج التي لاتستباح إلا بحلال واضح .
- ٤- أنه قول جمهور الفقهاء وهو قول الأكابر من علماء الصحابة كأبي بكر الصديق رضي الله عنه وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما وغيرهما من صحابة رسول صلى الله عليه وسلم .
- ٥- أن أدلة أصحاب القول الأول قد نوقشت بمافيه الكفاية والله أعلم .

المسألة الثانية : من كان إيلآؤه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء

أوّلاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

١- روى البيهقي أيضاً في سننه قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران ببغداد أنا أبو جعفر محمد بن عمرو الرزاز نا محمد بن عبدالله بن المنادي نا يونس بن محمد نا الحارث بن عبيد نا عامر عن عطاء بن أبي رباح عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما (ح وأخبرنا) أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد نا أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عمرو بن الصفار نا محمد ابن إسحق الصنعاني نا موسى بن اسماعيل نا الحارث بن عبيد أبو قدامه حدثني عامر الأحول حدثني عطاء عن عبدالله عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال: كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والسنتين وأكثر من ذلك فوقت الله عز وجل لهم أربعة أشهر فإن كان إيلآؤه وفي رواية يونس فمن كان إيلآؤه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء (١)

٢- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو زكريا بن أبي اسحاق نا أبو الحسن الطرائفي نا عثمان بن سعيد نا عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية الإيلاء قال : الرجل يحلف لامرأته بالله لا ينكحها تتربص أربعة أشهر فان هو نكحها كفّر عن يمينه بإطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وإن مضت أربعة أشهر قبل أن ينكحها خيره السلطان إما أن يفىء فيراجع وإما أن يعزم فيطلق كما قال الله سبحانه وتعالى (٢)

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٠/٧

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨١/٧

٢- وروى الجصاص في أحكام القرآن: أنه روى عن ابن عباس أنه إذا حلف على أقل من أربعة أشهر ثم تركها أربعة أشهر لم يجامعها لم يكن مولياً (١)
توثيق الروايات :-

- هذه الروايات في بعضها ضعف لجهالة بعض الرواة إلا أنه ضعف ينجبر بتعدد طرق هذه الروايات ، ورجال أسانيدھا على النحو التالي :-
- ١- أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي لم أجد له ترجمة .
 - ٢- أبو الحسن الطرائفي لم أجد له ترجمة .
 - ٣- عثمان بن سعيد ثقة عابد تقدمت ترجمته في مسألة ٢٢ الطلاق .
 - ٤- عبدالله بن صالح ثقة تقدمت ترجمته في مسألة ١٥ الطلاق
 - ٥- معاوية بن صالح صدوق له أوھام تقدمت ترجمته في مسألة ٢٢ الطلاق .
 - ٦- علي بن أبي طلحة صدوق تقدمت ترجمته في مسألة ١٥ الطلاق .
 - ٧- أبو الحسين بن بشران لم أجد له ترجمة .
 - ٨- أبوجعفر محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة بن أبي رواد البصري صدوق
- التقريب ١٩٥/٢

٩- محمد بن عبيدالله المناوي بن يزيد بن إبراهيم الشيباني مولاھم أبو جعفر
 القرذواني القاضي صدوق فيه لين - التهذيب ٢٢٥/٩

١٠- يونس بن محمد بن مسلم البغدادی أبو محمد المؤدب ثقة ثبت - التقريب
 ٢٨٦/٢

١١- الحارث بن عبيد بن كعب أبو العنين الكوفي مقبول - التقريب ٢٨٩/١

١٢- عامر بن عبدالواحد الأحول البصري صدوق يخطئ - التقريب ٢٨٩/١

١٣- عطاء بن أبي رباح ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ١٦ الطلاق

بقية سند الرواية الثانية :-

١- أبو الحسين بن الفضل القطان زيد بن الحباب صدوق يخطيء التقريب

٢٧٢/١

٢- أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عمرويه الصفار لم أجد له ترجمة

٣- محمد بن اسحاق الصنعاني أبوبكر ثقة ثبت - التقريب ١٤٤/٢ .

٤- موسى بن اسماعيل المنقري أبو سلمة النبذكي ثقة ثبت - التقريب ٢٨٠/٢

٥- أبو قدامه محمد بن عبدالله بن أبي قدامه الحنفي مقبو - التقريب ١٧٩/٢ .

وعلى فرض ضعف هذه الروايات فإن الرواية الضعيفة إذا تعددت طرقها فإنه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره فضلاً عن هذا لو سلمنا جدلاً بضعفها فإنه تعتبر من أقوال العلم كما تقرر في منهج الكلية الذي أقرته في فقه الأعلام.

وأما الرواية الثالثة التي أوردها الجصاص فهي ضعيفة لعدم وجود السند . فيؤخذ الفقه من الأثرين ولا يؤخذ برواية الجصاص لضعفها فضلاً عن كونها معاوية .

ثانياً : فقه هذه الآثار المرويين عن ابن عباس :-

أن مدة الإيلاء المعتبرة للتفريق بين الزوجين هي الحلف على ترك وطئها أربعة أشهر فأكثر ، وأما إن قل عن أربعة أشهر فليس بإيلاء .

ثالثاً:- دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ (١)

ووجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى جعل له التربص أربعة أشهر ، فدل بمفهومه المخالف على أن أقل من هذه المدة لا يعتبر مولياً .

إذ لامعني للتربص حينئذ ، لأن مدة الإيلاء تنقضي قبل ذلك أو مع إنقضائه .

رابعاً :- من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه الحنفية وخالفه المالكية والشافعية والحنابلة وابن حزم الظاهري .

فالحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : فإن حلف على أقل من أربعة أشهر لم يكن مولياً لقول ابن عباس : لا إيلاء فيما دون أربعة أشهر فإن تركها أربعة أشهر بانت بطلقة (١) .

والمالكية :

جاء في حاشية الدسوقي عند قول الشارح: ولا إيلاء إن حلف على أربعة أشهر فقط- قال في الحاشية -أو شهرين إن كان عبداً (٢) .

الشافعية :-

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : لا إيلاء إلا في مدة تزيد على أربعة أشهر حراً كان الزوج أو عبداً ، حره كانت الزوجة أو أمة فإن آلى على مادون أربعة أشهر لم يكن مولياً (٣) .

الحنابلة :

جاء في المغني :- الشرط الثاني : أن يحلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر (٤) .

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٩٧/٤

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٣٢/٢ ، وشرح موطأ مالك للزرقاني ٧٧/٤

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٣٠٤/١٧ ، ٣٠٦

(٤) المغني لابن قدامة ٨/١١

الظاهرية :

جاء في المحلى : ومن حلف بالله أو بإسم من أسمائه أن لا يظاً امرأته أو أن يسؤها أو أن لا يجمعه وإياها فراش أو بيت فسواء وقت للساعة فأكثر إلى جميع أو لم يوقت فالحكم في ذلك واحد ، وهو أن الحاكم يوقفه ويلزمه ويأمره بوطئها ويؤجل له في ذلك أربعة أشهر من حيث يحلف سواء طلبت المرأة أو لم تطلب (١).

مقارنة الآراء :-

من خلال عرض روايات المسألة وأقوال الفقهاء في المدة التي يعتبر فيها الزوج مولياً إذا حلف على ترك وطء زوجته يتضح لنا أن للعلماء فيها ثلاثة أقوال :-

أ- **القول الأول** : وهو مذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة حيث حددوا المدة بما يزيد على أربعة أشهر .

ب- **القول الثاني** : وهو مذهب إليه الحنفية : حيث حددوا المدة بأربعة أشهر فقط ثم تبين منه بطلقة وهو قول ابن عباس .

ج - **القول الثالث** : وهو مذهب إليه ابن حزم وهو عدم التحديد حيث عد حلف الزوج على ألا يظاً زوجته إيلاءً ، ولا فرق في ذلك بين أن يحدد يوماً أو شهراً أو أربعة أشهر .

الأدلة :-

أ- **أدلة أصحاب القول الأول :-**

إستدلوا بالكتاب وقول الصحابي :

(١) المحلى لابن حزم ٤٢/١٠ .

١ - دليلهم من الكتاب :-

قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاؤا فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :-

قالوا : أخبرنا الله تعالى أن الفيئة لا تكون إلا بعد أربعة أشهر فدل ذلك على أن الإيلاء هو ما زاد على أربعة أشهر .
إذ المعنى والله أعلم : فإن فاؤا بعد مضي المدة وهي أربعة أشهر فإن الله غفور رحيم ، فالآية حددت مدة الإيلاء التي لا ينبغي للمولي أن يتعدها ، وهي أربعة أشهر ، ولا يطالب الزوج خلالها بشيء لأن الأربعة حق خالص له فلا يتوجه عليه مطالبة ، لأنه أجل مضروب له .

٢- واستدلوا كذلك بفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما كتب إلى أمراء الأجناد (أن لاتحبسوا الرجل عن امرأته أكثر من أربعة أشهر) وذلك أنه سأل : كم تصبر المرأة على الزوج ؟ فقبل شهران ، وفي الثالث يقل صبرها ، وفي الرابع ينفذ صبرها (٢) .

وجه الدلالة من هذه القصة :-

أن غيبة الرجل عن زوجته أو حلفه على أن لايطأها أكثر من أربعة أشهر يلحق الضرر بها ، إذ لاتصبر الزوجة عن زوجها أكثر من أربعة أشهر، وإذا زاد فيلحقها الضرر الممنوع في الشريعة .

(١) سورة البقرة آية (٢٢٦، ٢٢٧) .

(٢) أنظر المغني ٢٠٠/٧، والكافي ٢٤٦/٢، والمهذب ١٠٧/٢ ، والمنتقى ٢٠/٤ .

ب - أدلة أصحاب القول الثاني :-

١- دليلهم من الكتاب قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ (١).

وجه الدلالة من الآية :-

قالوا : إن الله تعالى قد حدد المدة بأربعة أشهر من غير زيادة ولا نقص بالنص ، فلو كانت المدة أقل من ذلك أو أكثر لما كان للتنصيص على الأربعة أشهر أية فائدة مرجوة .

المناقشة :-

يناقش وجه الدلالة ، بأن الآية افادت أن الفيئة لا تكون إلا بعد أربعة أشهر، فدل ذلك على أن الإيلاء هو ما زاد على أربعة أشهر ، إذ المعنى حينئذ يكون والله أعلم فإن فاءوا بعد مضي المدة وهي أربعة أشهر فإن الله غفور رحيم، فالآية حددت مدة أربعة أشهر لإمهاله حتى يطأ ثم بعد الأربعة أشهر يأتي الحكم، وليس في الأربعة أشهر كما تقولون ، لأن الفترة هذه محض حقه فلا يطالب فيها بشيء إلا بعد انتهائها أو بعد التربص .

٢- القراءة السادة :

قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿ فإن فاءوا فيهن ﴾.

وجه الدلالة من الآية :-

قالوا :- الفاء راجعة إلى الإيلاء ، فيكون المعنى : فإن فاءوا من الإيلاء في مدة الأربعة أشهر فإن الله غفور رحيم .

المناقشة :-

يمكن أن يناقش هذا الإستدلال من وجهين :-

١- **الوجه الأول** : أن هذه قراءة شاذة لم تصل إلى حد التواتر فهي ليست قطعية بل ظنية ، وأنتم قررتم أن القطعي لا يدفع بالظني ولا يرفعه .

٢- **الوجه الثاني** : أنه لا دلالة في هذا على موضع النزاع هنا ، إذ دلالة قراءة ابن مسعود محصورة في الفيئة في مدة الإيلاء وهذا لاختلاف فنحن نقول به كما تقولون ولكن الخلاف في مدة الإيلاء هل هي أربعة أشهر فقط أم هي مازاد على أربعة أشهر .

٣- واستدلوا ثالثاً : بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما (أنه كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والسنتين وأكثر فوقته الله تعالى بأربعة أشهر، فمن كان إيلاؤه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء .

وجه الدلالة من هذا الأثر :-

أن هذا النص ليس فيه شرط ولا تجوز الزيادة عليه إلا بدليل .

المناقشة :-

نوقش هذا الإستدلال بأنه لا دلالة فيه على مذهبكم بل هو دليل على مذهب الجمهور الذين قالوا بالإيلاء مدته تزيد على أربعة أشهر أما من آلى أقل من أربعة أشهر وتركها أربعة أشهر فليس بمول حتى يزيد عن أربعة أشهر .
بدليل قول ابن عباس أنه إذا حلف على أقل من أربعة أشهر ثم تركها أربعة أشهر لم يجامعها لم يكن مولياً (٢) .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨١/٧ وانظر عمدة القاريء ٢٧٤/٢٠ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٥٧/١ .

ج - دليل أصحاب القول الثالث :-

وهو ماذهب إليه ابن حزم : أن الحلف بالله بأي مدة يعد إيلاءً سواء كان الحلف بيوم أو شهر أو نحو ذلك .

إستدلوا بظاهر الآية فقالوا :-

قال تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن

الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴾ (١)

وجه الدلالة :-

قال ابن حزم في المحلى :- لم يخص الله تعالى بالحكم المذكور من وقت ممن لم يوقت ، ولا من استثنى ممن لم يستثنى ، ولا من طلبته إمرأته ممن لم تطلبه ، وهو حق الله تعالى في عبده لا لها . ، فمن حلف بالله عز وجل أو بإسم من اسمائه تعالى أن لا يوطأ زوجته أو أن لا يجمعه وإياها فراش أو بيت ، سواء قال ذلك في غضب أو في رضا أو استثنى أو لم يستثن أو وقت لذلك ساعة أو لم يوقت فالحكم في ذلك واحد فهو مول (٢) .

المناقشة :-

يمكن مناقشة هذا الإستدلال بأن الله تعالى أخبرنا في هذه الآية بأن الفيئة لا تكون إلا بعد أربعة أشهر ، فدل ذلك على أن الإيلاء مازاد على أربعة أشهر. ثم إن عمر رضي الله عنه وهو الخليفة الثاني لرسول الله صلى الله عليه وسلم قاس على هذه المدة ، وكتب الى قادة الأجناد ألا يحبسوا الرجل عن امرأته أكثر من أربعة أشهر ، وذلك أنه سأل كم تصبر المرأة على الزوج ؟ ف قيل : شهرين وفي الثالث يقل صبرها وفي الرابع ينفذ صبرها .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٦ .

(٢) المحلى لابن حزم ٤٢، ٤٢/١٠ .

فدل ذلك على أن غيبة الرجل عن زوجته أو حلفه على وطئها أكثر من أربعة أشهر يلحق الضرر بها والضرر ممنوع شرعاً .

الرأي الرابع :-

بعد العرض السابق لأقوال الفقهاء وأدلة كل ومناقشة تلك الأدلة يتضح لي أن الرأي الرابع هو ماذهب إليه الجمهور : من أن مدة الإيلاء هي أكثر من أربعة أشهر وذلك للأسباب التالية :-

أولاً : وجاهة الاستدلال عندهم وسلامة ما استدلووا به من المعارضات الصحيحة.

ثانياً : موافقته لنص الآية القرآنية التي يتضح دلالتها من التوجيه الذي ذكره أصحاب هذا القول .

ثالثاً : أن استدلال الفريق الآخر بالآية خارج عن محل النزاع وأما استدلالهم بالقراءة الشاذة ، فهي لا يحتج بها وعلى فرض أنها حديث فهو موقوف على ابن مسعود فلا يصح أن يعارض القرآن .

والله أعلم

المسألة الثالثة إنما الإيلاء في حالة الغضب

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

- ١- روى أبو محمد بن حزم في كتابه المحلى قال: قال هيثم : ونا أبووكيع عن أبي فزارة عن ابن عباس قال إنما جعل الإيلاء في الغضب (١) .
- ٢- روى الجصاص في أحكام القرآن أنه قد روي عن علي وابن عباس رواية الحسين وعطاء أنه إذا حلف أن لايقربها لأجل الرضاع لم يكن مولياً وإنما يكون مولياً إذا حلف أن لايجامعها على وجه الضرر والغضب(٢)

توثيق الروايات :-

هاتان الروايتان صحة عن ابن عباس وذلك لعدالة رجال إسنادهما وهم على النحو التالي :-

- ١- أبو وكيع الجراح بن مليح بن عدي الرواس صدوق - التقريب ١٢٦/١
- ٢- ابو فزارة راشد بن كيسان العيسى ثقة - التقريب ٢٤١/١
- ١- الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب صدوق - التهذيب ٢٦٢/٢
- ٢- عطاء بن أبي رباح ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ١٦ الطلاق وعلى ذلك فلا مطعن في الروايتين لعلو الإسناد فيها وعدالة الرواة .

ثانياً :- فقه هذين الأثرين المرويين عن ابن عباس :-

يدل كل من هذين الأثرين على أن الإيلاء لا يكون إلا إذا قصد منه الزوج الإضرار بالزوجة ، أو كان حال الغضب .

(١) المحلى لابن حزم ٤٥/١٠ وسنن سعيد بن منصور ٢٥/٢ وابن أبي شيبة ١٤١/٥

(٢) أحكام القرآن الجصاص ٢٥٥/١ ، ٢٥٦

ثالثاً : دليل ابن عباس :

دليله مفهوم قوله تعالى ﴿ فَإِنْ فَأَوْأ فَإِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١)

ووجه الدلالة من الآية :-

أن الذنب الذي يغفره الله بالفيئة هو قصد الإضرار بالزوجة حين الإيلاء ولا يكون ذلك إلا في حالة الغضب فهذا يقتضي أن يكون مذنباً ، وذنبه هذا يغفره الله بالفيئة ، أما الحلف على ترك الوطاء من أجل مصلحة الولد كالمرضة مثلاً فليس في ذلك قصد الإضرار عن غضب وبالتالي لا يعتبر إيلاءً . (٢)

رابعاً :- من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية في غير المرضع ، ووافقه المالكية في المرضع إذا آلى منها لأجل مصلحة الولد فلا إيلاء .

فالحنفية

قال في شرح فتح القدير بعد أن تكلم عن ماتحرم به الزوجة فقال: تحرم الزوجة بأربعة طرق : الطلاق والإيلاء واللعان والظهار ، قال : فبدأ بالطلاق ثم أولاه بالإيلاء لأنه لا يلزمه به معصية إذ قد يكون برضاها لخوف غيل على الولد وعدم موافقة مزاجها فيتفقان عليه لقطع لجاج النفس (٣)

(١) سورة البقرة آية ٢٢٦
(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٥٦/١
(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٨٨/٤

والمالكية :

قال القرطبي : واختلف العلماء في غير حال الغضب فقال ابن عباس لا إيلاء إلا بغضب ، وروي عن علي بن أبي طالب في المشهور عنه - ثم قال - وقال ابن سيرين : سواء كانت اليمين في غضب أو غير غضب هو إيلاء ، وقال ابن مسعود والثوري ومالك - إلا أن مالكا قال : ما لم يرد إصلاح ولد ثم قال صاحب الشرح الكبير : غير المرضعة وأما عي فلا إيلاء عليه فيها إن قصد مصلحة الولد وإلا فمول (١) .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : وقال ابن سيرين : سواء كانت اليمين في غضب أو غير غضب هو إيلاء وقاله ابن مسعود والثوري ومالك وأهل العراق والشافعي (٢) .

الحنابلة :

جاء في المغني : ولا يشترط في الإيلاء الغضب ولا قصد الإضرار (٣) .

مقارنة الآراء :-

بعد العرض السابق لروايات المسألة ، ولأقوال فقهاء المذاهب الإسلامية في من وافق ومن خالف في هذه المسألة يتضح لي أن الفقهاء قد اختلفوا في القول بالإيلاء هل هو في حالة الغضب ؟ أم أنه في كل حال على ثلاثة أقوال :-

أ- **القول الأول** : وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ومفاده أن الإيلاء محصور في حالة الغضب فقط ، وأنه لا إيلاء إذا كان على الموضع وقصد منه إصلاح الولد .

ب - **القول الثاني** :- وهو للحنفية والشافعية والحنابلة ، ومفاده :- أن

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠٦/٢ والشرح الكبير للدردير ٤٢٧/٢

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٢٨/١٧

(٣) المغني لابن قدامة ٢٦/١١ طبعة هجر .

الإيلاء يقع في حالة الغضب وفي كل الحالات بلا إستثناء .

ج - **القول الثالث** : للإمام مالك وفيه تفصيل :

فهو موافق للجمهور في أن الإيلاء يقع في كل الحالات بلا استثناء ،
وموافق لابن عباس فيما إذا آلى من زوجته لأجل مصلحة الولد فليس بإيلاء .

الأدلة :-

أ- **أدلة أصحاب القول الأول :**

إستدلوا بالكتاب في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الذنب الذي يغفره الله بالفيئة هو قصد الإضرار بالزوجة حين الإيلاء ،
ولا يكون قاصداً للضرر إلا حين الغضب ، فهذا يقتضي أن يكون مذنباً ، وذنبه
هذا يغفره الله بالفيئة .

المناقشة :-

ونوقش هذا الإستدلال : بأن حكم اليمين في الكفارة سواء في حالة الغضب وحالة
الرضى إذا حنث ، فكذلك الإيلاء لا يختص بحالة الغضب دون غيرها من
الأحوال (٢) .

ب - **واستدل أصحاب القول الثاني بظاهر الكتاب وبالقياس :**

١- **فدليلهم من الكتاب :**

قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ (٣) .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٦

(٢) المغني لابن قدامة ٢٦/١١

(٣) سورة البقرة آية (٢٢٦)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى خاطب الذين يؤلون من نسائهم بأن يتربصوا أربعة أشهر من حين الإيلاء ، وهذا عام في كل مول وفي كل حاله من حالات المولى . ولم يخصص حاله الغضب من بين سائر الأحوال .

ودليلهم من القياس :-

قالوا : قياساً على الطلاق والظهار وسائر الأيمان فإنها تقع في الرضا وفي الغضب سواء ، فكذا الإيلاء يقع في حالة الرضا وفي حالة الغضب ، لأن الكفارة وغيرها سواء في الغضب والرضى بلا مفارقة (١)

المناقشة :-

ويمكن مناقشة هذا الإستدلال بأنه قياس مع الفارق فليس الإيلاء كالطلاق والظهار بدليل أن الإيلاء لو آلى ثم وطء عشرين مرة لم تبين منه زوجته ، بينما هي في الطلاق إذا طلق ثم راجع ففي الثالثة تبين منه والجواب على ذلك أن القياس ليس في عدد مرات الإيلاء وإنما هو في حالته، فكما أن الطلاق يقع عن رضا وعن غضب ، فكذا الإيلاء يقع عن رضا وعن غضب بلا فارق في ذلك .

ب- دليل أصحاب القول الثالث :-

واستدل الإمام مالك على الشطر الأول من قوله بما استدل به الجمهور.

وعلى الشطر الثاني :

١- يقول الصحابي الجليل علي بن أبي طالب وبالمعقول إذ قال الإمام مالك رحمه الله مثبتاً هذا الإستدلال .

(١) المغني لابن قدامة ٢٦/١١ طبعة هجر

وقد بلغنى أن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك فلم يره إيلاءً (١) ويؤيد ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه فيما أخرجه الجصاص في أحكام القرآن إذ قال : روي عن علي وابن عباس رواية الحسن وعطاء أنه إذا حلف أن لا يقربها لأجل الرضاع لم يكن مولياً (٢) .

٢- واستدل ثانياً بالمعقول : فقال :

لا يكون إيلاءً لأنه ليس فيه تفويت حق لها، بل هو المقصود إصلاح الولد

فقط (٣) .

المناقشة :

ويناقش الدليل الأول بأنه قول إجتهادي لا يدل عليه ظاهر الكتاب ولا دليل من السنة.

والدليل الثاني :

أن يناقش بأن في الحلف على ترك وطء المرضعة تضيقاً عليها وربما ألجأها للوقوع في المحذور الشرعي وهو العنت والتطلع للرجال .

الرأي الراجح :-

من العرض السابق يترجح عندي : القول الثاني وهو قول الجمهور بأن الإيلاء يكون في كل الحالات دون حالة عن أخرى .

(١) الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي ١٠٧/٢ ، والمحلى لابن حزم ٤٥/١٠

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٥٥/١ ، ٢٥٦

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠٧/٢ .

وذلك للمرجحات التالية :-

أولاً : قوة وجه الدلالة من الآية التي أستدل بها الجمهور على قولهم ، واستدل بها كذلك غيرهم على قولهم .

ثانياً : ضعف وجه الدلالة عند أصحاب القول الأول والثالث إذ هو مخالف لظاهر الكتاب وهو تأويل بلا دليل .

ثالثاً : سلامة أدلة الجمهور من المعارضات والمناقشات الصحيحة .

رابعاً : أنه الرأي الذي رجحه أكثر أهل العلم منهم الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وأحمد ، ومنهم ابن حزم في المحلى وشيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوي وغيرهم .

خامساً : أن تخصيص الإيلاء بحالة الغضب تخصيص بلا دليل من كتاب أو سنة فترجح خلافه .

والله أعلم .

المسألة الرابعة :- إذا مضت أربعة أشهر ولم يفسء وقعت طلبة

بائنة :

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

١- روى سعيد بن منصور في سننه قال : نا أبو عوانة عن منصور عن ابراهيم عن عبدالله أنه قال : في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهي واحدة بائنة .

٢- وروى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن مسلم أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول : إذا مضت الأربعة فهي تطليقة وهي أحق بنفسها (٢)

٣- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا نا أبو العباس محمد بن يعقوب نا محمد بن إسحاق الصنعاني نا يزيد بن هارون نا شعبة عن عبدالله بن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة ، قال يزيد في الإيلاء (وكذلك) رواه سعيد ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما (٢) .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات صحيحة لعدالة رجال أسانيدھا إلا الرواية الثالثة في سندھا أبو سعيد بن أبي عمرو وهو مجهول من الطبقة السابعة كما قال ابن حجر ، ولكن هذا الضعف يجبره تعدد الروايات

(١) سنن سعيد بن منصور ٥١/٢ رقم الرواية ١٨٨٦

(٢) مصنف عبدالرزاق ٤٥٦/٦

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٢٧٩/٧

من طرق أخرى عند عبد الرزاق وسعيد ابن منصور .

سند الرواية الأولى :

١- أبو عوانه وضاح ابن عبدالله البشكري البراز ثقة ثبت - التقريب ٢٣١/٢

٢- منصور ان أبي مزاحم بشير التركي أبو نصر ثقة - التهذيب ٢١١/١٠

سند الرواية الثانية :

١- إبراهيم ابن الحجاج ابن زيد السامي أبو إسحاق ثقة بهم قليلا - التهذيب ١١٢/١

٢- ابن جريج ابن عبد الملك ابن عبد البعيز الموي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل

- التقريب ٥٢/١

٣- عمرو ابن مسلم الجندی اليماني صدوق له أوهام - التقريب ٧٩/٢

٤- عكرمة ابين ابي عبدالله مولى ابن عباس ثقة تقدمت ترجمته مسألة ١٤٤

الطلاق.

سند الرواية الثالثة :

١- أبو عبدالله الحافظ - ثقة حافظ تقدمت ترجمته في مسألة ١٦ الطلاق

٢- أبو سعيد بن أبي عمرو مجهول من السابعة - التقريب ٤٢٩/٢

٣- أبو العباس محمد بن يعقوب صدوق - تقدمت ترجمته مسألة ٢٢ الطلاق

٤- محمد بن إسحاق الصنعاني ثقة ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ٢ الإيلاء

٥- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد

التقريب ٢٧٢/٢

٦- شعبة - ثقة حافظ متقن أُمي المؤمنين في الحديث - تقدمت ترجمته مسألة

١٥ الطلاق

٧- عبدالله بن أبي نجيع اليسار المكي أبو يسار مولا هم ثقة - التقريب ٤٥٦/١

١٤- عطاء ابن أبي رباح ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ١٦ الطلاق

ثانياً فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :

أن زوجة المولى إذا مضى عليها أربعة أشهر ولم يفىء الزوج من ايلائه فإنها تطلق طلقة واحدة بائنة .

ثالثاً :- دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى حدد مدة الإيلاء بأربعة أشهر فدل ذلك على أن مابعد الأربعة أشهر ليس له فئة فيتعين وقوع الطلاق الذي يترتب على عدم الفئة التي هي الجماع ، لأنه يتحقق الضرر عليها فتبين منه عقوبة له وجزاءاً لظلمه . (٢) .

رابعاً : من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه الحنفية ورواية عند الحنابلة وخالفه المالكية والشافعية والحنابلة :

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : وإن مضت المدة بلا قربان بانت منه بتطبيقه (٣) .

المالكية :

جاء في حاشية العدوي على شرح أبي الحسن الرسالة إبن أبي زيد القيرواني وطلاق المولى رجعي وهو واحدة ، فلو طلقها السلطان ثلاثاً خطأ أو جهلاً سقط الزائد (٤) .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢) بدائع الصنائع للكسائي ١٧٦/٣ .

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٩١/٤ .

(٤) حاشية العدوي على شرح أبي الحسن ١٣٤/٢ .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : فرع : الطلاق الواجب على المولى رجعي سواء أوقعه بنفسه أو طلق الحاكم عليه (١) .

الحنابلة :

جاء في المغني ؛ فصل : والطلاق الواجب على المولى رجعي سواء أوقعه بنفسه أو طلق الحاكم عليه وبهذا قال الشافعي .

قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله في المولى: فإن طلقها قال: تكون واحدة وهو أحق بها . وعن أحمد رواية أخرى: أن فرقة الحاكم تكون بائناً. (٢)

مقارنة الآراء :-

إذا انعقد الإيلاء صحيحاً كما بينا في روايات المسألة وفي أقوال الفقهاء في من وافق ومن خالف . فيجب على الزوج الفء إلى زوجته بالفعل أو بالقول إن كان هناك مانع من الفئنة بالفعل بعد أن يكفر عن يمينه ، لأن هجرها اضراً بها وهذا لا يجوز وإن لم يفء حتى انقضت المدة ، فاختلف الفقهاء في طلاقها على ثلاثة أقوال :-

أ- القول الأول : وهو لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما ووافقهم الحنفية ورواية عند الحنابلة أن الزوجة تطلق طليقة بائنة .

ب- القول الثاني : وهو للمالكية والشافعية والرواية الراجحة للحنابلة ، كما أن هذا الرأي قال به كثير من الصحابة والتابعين أيضاً ، ومفاده أن المدة إذا إنتهت أوقفه الحاكم فإما أن يفء أو يطلق فإن أبي الأمرين وإلا طلق عليه القاضي طلاقاً رجعياً .

(١) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٢٢/١٧

(٢) المغني لابن قدامة ٤٦/١١ طبعة هجر

ج - القول الثالث :- لاين حزم الظاهري : أن الحاكم يلزمه بالفيئة وليس له

أن يطلق عنه (١) .

الأدلة :-

أ- أدلة الفريق الأول :-

إستدلوا بالكتاب والقياس :-

فدليلهم من الكتاب :-

١- قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ (٢)

وجه الدلالة من الآية :-

قال الكسائي :- إن الله تبارك وتعالى حدد مدة الإيلاء بأربعة أشهر فدل ذلك على أن مابعد الأربعة أشهر ليس له فيئة ، فتعين وقوع الطلاق الذي ترتب على عدم الفيئة ، لأنه يتحقق الضرر عليها فتبين منه عقوبة له وجزاء لظلمه (٣) .

المناقشة :-

يناقش هذا الإستدلال : بأن الآية الكريمة إشتملت على الإيلاء والتربص ثم أعقب الله تعالى بالفاء الدالة على التعقيب ، فلا أن يكون الإيلاء ، أو التربص بعد انقضاء المدة فحكم الفيء أو الطلاق يجب أن يكون بعد إنقضاء الأربعة أشهر ، لأمعها .

وأما وقوع الطلقة بائنة فليس لذلك دليل من كتاب أو سنة بل يعارضه

قوله تعالى ﴿ياأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة﴾ (٤)

(١) المحلى لابن حزم ٤٥/١٠ ومابعدھا .

(٢) سورة البقرة آية (٢٢٦)

(٣) بدائع الصنائع للكسائي (١٧٦/٢)

(٤) سورة الطلاق آية (١)

٢- واستدلوا كذلك بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ فَأَوْا فَإِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١).
وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تعالى أعقب يمين الزوج أحد الأمرين : إما الفينة وإما الطلاق وبما أن المدة المحددة للفيء أربعة أشهر فوجب أن تكون نفس المدة هي للطلاق، ولا فرق بينهما يجعل الطلاق بعد أربعة أشهر (٢) .
الناقشة :-

ويمكن أن يناقش هذا الإستدلال : بأن الله تعالى خير المولي بين شيئين إما أن يفيء وإما أن يطلق ، فإذا قلنا إن الطلاق يقع بمجرد انتهاء المدة فهذا يعني أننا نعطي المولي حق الفيء فقط دون حق الطلاق .
٢- واستدلوا ثالثاً بالقياس :

فقالوا تبين بطلقة قياساً على انتهاء عدة المطلقة ، أليست المطلقة ذات الأقراء مثلاً إذا انتهت عدتها في آخر يوم من العدة تبين من زوجها الذي طلقها ولم يراجعها ، فكذلك الحال في المولي ، فإن زوجته التي آلى منها قد حدد الله له مدة أربعة أشهر ليفيء ويطلق زوجته فإذا انتهت في آخر لحظة تبين منه زوجته قياساً على المعتدة (٣) .
الناقشة :-

ويناقش هذا الإستدلال بأنه قياس مع الفارق ، فالمعتدة قد وقع الطلاق عليها سلفاً ، وهي الآن تنتظر في عدتها إما الرجعة إن كانت رجعية أو براءة الرحم أو شغره بالحمل ، وإما البينونة إذا لم يراجعها .
 أما التي آلى منها زوجها فالطلاق بعد لم يقع عليها ، فعند الإنتهاء من المدة يكون أمام المولي إحدى خيارين إما الفيء أو الطلاق .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٧ .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ١٧٦/٢ .

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٩١/٤ .

ب- أدلة أصحاب القول الثاني :-**استدل أصحاب القول الثاني وهم الجمهور بالكتاب والعقول:**

- ١- فدليلهم من الكتاب قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر، فإن فاؤوا فإن الله غفور رحيم ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

- قالوا :- إشتملت الآية الكريمة على الإيلاء والتربص ، ثم أعقب الله تعالى بالفاء الدالة على التعقيب فلا بد أن يكون الإيلاء ، أو التربص بعد انقضاء المدة، فحكم الفيء أو الطلاق يجب أن يكون بعد انقضاء الأربعة أشهر (٢).
- ٢- ودليلهم أيضاً من الكتاب قوله تعالى ﴿ وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴾ (٢)

وجه الدلالة من الآية :-

- ذكر الله تعالى أن الطلاق لا يكون إلا من الرجل وإيقاعه فلو كانت انتهاء المدة معناها وقوع الطلاق على زوجة الرجل دون أن يتلفظ به الرجل لما كان هناك حاجة إلى العزم عليه ، لأنه يقع بانتهاء المدة .

المناقشة :-

نوقش هذين الدليلين بالآتي :

- قال الكساني : أن الله تبارك وتعالى حدد مدة الإيلاء بأربعة أشهر فدل ذلك على أن مابعد الأربعة أشهر ليس له فيأة ، فتعين وقوع الطلاق (٤).

(١) سورة البقرة آية ٢٢٦.

(٢) المغني لابن قدامه ٤٦/١١ طبعة هجر.

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٧.

(٤) بدائع الصنائع للكساني ١٧٦/٢.

الجواب :-

وأجيب هذا النقاش : بأن الله تعالى خير المولي بين شيئين : إما أن يفىء ، وإما أن يطلق ، فإذا قلنا إن الطلاق يقع بمجرد إنتهاء المدة فهذا يعني أننا أعطينا المولي حق الفىء ومنعناه حق الطلاق إذ رفعنا عنه الإختيارين بين ذلك .

٢- استدلوأ من المعقول بقولهم :-

أن الضرر يتحقق فعلاً بانقضاء هذه المدة وهي الأربعة أشهر فإذا انتهت المدة ولم يفىء الرجل ثبت أنه يريد الإضرار بالزوجة فنلزمه بالفىء أو الطلاق أو أن يطلق عليه القاضي (١) .

قال الشافعي رحمه الله :-

وإذا آلى الرجل من زوجته لم يقع عليه الطلاق وإن مضت أربعة حتى يوقف، فإذا أن يطلق وإما أن يفىء (٢)

ج - أدلة أصحاب القول الثالث : وهو ماذهب إليه ابن حزم الظاهري

استدلوا بظاهر الكتاب :

١- في قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم ﴾ (٣).

وجه الدلالة من الآية :-

قال ابن حزم : فهذه الآية تقتضي أن من حلف بالله عز وجل أو بأسم من أسمائه تعالى أن لا يوطأ امرأته أو أن لا يجمعه وإياها فراش أو بيت سواء قال ذلك في غضب أو في رضا لصلاح رضيعها أو لغير ذلك استثنى أو لم

(١) المغني لابن قدامة ٤٦/١١ .

(٢) الأم ٢٤٨/٥ وانظر المزني ١٠٦/٤ والوجيز ٤٧/٢

(٣) سورة البقرة آية (٢٢٧، ٢٢٦) .

يستثنى وقت وقتاً ساعة فأكثر إلى جميع عمره أو لم يوقت الحكم في ذلك واحد، وهو ان الحاكم يلزمه ويأمره بوطئها ويؤجل في ذلك أربعة أشهر من حين يحلف، سواء طلبت المرأة ذلك أو لم تطلب رضيت أو لم ترض فإن فاء داخل الأربعة أشهر فلاسبيل عليه ، وإن أبى لم يعترض حتى تنقضي الأربعة أشهر فإن تمت أجبره الحاكم بالسوط على أن يفىء فيجامع أو يطلق حتى يفعل أحدهما كما أمره الله أو يموت قتيل الحق إلى مقت الله تعالى، إلا أن يكون عاجزاً عن الجماع لايقدر عليه أصلاً فلا يجوز تكليفه مالا يستطيع لكن يكلف أن يفىء بلسانه ويحسن الصحبة والمبيت عندها أو يطلق ولا بد من أحدهما ، ولا يجوز أن يطلق عليه الحاكم فإن فعل لم يلزمه طلاق غيره (١)

المناقشة :

ويمكن أن يناقش قوله هذا ، بأن الآية إشتملت على الفىء في مدة الإيلاء أو الطلاق، والطلاق عزيمة بعد مدة الأربعة أشهر ، وإذا انتهت المدة ولم يفء الزوج من يمينه ثبت أنه يريد الإضرار بالزوجة فنلزمه بالفىء أو الطلاق أو أن يطلق عليه القاضي ، لأن ولاية القاضي عامة في الإيجاب بحق ، وفي التطليق عليه إذا قصد الإضرار وليس لنا أن نجعل للقاضي ولاية في الإيجاب دون ولاية في الطلاق إذا أبى المولي ذلك بعد حبسه والتضييق عليه ، إذ بقاء الزوجة حتى يهلك الزوج كما تقولون فيه ضرر كبير وهذا يتنافى مع مقاصد النكاح في الشريعة الإسلامية ، وبذلك يتبين لنا أن القاضي يطلق عليه إذا أبى الفئنة أو الطلاق .

(١) المحلى لابن حزم ٤٢/١٠ .

الرأي الراجح :-

الذي يترجح عندي بعد العرض السابق هو قول جمهور الفقهاء الذي مفاده : إذا مضت المدة وطالبت الزوجة بالفیء أوقف القاضي الزوج فإما أن یفیء ، أو یطلق ، وإلا طلق القاضي علیه طلقة رجعية ، وذلك للمرجحات التالية:-

أولاً : قوة أدلة الجمهور من حیث وجه الدلالة .

ثانياً : سلامتها من المناقشات الصحيحة .

ثالثاً : أنه إذا انقضت المدة ولم یفیء الزوج أو یطلق زوجته التي آلی منها فهذا دلیل على أنه مرید للإضرار وإلحاق الأذى بها ، إذ مرور الأربعة أشهر كفيلة بأن تصلح مافی نفسه من غضب وسوء عشرة تجاه زوجته.

فبعد هذه المدة یلزمه القاضي بعد أن ترفع الزوجة أمرها إلیه بأن یفیء أو یطلق وهذا قول شیخ الإسلام ابن تیمیة (١) .

فإن أبی أحدهما طلق القاضي علیه ، وفي هذا رفع للضرر عنها وتمشياً مع روح الشریعة الإسلامية ومقاصدها النبيلة ، ورفع الأذى عن أفراد المجتمع الإسلامي .

والله أعلم .

(١) انظر فتاوی شیخ الإسلام ابن تیمیة ٥٢/٢٢

المسألة الخامسة :- الإيلاء هو حلف الزوج أن لا يأتي امرأته أبداً

أولاً : روايات المسألة :-

- ١- روى ابن حزم في كتابه المحلى قال : وصح عن ابن عباس مارويناه من طريق عبدالرزاق نا ابن جريج أنا أبو الزبير أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس أنه قال : الإيلاء هو أن يحلف أن لا يأتيها أبداً (١) .
- ٢- وروى عبد الرزاق في مصنفه قال : أخبرنا ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس قال : الإيلاء هو أن يحلف أن لا يأتيها أبداً (٢) .
- ٣- وروى سعيد ابن منصور قال : ناسفیان عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى مولى معاذ بن عفراء عن ابن عباس أنه قال : إنما الإيلاء أن يحلف الرجل لا يأتي امرأته أبداً (٣) .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات صححها ابن حزم
فقد حكم عليها بالصحة فقال في المحلى مانصه :
وصح عن ابن عباس مارويناه من طريق عبدالرزاق وعلى ذلك فلا كلام مع
كلام ابن حزم فهو من جهابذة العلماء في الحكم على الآثار .

(١) المحلى لابن حزم ٤٣/١٠

(٢) مصنف عبدالرزاق ٤٤٧/٦

(٣) سنن سعيد بن منصور رقم الرواية ١٨٨٠ ص ٥٠ من الجزء الثاني

ثانياً : فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

أفادت هذه الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن الإيلاء : هو أن يحلف الزوج على زوجته بأن لا يأتيتها أبداً .

ثالثاً :- دليل ابن عباس علي هذه المسألة :-

دليله قوله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ﴾ (١)

ووجه الدلالة من الآية :-

أن الله تعالى جعل للمولي وهو الذي يحلف بالله أن لا يجامع زوجته - جعل له مدة يتربص فيها وهي أربعة أشهر ، فإذا حلف على أربعة أشهر أو مادون الأربعة أشهر فلا معنى للتربص لأن مدة الإيلاء تنقضي قبل ذلك أو معه ، فدل ذلك على أن الإيلاء إنما هو أن يحلف بالله أو بصقة من صفاته على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر أو أبداً وأما أربعة أشهر فما دون فليس بإيلاء - والله أعلم .

رابعاً : من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه الحنفية ، ووافقه المالكية والشافعية والحنابلة :-

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : الإيلاء في الشريعة عبارة عن منع النفس عن قربان المنكوحة أربعة أشهر فصاعداً منعاً مؤكداً باليمين بالله أو بتعليق ما يستشق على القربان وهو أولى من قوله في الكنز : الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر (٢) .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٦

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٨٩، ١٨٨/٤

المالكية :

جاء في شرح موطأ مالك : وهو: اي الإيلاء شرعاً حلف زوج يمكنه الوطء بالله تعالى أو بصفته على ترك وطء زوجته الممكن جماعها في قبل أبداً أو يطلق أو فوق أربعة أشهر وينوبها (١) .

الشافعية :

جاء في مغني المحتاج : الإيلاء : هو حلف زوج يصح طلاقه ليمنتنع من وطئها مطلقاً أي إمتناعاً مطلقاً غير مقيد بمدة أو فوق أربعة أشهر (٢)

الحنابلة:

جاء في المغني : مسألة - قال أي الحرقي : المولي : الذي يحلف بالله عز وجل أن لا يوطئ زوجته أكثر من أربعة أشهر . (٣)

(١) شرح موطأ مالك ٢٢٤/٢

(٢) مغني المحتاج شرح المنهاج للخطيب الشربيني ٣٤٣/٢

(٣) المغني لابن قدامة ٥/١١ .

المسألة السادسة : الفينة من الإيلاء تكون بالجماع .

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

١- روى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ نا أبو العباس محمد بن يعقوب نا محمد بن إسحاق نا يزيد هو ابن هارون وأبو النضر قال يزيد أنا شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : الفئء الجماع (١) .

٢- وروى البيهقي أيضاً في سننه قال : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ وأبو سعيد ابن أبي عمرو قالنا نا أبو العباس محمد بن يعقوب نا إبراهيم بن مرزوق نا أبو الوليد الطيالسي نا شعبة أخبرني الحكم قال سمعت مقسماً قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول : عزم الطلاق إنقضاء الأربعة الأشهر والفئء الجماع هذا هو الصحيح عن ابن عباس (٢) .

٣- وروى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن عبدالله بن محرر قال : أخبرني يزيد بن الأصم أنه سمع ابن عباس يقول : إنقضاء الأربعة عزيمة الطلاق والفئء الجماع (٣) .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات بعضها صحيحة عن ابن عباس وذلك لتوثيق روايتها عند علماء الجرح والتعديل إلا أن الرواية الثانية فيها أبو سعيد ابن أبي عمرو قال عنه ابن حجر من السابعة وهو مجهول والثالثة فيها

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٠/٧ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢٧٩/٧ .

(٣) مصنف عبد الرزاق ٤٥٤/٦ .

عبدالله بن محرر متروك فيكون سنده فيه ضعف لجهالة أحد الرواة ،
لكنه ضعف يجبره تعدد هذه الرويات من طرق أخرى ، ورجال
أسانيدھا على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١- أبو عبد الله الحافظ ثقة حافظ تقدمت ترجمته مسألة ١٦ الطلاق
- ٢- أبو العباس محمد بن أبي يعقوب صدوق - تقدمت ترجمته في مسألة ٢٢ الطلاق .
- ٣- محمد بن إسحاق الصنعاني ثقة ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ٢ الإيلاء .
- ٤- يزيد بن هارون ثقة متقن عابد - تقدمت ترجمته مسألة ٤ الإيلاء .
- ٥- شعبة ثقة حافظ متقن أمير المؤمنين في الحديث - تقدمت ترجمته مسألة ١٥ الطلاق .
- ٦- الحكم صدوق عابد له أوھام - تقدمت ترجمته مسألة ١٢ الإيلاء .
- ٧- مقسم صدوق كان يرسل - تقدمت ترجمته مسألة ١ الإيلاء .

سند الرواية الثانية :-

- ٨- أبو سعيد ان أبي حزم أبي عمرو مجهول من السابعة ٤٢٩/٢
- ٩- ابراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي البصري ثقة - التقريب ٤٣/١
- ١٠- أبو الوليد الطيالسي البصري هشام بن عبد الملك الباهلي مولاھم ثقة ثبت
التقريب ٤٣/٢ .

بقية سند الرواية الثالثة :-

- ١- عبدالله بن محرر الجزري القاضي متروك التقريب ٤٤٥/١ .
- ٢- يزيد بن الأصم عمرو بن عبيد بن معاوية البكائي أبو عوف ثقة - التقريب

ثانياً :- فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

أن الفئة من الإيلاء لا تكون إلا بالجماع فإن لم يفء فقد عزم الطلاق .

ثالثاً :- دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

قوله تعالى ﴿ فَإِنْ فَاؤًا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى رتب على الفئنة المغفرة والفئنة فسرهما الصحابي الجليل ابن عباس بأنها الجماع ، لأن المحلوف عليه هو تركه فلا يتأتى الرجوع عن المحلوف عليه إلا بفعله .

وخير ما يفسر به القرآن الكريم هو القرآن أو السنة أو قول الصحابي ، وقد قال ابن عباس كما رأينا في الروايات السابقة : الفئنة الجماع .

رابعاً :- ومن وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة : وافقه الأئمة الأربعة إجماعاً .

الحنفية :

جاء في المبسوط : وإن أصاب المولي من امرأته مادون الجماع في الفرج لم يكن ذلك فيئاً لأن حقها في الجماع في الفرج فلا يتأدى بما دونه (٢) .

المالكية :

جاء في الشرح الكبير وهي أي الفئنة تغيب الحشفة كلها في القبل (٣)

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : وإن وطئها في الفرج فقد أوفأها حقها ويسقط الإيلاء ، وأدناه أن تغيب الحشفة في الفرج (٤)

الحنابلة :

جاء في المغني : والفئنة الجماع لميس في هذا اختلاف بحمد الله تعالى (٥) .

- | | |
|-----|---------------------------------|
| (١) | سورة البقرة آية ٢٢٦ |
| (٢) | المبسوط للسرخي ٢١/٧ |
| (٣) | الشرح الكبير للدردير ٤٢٥/٢ |
| (٤) | تكملة المجموع شرح المذهب ٢٢٤/١٧ |
| (٥) | المغني لابن قدامة ٢٨/١١ |

المسألة السابعة : من فاء قبل أربعة أشهر فعليه كفارة يمين.

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

- ١- روى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبوزكريا بن أبي إسحاق نا أبو الحسن الطرائفي نا عثمان بن سعيد نا عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية الإيلاء قال : الرجل يحلف لامرأته بالله لا ينكحها تتربص أربعة أشهر فإن هو نكحها كفر عن يمينه بإطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وإن مضت أربعة أشهر قبل أن ينكحها خيره السلطان إما أن يفىء فيراجع وإما أن يعزم فيطلق كما قال الله سبحانه وتعالى (١) .

توثيق الرواية :-

هذه الرواية في ظاهر إسنادها ضعف وذلك للجهالة في إسنادها ، حيث أن أبو زكريا بن أبي إسحاق لم أجده ، وكذلك أبو الحسن الطرائفي ، ولا يعني هذا الطعن فيها بشكل قاطع ، لأن عدم وجودهما لا يعني القدرح فيهما ، أما بقية رجال السند فهم على النحو التالي :-

- ١- عثمان بن سعيد ثقة عابد - تقدمت ترجمته مسألة ٢٢ الطلاق
- ٢- عبدالله بن صالح ثقة - تقدمت ترجمته مسألة ١٥ الطلاق .
- ٣- معاوية بن صالح صدوق - تقدمت ترجمته مسألة ٢٢ الطلاق
- ٤- علي بن أبي طلحة صدوق - تقدمت ترجمته في مسأله ١٥ الطلاق .

ثانياً : فقه هذا الأثر المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما :

يستفاد من هذا الأثر المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن المولي من امرأته إذا مضت مدة الإيلاء خيره السلطان بين أن يفيء إلى زوجته والفيئة هي الجماع ، ثم يكفر بعد ذلك عن يمينه لأنه حنث فيما حلف على عدم فعله وهو الوطء وقد فعل أو يطلق زوجته .

ثالثاً : دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو قوله تعالى ﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين ﴾ الآية إلى قوله تعالى ﴿ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ﴾ (١) ويقول صلى الله عليه وسلم (إذا حلفت على يمين ، فرأيت غيرها خيراً منها فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك) متفق عليه واللفظ للبخاري (٢).

ووجه الدلالة من الآية والحديث :

أن الإيلاء كما سبق هو حلف الزوج بالله تعالى أو بصفة من صفاته على ترك وطء الزوجة فإذا وطء الزوجة يكون قد حنث في يمينه ، واليمين إذا حنث فيها كفارتها بنص القرآن والسنة كفارتها إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة مؤمنة ، أو صيام ثلاثة أيام . وهذا لاختلاف فيه بالنسبة لكفارة اليمين والإيلاء يمين .

رابعاً : من وافق ومن خالف من الأئمة الأربعة :-

وافقه الأئمة الأربعة إجماعاً :

فالحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : فإن وطئها في الأربعة الأشهر حنث في يمينه ولزمته الكفارة ، لأن الكفارة موجب الحنث (٢).

(١) سورة المائدة آية ٨٩

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور ١٢٩/٨، ١٥٩، ١٦٥، ٧٩/٩

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ١٩٠/٤

المالكية :

جاء في الشرح الكبير : أن مقتضى كونه مولياً أنه إذا وطئ يكفر
لأنحلل يمينه بالحنث (١).

الشافعية :-

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : فرع : إذا فاء لزمته الكفارة في
قول أكثر أهل العلم أبو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد وأحمد وأصحابهم
حيث أوجبوا الكفارة على المولي إذا فاء بجماع امرأته وقال الشافعي في القديم
والحسن البصري : لا كفارة عليه (٢) .

الحنابلة :

جاء في المغني : وإذا فاء لزمته الكفارة في قول أكثر أهل العلم (٣) .

(١) الشرح الكبير للدردير

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ٣٢٧/١٧

(٣) المغني لابن قدامة ٢٨/١١

الفصل الرابع
في العدة والرضاع والنفقة

وتحتة ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول
في العدة وأحكامها

وتحتة ثلاثة مطالب

المطلب الأول
في
تعريف العدة وحكمها وحكمتها

أولاً :**أ- تعريف العدة :**

العدة لغة : بكسر العين ، مصدر من الفعل عد بمعنى أحصى ، تقول عددت الشيء أحصيته وحسبته . والعد هو الكمية المتألفة من الوحدات ، فيختص بالمتعدد في ذاته . والعدد بكسر العين الماء الذي لانقطاع له كماء العين ، والعدة بضم العين الإستعداد والتأهب، وما أعدته من مال أو سلاح (١) .

ب- تعريف العدة في إصطلاح الفقهاء :-

عرفها ابن الهمام بقوله (تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح أو شبهته المتأكد بالدخول ، أو مايقوم مقامه من الخلوة والموت (٢) ويمكن أن نفهم من كلام ابن الهمام أن العدة هي : المدة التي يمتنع على المرأة خلالها التزوج شرعاً عندما تحصل الفرقة بينها وبين زوجها بسبب موت الزوج سواء تم الدخول بها أم لا ، وبسبب الطلاق أو الفسح إن تم الدخول إتفاقاً ، أو حصلت الخلوة الصحيحة معها عند من يرى وجوبها بها .

أنواعها ومقدار كل نوع :

يظهر من التعريف السابق للعدة خمسة أنواع :-

النوع الأول : إذا مات عنها الزوج في زواج صحيح سواء كان الموت قبل الدخول أو بعده ، أما إذا كان العقد فاسداً فلا تجب عليها عدة

(١) المصباح المنير للرافعي ص ٢٩٦

(٢) شرح فتح القدير ٢٦٩/٢

الوفاء سواء تم الدخول بها أم لا ، وإنما تجب عليها عدة الطلاق في حال حصول الدخول .

النوع الثاني : إذا تمت الفرقة بين الزوجين بسبب الطلاق أو الفراق في حالة حصول الدخول .

النوع الثالث : إذا تمت الفرقة بين الزوجين بعد الخلوة الصحيحة في حال كون العقد صحيحاً ، وذلك عند الحنفية والحنابلة وقول عند الشافعية (١) . وهو المروي عن الخلفاء الراشدين وزيد بن ثابت وابن عمر وعروة وعلي ابن أبي طالب وابن عباس وعطاء والزهري والثوري والأوزاعي (٢) .

النوع الرابع : إذا تم الدخول بها في الزواج الفاسد وفي الوطء بشبهة وذلك كان يزف إلى الزوج غير المرأة التي عقد عليها ويدخل بها وهو لا يدري أنها غير المعقود عليها .

النوع الخامس : المزني بها وهذا عند الحنابلة للتأكد من براءة الرحم وهو قول الحسن والنخعي ، ولا عدة عليها عند بقية المذاهب ، وإنما عليها الإستبراء بحيضة (٣) .

حكمة وجوب العدة :-

أوجب الله سبحانه وتعالى العدة على الزوجة في الحالات التي مرت

(١) شرح فتح القدير ٢٦٩/٢ ، المغني ٩٩/٨ ، المهذب ١٤٢/٢

(٢) المغني لابن قدامه ٩/٨

(٣) المصدر السابق

وسبقت الإشارة إليها فيما تقدم من الكلام لأسباب منها :-

١- التأكد من براءة الرحم وخلوه من الحمل ، لئلا تختلط الأنساب ففي حال الطلاق أو الفسخ بعد الدخول قد يعلق برحمها جنين ، وهذا لا يمكن الوقوف عليه على وجه التأكيد واليقين إلا بمرور فترة العدة . وهي بغض النظر عن هذا أمر من الشارع يجب امتثاله والأخذ به لذات الأمر لا لأمر آخر . ودون النظر إلى ما يظهر لنا من الحكمة التي قد لا تكون هي الحكمة الصحيحة لوجوبها .

لذلك لاعبرة بالقول بعدم لزوم العدة فيما إذا تبين لنا عن طريق الأشعة والأجهزة الطبية الحديثة خلو الرحم من الجنين والحمل لأن العدة فيها معنى تعبدي فلا بد من التقيد بها .
ولأنه ليس من المستبعد خطأ الأشعة وعدم إصابة الأجهزة فيما تظهر لها من نتيجة .

٢- في حالة وفاة الزوج ولو كان قبل الدخول تجب على الزوجة العدة التي فيها معنى الحداد إحتراماً لمكان الزوج الراحل ، وتقديراً للحياة الزوجية التي كانت بينهما ، ومراعاة لمشاعر أهل الزوج لما أصابته من المصيبة ، زد على هذا فهي تشريع يجب التعبد به دون النظر إلى ما يبدو لنا من سبب وحكمة كما ذكرنا في الفقرة السابقة .

وهي واجبة على الزوجة في حال موت الزوج ، دون الزوج في حال وفاة الزوجة لحصول الحبل في المرأة دون الرجل ، ولأن ما يصيب المرأة من المحنة بفقد الزوج أشد بكثير مما يصيب الزوج بفقد الزوجة إذ الزوجة قلما تجد من يطلب يدها بعد ترملها لاسيما إن كان لها أولاد فتبقى بدون زوج ومعيّل ، أما الزوج فهو يستطيع الإقتران بامرأة أخرى بسهولة

لخلوه من معنى الترميل الموجود في المرأة ، ويكون عدد النساء في كل المجتمعات أكثر من عدد الرجال لاسيما في أوقات الحروب والكوارث والأوبئة (١) . والله المستعان .

(١) أنظر كتاب أحكام انحلال عقد الزواج في الفقه الإسلامي لنظام الدين ، عبد الحميد بشيء من التصرف .

المطلب الثاني

في

المعتقدات

أقسام المعتدات في الشريعة الإسلامية (١)

تلتزم المعتدة كل امرأة فارقت زوجاً بأي نوع من أنواع الفرقة بطلاق أو خلع أو فسخ ، بشرط ان يكون قد خلا بها مطاوعةً له مع علمه بها وقدرته على وطئها ، ولو كان ذلك مع مايمنعه منهما أو من أحدهما ككونه مجبواً أو كونها رتقاء ، أو كانت صائمة أو كان صائماً ، أو كانت حائضاً أو نفساء ، وذلك لأن الخلفاء الراشدين قضوا بأن من أغلق باباً أو أرخى ستاراً فقد وجب المهر ووجبت العدة .

أو كان قد وطئها أو مات عنها ولو في نكاح فاسد فيه خلاف كالنكاح بالأولى فإنها تلتزمها العدة .

والمعتدات ستة أقسام :-

١- **الأولى : الحامل :** وعدتها من موت الزوج أو طلاقه أو خلعه إلى وضع الحمل كله ، وأكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه أكثر ماوجد وأقلها ستة أشهر ، وغالبها تسعة أشهر لقوله تعالى : ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ (٢) وقال ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ (٣) .

٢- **الثانية : المتوفى عنها زوجها بلا حمل من الزوج قبل الدخول أو بعده** فعدها للحره أربعة أشهر وعشراً لقوله تعالى :- ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾ (٤) .

- | | |
|-----|--|
| (١) | أنظر المغني لابن قدامه من كتاب العدد ١١/١٩٢ - ٢٦٨ باختصار طبعة هجر |
| (٢) | سورة الأحقاف آية (٥) |
| (٣) | سورة البقرة آية (٢٢٣) |
| (٤) | سورة البقرة آية (٢٢٤) . |

والأمة تعتد نصف هذه المدة أي شهرين وخمسة أيام لأنها على النصف من الحرة ، ولأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أجمعوا على تنصيف عدة الأمة في الطلاق فكذا عدة الموت ، ويكون ذلك مخصصاً لعموم الآية .

٢- **الثالثة : الحائل ذات الأقراء** وهي الحيض عند الحنابلة ومن قال به المفارقة لزوجها حال الحياة بطلاق أو خلع أو فسخ ، فعدتها إن كانت حرة أو مبعوضة ثلاثة قروء كاملة لقوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (١) .

وإن كانت المطلقة أمة فإنها تعتد قرأين أي حيضتين لأنه قول علماء الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة ، والقياس أن تكون عدتها حيضة ونصف إلا أن الحيض لا يتبعض فجبر بالكسر .

٤- **الرابعة : من فارقتها زوجها بأي نوع من أنواع الفرقة حياً ولم تحض** لصغر أو إياس أي : لكونها صغيرة لم تبلغ بعد ، أو لكونها قد بلغت سن مافوق الخمسين فقد تجاوزت السن الذي يحصل فيه الحيض . فعدتها إن كانت حرة ثلاثة أشهر لقوله تعالى :-

﴿ واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن ﴾ (٢) .

(١) سورة البقرة آية (٢٢٨)

(٢) سورة الطلاق آية (٤).

وتعتد الأمة شهرين إذا لم تحض لصغر أو إياس لقول عمر رضي الله عنه : (عدة أم الولد حيضتان ولو لم تحض كانت عدتها شهرين (١)) .

٥- **الخامسة : من ارتفع حيضها ولم قدر سببه** وقد كانت من قبل أن تحيض فعدتها سنة ، تسعة أشهر للحمل لأنها غالب مدة الحمل فإذا مضت علمت براءة الرحم وثلاثة أشهر للعدة لأن هذا قضاء عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ولم يعرف له مخالف من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

هذا إذا كانت المعتدة حرة ، أما إذا كانت أمة فإنها تنقص عن الحرة شهراً ، لأن عدتها حينئذ شهران والتسعة أشهر للحمل تتساوى فيه كل النساء حرائر وإماء . فيكون مجموع ماتمكته أحد عشر شهراً .
وعدة من بلغت ولم تحض والمستحاضة الناسية ، والمستحاضة ثلاثة أشهر والأمة شهران قياساً على حال الآيسة .

وإن علمت المعتدة مارفعه من مرض أو رضاع أو غيرهما فلا تزال في عدة حتى لو كان ذلك يطول زمانه أو تبلغ سن الإياس فتعتد عدة سن الإياس .

٦- **السادسة : إمراة المفقود** ، والمفقود هو من انقطع خبره فلم تعلم حياته من موته . فهذا لا يخلوا من حالين إما أن يكون الغالب على أمره الهلاك كمن فقد بين الصّفين أو في سفينة غرقت ونجا بعض ركابها ، أو

(١) رواه الأثرم واحتج به أحمد انظر المغني لابن قدامه ٢٠٩/١١ طبعة هجر وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب العدد عدة الأمة ٤٢٥/٧

في بلد فيه وباء ، وإما أن يكون الغالب على أمره السلامة كمن خرج لطلب الرزق والمعاش أو لطلب العلم أو نحو ذلك فعدة أمراة على النحو التالي :-

١- إن كان الغالب على أمره الهلاك فتنتظره أربع سنوات منذ فقده ، ثم تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا إن كانت حرة ، وإلا فشهرين وخمسة أيام إن كانت أمة .

٢- وإن كان الغالب على أمره السلامة فتنتظره تمام تسعين سنة منذ ولادته ثم تعتد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا إن كانت حرة ، ثم بعد ذلك تحل للأزواج .

وهذه المدة لا تفتقر إلى حكم حاكم ، لأنها فرقة تعقبها عدة الوفاة فلا تتوقف على حكم الحاكم .

وإذا بلغها موت زوجها الغائب أو طلاقه إعتدت منذ الفرقة ، فيحسب من العدة ماضى من التريص حتى ولو لم تحد ، لأن الإحداد ليس شرطاً لإنقضاء العدة .

(١) أنظر الروض المربع ص ٤٦١ بشيء من التصرف .

والمغني لابن قدامة من كتاب العدد ١١/١٩٢-٢٦٨ باختصار .

المطلب الثالث

في

مسائل ابن عباس في العدة

المسألة الأولى : إذا طلقها وهي حامل ثم توفى عنها تعتد أطول الأجلين :

رواية المسألة:

روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن ابن جريج عن عطاء قال : كان ابن عباس يقول : طلقها حاملاً ثم توفى عنها فأخر الأجلين ، أو مات عنها وهي حامل فأخر الأجلين قيل له : ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ قال: ذلك في الطلاق (١) .

توثيق الرواية :-

هذه الرواية أخرجها عبدالرزاق في مصنفه وقد تفرد بها ، وعننا في سياق اسنادهما إلا أن من عنعنهم ثقات أفاضل وهم :-
١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته في مسألة ١٦ الطلاق
٢- عطاء بن أبي رباح ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته في مسألة ١٦ الطلاق.
وهذه الرواية لو كانت ضعيفة لحكم عليها عبد الرزاق وهو من هو في الأحاديث والآثار رحمه الله .

وإذا ثبت أن المعنعنين في هذا الأثر وهما ابن جريج وعطاء ثقتان فيعتبر الأثر موصولاً ، جاء في التبصرة شرح ألفية العراقي مامفاده : أن المعنعن إذا كان ثقة فيعتبر سنده موصولاً عند الجمهور (٢) .

فقه هذا الأثر المروي عن ابن عباس :-

أن المطلقة الحامل إذا توفي عنها زوجها فإنها تعتد أطول الأجلين ، أجل وضع الحمل بأن تزيد مدتها بعد الوفاة عن أربعة أشهر وعشراً أو أجل عدة الوفاة فلو وضعت حملاً بعد أسبوع من الوفاة فإنها تعتد أربعة أشهر وعشراً لكونها

(١) مصنف عبدالرزاق ٤٧٠/٦ .

(٢) شرح ألفية العراقي ١٦٢/١ طبعة الباز .

أبعد الأجلين ، وإذا توفي الزوج وقد طلقت قبله بلحظات ثم مات فإنها تعدد بوضع الحمل لأنه أطول الأجلين .

دليل ابن عباس :-

هو الجمع بين آيتي ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾ (١) وآية ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ (٢)

وجه الدلالة :

فالأولى عامة في كل المطلقات ويشمل المتوفي عنها بعد الطلاق، والثانية عامة في كل المتوفى عنهن ويشمل الحوامل أيضاً ، فالجمع بين الآيتين أولى من قصر أحدهما ، لأن في ذلك إعمالاً للنصين والإعمال أولى من الإهمال .

قال ابن عباس : طلقها حاملاً ثم توفي عنها فأخر الأجلين ، أو مات عنها وهي حامل فأخر الأجلين ، قيل له ﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ قال : ذلك في الطلاق .

وجاء في البيان والتحصيل لابن رشد الجد : أن سحنون قال: عدتها أقصى الأجلين (٢).

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه الأئمة الأربعة عدا سحنون من المالكية :-

فالحنفية :-

جاء في المبسوط : إن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً

(١) سورة البقرة آية ٢٣٤

(٢) سورة الطلاق آية ٤

(٣) البيان والتحصيل لابن رشد ٢ / ٢١٨

فعدتها أن تضع حملها عندنا وهو قول ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما ، وقال علي رضي الله عنه : تعتد بأبعد الأجلين ، إما بوضع الحمل أو بأربعة أشهر وعشرا ولكننا نقول : أصل العدة مشروع لبراءة الرحم وتتمام ذلك بوضع الحمل ففي حق الحامل لايعتبر آخر بأي سبب وجبت عليها العدة (١)

المالكية:

قال في الدردير : وعدة الحامل حرة أو أمة في وفاة أو طلاق وضع حملها كله) بعد الطلاق أو الوفاة ولو بلحظة وهذا إذا كان الولد يلحق بصاحب العدة ، فلو كان من زناً فلا بد من أربعة أشهر وعشرا في الوفاة والإقراء في الطلاق إن وضعت قبل مضيها فالمدار على أقصى الأجلين(٢).

الشافعية :

قال الشافعي رحمه الله : فأبي مطلقة طلقت حاملاً فأجلها أن تضع حملها (ثم قال رحمه الله ومتى وضعت المعتدة ما في بطنها كله فقد انقضت عدتها مطلقة كانت أو متوفى عنها ، ولو كان بعد الطلاق والموت بطرفة عين(٣).

الحنابلة :

جاء في المغني : أجمع أهل العلم في جميع الأعصار ، على أن المطلقة الحامل تنقضي عدتها بوضع حملها ، وكذلك كل مفارقة في الحياة وأجمعوا أيضاً على أن المتوفي عنها زوجها إذا كانت حاملاً أجلها وضع الحمل، إلا ابن عباس(٤).

(١) المبسوط للسرخسي ٢١/٦

(٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٤٧٤/٢

(٣) الأم للشافعي ٢٣٦، ٢٣٥/٥

(٤) المغني لابن قدامة ٠٢٢٧/١١

المسألة الثانية : تعدد المبتوتة في أي مكان شاعت

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

١- روى عبد الرزاق في مصنفه قال : عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس

قال : تعدد المبتوتة حيث شاءت (١)

٢- وروى ابن حزم في المحلى قال : روي عن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج

عن عطاء أن ابن عباس قال : تعتذر المبتوتة حيث شاءت (٢).

توثيق الروايتين عن ابن عباس : -

هذه الرواية تفرد بإخراجها عبدالرزاق في مصنفه وقد عنعنها إلا أن من

عنعنهم ثقات وهم :-

١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته في المسألة السابقة

٢- عطاء ابن أبي رباح ثقة فقيه فاضل تقدمت ترجمته في المسألة السابقة

فقهاء هذين الأثرين عن ابن عباس :-

أنه يجوز للمعتدة المبتوتة وهي التي بانت من زوجها بأي سبب من

أسباب البينونة من طلاق أو وفاة - تعدد حيث شاءت في منزل زوجها أو في

منزل من تشاء من قراباتها أو نحوهم . والله أعلم .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

إستدل بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَا مِنْهَا فَلَا تَجْنَحْ عَلَيْكُمْ فِي مَفْعَلِنَ فِي

أَنْفُسِهِنَّ ﴾ (٣).

(١) مصنف عبد الرزاق ٢٤/٧

(٢) المحلى لابن حزم ٢٨٣/١٠

(٣) سورة البقرة آية ٢٤٠

ووجه الدلالة :

أن ابن عباس قال نسخت هذه الآية عدتها عند أهله وسكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت (١).

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة :-**خالفه الجمهور :-****الحنفية :-**

جاء في شرح القدير : وعلى المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضرب في إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة أو الموت (٢).

المالكية :

جاء في حاشية العدوى بعد أن قال في الشرح: ولا تخرج المعتدة من بيتها سواء كانت معتدة في طلاق أو وفاة حتى تتم العدة، قال في الحاشية بعد ذلك بقوله ولا تخرج من بيتها: بل ولو نقلها منه قبل الموت أو الطلاق واتهم على النقل لوجب عليها الرجوع (٣).

الشافعية :-

جاء في المنهاج : وتجب سكنى المعتدة طلاق ولو بائن إلا ناشزة ، والمعتدة من وفاة في الأظهر ، وفسخ على المذاهب ، وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفرقة ، وليس للزوج وغيره إخراجها ولا لها الخروج - ثم قال في الشرح - ولا لها خروج منه وإن رضي به الزوج إلا لعذر كما سيأتي لأن في العدة حق لله تعالى، والحق الذي لله لا يسقط بالتراضي (٤).

(١) المغنى لابن قدامة ٢٩٠/١١

(٢) شرح فتح القدير ٢٤٤/٤

(٣) حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب رسالة ابن أبي زيد القيروان ١٦٤/٢

(٤) مغني المحتاج شرح المنهاج للخطيب الشربيني ٤٠١/٢ - ٤٠٢

الحنابلة:

جاء في المغني: وتجتنب الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب والزين والبيتوتة في غير منزلها، والكحل بالإثمد والنقاب ثم قال في موضع آخر والرابع اي ماتجتنبه المتوفى عنها البيت في غير منزلها، وممن أوجب على المتوفى عنها زوجها الإعتداد في منزلها عمر وعثمان رضي الله عنهما وروي ذلك عن ابن عمر وابن مسعود وأم سلمة - ثم ذكر مالكا والشافعي وأبا حنيفة - ثم قال - وقال جابر بن زيد والحسن وعطاء : تعتد حيث شاءت وروي ذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهم (١) .

مقارنة الآراء :

من العرض السابق لروايات المسألة ، ولأقوال الفقهاء يتضح لنا أن فقهاء الأمة من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة قد اختلفوا في المبتوتة ب وفاة أو طلاق أو فسخ هل لها ان تعتد حيث شاءت أم يشترط لها أن تعتد في البيت الذي أتاها نعي زوجها فيه على قولين :-

أ- القول الأول : لعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ووافقهم على ذلك جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ومفاد هذا القول : أن المبتوتة يلزمها أن تعتد في المنزل الذي أتاها نعي زوجها فيه .

ب - القول الثاني :- لابن عباس رضي الله عنهما وعلي بن أبي طالب وجابر ابن عبدالله وعائشة رضي الله عنهم أجمعين ، ومفاد هذا القول : أن المبتوتة تعتد حيث شاءت في بيت زوجها الذي أتاها نعيه فيه أو في بيت أهلها أو غيره .

الأدلة :-**أ - أدلة أصحاب القول الأول :****استدلوا بالسنة :**

وذلك بحديث فريعة بنت مالك بن سنان (١) ، أخت أبي سعيد الخدري أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أن زوجها خرج في طلب أعبد له ، فقتلوه بطرف القدوم (٢) فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي ، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ، ولا نفقة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم ، قالت : فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد ، دعاني ، أو أمر بي فدعيت له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كيف قلت ؟) فرددت عليه القصة ، فقال (أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله) فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشرا ، فلما كان عثمان بن عفان ، أرسل إلي ، فسألني عن ذلك ، فأخبرته فاتبعه ، وقضى به (٣) ، قال ابن قدامة رواه مالك في موطأه والأثرم وهو حديث صحيح (٤) .

وجه الدلالة من الحديث :-

قال ابن قدامة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لفريعة : (امكثي في بيتك) ولم تكن في بيت يملكه زوجها ، فدل ذلك على أنه يجب

-
- (١) فريعة بنت مالك بن سنان .
 (٢) طرف القدوم : موضع على ستة أميال من المدينة ، واسم جبل بالموضع ، أنظر معجم البلدان ٤/٤٠٠ .
 (٣) رواه مالك في موطأه ٢٥/٥٩١ ، وأبو داود في سننه ١/٥٢٦ ، ٥٢٧ وسكت عنه والترمذي في جامعه ، عارضة الأحوذى ٥/١٩٥ ، ١٩٥ ، والنسائي في سننه ، المجتبى ٦/١٦٥ وابن ماجه في سننه ١/٦٥٤ ، ٦٥٥ ، والدارمي ٢/١٦٨ .
 (٤) أنظر المغني لابن قدامة ١١/٢٩١ طبعة هجر .

الإعتداد في المنزل الذي مات زوجها وهي ساكنة فيه ، سواء كان مملوكاً
لزوجها ، أو بإجارة ، أو عارية ، لأنه في بعض ألفاظ الحديث (إعتدي في البيت
الذي أتاك فيه نعي زوجك) وفي لفظ : (إعتدي حيث أتاك الخبر) . فإن
أتاها الخبر في غير سكنها رجعت إلى مسكنها فاعتدت فيه (١) .

المناقشة :-

يمكن مناقشة هذا الإستدلال بأنه معارض لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَا مِنْهَا غَيْرَ زَوَاجِهِمْ فَلَا حَرَّ فِيهَا وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ﴾ .
جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن ﴿٢﴾ .

قال ابن عباس : نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها ، فتعتد حيث

شاءت (٣) .

وأجيب :-

ان النسخ الذي يحكيه ابن عباس هو للذي في قوله تعالى [وصية
لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج] فالمنسوخ هو المدة التي تكمل الحول بعد
الأربعة أشهر وعشرا ، وهي سبعة أشهر وعشرين يوماً ، قال ابن حجر : وهو
قول لم يقله أحد من المفسرين غير مجاهد ولم يتابعه أحد من الفقهاء على ذلك .
فالمنسوخ إذا هو تمام الحول الذي تمكثه عند أهلها وليس المنسوخ هو عدم
الخروج ، بل الأصل أن تمكثه عند أهلها وليس المنسوخ هو عدم الخروج ، بل
الأصل أن تبقى في مسكنها الذي أتاها فيه نعي زوجها حتى تنتهي أربعة أشهر
وعشرا (٤) .

(١) المغني لابن قدامة ٢٩١/١١ طبعة هجر بشيء من التصرف

(٢) سورة البقرة آية (٢٤٠)

(٣) رواه البخاري ٧٨/٧ ، وأبو داود ٧٢٥/٢ حديث رقم (٢٣٠١)

(٤) فتح الباري لابن حجر ٤٩٣/٩ ، ٤٩٤ بشيء من التصرف

ب- أدلة أصحاب القول الثاني :-

استدلوا بالكتاب وقول الصحابي في تفسيره لظاهر الكتاب فاستدلوا بقوله

تعالى ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَا مِنْكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

قال ابن عباس : نسخت هذه الآية عدتها عند أهله ، وسكنت في

وصيتها، وإن شاءت خرجت (٢) .

المناقشة :-**يناقش الإستدلال من وجهين :-**

١- **الوجه الأول:** ان النسخ الذي أراده ابن عباس هذا هو لقوله تعالى ﴿وصية

لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج ﴾ فالمنسوخ هو المدة التي

يكتمل بها الحول ومدتها سبعة أشهر وعشرين يوماً إكمالاً للحول بعد

التريص أربعة أشهر وعشرا .

الوجه الثاني : لو استقام هذا الإستدلال فهو معارض لقوله صلى الله عليه

وسلم لفريضة بنت مالك بن سنان (امكثي في بيتك) وفي رواية

(إعتدي في البيت الذي أتاك فيه نعي زوجك) .

الرأي الراجح :-

الذي يترجح عندي بعد العرض السابق أن الرأي الراجح هو ماذهب إليه

أصحاب القول الأول عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وأم سلمة وهو

قول أصحاب المذاهب الأربعة ، من أن المبتوتة تعتد في

(١) سورة البقرة آية (٢٤٠)

(٢) المغني لابن قدامة ٢٩٠/١١ طبعة هجر .

بيتها الذي أتاها نعي زوجها فيه ولا تخرج إلا بعد تمام العدة عدا
الضروريات من الحاجات ، وهذا الترجيح للأسباب الآتية :-

١- **أولاً** :- قوة ووجاهة ما استدل به أصحاب هذا القول .

٢- **ثانياً** : سلامة أدلتهم من المعارضة الصحيحة .

٣- **ثالثاً** : أن في ذلك إظهاراً لكرامة الزوج المتوفي واحتراماً لمشاعر أهله من بعده .

٤- **رابعاً** : لما في ذلك من الإحتياط من أن تختلط المرأة المتوفي عنها أو المبتوتة بالرجال فتستعجل انتهاء العدة فيما لو رغبت في النكاح ، فتختلط بذلك الأنساب .

والله اعلم .

المسألة الثالثة :- إبتداء عدة المطلقة من حين الطلاق وليس من

حين علم الزوجة :-

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

- ١- روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : تعتد من يوم طلقها أو مات عنها (١) .
- ٢- وروى البيهقي في سننه قال : روي عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد يحسبه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : من يوم يموت فذكره (وفي كتاب) ابن المنذر عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : تعتد من يوم طلقها أو مات عنها (٢) .

توثيق الروايات :-

هاتان الروايتان صحيحتان عن ابن عباس رضي الله عنهما لعدالة رواتهما،
فرجال أسانيدهما على النحو التالي :

سند الرواية الأولى :

- ١- معمر بن سليمان النخعي أبو عبدالله الكوفي ثقة فاضل - التقريب ٢٦٧/٢
- ٢- أيوب بن محمد بن زياد الوزان أبو محمد الرقي مولى ابن عباس ثقة -
التقريب ٢٦٧/١

٢- عكرمة مولى ابن عباس - ثقة ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ١٤ الطلاق

(١) مصنف عبدالرزاق ٢٢٧/٦ وقد صححه بن حزم عن ابن عمر وابن عباس في المحلى
١٠ / ٢١١ حيث قال : وقد صح عن ابن عمر وابن عباس أنها تعتد من يوم مات
أو طلق ١٠ / ٢١١ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٧ / ٤٢٥ .

سند الرواية الثانية :

- ١- عمرو بن دينار ثقة ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ١٩ الطلاق .
- ٢- جابر بن زيد ثقة فقيه - تقدمت ترجمته مسألة ١١ الطلاق (١) .

فقه هذين الأثرين عن ابن عباس :-

يدل كل من هذين الأثرين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عدة المطلقة تبدأ من يوم الطلاق وكذلك عدة المتوفى عنها تعتد من حين الوفاة وليس من حين بلغها الطلاق أو الوفاة .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

عموم آيات عدة المطلقات ومنها قوله تعالى ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (٢)

وجه الدلالة :-

أن الآية مطلقة بلا تقييد بالعلم ولا دليل على التقييد ، ولأن الحكمة في التربص العلم ببراءة الرحم ولا مدخلة لعلم المطلقة ببراءة الرحم .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه جمهور الأئمة إجماعاً :

فالحنفية :

جاء في بدائع الصنائع : العدة تجب من وقت وجود سبب الوجوب من الطلاق والوفاة وغير ذلك ، حتى لو بلغ المرأة طلاق زوجها أو موته فعليها العدة من يوم طلق أو مات عند عامة العلماء وعامة الصحابة رضي الله عنهم ، وحكي عن علي كرم الله وجهه أنه قال من يوم يأتيها الخبر (٢) .

- (١) راجع كتاب التقريب لابن حجر عند ترجمة جابر بن زيد .
- (٢) سورة البقرة ، آية ٢٢٨ .

- (٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ١٩٠/٢ .

المالكية :

جاء في الكافي : عدة المطلقة من حين الطلاق ، فإن كانت المرأة المطلقة ممن لاتحيض لصغر أو ممن يئست من الحيض فعدتها ثلاثة أشهر من يوم الطلاق ، فعند مالك : العدة من يوم الوفاة ومن يوم الطلاق ومن قال من يوم يبلغها الخبر فليس بشيء عندهم (١).

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع : قال الشافعي رضي الله عنه : وإذا علمت المرأة بيقين وفاة الزوج أو طلاقه بينة تقوم لها على موته أو طلاقه أو أي علم ثابت عندها إعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة (٢) .

الحنابلة :

جاء في المغني : مسألة : قال - أي الحزقي - وإذا طلقها زوجها أو مات عنها وهو ناء عنها فعدتها من يوم مات أو طلق، إذا صح ذلك عندها - ثم قال صاحب المغني - هذا هو المشهور في المذاهب أنه متى مات زوجها أو طلقها فعدتها من يوم موته وطلاقه (٣) .

(١) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لأبي عبد البر ٥١٨/١

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ١٥٤/١٨

(٣) المغني لابن قدامة ٢٠٧/١١ طبعة هجر .

المسألة الرابعة :- من ارتفع حيضها ولم تدر سببه تعتد سنة

أولاً: روايات المسألة عن ابن عباس :-

- ١- روى الجصاص في أحكام القرآن قال : عن ابن عباس في التي ارتفع حيضها سنة ، قال : تلك الرببة (١).

توثيق الرواية :-

هذه الرواية أخرجهما الجصاص الحنفي في أحكام القرآن ، وقد رجعت إلى السنن والمصنفات وكتب الآثار إلا أنني لم أجد لها إسناداً عن ابن عباس وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة إلا أن جمهور فقهاء المذاهب من المالكية والحنابلة قالوا بمثل ماقلت هذه الرواية .

فقه هذه المسألة :-

دل هذا الأثر المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عدة الحائض التي يرتفع حيضها ولا تدري مرفعه وهو مايعرف بالرببة أي الشك في سبب رفع الحيض ، فإنها تعتد سنة ، تسعة أشهر للحمل كما فسرته من وافقه من الفقهاء ، وثلاثة أشهر للعدة .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

وهو قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو الخليفة الثاني لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يخالفه أحد من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين أو الأنصار فكان إجماعاً (٢) .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة :-

وافقه المالكية والحنابلة وخالفه الشافعية والحنفية :-

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٥٦/٣

(٢) المغني لابن قدامة ٢١٤/١١

الحنفية :

قال الطحاوي : من طلق زوجته وهي ممن تحيض فارتفع حيضها لايحمل بها ، كانت في عدتها أبداً حتى تحيض أو تياس من الحيض ، فترجع إلى استقبال عدة الآيسة وهي ثلاثة أشهر (١)

المالكية :

قال ابن عبد البر : قد قيل في المرتابة التي يرتفع حيضها وهي لاتدري مايرفعه ، أنها تنتظر سنة من يوم طلقها زوجها . منها تسعة أشهر استبراء ، وثلاثة عدة . فإن طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها بغير بأس منها انتظرت أيضاً سنة من يوم طهرت من حيضتها (٢) .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع إن ارتفع حيضها بغير سبب معروف فيه قولان : قال في القديم : تمكث إلى أن تعلم براءة رحمها ثم تعتد عدة الآيسة ، لأن العدة تراد لبراءة الرحم . وقال في الجديد تمكث إلى أن تياس من الحيض ثم تعتد عدة الآيتين (٣) .

والحنابلة :

قال الحزقي : وإذا طلقها وهي ممن قد حاضت فارتفع حيضها لاتدري ما رفعه إعتدت سنة ثم قال صاحب المغني : وجملة ذلك أن الرجل إذا طلق امرأته وهي من ذوات الأقراء ، فلم تدر الحيض في عاداتها ، ولم تدر ما رفعه ، فإنها تعتد سنة، تسعة أشهر منها تتريص فيها لتعلم براءة الرحم ، ثم تعتد بعد ذلك عدة الآيسات ثلاثة أشهر (٤) .

(١) مختصر الطحاوي لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي ص ٢١٨

(٢) الكافي لابن عبد البر ٥١٧/١

(٣) تكملة المجموع شرح المهذب ١٢٥/١٨

(٤) المغني لابن قدامة ٢١٤/١١ طبعة هجر

المسألة الخامسة : إذا طلقها وهي حامل بطفلين معاً فعديتهما

بوضع الثاني .

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

١- روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء الخرساني عن ابن عباس قال : إن طلقها وفي بطنها توأمان فوضعت أحدهما راجعها مالم تضع الآخر (١).

٢- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي أنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس نا عثمان بن سعيد نا عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً﴾ قال : يقول إذا طلق الرجل المرأة تطليقة أو أو اثنتين وهي حامل فهو أحق برجعتهما مالم تصنع ولا يحل لها أن تكتم حملها وهو قوله ﴿ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن﴾ (٢).

توثيق الروايات :-

هاتان الروايتان في أسانيدهما ضعف ظاهر إلا أن تعدد الطرق يجبر هذا الضعف ، ورجال أسانيدهما على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١- ابن جريج ثقة فقيه فاضل - تقدمت مسألة ١٦ الطلاق .
- ٢- عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخرساني صدوق كثير ويرسل ويدلس - القريب ٢٣/٢.

(١) المصنف لعبدالرزاق ١٧/٧ .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٣٦٧/٧ ، والآية هي ٢٢٨ من سورة البقرة .

سند الرواية الثانية :

- ١- أبو زكريا بن أبي اسحاق المزكي لم أجد له ترجمة .
- ٢- أبو حسن الطرائف لم أجد له ترجمة .
- ٣- أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدوس بعض سماعه فاسد - المغني في الضعفاء للذهبي ٩٦/١
- ٤- عثمان بن سعيد ثقة عابد - تقدمت ترجمته مسألة ٢ الطلاق
- ٥- عبدالله بن صالح ثقة - تقدمت ترجمته مسألة ١٥ الطلاق
- ٦- معاوية بن صالح صدوق له أوهام - تقدمت ترجمة مسألة ٢٢ الطلاق
- ٧- علي بن أبي طلحة صدوق - تقدمت ترجمته في مسألة ٢٢ الطلاق .

فقه هذين الأثرين عن ابن عباس رضي الله عنهما :-

أن الزوجة المطلقة إذا كانت حاملاً ، فإن عدتها هي وضع الحمل كله ، فإن كانت حاملاً بطفلين فعدتها بوضع الحمل الثاني لا الأول ، وزوجها أولى برجعتهما ما لم تضع كل الحمل .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو قوله تعالى ﴿ ويحولن أحق بردهن في ذلك ﴾ (١)

وجه الدلالة من الآية :-

حيث قال ابن عباس في تفسيره لهذه الآية : قال إن الرجل إذا طلق زوجته طليقة أو طليقتين وهي حامل فهو أحق برجعتهما ما لم تضع والوضع يكون لكل الحمل إذا كانت حامل بطفلين .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٨ .

من وافقه في هذه المسألة من الأئمة الأربعة :-

وافقه الأئمة الأربعة إجماعاً :

الحنفية :

جاء في بدائع الصنائع : وإذا كانت المعتدة حاملاً فولدت ولدين انقضت عدتها بالأخير منها عند عامة العلماء (١)

المالكية :

جاء في الشرح الصغير : وهي : أي العدة للحامل مطلقة أو متوفى عنها وضع حملها كله ، فإن كان متعدداً فبانفصال الأخير عنها وإن كان واحداً فبانفصاله (٢)

الشافعية :-

جاء في الأم : ومتى وضعت المعتدة ما في بطنها كله فق انقضت عدتها مطلقة أو متوفى عنها ولو كان ذلك بعد الطلاق أو الموت بطرفة عين (٣) .

الحنابلة :

جاء في المغني : وإذا كان الحمل واحداً انقضت العدة بوضعه وانفصال جميعه ، وإن ظهر بعضه فهي في عدتها حتى ينفصل باقيه ، لأنها لا تكون واطعة لحملها حتى يخرج كله ، وإن كان الحمل اثنين أو أكثر لم تنقض عدتها إلا بوضع الآخر (٤)

(١) بدائع الصنائع للكسائي ١٩٨/٣

(٢) الشرح الصغير للدردير ٢٢/٣

(٣) الأم للشافعي ٢٣٦/٥

(٤) المغني لابن قدامة ٢٢٩/١١

المسألة السادسة : لا ينكح رجل أخت زوجته المطلقة منه حتى تنقضي عدة الزوجة .

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

١- قال الجصاص في أحكام القرآن : روى عن علي وابن عباس وزيد بن ثابت وعبيدة السلماني وعطاء ومحمد بن سيرين ومجاهد وآخرين أنه لا يتزوج المرأة في عدة أختها وكذلك لا يتزوج الخامسة واحدى الأربع تعتد منه (١)

توثيق الرواية :-

هذه الرواية تفرد بإخراجها الجصاص ، وقد أخرجها بصيغة التضعيف (روي عن ابن عباس) وقد رجعت إلى كتب المصنفات والسنن والآثار إلا أنني لم أجد لها سنداً.

فقه هذا الأثر المروي عن ابن عباس :

أن الزوج إذا طلق زوجته فإنه لا يجوز أن يعقد على أختها في عدة المطلقة حتى تنتهي الأولى من عدتها وكذلك إذا طلق الرابعة وأراد نكاح الخامسة فلا يعقد على الخامسة حتى تنتهي عدة الرابعة ويتبين براءة الرحم.

دليل ابن عباس على هذه المسألة :

هو قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَجَمَّعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ ﴾ (٢) وذلك في معرض ذكر المحرمات من النساء

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٣٢/٢

(٢) سورة النساء آية ٢٣

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى حرم الجمع بين الأختين والعقد على أخت المرأة المبانة قبل إنقضاء عدة الموطوء والعلم ببراءة الرحم في حكم الجمع بين الأختين ، وذلك لاحتمال أن تكون المعتدة حاملاً منه بحمل فيكون قد جمع ماءه في رحم أختين وهذا لايجوز بنص الآية السابقة.

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة :-**وافقه الحنفية والحنابلة وخالفه المالكية والشافعية****فالحنفية :**

جاء في المبسوط : ولا يتزوج المرأة في عدة أختها منه من نكاح فاسد أو جائز عن طلاق بائن أو غير بائن (١) .

المالكية :

جاء في المدونة : قلت أيسلح للرجل أن يتزوج امرأة في عدة أختها منه في طلاق بائن في قول مالك قال : نعم (٢) .

الشافعية :

جاء في الأم : قال الشافعي : فإن كان عند الرجل امرأة فطلقها فكان لايمكن رجعتها فله أن ينكح أختها لأنه حينئذ غير جامع بين الأختين (٣) .

الحنابلة :

جاء في المغني : قال أحمد إذا تزوج امرأة ثم تزوج أختها ودخل بها إعتزل زوجته حتى تنقضي عدة الثانية ، إنما كان كذلك لأنه لو أراد العقد على أختها في الحال لم يجز له حتى تنقضي عدة أختها التي أصابها (٤).

- (١) المبسوط للسرخسي ٢٠٢/٤
 (٢) المدونة الكبرى رواية سحنون التنوخي عن عبدالرحمن بن القاسم العتقي ٢٨٢/٣ طبعة أولى .
 (٣) الأم للشافعي ٣/٥ الطبعة الأولى .
 (٤) المغني والشرح الكبير ٤٩١/٧ ، ٥٢٥/٩ طبعة هجر .

المبحث الثاني
في
الرضاع وأحكامه

وتحت مطالبان :

المطلب الأول

في

تعريف الرضاع وما يترتب عليه
من أحكام

تعريف الرضاع :-

لغة : رضع الصبي رضعاً ، من باب تعب في لغة نجد ورضع رضعاً من باب ضرب لغة لأهل تهامة ، وأهل مكة يتكلمون بها ، وبعضهم يقول: أصل المصدر من هذه اللغة (١) ، والمقصود من التعريف اللغوي المص للثدي أو نحوه .
وشرعاً : عرفه فقهاء الحنابلة بأنه : مص من دون الحولين لبناً ثاب عن حملٍ أو شربه أو نحوه . (٢)

والأصل في حكم الرضاع : الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب : فبقوله تعالى ﴿ وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ﴾ (٣) . فقد ذكرهن الله في جملة المحرمات .

وأما السنة : فما روت أم المؤمنين عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) (٤)

وأما الإجماع : فقد حكاه أكثر أهل العلم منهم ابن قدامة في كتابه المغني وغيره (٥) .

والحلال هو ما أحله الله في كتابه أو على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم والحرام ما حرمه كذلك ، والمسلم في جميع أمره عليه أن يلزم هدى ربه ، وأن يتبع ما أوحى الله إلى نبيه صلى الله عليه وسلم ،

(١) المصباح المنير للرافعي ص ٢٢٩

(٢) حاشية الروضة المربع للنجدي ٩٢/٧ .

(٣) سورة النساء آية (٢٢) .

(٤) ررواه البخاري في صحيح كتاب النكاح ٢٢٢/٢ ، ومسلم في كتاب الرضاع .

(٥) المغني لابن قدامة ٢٠٩/١١ طبعة هجر .

وأن يكون على علم بما يأخذ أو يدع حتى لا يضل أو يضل .
 فلا يقبل من المسلم الجهل بالحرام البين الوارد في كتاب الله أو سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ، ومن هذا الحرام الواضح ، المحرمات من النساء فقد بينها
 الله تعالى في ثلاث آيات جامعات من سورة النساء هي آية ٢٢، ٢٣، ٢٤ .

وجاءت السنة المشرقة لتوضيح ذلك وتفصيله .

إن الناس قد يعرفون ما حرم من النساء بسبب القرابة والمصاهرة ولكن
 يخفى على كثير منهم المحرمات من الرضاع .

فيخطئ البعض فيقتصرون المحرمات على الأم التي أرضعت والأخوات من
 الرضاعة ، إلزاماً بما جاء مجملاً في قول الله سبحانه وتعالى معطوفاً على ما قبلها
 من المحرمات : ﴿ وأمهاتكم الاتي أرضعنكم ، وأخواتكم من الرضاعة ﴾ (١) .

والكثير من الناس لا يعرف الأحكام الواردة بالسنة المطهرة في هذا المجال ،
 وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال (إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) (٢) وفي لفظ لمسلم (يحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب) (٣) .

وقد يترتب على عدم علم كثير من الناس بأحكام السنة في هذا المجال ،
 وأقوال الصحابة ، ترتب أن أساء البعض التطبيق ، فأعرض عن حلال للريبة أو
 وقع في حرام للجهل ، أو كتم دون علم شهادة الإرضاع فكانت النتائج خطيرة .

(١) الآية ٢٢ من سورة النساء

(٢) تقدم تخريجه ص ٥٧٢ .

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٢٧ .

والرضاع المحرم هو ماتوافر شروطه التي منها : -

الشرط الأول :

وجود خمس رضعات ، وهذا خلاف رأي فقيهنا ابن عباس رضي الله عنهما ، فإنه يقول ، يحرم الرضاع وإن قل عن خمس رضعات .
لكن سيتضح لنا من خلال الدراسة المقارنة للآراء أن الرأي الراجح أن الرضاع المحرم هو ماكان خمس رضعات لحديث عائشة رضي الله عنها قالت (أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ، فنسخ من ذلك خمس رضعات وصار إلى خمس رضعات معلومات يحرم من فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك)(١)

الشرط الثاني :

أن يكون الرضاع قبل استكمال الحولين لقوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ (٢).

وضابط الرضعة :

أنه متى امتص الثدي ثم قطع الإمتصاص لتنفس أو شبع أو ملالة أو انتقال من ثدي إلى آخر أو إلى امرأة أخرى أن ذلك رضعة رضعة ، فإن عاد فثنتان وهكذا لأن الشرع لم يحددها فيرجع فيهما إلى العرف سواء قطع الإمتصاص باختياره أو قطع عليه ، وسواء عاد إلى الإمتصاص قريباً أو بعيداً ، لأن الشارع لم يحدد الرضعة بزمان فكان القريب كالبعيد (٣) .

(١) رواه مسلم ١٠٧٥/٢

(٢) سورة التوبة آية ٢٢٢

(٣) حاشية النجدي على الروض المربع ٩٢/٧ ومابعدھا .

المطلب الثاني

في

مسائل ابن عباس في الرضاع

المسألة الأولى : إرضاع محرم إلا في الحولين :

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :

١- روى ابن حزم في كتابه المحلى قال : ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن سمع من ابن عباس يقول : لإرضاع بعد الفطام (١) .

٢- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو عبدالرحمن السلمي وأبو بكر بن الحارث الأصبهاني قالا أنا علي بن عمر الحارث ناعبدالله بن محمد بن عبدالملك عن ابن عباس رضي الله عنهم قال : كان يقول: لإرضاع بعد حولين كاملين (٢) .

٣- وروى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن ابن عيينه عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس يقول : لإرضاع إلا ماكان في الحولين (٣) .

٤- وروى أيضاً عبدالرزاق في مصنفه قال : عن الثوري عن عمرو بن دينار عن سمع ابن عباس يقول : لإرضاع بعد الفطام (٤) .

توثيق الروايات :

هذه الروايات صحيحة الأسانيد عن ابن عباس ورجال أسانيدھا على النحو التالي :

سند الرواية الأولى :

١- سفيان الثوري ثقة حافظ - تقدمت ترجمته في مسألة ١٧ الطلاق .

(١) المحلى لابن حزم ١٨/١٠

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٤٦٢/٧

(٣) مصنف عبدالرزاق ٤٦٥/٧ .

٢- عمرو بن دينار ثقة ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ١٩ الطلاق

سند الرواية الثانية :-

- ١- أبو عبدالرحمن السلمي ثقة ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ١١ الطلاق .
- ٢- أبو بكر بن عبدالرحمن بن البحارث بن هشام المخزومي - ثقة فقيه عابد -
التقريب ٢/٣٩٨ .
- ٣- علي بن عمر بن الحارث بن سهل الأنصاري صدوق له أوهام - التقريب
٢/٤١١ .
- ٤- عبدالله بن محمد بن عبدالملك بن مسلم الرقاش البصري - مقبول - التقريب
١/٤٤٧ .
- ٥- عثمان بن محمد بن ابراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن بن أبي شيبة ثقة
حافظ .
- ٦- طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيدالله التيمي المدني صدوق يخطئ -
التقريب ١/٢٨٠ .
- ٧- يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي يخطئ -
التقريب ٢/٢٨٤ .
- ٨ - ابن شهاب محمد بن مسلم بن عبدالله بن عبدالله الزهري كنيته أبوبكر
الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه - التقريب ٢/٢٠٧ .
- ٩- عبدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبدالله المدني ثقة فقيه ثبت
- التقريب ١/٥٢٥ .

باقي سند الرواية الثالثة :

- ١٠- ابن عيينه فقيه إمام حجة - تقدمت ترجمته مسألة ١٩ الطلاق .
- ١١- عمرو بن دينار ثقة ثبت تقدمت ترجمته مسألة ١٩ الطلاق .

باقي سند الرواية الرابعة :-

١- الثوري ثقة فقيه حافظ تقدمت ترجمته مسألة ١٧ الطلاق .

وبعد البحث في رجال الأسانيد كما تقدم يتبين لي أن أصح الروايات هي رواية ابن حزم ، لأن رجالها جميعاً ثقات ، وأما الجهالة التي عمن سمع من ابن عباس فقد فسرهما البيهقي وقال عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، فأصبح معلوماً ، فضلاً عن هذا فإن تعدد الطرق تجبر ضعف الحديث أو ضعف الأثر فيما لو كان ضعيفاً، والتي معنا وهي رواية ابن حزم ليست بضعيفة .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

انه لارضاع محرم إلا في الحولين قبل الفطام وأما بعده فلا تسري به الحرمة .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو قوله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ (١)

ووجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى جعل تمام الرضاع في الحولين فدل على أنه لاحكم لارضاع بعد الحولين .

ومن السنة : دليله أيضاً حديث : (لارضاع إلا ماكان في الحولين) .

وفي رواية (لارضاع إلا في الحولين في الصغر) (٢) .

(١) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٢) أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح أنظر عارضة الأحوذى ٩٧/٥ .

وجه الدلالة من الحديث :

حيث أخبر صلى الله عليه وسلم أن الرضاع المحرم لا يكون إلا في الحولين

في الصغر .

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

وافقه صاحبان من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وخالفه أبو حنيفة .
الحنفية :-

جاء في شرح فتح القدير : ثم مدة الرضاع التي إذا وقع الرضاع فيها تعلق به التحريم ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة رحمه الله ، وقالها - أبو يوسف ومحمد بن الحسن - سنتان (١) .

المالكية :

قال خليل في مختصره : وحصول لبن امرأة وإن ميتة أو صغيرة لجوفه بوجور أو سعوط أو حقنة تكون غذاء محرم إن حصل في الحولين أو بزيادة الشهرين (٢)، لأن الشهرين قريبان من السنتين ، وماقارب الشيء يعطى حكمه .
الشافعية :

جاء في تكملة المجموع شرح المذهب : ولا يثبت تحريم الرضاع فيما يرتضع بعد الحولين (٣) .

الحنابلة :

جاء في المغني : إذا ثبت هذا فإن من شرط تحريم الرضاع أن يكون في الحولين وهذا قول أكثر أهل العلم (٤) .
وذهب بعض المتأخرين منهم الإمام الشوكاني وغيره إلى ماذهب إليه ابن حزم في أن الرضاع تسرى به الحرمة حتى ولو كان المرتضع كبيراً (٥) .

-
- (١) شرح فتح القدير ٤٤١/٢
(٢) مختصر خليل - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٠٢/٢ ، ٥٠٢
(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٢١١/١٨
(٤) المغني لابن قدامة ٢١٩/١١ طبعة هجر
(٥) نيل الأوطار ١١٨/٧ ، ١١٩

مقارنة الآراء :

من العرض السابق لروايات المسألة ، ولأقوال الأئمة في من خالف ومن وافق ، يتضح لنا أن العلماء قد اختلفوا في المدة التي تسري فيها حرمة الرضاع على جملة أقوال أشهرها ثلاثة :-

أ- القول الأول :

لارضاع محرم إلا في الحولين وهذا هو رأي ابن عباس رضي اله عنهما وأكثر علماء الصحابة منهم عمر وعلى وابن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم عدا عائشة رضي الله عنهم أجمعين ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد ، ومن الحنفية أبو يوسف ومحمد إلا أن مالكا زاد الشهرين لأنهما قريبان من السنتين ، ومقارب الشيء يعطى حكمه .

ب - القول الثاني :

أن المدة المحرمة ثلاثون شهراً وهذا هو قول الإمام أبو حنيفة رحمه الله .

ج - القول الثالث :

يحرم الرضاع في كل حال ، حتى ولو كان الرضيع ذا لحية أي كبيراً ، وهذا قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعروة ابن الزبير وعطاء ابن أبي رباح ودادود الظاهري وابن حزم والشوكاني وغيرهم (١) .

الأدلة :-**أ- أدلة أصحاب القول الأول :-** إستدلوا بالكتاب والسنة :

- ١- فدليلهم من الكتاب قوله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ (٢) .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ١١٨/٧ ، ١١٩ ،

(٢) سورة البقرة آية (٢٢٢)

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى جعل تمام الرضاعة حولين ، فدل ذلك على أن مابعد الحولين لاحكم له .

٣- ودليلهم من السنة :

مارواه عمر وابن مسعود وابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (لارضاع إلا في الحولين في الصغر) وفي رواية (لارضاع إلا ما كان في الحولين) وفي أخرى (لارضاع بعد حولين كاملين) (١) .

وجه الدلالة من هذه الروايات :-

أنه صلى الله عليه وسلم قيد الرضاع المحرم بالحولين ، ولم يجعله مطلقاً في سائر الأعوام . فدل ذلك أنه لاحكم للرضاع بعد الحولين ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم (لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الفطام) (٢) .

٢- ودليلهم كذلك من السنة قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة في الحديث الذي ترويه هي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دخل عليها وعندها رجل (٣) فتغير وجه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله : إنه اخي من الرضاعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنظرن من إخوانكن ، فإنما الرضاعة من المجاعة) متفق عليه (٤) .

(١) أخرجه الدار قطني في كتاب الرضاع ، سنن الدار قطني ١٧٤/ عن عمر ١٧٣/٤ عن ابن مسعود وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢٥٦٢/٧

(٢) أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ، انظر عارضة الأحوذى ٩٧/٥

(٣) قيل أن اسمه أبي القعيس ، انظر المغني ٢١٨/١١ طبعة هجر .

(٤) أخرجه البخاري في الشهادة على الأنساب باب من قال الإرضاع بعد حولين كتاب النكاح صحيح البخاري ٢٢٢/٢ ١٢/٧ ، ومسلم في باب إنما الرضاعة من المجاعة من كتاب الرضاع . صحيح مسلم ١٠٧٨/٢

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم حصر الرضاع المحرم في حال المجاعة ، وهي حال الطفل في الحولين قبل قدرته على تناول الخبز ، كما ذكر بعض أهل العلم ، إذ أنه بعد الحولين يستطيع تناول الخبز فلا يكون في مجاعة ، بدليل المرأة التي زنت ثم تابت وطلبت منه صلى الله عليه وسلم إقامة الحد عليها ، فقال إذهبي حتى تضعي الحمل ، ثم أتته بعد ذلك ، فقال إذهبي حتى يطم ثم أتته بعد عامين وفي يده كسرة خبز ، فدل ذلك أنه بعد الحولين لا يكون به خوف المجاعة إذ يستطيع تناول الطعام وأكله .

المناقشة :-

يمكن أن يناقش الاستدلال بأن الحديث عام في كل حال من أحوال المجاعة فأين التخصيص بالعامين الأولى من حياة الرضيع .

الجواب :-

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه مخصص لقوله صلى الله عليه وسلم (الارضاع محرم إلا في الحولين) فدل ذلك على أن المجاعة المقصودة في الحديث هي ماكانت في الحولين ، وإلا فإن المجاعة تكون في كل مرحلة من حياة الناس .
 ٤- ودليلهم كذلك من السنة قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي روته أم سلمة أنه صلى الله عليه وسلم قال (لايحرم من الرضاع ، إلا ما فتق الأمعاء ، وكان قبل الفطام) أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (١) .

وجه الدلالة من الحديث :

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أن الرضاع الذي تحصل به الحرمة

(١) في باب ما جاء في ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين من باب

هو ما فتق الأمعاء أي شبع منه الطفل وكان قبل الفطام أي قبل إنتهاء الحولين، لأنها هي مدة الرضاع بدليل قوله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ .

ب- أدلة أصحاب القول الثاني :

إستدل الإمام ابوحنيفة على قوله أن الرضاع المحرم هو ما كان في الثلاثين شهراً.

إستدلوا بظاهر الكتاب :

١- في قوله تعالى ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ (١) .

وجه الدلالة من الآية :-

قال الكمال بن الهمام : ولأبي حنيفة رحمه الله هذه هذه الآية ووجهه أنه سبحانه وتعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة ، فكانت لكل واحد منهما بكاملهما كالأجل المضروب للدينين على شخصين ، بأن قال أجلت الدين الذي لي على فلان ، والدين الذي لي على فلان سنة ، فيفهم منه أن السنة بكاملها أجل لكل من الدينين (٢) .

المناقشة :-

ويناقش هذا الإستدلال بأنه تحكم في النص بلا دليل ، فالآية قد اشتملت على الحمل والفطام على اعتبار أقل الحمل ، فتبين لنا من الآية الأخرى أن الرضاع عامين بدليل قوله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ فبقي بعد ذلك من الثلاثين شهراً ستة أشهر هي للحمل،

(١) سورة الأحقاف آية (١٥)

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٤٢/٢ ، ٤٤٣

فكيف تحكم على الجنين وهو في بطن أمه وتدخل مدة الرضاع في مدة الحمل وتجعلها مدة واحدة ، رغم أن القرآن الكريم فصل مدة الرضاع وبينها بأنها عامان كاملان . فلا دليل على أن مدة الرضاع ثلاثون شهراً .

وجه الدلالة من الآية التي استدللتم بها لا يستقيم لمعارضته الصريحة لظاهر الكتاب ولأقوال الصحابة فقد روي عن علي وابن عباس أن الحمل الوارد في الآية هو حمل البطن ، لاحمل الرضاع ، لأن إستدللكم بالآية يوهم أن الحمل الوارد في الآية هو حمله في الحضن من أجل الإرضاع وهذا مردود ، بل الثابت عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الحمل الوارد في الآية هو حمل البطن لاحمل الأحضان الذي من أجل الإرضاع فهذا تحكم بلا دليل (١) .

ج - أدلة : أصحاب القول الثالث :-

إستدل اصحاب القول الثالث الذين قالوا : لاتحديد لمدة الرضاع فرضاع الكبير تسري به الحرمة ، وهم أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعطاء وداود الظاهري وابن حزم والشوكاني ومن وافقهم :

إستدلوا بالسنة :

- ١- وذلك من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت :
- جاءت سهلة بنت سهيل (٢) إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت :
- يا رسول الله إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم (وهو حليفه) .
- فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه (٣) تحرمي عليه ،

(١) انظر المغني لابن قدامة ٢٢٠/١١ طبعة هجر

(٢) سهلة بنت سهيل هي امرأة أبي حذيفة

(٣) قال القاضي لعلها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها . أنظر تعليق محمد فؤاد

ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة ، قالت : وكيف أرضعه ؟ وهو رجل كبير؟
فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال (قد علمت أنه كبير) .
وفي رواية : فرجعت فقالت إني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي
حذيفة(١) .

وجه الدلالة من هذا الحديث :-

قال أنه نص صريح في سريان حرمة الرضاع الكبير ، حيث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرشد امرأة أبي حذيفة إلى أن ترضع مولى أبي حذيفة، حتى يذهب الذي في نفس أبي حذيفة من دخول هذا الشاب على زوجته وهي من غير محارمه ، وبعد أن أرضعته ذهب ما في نفسه . فدل ذلك على أن إرضاع الكبير تسري به حرمة الرضاع . قال أبو محمد بن حزم : وكانت أم المؤمنين عائشة تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال (٢) .

المناقشة :-

نوقش هذا الاستدلال من حيث وجه الدلالة بأمرين :-

١- الأمر الأول:

أنه معارض لقوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ ولقوله صلى الله عليه وسلم (الارضاع محرم إلا في الحولين) وحديث (إنما الرضاعة من المجاعة) وهو متفق عليه هذا إذا قلنا أن حديث سهله عام وليس خاصاً بسالم مولى أبي حذيفة .

(١) رواه مسلم في صحيحه ١٠٧٦/٢ ، وأبو داود في سننه ٤٧٥/١ ، ٤٧٦ ، والإمام مالك في الموطأ ٦٠٥/٢ وأحمد في المسند ١٧٤/٦ ، ٢٠١ ، ٢٢٨ ،

(٢) المحلى لابن حزم ١٩/١٠ .

وبأنه معارض بالأحاديث الدالة على التحديد بالعامين . وقد سبقت .

٢- الأمر الثاني :

أن علماء الأمة ، ومنهم أمهات المؤمنين عدا السيدة عائشة ، قالوا : إن ذلك خاص بسالم مولى أبي حذيفة .

حتى أن أم المؤمنين أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أبين أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس ، حتى يرضع في المهد ، وقلن لعائشة : والله ماندرى لعلها رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس (١) .

ثم إن إرضاع الكبير يفضي إلى مباشرة الراضع للمرأة الأجنبية حال الرضاع ، والمباشرة في حد ذاتها حرام لمافيها من إثارة الشهوة ، فيفضي إلى الفساد .

الرأي الرابع :

بعد الدراسة السابقة لأقوال أهل العلم يتبين لي أن القول الرابع هو ماذهب إليه أصحاب القول الأول ، من أنه لارضاع محرم إلا ماكان في الحولين وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ومن وافقه ، وهذا الترجيح للأسباب الآتية:-

أولاً : قوة أدلتهم ورجاحتها ، وحسن وجه الدلالة منها .

ثانياً : أن دليل أصحاب القول الثاني قد نوقش بما يدفعه ويكفي في الرد عليه فهم الإمام علي رضي الله عنه وهو صحابي فقيه فقد فهم من الآية وحمله وفصالة ثلاثون شهراً أن المراد بالحمل في البطون لا على

(١) انظر المغني لابن قدامة ٢١٩/١١ ، ٢٢٠ طبعة هجر .

الأيدي (١) وخير مفسر به القرآن ، هو القرآن أو السنة أو قول الصحابي فهو أعرف بمدلول الآيات ومعانيها .

ثالثاً : أن دليل أصحاب القول الثالث وهو حديث سالم أجيب عنه : بأنه قضية عين لاعموم لها . وبعض العلماء قال : انه منسوخ .

رابعاً : القول بتحديد المدة فيه جمع بين الأدلة أما لو قلنا بأن مدة الرضاع لاتحديد لها فيقع التعارض بين الأحاديث ، لذا وجب الجمع بينها بحمل حديث سالم على أنه حادثة عين أو منسوخ (٢) واستدل على ذلك بأن قصة سالم كانت في أول الهجرة عند نزول قوله تعالى ﴿أدعوهم لأبائهم﴾ (٣) وقد ثبت إعتبار الصغر من حديث ابن عباس .

والله أعلم .

(١) ذلك أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ولدت امرأة في عهده لسته أشهر ، فأراد أن يقيم عليها الحد أي حد الزنا ، ذلك أن مدة الحمل في البطن تسعة أشهر ، فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا يأمر المؤمنين ، إني أرد عليك بكتاب الله تعالى ، فقال عثمان رضي الله عنه ، ويكتاب الله يا علي ؟ قال نعم : فقال عثمان وماهو ؟ قال علي : قال الله تعالى ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ وقال في آية أخرى ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ﴾ فإذا كانت مدة الرضاع حولين كاملين فهذا يعني أن مدة الحمل ستة أشهر . فأخذ بذلك عثمان رضي الله عنه ، ولم يقم الحد على المرأة . والله أعلم .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني .

(٣) سورة الأحزاب ، آية (٥) .

المسألة الثانية : إنتشار حرمة الرضاع ولو قل عن خمس

رضعات .

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :

١- روى البيهقي في سننه قال : أخبرنا ابو القاسم عبدالخالق بن علي المؤذن أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن نافع نا محمد بن إسماعيل نا أيوب بن سليمان حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة أن عبدالله بن عباس كان يقول : قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد قال ابن شهاب يقول : لارضاع بعد حولين كاملين كذا في هذه الرواية عن ابن عباس (١) .

٢- وروى مالك في الموطأ قال عن ثور بن زيد الديلي عن عبدالله بن عباس أنه كان يقول ما كان في الحولين، وإن كان مصة واحدة فهو يحرم (٢) .

٣- قال بن حزم في المحلى : وذهبت طائفة إلى التحريم بما قل أو كثر ولو بقطرة صح ذلك عن ابن عمر وعن ابن عباس في أحد قوليه (٣) .

توثيق الروايات :-

هذه الروايات صحيحة الأسانيد عن ابن عباس إلا الرواية الأولى لم أجد أبو القاسم عبدالخالق بن علي المؤذن ترجمة وهذا لا يعني ضعف السند لأنه قد يكون مترجم له في كتاب لم أطلع عليه .

أما بقية رجال الأسانيد فهم ثقات على النحو التالي :-

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٤٥٨/٧

(٢) موطأ مالك ٦٠١/٢

(٣) المحلى لابن حزم ١٢/١٠

سند الرواية الأولى :

- ١- أبو بكر محمد بن أحمد بن نافع العبدلي مشهور بكنيته صدوق -
التقريب ١٤٣/٢ .
- ٢- محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي أبو إسماعيل - ثقة حافظ -
التقريب ١٤٥/٢ .
- ٣- أيوب بن سليمان بن بلال القرشي المدني - أبو يحيى ثقة لينه الأزدي بلا
دليل - التقريب ٨٩/١ .
- ٤- أبوبكر من أويس - ثقة تقدمت ترجمته مسألة ١ الإيلاء .
- ٥- سليمان بن بلال التميمي مولاهم أبو محمد وأبو أيوب ثقة-التقريب ٢٨٦/١
- ٦- يونس بن يزيد الآيلي أبو يزيد مولى أبي سفيان - ثقة - التقريب ٢٨٦/٢
- ٧- ابن شهاب - فقيه حافظ تقدمت ترجمته مسألة ١ الرضاع .
- ٨- عبيدالله بن عبدالله بن عتبة ثقة فقيه ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ١
الرضاع .

باقي سند الرواية الثانية :

- ١- ثور بن زيد الديلي المدني ثقة - التقريب ١٢/١ .
- وعلى كل فالروايات صححها الإمام ابن حزم في كتاب المحلى حيث قال
مانصه : صح ذلك عن ابن عباس في أحد قوليه ، وماصححه ابن حزم فلا كلام
لنا معه ، لأنه من العلماء البارزين في التصحيح والتضعيف .

فقه هذه الآثار الروية عن ابن عباس:

دلت هذه الآثار الروية عن ابن عباس رضي الله عنهما على أن الرضاع
يحرم قليله وكثيره، فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب حتى وإن قل عن
خمس رضعات .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو عموم قوله تعالى ﴿وَأُمّهَاتُكُم اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرضاعة﴾ (١) .

وجه الدلالة من الآية :-

أن الله تبارك وتعالى أخبر أن من المحرمات على الرجل في النكاح الأمهات الآتي حصل منهن الرضاعة والأخوات من الرضاعة ، بدون تقييد لتلك الرضاعة بعدد معين : كرضعة أو رضعتين أو نحو ذلك.

ومن وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة على هذه المسألة :-

وافقه الحنفية والمالكية ورواية عند الحنابلة وخالفه الشافعية ورواية عند الحنابلة:-

الحنفية

جاء في فتح القدير : قليل الرضاع وكثيره سواء إذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم (٢) .

المالكية :

قال ابن رشد الجدل : ومذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه وهو قول أكثر أهل العلم أن قليل الرضاع وكثيره يحرم (٣) .

الشافعية

قال في تكملة المجموع : ولا يثبت تحريم الرضاع بما دون خمس رضعات (٤) .

(١) سورة النساء آية ٢٢

(٢) فتح القدير ٤٢٨/٢

(٣) المقدمات الممهدة لابن رشد الجد ٤٩٤/١

(٤) تكملة المجموع شرح المذهب ٢١٢/١٨ .

الحنبلة جاء في المغني عند قول الخرقى :

والرضاع الذي لا يشك في تحريمه أن يكون خمس رضعات فصاعداً -

قال ابن قدامه في هذه المسألة مسألتان :

إحداهما : أن الذي يتعلق به التحريم خمس رضعات فصاعداً . هذا الصحيح في المذهب .

وعن أحمد رواية ثانية : أن قليل الرضاع وكثيره يحرم (١).

مقارنة الآراء :-

بعد العرض السابق يتبين لنا أن للعلماء في عدد الرضعات التي يسري

بها التحريم خلافاً على قولين :-

أ- القول الأول :

لابن عباس رضي الله عنهما وهو قول على بن أبي طالب رضي الله عنه، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن ومكحول والزهري ومن الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك ومفاد هذا القول أن قليل الرضاع وكثيره تنتشر به الحرمة .

ب- القول الثاني :

لعائشة رضي الله عنها وابن مسعود وابن الزبير وعطاء ، وهو قول الشافعي وأحمد في رواية . ومفاد هذا القول أن الرضاع لا يحرم إلا إذا بلغ خمس رضعات .

الأدلة :-

أ- أدلة أصحاب القول الأول : إستدلوا بالكتاب والسنة والقياس :

١- فدلهم من الكتاب قوله تعالى :

﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ﴾ (٢)

(١) المغني لابن قدامه ٢٠٩/١ ، ٢١٠ طبعة هجر .

(٢) سورة النساء آية (٢٢) .

وجه الدلالة من الآية :

أن الله تبارك وتعالى أخبر أن مما يحرم من النساء الأمهات من الرضاعة والأخوات من الرضاعة ، ولم يقيد هذه الرضاعة بعدد معين فدل ذلك على أن قليل الرضاع وكثيره محرم .

المناقشة :

نوقش وجه الدلالة بأن هذا معارض للأحاديث الصحيحة التي تفيد أن المصّة والمصتان والإملاجة والإملاجتان لا تحرم ، وأن الذي يحرم هو خمس رضعات، ومنها حديث (لا تحرم المصّة ولا المصتان) وحديث أم الفضل بنت الحارث (١) قالت : قال نبي الله صلى الله عليه وسلم (لا يحرم الإملاجة ولا الإملاجتان) رواهما مسلم (٢) ومنها حديث أم المؤمنين عائشة (أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ، فنسخ من ذلك خمس وصار إلى خمس رضعات معلومات يحرم من ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك) رواه مسلم (٣).

٢- واستدلوا من السنة بحديثين :-

أ- الحديث الأول : مارواه ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) متفق عليه (٤) .

(١) أم الفضل بنت الحارث هي : لبابة بنت الحارث بن حزن بن بحير بن الهزم بن ربيعة بن هلال بن صعصفه ، قال ابن سعد أول امرأة آمنت بعد خديجة ماتت في خلافة عثمان ، الإصابة ٤٨٢/٤ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه كتاب الرضاع ١٠٧٢/٢ ، ١٠٧٥ .

(٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الرضاع ١٠٧٥/٢ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه كتاب النكاح ٢٢٢/٢ ومسلم في صحيحه كتاب الرضاع ١٠٦٨/٢ .

وجه الدلالة من الحديث :-

انه صلى الله عليه وسلم أخبر أن الرضاعة تحرم ما يحرمه النسب ، ولم يقيد الرضاعة بعدد معين فدل ذلك على أن قليل الرضاعة وكثيرها سواء في التحريم .

المناقشة :-

يناقش هذا الإستدلال بما نوقش به وجه الدلالة عن الدليل الأول في الآية القرآنية .

وبأن الحديث ورد لبيان حرمة الرضاع لا لبيان عدد ما يحرم من الرضاع .
ب- والحديث الثاني الذي استدلوا به على أن الرضاع يحرم قليله وكثيره ، هو ما رواه عقبة بن الحارث (١) ، أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب (٢) فجاءت أمة سوداء ، فقالت : لقد أرضعتكما فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال (كيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما) رواه البخاري (٣) .

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم بمجرد علمه بأن الأمة قد أرضعتهما ، أنكر صحت نكاحهما بالإستفهام الإنكاري (كيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما)

-
- (١) عقبة ابن الحارث هو : ابن عامر بن نوفل أبوسروعة المكي أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه بقي إلى مابعدالخمسين /الخلاصة للخزرجي ص ٢٦٨ .
- (٢) أم يحيى بنت أبي إهاب هي : غنيمة بنت أبي إهاب بن عريز وقال الدارقطني في المؤتلف والمختلف غير . أسد الغابة ، الجزء ٧ .
- (٣) رواه البخاري في صحيحه كتاب النكاح ٧٠/٣ وكتاب البيوع ١٣/٧ وقد زعم ابن قدامه في المغني أنه متفق عليه لكن ابن الحارث من افراد البخاري انظر المغني ٣١٠/١١ وانظر الجمع بين رجال الصحيحين ٢٨١/١ .

ولم يسأل عن عدد الرضعات ، فدل ذلك على أن قليل الرضاع وكثيره محرم.

المناقشة :-

ويناقش هذا بما نوقش به الدليلين السابقين ، بأنه معارض معارضة للأحاديث التي تنص صراحة على أن الحرمة لاتسري من الرضاع إذا كان أقل من خمس رضعات ، وهذه الأحاديث التي معنا محتملة ، فيحمل المحتمل على الصريح .

ج - ودليلهم من القياس :

قالوا : الرضاع لايعتبر فيه العدد ، لأنه فعل يتعلق به تحريم مؤبد قياساً على تحريم أمهات النساء ، فإن أمهات الزوجة سواء كانت واحده أو اثنتين أو ثلاث يحرمن على زوج إبنهن بغض النظر عن عددهن ، فبمجرد كونها أما لزوجته من أي جهة كانت من نسب أو رضاع من أب أو ام أو نحو ذلك فهي محرمة عليه (١) .

المناقشة :

ويمكن أن يناقش هذا الدليل من وجهين :-

الوجه الأول :

أنه قياس مع الفارق فليس التحريم بالرضاع كالتحريم بالنكاح، بدليل أن ام الزوجة ، إذا كان لم يدخل بالنبت ثم رغب في الأم فإنه يجوز له نكاحها، أما المحرمة بالرضاع فلا تجوز بأي حال.

الوجه الثاني :

لو صح هذا القياس ، لكان قياساً في مقابل النص ، فهو مردود ، لأنه لاجتهاد مع النص ، والنص يقول (لاتحرم الإملجة ولا الإملجتان ، ولا المصة

(١) المغني لابن قدامه بشيء من التصرف ٣١٠/١١

ولا المصتان وحديث أم المؤمنين عائشة في الخمس رضعات .
وبذلك فدليلكم من القياس أيضاً مردود لهذين الوجهين .

ب - أدلة أصحاب القول الثاني :-

إستدلوا بصريح السنة :

ومنها حديث أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : أنزل في القرآن (عشر رضعات معلومات يحرمن) فنسخ من ذلك خمس ، وصار إلى خمس رضعات معلومات يحرمن ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك (رواه مسلم (١) .

وجه الدلالة من هذا الحديث :-

أن أم المؤمنين عائشة تخبر أن القرآن الكريم نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن عشر رضعات يحرمن ، ثم نسخ من الرضعات فبقي خمس يحرمن ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر كذلك ، فدل على أنه لاغبرة بالرضاع إذا كان أقل من خمس رضعات ، لأن الحديث صريح في ذلك وقد جاء في شرح النووي على صحيح مسلم في تفسير قول عائشة رضي الله عنها (فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن) ، أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حتى إنه توفي وبعض الناس يقرأ ضمن خمس رضعات يظنها قرآناً لكونه لم يبلغه النسخ ، فلما بلغ الناس النسخ بعد ذلك رجعوا وأجمعوا على

(١) صحيح مسلم ١٠٧٥/٢ كما أخرجه أبو داود في السنن ٤٧٦/١ والترمذي في جامعة

عارضة الأحوذى ٩٢/٥ ، وابن ماجه في سننه ٦٢٥/١ والدار قطني في السنن ١٥٧/٢

والإمام مالك في الموطأ ٦٠٨/٢

أن هذا لا يتلى وليس بقرآن وأنه منسوخ تلاوة (١).

المناقشة :-

ناقش ابن الهمام الحنفي هذا الإستدلال فقال :

وهو لا يستقيم إلا على إرادة نسخ الكل وإلا لزم ضياع بعض القرآن الذي لم ينسخ ، لأن أم المؤمنين عائشة تقول (كان فيما أنزل) فهو إذا قرآن، فنسخ خمس رضعات تلاوةً وحكماً ، فأين تلاوة الخمس الباقيات ؟ هذا معنى كلام ابن الهمام رحمه الله . ثم قال ابن الهمام :

وهذا قول الروافض - يعني القول بأن القرآن لم يجمعه الصحابة كله - وإلا لوجب أن يتلى خمس رضعات ... الخ فدار الأمر بين الحكم بنسخ الكل لعدم التلاوة الآن ، فينبغي أن يوقف بثبوت الحرمة على خمس رضعات وعدمه فيثبت قول الروافض (ذهب كثير من القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يثبت الصحابة رضي الله عنهم) وإذا بطل التمسك به وإن كان إسناده صحيحاً لانقطاعه باطناً (٢) .

الجواب :

وأجيب عن هذا النقاش بجوابين :-

١- الجواب الأول :-

أن ما بقي من الخمس رضعات ، لم يضع ، بل كان مكتوباً في صحيفة كما تقول أم المؤمنين عائشة ، تحت سريرها فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول : تشاغلنا بموته ، فدخلت دواجن فأكلتها (٣) .

(١) انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٢٩/١٠

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفي ٤٣٩/٣ ، ٤٤٠ ،

(٣) النووي على مسلم ٢٩/١٠ .

٢- **الجواب الثاني** : أن النسخ ثلاثة أنواع :

النوع الأول : نسخ للحكم والتلاوة معاً كنسخ العشر رضعات .

النوع الثاني : نسخ للتلاوة دون الحكم ، كنسخ الخمس رضعات ، والشيخ والشيخة إذا زنيا

النوع الثالث : نسخ الحكم وبقاء التلاوة كآية المناجاة ، وآية الخمر عند التدرج في التحريم ونحو ذلك من الآيات .

فآية الخمس الرضعات هي من قبيل النوع الثاني الذي تنسخ تلاوته ويبقى حكمه (١).

٢- واستدلوا كذلك من السنة بحديث أم الفضل بنت الحارث قالت : قال نبي الله صلى الله عليه وسلم (لاتحرم الإملجة ، ولا الإملجتان) (٢)

وجه الدلالة من الحديث :

أنه صلى الله عليه وسلم نفى التحريم بالإملجة وهي المصة من الثدي كما فسرهما شراح الحديث (٣) . فدل ذلك على أن قليل الرضاع لا يحرم ما لم يبلغ خمس رضعات كما في حديث عائشة .

المناقشة :

ناقش ابن الهمام هذا الاستدلال وقال :-

وهذا لا يصلح لمذهب من قال بالخمس رضعات ، إذ مذهب من قال بالخمس رضعات هو خمس رضعات مشبعات ، والإملجة والإملجتان

(١) انظر النووي على مسلم ٢٩/١٠

(٢) رواه مسلم في صحيحه ١٠٧٢/٢ - ١٠٧٥

(٣) النووي على مسلم ٢٩/١٠

بل والخمس إملاجات لاتشبع (١) .

الجواب :-

ويجاب هذا النقاش بأن مدار الخلاف ليس في ما يجتهده صاحب المذهب من كونه خمس رضعات مشبعات أو غير مشبعات بل الخلاف مداره على نص الحديث الذي روته أم المؤمنين عائشة من أن الرضاع المحرم هو خمس رضعات بغض النظر عن كونه مشبعة أو غير مشبعة.

الرأي الراجح :-

الذي يترجح عندي بعد العرض السابق هو القول الثاني الذي قالت به أم المؤمنين عائشة وابن مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم أجمعين ، وقال به عطاء والشافعي وأحمد في رواية من أن الرضاع لا يحرم إلا إذا بلغ خمس رضعات وذلك للمرجحات التالية :

- ١- قوة أدلتهم من حيث وجه الدلالة .
- ٢- سلامتها من المناقشات الصحيحة .
- ٣- أن في القول بذلك توسيع للمسلمين في أمر تعم به البلوى وفي ذلك تحقيق لمقصد من مقاصد الشريعة .
- ٤- أن عموم الآية التي استدل بها أصحاب القول الأول ، خصصها حديث أم المؤمنين عائشة الذي نص صراحة على أن الرضاع لا بد أن يكون خمس رضعات فما فوق حتى يحصل به التحريم .
- ٥- أن في القول بخمس رضعات حملاً للمفهوم على الصريح ، إذ هم أخذوا بمفهوم الآية ، ومفهوم الحديث ، وحديثنا صريح في موضع النزاع (٢) .
والله أعلم . ،،،

(١) شرح فتح القدير ٢/٤٣٩ .

(٢) النووي على مسلم ٢٩/١٠ وما بعدها .

المسألة الثالثة : إنتشار حرمة الرضاع بلبن الفضل :

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

- ١- روى أبو محمد بن حزم في كتابه المحلى قال : ومن طريق أبي عبيد نا عبدالرحمن بن مهدي عن مالك بن انس بن شهاب عن عمرو بن الشريد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت إحداهما جارية والأخرى غلاماً أيحل أن يتناكحا ؟ فقال ابن عباس لا اللقاح واحد (١) .
- ٢- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق نا ابو العباس محمد بن يعقوب نا الربيع بن سليمان نا الشافعي أنبأ مالك (ح وأخبرنا) أبو الحسين بن الفضل القطان ببغداد نا عبدالله بن جعفر بن درستويه نا يعقوب بن سفيان نا ابن قعنب وابن بكير وأبو الوليد عن مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد أن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما سئل عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت إحداهما غلاماً وأرضعت الأخرى جارية فليل : أيتزوج الغلام الجارية ؟ فقال لا اللقاح واحد (٢) .
- ٢- وروى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد قال : سئل ابن عباس عن رجل تزوج امرأتين فأرضعت الواحدة جارية ، وأرضعت الأخرى غلاماً ، هل ييتزوج الغلام الجارية ؟ فقال لا اللقاح واحد ، لاتحل له (٢)

(١) المحلى لابن حزم ٤/١٠

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٤٥٢/٧

(٣) مصنف عبدالرزاق ٤٧٤/٧

توثيق الروايات :-

هذه الروايات أسانيدھا صحيحة عن ابن عباس ويكفيھا في ذلك إلتقاؤها في الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة الذي قال فيه الإمام البخاري رحمه الله ، أصح الأسانيد كلها اسناد مالك عن نافع عن ابن عمر . وإليك ترجمة موجزة لرجال هذه الأسانيد :

سند الرواية الأولى :

- ١- أبو عبيد القاسم بن سلام ثقة فاضل مصنف - تقدمت ترجمته مسألة ١١ الطلاق .
- ٢- عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاھم أبو سعيد البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث - التقريب ٤٩٩/١ .
- ٣- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي أبو عبدالله إمام دار الهجرة ، قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر - التقريب ٢٢٣/٢ .
- ٤- ابن شهاب فقيه حافظ - تقدمت ترجمته مسألة ١ الرضاع .
- ٥- عمرو بن الشريد الثقفي أبو الوليد الطائفي ثقة - التقريب ٧٢/٢ .

باقی سند الرواية الثانية :

- ١- أبو زكريا بن أبي اسحاق المزكي - لم أجده .
- ٢- أبو العباس محمد بن يعقوب - صدوق - تقدمت ترجمته مسألة ٢٣ الطلاق .
- ٣- الربيع بن سليمان - ثقة تقدمت ترجمته مسألة مسألة ١٨ الطلاق
- ٤- الشافعي فقيه ثقة تقدمت ترجمته مسألة ٢٣ الطلاق.
- ٥- أبو الحسين بن الفضل القطان زيد بن الحباب العلكي صدوق - التقريب ٢٧٣/١ .

٦- عبدالله ابن جعفر ابن درستويه الرقي القرشي مولا هم ثقة تغير بآخره التقريب

- ٤٠٦/١ .

باقي سند الرواية الثالثة :-

١- يعقوب بن سفيان الفارس أبو يوسف العنسوي ثقة حافظ التقريب ٢٧٥/٢ .

٢- إبن قعنب عبدالله بن مسلمة بن قعنب القنعبي الحارثي ثقة عابد - التقريب

٤٥١/١ .

٣- ابن بكير يحيى بن عبدالله بن بكر المخزومي مولا هم ثقة - التقريب ٢٥١/٢ .

٤- ابو الوليد هشام بن عبدالملك الباهلي ثقة ثبت تقدمت ترجمته مسألة ٦

الإيلاء .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :

أن اللبن الذي تتج عن وطء الزوج لامرأة ما بالنكاح الصحيح تنتشر به حرمة الرضاع ، لأن اللقاح واحد فيما لو كان له عدد من النسوة .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لما سألته عن عمها أفلح حين قال لها: أتحتجبين مني وأنا عمك . فقالت : كيف ذلك ؟ فقال : أرضعتك امرأة أخي بلبن أخي فقال صلى الله عليه وسلم (صدق أفلح إذذني له) متفق عليه (١) ولفظه للبخاري .

(١) صحيح البخاري وأفلح هو مولى أبي أيوب الأنصاري أبو عبدالرحمن وقيل أبوكثير -

وجه الدلالة من الحديث :-

أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر عائشة أن تأذن لعمها أفلح الذي انتشر حرمه الرضاع له عن طريق أخيه الذي أرضعت زوجته أم المؤمنين عائشة فسرت الحرمة بذلك .

من وافقه في هذه المسألة من الأئمة الأربعة :-**وافقه الجمهور بالإجماع :-****الحنفية :**

جاء في شرح فتح القدير : ولبن الفحل يتعلق به التحريم، وهو أن ترضع المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى آبائه وأبنائه منها أو من غيرها ويصير الزوج الذي نزل لها منه اللبن أباً للمرتضعة (١) .

المالكية :

جاء في الشرح الكبير : وقال عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فأماك من الرضاع من أرضعتك أو أرضعت من له عليك ولادة وأمهاتها وأختك من رضعت معك على امرأة وكل بنت ولدتها مرضعتك فحلها المنسوب إليه ذلك اللبن (٢) .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع : وإن كان لرجل خمس أمهات أولاد فثار لهن منه لبن فارتضع صبي من كل واحدة منهن رضعة ففيه وجهان:

أحدهما : أنه لا يصير المولى أباً للصبي لأنه رضاع لم تثبت به الأمومة فلم تثبت به الأبوة .

والثاني : أنه يصير المولى أباً للصبي وهو الصحيح لأنه إرتضع من لبن خمس رضعات فصار إبناً له (٣) .

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٤٨/٣

(٢) الشرح الكبير للدردير ٥٠٤/٢

(٣) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٢٨/١٨

الحنابلة :

جاء في كشف القناع : وإنما تثبت ابوة الواطيء للطفل وفروعها إذا كان يلحقه نسب الحمل لأن اللبن الذي ثاب للمرأة مخلوق من مائه وماء المرأة فنشر التحريم إليهما ونشر الحرمة إلى الرجل وأقاربه وهو الذي يسمى لبن الفحل . لقوله صلى اله عليه وسلم لعائشة لما سألته عن عمها أفلح حين قال لها : أتحتجبين مني وأنا عمك فقالت: كيف ذلك ، فقال : ارضعتك امرأة أخي بلبن أخي فقال صلى الله عليه وسلم (صدق افلح إذني له) متفق عليه ولفظه للبخاري . وسئل ابن عباس عن رجل له جاريتان فأرضعت إحداهما جارية والأخرى غلاماً أيحل للغلام أن يتزوج الجارية فقال (لا اللقاح واحد) رواه مالك والترمذي وقال هذا تفسير لبن الفحل (١) .

(١) كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي ٤٤٣/٥

المسألة الرابعة : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

أولاً :- روايات المسألة :-

- ١- روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن الثوري عن جابر عن عكرمة عن ابن عباس أنه كره العمة والخالة من الرضاعة (١).
- ٢- وروى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : حدثنا حميد بن عبدالرحمن عن حسن عن عبدالأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب (٢).
- ٣- وروى عبدالرزاق أيضاً في مصنفه قال : عن إسرائيل بن يونس عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (٢) .

توثيق الروايات :-

أسانيد هذه الروايات عن ابن عباس رجالها ثقات وهم على النحو التالي:-

سند الرواية الأولى :

- ١- الثوري ثقة فقيه حافظ - تقدمت ترجمته مسألة ١٧ الطلاق
- ٢- جابر أبو الشعثاء ثقة فقيه - تقدمت ترجمته مسألة ١١ الطلاق
- ٣- عكرمة ثقة ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ١٤ الطلاق

سند الرواية الثانية :

- ١- حميد بن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن الرواس أبو عوف - ثقة -

التقريب ٢٠٣/١

-
- | | |
|-----|------------------------|
| (١) | مصنف عبدالرزاق ٢٦٢/٦ |
| (٢) | مصنف بن أبي شيبة ٥٤٩/٢ |
| (٣) | مصنف عبدالرزاق ٤٧٦/٧ |

٢- حسن بن أبي الحسن البصري - يسار الأنصاري مولا هم - ثقة فقيه فاضل

مشهور - التقريب ١٦٥/١ .

٣- عبدالأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي - صدوق بهم - التقريب ٤٦٤/١

٤- سعيد ابن جبير ثقة ثبت فقيه - تقدمت ترجمته مسألة ١٥ الطلاق

باقي سند الرواية الثالثة :

١- إسرائيل بن يونس بن إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف ثقة تكلم فيه بلا

حجة - التقريب ٦٤/١

٢- سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو الغيرة صدوق

التقريب ٢٢٢/١

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :

أن حرمة الرضاع في النكاح تسري مسرى حرمة النسب من قبل الرجال ،
ومن قبل النساء .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

هو حديث (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) متفق عليه (١)

من وافقه من الأئمة الأربعة في هذه المسألة :-

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

للحديث الذي رويناه وهو بهذا اللفظ (٢) .

(١) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب النكاح ٢٢٢/٢ ، ومسلم في صحيحه كتاب الرضاع

١٠٦٨/٢ .

(٢) شرح فتح القدير ٤٤٦/٢ .

المالكية :

قال خليل : حصول لبن امرأة وإن ميتة وصغيرة بوجور أو سعوط أو حقنة تكون غذاء محرم إن حصل في الحولين أو بزيادة شهرين ما حرمه النسب (١) .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع : وتنتشر حرمة الرضاع من الولد إلى أمهاته وأبائه وإخوته وإخواته . ولا يحرم على المرضعة أن تتزوج بأبي الطفل ولا بأخيه ولا يحرم على زوج المرضعة الذي ثار اللبن على ولده أن يتزوج بأم الطفل ولا بأخته لقوله صلى الله عليه وسلم (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) وحرمة النسب في الولد تنتشر إلى أولاده ولا تنتشر إلى أمهاته وآبائه ، ولا إلى إخوته فكذلك الرضاع (٢) .

الحنابلة :

جاء في المغني : الأصل في التحريم بالرضاع الكتاب والسنة والإجماع ثم ساق أدلة الكتاب وأدلة السنة ومنها حديث (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ثم قال وأجمع علماء الأمة على التحريم بالرضاع . إذا ثبت هذا فإن تحريم الأم والأخت ثبت بنص الكتاب وتحريم البنت ثبت بالتنبيه فإنه إذا حرمت الأخت فالبنت أولى ، وسائر المحرمات ثبت تحريمهن بالسنة ، وثبت المحرمية لأنها فرع على التحريم إذا كان بسبب مباح (٣) .

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٠٢/٢ ، ٥٠٣ ،

(٢) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٠٧/١٨ ، ٢٠٨ ،

(٣) المغني لابن قدامة ٢٠٩/١١

المسألة الخامسة: ثبوت الرضاع ولو بشهادة امرأة واحدة

أولاً : الروايات عن ابن عباس :

١- روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن معمر عن قتادة عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال : شهادة المرأة الواحدة جائزة في الرضاع ، إذا كانت مرضعة ، وتستحلف مع شهادتها ، قال : وجاء ابن عباس رجل فقال : زعمت فلانة أنها أرضعتني وامراتي ، وهي كاذبة فقال ابن عباس : انظروا فإن كانت كاذبة فسيصيبها بلاء ، قال : : فلم يحل الحول حتى برص ثديها (١) .

٢- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنبأ أبو بكر بن محمود العسكري ثنا عيسى بن غيلان ثنا حاضر بن مطهر ثنا ابو عبيدة مجاعة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن امرأة شهدت أنها أرضعت امرأة وزوجها فقال استحلفها عند المقام فإنها إن كتانت كاذبة لم يحل عليها الحول حتى يبيض ثديها فاستحلفت فحلفت فلم يحل عليها الحول حتى أبيض ثديها (٢) .

٣- وروى ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق قتادة عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس قال : تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع (٣) .

(١) مصنف عبدالرزاق ٤٨٢/٧ ، ٤٨٢ ،

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ١٧٧/١٠

(٣) المحلى لابن حزم ٤٠٢/٩

توثيق الروايات :

هذه الروايات بعض رواتها لم أجد لهم ترجمة ولا يعني هذا تضعيفهم، إذ قد يكون قد ترجم لهم في كتب لم أطلع عليها وأما بقية الأسانيد فرجالها كلهم ثقات إلا رواية واحدة فيها راو مجهول هو : حاضر بن مطهر بن آدم المروزي وهم على النحو التالي : -

سند الرواية الأولى :

- ١- معمر ثقة فاضل - تقدمت ترجمته في مسألة ١٢ الطلاق
- ٢- قتادة ثقة ثبت - تقدمت ترجمته في مسألة ١٤ الطلاق
- ٣- جابر أبو الشعثاء فقيه - تقدمت ترجمته في مسألة ١١ الطلاق

سند الرواية الثانية :-

- ١- علي ابن أحمد ابن عبدان لم أجد له ترجمة .
- ٢- أبو بكر ابن محموية العسكري لم أجد له ترجمة .
- ٣- عيسى ابن غيلان لم أجد له ترجمة
- ٤- حاضر ابن مطهر ابن آدم المروزي مجهول - المغني في الضعفاء للذهبي ٢١٧/١
- ٥- أبو عبيدة مجاعة لم أجد له ترجمة .

وأما الرواية الثالثة فرجالها رجال سند الرواية الأولى .

فقه هذه الآثار المروية عن ابن عباس :-

أن دعوى الإرضاع تثبت ولو بشهادة امرأة واحدة وذلك للإحتياط .

دليل ابن عباس :

ماروى عقبة بن الحارث قال : تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب فجاءت أمة سوداء فقالت: قد أرضعتكما ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال (وكيف وقد زعمت ذلك) (١) وفي لفظ رواه النسائي (فأتيته من قبل وجهه فقلت : إنها كاذبة، قال كيف وقد زعمت أنها أرضعتكما إخل سبيلها .

(١) البخاري كتاب النكاح باب شهادة المرضعة ١٢/٧ ، ٧٠/٢

وجه الدلالة :

أن هذا يدل على الإكتفاء بالمرأة الواحدة في إثبات الرضاع
من واقفه ومن خالفه من الأئمة الأربعة : -

وافقه الحنابلة والشافعية إذا كانت الشاهدة مرضعة ولم تطلب أجراً ،

وخالفه الحنفية والمالكية .

الحنفية:

جاء في شرح فتح القدير : ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات

وإنما تثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين (١) .

المالكية :

جاء في الشرح الكبير : ويثبت الرضاع برجل وامرأة أي مع امرأة

وبامرأتين إن فشا ذلك منهما قبل العقد - ثم قال صاحب الحاشية - وحاصل

ما في المقام ان المدونة ذكرت عن ابن القاسم أن المرأتين لا تقبل شهادتهما بالرضاع

إلا مع الفشو كما درج عليه المصنف، وقال سحنون لا يشترط في قبول شهادتهما

الفشو إذا كانتا عدلتين (٢) .

الشافعية:

جاء في المنهاج نويثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة،

والإقرار به شرطه رجلان وتقبل شهادة المرضعة إن لم تطلب أجرة (٣) .

الحنابلة :

جاء الخرقى وإذا شهدت امرأة واحدة على الرضاع حرم النكاح إذا كانت

مرضعة وقد روى عن أبي عبدالله رحمه الله رواية أخرى : إن كانت مرضية

استحلقت ، فإن كانت كاذبة لم يحل الحول حتى يبيض ثديها ، وذهب في ذلك

إلى قول ابن عباس رضي الله عنهما (٤).

(١) شرح فتح القدير ٤٦١/٢ .

(٢) الشرح الكبير ٥٠٧/٢ .

(٣) متن المنهاج ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني ٤٢٤/٢ .

(٤) المغني لابن قدامة ٢٤٠/١١ طبعة هجر .

المبحث الثالث
في
النفقة وأحكامها

وتحتة مطالبان :

المطلب الأول
في
تعريف النفقة وبيان مشروعيتها نفقة
الزوجة

تعريف النفقة :**النفقة في اللغة :**

كما قال ابن منظور : أصلها من نفق الفرس والدابة وسائر البهائم ، ينفق نفوقاً مات ، ونفق البيع نفاقاً راج ، ونفقت السلعة نفاقاً - بالفتح - غلت ورغب فيها ، والنفقة : ما أنفق والجمع نفاق ، والنفاق بالكسر جمع النفقة من الدراهم ، والنفقة ما أنفقت على العيال وعلى نفسك ، والنفقة بضم النون ، والنفاقاء حجر الضب، واليربوع خرج من حجره فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النفاقاء برأسه فخرج (١)(٢) .

وعرفها الفقهاء رحمهم الله :**أ- الحنفية :**

النفقة : الإدرار على الشيء بما فيه بقاءه (٣) .

ب- المالكية :

النفقة : هي ما به قوام معتاد حال الآدمية دون سرف - قال عيش - فخرج به ما به قوام الآدمي غير المعتاد ، ويخرج به قوام المعتاد غير الآدمي ، وما به قوام معتاد حال الآدمي وهو سرف ، فلا يسمى شيئاً من ذلك نفقة شرعاً (٤) .

(١) لسان العرب لابن منظور ٢٥٨/١٠

(٢) معجم متن اللغة ٢٥٠/٥

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٢١/٢ ، وحاشية ابن عابدين ٥٧٢/٣

(٤) شرح منح الجليل ٢٤٠/٢ .

ج- الشافعية : الإنفاق هو : الإخراج ، ولا يستعمل إلا في الخير (١) .

د - الحنابلة :

النفقة : كفاية من يموه خبزاً وإداماً وكسوة ومسكناً وتوابعها كثمن الماء والمشط والسترة والدهن والمصباح والغطاء (٢) .

مشروعية نفقة الزوجة :

نفقة الزوجة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع .

أ- أما الكتاب :

فقوله تعالى ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله لايكلف الله نفساً إلا ما آتاهها ﴾ (٣) .

ومعنى (قدر عليه) أي : ضيق عليه . ومنه قوله تعالى ﴿ يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ﴾ (٤) أي يوسع لمن يشاء ، ويضيق على من يشاء وقال تعالى ﴿ قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيماهم ﴾ (٥) وقوله تعالى ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ (٦) .

ب - وأما السنة :

فما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال : (إتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم ، اخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله) ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف (رواه مسلم وأبو داود والترمذي (٧) بإسناد عن عمر بن الأحوص (٨) .

- | | |
|---|-----------------------------|
| (١) مغني المحتاج ٤٢٥/٢ | (٢) كشف القناع ٢٧٥/٥ |
| (٣) سورة الطلاق آية (٧) | (٤) سورة الرعد آية (٢٦) . |
| (٥) سورة الأحزاب (٥٠) . | (٦) سورة البقرة آية (٢٢٣) . |
| (٧) صحيح مسلم ٨٨٦/٢ - ٨٩٢ ، وأبو داود ٤٤١/٢ - ٤٤٣ ، والترمذي حاشية الأحوذ ١١١/٥ . | |
| (٨) عمرو بن الأحوص : ابن جعفر ابن كلاب الحبشي قال ابن عبد البر اختلف في نسبة فقيل ابن كلاب ، وقيل هو أنصاري ، له صحبة وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع . | أسد الغابة ١٨٩/٤ . |

وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال : (ألا إن لكم على نسائكم حقاً ، ولنسائكم عليكم حقاً ، فأما حقكم على نسائكم ، فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ، لا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن) (١) . وقال هذا حديث حسن صحيح .

وجاءت هند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله : إن ابا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي فقال (خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف) متفق عليه (٢) وفيه دلالة على وجوب النفقة لها على زوجها ، وأن ذلك مقدر بكفايتها ، وأن نفقة ولده عليه دونها مقدر بكفايتهم ، وأن ذلك بالمعروف ، وأن تأخذ ذلك بنفسها من غير علمه إذا لم يعطها إياه .

ج- وأما الإجماع :

فاتفق أهل العلم كما حكى ذلك صاحب المغني على وجوب نفقات الزوجات على أزواجهن إذا كانوا بالغين إلا أن الناشر منهن . وعزاه إلى ابن المنذر وغيره ، ثم قال : وفيه ضرب من العبرة ، وهو أن المرأة محبوسة على الزوج ، يمنعها من التصرف والإكتساب ، فلا بد أن ينفق عليها ، كالعبد مع سيده (٢) وتشبيه لها بالعبد ليس من باب الملك ، بل من باب وجوب النفقة فكما أنها تجب على الرقيق المملوك ، فإنها تجب على الزوجة لاشتراكها في بذل المنفعة للمنفق .

والله أعلم .

(١) الترمذي ومعه تحفة الأحوذى ١١١/٥ .
(٢) أخرجه البخاري في كتاب النفقات من صحيحه ١٠٢/٢ ، ومسلم في كتاب الأقضية من صحيحه ١٣٢٨/٢

(٢) المغني لابن قدامة ٢٤٨/١١ طبعة هجر .

المطلب الثاني
في
مسائل ابن عباس في النفقة

المسألة الأولى : ليس للمطلقة ثلاثاً نفقة .**أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-**

- ١- روى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي قالنا نا أبو العباس محمد بن يعقوب نا أبو عتبة نا بقية نا حبيب بن صالح حدثني محمد بن عباد المكي قال كنت جالساً عند ابن عباس رضي الله عنهما إذ سأله رجل هل للمطلقة ثلاثاً نفقة فقلت ليس لها نفقة فقال ابن عباس أصبت يا بن أخي أنا معك (١) .
- ٢- وقال صاحب المغني : والرواية الثانية : يعني عن الإمام أحمد - لاسكني لها ولا نفقة وهي ظاهر المذهب وقول علي وابن عباس وجابر وعطاء... الخ (٢)

ثوثيق الروايات :-

- هذه الرواية تفرد بإخراجها البيهقي في سننه الكبرى ، وإسناد هذه الرواية فيها ضعف للجهالة في بعضهم ، والكلام في بعضهم الآخر ، وهم على النحو التالي:-
- ١- أبو عبدالله الحافظ : ثقة حافظ تقدمت ترجمته مسألة ١٥ الطلاق .
 - ٢- أحمد بن الحسين القاضي أبو العباس النهاوندي كان في عصر الدارقطني ميزان الاعتدال للذهبي ٩٣/١ .
 - ٣- أبو العباس محمد بن يعقوب صدوق تقدمت ترجمته مسألة ٢٣ الطلاق .
 - ٤- أبو عتبة أحمد بن الفرغ الحمصي روى عن بقية قال بن عدي لا يحتج به- المغني في الضعفاء للذهبي ٩٥/١ .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٤٧٥/٧

(٢) المغني لابن قدامة ٤٠٢/١١ طبعة هجر .

٥- بقية - صدوق كثير التدليس عن الضعفاء تقدمت ترجمته مسألة ١٧
الطلاق .

٦- حبيب بن صالح أو ابن أبي موسى الطائي الحمصي ثقة - التقريب
١٥٠/١ .

٧- محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعة بن أمية بن عمرو المخزومي المكي ثقة -
التقريب ٧٤/٢ .

فهذا الأثر يعتبر ضعيفاً كما تقدم ويرجع سبب ضعفه إلى الطعن في الراويين ، أبي عتبة وبقية ، فقد قال الذهبي عن أبي عتبة ، قال ابن عدي لا يحتج به ، وأما بقية ، فهو مدلس عن الضعفاء . أما ما ذكره صاحب المغني فلا يرفع هذا الضعف لأنه لم يذكر رجال إسناده ، فهو بذلك أثراً مقطوع أي لا سند له . ولكن هذا لا يمنع أن تكون هذه الرواية من فقه العلم تبعاً لما جاء في خطة فقه الأعلام التي أقرها مجلس القسم ومجلس الكلية .

فقه هذه الرواية عن ابن عباس :

يستفاد من هذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة ولا سكنى .

دليل ابن عباس على هذه المسألة :-

الحديث الذي روته فاطمة بنت قيس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، قالت (طلقها زوجها البتة وهو غائب ، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته ، فقال : والله مالك علينا من شيء .

فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : (ليس لك علي

نفقة ولاسكنى) فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك متفق عليه ، واللفظ لمسلم (١).

من وافقه ومن خالفه من الأئمة الأربعة :-

خالفه الحنفية مطلقاً ووافقه المالكية والشافعية والحنابلة في ظاهر المذهب .

الحنفية :

جاء في شرح فتح القدير : وإذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعيّاً كان الطلاق أو بائناً (٢) .

المالكية :

جاء في الشرح الكبير : وكذا الرجعية لاتسقط نفقتها لأنه ليس له منعها من الخروج ، أو بانت بخلع أو بتات فتسقط نفقتها أي إن لم تحمل ، فإن حملت فلها النفقة أي الحامل نفقة الحمل (٣) .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع : إذا طلق امرأته بعد الدخول طلاقاً رجعيّاً وجب لها السكنى والنفقة في العدة ، لأن الزوجة باقية فإن طلقها طلاقاً بائناً وجب لها السكنى في العدة حائلاً كانت أو حاملاً وأما النفقة فإنها إن كانت حائلاً لم تجب وإن كانت حاملاً وجبت (٤) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه من كتاب الطلاق ١١١٧/٢ وأبو داود في سننه ٥٣٢/١ والترمذي في جامعه انظر عارضة الأحوذى ٧٣/٥ ، والنسائي في سننه انظر المجتبى ٦٢/٦ والإمام مالك في موطأه من كتاب الطلاق ٥٨١/٢ وقال صاحب المغني متفق عليه ، ولم أجده بهذا النص عند البخاري، انظر المغني ٤٠٣/١١

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٠٣/٤

(٣) الشرح الكبير للدردير ٥١٤/٢ ، ٥١٥

(٤) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٧٦/١٨

الحنابلة :

قال صاحب المغني : وجملة الأمر : أن الرجل إذا طلق امرأته طلاقاً بائناً ،
فإذا أن يكون ثلاثاً أو بخلع أو بانت بفسخ وكانت الثانية لاسكنى لها ولا نفقة
وهي ظاهر المذهب وقول على وابن عباس وجابر وعطاء وطاوس والحسن (١) .

وبعد :-

فمن العرض السابق لأقوال الفقهاء يتبين لنا أن الرجل إذا طلق امرأته
طلاقاً ثلاثاً هل لها النفقة والسكنى أم ليس لها ذلك على ثلاثة أقوال :-
أ- القول الأول : هو قول ابن عباس أنه لانفقة لها ولا سكنى ووافقه المالكية .
ب- القول الثاني : للحنفية أن لها النفقة والسكنى .
ج- القول الثالث : أن لها النفقة ولا سكنى لها وهو قول الشافعي والحنابلة .

الأدلة : - استدلال أصحاب القول الأول .**استدلوا بالسنة :**

١- ومن ذلك حديث فاطمة بنت قيس قالت : أن زوجها طلقها البتة وهو
غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير فتسخطته ، فقال : والله مالك علينا من
شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال (ليس
عليه نفقة ولا سكنى) . فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك (٢) .

(١) المغني لابن قدامة ٤٠٢/١١ ، ٤٠٢ ،

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه من كتاب الطلاق ١١١٧/٢ وأبو داود في سننه ٥٣٢/١

والترمذي في جامعه انظر عارضة الأحوزي ٧٣/٥ ، والنسائي في سننه انظر المجتبى

٦٢/٦ ومالك في الموطأ ٥٨١/٢ .

وجه الدلالة من الحديث :-

أن الرسول صلى الله عليه وسلم حينما أخبرته فاطمة بنت قيس بحالها وأنها مبتوتة قال : (ليس لك عليه نفقة ولا سكنى) وهذا صريح في أن المطلقة البائن ليس لها نفقة على زوجها ولا سكنى بنص هذا الحديث ما لم تكن حاملاً فلها النفقة لقوله تعالى ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ (١) .

الناقشة :-

ناقش الحنفية هذا الحديث من وجهين :-

١- **الوجه الأول** : من حيث السند ، وإضطراب المتن .

٢- **والوجه الثاني** : من حيث معارضته للقرآن الكريم .

أولاً : من حيث السند : قال ابن الهمام الحنفي رحمه الله : والجواب أن شرط قبول خبر الواحد عدم طعن السلف فيه وعدم الإضطراب، وعدم معارض يجب تقديمه .

والمتحقق في هذا الحديث ضد كل هذه الأمور :-

أما طعن السلف : فقد طعن عليها فيه أكابر الصحابة ممن سنذكر مع أنه ليس من عادتهم الطعن بسبب كون الراوي امرأة ، ولا لكون الراوي أعرابياً . فقد قبلوا حديث فريعة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري في اعتداد المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها ، مع أنها لاتعرف إلا هذا الخبر بخلاف فاطمة بنت قيس فإنها تعرف بذلك الخبر ، وخبر الدجال حفظته مع طوله ووعته وأدته . ثم قد ظهر لها من الفقه ما أفاد علماً وجلالة إلا من امرأة سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها . قدر ، وهو ما في

أن مروان أرسل إليها قبيصة بن ابي ذؤيب (١) يسألها عن الحديث فحدثته به. فقال مروان لم نسمع هذا الحديث فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان بيني وبينكم القرآن ، قال الله تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ إلى قول تعالى ﴿ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ (٢).

قالت : هذا لمن كانت له مراجعة ، فأبي أمر يحدث بعد ذلك ؟ . ثم إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل خبر الضحاك بن سفيان الكلابي (٣) وحده وهو أعرابي ، فجزمنا أن رد عمر وغيره لخبرها ليس إلا لما علموه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالفة له . وقد استقر الحال بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بين السلف إلى أن روت فاطمة بنت قيس رضي الله عنها هذا الخبر مع أن عمر رده وصرح بالرواية بخلافه في صحيح مسلم عن أبي إسحاق قال : كنت مع الأسود ابن يزيد (٤) جالسا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي (٥) بحديث فاطمة بنت قيس (٦) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، فأخذ الأسود كفا من حصي فحصبه به وقال : ويلك تحدث بمثل هذا (٧) قال عمر : لا تترك كتاب ربنا ولا سنة نبينا لقول امرأة لا تدري حفظت أم نسيت ، لها السكنى والنفقة ، قال الله تعالى :

(١) قبيصة هو مصغرا ، وهو ابن أبي صلصة بمهملتين مفتوحتين ، الخزاعي أبو سعيد نزيل دمشق هو من أولاد الصحابة وله رؤية ، روى عن أبيه وأبي هريرة ، وثقه ابن حبان ، مات سنة ست وثمانين هـ . التقريب ١٢٢/٢ ، والخلاصة للخزرجي ص ٢١٤ .

(٢) سورة الطلاق آية (١).

(٣) الضحاك بن سفيان ابن عوف ابن كعب ابن أبي بكر ابن كلاب أبو سعيد - التقريب ٣٧٢/١ .

(٤) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمر الكوفي توفي سنة ٧٥ هـ الخلاصة ص ٢٧ .

(٥) الشعبي بن عامر بن شراحيل الشعبي بفتح المعجمة أبو عمرو ثقة فقيه فاضل مات سنة واحد بعد المائة - التقريب ٢٨٧/١ .

﴿لاتخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ فقد أخبر أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لها النفقة والسكنى ولا ريب في أن قول الصحابي من السنة كذا رفع فكيف إذا كان قائله عمر رضي الله عنه . فينزل حديث فاطمة منزلة الحديث الشاذ ، والثقة إذا شذ لا يقبل ماشذ فيه، ثم قال ابن الهمام : وأما بيان الإضطراب في الروايات فقد ورد في بعض الروايات أنه طلقها وهو غائب، وفي بعضها أنه طلقها ثم سافر ، وفي بعضها أنها هي التي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي بعضها أن خالد بن الوليد المنذري (١) ذهب في نفر وسأل ، وفي بعض الروايات سمى الزوج أبا عمر بن حفص بن المغيرة، وهذا الإضطراب موجب لضعف الحديث وأما بيان المعارضة : فهو معارض بكتاب الله تعالى في قوله ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ وبه جاءت قراءة ابن مسعود المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مفسرة له، قال : وهذه الآية في البوائن بدليل المعطوف وهو قوله تعالى ﴿لاتضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن﴾ . ومعلوم أنه لامعنى حينئذ لجعل غاية الإنفاق عليهن الوضع، فإن النفقة واجبة لها مطلقاً حاملاً أو غير حامل بخلاف ما إذا كانت في البوائن فإن فائدة التقييد بغاية وضع الحمل لدفع توهم إنتهاء النفقة عند إنتهاء ثلاثة أشهر ، فجعل إنتهاء النفقة وضع الحمل حتى ولو طال مدته .

وقوله تعالى ﴿لاتخرجوهن من بيوتهن ...﴾ عام في كل مطلقة .
 وقوله تعالى ﴿ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف﴾ خاص بالرجعيات
 وذكر حكم خاص ببعض مايتناوله صدر الآية لايبطل عمومه (٢) .

(١) خالد بن الوليد المنذري سيف الله المسلول صحابي جليل مشهور .
 (٢) شرح فتح القدير لابن الهمام الحنفى ٤/٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، والمبسوط للسرخسي ٢٠١/٥ ، ٢٠٢ وبدائع الصنائع للكاساني ٢١٩٨/٥

ثم أضاف الحنفية إلى النقاش السابق نقاشاً آخر قال صاحب المبسوط قال:
وعلى فرض صحة خبر فاطمة فتأويله من وجهين :

الأول : إن زوجها كان غائباً فإنه خرج إلى اليمن ووكل أخاه أن ينفق عليها
خبز الشعير فأبت ذلك ، ولم يكن الزوج حاضراً فينفق عليها بشيء
آخر.

الثاني : أنها كانت بذينة اللسان كما روي عنها ، أنها كانت تؤذي أحماء
زوجها حتى أخرجوها ، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في
بيت ابن أم مكتوم رضي الله عنه ، فظن أنه لم يجعل لها نفقة ولا سكنى ثم
لاخلاف لاستحقاقها السكنى ، لقوله تعالى ﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ
وَجَدَكُمْ ﴾ وأيضاً العدة من حقوق الزوج فكما يبقى من اعتبار هذا الحق
له، يبقى ماكان لها من استحقاق السكنى وكذلك النفقة ، وباستحقاق
السكنى يتبين بقاء ملك اليد للزوج عليها مادامت في العدة ، وكما يثبت
استحقاق النفقة بسبب ملك اليمين يثبت بسبب ملك اليد (١) إنتهى بشيء
من التصرف .

الجواب :

يجاب عن هذه المناقشة التي ساقها الحنفية بما أجاب ابن القيم رحمه
حيث قال : المطاعن على خبر فاطمة أربعة : -

- ١- كونه خبر امرأة لم تأت بشاهدين يتابعانها على حديثها .
- ٢- كون روايتها مخالفة للقرآن .
- ٣- كون خروجها من المنزل ليس لأجل أنها لانفقة لها ولا سكنى بل لأذاها أهل
زوجها بلسانها .

٤- كون هذه الرواية التي روتها معارضة لرواية أمير المؤمنين عميرين

الخطاب ثم أجاب على هذه المطاعن بما خلاصته الآتي : (١) .

١- أما كونه خبر امرأة لم تأت بشاهدين فباطل بلا شك : لإجماع المسلمين

قاطبة أن السنة تؤخذ عن المرأة ، وقد أخذ عمر بخبر فريضة في اعتداد

المتوفى عنها زوجها ، وأخذوا بخبر فاطمة في قصة الدجال : قال : ولا

يشترط للرواية نصاباً حتى تقبل ، ولكن هذا من عمر تثبتاً حتى لا يركب

الناس الصعب والذلول في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلا

فقد قبل عمر خبر الضحاك بن سفيان الكلابي (٢) وحده وهو أعرابي ،

وقبل لأم المؤمنين عائشة عدة أخبار تفردت بها .

٢- وأما كونه معارض للكتاب : فهذا أيضاً غير صحيح ، لأنها لو كانت مخالفة

لكانت مخالفة لعمومه فيكون تخصيصاً للعام كتخصيص قوله تعالى ﴿

يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ (٣) ، بالكافر والرقيق

والقاتل ، والقرآن لم يخص البائن بأنها لا تخرج ، أو بأنها تسكن من حيث

يسكن زوجها بل إما أن يعمها ويعم الرجعية ، وإما أن يخص الرجعية ،

فإن عم النوعين فالحديث مخصص لعمومه ، وإن خص الرجعيات وهو

الصواب فالحديث . موافق له .

٣- وأما كونها خرجت لفحش لسانها ، فإنه مطعن بارد ، فالمرأة من خيار

الصحابة رضي الله عنهم ومن فضلائهم ، ومن المهاجرات الأول .

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم ٥٢٢/٥ - ٥٤١

(٢) الضحاك ان سفيان تقدمت ترجمته .

(٣) سورة النساء آية (١١) .

وعجباً كيف لم يقل رسول صلى الله عليه وسلم لها إتي الله وكف لسانك عن أذى أهل زوجك واستقري في مسكنك ، ويعدل عن هذا إلى قوله (النفقة لك ولا سكنى) ثم لو كانت فاحشة اللسان وأعاذها الله من ذلك لقال لها النبي صلى الله عليه وسلم كف لسانك حتى تنقض عدتك ولسمعت وأطاعت .

٤- وأما كون هذه الرواية التي روتها معارضة لما رواه عمر فهذه المعارضة تورده من وجهين :-

١- **الوجه الأول** : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا وأنه في حكم المرفوع .

٢- **الوجه الثاني** : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (لها السكنى والنفقة) .

ونحن نقول : أعاذ الله عمر من هذا الكلام الباطل الذي لا يصح عنه أبداً ، ونحن نشهد الله شهادة نسأل عنها إذا لقيناه أن هذا كذب على عمر وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان ذلك عند عمر لخرست فاطمة وذووها ، ولم يبرزوا بكلمة ولا دعت للمناظرة ، ولا أحتج إلى ذكر إخراجها لإيذاء لسانها ، ولما فات هذا الحديث أئمة الحديث والمصنفين في السنن والأحكام ، ولا أعلم أحداً من العلماء إلا وقد احتج بهذا الحديث - حديث فاطمة بنت قيس - فالجمهور يحتجون به في سقوط نفقة المبتوتة إذا كانت حائلاً ، واحتج به الأئمة على جواز خطبة الرجل على خطبة أخيه إذا لم تكن قد سكنت إلى الأول (١) .

* وأما دعوى الإضطراب التي ناقش بها الحنفية هذا الحديث ، فالحديث ليس فيه إضطراب ، إذ تقرر في علم مصطلح الحديث أن الإضطراب

على نوعين : إضطراب في المتن يغير الحكم ، واضطراب في السند يوهنه وكلا الأمرين موجود في حديث فاطمة بنت قيس ، فقولهم أنه ورد مرة أنه طلقها ثم سافر ، ومرة بعث بطلاقها ، لا يضر ذلك بالحكم ، فما دام الحكم واحد وأنه لانفقة لها ولاسكنى ، وكذا يقال في اختلاف السائل ، يحتمل أنها سألت ثم ذهب خالد بن الوليد في نفر معه فسألوا مرة أخرى فكان الحكم واحدا .

وأما الاختلاف في إسم مطلقها فالذي عند الجمهور أنه أبو عمرو بن حفص وسواء كان اسمه عمرو بن حفص أو حفص بن عمرو ، وأبو حفص بن المغيرة فلا يضر الاختلاف في اسم الصحابي ، ولا يقدر في الحديث ، كيف؟ وقد قال بالحديث أبو الحسن البصري وعمرو بن دينار وطاوس وعطاء بن أبي رباح وعكرمة والشعبي وإسحاق وإبراهيم النخعي وأهل الظاهر كما نقله البيهقي في السنن الكبرى ، ومن قبلهم ابن عباس وجابر بن عبدالله وغيرهم من الصحابة (١) .

ب- أدلة الفريق الثاني :

وهم الحنفية الذين قالوا لها النفقة والسكنى استدلوا بعموم الكتاب والسنة والمعقول .

أولا : دليلهم من الكتاب :-

١- قوله تعالى ﴿ اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ (٢)

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٤٧٥/٧، وانظر زاد المعاد لابن القيم ٥٢٣/٥ .

(٢) سورة الطلاق آية (١) .

وجه الدلالة من الآية :-

قال الكاساني : فدلّت الآيات على وجوب النفقة والسكنى للمطلقات وأولات

الأحمال (١) .

المناقشة :-

ناقشت ابن القيم هذا الإستدلال وقال : لقد أنكر الإمام أحمد هذا ، وقال أين في كتاب الله تعالى إيجاب السكنى والنفقة للمطلقة ثلاثاً وأنكرته قبله الفقهية الفاضلة فاطمة بنت قيس وقالت : بيني وبينكم كتاب الله ، قال الله تعالى ﴿ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ [وأي أمر يحدث بعد الثلاث ؟ ، وقد تقدم أن قوله تعالى [إذا بلغن أجلهن فأمسكوهن] ﴿ (٢) يشهد بأن الآيات كلها في الرجعيات (٣) .

ثانياً: دليلهم من السنة :-

إستدلوا بحديث حماد بن سلمة عن عمر الذي فيه [سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (أن للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة) (٤)

وجه الدلالة من الحديث :-

أنه صلى الله عليه وسلم نص على وجوب النفقة والسكنى لها .

المناقشة :-

ناقش ابن القيم هذا الدليل فقال :-

وأما حديث حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم (٥)

(١) بدائع الصنائع ٢١٩٨/٥

(٢) سورة الطلاق آية (٢)

(٣) زاد المعاد لابن القيم ٥٢٧/٥ ، ٥٢٨ طبعة مؤسسة الرسالة الأولى .

(٤) المرجع السابق ٥٢٩/٥ .

(٥) إبراهيم ابن أدهم تقدمت ترجمته .

عن عمر رضي الله عنه ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (لها السكنى والنفقة) فنحن نشهد بالله شهادة نسأل عنها إذا لقيناه ، ان هذا كذب على عمر رضي الله عنه . ، وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وينبغي أن لا يحمل الإنسان فرط الإنتصار للمذاهب والتعصب لها على معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة بالكذب البحت (١) .

ثالثاً : دليلهم من العقول :

قال الكاساني : ولها النفقة عملاً بعموم الآيات ، ولوجود سبب الوجوب وهو استحقاق الحبس عليها بسبب النكاح ، لأن النكاح قائم من وجه أن عليها العدة فتستحق النفقة كما كانت تستحقها قبل الفرقة بل أولى ، لأن حق الحبس بعد الفرقة تأكد بحق الشرع وتأكد السبب يوجب تأكد الحكم (٢) .

المناقشة :-

يناقش هذا الإستدلال ، بأنه إستدلال عقلي يعارض النصوص الشرعية الصحيحة فهو من باب الإجتهاد ، ولا اجتهد مع النص .

أدلة الفريق الثالث وهم الشافعية والحنابلة في رواية هو آية ﴿ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ حتى يضعن حملهن (٣) .

وجه الدلالة من الآية : أنه تعالى ذكر النفقة ولم يذكر السكنى .

الجواب : أن الآية واردة في المطلقات الرجعيات .

الرأي الراجح :-

والذي يظهر لي بعد العرض السابق أن الراجح هو ماذهب إليه ابن عباس ومن وافقهم من المالكية بأنه لانفقة ولا سكنى لها .

(١) زاد المعاد لابن القيم ٥٢٩/٥

(٢) بدائع الصنائع ٥٢١٩٨/٥

(٣) سورة الطلاق ، آية ٦ .

وذلك للمرجحات الآتية

- ١- قوة أدلتهم من حيث وجه الدلالة والسند .
- ٢- سلامتها من المناقشة الصحيحة المعتبرة
- ٣- ضعف أدلة الفريق الثاني من حيث السند ووجه الدلالة في الأحاديث التي استدلو بها .
- ٤- أنه القول الذي يرجحه الدليل الصحيح الذي ينص صراحة على الحكم وهو حديث فاطمة بنت قيس الذي ينص صراحة على الحكم فيجب المصير إليه كيف ؟ وقد ذكرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها مباشرة ليس لك نفقة ولا سكنى ، فأخبرها بالحكم ، وأخبرها مقدم على رأي غيرها ، لأنها صاحبة القصة .
- ٥- أنه قول بعض أكابر الصحابة كعبدالله بن عباس رضي الله عنهما وجابر ابن عبدالله وعياش بن أبي ربيعة وفاطمة بنت قيس وغيرهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين . وهو القول الذي رجحه ابن القيم رحمه الله (١) .

والله أعلم .

المسألة الثانية - لانفقة للحامل المتوفى عنها زوجها فقد وجبت

المواريث .

أولاً : روايات المسألة عن ابن عباس :-

- ١- روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عباس قال : لانفقة للمتوفى عنها الحامل وجبت المواريث (١) .
- ٢- وروى البيهقي في سننه قال : أخبرنا أبو عبدالله الحافظ وأبو محمد عبيد ابن محمد بن مهدي القشيري لفظاً قالوا نا أبو العباس محمد بن يعقوب نا يحيى بن أبي طالب نا عبدالوهاب بن عطاء نا يحيى بن صبيح عن عمرو بن دينار أن ابن الزبير كان يعطي لها النفقة حتى بلغه أن ابن عباس قال لانفقة لها فرجع عن قول ذلك يعني في نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها (ورواه) عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال لا نفقة فقد وجبت المواريث (٢) .

توثيق الروايين :-

هذه الروايات أسانيدھا ورجالها على النحو التالي :-

سند الرواية الأولى :

- ١- الثوري ثقة فقيه حافظ - تقدمت ترجمته مسألة ١٧ الطلاق .
- ٢- حبيب بن أبي ثابت قيس ويقال هذا ابن دينار الأزدي مولاهم أبو يحيى ثقة فقيه جليل كان كثير الإرسال والتدليس - التقريب ١٤٨/١ .
- ٣- عطاء ابن أبي رباح ثقة فقيه فاضل - تقدمت ترجمته مسألة ١٥ الطلاق .

سند الرواية الثانية :

- ١- أبو عبدالله الحافظ ثقة حافظ - تقدمت ترجمته مسألة ١٥ الطلاق .

(١) المصنف لعبدالرزاق ٢٧/٧

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٤٣١/٧

- ٢- أبو محمد عبيد بن محمد الكوفي النحاس يروي ابن أبي ذؤيب وغيره قال ابن عدى له أحاديث مناكير - ميزان الإعتدال للذهبي ٢٣/٢ .
- ٣- يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزبرقان محدث مشهور - الميزان للذهبي
- ٤- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي مولاهم البصري صدوق - التقريب ٥٢٨/١ .
- ٥- يحيى بن صبيح الخرساني المقرئ صدوق - التقريب ٢٥٠/٢ .
- ٦- عمرو بن دينار - ثقة ثبت - تقدمت ترجمته مسألة ١٩ الطلاق .
- وهذا الأثر الذي رواه عبدالرزاق فيه حبيب بن أبي ثابت قال عنه ابن حجر كما مر ، كثير الإرسال والتدليس ، إلا أن حكمه عليه بأنه ثقة فقيه جليل ، يدل على كونه مدلساً لا يطعن في روايته لجواز أن يكون يروي عن ثقات فليس كل تدليس يكون طعناً في الراوي ، وقد تقدم بيان ذلك في مسألة رقم ١٠ الطلاق.
- وأما رواية البيهقي فرجالها كلهم ثقات ماعدا أبو محمد عبيد بن محمد الكوفي فله مناكير كما قال الذهبي وهذا مما يضعف السند ، والخلاصة أن تعدد الطرق تجبر ضعف الأثر .

فقه هاتين الروايتين عن ابن عباس :-

أن المتوفى عنها زوجها من الزوجات ليس لها نفقة لأن المال أصبح ملكاً لجميع الورثة وهي منهم ، وليس ملكاً للزوج ، لأنه انتقل بعد وفاته بحكم الشرع إلى ورثته ، فلا نفقة لها منه .

دليل ابن عباس :

يؤخذ من تعليله حيث قال : (فقد وجبت المواريث)

وجه الدلالة منه :-

أن المتوفى خربت ذمته بالموت وأصبح المال ملكاً للورثة وهي واحدة منهم،
فلا يكون لها نفقة . (١)

من وافقه في هذه المسألة من الأئمة الأربعة :-**وافقه الأئمة الأربعة إجماعاً :****الحنفية:**

قال ابن عابدين: امرأة مات عنها زوجها وتزعم أن لها نفقة العدة في تركته
فهل ليس لها ذلك؟ (الجواب) نعم قال في الدر المختار لاتجب النفقة بأنواعها
المعتدة موت مطلقاً ولو حاملاً إلا إذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما فلها
النفقة من كل المال (٢)

المالكية :

جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : أن الكسوة والنفقة يسقطان
في جميع الحالات بالموت ويستمر المسكن في البائن مطلقاً وفي التي في العصمة
والرجعة إن كان السكن أو نقد كراهه لا إن ماتت المطلقة فلا شيء لورثتها في
كراء السكن (٣) .

الشافعية :

جاء في تكملة المجموع : وإن كانت الزوجة معتدة عن الوفاة لم تجب لها
النفقة ، لأن النفقة إنما تجب للتمكين من الإستمتاع وقد زال التمكين
بالموت (٤).

(١) الروض المربع للبهوتي ص ٤١٥ .

(٢) العقود الدرية في تنقيح الفتاوي بحامدية لابن عابدين ٧٦/١ .

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٥/٢ ومثل ذلك في الشرح الصغير ٥٥٣ .

(٤) تكملة المجموع شرح المذهب ٢٨٢/١٨ .

الحنابلة :

جاء في الروض المربع : لانفقة ولا سكنى من التركة للمتوفى عنها ولو حاملاً لأن المال انتقل عن الزوج إلى الورثة ، ولا سبب لوجوب النفقة عليهم فإن كانت حاملاً فالنفقة من حصة الحمل من التركة إن كانت وإلا فعلى وارثه الموسر (١).

(١) الروض المربع للبهوتي ص ٤١٥ ومثله في المغني ٤٠٥/١١ طبعة هجر

ملحق

بأقي المسائل اللى لا سند لها أو رويت بصيغة التضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما في أحكام النكاح وما يلحق به والفرقة بين الزوجين والأثر المترتب عليها :

١ - المسألة الأولى : حقيقة المهر : هبة واجبة نت الزوج للزوجة .

رواية المسألة : قال صاحب تنوير المقياس في تفسير ابن عباس : كان ابن عباس يرى أن المهر في حقيقته هبة واجبة من الزوج للزوجة (١) .

٢ - المسألة الثانية : الكفاءة في النكاح هي الدين والنسب .

رواية المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما : قال ابن أبي شيبة في مصنفه والكفاءة المعتبرة عند ابن عباس هي الدين والنسب (٢) .

٣ - المسألة الثالثة : لأعدة على من مضى عليها أربعة أشهر في الإيلاء .

رواية المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :

قال ابن كثير في تفسيره : روى عن ابن عباس وأبي الشعثاء أنها إن كانت حاضت ثلاث حيض فلا عدة عليها (٣) .

(١) تنوير المقياس في تفسير ابن عباس للفيروزبادي ، ص ٦٤ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٢٣٣/١ .

(٣) تفسير ابن كثير ٢٦٨/١ .

المسألة الرابعة : من حلف أن لا يقرب امرأته أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء

روايات المسألة عن ابن عباس :

روى الجصاص في أحكام القآن فقال : أنه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما وسعيد بن جبير وعطاء أنه إذا حلف على أقل من أربعة أشهر ثم تركها أربعة أشهر لم يجامعها لم يكن مولياً (١) .

٥ - المسألة الخامسة : امرأة المفقود بعد التريص يطلقها ولي الزوج ::

رواية المسألة عن ابن عباس :

قال أبو محمد بن حزم ك إختلف السلف في أثني عشر موضعاً في هذه المسألة، ثم قال : روى ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وابن عمر (٢) .

٦ - المسألة السادسة : إذا جحد الزوج طلاق زوجته فإنه يحلف أربع شهادات بالله أنه لم يطلق والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان فعل .

رواية المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :

روى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : أن أبا عمر قال : كنت جالساً عند ابن عباس فأتته امرأة ، فقالت : إن زوجها يطلقها في السر ويجحد في العلانية ، فقال : عليه : أن يحلف أربع شهادات بالله ماطلق ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان فعل (٣) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣٥٧/١ .

(٢) المحلى لابن حزم ١٤٠/١٠ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٩٩/٤ .

٧ - المسألة السابعة : طلاق العبد لا يقع

رواية المسألة :

روى عبدالرزاق في مصنفه عن عمرو بن دينار أن أبا معبد أخبره أن عبداً كان لأبي عباس ، وكانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فتبها ، فقال ابن عباس : لا طلاق لك فأرجعها فأبى (١) .

٨ - المسألة الثامنة :

بيع الأمة طلاق لها

رواية المسألة : روى أبو محمد بن حزم في المحصى : قال ومن طريق سعيد بن منصور عن ابن عباس أنه كان يقول : بيع الأمة هو طلاقها (٢) .

٩ - المسألة التاسعة :

ينقلب الطلاق من بينونة كبرى إلى صغرى في طلاق العبد إذا أعتق :

رواية المسألة عن ابن عباس :

روى عبدالرزاق في مصنفه قال : سئل ابن عباس عن عبدٍ طلق امرأته تطليقتين ثم أعتق ، أيتزوجها ؟ قال : نعم (٣) .

(١) مصنف عبدالرزاق ٢٣٩/٧ .

(٢) المحلى لابن حزم ١٣١/١٠ .

(٣) مصنف عبدالرزاق ٢٤٤/٧ .

١٠ - المسألة العاشرة :

إذا طلق العبد زوجته الأُمه بائناً ، أحلها له سيده بوطئها إذا كانا جميعاً ملكه .

رواية المسألة :

روى أبو محمد ابن حزم في كتابه المحلى فقال : ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في العبد يبت الأُمه ، أنه يحلها أن يطأها سيدها (١) .

١١ - المسألة الحادية عشر :

يباح للعبد أن يطأ الأمة بإذن السيد إذا كانا جميعاً ملكه

رواية المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :

روى ابن أبي شيبة في مصنفه قال : عن حجاج أن ابن عباس كان له غلام تاجر ، وكان يأذن له أن يتسرى الست والسبع (٢) .

١٢ - المسألة الثانية عشر : ظهار السيد من أُمته ليس بشئ

روايات المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :

روى الجصاص في أحكام القرآن فقال : روى عبدالكريم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : من شاء باهلتَه أنه ليس من أمة ظهار (٣) .

(١) المحلى لابن حزم ١٧٩/١٠ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤٨٥/٣ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٤٢١/٣ .

١٢ - المسألة الثالثة عشر :

إذا نكح أمةً ثم طلقها ثلاثاً ثم اشتراها جاز له التسري بها .

رواية المسألة :

روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل بت أمة ثم ابتاعها ، ولم تنكح بعده أحداً ، أتحل له ؟ قال : نعم ، كان ابن عباس يقول (١) .

١٤ - المسألة الرابعة عشر : جواز وطء السيد أخته الزانية

روايات المسألة :

روى عبدالرزاق في مصنفه قال : عن سعيد بن أبي الحسن قال دخلت على ابن عباس أول النهار ، فوجدته صائماً ، ثم دخلت عليه في نهاري ذلك فوجدته مفطراً ، فسألته عن ذلك فقال : رأيت جارية لي فأعجبني فأصبتها ، قال : أما إنني أزيدك أخرى قد كانت أصابت فاحشة فحصنها (٢) .

١٥ - المسألة الخامسة عشر : يحل التسري بأمة الزوجة والبنت والأخت بإذنهن

رواية المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :

روى عبدالرزاق في مصنفه قال : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع طاوساً يقول : قال ابن عباس : إذا أحلت امرأة الرجل أو ابنته أو أخته له جاريته ، فليصحبها وهي لها ، قال ابن عباس : فليجعل به بين وركيها (٣) .

(١) مصنف عبدالرزاق ٢٤٥/٧ .

(٢) مصنف عبدالرزاق ٢٠٨/٧ .

(٣) المصنف لعبدالرزاق ٢١٦/٧ .

١٦- المسألة السادسة عشر : المستحاضة تعتد ثلاثة أشهر

روايات المسألة :

روى أبو محمد بن حزم في المحلى فقال : رويانا من طريق عبدالرزاق عن معمر أن رجلاً سأل عكرمة عن التي تحيض فيكثر دمها حتى لاتدري كيف حيضتها ، قال : تعتد ثلاثة أشهر وهي الريبة التي قال الله عزوجل (إن أرتبتم) قضى بذلك ابن عباس وزيد بن ثابت (١) .

١٧- المسألة السابعة عشر : عدة الملائنة تسعة أشهر

روايات المسألة :

قال ابن قدامه في كتابه المغني : روي عن ابن عباس أن عدة الملائنة تسعة أشهر (٢) .

١٨- المسألة الثامنة عشر :

إذا حاضت المطلقة الحيضة الثالثة فقد برئت إلا أنها لاتتزوج حتى تطهر .

روايات المسألة عن ابن عباس رضي الله عنهما :

روى ابن حزم في كتابه المحلى قال : رويانا من طريق سعيد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا حاضت الثالثة فقد برئت منه إلا أنها لاتتزوج حتى تطهر (٣) .

(١) المحلى لابن حزم ١٠/٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٢) المغني لابن قدامه ١١/١٩٥ طبعة هجر .

(٣) المحلى ١٠/٢٨٥ .

١٩ - المسألة التاسعة عشر :

إمرأة المفقود تستدين لنفقتها ولا تنفق من ماله ولها الميراث

رواية المسألة :

روى سعيد بن منصور في سننه قال : نا أبو عوانة عن أبي بشر عن عمرو بن هرم عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالا : تنتظر امرأة المفقود أربع سنين ، قال ابن عمر أنهما قالا : تنتظر امرأة المفقود أربع سنين قال ابن عمر : ينفق عليها في الأربع سنين من مال زوجها لأنها حبست نفسها عليه ، وقال ابن عباس : إذا أجحف ذلك بالورثة ، ولكن تستدين ، فاءت جاء زوجها أخذت من ماله وإن غاب قضت من نصيبها من الميراث ، وقالا جميعاً : ينفق عليها بعد الأربع سنين أربعة أشهر وعشرا من جميع المال (١) .

٢٠ - المسألة العشرون : يباح الغزل من الزوج عن زوجته

روايات المسألة :

قال ابن حزم في المحلى : وقد جاءت الإباحة للغزل عن جابر بن عبد الله ، وابن عباس ، وسعد بن أبي وقاص ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود (٢) .

(١) سنن سعيد بن منصور ٤٥١/١ رقم ١٧٥٦ .

(٢) المحلى لابن حزم ٧١/١٠ .

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الختامية :

سبحان من خلق الخلق فجعل من كل زوجين اثنين ، وجعل بينهما مودة ورحمة والصلاة والسلام على البشير النذير الذي كان خير الناس لأهله صلى الله عليه وسلم .

أما بعد : -

فقد مر معنا بعضاً من مسائل الصحابي الجليل عبدالله ابن عباس رضي الله عنهما في ناحية الأسرة ، نكاحاً وصداقاً ، وطلاقاً وخلعاً وعدةً ونفقة ورضاعاً ... الخ ماتقرر في لب الرسالة المتواضعة .

وكانت نتائج البحث على النحو التالي :-

أ - يعتبر فقه ابن عباس مرجعاً يعتمد عليه في الفقه الإسلامي بعد توثيقه وتأصيله .

ب - أن أغلب المسائل التي جاءت في فقه ابن عباس قد تبين أن قوله هو الراجح في تلك المسائل .

ج - أن أغلب المسائل التي احتوتها هذه الرسالة من فقه ابن عباس قد وافقه جمهور أئمة المذاهب الأربعة على الحكم فيها .

د - قد قارنت مايقرب من ثلاثين مسألة من مسائل ابن عباس في هذا البحث وكانت ثمرة المقارنات في الرأي الراجح على النحو التالي :-

١- مسألة : نكاح المسلم للكتابية : كان الراجح مذهب إليه ابن عباس ووافقه الجمهور : جواز نكاح الكتابية ، خلافاً لابن عمر .

٢- مسألة : لانكاح إلا بولي : كان هذا هو الراجح خلافاً لأبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية .

- ٢- مسألة : عند نكاح المحرم : كان الراجح هو رأي الجمهور القائل بعدم جوازه خلافاً لابن عباس .
- ٤- مسألة : تمتع الزوج بزوجه وهي حائض عدا المخرجين كان هذا هو الراجح وهو قول ابن عباس ومن وافقه خلافاً لمن لم يبيح ما بين الصرة والركبة في فترة الحيض .
- ٥- مسألة الكفارة للوطء في الحيض - كان الراجح دينار إذا كان في الدم ونصفه إذا كان بعد الدم ولم تغتسل وهو قول ابن عباس ومن وافقه .
- ٦- مسألة نكاح التحليل : كان الراجح قول الجمهور أنه حرام ولا يحلل المنكوحه .
- ٧- مسألة نكاح الأمة : كان الراجح حرمة نكاحها لمن كان مستطيعاً للطول . وهو قول ابن عباس ومن وافقه .
- ٨- مسألة فسخ نكاح الزوجة إذا زنا بأمرها ، الراجح أنه لا يفسخ وهو قول ابن عباس ومن وافقه من المالكية والشافعية .
- ٩- مسألة نكاح الزاني بالزانية . كان الراجح هو حرمة ذلك إلا إذا تابا ، وهو قول ابن عباس ومن وافقه .
- ١٠- مسألة القليل والكثير يسمى مهراً . كان هذا هو الراجح ولو كان قضيباً من أراك . وهو قول ابن عباس ومن وافقه .
- ١١- مسألة هل الخلع فسخ أم طلاق؟ كان الراجح هو قول ابن عباس ومن وافقه : أنه فسخ لا طلاق .
- ١٢- مسألة عدة المختلعة . كان الراجح هو أنها حيضة وهو قول ابن عباس خلافاً للجمهور .

- ١٣- مسألة طلاق المكره . كان الراجح هو عدم وقوعه وهو قول ابن عباس ومن وافقه .
- ١٤- مسألة طلاق الزوجة غير المدخول بها ، إذا كان في مرض الموت ، كان الراجح أنه لاميراث لها ولها نصف الصداق وهو قول ابن عباس ومن وافقه .
- ١٥- مسألة شطّاق المخطوبة قبل عقد النكاح . كان الراجح أنه لا يقع عليها طلاق وهو قول ابن عباس ومن وافقه .
- ١٦- مسألة طلاق الثلاث بلفظ واحد . كان الراجح هو رأي الجمهور موافقة لرأي ابن عباس .
- ١٧- مسألة تحريم الزوجة إن لم ينو طلاقاً لا يقع . كان هذا هو الراجح ولو أن في الأمر صعوبة للترجيح .
- ١٨- مسألة الإستثناء بالمشيئة في الطلاق . كان الراجح أنه لا يمنع وقوع الطلاق وهو قول ابن عباس ووافقه الجمهور .
- ١٩- مسألة طلاق السكران . كان الراجح : إن سكر بحرام يقع طلاقه . وإن سكر بحلال لا يقع ، خلافاً لابن عباس .
- ٢٠- مسألة أي يمين يكون بها الإيلاء ؟ كان الراجح كل يمين حالت دون الجماع فهي إيلاء وهو قول ابن عباس ومن وافقه .
- ٢١- مسألة مدة الإيلاء . كان الراجح أن من كان إيلاؤه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء وهو ماذهب إليه الجمهور .
- ٢٢- مسألة الإيلاء في حالة الغضب . كان الراجح هو : أن الإيلاء يكون في كل الحالات خلافاً لابن عباس .
- ٢٣- مسألة الطلاق إذا لم يفء . كان الراجح هو قول الجمهور خلافاً

لابن عباس وهو ن القاضي بعد الأربعة أشهر يوقفه ، فإذا أن يفء
أو يطلق ، وإلا طلق عند القاضي .

٢٤- مسألة عدة المبتوتة . كان الراجح هو قول الجمهور خلافاً لابن

عباس، وهو أنها تعتد في المكان الذي أتاها فيه نعي زوجها .

٢٥- مسألة الرضاع المحرم . كان الراجح هو قول الجمهور الذي مفاده

أنه لارضاع محرم إلا في الحولين وفقاً لابن عباس .

٢٦- مسألة الرضاع بأقل من خمس رضعات . كان الراجح أنه لا يحرم إلا

إذا بلغ خمس رضعات .

٢٧- مسألة نفقة المطلقة ثلاثاً ، كان الراجح هو قول ابن عباس ومن وافقه

أنه لانفقة ولا سكنى لها ما لم تكن حامل فلها النفقة للحمل .

وبعد : فهذه بعض نتائج هذا البحث وكم كان بودي أن أبسط القول في

جميع المسائل ، ولكن سبق أن جعلت عنوان كل مسألة برأي ابن عباس مباشرة

حتى يتضح جلياً ، كان هذا مانعاً لي من إعادة سرد ذلك في النتائج واكتفيت

على المسائل المقارنة خشية الإطالة وحشو الكلام . ولا غرابة أن يكون هذا الفقه

الغزير من ابن عباس فقد كان رضي الله عنه أحد الفقهاء السبعة الذين انتهت

إليهم الفتيا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال ابن حزم : المكثرون من الفتيا من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين :

فيما روي عنهم من الفتيا :

١- عائشة أم المؤمنين .

٢- عمر بن الخطاب .

٣- ابنة عبد الله .

٤- علي بن أبي طالب .

٥- عبدالله بن عباس .

٦- عبدالله بن مسعود .

٧- زيد بن ثابت .

فهم سبعة يمكن أن يجمع من فتيا كل واحد منهم سفرأ ضخم ، وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب ابن أمير المؤمنين المأمون فتيا ابن عباس في عشرين كتاباً (١) هذه بعض مقولات علماء هذه الأمة في الصحابي الجليل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما .

وعلى كل حال : فالموفق من وفقه الله تعالى من الرجال والنساء لتلقى تعاليم الإسلام برحابة صدر، وإيمان صادق، هواه تبعاً لما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم متمثلاً بأوامره مجتنباً نواهيه ، يرجو ثوابه ، ويخاف عقابه .

هذا وإننى لأرجو من الله العلي القدير أن يمن على جميع المسلمين بالتوفيق والهداية، وأن يسدد خطانا ويجعلنا ممن عرف قدر نفسه الضعيفة العاجزة، فيطلب من الله العلي القدير أن يوفقه لأداء ما عليه من حقوق للآخرين. والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

فهارس البحث

أ- فهرس الآيات القرآنية

ب- فهرس الأحاديث النبوية

ج - فهرس الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما
فيما يتعلق بموضوع الرسالة .

د- فهرس الأعلام المترجم لهم بالحواشي ، ورجال الأسانيد.

هـ - فهرس المسائل بمراجعتها .

و - فهرس المراجع .

ز - فهرس موضوعات البحث .

أ- فحرس الآيات القرآنية :

م	طرف الآية	إسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
				بالبحث
١	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله			
	ولتنظر نفس ما قدمت لغد ..	الحشر	١٩، ١٨	١
٢	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله			
	وقولوا قولاً سديداً	الأحزاب	٧١، ٧٠	١
٣	يا أيها الناس أتقوا ربكم			
	الذي خلقكم من نفس واحدة	النساء	١	١
٤	يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا			
	الصيد وأنتم حرم ...	المائدة	٢	٢٢
٥	النبي أولى بالمؤمنين من			
	أنفسهم	الأحزاب	٦	٢٢
٦	قل من حرم زينة الله التي			
	أخرج لعباده	الأعراف	٢٢	٢٤
٧	فأنكحوا ما طاب لكم من النساء	النساء	٣	٢٧
٨	ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك			
	وجعلنا لهم أزواجاً وزرية	الرعد	٢٨	٢٩
٩	يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا			
	طيبات ما أحل الله لكم ...	المائدة	٨٧	٤١
١٠	وطعام الذين أوتوا الكتاب			
	حل لكم وطعامكم حل لهم ..	المائدة	٥	٤٨

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١١	وطعام الذين أوتوا الكتاب			
	حل لكم وطعامكم حل لهم. ..	المائدة	٥	٤٩
١٢	ولا تنكحوا المشركات			
	حتى يؤمن	البقرة	٢٢١	٤٩
١٢	ولا تنكحوا المشركات حتى			
	يؤمن	البقرة	٢٢١	٥١
١٤	والمحصنات من الذين			
	أوتوا الكتاب	المائدة	٥	٥٢
١٥	ولا تمسكوا بعصم الكوافر....	المتحنة	١٠	٥٢
١٦	لم يكن الذين كفروا			
	من أهل الكتاب	البينة	٦	٥٢
١٧	فلا تعضلوهن أن ينكحن			
	أزواجهن	البقرة	٢٣٢	٥٦
١٨	ولا تنكحوا المشركين			
	حتى يؤمنوا	البقرة	٢٢١	٥٩
١٩	وإن طلقتم النساء			
	فبلغن أجلهن ..	البقرة	٢٣٢	٥٩
٢٠	حتى تنكح زوجاً غيره.....	البقرة	٢٣٠	٦٠
٢١	وانكحوا الأيامى منكم	النور	٢٢	٦٢
٢٢	فإن طلقها فلا تحل له من			
	بعد حتى تنكح زوجاً	البقرة	٢٣٠	٦٩

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٢	فلا تعضلوهن أن			
	ينكحن أزواجهن ..	البقرة	٢٢٢	٦٩
٢٤	فإذا بلغن أجلهن فلا جناح			
	عليكم فيما فعلن في أنفسهن			
	بالمعروف	البقرة	٢٢٤	٧٠
٢٥	وانكحوا الأيامى منكم			
	والصالحين من عبادكم ...	النور	٢٢	٧٦
٢٦	ولا تنكحوا المشركين حتى			
	يؤمنوا	البقرة	٢٢١	٧٦
٢٧	فاعتزلوا النساء في الحيض ..	البقرة	٢٢٢	٩١
٢٨	فاعتزلوا النساء في الحيض..	البقرة	٢٢٢	٩٣
٢٩	فاعتزلوا النساء في الحيض...	البقرة	٢٢٢	٩٧
٣٠	واللاتي يئسن من الحيض....	الطلاق	٤	٩٤
٣١	فلا تحل له من بعد حتى			
	تنكح زوجاً غيره	البقرة	٢٣٠	١١٤
٣٢	ذلك لمن خشي العنت منكم ..	النساء	٢٥	١١٨
٣٣	ومن لم يستطع منكم طولاً			
	أن ينكح المحصنات المؤمنات..	النساء	٢٥	١١٨
٣٤	ومن لم يستطع منكم طولاً			
	أن ينكح المحصنات المؤمنات..	النساء	٢٥	١٢٠
٣٥	ولا تنكحوا المشركات	البقرة	٢٢١	١٢٢

م	طرف آية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٦	فانكحوا ما طاب لكم			
	من النساء	النساء	٢	١٢٢
٢٧	ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن	البقرة	٢٢١	١٢٢
٢٨	ومن لم يستطع منكم طولاً			
	أن ينكح المحصنات	النساء	٢٥	١٢٢
٢٩	وأحل لكم ما وراء ذلكم	النساء	٢٤	١٢٢
٤٠	ولا تنكحوا ما نكح آباءكم			
	من النساء	النساء	٢٢	١٢١
٤١	الزاني لا ينكح إلا زانية أو			
	مشركة	النور	٢	١٢٦
٤٢	الزاني لا ينكح إلا زانية			
	أو مشركة	النور	٣	١٢٨
٤٣	وانكحوا الأيامى منكم			
	والصالحين من عبادكم	النور	٣٢	١٢٩
٤٤	فانكحوهن بإذن أهلهن			
	واتوهن أجورهن	النساء	٢٥	١٤١
٤٥	وأحل لكم ما وراء ذلكم	النساء	٢٤	١٤٢
٤٦	ولو نزلنا عليك كتاباً في			
	قرطاس فلمسوه بأيديهم	الأنعام	٧	١٤٥
٤٦	الزاني لا ينكح إلا زانية			
	أو مشركة	النور	٢	١٤٦

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٤٦	اليوم أحل لكم الطيبات ...	المائدة	٥	١٤٦
٤٧	وآتوهن أجورهن بالمعروف ..	النساء	٢٥	١٤٦
٤٨	وهو الذي يقبل التوبة عن			
	عباده ويعفو عن السيئات	الشورى	٢٥	١٤٧
٤٩	الزانية لاينكحها إلا ذان			
	أو مشرك	النور	٢	١٤٨
٥٠	ولاجناح عليكم فيما عرضتم			
	به من خطبة النساء	البقرة	٢٢٥	١٥٥
٥١	ولا جناح عليكم فيما عرضتم			
	به من خطبة النساء	البقرة	٢٢٥	١٦٢
٥٢	ولا جناح عليكم فيما عرضتم			
	به من خطبة النساء	البقرة	٢٢٥	١٦٦
٥٣	ولا تنكحوا مانكح آباءكم من			
	النساء	النساء	٢٢، ٢١	١٦٢
٥٤	أو ماملكت أيما نكم	النساء	٢٥	١٦٦
٥٥	ولا تنكحوا المشركين حتي يؤمنوا	البقرة	٢٢١	١٦٧
٥٦	لا ترجعوهن إلى الكفار لاهن			
	لهن حل لهم ولاهن	المتحنة	٩	١٦٧
٥٧	ولن تستطيعوا أن تعدلو بين			
	النساء ولو حرصم.....	النساء	١٢٩	١٦٨

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	
٥٨	ولا تميلوا كل الميل	النساء	١٢٩	١٦٩
٥٩	يا بني آدم قد انزلنا عليكم			
	لباساً يوارى سواكم.....	الأعراف	٢٦	١٧١
٦٠	نساؤكم حرث لكم فأتوا			
	أنى شئتم	البقرة	٢٢٣	١٨٢
٦١	والمحصنات من النساء ..	النساء	٢٤	١٨٧
٦٢	وأحل لكم ماوراء ذلكم			
	أن تبتغوا بأموالكم.....	النساء	٢٤	١٩٦
٦٣	ومن لم يستطع منك طولاً			
	أن ينكح المحصنات المؤمنات			
	فمما ملكت أيما نكم	النساء	٢٥	١٩٦
٦٤	وأتوا النساء صدقاتهن نحلة...	النساء	٤	١٩٧
٦٥	وقد فرضتم لهن فريضة	البقرة	٢٢٧	١٩٧
٦٦	فأتوهن أجورهن	النساء	٢٤	١٩٧
٦٧	ومن لم يستطع منكم طولاً أن			
	ينكح المحصنات	النساء	٢٥	١٩٧
٦٨	وأحل لكم ماوراء ذلكم أن			
	تبتغوا بأموالكم	النساء	٢٤	١٩٩
٦٩	وإن أردتم استبدال زوج			
	مكان زوج	النساء	٢٠	٢٠٢

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٧٠	أن تبتغوا بأموالكم ...	النساء	٢٤	٢٠٧
٧١	أن تبتغوا بأموالكم	النساء	٢٤	٢٠٨
٧٢	وآتوا النساء صدقاتهن نحلة...	النساء	٢٤	٢٢٨
٧٣	ولهن الربع مما تركتم			
	إن لم يكن لكم ولد	النساء	١٢	٢٢٨
٧٤	أو يعفوا الذي بيده عقدة			
	النكاح	البقرة	٢٣٧	٢٣٤
٧٥	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن			
	وقد فرضتم لهن فريضة البقرة	البقرة	٢٣٧	٢٣٥
٧٦	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن			
	وقد فرضتم لهن فريضة	البقرة	٢٣٧	٢٢٨
٧٧	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن			
	وقد فرضتم لهن فريضة	البقرة	٢٣٧	٢٢٨
٨٧	الطلاق مرتان فإمساك معروف أو			
	تسريح بإحسان	البقرة	٢٢٩	٢٥٢
٨٨	وإن أردتم استبدال زوج			
	مكان زوج وأتيتم إحداهن..	النساء	٢٠	٢٥٣
٨٩	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف			
	أو تسريح بإحسان	البقرة	٢٢٩، ٢٢٨	٢٥٨
٩٠	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف			
	أو تسريح بإحسان	البقرة	٢٢٩ ، ٢٢٨	٢٦٠

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
٩١	وإن أردتم استبدال زوج			
	مكان زوج	النساء	٢٠	٢٦١
٩٢	والمطلقات يتربصن بأنفسهن			
	ثلاثة قروء	البقرة	٢٢٨	٢٧٠
٩٣	فإن خفتم ألا يقيما حدود الله			
	فلا جناح عليهما فيما افتدت به	البقرة	٢٢٩	٢٧٧
٩٤	ومن آياته أن خلقكم من تراب			
	ثم إذا أنتم تنتشرون	الروم	٢٠	٢٨٢
٩٥	ومن آياته أن خلق لكم من			
	أنفُسكم أزواجا لتسكنوا إليها..	الروم	٢١	٢٨٢
٩٦	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف			
	أو تسريح بإحسان	البقرة	٢٢٩	٢٨٤
٩٧	يا أيها النبي إذا طلقتم النساء			
	فطلقوهن لعدتهن	الطلاق	١	٢٨٤
٩٨	لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ..	البقرة	٢٣٦	٢٨٤
٩٩	لا جناح عليكم إن طلقتم النساء..	البقرة	٢٣٦	
١٠٠	فإن اطعنكم فلا تبغوا			
	عليهن سبيلا	النساء	٣٤	٢٨٦
١٠١	يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم			
	المؤمنات ثم طلقتموهن ...	الأحزاب	٤٩	٢٩١

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٠٢	فلا تحل له من بعد حتى			
	تنكح زوجاً غيره	البقرة	٢٢٠	٢٩٤
١٠٢	إلا من أكره وقلبه مطمئن			
	بالإيمان	النحل	١٠٦	٢٠٠
١٠٤	إلا من أكره وقلبه مطمئن			
	بالإيمان	النحل	١٠٦	٢٠٢
١٠٥	ولكن يؤاخذكم بما تعمدت			
	قلوبكم	الأحزاب	٥	٢٠٥
١٠٦	يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم			
	المؤمنات ثم طلقتموهن ...	الأحزاب	٤٩	٢٠٩
١٠٧	يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم			
	المؤمنات ثم طلقتموهن	الأحزاب	٤٩	٢١١
١٠٨	يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم			
	المؤمنات ثم طلقتموهن	الأحزاب	٤٩	٢١٥
١٠٩	يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم			
	المؤمنات ثم طلقتموهن	الأحزاب	٤٩	٢١٨
١١٠	يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم			
	المؤمنات ثم طلقتموهن ...	الأحزاب	٤٩	٢١٨
١١١	وإن طلقتموهن من قبل أن			
	تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة	البقرة	٢٢٧	٢٠٩

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١١٢	وإن طلقتموهن من قبل أن			
	تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة	البقرة	٢٢٧	٢١١
١١٢	ياأيها الذين آمنوا إذا نكحتم			
	المؤمنات ثم طلقتموهن	الأحزاب	٤٩	٢١٨
١١٢	ياأيها الذين آمنوا إذا نكحتم			
	المؤمنات ثم طلقتموهن ...	الأحزاب	٤٩	٢١٨
١١٤	ياايها الذين آمنوا أوفوا			
	بالعقود ..	المائدة	١	٢٢٢
١١٥	ياأيها النبي إذا طلقتم النساء	الطلاق	٤،٢،٢،١	٢٢٦
١١٦	لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم	المائدة	٨٧	٢٢٩
١١٧	ومن يتعد حدود الله فقد			
	ظلم نفسه	الطلاق	١	٢٢٩
١١٨	لا تدري لعل الله يحدث بعد			
	ذلك أمرا ...	الطلاق	١	٢٢٩
١١٩	فطلقوهن لعدتهن ...	الطلاق	١	٢٣٠
١٢٠	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف			
	أو تسريح بإحسان ...	البقرة	٢٢٩	٢٣٣
١٢١	فإن طلقها فلا تحل له من بعد			
	حتى تنكح زوجاً غيره	البقرة	٢٣٠	٢٣٤

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٢٢	ومن يتعد حدود الله فقد			
	ظلم نفسه لاتدري لعل الله			
	يحدث بعد ذلك أمرا	الطلاق	١	٢٢٤
١٢٢	الطلاق مرتان فإمساك بمعروف			
	أو تسريح بإحسان	البقرة	٢٢٩	٢٤٢
١٢٤	والمطلقات يتربصن بأنفسهن			
	إلى قوله حتى تنكح زوجاً غيره	البقرة	٢٢٨	٢٤٤
١٢٥	ياأيها النبي لم تحرم ماأحل الله لك	التحريم	١	٢٦١
١٢٦	قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم	التحريم	٢	٢٦١
١٢٧	ياأيها النبي لما تحرم ماأحل الله لك	التحريم	١	٢٧٨
١٢٨	ياأيها النبي لما تحرم ماأحل الله لك ... إلى قوله			
	قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ...	التحريم	٢،١	٢٦٢
١٢٩	ياأيها النبي لما تحرم ماأحل الله لك ... إلى قوله قد			
	فرض الله لكم تحلة أيمانكم ...	التحريم	٢،١	٢٦٢
١٣٠	لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.....	الطلاق	١	٢٧٥
١٣١	لأجناح عليكم إن طلقتن النساء ما لم تمسوهن	البقرة	٢٢٦	٢٧٩
١٣٢	ياأيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن	الأحزاب	٤٩	٢٧٩
١٣٣	وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ...	البقرة	٢٤١	٢٧٩
١٣٤	ما على المحسنين من سبيل ...	التوبة	٩٠	٢٧٩
١٣٥	ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين	البقرة	٢	٢٧٩
١٣٦	شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس ..	البقرة	٢٤١	٢٧٩

م	طرف الآية	إسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٢٧	فمتعوهم وسرحوهم سراحاً جميلاً	الأحزاب	٤٩	٣٧٩
١٢٨	وأتوا النساء صدقاتهن نحلة	النساء	٤	٢٢٨
١٢٩	فليؤد الذي أوتى من أمانته وليتق الله به ...	البقرة	٢٨٢	
١٤٠	يا أيها الذين آمنوا لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى	النساء	٤٣	٢٩١
١٤١	يا أيها الذين آمنوا لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى .	النساء	٤٣	٢٨٩
١٤٢	الطلاق مرتان .. إلى قوله تعالى .. حتى تنكح زوجاً غيره	البقرة	٢٣٠، ٢٢٩	٢٩٧
١٤٣	والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ...	النساء	٤٣	٤١١
١٤٤	والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم	النساء	٢٤	٤١٢
١٤٥	يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ...	المتحنة	١٠	٤٢٥
١٤٦	يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات	المتحنة	١٠	٤٢٦
١٤٧	يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ...	المتحنة	١٠	٤٢٨
١٤٨	ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ...	النحل	٧٤	٤٣٩
١٤٩	فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره	البقرة	٢٣٠	٤٤٣
١٥٠	وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن	الطلاق	٤	٤٤٨
١٥١	والمطلقات يتربصن بأنفسهن .. إلى قوله (ويعولتهن أحق			
	بردهن في ذلك) ...	البقرة	٢٢٨	٤٤٨
١٥٢	للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر	البقرة	٢٢٧، ٢٢٦	٤٥٤
١٥٤	لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم	المائدة	٨٩	٤٥٤
١٥٥	فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم	البقرة	٢٢٦	٤٦١
١٥٦	قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسوا ...	الزمر	٥٣	٤٦٢
١٥٧	يا أيها النبي لما تحرم ما أحل الله لك	التحريم	١، ٢	٤٦٢
١٥٨	للذين يؤلون من نسائهم	البقرة	٢٢٦	٤٦٣
١٥٩	للذين يؤلون من نسائهم	البقرة	٢٢٦	٤٦٣

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٦٠	فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ...	البقرة	٢٢٦	٤٧١
١٦١	فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	البقرة	٢٢٦	٤٧٢
١٦٢	لِلَّذِينَ يُؤْذِلُونَ مَنْ نَسَاءَهُمْ	البقرة	٢٢٦	٤٧٣
١٦٣	لِلَّذِينَ يُؤْذِلُونَ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ	البقرة	٢٢٧، ٢٢٦	٤٧٤
١٦٤	لِلَّذِينَ يُؤْذِلُونَ مَنْ نَسَاءَهُمْ ...	البقرة	٢٦	٤٧٤
١٦٥	يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ...	الطلاق	١	٤٧٥
١٦٦	فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	البقرة	٢٢٧	٤٧٧
١٦٧	فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	البقرة	٢٢٦	٤٧٩
١٦٨	وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ	البقرة	٢٢٧	٤٧٩
١٦٩	لِلَّذِينَ يُؤْذِلُونَ مَنْ نَسَاءَهُمْ .. إِلَى فَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ	البقرة	٢٢٧، ٢٢٦	٤٨٥
١٧٠	لِلَّذِينَ يُؤْذِلُونَ مَنْ نَسَاءَهُمْ تَرْبِصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ	البقرة	٢٢٦	٤٨٧
١٧١	لِلَّذِينَ يُؤْذِلُونَ مَنْ نَسَاءَهُمْ تَرْبِصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ	البقرة	٢٢٦	٤٨٩
١٧٢	ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لَكُمْ إِذَا حَلَقْتُمْ	المائدة	٨٩	٥٠٠
١٧٣	وَحَمْلَهُ وَفَصَالَهُ ثَلَاثِينَ شَهْرًا	الأحقاف	٥	٥١٠
١٧٤	وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ	البقرة	٢٢٢	٥١٠
١٧٥	وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا ..	البقرة	٢٢٤	٥١٠
١٧٦	وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ...	البقرة	٢٢٨	٥١١
١٧٧	وَاللَّاتِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ	الطلاق	٤	٥١١
١٧٨	وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا ...	البقرة	٢٢٤	٥١١
١٧٩	وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ	الطلاق	٤	٥١٥
١٨٠	وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا ...	البقرة	٢٢٤	٥١٦

م	طرف الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٨١	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	البقرة	٢٢٨	٥٢٦
١٨٢	والأئي يتسن من الحيض من نسائك ...	الطلاق	٤	٥١٦
١٨٣	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً	البقرة	٢٢٤	٥١٦
١٨٤	وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن	الطلاق	٤	٥١٦
١٨٥	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ..	البقرة	٢٢٤	٥١٦
١٨٦	وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن .	الطلاق	٤	٥١٥
١٨٧	وأولات الأحمال أجلهن ان يضعن حملهن	الطلاق	٤	٥١٥
١٨٨	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ...	البقرة	٢٢٤	٥١٦
١٨٩	فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن	البقرة	٢٤٠	٥١٨
١٩٠	فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن	البقرة	٢٤٠	٥١٨
١٩١	فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن	البقرة	٢٤٠	٥٢٢
١٩٢	وأن تجمعوا بين الأختين	النساء	٢٣	٥٢٢
١٩٣	وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة	النساء	٢٣	٥٢٧
١٩٤	وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة	النساء	٢٣	٥٢٨
١٩٥	والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين	البقرة	٢٢٣	٥٣٩
١٩٦	والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين	البقرة	٢٢٣	٥٤٣
١٩٧	والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين	البقرة	٢٢٣	٥٤٥
١٩٨	وحمله وفصاله ثلاثون شهراً	الأحقاف	١٥	٥٤٨
١٩٩	وحمله وفصاله ثلاثون شهراً	الأحقاف	١٥	٥٤٨
٢٠٠	وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة	النساء	٢٣	٥٥٥

م	طرف الآية	اسم السورة رقم الآية	رقم الصفحة
٢٠١	وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة	النساء ٢٣	٥٥٦
٢٠٢	لينفق ذو سعة من سعته	الطلاق ٧	٥٧٨
٢٠٣	يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ...	الرعد ٢٦	٥٧٨
٢٠٤	قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم	الأحزاب ٥٠	٥٧٨
٢٠٥	وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف	البقرة ٢٣٣	٥٧٨
٢٠٦	أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ...	الطلاق ٦	٥٨٥
٢٠٧	وإن كن أولات فانفقوا عليهن ...	الطلاق ٦	٥٨٦
٢٠٨	لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ...	الطلاق ١	٥٨٧
٢٠٩	يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين	النساء ١١	٥٨٨
٢١٠	أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم	الطلاق ١	٥٨٨
٢١١	فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن	الطلاق ٢	٥٩٢

ب- فهرس الأحاديث النبوية :

م	طرق الحديث	من خرجته	رقم الصفحة
١	لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ من أحدهم	البخاري	٢
٢	إن أحب أسمائكم عند الله عز وجل عبدالله		
	وعبد الرحمن	مسلم	١٤
٣	إن الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل	مسلم	١٥
٤	يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج	البخاري	٢٨
٥	الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة	مسلم	
٦	أربع أعطينهن فقد أعطي خيري الدنيا والآخرة	الطبراني في الكبير الأوسط	٤٠
٧	من رزقه الله بامرأة صالحة فقد أعانه على		
	شطر دينه	المستدرک	٤٠
٨	من وقاه الله شر اثنتين ولج الجنة ما بين لحبيه		
	وما بين رجليه	مالك في الموطأ	٤١
٩	لكني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأنكح النساء	البخاري ومعه فتح الباري	٤١
١٠	من رغب عن سنتي فليس مني	١٠٤/٩ ، ١١٧	٤٢
١١	لأنكاح إلا بولي	رواه الدار قطني	٥٦
١٢	أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها	رواه أحمد في المسد	٦١
١٤	لاتزوج المرأة المرأة ولاتزوج المرأة نفسها	الدار قطني والبيهقي	٦٧
١٥	ليس أحد من أوليائك شاهد ولاقائب يكره ذلك	نيل الأوطار	٦٥
١٦	السلطان ولي من لاولي له	نيل الأوطار	٦٦
١٧	(لاينكح المحرم ولاينكح ولايخطب)	مسلم	٨٠
١٨	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة		
	وهو حلال	أحمد في مسنده	٨١

م	طرف الحديث	من خرج	رقم الصفحة
١٩	تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض		
	نسائه وهو محرم	الطحاوي	٨٢
٢٠	إصنعوا كل شيء إلا النكاح	صحيح مسلم	٩١
٢١	إصنعوا كل شيء إلا النكاح	صحيح مسلم	٩٢
٢٢	إصنعوا كل شيء إلا النكاح	صحيح مسلم	٩٣
٢٣	إصنعوا كل شيء غير النكاح	مسلم	٩٣
٢٤	إصنعوا كل شيء غير النكاح	مسلم	٩٤
٢٥	سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل		
	لي من امرأتي وهي حائض	أبو داود	٩٥
٢٦	أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد		
	من الحائض شيئاً اتقى	أبو داود	٩٦
٢٧	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني		
	فاتزر فيباشرنى وأنا حائض	رواه البخاري	٩٨
٢٨	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني		
	فاتزر فيباشرنى وأنا حائض	أبو داود	٩٨
٢٩	سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل		
	للرجل من امرأته	الإمام أحمد	٩٨
٣٠	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي		
	يأتي امرأته وهي حائض	أبو داود	١٠١
٣١	أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي		
	يأتي امرأته وهي حائض يتصدق	أخرجه أبو داود	١٠٢

م	طرف الحديث	من خرج	رقم الصفحة
٢٢	لقول النبي صلى الله عليه وسلم من أتى كاهناً		
	فصدقه بما قال أو أتى امرأة	رواه ابن ماجه	١٠٥
٢٢	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في		
	الذي يأتي امرأته وهي حائض	رواه أبو داود	١٠٦
٢٤	قوله صلى الله عليه وسلم من أتى كاهناً أو		
	عرافاً فصدقه بما قال	رواه ابن ماجه	١٠٧
٢٥	فالرسول صلى الله عليه وسلم ورد عنه		
	لا تستحلوا محارم الله ..	رواه ابن ماجه	١١٠
٢٦	لعن الله المحلل والمحلل له	رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي	١١٠
٢٧	لعن الله المحلل والمحلل له	رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي	١١١
٢٨	لعن الله المحلل والمحلل له	رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي	١١٢
٢٩	قوله صلى الله عليه وسلم (لا يحرم الحرام الحلال)	ابن ماجه	١٢٧
٤٠	قوله صلى الله عليه وسلم (لا يحرم الحرام الحلال)	ابن ماجه	١٢٧
٤١	عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ينظر		
	إلى رجل نظر إلى ...	أخرجه الدار قطني	١٣٢
٤٢	ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابتنها .	أخرجه ابن أبي شيبة	١٣٢
٤٢	التائب من الذنب كمن لا ذنب له	ابن ماجه	١٣٨
٤٤	التوبة تغسل الحوبة	أبو نعيم	١٣٩
٤٥	لا تنكحها	أبو داود	١٤١
٤٦	فاستمتع بها إذا	أبو داود	١٤٢
٤٧	لا يحرم الحرام الحلال	ابن ماجه	١٤٥
٤٨	لا يدخل الجنة ديوث ..	عبد الرزاق	١٤٨
٤٩	أنظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكم	جامع الترمذي	١٩٥

م	طرف الحديث	من خرجه	رقم الصفحة
٥٠	إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر		
	منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل	لابن حجر	١٥٥
٥١	لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها	بلوغ المرام لابن حجر	١٦٢
٥٢	لا يجمع بين المرأة وعمتها	أخرجه البخاري	١٦٥
٥٣	اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما	رواه الإمام أحمد وأهل السنن	١٦٦
	تملك ولا أملك	عن عبدالله بن يزيد بن عائشة	١٦٦
٥٤	من كان له امرأتان فمال إلى أحدهما جاء يوم		
	القيامة وأحد شقيه ساقط	صحيح بلوغ المرام	١٦٦
٥٥	غض البصر إلا عن زوجتك وأمك	مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر	١٧٢
٥٦	إن الله لا يستحي من الحق لاتأتوا النساء		
	في أعجازهن	رواه ابن ماجه	١٧٢
٥٧	لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها	رواه ابن ماجه	١٧٢
٥٨	محاشي النساء حرام عليكم	رواه الدار قطني	١٧٢
٥٩	ملعون من زني امرأة في دبرها	تكملة المجموع شرح المذهب	١٨٢
٦٠	فلها المهر		١٩٧
٦١	أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة	معجم اللغة	١٩٧
٦٢	أدوا العلائق ، قيل وما العلائق ؟	سنن الدار قطني .	١٩٧
٦٣	بارك الله لك أولم ولو بشاة	النووي على مسلم	٢٠٠
٦٤	أرضيت من مالك ونفسك ...	شرح منتهى الإجراء للبهوتي	٢٠٠
٦٥	التمس ولو خاتما من حديد	صحيح البخاري ومسلم	٢٠٠
٦٦	لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ...	نصب الراية للزيلعي	٢٢١
٦٧	إعطها شيئاً قال : ما عندي شيء	رواه أبو داود والنسائي	٢٢١
٦٨	أتردين عليه حديقته ؟	صحيح البخاري	٢٥٢

م	طرف الحديث	من خرج	رقم الصفحة
٦٩	إقبل الحديقة وطلقها تطليقة	صحيح البخاري	٢٥٢
٧٠	أتردين عليه حديقته ؟ قالت نعم ، فإن	تفسير القرطبي	٢٥٢
٧١	أتردين عليه حديقته التي أعطاك ؟	الدار قطني .	٢٥٢
٧٢	طلاق العبد اثنان وقد	ابوداود والدار قطني وابن ماجه	٢٨٦
٧٣	ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق	فتح الباري ومسلم	٢٨٦
٧٤	أبغض الحلال إلى الله الطلاق	ابن داود والحاكم وصححه	٢٨٧
٧٥	رفع عن أمتي الخطأ والنسيان	ابن ماجه	٢٠٥
٧٦	لا قيلولة في الطلاق	شرح فتح التعديلات لابن الهمام	٢٠٦
٧٧	إنما الطلاق لمن أخذ بالساق	ابن ماجه	٢٠٨
٧٨	لا طلاق إلا بعد نكاح	أبو داود والترمذي	٢١٩
٧٩	المسلمون على شروطهم .	أحكام القرآن للجصاص	٢٢٢
٨٠	ليس لها نفقة وعليها العدة	مسلم	٥٨٤
٨١	أنظري يا بنته آل قيس إنما النفقة	أحمد	٥٨٣
٨٢	من حلف على يمين	فتاوي شيخ الإسلام بن تيمية	
٨٣	ليس لك نفقة ولا سكنى	النسائي - عون المعبود	٥٨٥
٨٤	ولكن متاع بالمعروف	صحيح مسلم	٥٨٥
٨٥	لا طلاق ولا عتاق في إغلاق	أبو داود	٢٠٦
٨٦	محل الطلاق جائز إلا خلاف المعتوه	الترمذي	٢٠٦
٨٧	إدروا الحدود بالشبهات	للخطابي	٢٠٧
٨٨	مره فليراجعها ...	صحيح بخاري .. مسلم	٤٤٥
٨٩	من حلف بغير الله فقد أشرك	الترمذي - الإمام أحمد	٤٤٥
٩٠	الإرضاع إلا في الحولين في الصفر	الدار قطني	٥٤٢

م	طرف الحديث	من خرج	رقم الصفحة
٩١	أنظرن من إخوانكن فإن الرضاعة في المجاعة	البخاري	٥٤٦
٩٢	أرضعنه تحرمي عليه ويذهب الذي في نفس ...	مسلم	٥٤٩
٩٣	لايحرم الإملاجة والإملاجتان	مسلم	٥٦٢
٩٤	أنزل في القرآن عشر رضعات الخ	مسلم	٥٥٧
٩٥	يحرم من الرضاع مايحرم من النسب	البخاري	٥٥٧
٩٦	كف وقد زعمت أن قد أرضعتني	البخاري	٥٥٨
٩٧	صدق أفلح أذني له	البخاري	٥٦٦
٩٨	ليس لك عليه نفقة ولا سكنى	مسلم	٥٨٥

ج - فهرس الآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما

م	طرف الأثر	من توجه	رقم الصفحة
١	والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا أتيتوهن		
	أجورهن يعني مهورهن محصنات يعني عفائف غير زواني	البيهقي في سننه	٤٥
٢	نسخت وأحل من المشركات نساء أهل الكتاب	البيهقي في سننه	٤٥
٣	إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق	البيهقي في سننه	٤٦
٤	لايحل نساء أهل الكتاب إذا كانوا حرباً	مصنف ابن أبي شيبة	٤٦
٥	ينكحوهن بالمهر والبينة	جامع البيان	٥٤
٦	لأنكاح إلا بولي مرشد شاهدي عدل ...	البيهقي في السنن	٥٤
٧	البغيا اللاتي يتزوجن بغير ولي	مصنف عبدالرزاق	٥٤
٨	لأنكاح إلا بولي	مصنف عبدالرزاق	٥٤
٩	لأنكاح إلا بولي أو سلطان مرشد	مصنف بن أبي شيبة	٥٤
١٠	أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم	سنن البيهقي	٧٧
١١	أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح وهو محرم	مصنف عبد الرزاق	٧٧
١٢	لابأس بالنكاح حال الإحرام	مصنف عبدالرزاق	٧٧
١٣	إتق من الحائض مثل موضع النعل	السنن الكبرى للبيهقي	٩٠
١٤	للرجل من امرأته وهي حائض كل شيء إلا مخرج الدم	المحلى لابن حزم	٩٠
١٥	إن أتاها في الدم تصدق بدينار وإن أتاها في غير الدم تصدق	السنن الكبرى للبيهقي	١٠١
١٦	إن أصابها حائضاً تصدق بدينار	مصنف عبدالرزاق	١٠١
١٧	قال رجل يارسول الله إني أصبت من أمراي وهي		
	حائض فأمره	المحلى لابن حزم	١٠١
١٨	إذا أتاها في دم فدينار وإذا أتاها وقد انقطع الدم		
	فنصف دينار	سنن الدرامي	١٠١
١٩	أن رجلاً سأله عن طلق امرأته كيف ترى في رجل		
	يحلها له	المحلى لابن حزم	١٠٩

م	طرف الأثر	من خرجه	رقم الصفحة
٢٠	إن عمي طلق امرأته ثلاثاً فكيف ترى في رجل يحلها له	مصنف عبد الرزاق	١٠٩
٢١	إذا ملك الرجل ثلاث مئة درهم ، وجب عليه الحج		
	وحرّم عليه الإمام	مصنف عبد الرزاق	١١٧
٢٢	من ملك ثلاثمائة درهم وجب عليه الحج وحرّم عليه		
	نكاح الأمة	المحلّي لابن حزم	١١٧
٢٣	من لم يكن له سعة أن ينكح الحرائر فلينكح من إماء		
	المسلمين	السنن الكبرى للبيهقي	١١٧
٢٤	من زنا بأم امرأته بعد أن دخل بامرأته تخطأ حرمتين		
	ولم تحرم عليه	المحلّي لابن حزم	١٢٥
٢٥	سئل بن عباس عن الرجل يزني بأم امرأته قال		
	يخطئ بحرمة	مصنف عبد الرزاق	١٢٥
٢٦	الرجل يزني بأم امرأته بعد ما يدخل بها قال حرمتان ولم	أحكام القرآن للجصاص	١٢٥
٢٧	رجل زنى بأم امرأته أو بابنتها فإنها حرمتان تخطأهما ..	السنن الكبرى للبيهقي	١٢٥
٢٨	رجل غشي أم امرأته قال تخطئ حرمتين ولا تحرم عليه امرأته	السنن الكبرى للبيهقي	١٢٦
٢٩	ذلك حكم الله بينهما	السنن الكبرى للبيهقي	١٢٦
٣٠	الرجل يزني بالمرأة ثم ينكحها إذا تابا فإنه ينكحها أولاً	مصنف عبد الرزاق	١٣٦
٣١	التعريض هو ما لم ينصب للخطبة	السنن الكبرى للبيهقي	١٥١
٣٢	التعريض هو قوله إني أريد أن أتزوج إني أريد أن أتزوج	السنن الكبرى للبيهقي	١٥١
٣٣	التعريض هو قوله إنك جميلة وإن النساء لمن حاجتي	السنن الكبرى للبيهقي	١٥٢
٣٤	التعريض هو قوله إنك لمن حاجتي	مصنف عبد الرزاق	١٥٢
٣٥	التعريض هو قوله إني أريد الزواج ولو وددت أن الله يرسل		
	لي امرأة	المحلّي	١٥٢
٣٦	التعريض هو قوله للمرأة في عدتها اني لأريد أن أتزوج		
	غيرك إن شاء الله	الطبري	١٥٢

م	طرف الأكثر	من خرج	رقم الصفحة
٢٧	لاتقل لها إني عاشق وعاهديني أن لاتتزوجي غيري	الطبري	١٥٢
٢٨	كان الرجل يدخل من أجل الزنية وهو يعرض بالنكاح		
	فنهى الله عن ذلك	الطبري	١٥٢
٢٩	يعرض الرجل فيقول اني أريد أن أتزوج ولاينصب للخطبة	ابن أبي شيبة	١٥٢
٤٠	قال : الوجه وباطن الكف	المغني	١٥٧
٤١	قال : الكحل والخاتم	السنن الكبرى للبيهقي	١٥٧
٤٢	حرم عليكم سبع نسباً وسبع صهراً	السنن الكبرى للبيهقي	١٦١
٤٣	ولا تنكحوا مانكح آباءكم من النساء	المصنف لعبد الرزاق	١٦١
٤٤	حرمت عليكم أمهاتكم	جامع البيان للطبري	١٦١
٤٥	كان لايرى بأساً أن يجمع بين اختين والمرأة وابنتها	المحلى لابن حزم	١٦٦
٤٦	لاتحرمهن عليك قرابة بيتهن	المحلى لابن حزم	١٦٦
٤٧	إلا ماملكت أيماكنم هي مرسلة	المحلى لابن حزم	١٦٦
٤٨	إن الله عز وجل بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق	السنن الكبرى للبيهقي	١٦٦
٤٩	ولن تستطيعوا أن تعدلوا ...	السنن الكبرى للبيهقي	١٦٨
٥٠	ذلك أدنى ألا تعدلوا	جامع البيان للطبري	١٦٨
٥١	إذا جامعت فاستتر	مصنف بن أبي شيبة	١٧١
٥٢	يابني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً ..قال إذا جامعت فاستتر	سورة الأعراف	١٧٢
٥٣	إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا ينجرد تجرد العيرين	رواه ابن ماجه .	١٧٢
٥٤	لاينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة	رواه مسلم في صحيحه	١٧٢
٥٥	احفظ عورتك إلا عن زوجتك وماملكت يمينك	رواه أبو داود .	١٧٣
٥٦	ماهذا أردت ومابهذا أفئتيت في المتعة إن المتعة لاتحل		١٧٣
	إلا لمضطر	السنن الكبرى للبيهقي	١٧٦
٥٧	عن ابن مسعود (كنا نغزو مع رسول الله وليس معنا شيء فتح البارى		١٧٧
٥٨	ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة	فتح البارى	١٧٧
٥٩	وماسوى هذا الفرج فهو حرام	السنن الكبرى	١٧٧ -

م	طرف الأثر	من خرج	رقم الصفحة
٦٠	أن يقول الرجل لامرأة أنكحك بك كذا ...	الميسوط للسرخسي	١٧٧
٦١	أن يقع العقد مع ذكر الأجل للمرأة أو وليها .	الشرح الكبير للدردير	١٧٧
٦٢	لايجوز نكاح المتعة	تكملة المجموع	١٧٨
٦٤	تؤتى مقبلة ومدبرة في الفرج	السنن الكبرى للبيهقي	١٨٢
٦٥	قد جاء تحريم ذلك عن أبي هريرة	المحلى لابن حزم	١٨٢
٦٦	لاتحرمهن عليك قرابة بينهما	المحلى لابن حزم	١٩٠
٦٧	هذا يدل على إباحة الوطء مقصورة على الجماع	أحكام القرآن للجصاص	١٩٠
٦٨	لايحل وطء الزوجة في الدبر	المغني لابن قدامة	١٩١
٦٩	وهل للزوج تمتع بغير وطء دبر	الشرح الكبير	١٩١
٧٠	كان لايرى بأساً أن يجمع بين اختين	المحلى لابن حزم	١٩٢
٧١	لاتحرمهن عليك قرابة بينهما	المحلى لابن حزم	١٩٢
٧٢	ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن الخ	السنن الكبرى للبيهقي	١٩٢
٧٤	ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن الخ	السنن الكبرى للبيهقي	١٩١
٧٥	إن الله عز وجل بعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق ..	السنن الكبرى للبيهقي	١٦٦
٧٦	لايحل نكاح أهل الكتابية إذا كانوا حراً ... الخ	السنن الكبرى للبيهقي	١٧٢
٧٧	المتعة هي حرام كالميتة والدم ولحم الخنزير	السنن الكبرى للبيهقي	١٧٢
٧٨	ماسوى هذا الفرج حرام	السنن الكبرى للبيهقي	١٧٢
٧٩	نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم .. تؤتى مقبلة ومدبرة الخ	السنن الكبرى للبيهقي	١٨٢
٨٠	تأتيه كيف شئت مستقبلية ومستدبرة على أي ذلك الخ	السنن الكبرى للبيهقي	١٨٢
	لاتجاوز الفرج إلى غيره		
٨١	لو رضيت بسواك لكان مهراً	المحلى لابن حزم	٢٠٥
٨٢	إن رضيت بسواك من أراك فهو لها مهر	السنن الكبرى للبيهقي	٢٠٥
٨٤	يتزوج الرجل ولو بسواك من أراك	مصنف عبد الرزاق	٢٠٥
٨٥	إذا نكح الرجل امرأة فسمى لها صداق فأراد أن يدخل ..	السنن الكبرى للبيهقي	٢١٩

م	طرف من الأثر	من خرج	رقم الصفحة
٨٢	تزوج امرأة ودخل عليها ولم يكن قدم شيئاً قبل ذلك فآلقت	مصنف عبد الرزاق	٢١٦
٨٤	إذا نكح المرأة وسمى سلفها صداقاً فأراد أن يدخل عليها ..	مصنف عبد الرزاق	٢١٦
٨٥	لابأس بأن يزوج الرجل عبده أمته بغير مهر	السنن الكبرى للبيهقي	٢٢٤
٨٦	لابأس أن ينكح الرجل أمته غلامه بغير مهر	مصنف عبد الرزاق	٢٢٤
٨٧	عندما سئل ابن عباس في المرأة يموت عنها زوجها وقد		
	فرض لها صاقاً	السنن الكبرى للبيهقي	٢٢٧
٨٨	حسبها الميراث ولاصداق لها الخ	مصنف عبد الرزاق	٢٢١
٨٩	أقربهما إلى التقوى الذي يعفوا ...	مصنف عبد الرزاق	٢٢٤
٨٩	إن الله رضي بالعفو وأمر به فإن عفت فذلك وإن عفا	مصنف عبد الرزاق	٢٢٤
٩٠	ذاك أبوها	السنن الكبرى للبيهقي	٢٢٤
٩١	الرجل يتزوج المرأة ويخلو بها فلايمسها ثم يطلقها ليس		
	لها إلا نصف الصداق	السنن الكبرى للبيهقي	٢٢٨
٩٢	يقول ابن عباس في رجل أدخلت عليه امرأته ثم طلقها		
	فزعم أنه لم يمسه قال عليه نصف الصداق	السنن الكبرى للبيهقي	٢٢٨
٩٢	لايجب الصداق حتى يجامعها لها نصفه	مصنف عبد الرزاق	٢٢٨
٩٤	الأمه إذا عتقت قبل أن يدخل بها فاخترت نفسها لاشيء لها	السنن الكبرى للبيهقي	٢٤٥
٩٥	الخلع تفريق وليس طلاق	المعلل لابن حزم	٢٥٧
٩٦	جمع ابن عباس بين امرأة وزوجها بعد تطليقتين وخلع	أحكام القرآن للجصاص	٢٥٧
٩٧	عدتها حيضة	مصنف ابن أبي شيبة	٢٦٧
٩٨	إختلعت امرأة ثابت ابن قيس في زواجها فجعل رسول الله		
	صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة	مصنف عبد الرزاق	٢٦٧
٩٩	يختلع حتى بعقاصها	مصنف ابن أبي شيبة	٢٧٧
١٠٠	لم يقعر طلاق المقر شيئاً	مصنف عبد الرزاق	٢٩٨
١٠١	لم يعز طلاق المكره	السنن الكبرى للبيهقي	٢٩٨

م	طرف من الأثر	من خرجه	رقم الصفحة
١٠٢	ليس لمكره طلاق	السنن الكبرى للبيهقي	٢٩٨
١٠٣	خطأ الله نوءها عليك ... الخ	المحلى لابن حزم	٢٩٨
١٠٤	خالفت السنة ووليت الأمر غير أهله ... الخ	السنن الكبرى للبيهقي	٢٩٨
١٠٥	ليس لها ميراث ولها نصف الصداق	المحلى لابن حزم	٣٠٨
١٠٦	لاطلاق إلا من بعد نكاح الخ	مصنف عبدالرزاق	٣١٤
١٠٧	لاطلاق حتى تنكح ولا عتق حتى تملك	مصنف عبدالرزاق	٣١٤
١٠٨	لو أتقيت الله جعل لك مخرجاً لايزيده على ذلك	مصنف عبدالرزاق	٣٢٥
١٠٩	إنما يكفيه من ذلك رأس الجوزاء	مصنف عبد الرزاق	٣٢٥
١١٠	يأخذ من ذلك فلاناً ويدع سبعة وتسعين	مصنف عبدالرزاق	٣٢٥
١١١	عصيت ريك وفارقت أهلك	مصنف عبدالرزاق	٣٢٥
١١٢	طلقت منك لثلاث	موطأ الإمام مالك	٣٢٦
١١٤	إذا حرم الرجل عليه امرأته فهي يمين يكفرها ... الخ	السنن الكبرى للبيهقي	٣٦٠
١١٥	في الحرام يمين يكفرها ... الخ	السنن الكبرى للبيهقي	٣٦٠
١١٦	إذا حرم امرأته ليس بشيء ... الخ	المحلى لابن حزم	٣٦١
١١٧	إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله فهي طالق ..	المحلى لابن حزم	٣٧٢
١١٨	إذا فوض إلى الرجل فطلق قبل أن يمس فليس إلا المتاع	المحلى لابن حزم	٣٧٢
١١٩	طلاق السكران والمستكره ليس بجائز	فتح الباري لابن جعفر	٣٨٥
١٢٠	إذك أرسلت من يدك ماكان لك من فضل	موطأ الإمام مالك	٣٩٦
١٢١	هي واحدة بآنئة يعني في الرجل يطلق	السنن الكبرى للبيهقي	٣٩٦
١٢٢	عقدة كانت في يده أرسلها جميعاً الخ	مصنف عبدالرزاق	٣٩٦
١٢٣	لاتحل حتى تنكح زوجاً غيره	مصنف عبدالرزاق	٣٩٧
١٢٤	يتألهن من الطلاق ماينالهن من الميراث	السنن الكبرى للبيهقي	٤٠٠
١٢٥	في الرجل الذي يقول لامرته أنت مني يريد إنها واحده	مصنف عبدالرزاق	٤٠٤
١٢٦	أن البوية واحدة	المحلى لابن حزم	٤٠٤

م	طرف من الأثر	من خرج	رقم الصفحة
١٢٧	إلى الأجل	مصنف ابن أبي شيبة	٤٠٧
١٢٨	بيع الأمة طلاقها	المحلى لابن حزم	٤١٠
١٢٩	بيع الأمة هو طلاقها	المحلى لابن حزم	٤١٠
١٣٠	كل ذوات زوج إتيانها زنا إلا ما سببت	السنن الكبرى للبيهقي	٤١٥
١٣١	كل امرأة لها زوج فهي عليك حرام الخ	تفسير ابن جرير والطبري	٤١٥
١٣٢	إذا هاجرت امرأة من الحرب	السنن الكبرى للبيهقي	٤٢٠
١٣٣	لا يعلو النصراني المسلمة يفرق بينهما	مصنف عبدالرزاق	٤٢٤
١٣٤	إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها الخ	مصنف بن أبي شيبة	٤٢٧
١٣٥	يفرق بينهما ولا صداق لها	مصنف عبدالرزاق	٤٢٧
١٣٦	نكاح الحرة على الأمة طلاق الأمة	مصنف عبدالرزاق	٤٣٠
١٣٧	نكاح جديد وطلاق جديد	المحلى لابن حزم	٤٣٢
١٣٨	تكون على طلاق جديد ثلاث	السنن الكبرى للبيهقي	٤٣٢
١٣٩	ينتزع الرجل وليدته امرأة عبده	المحلى لابن حزم	٤٣٨
١٤٠	الأمر إلى المولى في الطلاق أذن .. الخ	أحكام القرآن للجصاص	٤٣٨
١٤١	إن طلقها ثلاثاً فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره	السنن الكبرى للبيهقي	٤٣٨
١٤٢	ما طلق امرأته إنما طلق مالا يملك	مصنف عبدالرزاق	٤٤١

م	طرف من الأثر	من خرج	رقم الصفحة
١٤٣	لايلزمها طلاق لأنه طلق مالايمك	السنن الكبرى للبيهقي	٤٤١
١٤٤	الطلاق على أربعة أوجه وجهان حلال ... الخ	المحلى لابن حزم	٤٤٤
١٤٥	إذا طلق الرجل المرأة تطليقة ... الخ	السنن الكبرى للبيهقي	٤٤٧
١٤٦	أنه أحق بها مالم تغتسل الحيضة الثالثة	المحلى لابن حزم	٤٤٧
١٤٧	كل يمين منعت جماعا فهي إيلاء	السنن الكبرى للبيهقي	٥٤٦
١٤٨	أن كل يمين حالت دون الجماع فهي إيلاء	احكام القرآن للجصاص	٤٥٦
١٤٩	الإيلاء هو أن يحلف أن لاياتيها أبدا	المحلى لابن حزم	٤٥٦
١٥٠	من كان إيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء	السنن الكبرى للبيهقي	٤٦٦
١٥١	الرجل يحلف بالله لاينكحها .. الخ	السنن الكبرى للبيهقي	٤٦٦
١٥٢	إنما جعل الإيلاء في الغضب	المحلى لابن حزم	٤٧٦
١٥٣	إنما الإيلاء في الغضب	المحلى لابن حزم	٤٧٦
١٥٤	إنما الإيلاء على وجه الضرر	أحكام القرآن للجصاص	٤٧٦
١٥٥	إذا مضت أربعة اشهر فهي واحدة بائنة	سنن سعيد ابن منصور	٢٨٣
١٥٦	إذا مضت الأربعة فهي تطليقة وهي أحق بنفسها	مصنف عبدالرزاق	٤٨٢
١٥٧	إنما الإيلاء أن يحلف الرجل أن لاياتي امرأته أبدا	سنن سعيد ابن منصور	٤٩٣
١٥٨	القيء الجماع	السنن الكبرى للبيهقي	٤٩٦
١٥٩	غرم الطلاق إنقضاء الأربعة الأشهر .. الخ	السنن الكبرى للبيهقي	٤٩٦
١٦٠	إنقضاء الأربعة عزيمة الطلاق والقيء الجماع	مصنف عبدالرزاق	٤٩٦
١٦١	أن يفيء فيراجع وإما أن يعزم فيطلق ... الخ	السنن الكبرى للبيهقي	٤٩٩
١٦٢	طلقها حاملا ثم توفي عنها فأخر الأجلين	مصنف عبد الرزاق	٥١٥
١٦٣	تعتد المبتوتة حيث شاءت	مصنف عبد الرزاق	٥١٨
١٦٤	تعتد من يوم طلقها أو مات عنها	مصنف عبد الرزاق	٥٢٥

م	طرف من الأثر	من خرج	رقم الصفحة
١٦٥	تلك الريبة	أحكام القرآن للجصاص	٥٢٨
١٦٦	إن طلقها وفي بطنها توأمان فوضعت ... الخ	مصنف عبدالرزاق	٥٢٠
١٦٧	إذا طلق الرجل المرأة تطليقة أو ثنتين وهي حامل		
	فهو أحق يرجعها	السنن الكبرى للبيهقي	٥٢٠
١٦٨	أنه لايتزوج المرأة في عدة أختها .. الخ	أحكام القرآن للجصاص	٥٢٢
١٦٩	لارضاع بعد الغطام	المحلى لابن حزم	٥٤١
١٧٠	لارضاع بعد حولين كاملين	السنن الكبرى للبيهقي	٥٤١
١٧١	لارضاع إلا ماكان في الحولين	مصنف عبدالرزاق	٥٤١
١٧٢	قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ... الخ	السنن الكبرى للبيهقي	٥٥٢
١٧٤	ماكان في الحولين وإن كانت مصة واحدة فهو يحرم	موطأ مالك	٥٥٢
١٧٥	التحريم بما قل أو كثر ولو بقطرة	المحلى لابن حزم	٥٥٢
١٧٦	عندما سئل عن الرجل الذي له امرأتان أرضعت		
	أحدهما جارية والأخرى غلاماً أيحل أن يتناكحا قال :		
	لا اللقاح واحد .	مصنف عبدالرزاق	٥٦٤
١٧٧	انظروا فإن كانت كاذبة فسيمسيبها بلا فلم يحل الحول		
	حتى مرض ثديها	مصنف عبدالرزاق	٥٧٢
١٧٨	تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع	المحلى لابن حزم	٥٧٢
١٧٩	ليس للمطلقة ثلاثاً نفقة	السنن الكبرى للبيهقي	٥٨٢
١٨٠	لانفقة للمتوفي عنها الحامل وجبت المواريث	مصنف عبدالرزاق	٥٩٦
١٨١	لانفقة لها فقد وجبت المواريث	السنن الكبرى للبيهقي	٥٩٦

ط / فهارس الأعلام

أولاً : فهارس الأعلام المترجم لهم بالحواشي

م	إسم العلم	رقم المسألة	إسم البحث	رقم الصفحة
١	عبد الله بن عتبة هو ...	المقدمة	ترجمة ابن عباس	١٨
٢	محمد بن عبدالله الأنصاري هو ...	--	--	٢٠
٣	أبو سلمة هو	--	--	٢٠
٤	أبو عبدالله بن مندره هو	--	--	٢٢
٥	ابن جريج هو	--	--	٢٢
٦	عطاء بن أبي رباح هو ...	--	--	٢٢
٧	مسروق هو ...	--	--	٢٤
٨	أبو الجويرية هو	--	--	٢٤
٩	أبو سعيد بن يونس هو ...	--	--	٢٥
١٠	أبو أيوب الأنصاري هو ...	--	--	٢٥
١١	أبو بكرة هو	--	--	٢٦
١٢	عبدالله بن الحارث هو	--	--	٢٧
١٣	محمد بن علي بن أبي طالب مترجم له	--	--	٢٧
١٤	بشر بن حارث هو	--	--	٤٢
١٥	المروزي هو	--	--	٤٢
١٦	إبراهيم بن ادهم هو.....	--	--	٤٣
١٧	معقل بن يسار هو	--	--	٦١
١٨	إسرائيل هو	--	--	٦٢
١٩	شريك هو	الثانية	النكاح	٦٤
٢٠	أسباط بن محمد هو	"	"	٦٤
٢١	أبو بردة هو	"	"	٦٤

م	اسم العلم	رقم المسألة	اسم المبحث	رقم الصفحة
٢٢	أبو عبده الحداد هو ...	الثانية	النكاح	٦٥
٢٣	يونس بن اسحاق هو ...	"	"	٦٥
٢٤	زهير بن معاوية	"	"	٦٥
٢٥	عبدالسلام بن حرب	"	"	٦٨
٢٦	المنذر بن الزبير هو ...	"	"	٧٢
٢٧	أبان بن عثمان هو	الثالثة	النكاح	٨٠
٢٨	أبو رافع هو ...	"	"	
٢٩	يزيد بن الأصم هو	"	"	٨١
٣٠	عبدالله بن سعد هو			٨١
٣١	الحكم هو ...			٩٥
٣٢	عبدالله بن عمر بن حفص .. مترجم له			٩٩
٣٣	سعید بن عمر بن أشوع .. مترجم له			١٢٧
٣٤	الجوزجاني هو			١٢٠
٣٥	وهب بن منبه هو			١٢٢
٣٦	مرثد بن كنان من هو			١٤٠
٣٧	عثمان البتي هو			١٦٥
٣٨	عبدالرحمن بن عوف هو			١٩٩
٣٩	قتادة هو			١٩٩
٤٠	سهل بن سعد هو			٢٠٠
٤١	عامر بن ربيعة هو			٢١١
٤٢	حجاج ابن أرقطاه هو			٢١٩
٤٣	الربيع بنت معوذ هي			٢٦٢
٤٤	إبن القاسم هو			٢٦٩
٤٥	مظاهر ابن اسلم هو			٢٧٢

م	اسم العلم	رقم المسألة	اسم المبحث	رقم الصفحة
٤٦	أم عاصم هي	الثالثة	النكاح	٢٨٦
٤٧	أم تماضر هي			٢٨٦
٤٨	أبو عبيد هو			٢٨٦
٤٩	الأثرم هو			٥١٢
٥٠	عويمر هو ...			٢٢٥
٥١	رفاعة بن سمؤل هو ...			٢٢٦
٥٢	عبدالرحمن بن الزبير بن هو			٢٢٦
٥٤	محمود بن لبيد ابن رافع هو ...			٢٢٨
٥٥	أبو عمرو بن حفص بن المغيرة هو			٢٤٠
٥٦	خالد بن الوليد سيف الله المسلول هو			٢٤٠
٥٧	مجالد بن سعد الهمزاني هو			٢٤١
٥٨	بريرة مولاة عائشة هي			٢٤٩
٥٩	يونس بن جبير الباهلي هو			٢٥٢
٦٠	حفصة بنت عمر بن الخطاب هي			٢٦٩
٦١	الحسن بن ابي الحن هو			٢٦٩
٦٢	سعيد بن جبير هو			٢٦٩
٦٣	أبو قلابة هو			٢٦٩
٦٤	الزهري هو			٢٦٩
٦٥	الضحاك بن مزاحم هو			٥٨٧
٦٦	أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف هو			٥٨٧
٦٧	عياش ابن أبي ربيعة هو			٥٨٧
٦٨	فريعة بنت مالك بن سنان هي ...			٥٢١
٦٩	أبو القحبي هو ...			٥٤٦
٧٠	أم الفضل بنت الحارث هي			٥٥٧

م	اسم العلم	رقم المسألة	اسم المبحث	رقم الصفحة
٧١	عقبة بن الحارث هو			٥٥٨
٧٢	أم يحيى بنت أبي إهاب هي			٥٥٨
٧٣	عمرو بن الأحوص هو			٥٧٨
٧٤	قبيصة بن أبي ذؤيب هو			٥٨٧
٧٥	الضحاك بن سفيان هو ...			٥٨٧
٧٦	الأسود بن يزيد هو			٥٨٧
٧٧	الشعبي هو			٥٨٧
٧٨	جميلة بنت أبي سلول هي			٢٥٢
٧٩	عبد الله المزني هو			٢٥٢
٨٠	عناق هو			١٤٠
٨١	الأوزاعي هو			١٥٧

فهرس رجال أسانيد مرويات ابن عباس التي ترجمتها
وذكرها في رؤس مسائل البحث وترجم لهم في كلب الرسالة
تحت عنوان : توثيق الروايات :

م	إسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
					المسألة	السند
١	أبو زكريا بن اسحاق المزكي			النكاح	١	١
٢	أبو الحسن الطراني			النكاح	١	١
٣	عثمان سعيد بن كثير بن دينار القرشي	التقريب ٩/٢	ثقة عابد	النكاح	١	١
٤	عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي	التقريب ٤٢٢/١	ثقة	النكاح	١	١
٥	معاوية بن صالح ابن حدير					
	الخضرمي الحمصي	التقريب ٢٥٩/٢	صدوق له أوهام	النكاح	١	١
٦	علي بن أبي طلحة سالم مولى					
	بني العباس	التقريب ٢٩/٢	صدوق	النكاح	١	١
٧	أبو عبدالله الحافظ محمداني					
	عبدالحافظ	التقريب ١٧٩/٢	ثقة حافظ	النكاح	١	٢
٨	القاضي أبو بكر أحمد بن كامل		قال الدار قطني			
	بغدادى		في مشاهير الأولين	النكاح	١	٢
٩	أبو جعفر محمد ابن سعد ابن					
	محمد بن أكن بن عطية			النكاح	١	٢
١٠	عن أبيه			النكاح	١	٢
١١	عن عمر			النكاح	١	٢
١٢	عن أبيه عن جده			النكاح	١	٢
١٣	أبو الحسن علي ابن احمد ابن عبدان			النكاح	١	٣
١٤	أبو القاسم سليمان ابن أحمد					
	ابن أيوب اللخمي	الميزان ١٩٥/٢	الحافظ الثبت	النكاح	١	٢

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم	المسألة
							السند
١٥	ابراهيم بن محمد ابن الحارث						
	الهلاي بن أسماء بن ماجه الفزاري	التقريب ٤١/١	الحافظ الثبت	النكاح	١	٢	
١٦	محمد بن المغيرة القرشي						
	أبو علي البصري مولى عثمان	التقريب ٢٠٩/٢	مقبول	النكاح	١	٢	
١٧	النعمان بن عبدالسلام بن حبيب						
	التميمي أبو المنذر الأصبهاني	التقريب ٢٠٤/٢	ثقة عابد فقيه	النكاح	١	٢	
١٨	سفيان بن سعيد مسروق الثوري						
	أبو عبدالله الكوفي	التقريب ٢١١/١	ثقة حافظ فقيه	النكاح	١	٢	
١٩	الخالد الحذاء بن مهران أبو المنازل	التقريب ٢٦٩/١	ثقة يرسل	النكاح	١	٢	
٢٠	عكرمة بن عبدالله مولى بن عباس						
	أصله بربري	التقريب ٢٠/٢	ثقة ثبت	النكاح	١	٢	
٢١	عياد بن العوام بن مهران						
	أبو المنازل	التقريب ٢١٩/١	ثقة يرسل	النكاح	١	٤	
٢٢	سفيان بن حسين أبو محمد						
	الواسطي	التقريب ٢١٠/١	ثقة في غير الزهري	النكاح	١	٤	
٢٣	الحكم بن أبان العربي أبو عيسى	التقريب ١٩٠/١	صدوق عايدله أو هام	النكاح	١	٤	
٢٤	مجاهد بن جبير أبو الحجاج		ثقة إمام في				
	المخزومي المكي	التقريب ٢٢٩/٢	التفسير والعلم	النكاح	١	٤	
٢٥	المثنى بن الصباح اليماني		ضعيف اختلف				
	الأنباري أبو عبد الله	التقريب ٢٢٨/٢	بآخره عليه	النكاح	١	٤	
٢٦	أبو العباس محمد ابن يعقوب						
	ابن عبدالوهاب بن القوم المدني	التقريب ٢٢١/٢	صدوق	النكاح	٢	١	

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة	السند	
٢٧	الربيع ان سليمان ابن عبد الجياد					
	المرادي أبو محمد المصري المؤذن					
	صاحب الشافعي	التقريب ٢٤٥/١	ثقة	النكاح	٢	١
٢٨	الشافعي محمد بن ادريس					
	ابن العباس المعلى	التقريب ١٤٢/٢	إمام فقيه ثقة	النكاح	٢	١
٢٩	مسلم بن خالد المكي	التقريب ٢٤٥/٢	فقيه مدون كثير الأوهام	النكاح	٢	١
٣٠	ابن خشيش عبدالله ابن عثمان					
	القارء المكي	التقريب ٤٢٢/١	صدوق	النكاح	٢	١
٣١	سعيد بن جبير الأسدي مولا هم					
	الكوافي	التقريب ٢٩٢/١	ثقة ثبت فقيه	النكاح	٢	١
٣٢	عبدالله بن محرر الجوزي القاضي	التقريب ٤٤٥/١	متروك	النكاح	٢	٢
٣٣	ميمون بن مهران الجرزي أبو أيوب	التقريب ٢٩٢/٢	ثقة فقيه كان			
			يرسل	النكاح	٢	٢
٣٤	وكيع بن عدس أبو مصعب العقيلي	التقريب ١٣١/١١	مقبول	النكاح	٢	٤
٣٥	أبو الحسن أحمد بن عيدوس					
	الخزاعي	التقريب ٢٦/١	ثقة	النكاح	٢	١
٣٦	ابن محمد المقرزي	التقريب ٥٢٥/٢	لا يعرف	النكاح	٢	١
٣٧	الحسن بن محمد بن اسحاق			النكاح	٢	١
٣٨	يوسف بن يعقوب بن القاسم	التقريب ٢٨٤/٢	صدوق	النكاح	٢	١
٣٩	ابراهيم بن بشا	التقريب ٢٨٤/٢	صدوق	النكاح	٢	١
٤٠	عمرو بن دينار المكي أبو محمد					
	الأثرم	التقريب ٦٩/٢	ثقة ثبت	النكاح	٢	١

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة البحث		
٤١	جابر ان زيد أبو الشعثاء	التقريب ١٢٢/١	فقيه	النكاح	٢	١
٤٢	أبو بكر عبدالله بن محمد بن		ثقة حافظ			
	أبي شيبه ابراهيم بن عثمان الكوفي	التقريب ٤٤٥/١	صاحب المصنف	النكاح	٢	٢
٤٣	ابن عينية سفيان بن عينية ابن					
	أبي عمران الهلالي أبو محمد		حافظ فقيه			
	الكوفي المكي	التقريب ٢١٢/١	إمام حجة	النكاح	٢	٢
٤٤	عائذ بن حبيب بن الملاح		صدوق			
	أبو أحمد الكوفي	التقريب ٢٩٠/١	رمي بالتشيع	النكاح	٢	٣
٤٥	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف					
	ابو نصر العجلي	التقريب ٥٢٨/١	صدوق به خطأ	النكاح	٢	٢
٤٦	قتادة بن دعامة بن قتادة					
	السدوسي	التقريب ٢٢٢/٢	ثقة ثبت	النكاح	٢	٣
٤٧	يعلي بن حكيم الثقفي مولا هم المكي	التقريب ٢٧٨/٢	ثقة	النكاح	٢	٣
٤٨	ابن حكيم- حكيم بن حكيم					
	ابن عبان بن حنيف الأنصاري	التقريب ١٩٤/١	صدوق	النكاح	٤	١
٤٩	أبو الحسن ابن بشران			النكاح	٤	١
٥٠	أبو جعفر الرزاز عيسى بن أبي عيسى	التقريب ٤٠٦/٢	صدوق سيء الحفظ	النكاح	٤	١
٥١	الحسن بن مكرم			النكاح	٤	١
٥٢	أبو النضر هاشم بن القاسم					
	ابن مسلم الليثي	التقريب ٣١٤/٢	ثقة ثبت	النكاح	٤	١

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة البحث		
٥٣	الحكم ان فضيل العبدى عن		قال أبو زرعة			
	خالد الحذاء		ليس بذاك	النكاح	٤	١
٥٤	حماد أبو سلمة بن سلمة بن دينار		ثقة عابد أثبت			
	البصري	التقريب ١٩٧/١	الناس تغير بآخره	النكاح	٤	٢
٥٥	عبيد الله بن عقيل أبو عقيل					
	الثقفي	التقريب ٤٢٤/١	صدوق	النكاح	٤	٢
٥٦	أبو بكر أحمد بن الحسن بن فراش	التقريب ١٢/١	صدوق	النكاح	٥	١
٥٧	أبو سعيد بن أبي عمرو	التقريب ٤٢٩/٢	مجهول في السابعة	النكاح	٥	١
٥٨	محمد بن اسحاق الصنعاني					
	أبو بكر	التقريب ١٤٤/٢	ثقة ثبت	النكاح	٥	١
٥٩	أبو الجواب			النكاح	٥	١
٦٠	ابن جريج عبد الملك بن عبدالعزيز	التقريب ٥٢١/١	ثقة فقيه فاضل	النكاح	٥	١
٦١	عطاء بن رباح القرشي المكي	التقريب ٢٢/٢	ثقة فقيه فاضل	النكاح	٥	١
٦٢	معمر بن سليمان الرقي أبو عبد					
	الكوفي	التقريب ٢٦٦/٢	ثقة فاضل	النكاح	٥	٢
٦٣	خفيف أو الخصب بن ناصر					
	الحارث البصري	التقريب ٢٢٢/١	صدوق يخطيء	النكاح	٥	٢
٦٤	مقسم بن بحرة أبو القاسم					
	مولى بن عباس	التقريب ٢٧٢/٢	صدوق كان يرسل	النكاح	٥	٢
٦٥	أحمد بن شعيب بن علي					
	ابن شان بن دينار أبو		الحافظ صاحب			
	عبد الرحمن النسائي	التقريب ١٦/١	السنن	النكاح	٥	٢

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة	البحث	
٦٦	محمود بن خالد أبو علي الدمشقي	التقريب ٢٢٢/٢	ثقة	النكاح	٥	٢
٦٧	وليد بن مسلم القرشي					
	أبو العباس الدمشقي	التقريب ٢٢٦/٢	ثقة	النكاح	٥	٢
٦٨	عبدالرحمن بن يزيد اليمامي					
	أبو محمد الصنعاني	التقريب ٥٠٢/١	صدوق	النكاح	٥	٢
٦٩	تميم بن سلمة السلمي الكوفي	التقريب ١١٢/١	ثقة	النكاح	٥	٢
٧٠	علي بن بزيمة الجزري	التقريب ٢٢/١	ثقة	النكاح	٥	٢
٧١	محمد بن يوسف بن عبدالله					
	الكندي	التقريب ٢٢١/٢	ثقة ثبت	النكاح	٥	٤
٧٢	عبدالكريم بن ابي المخارق أبو أمية					
	المعلم البصري	التقريب ٥١٦/١	ضعيف	النكاح	٥	٤
٧٣	عن رجل (طاووس) بن كيسك					
	اليمامي أبو عبيد الرحمن الحميري	التقريب ٢٧٧/١	ثقة فقيه فاضل	النكاح	٥	٤
٧٤	الأعمشي سليمان بن مهران		ثقة حافظ عارف			
	الأسدي أبو محمد الكوفي	التقريب ٢٣١/١	بالقراءة ويدلس	النكاح	٦	١
٧٥	مالك بن الحارث سليمان					
	بن مهران الأسدي	التقريب ٢٢٤/٢	ثقة	النكاح	٦	١
٧٦	مالك بن الحويرث أبو سليمان					
	الليثي	التقريب ٢٢٤/٢	صحابي	النكاح	٦	٢
٧٧	عمران بن الحدير السدي					
	أبو عبيدة البصري	التقريب ٨٢/٢	ثقة	النكاح	٧	١
٧٨	النزال بن عمار بصري	التقريب ٢٦٨/٢	مقبول	النكاح	٧	١

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم المسألة	السند
٧٩	يحيى بن أبي طالب جعفر بن الزبير الكندي	الدار قطني ص ٥٧٨	لابأس به	النكاح	٨	٤
٨٠	عبد الوهاب بن عطاء الخفاف					
	أبو نصر الباهلي	التقريب ٥٢٨/١	صدوق	النكاح	٨	٤
٨١	سعيد بن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري	التقريب ٢٩٢/١	ثقة ثبت	النكاح	٨	٤
٨٢	يحيى بن يعمر البصري نزيل		ثقة - فصيح			
	مرو وقاضيه	التقريب ٢٦١/٢	كان يرسل	النكاح	٨	٤
٨٤	أبو الحسن محمد بن أبي المعروف			النكاح	٨	٥
٨٥	أبوسعيد عبدالله بن محمد	المغني في الضعفاء				
	ابن عبد الوهاب الرازي	٥٠٤/١	اتهمه الخليلي	النكاح	٨	٥
٨٦	محمد بن أيوب الكلائي أبو هريرة					
	الواسطي	التقريب ١٤٧/٢	صدوق	النكاح	٨	٥
٨٧	مسلم بن إبراهيم الأزدي					
	الفراهيدي أبو عمرو البصري	التقريب ٢٤٤/٢	ثقة مأمون	النكاح	٨	٥
٨٨	هشام بن يوسف السلمي الحمصي	التقريب ٢٢٠/٢	مقبول	النكاح	٨	٥
٨٩	أبو سعيد بن أبي عمرو تقدم	التقريب ٤٢٩/٢	مجهول من السابق	النكاح	١٠	١
٩٠	إبراهيم بن مرزوق بن دينار					
	الأموي البصري	التقريب ٤٢/١	ثقة	النكاح	١٠	١
٩١	وهب بن جرير بن حازم بن زيرا					
	أبو عبدالله الأزدي البصري	التقريب ٢٢٨/٢	ثقة	النكاح	١٠	١
٩٢	شعبة بن الحجاج بن		فقه حافظ متقن			
	الورد العنكي	التقريب ٢٥١/١	أمير المؤمنين في الحديث	النكاح	١٠	١
٩٣	منصور بن زازان الواسطي					
	أبو المغيرة الثقفي	التقريب ٢٧٥/٢	ثقة ثبت عابد	النكاح	١٠	١

م	اسم المعلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
					المسألة	السند
٩٤	أبو عمر الرزجاني	التقريب ٤٥٥/٢	مجهول	النكاح	١٠	٢
٩٥	أبويكر الإسماعيلي عبد الحميد					
	بن عبدالله بن عبيد الله بن					
	أدريس الأصفهاني	التقريب ٤٥٥/٢	مجهول	النكاح	١٠	٢
٩٦	الفضل ابن الحباب			النكاح	١٠	٢
٩٧	ابن كثير عبدالله بن كثير بن					
	المطلب ابن وداعة	التقريب ج ٤٤٢	وثقه ابن حبان	النكاح	١٠	٢
٩٨	ابن حميد محمد اليشكري					
	أبو سفيان المصمدي	التقريب ١٥٦/٢	ثقة	النكاح	١٠	٦
٩٩	حكام بن مسلم أبو عبد الرحمن					
	الرازي الكنان	التقريب ١٩٠/١	صدوق	النكاح	١٠	٨
١٠٠	محمد بن سعد الأنصاري الشامي	التقريب ١٦٤/٢	صدوق	النكاح	١٠	٨
١٠١	عن أبيه أبو سعيد الأنصاري					
	ويقال أبو سعد عمر بن حفص					
	ابن ثابت الحلبي	التقريب ٤٢٧/٢	مقبول	النكاح	١٠	٨
١٠٢	أبو الأحوص الكوفي عوف					
	ابن مالك بن فضلة الحثمي	التقريب ٩٠/٢	ثقة	النكاح	١٠	٩
١٠٣	أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب					
	ابن حبيب العبدى أبو أحمد الفراء	التقريب ١٨٧/٢	ثقة عارف	النكاح	١١	٢
١٠٤	جعفر بن عوف بن عمر وابن					
	محرث المخزومي	التقريب ١٢١/١	صدوق	النكاح	١١	٢

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة السند		
١٠٥	مسلم الملائي ان كيسان أبو	الميزان الذهبي	قال الفلاس			
	عبدالله الضبي الكوفي الملائي	١٠٦/٤	متروك الحديث	النكاح	١١	٢
١٠٦	عمرو محمد بن عبدالله الأديب			النكاح	١٢	١
١٠٧	القاسم بن زكريا بن دينار					
	القرشي أبو محمد الكوفي	التقريب ١١٦/٢	ثقة	النكاح	١٢	١
١٠٨	يعقوب بن سفيان الفارس العنسوي	التقريب ٢٧٥/٢	ثقة حافظ	النكاح	١٢	١
١٠٩	يحيى بن سعيد أبو حيان					
	التميمي الكوفي	التقريب ٢٤٨/٢	ثقة عابد	النكاح	١٢	١
١١٠	محمد بن أبي بكرني حميد الطويل	المغني في	قال ابن منده			
		الضعفاء ٦٦٩/٢	مجهول	النكاح	١٢	١
١١٠	ابن مهدي عبدالرحمن بن مهدي		ثقة ثبت عارف			
	ابن حسان العنبري	التقريب ٤٩٩/١	بالرجال والحديث	النكاح	١٢	١
١١١	حبيب بن أبي ثابت قيس ويقال					
	هند بن دينار الأزدي	التقريب ٦٩/١	ثقة	النكاح	١٢	٢
١١٢	اسماعيل بن رجاء بن ربيعة					
	الزبيدي ابواسحاق الكوفي	التقريب ٦٩/١	ثقة	النكاح	١٢	٢
١١٣	محمد عبدالله الهلالي أبو عبدالله		مولى أم الفضل			
	المدني	التقريب ٨٦/٢	ويقال مولى ابن عباس	النكاح	١٢	٢
١١٤	ابن بشار محمد بن بشار عثمان					
	العبدلي البصري بNDAR	التقريب ١٤٧/٢	ثقة	النكاح	١٢	٢
١١٥	ابراهيم بن محمد بن الحارث					
	ابن أسماء بن خارجة بن حفص الغزاوي	التقريب ٤١/١	ثقة حافظ	النكاح	١٤	١

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة	السند	
١١٥	محمد بن المغيرة بن اسماعيل					
	ابن أيوب المخزومي	التقريب ٢٠٩/٢	صدوق تقرب	النكاح	١٤	١
١١٦	النعمان بن عبد السلام بن					
	حبيب أبوالمنذر الأصبهاني	التقريب ٢٠٤/٢	ثقة عابد فقيه	النكاح	١٤	١
١١٧	معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي					
	مولاهم أبو يحيى	التقريب ٢٦٧/٢	ثقة ثبت	النكاح	١٦	١
١١٨	أبو سلام الفهري محطور الأسود					
	الحبشي	التقريب ٢٧٣/٢	ثقة يرسل	النكاح	١٦	١
١١٩	علي بن عبدالله بن عباس					
	الهاشمي أبو محمد	التقريب ٤٠/٢	ثقة عابد	النكاح	١٦	١
١٢٠	ابن وهب بن منبه	التقريب ٥٣١/٢	مجهول في السادسة	النكاح	١٧	١
١٢١	الحسن بن عمارة بن المناهل					
	ابن عمرو الكوفي مولى بجيلة	الميزان ٥٠٢/١	قال احمد متروك الحديث	النكاح	١٧	١
١٢٢	أبو نصر بن قتادة الأسدي	المغني في الضعفاء	لايعرف	النكاح	١٧	٢
١٢٣	أحمد بن اسحاق بن شيبان					
	البغدادى		النكاح		١٧	٢
١٢٤	معاذ بن نجدة الهروي	المغني في				
		الضعفاء ٢٠٨/٢	صالح تكلم فيه	النكاح	١٧	٢
١٢٥	خلاد بن يحيى بن صفوان					
	السلمي أبو محمد	التقريب ٢٢٠/١	صدوق ربي بالإرجاء	النكاح	١٧	٢
١٢٦	ليث بن أبي شليح بن زعيم	التقريب ١٢٨/٢	صدوق اختلط بأمه	النكاح	١٧	٢
١٢٧	ابن حنبل أحمد بن حنبل	التقريب ١٤/١	ثقة ثبت فقيه	النكاح	١٧	٣

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة	السند	
١٢٨	ابراهيم بن أبي الليث	المنفي في الضعفاء ٥٨/١	متروك الحديث	النكاح	١٧	٢
١٢٩	الأشجعي عبدالله بن عبدالرحمن					
	أبو عبدالرحمن الكوفي	التقريب ١٩٧/٢	ثقة مامون	النكاح	١٧	٢
١٣٠	سليمان بن بلال التيمي مولاهم					
	أبو محمد المدني	التقريب ٢٢٢/١	ثقة	النكاح	١٧	٢
١٣١	الخضرمي يعقوب بن اسحاق					
	ابن زيد مولاهم أبو محمد المقرئ	التقريب ١٩٧/٢	صدوق	النكاح	١٧	٢
١٣٢	أبو كريب محمد بن العلاء					
	ابن كريب الهمزاني	التقريب ١٩٧/٢	ثقة حافظ	النكاح	١٧	٢
١٣٣	سفيان بن أبي عقبة أخو قبي	التقريب ٢١١/١	صدوق	النكاح	١٧	٢
١٣٤	موسى بن عبيدة بن نشيط					
	الربزي أبو عبدالعزيز المدني	التقريب ٢٨٦/٢				
١٣٥	محمد بن كعب بن سليم بن					
	أسد القرظي	التقريب ٢٠٢/٢	ثقة عالم	النكاح	١٧	٢
١٣٦	اسماعيل بن محمد العطار بن					
	للكوفي	التقريب ٧٢/١	صدوق يهم	الصداق	١	١
١٣٧	الحسن ابن علي ابن عفان الغامدي					
	أبو محمد الكوفي	التقريب ١٦٨/١	صدوق	الصداق	١	٢
١٣٨	يحيى ابن آدم ابن سليمان الكوفي					
	أبو ذكريا	التقريب ٢٤١/٢	ثقة حافظ	الصداق	١	٢
١٣٩	شريك ابن عبدالله النخعي الكوفي أبو عبدالله	التقريب ٢٥١/١	صدوق يخطيء	الصداق	١	٢

٢	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
					المسألة	السند
١٤٠	اسماعيل بن مسلم المكي أبو اسحاق	التقريب ٧٤/١	فتيها ضعيف الحديث	الصداق	١	٢
١٤١	أبو طاهر الفقيه أحمد بن عمرو					
	ابن عبدالله أبي بكر وابن السرح	التقريب ٢٢/١	ثقة	الصداق	٢	١
١٤٢	حجاج بن أرطاة بن ثور بن					
	صبره الثقفي أبو أرطاة الكوفي	التقريب ١٥٢/١	قاضي أحد الفقهاء صدوق	الصداق	٢	١
١٤٣	أبو الزبير المكي محمد بن مسلم					
	ابن تدرس الأندلي	التقريب ٢٠٧/٢	صدوق إلا أنه يدللس	الصداق	٢	١
١٤٤	أيوب ابن محمد ابن زياد الوزان					
	أبو محمد الرحي مولى ابن عباس	التقريب ٩١/١	ثقة	الصداق	٢	٢
١٤٥	ابن سيرين محمد الأنصاري					
	أبو بكر ابن ابي عمرة البصري	التقريب ١٦٩/٢	ثقة ثبت عابد	الصداق	٢	٢
١٤٦	أبو بكر الإردستاني			الصداق	٢	١
١٤٧	أبو نصر العراقي عبدالله					
	بن عبدالرحمن الطبي	التقريب ٤٢٩/١	ثقة	الصداق	٢	١
١٤٨	سفيان بن محمد الجوهري	الميزان للذهبي				
	الغزاري المصيفي	١٧٢/٢	يسرق الحديث	الصداق	٢	١
١٤٩	علي بن الحسن			الصداق	٢	١
١٥٠	عبدالله بن الوليد ابن عبدالله					
	ابن مققل المزني	التقريب ٤٥٩/١	ثقة	الصداق	٢	١
١٥١	أبو العباس الأصم بن أعين	المغني في الضعفاء	قال الدارقطني فيه لين	الصداق	٤	١
١٥٢	عبدالمجيد بن سهل بن					
	عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو وهب	التقريب ٩٦/١	ثقة	الصداق	٦	٢

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة السند		
١٥٢	ابن أبي مريم مالك ابن ربيعة					
	السلولي محمد بن مسلم البصري الطائفي	التقريب ٢٠٧/٢	صدوق	الصداق ٦	٢	
١٥٤	طاووس بن كيسان اليماني					
	أبو عبد الرحمن الحميري	التقريب ٢٧٧/١	ثقة فقيه فاضل	الصداق ٧	١	
١٥٥	أبو حازم الحافظ سلمة بن دينار					
	أبو حازم الأعرج الأثور النجار	التقريب ٢١٦/١	ثقة عابد	الصداق ٧	٢	
١٥٦	أبو الفضل بن حموية أو بن					
	الفضل	التقريب ٤٦٢/٢	مجهول من الرابعة	الصداق ٧	٢	
١٥٧	أحمد بن تجدة			الصداق ٧	٢	
١٥٨	سعيد بن منصور وابن شعبة					
	أبو عثمان الخرساني	التقريب ٢٠٦/١	ثقة مصنف	الصداق ٧	٢	
١٥٩	هشيم بن بشير السلمي	التقريب ٢٢٠/٢	ثقة فاضل مصنف	الصداق ٧	٢	
١٦٠	سعيد ابن أبي عمروية بن يحيى					
	بن سعيد القطان البصري	التقريب ٢٤٨/٢	ثقة متيقن حافظ الخلع	١	١	
١٦١	عبد الرحمن بن محمد المحاربي					
	أبو محمد الكوفي	التقريب ٤٩٧/١	لابس به كان يدلس	الخلع ٢	٢	
١٦٢	عمرو بن مسلم الجندي اليماني	التقريب ٧٩/٢	صدوق له أوهام	الخلع ٢	٢	
١٦٣	أبو خالد			الخلع ٢	١	
١٦٤	ابن المبارك عبد الله المروزي					
	مولى بني حنظلة	التقريب ٤٤٥/١	ثقة ثبت فقيه			
			عالم مجاهد	الطلاق ١	١	
١٦٥	الأوزاعي ابن عمر وابن أبي عمرو	التقريب ٤٩٣/١	فقيه ثقة جليل	الطلاق ١	١	

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة السند		
١٦٦	يحيى بن أبي كثير الطائي					
	مولاهم أبو نصر	التقريب ٢/٢٥٦	ثبته ثبت	الطلاق	١	١
١٦٧	أبو عبد الرحمن السلمي	التقريب ١/٤٠٨	ثقة ثبت	الطلاق	١	٢
١٦٨	إسحاق مولى زائدة عمر وقال					
	العجلي هو إسحاق ابن عبدالله	التقريب ١/٦٣	ثقة	الطلاق	١	٢
١٦٩	إبراهيم بن أحمد ابن مروان	المغني في الضعفاء	روى الحاكم في			
		٤٠/١	الدورقطني أنه ليس بالقوي	الطلاق	١	٢
١٧٠	أبو الحسين القاريء زيد بن					
	الحباب أصله من خرسان	التقريب ١/٢٧٢	صدوق يخطئ	الطلاق	١	٢
١٧١	عمرو بن علي بن بحر بن					
	كتز أبو حفص الفلاس	التقريب ٢/٧٥١	ثقة حافظ	الطلاق	١	٢
١٧٢	أبو محمد الحسين بن أحمد	المغني في الضعفاء				
	ابن عبدالله بن بكير	١١/٢٥١	الحافظ تكلم فيه	الطلاق	١	٣
١٧٣	القاضي أبو الحسن محمد بن علي					
	ابن محمد البصري الضرير			الطلاق	١	٣
١٧٤	أبو بكر أحمد بن جعفر	المغني في الضعفاء				
	القطيعي الحسن بن المشني	١١/٢١٥	مقبول صدوق	الطلاق	١	١
١٧٥	عقان بن مسلم الصفار	الميزان للذهبي ٢/٢١	حافظ ثبت	الطلاق	١	٣
١٧٦	عبدالله بن طلحة الخزاعي زيدان	التقريب ١/٤٢٤	وثقه ابن سعد	الطلاق	١	٢
١٧٧	عبدالله ابن طلحة الخزاعي زيد					
	بن سهل الأنصاري المدني	التقريب ١/٤٢٤	وثقه ابن سعد	الطلاق	١	٣
١٧٨	أبو يزيد المددني نزيل البصرة	التقريب ٢/٤٩٠	مقبول	الطلاق	١	٣

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة السند		
١٧٩	عبدالرزاق ان همام بن نافع	الثهذيب ٢١٠/٦	ثقة حافظ			
	الحميري	الثهذيب ٢١٠/٦	مصنف شهير	الطلاق	٢	١
١٨٠	قبيصة بن عقبة بن محمد ابن					
	سفيان التتوالى أبو عامر الكوفي	التقريب ١٢٢/٢	ثقة ربما خالف	الطلاق	٢	٢
١٨١	ابوعبيد القاسم بن سلام	التقريب ١١١/٢	ثقة فاضل مصنف	الطلاق	٢	١
١٨٢	أبو احمد الزيري الكوفي محمد					
	ابن عبيد الزير الأسدي	التقريب ١٧٦/٢	ثقة ثبت	الطلاق	٢	١
١٨٣	عبد الأعلى ابن عامر التعلبي الكوفي	التقريب ٤٦٤/١	صدوق يهم	الطلاق	٤	٢
١٨٤	اسماعيل ابن محمد الصفار			الطلاق	٤	٣
١٨٥	سعدان ابن نصر سعيد ابن يحيى					
	ابن اللخمي أبو يحيى الكوفي	التقريب ٢٠٨/١	صدوق وسط	الطلاق	٤	٢
١٨٦	ابن طاووس عبدالله ابن طاووس					
	ابن كيسان اليماني	التقريب ٤٢٤/١	ثقة فاضل عابد	الطلاق	٥	١
١٨٧	عبد المجيد جفر ابن عبدالله					
	ابن الحكم ابن رافع الأنصاري	التقريب ٤٦٧/١	صدوق رمي بالغدر	الطلاق	٥	٢
١٨٨	ابو على الروذياني			الطلاق	٥	٦
١٨٩	ابو بكر بن داسة			الطلاق	٥	٦
١٩٠	ابو داود بن الأشعث ابن اسحاق		ثقة حافظ مصنف			
	ابن بشير الأزدي	التقريب ٣٢١/١	السنن من كبار العلماء	الطلاق	٥	٦
١٩١	حميد بن مسعدة بن المبارك					
	السامي الباهلي البصري	التقريب ٢٠٢/١	صدوق	الطلاق	٥	٦
١٩٢	اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم الأسدي	التقريب ٦٥/١	ثقة حافظ	الطلاق	٥	٦

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
					المسألة	السند
١٩٣	الحسين ان الحسين بن أيوب الطولي			الطلاق	٦	١
١٩٤	حاتم الرازي			الطلاق	٦	١
١٩٥	أبو نوبة الحلبي الربيع بن نافع					
	تنزيل طرسوس	التقريب ٢٤٦/١	ثقة حجة عابد	الطلاق	٦	١
١٩٦	أبو العباس القاسم بن القاسم					
	السياري			الطلاق	٦	١
١٩٧	أبو الموجه			الطلاق	٦	١
١٩٨	يحيى بن بشر بن كثير الحريري	التقريب ٢٤٢/٢	صدوق	الطلاق	٦	١
١٩٩	معاوية بن سلام بن أبي سلام					
	أبو سلام	التقريب ٢٥٩/٢	ثقة	الطلاق	٦	١
٢٠٠	أبو بكر ابن فورك			الطلاق	٦	٢
٢٠١	عبدالله بن جعفر الأصبهاني			الطلاق	٦	٢
٢٠٢	يونس بن حبيب			الطلاق	٦	٢
٢٠٣	أبو الحسن الكساء ثري ابن					
	مهاجر التميمي	التقريب ٢٧٩/٢	ثقة	الطلاق	١١	١
٢٠٤	علي ابن عبدالعزيز ابن غراب	التقريب ٤٢/٢	صدوق	الطلاق	١١	١
٢٠٥	أبو يشريان بن بشر	التقريب ١١١/١	ثقة ثبت	الطلاق	١١	١
٢٠٦	عمرو بن هرم	التقريب ٨٠/٢	ثقة	الطلاق	١١	١
٢٠٧	التميمي ابراهيم ابن يزيد بن					
	قيس الأسود	التقريب ١٧١/١	ثقة	الطلاق	١٢	١
٢٠٨	الحسن بن مسلم ابن بئاق المكي	التقريب ١٧١/١	ثقة	الطلاق	١٢	١

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة	السند	
٢٠٩	عبدالله بن بشر التيهان قاضي الرقة	الخلاصة للخزرجي ص ١٢٢	ثقة ابن معين	الطلاق	١٢	١
٢١٠	أبو حصن عثمان ابن عاصم					
	ابن حصين الأسدي الكوفي	التقريب ١٠/٢	فقه ثبت سني	الطلاق	١٥	١
٢١١	حمد بن محمد ابن رميح					
	أبو سعيد النسوي	الدار قطني ص ٥٦٢	ثقة	الطلاق	١٦	١
٢١٢	حماد بن شاكر			الطلاق	١٦	١
٢١٢	ابراهيم بن موسى بن يزيد التميمي	التهذيب ١٧٠/١١	ثقة حافظ	الطلاق	١٦	١
٢١٤	هشام بن يوسف السلمي الحمصي	التقريب ٢٢٠/٢	مقبول	الطلاق	١٦	١
٢١٥	أبو عبد الرحمن المقرئ عبدالله		ثقة فاضل قرأ			
	ابن يزيد المكي	التقريب ٤٦٢/١	القرآن	الطلاق	١٧	٢
٢١٦	بقية بن مخلد بن الوليد ابن	صدوق كثير التدليس				
	صاقد الكلاعي	التقريب ١٠٥/١	من الضعفاء	الطلاق	١٧	٢
٢١٧	رياح ابن زيد القرشي مولاهم					
	الصنعاني	التهذيب ٢٢٢/٣	ثقة فاضل	الطلاق	١٨	١
٢١٨	محمد ابن جعفر ابن غندور		صحيح الكتابة			
	المدني العذلي	التهذيب ٩٦/٩	وفيه غفلة	الطلاق	٢١	١
٢١٩	وهب ابن نافع			الطلاق	٢٤	١
٢٢٠	أبو محمد عبدالله ابن يحيى					
	ابن عبد الجبار البكري	التقريب ٤٦/١	ثقة	الطلاق	٢٤	٢
٢٢١	عيسى بن أبي عيسى الخياط					
	القفاري ابو مولى المدني	التقريب ١٠٠/٢	مترك	الطلاق	٢٥	٢
٢٢٢	جعفر بن محمد بن عمرو بن عباد ابن حبان	التقريب ١٩٥/٢	صدوق	الإيلاء	٢	١

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	الرقم	الرقم
				المسألة	السند	
٢٢٢	محمد بن عبيد الله بن المناوي					
	ابن الزيداني الشيباني مولاهم أبو جعفر القرواني	التهذيب ٢٢٥/٩	صدوق فيه لين	الإيلاء	٢	١
٢٢٤	يونس بن محمد بن مسلم					
	البغدادى أبو محمد المؤدب	التقريب ٢٨٦/٢	ثقة ثبت	الإيلاء	٢	١
٢٢٥	الحارث بن عبيد بن كعب					
	أبو العينين الكوفي	التقريب ٤٥٦/٢	مقبول	الإيلاء	٢	١
٢٢٦	عامر ابن عبد الواحد البصري	التقريب ٢٨٩	صدوق يخطئ	الإيلاء	٢	١
٢٢٧	أبو عبدالله ابن عبدالله ابن					
	عمروية الصغار			الإيلاء	٢	٢
٢٢٨	موسى ابن اسماعيل المنقري					
	أبو سلمة الثبوذكي	التقريب ٢٨٠/٢	ثقة ثبت	الإيلاء	٢	٢
٢٢٩	أبو قدامة محمد ابن عبدالله					
	ابن أبي قدامة	التقريب ١٧٩/٢	مقبول	الإيلاء	٢	٢
٢٣٠	أبو وكيع الجراح بن مليح بن					
	عدي الرواس	التقريب ٢٦/١	صدوق يهم	الإيلاء	٢	١
٢٣١	أبو فزارة راشد ابن كيسان العيسى	التقريب ٢٤١/١	ثقة	الإيلاء	٢	١
٢٣٢	الحسن بن الحسن بن علي					
	ابن أبي طالب	التهذيب ٢٦٢/٢	صدوق	الإيلاء	٢	٢
٢٣٣	أبو عوانة وضاح بن عبدالله					
	ابن شكرى البراز	التقريب ٢٣١/ ٢	ثقة ثبت	الإيلاء	٤	١
٢٣٤	يزيد بن هارون ان زازان					
	السلمي مولاهم أبو خالد	التقريب ٢٧٢/٢	ثقة متقن عابد	الإيلاء	٤	٢

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
					المسألة	السند
٢٢٥	منصور بن أبي مزاحم بشير					
	التركي أبو نصر البغدادي	التهذيب ٢١١/١٠	ثقة كاتب	الإيلاء	٤	١
٢٢٦	عبدالله بن أبي نجيج يسار المكي					
	أبو يسار الثقفي	التقريب ٤٥٦/١	ثقة رمى بالغدر	الإيلاء	٤	٢
٢٢٧	إبراهيم بن مرزوق بن دينار					
	الأموي البصري	التقريب ٤٢/١	ثقة	الإيلاء	٦	١
٢٢٨	أبو الوليد الطيالسي البصري					
	هشام ابن عبد الملك الباهلي	التقريب ٢١٩/٢	ثقة ثبت	الإيلاء	٦	١
٢٢٩	يزيد ابن الأصم عمرو ابن عبيد					
	ابن معاوية اليكاني أبو عوف	التقريب ٢٦٢/٢	ثقة	الإيلاء	٦	٢
٢٤٠	أبو بكر بن عبد الرحمن ابن					
	الحارث بن هشام المخزومي	التقريب ٢٩٨/٢	ثقة فقيه عابد	الرضاع	١	٢
٢٤١	علي ابن عمرو ابن الحارث ابن					
	سهل الأنصاري أبو هيرة	التقريب ٤١٢/٢	صدوق له أوهام	الرضاع	١	٢
٢٤٢	عثمان بن محمد ابن إبراهيم					
	ابن عثمان العبسي أبو الحسن					
	ابن أبي شيبه الكوفي	التقريب ١٢/٢	ثقة حافظ شهير	الرضاع	١	٢
٢٤٣	طلحة بن يحيى بن طلحة					
	ابن عبيد الله التميمي المدني	التقريب ٢٨٠/١	صدوق يخطيء	الرضاع	١	٢
٢٤٤	ابن شهاب ابن مسلم بن عبدالله		فقيه حافظ متفق			
	ابن عبدالله الزهري	التقريب ٢٠٧/٢	على إجلاله وإتقانه	الرضاع	١	٤
٢٤٥	أبو القاسم عبدالخالق ابن علي المؤذن			الرضاع	٢	١

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	الرقم	الرقم
					المسألة	السند
٢٤٦	أبو بكر محمد بن أحمد ابن					
	نافع العبدي	التقريب ١٤٢/٢	صدوق	الرضاع	٢	١
٢٤٧	يونس بن يزيد الآلي أبو يزيد					
	مولى آل أبي سفيان	التقريب ٢٨٦/٢	ثقة	الرضاع	٢	١
٢٤٨	ثور بن زيد الديلي المدني	التقريب ١٢٠/١	ثقة	الرضاع	٢	٢
٢٤٩	مالك بن أنس بن مالك ابن					
	أبي عامر الأصبعي أبو عبدالله المدني	التقريب ٢٢٢/٢	فقيه رأس المتقين	الرضاع	٢	١
٢٥٠	عمرو بن الشديد الثقفي					
	أبو الوليد القائف	التقريب ٧٢/٢	ثقة	الرضاع	٢	١
٢٥١	عبدالله ابن جعفر ابن درستويه					
	الرقبي القرشي	التقريب ٤٠٦/١	ثقة تغير بآخره	الرضاع	٢	٢
٢٥٢	ابن قضب عبدالله ابن مسلمة					
	ابن قضب القضبي الحارثي	التقريب ٤٥١/١	ثقة عابد	الرضاع	٢	٢
٢٥٣	ابن بكير يحيى بن عبدالله		ثقة تكلموا في			
	ابن بكير المخزومي	التقريب ٢٥١/٢	سماعه من مالك	الرضاع	٢	٢
٢٥٤	حسن بن أبي الحسن رماد		ثقة فقيه فاضل			
	البصري الأنصاري	التقريب ١٦٥/ ١	مشهور	الرضاع	٤	٢
٢٥٥	اسرائيل بن يونس بن					
	أبي اسحاق السبيعي الميداني أبو يوسف	التقريب ٦٤/١	ثقة تكلم فيه	الرضاع	٤	٢
٢٥٦	سمال ابن حرب ابن أوس ابن					
	خالد الذهبي البكري أبو المغيرة	التقريب ٢٢٢/١	صدوق تغير بآخره	الرضاع	٤	٢
٢٥٧	أبو بكر بن محمد بن العسكري			الرضاع	٥	٢

م	اسم العلم	المرجع	درجته	المبحث	رقم	رقم
				المسألة	السند	
٢٥٨	عيس بن غيلان			الرضاع	٥	٢
٢٥٩	حاضر بن مطهر بن آدم الروزي	المغني في الضعفاء	عن ابن المبارك	الرضاع	٥	٢
		٢١٧/١	مجهول			
٢٦٠	أبو عبيدة حجاج ابن مرارة الحنفي	التقريب ٢٢٩/٢	صحابي له حديث			
			عاش الى خلافة معاوية	النفقة	١	١
٢٦١	حبیب بن صالح أو بن أبي موسى					
	الكانني أبي موسى الحمصي	التقريب ١٤٨/١	ثقة	النفقة	١	١
٢٦٢	محمد بن عباد بن جعفر بن رفاع					
	ابن امية بن عائذ الخضرومي المكي	التقريب ١٧٤/٢	ثقة	النفقة	١	١
٢٦٣	حبیب ابن أبي ثابت قيس ويقال					
	هند بن دينار الاسدي أبو يحيى الكوفي	التقريب ١٤٨/١	ثقة فقيه جليل	النفقة	٢	١
٢٦٤	أبو محمد عبيد بن محمد الكوفي النحاس	الميزان الذهبي ٢٢/٢	قال أبو عدي له			
			أحاديث مناكير	النفقة	٢	١
٢٦٥	يحيى بن الخرساني المقرئ	التقريب ٢٥٠/٢	صدوق	النفقة	٢	٢

بسم الله الرحمن الرحيم

هـ - فخرس المسائل مع بيان مراجعتها من حيث ورود الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما :

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
١	حقيقة المهر: هبة واجبة من الزوج للزوجة .	المهر ١	المحلى ١٠٩، ٩٧/١٠ ، مسألة ١٨١٥ المغني ٦٨٠/٦ نيل الأوطار ١٨٧/٦ ، سبل السلام ١٥٢/٣ ، فتح الباري ١٢٩/٩ : ٢٠٥ ، ٢١٦ ، مصنف عبد الرزاق ٧٣/٦ .
٢-	إذا نكح الزوج زوجته وأراد الدخول بها أعطاهما شيئاً من المهر .	المهر ٢	المحلى ٨٨/٩ ، ٩٧/١٠ ، مسألة ٩١ ، ١٨٤٨ سنن البيهقي ٢٥٢/٧ سنن عبدالرزاق ٨٣/٦ كنز العمال ٥٤٠/١٦ ، ٥٤١ فتح الباري ١٢٩/٩ ، نيل الأوطار ١٩٥/٦ .
٣-	كل ماترضى به الزوجة يكون مهرأ ولو كان قضيماً من أراك	المهر ٣	المحلى ٥٠٠/١ ، ٩٧/١٠ ، مسألة ١٠٩ ١٨٥١ سنن البيهقي ٢٤٠/٧ مصنف عبدالرزاق ١٧٩/٦ فتح الباري ١٢٩/٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، سبل السلام ١٥٢/ ٦٨٠/٦ المغني

م	عنوان المسألة	المبحث	المرجع
٤	لابأس أن يزوج السيد عبده بدون مهر	المهر ٤	المحلى ٤٢٧/٩ ، ٥٩/١٠ ، ٦١ مسألة ١٨٤٠ سنن البيهقي ١٢٧/٧ مصنف عبدالرزاق ٢٧٥/٧ كنز العمال ٥٤٧/١٦ مصنف ابن أبي شيبة ٢٠٩/١ فتح الباري ٤٩٧/٩ .
٥	إذا مات الزوج قبل الدخول بالزوجة وقد سمى لها صداقاً فلها ماسمى والميراث .	المهر ٥	المحلى ٨٨/٩ ، ٩٧/١٠ ، ١٠٩ مسألة ١٨٥٢ سنن البيهقي ٢٤٧/٧ مصنف عبدالرزاق ٢٩٢/٦ ، ٢٤٩ ، ٤٧٨ فتح الباري ١٢٩/٦ ، ٢٠٥ المغني ٦٨٠/٦ .
٦-	إذا مات الزوج قبل الدخول بالزوجة ولم يسم لها صداقاً لها ولها الميراث	المهر ٦	المحلى ٩٧/١٠ ، ١٠٩ مصنف عبدالرزاق ٤٧٨/٦ فتح الباري ١٢٩/٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ سبل السلام ١٥٢/٣ ، نيل الأوطار ١٨٧/٦ المجموع ٢٢٢/١٦
٧	لولي الزوجة إعفاء الزوج من بعض المهر	المهر ٧	المحلى ٥٠٢/٩ سنن البيهقي ٢٥٢/٧ مصنف عبد الرزاق ٢٨٢/٦ مصنف ابن أبي ===

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٨	الخلوة بالزوجة قبل الدخول تستحق به نصف المهر	المهر ٨	== شيبة ٢٢١/١ القرطبي ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ ، الطبري ٢٢٥/٢
٩	إذا طلقها قبل الدخول إستحققت نصف المهر .	المهر ٩	المحلى ٨٧/١٠ ، ٩١ سنن البيهقي ١٦٢/٧ ، ٢٥٤ تفسير بن كثير ٢٨٨/١ فتح الباري ١٢٩/٩ سبل السلام ١٤٧/٢ القرطبي ١٢٠/٥ ، ١٢٥ .
١٠	إذا وقعت الفرقة بطلب من الزوجة قبل الدخول فلا مهر لها .	المهر ١٠	المحلى ٤٨٤/٩ سنن البيهقي ٢٢٦/٧ فتح الباري ٤٩٥/٩ ، نيل الأوطار ١٨٧/٦ ، سبل السلام ١٤٧/٢ المغني ٢٥٢/٦ المجموع ١٦ ، ٢٥٥/١٦
١١	لارضاع محرم إلا في الحولين	الرضاع ١	المحلى ١٨/١٠ ، ١٩٦/١٠ ، ٢٠٧ سنن البيهقي ٤٦٢/٧ كنز العمال ٢٧٩/٦ ==

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
١٢	إنتشار حرمة الرضاع بلبن الفحل . الرضاع ٢ -		مصنف عبدالرزاق ٤٦٥/٧ مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٢/١ فتح الباري ١٤٦/٩ ، ١٥٠ ، المحلى ١٠/٤ ، ١٧٠/١٠ ، ١٧٧ ، سنن البيهقي ٤٥٣/٧ مصنف عبدالرزاق ٤٧٤/٧ نيل الأوطار ٣٥٦/٦ ، المغني ٥٧٢/٦ ، ٥٤٢/٧ كنز العمال ٢٧٩ .
١٣	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	الرضاع ٣ -	المحلى ١٧٧ ، ١٧٠/١١ مصنف عبدالرزاق ٢٦٢/٦ ، ٧ / ٤٧٦ مصنف بن أبي شيبة ٢٢٢/١ فتح الباري ٩ / ١٥٠ ، المغني ٥٤١/٧ ، ٥٤٥ نيل الأوطار ٣٥٦/٦ .
١٤	ثبوت الرضاعة ولو بشهادة امرأة واحدة	الرضاع ٤ -	المحلى ٩ / ٤٠٢ ، ١٩٦/١٠ ، ٢٠٧ ، سنن البيهقي ١٧٧/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢٢٦/٨ ، ٤٨٢/٧ مصنف بن أبي شيبة ٢١٤/١ كنز العمال ٢٧٩/٦ فتح الباري ١٤٦/٩ .
١٥	إنتشار حرمة الرضاع ولو قل عن خمس رضعات	الرضاع ٥ -	المحلى ١٢/١٠ ، ١٨٧/١٢ ، ١٩٦ سنن البيهقي ٤٥٨/٧ موطأ مالك ٦٠٢/٢ المجموع ٢٠٧/١٨ ، ٢١١ ، المغني ٥٣٦/٧ أحكام القرآن للجصاص ١٢٥/٢

م	عنوان المسألة	البحث	المراجع
١٦	يحرم التصريح بخطبة المعتدة في عدتها ويباح التعريض	النكاح ١	المحلى ٢٥/١٠ ، ١٠ / ٦٦٧ ، ٧٠٦ سنن البيهقي ١٧٨/٧ مصنف عبدالرزاق ٥٢/٧ ، ٥٦ تفسير القرطبي ١٤٧/٨١ ، ١٥٧ تفسير القرطبي ٢٢٠/٢ المغني ٥٢٦/٧
١٧	كفارة قبله الأجنبية التوبة .	النكاح ٢	المحلى ١٥٢/١٠ كنز العمال ٤٥٩/٥ نيل الأوطار ١١٢/٦ ، القرطبي ١٠٥/٥ ، المغني ٧٥/٦ المجموع ٢١٦/١٦ ،
١٨	لايجوز للخاطب أن يرى ممن يريد خطبتها إلا الوجه والكفين	النكاح ٢	المحلى ١٥٦/١٠ المغني ٥٥٢/٦ سبل السلام ٢/المجموع ١٦/سنن البيهقي ، مصنف عبدالرزاق .
١٩	يحل لمسلم أن يتزوج المرأة الكتابية	النكاح ٤	سنن البيهقي ١٧١/٧ الطبري ٦٧/٢ المغني ٥٩٠/٦
٢٠	يحرم من النسب سبع نساء من الصهر سبع نساء .	النكاح ٥	سنن البيهقي ١٥٨/٧ مصنف عبدالرزاق ٢٧٢/٦ ، ٢٧٥ مصنف ابن أبي شيبه ٢٠٢/١ المغني ٦٩/٦ والجصاص ١٢٧/٢
٢١	لايجوز الجمع بين الأختين قبل موت إحدهن أو بينوتها	النكاح ٦	المحلى ١٥٥/١٠ كنز العمال ٥١٤/١٦ فتح الباري ١٥٧/٩ القرطبي ١٠٥/٥ سبل السلام ١٠٩/٢ المغني ٥٧٥/٦ ، ٥٨٤ نيل الأوطار ١١٢/٦ .

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٢٢	لاينكح كافر مسلمة	النكاح-٧	سنن البيهقي ١٧٢/٧
٢٣	الكفاءة في النكاح هو الدين والنسب	النكاح-٨	مصنف عبد الرزاق ، مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٢/١ ، المغني ٤٨٢/٦
٢٤	لانكاح صحيح إلا بولي وشاهدي عدل	النكاح-٩	المحلى ٢٢/١ سنن البيهقي ١١٢/٧ ، ١٢٤ مصنف عبدالرازق ١٩٧/٦ ١٩٨، مصنف بن أبي شيبة ٢٠٧/٢ ، المغني ٤٤٨/٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٦ ، سبل السلام ١١٧/٢
٢٥	يشترط فيتعدد الزوجات القدرة على العدل .	النكاح-١٠	سنن البيهقي ٢٩٨/٧ تفسير بن كثير ٤٥١/١
٢٦	يكره التجرد اثناء الجماع .	النكاح-١١	المحلى ٧٠،٦٥/١٠ سنن البيهقي ٢٠٩/٧ ، المغني ٢٢،٢٢/٧
٢٧	تحريم نكاح المتعة بعد إباحته .	النكاح-١٢	المحلى ١٤١/١٠ سنن البيهقي ٢٠٥/٧ ، مصنف عبدالرازق ٤٩٧/٧ ، فتح الباري ١٦٦/٩ ، ١٧٢ ، سبل السلام ١٢٥/٢ المغني ٧٤/٦
٢٨	لايجوز الوطء في الدبر .	النكاح-١٣	المحلى ٧٠/١٠ سنن البيهقي ٢٠٩/٧ مصنف عبدالرازق ٤٤٢/١١ سنن الدرامي ٢٥٨/١ ، ٢٦٠ القرطبي ٩٦،٩١/٢ المغني ٢٢/٧ نيل الأوطار ٨٠/٥ ، ٨١ فتح الباري ٤٥/٤

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٢٩	جواز عقد نكاح المحرم لنفسه ولغيره	النكاح ١٤-	نيل الأوطار ٨٠/٥ ، ٨١ فتح الباري ٤٥/٤ .
٣٠	لايجوز نكاح المرأة إذا هاجرت إلينا من دار الحرب حتى تحيض ثم تطهر	النكاح ١٥-	المحلى ٤٤٨/١٠ ، ٤٤٩ سنن البيهقي ٨٧/٧ فتح الباري ٤١٧/٩ ، ٤٢٠ تفسير القرطبي ٦٠/١٨ ، ٧٠
٣١	للرجل جواز التمتع من زوجته وهي حائض بكل شيء إلا المخرجين	النكاح ١٦-	المحلى ٢٠٦/٦ ، ٧٦/١٠ ، ٧٩ سنن البيهقي ٣١٤/١ المغني ٣٣٥/١ ، ٣٣٦ المجموع ٢٤٣/٢
٣٢	إذا وطأ زوجته في دم الحيض فكفارته وروي عنه عتق رقبة الخ	النكاح ١٧-	المحلى ١٧٨/٢ ، ٩٧/١٠ سنن البيهقي ٣٠٤/١ ، ٣١٨ مصنف عبدالرزاق ٢٢٨/١ سنن الدرامي ٢٥٤/١ المغني ٣٣٦/١
٣٣	نكاح المحلل حرام ولا يحلل المنكوحة	النكاح ١٨-	المحلى ١٨١/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢٦٦/٦ ، المغني ٦٤٦/٦ تفسير ابن كثير ٢٨٠/١ المجموع ٢٨٨ ، ٢٧٨/١٧ فتح الباري ٤٦٤/٩ ، ٤٦٩
٣٤	يحرم على الحر الذي يملك ثلاثمائة درهم نكاح الأمة .	النكاح ١٩-	المحلى ١٨٧/١٠ المغني ٥٩٥/٦ ، ٥٩٦ مصنف عبدالرزاق ٢٦٤/ المجموع ٢٢٧/١٦ ، ٢٢٨ نيل الوطار ١٦٨/٦ فتح الباري ١٠٣/٩ .

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٢٥	الزنا بأم الزوجة لا يفسخ نكاح الزوجة	النكاح ٢٠	المحلى ٥٢٢/٩ ، ١١٦/١٠ المغني ٥٤٥/٦ مصنف عبدالرزاق ١٩٩/٧ ، ٢٠١ المجموع ٢١٩/١٦ ، ٢٢٢ أحكام القرآن للجصاص ١١٢/٢ .
٢٦	من زنا بامرأة حرام عليه أصلها وفرعها وإن وقع لا يفسخ .	النكاح ٢١-	المحلى ٥٢٢/٩ ، ١١٦/١٠ مصنف عبد الرزاق ١٩٩/٧ ، ٢٠١ المجموع ٢١٩/١٦ ، ٢٢٢ كنز العمال ٤٥٩/٥ المغني ٥٤٥/٦
٢٧	الزاني لا ينكح إلا زانية هذا حكم الله بينهما إذا لم يتوبا .	النكاح ٢٢-	سنن البيهقي ١٥٤/٧ مصنف عبدالرزاق ٢٠٢/٧ المغني ٦٠١/٦ ، ٦٠٢ سبل السلام ١٠٩/٢ فتح الباري ٤٢٨/٩ أحكام القرآن للجصاص ٢٦٥/٢ .
٢٨	يحل التسري بأمة الزوجة والبنت والأخت بأذنهن .	التسري ١-	المحلى ٢٥٧/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢١٦/٧ كنز العمال ٥٠٦/١٦ ، ٧٤٤ .
٢٩	جواز الجمع بين أختين مملوكتين .	التسري ٢-	المحلى ٥٢٢/٩ مصنف عبدالرزاق ١٩٢/٧ أحكام القرآن للجصاص ١٢٠ ، ١٢٩/٢
٤٠	جواز وطء السيد أمتة الزانية .	التسري ٣-	المحلى ٨٠/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢٠٨/٧ سنن البيهقي ١٥٥/٧ مصنف بن أبي شيبة ٢١٢/١ المغني ٦٠٤/٦

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٤١	إذا نكح أمة ثم طلقها ثلاثاً ثم اشتراها جاز التسري بها .	التسري ٤	المحلى ١٨٠/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢٤٥/٧ .
٤٢	لا يحل التسري بأمة غنمها الكفار ثم استردها المسلمون منهم .	التسري ٥	المحلى ٢٣٣/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢٤٧ ، ٢١٤/٧ .
٤٣	ظهار السيد من أمة ليس بشيء	التسري ٦	سنن البيهقي ٢٧٢ / ٧ ، أحكام القرآن للجصاص ٤٢١/٢ .
٤٤	يباح للعبد وطء الأمة بإذن السيد إذا كانا جميعاً ملكه .	التسري ٧	المغني ٥٤١/٦ ، مصنف عبدالرزاق ٢١٥/٧ ، مصنف بن أبي شيبة ٢١٢/١ كنز العمال ١٦ / ٥٤٧ .
٤٥	ليس على السيد المتسري القسمة بين إمانته في الوطاء والمبيت .	التسري ٨	تنوير المقباس في تفسير ابن عباس ص ٦٤ .
٤٦	جواز نوم السيد بين إمانته ولكن لا يطاق واحدة أمام الأخرى .	التسري ٩	المغني لابن قدامة . المجموع للنووي
٤٧	الإيلاء هو حلف الزوج أن لا يأتي امرأته أبداً .	الإيلاء ١	المحلى ٤٢/١٠ ، المغني ٢٩٨/٧ ، ٣١٠ سنن البيهقي ٨٨٠/٧ ، مصنف عبدالرزاق ٤٤٧/٦ .
٤٨	كل يمين حالت دون الجماع فهي إيلاء	الإيلاء ٢	المحلى ٤٢/١٠ أحكام القرآن للجصاص ٢٥٥/١
٤٩	من كان إيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء	الإيلاء ٣	سنن البيهقي ٢٨٠، ٧ ، ٢٨١ المغني ٣٠٠/٧

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٥٠	من حلف أن لا يقرب امرأته شهراً فتركها أربعة أشهر فليس بإيلاء	الإيلاء ٤-	أحكام القرآن للجصاص ٢٥٧/١ سنن سعيد ابن منصور
٥١	إنما الإيلاء في حالة الغضب .	الإيلاء ٥-	المحلى ٤٥/١٠ المغني ٢١٥/٧ أحكام القرآن للجصاص ٥٥٥/١
٥٢	القيئة من الإيلاء تكون بالجماع .	الإيلاء ٦-	سنن البيهقي ٢٧٩/٧ مصنف ابن أبي شيبه ٢٤٧/١ المغني ٢٢٤/٧
٥٣	من فاء قبل أربعة أشهر فعليه كفارة يمين .	الإيلاء ٧-	سنن البيهقي ٢٨٠/٧ ، المغني ٢٢٥/٧
٥٤	إذا مضت أربعة أشهر ولم يفيء وقعت أربعة أشهر	الإيلاء ٨-	المحلى ٤٢ / ١٠ ، ٤٥٤ مصنف عبدالرزاق ٤٥٤/٦ ، ٤٥٦ ، مصنف بن أبي شيبه ٢٤٦/١ ، سنن البيهقي ٢٧٩/٧ كنز العمال ٩٢٦/٢
٥٥	لأعدة على من مضى عليها أربعة أشهر في الإيلاء .	الإيلاء ٩-	المحلى ٤٥/١٠ تفسير بن كثير ٢٦٨/١ مصنف ابن أبي شيبه ٢٤٦/١ .
٥٦	التوقف في مسألة طلب الوالدين من ابنهما طلاق زوجته .	الطلاق ١-	المحلى لابن حزم نيل الأوطار للشوكاني المغني لابن قدامة .
٥٧	الطلاق لمن أخذ بالساق	الطلاق ٢-	المحلى ١٢١، ١٢٠/١٠ المغني ١٢٤/٧ ، ١٤٤ مصنف عبدالرزاق ٥٢١/٦ سنن البيهقي ٢٥٠/٧ .

٢	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٥٨	من طلق زوجته في مرض موته فليس لها ميراث ولها نصف صداقها .	الطلاق ٢-	المحلى ١٠ / ٢٢٢
٥٩	لا يقع الطلاق على المخطوبة قبل عقد النكاح	الطلاق ٤-	المحلى ٥٦/٢ مصنف عبدالرزاق ٤١٦/٦ ، ٤٢٦ سنن البيهقي ٢٢٠/٧ ، مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٥/١
٦٠	طلاق الزوجة الغير مدخول بها مرة يعتبر بائناً ثلاثاً لاتحل له إلا بعد زوج آخر .	الطلاق ٥-	المحلى ١٧٥/١٠ موطأ مالك ٥٧٠/٢ سنن البيهقي ٥٥/٧ ، ٢٥٢ ، ٢٢٥ مصنف عبد الرزاق ٢٢٢/٦ ، ٢٢٤ ٢٢٦ ، المغني ٢٤٠/٦ ، ٢٥١/٧ سنن البيهقي ٢٦٤/٧ .
٦١	إذا طلق الرجل إحدى نساته فنسيها فالقرعة بينهم .	الطلاق ٦-	المغني ٢٤٠/٦ ، ٢٥١/٧ سنن البيهقي ٢٦٤/٧ .
٦٢	يحرم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد وإذا تلفظ به وقع ثلاثاً .	الطلاق ٧-	مصنف عبدالرزاق ٢٩٦/٦ موطأ مالك ٥٥٠/٢ سنن البيهقي ٢٢١/٧ .
٦٣	قول الزوج لزوجته أنت بريّة تقع طلاقاً واحدة .	الطلاق ٨-	مصنف عبدالرزاق ٢٦٢/٦ ، المحلى ١٩٤ / ١٠
٦٤	قول الزوج لزوجته أنت مبتوتة يقع طلاقاً بائناً .	الطلاق ٩-	مصنف أبي شيبة ٢٤٠/١ ، المغني ١٢٩/٧

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٦٥	تحريم الزوجة إن لم ينو به طلاقاً لايقع طلاقاً .	الطلاق ١٠ -	المحلى ١٥/٨ ، ١٢٧/١٠ ، سنن البيهقي ٢٥١/٧ .
٦٦	الطلاق المعلق إلى أجل لا يحرم الزوجة إلا إذا حل الأجل .	الطلاق ١١ -	سنن البيهقي ٢١٧/٧ مصنف ابن أبي شعبة ٢٣٦/١ المغني ١٦٥/٧
٦٧	إذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً إذا دخل شهر رمضان ثم ندم ... الخ	الطلاق ١٢ -	سنن البيهقي ٢١٧/٧
٦٨	الاستثناء بالمشيئة لا يمنع الطلاق	الطلاق ١٣ -	المحلى ٢١٧/١٠ المغني ٢١٦/٧ .
٦٩	بيع الأمة طلاق لها .	الطلاق ١٤ -	المحلى ٢٢٢/٧ ، ١٣١/١٠ أحكام
٧٠	بيع العبد طلاق لزوجته الأمة .	الطلاق ١٥ -	القرآن للجصاص ١٣٦/٢ ، ١٣٧ المحلى ١٣١، ٢٢٢/٧ أحكام القرآن للجصاص ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .
٧١	المرأة المسبية من أهل الحرب سببها طلاق لها من زوجها الحربي .	الطلاق ١٦ -	سنن البيهقي ١٦٧/٧ تفسير الطبري ٢/٥ المغني ٤٢٧/٨ .
٧٢	إذا هاجرت إلينا المرأة المسلمة من دار الحرب فهجرتها طلاق لها من زوجها .	الطلاق ١٧ -	سنن البيهقي ١٨٧/٧
٧٣	إسلام المرأة تحت زوج كافر بعد الدخول طلاق لها .	الطلاق ١٨ -	مصنف عبدالرزاق ٨٢/٦ ، ١٧٢/٧ مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٢/١ المحلى ٢١٢/٧ .
٧٤	إسلام المرأة تحت الزوج الكافر قبل الدخول تفريق بينهما .	الطلاق ١٩ -	مصنف عبدالرزاق ٨٢/٦ ، ١٨٢/٧ كنز العمال ٢١٩/١ .

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٧٥	تطلق الزوجة الأمة بدخول الزوج على الزوجة الحرة .	الطلاق ٢٠-	المحلى ٤٤٢/٩ المغني ٥٩٩/٦ مصنف عبدالرزاق ٢٦٨/٧ ، مصنف أبي شيبة ١٠٩/١ سنن البيهقي ١٧٦/٧ .
٧٦	إذا طلق الرجل زوجته طلبة أو طلقتين ثم نكحت زوجاً غيره ... الخ	الطلاق ٢١-	المحلى ٢٥٠/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢٥٥، ٢٥٤/٦ مصنف ابن تبي شيبة ٢٤٢/١ سنن البيهقي ٣٦٥/٧ .
٧٧-	طلاق العبد بيد سيده إذا كانا له جميعاً .	الطلاق ٢٢-	المحلى ١٢١/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢٢٨/٧ الجصاص ٣٨٥/١ .
٧٨	إمرأة المفقود بعد التبرص يطلقها ولي الزوج .	الطلاق ٢٣-	المحلى ١٤٠/١٠ مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٨/١ المغني ٤٩١/٧ .
٧٩	البائن بينونة كبرى هي المطلقة ثلاثاً بلفظ واحد أو متعدد .	الطلاق ٢٤-	سنن البيهقي ٢٤٤/٧ .
٨٠	ينقلب الطلاق من بينونة كبرى إلى في طلاق العبد إذا أعتق .	الطلاق ٢٥-	مصنف عبد الرزاق ٢٤٤/٧
٨١	إذا جحد الزوج طلاق زوجته فإنه يحلف لأربع شهادات بالله أنه لم يطلق والخامسة ان لعنة الله عليه إن كان فعل المطلقة تحجب شعر رأسها عن زوجها حتى يراجعها .	الطلاق ٢٦-	مصنف أبي شيبة ٢٤١/١ .
٨٢	حتى يراجعها .	الطلاق ٢٧-	مصنف ابن أبي شيبة ٢٥٢/١ ، ٢٠٣ .

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٨٢	من وجب قبل الدخول وجبت عليه المتعة لها .	الطلاق ٢٨	مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٨/١ المغني ٧١٣/٦ المحلى ٢٤٦/١٠ ، أحكام القرآن للجصاص ٤٢٨/١ .
٨٤	لاطلاق لعبد ولا صغير ولا مجنون .	الطلاق ٢٩	المحلى ٤٧٠/٩ ، ١٠ / ١٢١/ المغني ١١٧/٧ مصنف عبدالرزاق ٢٣٩/٧ فتح الباري ٢٤٢ /٩ مصنف ابن أبي شيبة ١٧٧/١ كنز العمال ٩/١ ٤٧٨ .
٨٥	لايقع الطلاق على الزوجة المخلوعة في فترة الإستبراء .	الطلاق ٣٠	المحلى ٢٢٩/١٠ المغني ٥٩/٧ مصنف عبدالرزاق ٤٨٧/٦ سنن البهقي ٢١٧/٧ تفسير ابن كثير ٢٧٦/١ .
٨٦	يحرم على الزوج أن يطلق زوجته وهي حائض أو في طهر جامعها فيه .	الطلاق ٣١	المحلى ١٦٣/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢٠٧، ٢٠٢/٦ سنن البهقي ٢٢٥/٧ .
٨٧	طلاق السكران لايقع .	الطلاق ٣٢	فتح الباري ٢٤٢/٩ عمدة القاري ٢٥١/٢٠ .
٨٨	إذا طلق العبد زوجته الأمة بائناً أحلها له سيده بوطئها إذا كان جميعاً ملكه	الطلاق ٣٣	المحلى ١٧٩/١٠ مصنف عبدالرزاق ٢٧٠/٦
٨٩	إذا كان للرجل عدة نسوة فطلق إحداهن ثم مات ولم يعلم أيتهن طلق فالميراث بينهما جميعاً .	الطلاق ٣٤	سنن البهقي ٢٦٤/٧ .

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٩٠	رجعة المطلقة غير البتوتة تكون من قبل أن تغتسل من الحيضة الثالثة أو تضع حملها .	الطلاق ٢٥	المحلى ٢٧٥/١٠ مصنف بن أبي شيبة ٢٥٠/١ سنن البيهقي ٢٦٧/٧ ، ٤٢٤ كنز العمال ٦٨٧ /٩
٩١	الخلع فسخ لاطلاق	الخلع ١	المحلى ٢٢٧/١٠ مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٤/١ أحكام القرآن للجصاص ٢٩٦/١ المغني ٥٦/٧ .
٩٢	يجوز الخلع بما اتفق عليه من مال .	الخلع ٢	المغني ٥٢/٧ مصنف عبدالرزاق ، مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٦/١ أحكام القرآن للجصاص ٢٩٢/١
٩٣	عدة المختلة حيضة .	الخلع ٢	تفسير ابن كثير ٢٧٦/١ نيل الوطار ٢٨/٧ المغني ٤٤٩/٧ .
٩٤	لاعدة على المتسري بها بل عليها الإستبراء .	العدة ١	تنوير المقبّاس عن تفسير ابن عباس ص ٦٤ .
٩٥	عدة المختلة حيضة واحدة .	العدة ٢	نيل الأوطار ٢٨/٧ ، المغني ٤٤٩/٧ تفسير ابن كثير ٢٧٦/١
٩٦	إبتداء عدة المطلقة من حين الطلاق.	العدة ٢	المحلى ٢١١/١٠ المغني ٥٢٤/٧ مصنف عبدالرزاق ٢٢٧/٦ سنن البيهقي ٤٢٥/٧ .
٩٧	إذا حاضت المطلقة الحيضة الثالثة فقد برئت إلا انها لاتزوج حتى تطهر.	العدة ٤	المحلى ٢٥٨/١٠ المغني ٤٥٢/٧ .
٩٨	المستحاضة تعتد ثلاثة أشهر .	العدة ٥	المحلى ٢٧١/١٠

م	عنوان المسألة	المبحث	المراجع
٩٩	من ارتفع حضها ولم تدر سببه تعتد سنة .	العدة ٦-	المغني ٤٦٤/٧ مصنف ابن أبي شيبة ٢٢٨/١ أحكام القرآن للجصاص ٤٥٦/٢ .
١٠٠	إذا طلقها وهي حامل ثم مات تعتد أطول الأجلين .	العدة ٧-	مصنف عبد الرزاق ٤٧٠/٦
١٠١	إذا طلقها وهي حامل بطفلين معا فعدتها وضع الثاني .	العدة ٨-	سنن البيهقي ٢٦٧/٧ ، ٤٢٤ مصنف عبد الرزاق ٢٠٤/٦ ، ١٧/٧ مصنف أبي شيبة ٢٥٠/١ .
١٠٢	عدة المتلاعنة تسعة اشهر .	العدة ٩-	المغني ٤٤٩/٧
١٠٣	تعتد المبتوتة في أي مكان شاءت .	العدة ١٠-	المحلى ٢٨٣/١٠ مصنف عبد الرزاق ٢٤/٧ كنز العمال ٦٨٧/٩ .
١٠٤	لا ينكح رجل أخت زوجته المطلقة منه حتى تنقضي عدة الزوجة .	العدة ١١-	المحلى ٢٩/١٠ المغني ٥٤٣/٦ سنن البيهقي ١٥١/٧ أحكام القرآن للجصاص ١٢٢/٢ .
١٠٥	للمطلقة ثلاثاً نفقة	النفقة ١-	مصنف عبد الرزاق ، كنز العمال نبيل الأوطار .
١٠٦	لأنفقة للمتوفي عنها فقد وجبت المواريث .	النفقة ٢-	المحلى ، تفسير ابن كثير ، القرطبي
١٠٧	امرأة المفقود تستدين لنفقتها ولا تنفق من ماله ولها الميراث .	النفقة ٣-	المغني ، المجموع ، الجصاص

** وللمسائل بقية لم أستوفي مراجعتها بعد وعددها سبع عشرة مسألة فيصبح المجموع = ١٢٣
مائة وثلاثة وعشرون مسألة لضعف أسانيدنا وخشية الإطالة .

فهرس المراجع

١- القرآن الكريم .

٢- كتب التفسير

١-جامع البيان عن تأويل آى القرآن لأبي جعفر بن جرير الطبري المتوفي سنة

٣١٠هـ تحقيق محمود محمد شاكر - دار المعارف بمصر .

٢- تفسير أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عيدالله ، المعروف بابن العربي

المتوفي عام ٥٤٣هـ .

تحقيق على محمد البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٢- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله بن أحمد بن أبي بكر بن فرح . بسكون

الراء والحاء - الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المتوفي في ٩شوال عام

٦٧١ هـ الطبعة الثالثة عن دار الكتب المصرية دار الكاتب العربي للطباعة

والنشر عام ١٣٨٧هـ.

٤- التفسير الكبير للإمام آل فخر الرازي أبو عبدالله محمد بن عمر بن حسين

القرشي الطبرستاني - الشافعي المذهب المتوفي سنة ٦٠٦ هـ الطبعة الثانية

دار الكتب العلمية - طهران .

٥- تفسير مجاهد أبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي المخزومي تقديم

وتحقيق عبد الرحمن الطاهر السورتى مطابع الدوحة قطر .

٦- تفسير ابن كثير القرشي أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن

كثير القرشي الدمشقي المتوفي سنة ٧٠٠هـ ، مراجعة عبدالوهاب عبداللطيف

تصحيح محمد الصديق مطبعة الفجالة الجديدة شارع ٢٨ القوينى القاهرة .

٧- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي المتوفي سنة ١٢٧٠هـ دار التراث العربي بيروت لبنان .

٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفي سنة ٥٢٨ - المطبوع مع حاشية السيد الشريف على ابن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسين الجرجاني وكتاب الأنصاف فيما تضمنه الكشاف من الإعتزال للإمام ناصر الدين احمد بن محمد بن المنير . الأسكندري المكي - دار المعارف للطباعة والنشر بيروت .

٩- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية تأليف محمد بن علي الشوكاني المتوفي بصنعاء ١٢٥٠ هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٢- كتب الحديث وشروحه :-

١- صحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن بردزیه الجعفی بالولاء المتوفي سنة ٢٥٦ هـ - المطبوع مع شرحه فتح الباري للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢ - تحقيق سماحة مفتي الديار السعودية عبدالعزيز بن عبدالله بن باز - المطبعة السلفية ومكبتها ٢١ شارع الفتح بالروضة القاهرة .

٢- فتح الباري المذكور .

٢- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المتوفي عشية الأحد لخمس بقين من رجب سنة ٢٦١هـ

بنيسابور المطبوع مع شرحه للإمام النووى - محى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين بن مري بن حسن بن حسين بن حزام النووى المتوفى في ٢٤ من شهر رجب ٦٧٦ هـ في قريته نوى - المطبعة المصرية ومكتبتها سوق الأوقاف بأرض شريف شارع عبد العزيز .

٤- شرح النووى على مسلم المذكور .

٥- الأدب المفرد للإمام البخاري المطبوع مع شرحه فضل الله الصمد لفضل الله الجيلاني - المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة .

٦- مسند الإمام أحمد . أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني - إمام المذهب المتوفى سنة ٢٤١ هـ ببغداد مدينة السلام . مطبعة المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بيروت لبنان .

٧- الفتح الرباني وبلوغ الأمانى ، لأحمد بن عبدالرحيم البناء الساعاتي مطبعة دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

٨- سنن أبي داود سليمان بن الشعب السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ بالبصرة - المطبوع مع شرحه عون المعبود لأبي عبدالرحمن شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن على بن حيدر الصديق العظيم آبادي. نشر الحاج حسين إيراني صاحب دار الكتاب العربي بيروت - لبنان .

٩- عون المعبود المذكور .

١٠- سنن الترمذى أبو عيسى بن سورة توفى بترمذ آخر شهر رجب سنة ٢٦٧ هـ المطبوع مع شرحه تحفة الأحوزى لمحمد بن عبدالرحمن بن الحافظ بن عبدالرحيم نشر دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .

١١- تحفة الأحوزى المذكور .

١٢- سنن النسائي أحمد بن شعيب الخراساني نسبة إلى مدينة نساء بخراسان

المتوفي يوم الإثنين من شهر صفر عام ٢٠٢ هـ بالرملة ودفن ببيت المقدس
المطبوع مع شرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام سندي . دار إحياء
التراث العربي بيروت .

١٢- الشرح والحاشية المذكورة .

١٤- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبدالله بن يزيد بن عبدالله بن ماجه القزويني
المتوفي يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ٢٧٥ هـ تحقيق محمد فؤاد
عبد الباقي - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٥- سنن الدار قطني للإمام علي بن عمر الدارقطني المتوفي سنة ٢٨٥ هـ - المطبوع
مع التعليق المغني لأبي الطيب محمد شمس الحق الآبادي تحقيق السيد
عبدالله هاشم يمانى المدني - المدينة المنورة . شركة الطباعة الفنية المتحدة
١٠ شارع المستعلى بالله بالدراسة .

١٦- التعليق المغني المذكور .

١٧- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن علي البيهقي المتوفي سنة ٤٥٨ هـ
المطبوع مع ذيله الجوهر التقى علاء الدين بن علي عثمان المارديني الشهير
بابن التركمانى المتوفي سنة ٧٤٥ هـ - مطبعة دار الفكر .

١٨- الموطأ لأبي عبدالله مالك بن انس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث .. بن
يعرب بن يشجب بن قحطان الأصبحي المتوفي سنة مائة وتسعة وستين -
المطبوع مع تنوير الحوالك لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي - مطبعة
المشهد الحسيني - القاهرة .

١٩- تنوير الحوالك المذكور .

٢٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن الحسين بن يوسف بن محمود الحلبي العينتاي المشهور بالدر العيني المتوفي ٨٥٥ هـ مطبعة دار الفكر- بيروت .

٢١- سنن الدرامي - أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبدالصمد الدرامي التميمي السمرقندي المتوفي سنة ٢٥٥ هـ تخريج السيد عبدالله هاشم يمانى المدني شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٠ شارع المستعلي بالله - الدراسة .

٢٢- المنتقى شرح موطأ مالك القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي المتوفي سنة ٤٩٤ هـ - مطبعة دار الفكر العربي - بيروت .

٢٣- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للإمام تقي الدين أبي الفتح الشهير بابن دقيق العيد المتوفي سنة ٧٠٢ هـ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٢٤- الروض النضير شرح المجموع الكبير للقاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السباعي المتوفي سنة ١٢٢١ هـ - مكتبة المؤيد .

٢٥- شرح الزرقاني على موطأ مالك للعلامة محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني - مطبعة دار الفكر .

٢٦- سبل السلام شرح بلوغ المرام للإمام بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير المتوفي سنة ١١٨٢ هـ المطبعة التجارية الكبرى بمصر .

٢٧- فيض القدير على الجامع الصغير للعلامة المناوي - محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي - القطبعة الثانية دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

٢٨ - نيل الوطار شرح منتقى الأخبار للإمام المجتهد محمد بن علي الشوكاني شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

- ٢٩- مصنف عبدالرزاق طبعة المكتب الإسلامي .
 ٣٠- مصنف ابن أبي شيبة طبعة دار التاج .
 ٣١ - سنن سعيد ابن منصور الجزء المطبوع الدار السلفية .

كتب الفقه :

أولاً : فقه الحنفية :

- ١- المبسوط - للإمام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسى - الطبعة الثالثة -
 أعيد طبعه بالأوفست عام ١٣٩٨هـ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت -
 لبنان .
- ٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للعلامة الفقيه علاء الدين أبي بكر بن
 مسعود الكاساني الحنفي محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندى رحمه
 الله المتوفي عام ٥٨٧ هـ تقديم أحمد مختار عثمان مطبعة العاصمة شارع
 الفلكي بالقاهرة .
- ٣- شرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام
 الحنفي المتوفي سنة ٦٨١هـ . أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد
 بالمطبعة الكبرى الأميرية بولاق مصر المحدثية .
- ٤- الفتاوي الهندية تأليف الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند وبهامشه فتاوي
 قاضي خان والفتاوي البزازيه مطبعة دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت
 لبنان. أعيد بالأفست ١٣٩٣ هـ .
- ٥- حاشية رد المختار على الدر المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين شركة
 مكتة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الثانية عام
 ١٣٨٦هـ .

- ٦- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان الطبعة الثالثة أعيد طبعه بالأوفست.
- ٧- البحر الرائق بشرح كنز الدقائق لزين الدين ابراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن بكر الشهير بابن نجيم دار المعرفة والنشر بيروت لبنان الطبعة الثانية أعيد طبعه بالأوفست .

ثانياً : كتب المالكية :

- ١- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي رواها الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبدالرحمن بن قاسم العتقي طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر طبعة جديدة بالأوفست دار صادر بيروت.
- ٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للإمام شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي مطبعة دار الفكر .
- ٣- شرح منهج الجليل على مختصر العلامة خليل للشيخ محمد عlish نشر مكتبة النجاح ١١٩ سوق الترك طرابلس ليبيا .
- ٤- جواهر الاكليل شرح مختصر خليل للشيخ صالح عبدالسميع الآبي الأزهري مطبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٥- كتاب الكافي في فقه أهل المدينة المالكي لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي تحقيق وتقديم الدكتور محمد أحمد ولد ماديك الوريثاني - مكتبة الرياض الحديثة .

- ٦- شرح الأرجوزة لمحمد أحمد مياره الفاسى - مطبعة الستقامة بالقاهرة شارع
بنوبار باشا رقم ١٢ .
- ٧- البهجة في شرح التحفة لأبي الحسن على بن عبدالاسلام التسولى المكتبة
التجارية الكبرى توزيع دار الفكر بيروت .

فقه الشافعية :

- ١- الأم : للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله - دار
الشعب - رمضان ١٢٨٨ هـ .
- ٢- روضة الطالبين لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين الآنف ذكره عند صحيح
الإمام مسلم المكتب الإسلامى .
- ٣- المجموع للإمام النووى مع تكملته تحقيق وإكمال محمد نجيب المطيعي
المكتبة العالمية بالفجالة
- ٤- المذهب للشيرازى للإمام الزاهد أبي إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف
الفيروزابادى الشيرازى . طبع مطبعة عيسى البابى الحبى وشركاه . بمصر .
- ٥- مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب
شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- ٦- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد
بن حمزة بن شهاب الدين الرملى المنوفى المصرى الأنصارى المشهور
بالشافعي الصغير المتوفى ١٠٠٤ هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى
الحلبى وأولاده بمصر .

رابعاً : فقه الجنبلة :

- ١- المغني لموفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد محمد بن قدامه بن مقدم بن نصر الله بن عبدالله المتوفى يوم السبت يوم عيد الفطر سنة ٦٢٠هـ الناشر مكتبة القاهرة لعلي ابن يوسف سليمان .
- ٢- كشف القناع عن متن الاقناع لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي - طبعة أنصار السنة المحمدية ٢٠ إسماعيل باشا أبو جبل .
- ٣- المبدع في شرح المقنع لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن مفلح المتوفى سنة ٨٨٤ هـ المكتب الإسلامي توزيع إدارة الشؤون الدينية بقطر .
- ٤- مطالب أولى النهى شرح غاية المنتهى للشيخ مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي شهره الرحيباني مولداً الدمشقي المتوفى ١٢٣٤ منشورات المكتب الإسلامي - الطبعة الأولى عام ١٣٨٠ هـ على نفقة الشيخ على بن ثاني بن قاسم آل ثاني رحمه الله .
- ٥- فتاوي شيخ الإسلام بن تيمية أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الخضر بن تيمية النمري الحراني المتوفى سنة ٧٣٨ هـ بجامع دمشق في ليلة الاثنين ٢٠ ذي القعدة جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم - مطابع الرياض عام ١٣٨١ هـ .
- ٦- زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي الدمشقي كان والده قيماً على مدرسة الجوزية فقبل له ابن قيم الجوزية ولد في ٦٩١ هـ وتوفى في ١٢ رجب سنة ٧٥١ هـ، المطبعة المصرية لصاحبها محمد أفندي محمد عبداللطيف .
- ٧- الطرق الحكمية له أيضاً دار الاتحاد ١٣٢٦ هـ .

٨- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى للشيخ مرعي يوسف الحنبلي المتوفي سنة ١٠٢٢هـ الطبعة الأولى على نفقة الشيخ على بن عبدالله بن قاسم الثاني رحمه الله . عام ١٢٧٧ هـ .

٩- أعلام الموقعين وإغاثة اللهفان لابن القيم .

خامساً : كتب الظاهرية :

الحلى لأبي محمد على بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري المتوفي ٤٥٦هـ
تصحیح محمد خليل هراس . مطبعة محمد خليل هراس . مطبعة الإمام -
١٢ شارع قرقول المنشية بالقلعة بمصر .

كتب الأصول :-

١- التمهيد للكلوذاني طبعة جامعة أم القرى

٢- السنوى على المنهاج طبعة عالم الكتب

٢- تيسير التحرير لأمير بادشاه طبعة دار الكتب العلمية .

كتب أسماء الصحابة :-

١- الإصابة في تمييز الصحابة لشهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن علي بن

محمد بن محمد بن علي العسقلاني المعروف بابن حجر-دارالفكر بيروت.

٢- الإستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن

عبدالبر مكتبة نهضة مصر ومطبتها الفجالة - مصر .

سادساً : كتب رجال الحديث :-

١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبدالله محمد بن احمد بن عثمان

الذهبي المتوفي سنة ٧٤٨هـ تحقيق على بن محمد البجاوى مطبعة دار إحياء

الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- ٢- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢ هـ نشر محمد سلطان النمكاني صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة باب الرحمة .
- ٢- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير له أيضاً - شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة .
- ٤- كتاب الضعفاء الصغير لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله - وكتاب الضعفاء والمتروكين لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي تحقيق محمود طبراهيم زايد - مطبعة دار الوعي بحلب . الطبعة الأولى غرة محرم ١٣٩٦ هـ .

كتب اللغة :-

- النهاية في غريب الحديث والأثر - للمبارك بن محمد بن عبدالكريم .
- ١- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي المتوفي سنة ٨١٧ هـ مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ١٤/شارع جواد حسني - القاهرة .
- ٢- لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٨ هـ .

ز - فهرس موضوعات البحث

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
أ	شكر وتقدير	-----
ب	مقدمة البحث	١
ج	أسباب اختيار الموضوع	٥
د	الدراسات السابقة للموضوع	٦
هـ	منهجي في دراسة هذا الموضوع	٨
و	خطة البحث	١٠
ز	التمهيد ويحتوى على نبذة عن ابن عباس	١٤
ح	إسمه ونسبه ومولده	١٤
ط	نشأته وعلمه	١٧
ي	قوته في إيراد الحجج	٢٠
ك	أبرز صفات ابن عباس	٢٣
ل	توليه بعض المناصب	٢٦
م	وفاته	٢٧
ن	تحرير موجز في حجية قول الصحابي	٢٧

م	اسم الموضوع	رقم الصفحة
١	الفصل الأول - النكاح والتسري	٢٢
٢	المطلب الأول - تعريف النكاح لغة وإصطلاحاً	٢٥
٣	تعريف النكاح في إصطلاح الفقهاء	٢٧
٤	مشروعية النكاح	٢٧
٥	المسألة الأولى يحل للمسلم أن يتزوج من الكتابية	٤٥
٦	توثيق الرويات	٤٦
٧	فقه هذه الآثار	٤٨
٨	دليل ابن عباس	٤٨
٩	من وافقه ومن خالفه	٤٨
١٠	المقارنة	٤٩
١١	المسألة الثانية - لانكاح صحيح إلا بولي وشاهدي عدل	٥٤
١٢	توثيق الروايات	٥٤
١٣	فقه هذه الآثار	٥٥
١٤	دليل ابن عباس	٥٦
١٥	من وافقه ومن خالفه	٥٦
١٦	المقارنة	٥٨
١٧	المسألة الثالثة : جواز عقد نكاح المحرم	٧٧
١٨	توثيق الروايات	٧٧

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
١٩	فقه هذه الآثار	٧٨
٢٠	دليل ابن عباس	٧٨
٢١	من وافق ومن خالفه	٧٩
٢٢	المقارنة	٧٩
٢٣	المسألة الرابعة : للرجل جواز التمتع من زوجته وهي	٩٠
	بكل شيء إلا المخرجين .	٩٠
٢٤	توثيق الروايات	٩٠
٢٥	فقه هذه الآثار	٩١
٢٦	دليل ابن عباس	٩١
٢٧	من وافقه ومن خالفه	٩١
٢٨	المقارنة	٩٢
٢٩	المسألة الخامسة : إذا وطئ زوجته في دم الحيض	١٠١
	فكفارته دينار ورق عنه عتق رقبة إذا كانت قيمتها	
	ديناراً .	١٠١
٣٠	توثيق الروايات	١٠٢
٣١	فقه هذه الآثار	١٠٣
٣٢	دليل ابن عباس	١٠٣
٣٣	من وافقه ومن خالفه .	١٠٤
٣٤	المقارنة	١٠٥
٣٥	المسألة السادسة : نكاح المحلل حرام ولا يحلل المنكوحة	١٠٩

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
٣٦	توثيق الروايات	١٠٩
٣٧	فقه هذه الآثار	١١٠
٣٨	دليل ابن عباس	١١٠
٣٩	من وافقه ومن خالفه	١١٠
٤٠	المقارنة .	١١٢
٤١	المسألة السابعة : يحرم على الحر الذي يستطيع	١١٧
	طول الحره نكاح الأمة وإذا عدم الطول جاز له نكاح	١١٧
	الأمة المسلمة	١١٧
٤٢	توثيق الروايات .	١١٧
٤٣	فقه هذه الآثار .	١١٨
٤٤	دليل ابن عباس .	١١٨
٤٥	من وافقه ومن خالفه .	١١٩
٤٦	المقارنة .	١٢٠
٤٧	المسألة الثامنة : الزنا بأم الزوجة لايفسخ نكاح الزوجة .	١٢٥
٤٨	توثيق الروايات .	١٢٦
٤٩	فقه هذه الآثار .	١٢٧
٥٠	دليل ابن عباس .	١٢٧
٥١	من وافقه ومن خالفه .	١٢٧
٥٢	المقارنة .	١٢٨

م	اسم الموضوع	رقم الصفحة
٥٣	المسألة التاسعة : يحرم على الزاني أن يتزوج ممن زنا بها إلا إذا تابا من الزنا .	١٢٦
٥٤	توثيق الروايات .	١٢٦
٥٥	فقه هذه الآثار .	١٢٦
٥٦	دليل ابن عباس	١٢٧
٥٧	من وافقه ومن خالفه .	١٢٧
٥٨	المقارنة	١٥١
٥٩	المسألة العاشرة : يحرم التصريح بخطبة المعتدة ويباح التعريض .	١٥١
٦٠	توثيق الروايات .	١٥٢
٦١	فقه هذه الآثار .	١٥٢
٦٢	دليل ابن عباس	١٥٥
٦٣	من وافقه ومن خالفه	١٥٥
٦٤	المقارنة	--

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
	المسألة الحادية عشر : لايجوز للخاطب أن يرى من	٦٥
١٥٧	يريد خطبتها إلا الوجه والكفين .	
١٥٧	توثيق الرويات	٦٦
١٥٨	فقه هذه الآثار	٦٧
١٥٨	دليل ابن عباس	٦٨
١٥٩	من وافقه ومن خالفه.	٦٩
--	المقارنة	٧٠
	المسألة الثانية عشر : يحرم من النسب سبع نساء	٧١
١٦١	ومن السهر سبع نساء .	
١٦١	توثيق الرويات .	٧٢
١٦٢	فقه هذه الآثار .	٧٢
١٦٢	دليل ابن عباس .	٧٤
١٦٢	من وافقه ومن خالفه .	٧٥
--	المقارنة .	٧٦
--	توثيق الروايات .	٧٨
--	فقه هذه الآثار .	٧٩
--	دليل ابن عباس .	٨٠
--	من وافقه ومن خالفه .	٨١

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
--	المقارنة .	٨٢
١٦٦	المسألة الثالث عشر : لاينكح كافر مسلمة.	٨٢
--	توثيق الرويات .	٨٤
١٦٧	فقه هذه الآثار .	٨٥
--	دليل ابن عباس .	٨٦
--	من وافقه ومن خالفه .	٨٧
--	المقارنة .	٨٨
١٦٨	المسألة الرابعة عشر : الشرط في القسم بين الزوجات	٨٩
١٦٨	أن يكون بالعدل في المبيت دون الحب والجماع .	
١٦٨	توثيق الروايات .	٩٠
١٦٩	فقه هذه الآثار.	٩١
١٦٩	دليل ابن عباس.	٩٢
١٦٩	من وافقه ومن خالفه .	٩٢
--	المقارنة .	٩٤
١٧١	المسألة الخامسة عشر : يكره التجرد أثناء الجماع .	٩٥
١٧١	توثيق الروايات .	٩٦
١٧١	فقه هذه الآثار .	٩٧
١٧٢	دليل ابن عباس .	٩٨
١٧٢	من وافقه ومن خالفه .	٩٩
---	المقارنة .	١٠٠

م	اسم الموضوع	رقم الصفحة
١٠١	المسألة السادسة عشر : تحريم نكاح المتعة بعد إباحته	١٧٥
	عند الضرورة	١٧٥
١٠٢	توثيق الروايات .	١٧٦
١٠٢	فقه هذه الآثار .	١٧٩
١٠٤	دليل ابن عباس .	١٧٩
١٠٥	من وافقه ومن خالفه .	١٨٠
١٠٦	المقارنة .	--
١٠٧	المسألة السابعة عشر : لايجوز وطء الزوجة في الدبر	١٨٢
١٠٨	توثيق الروايات .	١٨٢
١٠٩	فقه هذه الآثار .	١٨٣
١١٠	دليل ابن عباس .	١٨٣
١١١	من وافقه ومن خالفه .	١٨٤
١١٢	المقارنة .	---
١١٢	المطلب الثاني : تعريف التسري لغة وإصطلاحاً .	١٨٧
١١٤	تعريف التسري في إصطلاح الفقهاء .	١٨٧
١١٥	مشروعية التسري .	١٨٧
١١٦	المسألة الأولى : جواز الجمع بين الأختين المملوكتين .	١٩٠
١١٧	توثيق الروايات .	١٩١
١١٨	فقه هذه الآثار .	١٩١

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
١١٩	دليل ابن عباس .	١٩١
١٢٠	من وافقه ومن خالفه .	١٩٢
١٢١	المقارنة .	---
١٢٢	الفصل الثاني : الصداق .	١٩٢
١٢٣	المطلب الثالث : تعريف الصداق لغةً واصطلاحاً .	١٩٧
١٢٤	تعريف الصداق في اصطلاح الفقهاء .	١٩٧
١٢٥	مشروعية الصداق .	١٩٩
١٢٦	المسألة الأولى كل ماترضى به الزوجة يكون مهرأ ولو	
	كان قضيباً من آراك .	٢٠٥
١٢٧	توثيق الروايات .	٢٠٥
١٢٨	فقه هذه الآثار .	٢٠٦
١٢٩	دليل ابن عباس	٢٠٧
١٣٠	من وافقه ومن خالفه .	٢٠٧
١٣١	المقارنة .	٢٠٨
١٣٢	المسألة الثانية : إذا عقد الزوج على إمراة وأراد الدخول	٢١٩
	بها أستحب أن يعطيها شيئاً من المهر .	٢١٩
١٣٣	توثيق الروايات .	٢٢٠
١٣٤	فقه هذه الآثار.	٢٢١
١٣٥	دليل ابن عباس .	٢٢١
١٣٦	من وافقه ومن خالفه .	٢٢٢

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
١٣٧	المقارنة .	--
١٣٨	المسألة الثالثة : لأبأس ان يزوج السيد عبده أمته بدون مهر .	٢٢٤
١٣٩	توثيق الروايات .	٢٢٤
١٤٠	فقه هذه الآثار .	٢٢٥
١٤١	دليل ابن عباس .	٢٢٥
١٤٢	من وافقه ومن خالفه .	٢٢٦
١٤٣	المقارنة .	--
١٤٤	المسألة الرابعة : إذا مات الزوج قبل الدخول بالزوجة وقد سمى لها صداقاً فلها ماسمى والميراث .	٢٢٧
١٤٥	توثيق الروايات	٢٢٧
١٤٦	فقه هذه الآثار .	٢٢٨
١٤٧	دليل ابن عباس .	٢٢٨
١٤٨	من وافقه ومن خالفه .	٢٢٩
١٤٩	المقارنة .	--
١٥٠	المسألة الخامسة : إذا مات الزوج قبل الدخول بالزوجة ولم يسم لها صداقاً فلا صداق لها ولها الميراث .	٢٣١
١٥١	توثيق الروايات .	٢٣١
١٥٢	فقه هذه الآثار .	٢٣١
١٥٣	دليل ابن عباس .	٢٣١

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
٢٢٢	من وافقه ومن خالفه .	١٥٤
--	المقارنة .	١٥٥
٢٢٤	متى طلق الزوج زوجته قبل الدخول تنصف المهر	١٥٦
٢٢٤	وجاز لولي الزوجة إعفاء الزوج من بعض المهر .	
٢٢٤	توثيق الروايات .	١٥٧
٢٢٥	فقه هذه الآثار .	١٥٨
٢٢٥	دليل ابن عباس .	١٥٩
٢٢٦	من وافقه ومن خالفه .	١٦٠
--	المقارنة .	١٦١
	المسألة السابعة : الخلوة بالزوجة قبل الدخول تستحق	١٦٢
٢٢٨	به نصف المهر .	

م	اسم الموضوع	رقم الصفحة
١٦٢	توثيق الروايات .	٢٣٩
١٦٤	فقه هذه الآثار .	٢٣٩
١٦٥	دليل ابن عباس .	٢٤٠
١٦٦	من وافقه ومن خالفه .	٢٤٠
١٦٧	المقارنة .	----
١٦٨	المسألة الثامنة : إذا طلقها قبل الدخول استحققت	
	نصف المهر المسمى .	٢٤٢
١٦٩	توثيق الروايات .	٢٤٣
١٧٠	فقه هذه الآثار .	٢٤٣
١٧١	دليل ابن عباس .	٢٤٣
١٧٢	من وافقه ومن خالفه .	٢٤٤
١٧٣	المقارنة .	---
١٧٤	المسألة التاسعة : إذا وقعت الفرقة بطلب من الزوجة	
١٧٥	الأمة أو الحرة قبل الدخول بها فلا مهر لها .	٢٤٥
	توثيق الروايات	٢٤٥
	فقه هذه الآثار .	٢٤٦
	دليل ابن عباس	٢٤٦
	من وافقه ومن خالفه .	٢٤٦
	المقارنة .	

رقم الموضوع	إسم الموضوع	م
٢٤٨	الفصل الثالث - الخلع	١٧٦
٢٥١	المطلب الأول - تعريف الخلع لغة واصطلاحاً .	١٧٧
٢٥١	تعريف الخلع في إصطلاح الفقهاء .	١٧٨
٢٥١	مشروعية الخلع .	١٧٩
٢٥٧	المسألة الأولى - الخلع فسخ لا طلاق .	١٨٠
٢٥٧	توثيق الروايات .	١٨١
٢٦٨	فقه هذه الآثار .	١٨٢
٢٥٠	دليل ابن عباس .	١٨٢
٢٥٨	من وافقه ومن خالفه .	١٨٤
٢٥٨	المقارنة .	١٨٥
٢٥٩	المسألة الثانية : عدة المطلقة حيضة .	١٨٦
٢٦٧	توثيق الروايات .	١٨٧
٢٦٧	فقه هذه الآثار	١٨٨
٢٦٨	دليل ابن عباس .	١٨٩
٢٦٨	من وافقه ومن خالفه .	١٩٠
٢٦٨	المقارنة .	١٩١
٢٦٩	المسألة الثالثة يجوز الخلع بما اتفق عليه من مال .	١٩٢
٢٧٧	توثيق الروايات .	١٩٢
٢٧٧	فقه هذه الآثار .	١٩٤
٢٧٧	دليل ابن عباس .	١٩٥

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
٢٧٨	من وافقه ومن خالفه .	١٩٦
--	المقارنة .	١٩٧
٢٨٠	المبحث الثاني - الطلاق	١٩٨
٢٨٢	المطلب الأول - تعريف الطلاق لغة واصطلاحاً .	١٩٩
٢٨٢	تعريف الطلاق في اصطلاح الفقهاء .	٢٠٠
٢٨٤	مشروعية الطلاق .	٢٠١
٢٩٨	المسألة الأولى - طلاق المكره لا يقع .	٢٠٢
٢٩٨	توثيق الروايات .	٢٠٢
٣٠٠	فقه هذه الآثار .	٢٠٤
٣٠٠	دليل ابن عباس .	٢٠٥
٣٠١	من وافقه ومن خالفه .	٢٠٦
٣٠٢	المقارنة .	٢٠٧
--	المسألة الثانية - إذا ملك الرجل امرأته أمر نفسها فطلقتها	٢٠٨
--	توثيق الروايات .	٢٠٩
--	فقه هذه الآثار .	٢١٠
--	دليل ابن عباس .	٢١١
--	من وافقه ومن خالفه .	٢١٢
--	المقارنة .	٢١٣
٣٠٨	المسألة الثالثة : من طلق زوجته في مرض موته	٢١٤
٣٠٨	قبل الدخول فليس ..	

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
٢٠٨	توثيق الروايات .	٢١٥
٢٠٨	فقه هذه الآثار .	٢١٦
٢٠٩	دليل ابن عباس .	٢١٧
٢٠٩	من وافقه ومن خالفه .	٢١٨
٢١٠	المقارنة .	٢١٩
٢١٤	المسألة الثالثة : لايقع الطلاق على المخطوبة	٢٢٠
٢١٤	قبل عقد النكاح .	
٢١٤	توثيق الروايات .	٢٢١
٢١٥	فقه هذه الآثار .	٢٢٢
٢١٥	دليل ابن عباس .	٢٢٢
٢١٦	من وافقه ومن خالفه .	٢٢٤
٢١٧	المقارنة .	٢٢٥
٢٢٥	المسألة الرابعة - يحرم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد	٢٢٦
٢٢٥	وإذا تلفظ به ...	
٢٢٦	توثيق الروايات .	٢٢٧
٢٢٨	فقه هذه الآثار .	٢٢٨
٢٢٨	دليل ابن عباس .	٢٢٩
٢٢٩	من وافقه ومن خالفه .	٢٣٠
٢٣١	المقارنة .	٢٣١

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
٢٣٢	المسألة الخامسة : تحريم الزوجة إن لم ينوي به طلاقاً	٣٦٠
	لايقع الطلاق .	٣٦٠
٢٣٣	توثيق الروايات .	٣٦١
٢٣٤	فقه هذه الآثار.	٣٦١
٢٣٥	دليل ابن عباس .	٣٦١
٢٣٦	من وافقه ومن خالفه .	٣٦٢
٢٣٧	المقارنة .	٣٦٤
٢٣٨	المسألة السادسة: الإستثناء بالمشيئة لايمنع وقوع الطلاق	٣٧٢
٢٣٩	توثيق الروايات .	٣٧٢
٢٤٠	فقه هذه الآثار .	٣٧٢
٢٤١	دليل ابن عباس .	٣٧٢
٢٤٢	من وافقه ومن خالفه	٣٧٣
٢٤٣	المقارنة .	٣٧٤
٢٤٤	المسألة السابعة : المطلقة قبل الدخول وفرض لها المهر	٣٨١
	لها المتعة .	٣٨١
٢٤٥	توثيق الروايات .	٣٨٢
٢٤٦	فقه هذه الآثار .	٣٨٢
٢٤٧	دليل ابن عباس .	٣٨٢
٢٤٨	من وافقه ومن خالفه .	٣٨٣
٢٤٩	المقارنة .	--

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
٢٨٥	المسألة الثامنة : طلاق السكران لا يقع .	٢٥٠
٢٨٥	توثيق الروايات .	٢٥١
٢٨٥	فقه هذه الآثار .	٢٥٢
٢٨٦	دليل ابن عباس .	٢٥٣
٢٨٦	من وافقه ومن خالفه .	٢٥٤
٢٨٨	المقارنة .	٢٥٥
٢٩٦	المسألة التاسعة - طلاق الزوجة الغير مدخول بها	٢٥٦
٢٩٦	مرة يعتبر بائناً ...	
٢٩٧	توثيق الروايات .	٢٥٧
٢٩٧	فقه هذه الآثار .	٢٥٨
٢٩٧	دليل ابن عباس .	٢٥٩
٢٩٧	من وافقه ومن خالفه .	٢٦٠
٤٠٠	المسألة العاشرة : إذا طلق الرجل إحدى	٢٦١
٤٠٠	نساته ثلاثاً فنسي اعتزلهن	
٤٠٠	توثيق الروايات .	٢٦٢
٤٠١	فقه هذه الآثار .	٢٦٣
٤٠١	دليل ابن عباس .	٢٦٤
٤٠٢	من وافقه ومن خالفه .	٢٦٥
٤٠٤	المسألة الحادية عشر قول الزوج لزوجته أنت مني بريبة	٢٦٦
٤٠٤	تقع طلقة .	

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
٢٦٧	توثيق الروايات .	٤٠٤
٢٦٨	فقه هذه الآثار .	٤٠٤
٢٦٩	دليل ابن عباس .	٤٠٥
٢٧٠	من وافقه ومن خالفه .	٤٠٥
٢٧١	المسألة الثالثة عشر: الطلاق المعلق إلى أجل لا يحرم الزوجة	٤٠٧
٢٧٢	توثيق الروايات .	٤٠٧
٢٧٣	فقه هذه الآثار .	٤٠٧
٢٧٤	دليل ابن عباس .	٤٠٧
٢٧٥	من وافقه ومن خالفه	٤٠٨
٢٧٦	المسألة الثالثة عشر - بيع الأمة طلاقاً لها .	٤١٠
٢٧٧	توثيق الروايات .	٤١٠
٢٧٨	فقه هذه الآثار .	٤١١
٢٧٩	دليل ابن عباس .	٤١٢
٢٨٠	من وافقه ومن خالفه .	٤١٢
٢٨١	المسألة الرابعة عشر - المرأة المسبية من أهل الحرب	٤١٥
	سببها فسخ ..	٤١٥
٢٨٢	توثيق الروايات .	٤١٥
٢٨٣	فقه هذه الآثار .	٤١٦
٢٨٤	دليل ابن عباس .	٤١٦
٢٨٥	من وافقه ومن خالفه .	٤١٧

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
٢٨٦	المسألة الخامسة عشر - إذا هاجرت إلينا المرأة المسلمة	٤٢٠
	المتزوجة -	٤٢٠
٢٨٧	توثيق الروايات .	٤٢٠
٢٨٨	فقه هذه الآثار .	٤٢١
٢٨٩	دليل ابن عباس .	٤٢١
٢٩٠	من وافقه ومن خالفه .	٤٢٢
٢٩١	المسألة السادسة عشر - إسلام المرأة تحت زوج كافر	٤٢٤
	بعد الدخول ...	٤٢٤
٢٩٢	توثيق الروايات .	٤٢٤
٢٩٣	فقه هذه الآثار .	٤٢٥
٢٩٤	دليل ابن عباس .	٤٢٥
٢٩٥	من وافقه ومن خالفه .	٤٢٦
٢٩٦	المسألة السابعة عشر - إسلام المرأة تحت الزوج الكافر	٤٢٧
	قبل الدخول ..	٤٢٧
٢٩٧	توثيق الروايات .	٤٢٧
٢٩٨	فقه هذه الآثار .	٤٢٨
٢٩٩	دليل ابن عباس .	٤٢٨
٣٠٠	من وافقه ومن خالفه .	٤٢٨
٣٠١	المسألة الثامنة عشر - تطلق الزوجة الأمة بدخول	٤٣٠
	الزوج على الزوجة الحرة .	٤٣٠

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
٤٣٠	توثيق الروايات .	٣٠٢
٤٣١	فقه هذه الآثار .	٣٠٣
٤٣١	دليل ابن عباس .	٣٠٤
٤٣١	من وافقه ومن خالفه .	٣٠٥
٤٣٢	المسألة التاسعة عشر : إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً	٣٠٦
٤٣٢	أو طلقين ثم نكحت - الخ	
٤٣٢	توثيق الروايات	٣٠٧
٤٣٥	فقه هذه الآثار .	٣٠٨
٤٣٥	دليل ابن عباس .	٣٠٩
٤٣٦	من وافقه ومن خالفه .	٣١٠
٤٣٨	المسألة العشرون - طلاق العبد بيد سيده	٣١١
٤٣٨	إذا كانا له جميعاً .	
٤٣٨	توثيق الروايات	٣١٢
٤٣٩	فقه هذه الآثار .	٣١٣
٤٣٩	دليل ابن عباس .	٣١٤
٤٣٩	من وافقه ومن خالفه .	٣١٥
--	توثيق الروايات .	٣١٧

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
--	فقه هذه الآثار .	٢١٨
--	دليل ابن عباس .	٢١٩
--	من وافقه ومن خالفه .	٢٢٠
٤٤١	المسألة الحادية والعشرون: لايقع الطلاق على الزوجة المخلوعة	٢٢١
٤٤١	توثيق الروايات .	٢٢٢
٤٤٢	فقه هذه الآثار .	٢٢٣
٤٤٢	دليل ابن عباس .	٢٢٤
٤٤٢	من وافقه ومن خالفه .	٢٢٥
٤٤٤	المسألة الثانية والعشرون : يحرم على الزوج أن يطلق ..	٢٢٦
٤٤٤	توثيق الروايات .	٢٢٧
٤٤٥	فقه هذه الآثار .	٢٢٨
٤٤٥	دليل ابن عباس .	٢٢٩
٤٤٦	من وافقه ومن خالفه .	٢٣٠
٤٤٧	المسألة الثالثة والعشرون : رجعة المطلقة غير المبتوتة	٢٣١
٤٤٧	توثيق الروايات .	٢٣٢
٤٤٧	فقه هذه الآثار .	٢٣٣
٤٤٨	دليل ابن عباس	٢٣٤
٤٤٩	من وافقه ومن خالفه .	٢٣٥
٤٥١	المبحث الثالث - الإيلاء .	٢٣٦
٤٥٢	المطلب الأول- تعريف الإيلاء لغة واصطلاحاً .	٢٣٧

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
٣٣٨	تعريف الإيلاء في اصطلاح الفقهاء .	٤٥٣
٣٣٩	مشروعية الإيلاء .	٤٥٣
٣٤٠	المسألة الأولى : كل يمين حالة دون الجماع فهي إيلاء .	٤٥٦
٣٤١	توثيق الروايات .	٤٥٦
٣٤٢	فقه هذه الآثار .	٤٥٧
٣٤٣	دليل ابن عباس .	٤٥٨
٣٤٤	من وافقه ومن خالفه .	٤٥٨
٣٤٥	المقارنة .	٤٦٠
٣٤٦	المسألة الثانية : من كان إيلاءه من أربعة .	٤٦٦
٣٤٧	توثيق الروايات .	٤٦٧
٣٤٨	فقه هذه الآثار .	٤٦٨
٣٤٩	دليل ابن عباس .	٤٦٨
٣٥٠	من وافقه ومن خالفه .	٤٦٩
٣٥١	المقارنة .	٤٧٠
٣٥٢	المسألة الثالثة : إنما الإيلاء في حالة الغضب .	٤٧٦
٣٥٣	توثيق الروايات .	٤٧٦
٣٥٤	فقه هذه الآثار .	٤٧٦
٣٥٥	دليل ابن عباس .	٤٧٧
٣٥٦	من وافقه ومن خالفه .	٤٧٧
٣٥٧	المقارنة .	٤٧٨

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
٢٥٨	المسألة الرابعة : إذا مضت أربعة أشهر ولم يفيء وقعت..	٤٨٢
٢٥٩	توثيق الروايات .	٤٨٢
٢٦٠	فقه هذه الآثار	٤٨٥
٢٦١	دليل ابن عباس .	٤٨٥
٢٦٢	من وافقه ومن خالفه .	٤٨٥
٢٦٣	المقارنة .	٤٨٦
٢٦٤	المسألة الخامسة : الإيلاء هو حلف الزوج أن لا يأتي أمرته..	٤٩٣
٢٦٥	توثيق الروايات .	٤٩٣
٢٦٦	فقه هذه الآثار .	٤٩٤
٢٦٧	دليل ابن عباس .	٤٩٤
٢٦٨	من وافقه ومن خالفه .	٤٩٤
٢٦٩	المسألة السادسة : الفيئة من الإيلاء تكون بالجماع .	٤٩٦
٢٧٠	توثيق الروايات .	٤٩٦
٢٧١	فقه هذه الآثار .	٤٩٧
٢٧٢	دليل ابن عباس .	٤٩٨
٢٧٣	من وافقه ومن خالفه .	٤٩٨
٢٧٤	المسألة السابعة : من فاء قبل أربعة أشهر فعليه كفارة	٤٩٩
	يمين .	٤٩٩
٢٧٥	توثيق الروايات .	٤٩٩

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
٥٠٠	فقه هذه الآثار .	٢٧٦
٥٠٠	دليل ابن عباس .	٢٧٧
٥٠٠	من وافقه ومن خالفه .	٢٧٨
٥٠٢	الفصل الرابع - العدة والرضاع والنفقة .	٢٧٩
٥٠٥	المبحث الأول : تعريف العدة لغة واصطلاحاً .	٢٨٠
٥٠٥	تعريف العدة في اصطلاح الفقهاء .	٢٨١
٥٠٥	مشروعية العدة .	٢٨٢
٥١٥	المسألة الأولى : إذا طلقها وهي حامل ثم توفي عنها	٢٨٣
٥١٥	تعتد أطول الأجلين .	
٥١٥	توثيق الروايات .	٢٨٤
٥١٥	فقه هذه الآثار .	٢٨٥
٥١٦	دليل ابن عباس	٢٨٦
٥١٦	من وافقه ومن خالفه .	٢٨٧
--	المقارنة .	٢٨٨
٥١٨	المسألة الثانية : تعتد المبتوتة في أي مكان شاءت .	٢٨٩
٥١٨	توثيق الروايات .	٢٩٠
٥١٨	فقه هذه الآثار .	٢٩١
٥١٨	دليل ابن عباس .	٢٩٢
٥١٩	من وافقه ومن خالفه .	٢٩٣
٥٢٠	المقارنة .	٢٩٤

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
٣٩٥	المسألة الثالثة : إبتداء عدة المطلقة من يمين الطلاق ...	٥٢٥
٣٩٦	توثيق الروايات .	٥٢٥
٣٩٧	فقه هذه الآثار .	٥٢٦
٣٩٨	دليل ابن عباس .	٥٢٦
٣٩٩	من وافقه ومن خالفه .	٥٢٦
٤٠٠	المسألة الرابعة : من ارتفع حيضها ولم تدري سببه	٥٢٨
	تعتد منه	٥٢٨
٤٠١	توثيق الروايات .	٥٢٨
٤٠٢	فقه هذه الآثار .	٥٢٨
٤٠٣	دليل ابن عباس .	٥٢٨
٤٠٤	من وافقه ومن خالفه .	٥٢٨
٤٠٥	المسألة الخامسة : إذا طلقها وهي حامل بطفلين معاً	٥٣٠
	فعدتها بوضع الثاني	٥٣٠

رقم الصفحة	إسم الموضوع	م
٥٢٠	توثيق الروايات	٤٠٦
٥٢١	فقه هذه الآثار	٤٠٧
٥٢١	دليل ابن عباس .	٤٠٨
٥٢٢	من وافقه ومن خالفه .	٤٠٩
٥٢٣	المسألة السادسة : لا ينكح الرجل أخت زوجته المطلقة منه	٤١٠
٥٢٣	توثيق الروايات	٤١٠
٥٢٣	فقه هذه الآثار .	٤١٢
٥٢٣	دليل ابن عباس .	٤١٣
٥٢٤	من وافقه ومن خالفه .	٤١٤
٥٢٥	المبحث الثاني: الرضاع	٤١٥
٥٢٧	تعريف الرضاع لغة وإصطلاحاً .	٤١٦
٥٢٧	تعريف الرضاع في اصطلاح الفقهاء	٤١٧
٥٢٧	مشروعية الرضاع	٤١٨

م	اسم الموضوع	رقم الصفحة
٤١٩	المسألة الأولى : لارضاع محرم إلا في الحولين	٥٤١
٤٢٠	توثيق الروايات	٥٤١
٤٢١	فقه هذه الآثار .	٥٤٢
٤٢٢	دليل ابن عباس .	٥٤٢
٤٢٣	من وافقه ومن خالفه .	٥٤٤
٤٢٤	المقارنة .	٥٤٥
٤٢٥	المسألة الثانية : إنتشار حرمة الرضاع ولو قل عن	٥٥٢
	خمسة رضعات .	٥٥٢
٤٢٦	توثيق الروايات .	٥٥٢
٤٢٧	فقه هذه الآثار .	٥٥٤
٤٢٨	دليل ابن عباس .	٥٥٥
٤٢٩	من وافقه ومن خالفه .	٥٥٥
٤٣٠	المقارنة .	٥٥٦
٤٣١	المسألة الثالثة : إنتشار حرمة الرضاع بلبس الفحل	٥٦٤
٤٣٢	توثيق الروايات .	٥٦٥
٤٣٣	فقه هذه الآثار .	٥٦٦
٤٣٤	دليل ابن عباس .	٥٦٦
٤٣٥	من وافقه ومن خالفه .	٥٦٧
٤٣٦	المسألة الرابعة : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب	٥٦٩

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
٤٣٧	توثيق الرويات	٥٦٩
٤٣٨	فقه هذه الآثار	٥٧٠
٤٣٩	دليل ابن عباس	٥٧٠
٤٤٠	من وافقه ومن خالفه .	٥٧٠
٤٤١	المسألة الخامسة : ثبوت الرضاع ولو بشهادة امرأة واحدة	٥٧٢
٤٤٢	توثيق الروايات	٥٧٢
٤٤٣	فقه هذه الآثار .	٥٧٢
٤٤٤	دليل ابن عباس .	٥٧٢
٤٤٥	من وافقه ومن خالفه .	٥٧٢
٤٤٦	المبحث الثاني : النفقة .	٥٧٤
٤٤٧	تعريف النفقة إصطلاحاً .	٥٧٥
٤٤٨	تعريف النفقة في إصطلاح الفقهاء .	٥٧٧
٤٤٩	مشروعية النفقة	٥٧٧
٤٥٠	المسألة الأولى : ليس للمطلقة ثلاثاً نفقة .	٥٧٨
٤٥١	توثيق الروايات .	٥٨٢
٤٥٢	فقه هذه الآثار .	٥٨٢
٤٥٣	دليل ابن عباس .	٥٨٣
٤٥٤	من وافقه ومن خالفه .	٥٨٣
٤٥٥	المقارنة .	٥٨٥

م	إسم الموضوع	رقم الصفحة
٤٥٦	المسألة الثانية : لانفقة للمتوفي عنها فقد وجبت المواريث	٥٩٦
٤٥٧	توثيق الروايات	٥٩٦
٤٥٨	فقه هذه الآثار .	٥٩٧
٤٥٩	دليل ابن عباس .	٥٩٧
٤٦٠	من وافقه ومن خالفه .	٥٩٨
٤٦١	الخاتمة	٦٠٠
٤٦٢	الفهارس	٦٠٤